

# مجمع البحار

في شرح جمیع البحار

للإمام جلال الدين السيوطي  
تأليفه سنة ٥١١ هـ

شرح وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد الحاميد المكي

دار الكتب

مجمع البحار









# هَيْعُ الْهَوَامِعِ

فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

حقوق الطبع محفوظة

١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ٢٠٠١/٢٦٢٠

الترقيم الدولي : 2 - 255 - 232 - 977

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٤ - ٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤٠ : ☎

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

عالم الكتب

الإدارة : ١٦ شارع حواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٦٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتب : ٢٨ شارع عبد الحالى بروب - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٣٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

# هِمَّعُ الْهَوَامِعِ

فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

لِلْإِمَامِ جَلَالِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ  
المتوفى سنة ٩١١ هـ

شرح وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الخامس

عالم الكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الكتابُ الرَّابِعُ في العَوَامِلِ





## الكتاب الرابع في العوامل

( الكتاب الرابع في العوامل ) في الأسماء الرفع والنصب من الفعل ، وما ألحق به في العمل وابتدىء <sup>(١)</sup> ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم ، ومتعد ، ومتصرف ، وجامد ، وختم بتنازع العوامل معمولاً واحداً ، المقتضى لإضماره غالباً في الثاني . وضده ، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضى لإضماره هو غالباً من الباقي .

( الفعل ) أربعة أقسام ( لازم ، ومتعد ، واسطة ) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص : كان ، وكاد ، وأخواتهما . وما يوصف بهما ، أي باللزوم والتعدى معاً ، لاستعماله بالوجهين ( كشكر ، ونصح على الأصح ) فإنه يقال : شكرته ، وشكرت له ، ونصحتُهُ ، ونصحتُ له ، ومثله : كِلْتُهُ ، وكِلْتُ له ، ووزَنْتُهُ ، ووزنتُ له ، وعدَدْتُهُ ، وعدَدْتُ له .

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه . ومنهم من أنكره ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصححه ابن عصفور .

ومنهم من قال : الأصل تعدّيه بنفسه ، وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستويه : أصل « نصح » أن يتعدى لواحدٍ بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، والأصل : نصحتُ لزيد رأيهُ . قال أبو حيان : وما زعم لم يسمع في موضع .

(١) ط : « ابتدء » بليون واو .

قلت : ولا أظنه مخصوصاً بنصح ، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته <sup>(١)</sup> إذْ يقال : شكرت له معروفة <sup>(٢)</sup> ، ووَزَنْتُ له ماله .

قال الرضي الشاطبي : وهذا النوعُ مقصورٌ على السماع .  
ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه : كَفَخَرَ فاه [٨١/٢] وشحاه <sup>(٣)</sup> بمعنى : فتحه وفخرفوه وشحا بمعنى انفتح . وكذلك : زاد ، ونقص . ذكره في «شرح الكافية» .

( فاللأزم ) ويقال له : القاصِرُ ، وغير المتعدّي للزومه فاعِلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به : ( ما لا يبنى منه مفعول تام ) أي بغير حرف جرٍّ ، كغضب ، فهو مفعوب عليه بخلاف المتعدّي ، ويقال له : الواقع ، والمجاوز ، فإنه يبنى منه إسم مفعول بـدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ .

( ولزمه ) أي : اللزوم ( فَعَلَّ ) بضم العين ، ولا يكون هذا الوزن إلا لأفعال السجايا ، وما أشبهها مما يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزه ، كظُفِرَ وعذُبَ ، وجُنُبٌ . . . ( وتَفَعَّلَ ) كَتَدَخَّرَجَ ، ( وانفعل ) كَانْقَطَعَ وانصَرَفَ <sup>(٤)</sup> ، وانقضى . ( وافعل ) بتشديد اللام كاحمرَّ ، وازورَّ . ( وافعلَّلَ ) أصلاً كاقشعرَّ واشمازَّ ، أو إلحاقاً

(١) ط : « إخوته » .

(٢) ا : « معرفة » .

(٣) هذه الكلمة محرّقة في النسخ الثلاث ، بقي أ : « صحا » بالصاد ، وفي ب ، ط : « وسحاه » بالسين . والصواب من شرح شعور الذهب ٣٥٦ حيث يقول ابن هشام : « وشحا » بالشين المعجمة ، والحاء المهملة . ط : « وسحا » بالسين . تحريف .

(٤) الوصف منه : « جنيبٌ » . والجنيب : الغريب .

(٥) « وانصرف » سقطت من أ .

كَأَكْوَهْدٌ<sup>(١)</sup> الفَرْخُ : أي ارتعد ، ( وَاَفْعَلَّ<sup>(٢)</sup> ) أَصْلًا كَأَقْعَنْسَسَ وَاحْرَنْجَمَ<sup>(٣)</sup> أو إلحاقاً كَاخْرَبْنِي<sup>(٤)</sup> الدَّيْكَ : إذا انتفش . ( وَاَفْعَالٌ ) كَاَحْمَارٌ .

قال ابن مالك : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها .

( ويتعدّى ) ( اللَّازِم ) ( لغیر المفعول به ) من المصدر ، والزَّمان والمكان .

( وقيل : لا يتعدّى لزمنٍ مُخْتَصٍّ إِلَّا بِحَرْفٍ و ) يتعدّى ( له ) أي للمفعول به ( بحرف جرٍّ مخصوص ) .

( ويطرّد ) أي يكثر ، ويقاس ( حذفه ) أي الحرف ( لكثرة الاستعمال ) نحو : دخلت الدّار ، فيقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهب الشام وتوجهت مكّة ، فيسمع ، ولا يقاس .

( ومع أنْ ، وأنْ ) المصدريتين ( إذ لا لبس ) كمجبت أنْ تذهب ، وأنك ذاهب أي « مِنْ » بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو : رغبت أنك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : « في » أو « عن » .

وأما قوله تعالى : « وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ »<sup>(٥)</sup> فالحذف فيه إمّا للاعتماد

(١) ا ، ب : « كالأهد » ، تحريف .

(٢) ط قطع : « وافتعل ، وافتعل ، بزيادة : « افعل »

(٣) يقال : اقعنسس البعير : إذا امتنع من الانقياد . ويقال : احرنجمت الإبل : إذا اجتمت . وكلام السيوطي يوهّم أن : « اقعنسس لاماها أصليتان » والحقيقة أن أصليّ اللام هو : احرنجم . وقد أشار إلى هذه التفرقة الصبان ٢ : ٨٨ .

(٤) ط : « كاحرابنا » تحريف .

(٥) سورة النساء ١٢٧ .

على القرنية ، أو لقصص الإبهام ، ليرتدع بذلك مَنْ يرغب فيهنّ للمهينّ وجمالهنّ ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ ، وفقّرهنّ .

(زاد ابن هشام) في المعنى (وكي) . قال : وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم في : جئت كي تكرمني ، أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة ، قال : ولا يحذف معها إلا لام العلة ، لأنها لا تجرّ بغيرها بخلاف أن وأن .

(ومحلها) أي : أن وأن بعد الحذف فيه خلاف :

( قال الخليل : والأكثر نصب ) حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه . ( و ) قال ( الكسائي جرّ ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله :

١٣٩٥ . وما زُرْتُ ليلي أن تكون حبيبةً إليّ ولا دُينَ بها أنا طالبُ .<sup>(١)</sup>

ولمّا حكى سيويه قول الخليل قال : ولو قال إنسان : إنه جرّ لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قولهم : لا أبوك<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان وغيره : وأمّا نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ ، وعن سيويه : أنه نصب فوهم ، لأن المنصوص في كتاب سيويه عن الخليل : أنه نصب . وأمّا سيويه فلم يصرح فيه بمذهب .

( وشدّ ) الحذف ( فيما سواه ) أي سوى ما ذكر كقوله :

١٣٩٦ . كما عسل الطريق الثعلبُ<sup>(٣)</sup> .

(١) من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي . انظر الديوان ٩٣ . وسيويه ١ : ٤١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٢ .

(٢) أصله : لله أبوك .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦٩

وقوله :

١٣٩٧ • أشارت كُليبٌ بالأَكْفِ الأصابعُ <sup>(١)</sup> .

أي إلى كليب .

( ولا يقاس على الأصح ) بل يقتصر فيه على السَّماع . وقال الأخفش الصغير :  
يقاس إذا أمن اللبس كقوله :

١٣٩٨ • وأخْفِي الذي لولا الأسي لَقَضَانِي <sup>(٢)</sup> .

أي لقضى عليّ .

( و ) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً ( بتضمّنه معنى ) : فعل ( متعدّ ) كقوله :  
أَرْحَبُكُمْ الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ ابْنِ الْكَرْمَانِي <sup>(٣)</sup> ؟

أي : أوسعكم <sup>(٤)</sup> ؟

( وفي القياس ) عليه ( خُلِفَ ) قيل : يقاس عليه لكثرة ما سمع منه ، وقيل : لا .

( و ) يتعدّى إليه أيضاً ( بالهمزة ) نحو : « أَذْهَبْتُكُمْ طَيِّبَاتِكُمْ » <sup>(٥)</sup> . « أَمَتْنَا  
اِثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْنَا اِثْنَتَيْنِ » <sup>(٦)</sup> .

(١) سبق ذكره رقم ١١٣٧ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٨٧ .

(٣) هي كلمة شاذة حكيت عن نصر بن سيار ؛ انظر اللسان ( رجب ) .

وفي النسخ الثلاث : « طاعة الكرمانى » بخطوط ؛ ابن « صوابه في اللسان .

(٤) في النسخ الثلاث : « وسعكم » صوابه في اللسان .

(٥) سورة الأحقاف ٢٠ .

(٦) سورة غافر ١١ .

( وربما أحدثت ) في المتعدي (لُزوماً) خلاف المعهود نحو : أكبَّ الرجل وكَبَّبَتْهُ أنا ، وأفشع الغنم وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ ، وأنسلَ ريشُ الطائر ، ونسَلْتُهُ أنا في أفعال مسموعة .

( وَتُعَدِّي <sup>(١)</sup> ذَا ) المتعدي إلى ( الواحد لاثنين ) نحو : كَفَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَكْفَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا . وَلَا تُعَدِّي <sup>(٢)</sup> ذَا الاثنین إلى ثلاثة في غير باب « عَكِمَ » بإجماع . ( ثم ) اختلف في المتعدي بالهمزة ، كذا على أقوال :

أحدها : أنه سماع في اللازم والمتعدي وعليه المبرد . ثانيها : قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسي <sup>٣</sup> . ( ثالثها : قال سيويه : قياسٌ في اللازم سماعٌ في المتعدي ) . ( ورابعها : قياس [ ٨٢/٢ ] مطلقاً في غير ) باب ( عَكِمَ ) وعليه أبو عمرو . ( خامسها ) : قياس ( فيما يحدث ) الفعلية أي يكسب ( فاعله صفة ) من نفسه ( لم تكن ) فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أَقَمْتُهُ وَأَقْعَدْتُهُ ، أي جَعَلْتُهُ على هذه الصفة ، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو : اشتريت زَيْدًا ما <sup>(٤)</sup> ، فلا يقاس عليه : أَذْبَجْتَهُ الكِبشَ ، أي : جعلته يذبحه ، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها .

( و ) يتعدى أيضاً ( بتضعيف العين سماعاً في الأصح ) نحو : فرح زيد ، وفرحته

(١) أ = « يتعدى » .

(٢) أ ، ب : « ولا يتعدى » .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . ولعل الصواب : أَشْرَيْتُ زَيْدًا ما . « وما » نكرة بمعنى : شيء أي شيئاً على معنى جعلته يشتره بدليل قوله بعد ذلك : أَذْبَجْتَهُ الكِبشَ أي جعلته يذبحه . وفي اللسان ( شري ) : « أَشْرَيْتَ الرَّجُلَ وَالشَّيْءَ » وفي ب : « اشتريت زَيْدًا أما » ، تحريف .

« قد أفلح من زكاها <sup>(١)</sup> » . « هو الذي يُسيرُكم <sup>(٢)</sup> » . وقيل : قياساً .

وادّعى الحضراوي : الاتفاق على الأول . قال أبو حيان : وليس بصحيح .

( قيل : و ) بتضعيف ( اللام ) نحو : صغر خده وصغرته <sup>(٣)</sup> . قال أبو حيان : وهو غريب . قيل :

( وألف المفاعلة ) نحو : سار زيد وسأبرته ، وجالس ، وجالسته .

قيل : وصيغة استعمل نحو : حسن زيد <sup>(٤)</sup> واستحسنه ، نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة .

( قال الكوفيتون : ونحويل حركة العين <sup>(٥)</sup> ) نحو : كسي زيد بوزن فرح وكسى <sup>(٦)</sup> زيد عمراً .

( وتتعاقب الهزمة والتضعيف والباء ) أي يقع كل منها موقع الآخر نحو : أنزلت الشيء ونزلته ، وأثبت الشيء وثبته ، وأذهب زيداً ، وذهبت به .

( ومن ثم ) أي من هنا وهو ورود الهزمة معاقبة لما ذكر ، أي من أجل ذلك

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة يونس ٢٢ .

(٣) الشاهد في قوله : « وصغرته » حيث ضعفت اللام . وفي ط : « صغر خده وصغرته » . وفي ا ، ب : « صغر خده وصغرته » بالفتن تحريف . وكذلك « صغرته » في ط تحريف أيضاً ، لأن التضعيف في العين . والراء : التضعيف في اللام .

وقد قال ابن عصفور في « المتع » ١ : ١٨٠ : « فعل لا يكون إلا متعدياً نحو : جليبه ... إلا أن يكون رباعياً ، فإنه يكون متعدياً وغير متعد ، فالمتعدي نحو : دحرجته ، وصغرته » .

(٤) ط : « حسن زيداً » بنصب : « زيد » ، تحريف .

(٥) من قوله : « ونحويل حركة العين » إلى قوله : « وتتعاقب الهزمة » سقط من ا .

(٦) ويكون في هذه الحالة بمعنى : ستر ، وغطى ، فيتعدى إلى واحد .

( ادعى الجمهور أن معناهما ) أي الهزمة والتضعيف ، أو الهزمة والباء في التعدية <sup>(١)</sup> ( واحد ) فلا يفهم هذا التضعيف تكراراً ، ولا مبالغة ، ولا مصاحبة .

وادعى الزمخشري ومن وافقه أن بين التعديتين فرقاً ، وأن التعدية بالهزمة لا تدل على تكرير ، وبالتضعيف تدل عليه . وردّ بقوله تعالى : « وقد نزل عليكُم في الكتاب أن إذا سمعتم <sup>(٢)</sup> » . الآية . وهو إشارة إلى قوله : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا <sup>(٣)</sup> » ، وهي آية واحدة ، وبقوله : « لولا نزل عليه القرآن جُملةً واحدةً <sup>(٤)</sup> » .

وادعى المبرد والسهلي الفرق بين الهزمة والباء ، وأنتك إذا قلت : ذهب يزيد كنت مصاحباً له في الذهاب ، وردّ بقوله تعالى : « ذهب الله بنورهم <sup>(٥)</sup> » .

( وفي نصبه ) أي الفعل اللازم اسماً ( تشبيهاً بالتعدّي خُلف ) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي ، نحو : زيدٌ تَفَقَّأً <sup>(١)</sup> الشَّحْمَ ، أصله : تَفَقَّأَ شَحْمُهُ ، فأضمرت في تَفَقَّأَ ، ونصبت « الشَّحْمَ » تشبيهاً بالمفعول به واستدل بما روى في الحديث : « كانت امرأةٌ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ <sup>(٢)</sup> » ومنعه

(١) « أي الهزمة والتضعيف ، أو الهزمة والباء في التعدية » سقطت هذه العبارة من ١ .

(٢) سورة النساء ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) سورة الفرقان ٣٢ . وفي النسخ الثلاث : « وقالوا لولا نزل » الخ تحريف صوابه : « وقال الذين كفروا لولا نزل » الخ .

(٥) سورة البقرة ١٧ .

(٦) ن ب ط : « تَفَقَّأَ الشَّحْمَ » بالياء ، تحريف صوابه في ا ، ب . وتَفَقَّأَ الشَّحْمَ : زال وخف .

(٧) من حديث أم سلمة . ونصه كما جاء في اللسان ( هرق ) : « إن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ » على ما لم يسم فاعله . والدَّمَاءُ هنا منصوب على التمييز . وإن كان معرفة وله نظائر « أو يكون » تجري . تُهْرَاقُ مجرى قضت المرأة غلاماً ، وتُتَجُّ القُرْسُ مُهْرَأً .



الشَّلَوَيْنِ ، وقال : لا يكون ذلك إلا في الصفات .

وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ ، أو على إضمار فعل أي : بالدماغ ، أو يُهَرِّقُ اللهُ الدَّمَاءُ منها .

قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

( والمتعدّي غير النّاسخ إمّا لواحد ، وقد يُضمّن الزّوم ) فيتعدّي بالحرف نحو : « فليَحْذَرِ الذين يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »<sup>(١)</sup> ، أي : يخرجون ويفصلون . ( أو لاثنتين ثانيهما بحرف جرّ ) ، والأول بنفسه .

( وسمع حذفه ) من الثاني ( مع ) أفعال وهي : ( اختار ) قال تعالى : « واختار مُوسَى قَوْمَهُ »<sup>(٢)</sup> ، أي من قومه<sup>(٣)</sup> . ( واستغفر ) قال :

١٣٩٩ - « اسْتَغْفِرِ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَةً »<sup>(٤)</sup> .

أي من ذنب .

( وأمر ) قال :

(١) سورة التّور ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٣) والمفعول هو : « سبعين » من قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . ولا يجوز أن يكون : « سبعين » بدلاً عند الأكثرين ، لأنّ المبدل منه في نيّة الطرح . والاختيار لا بدّ له من مختار ، ومختار منه والمبدل يسقط المختار منه . انظر العكبري ١ : ٢٨٦ .

(٤) قاله مجهول : وعجزه .

• رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ •

سبويه ١ : ١٧ ، والخزّانة ١ : ٤٨٦ .

١٤٠٠ - • أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ <sup>(١)</sup> •

أي بالخير .

( وسمي ، وكنيتي ) بالتخفيف ( ودعا ) نحو : سميتُ ولدي أحمد وكنيتُهُ أبا الحسن ، ودعوته زيداً ، أي : بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد . ( وزوج ) نحو : « زوجناكها » <sup>(٢)</sup> ، أي بها . ( وصدق ) بالتخفيف نحو : « صدقَ عليهم إبليس ظنه » <sup>(٣)</sup> ، أي في ظنه . وهدى نحو : « هديناه السَّيْلَ » <sup>(٤)</sup> ، أي إليه . ( وعير ) نحو : عيرت زيداً سواده ، أي به ، ومنها : فَرَّقَ <sup>(٥)</sup> ، وقرع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل . ( وخشى <sup>(٦)</sup> ) ، فمنع الجمهور القياس ) عليها .

( وجوزَه الأَخْضَ الصَّغِيرَ ) عليّ بن سليمان ، ( وابن الطَّرَاوَةِ ، ووالدي رحمه الله ) فقالوا : بحذف حرف الجرِّ في كُلِّ ما لا لبس فيه ، بأن يتعين هو ومكانه نحو : يريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال .

فإن فقد الشَّرْطَانِ ، أو أحدهما ، فإن لم يتعين الحرف نحو : رَغِبْتُ ، أو

(١) نسب لعمر بن معد يكرب ، وللقياس بن مرداس ولزراعة بن السائب ، ولخفاف بن ندبة ، وعجزة :

• فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب •

وانظر سيبويه ١ : ١٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ . وقرأ : « صدق » بالتشديد ، وصدق بالتخفيف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) فَرَّقَ منه بالكسر فَرَقاً : جَزَعَ . وحكى سيبويه : « فَرَّقَهُ » على حذف « مِن » انظر اللسان ( فرق )

(٦) في ب : « وحسن » ، وفي ط : « وخشن » بالخاء والنون .

مكانه نحو : اخترتُ إخوتك الزيدين <sup>(١)</sup> لم يَجْزُ ، لأنّ كلاّ منهما يصلح لدخول « مِنْ » عليه .

وما نقلته عن والذي ذكره في رسالة له في توجيه قول « المنهاج » <sup>(٢)</sup> : « وما ضَبَّبَ <sup>(٣)</sup> بذهبٍ أو فيضةٍ ضَبَّةً » . فقال : والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُحباء الأصحاب ، ونظر المُحكِّم والصُّحاح ، وتَهذيب اللّغة وغيرها ، ولم نَجِدْهُ <sup>(٤)</sup> متعدّياً بهذا المعنى : أن <sup>(٥)</sup> الباء في « بذهب » بمعنى « مِنْ » و « فيضة » منصوبٌ على إسقاط الخافض ، [٨٣/٢] أمّا من باب : « أمرتك الخير » وهو ظاهر .

قال : ولا يَرِدُ أنهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنّا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم <sup>(٦)</sup> ، فهذا عين <sup>(٧)</sup> ما نقلته عنه من القياس. ثم قال : وقد قالوا في ضَبَّبَ أفعال باب « أمر » : أنّه « كُلُّ فَعْلٍ يَنْصَبُ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ ، وهذا الضابط يشمله لا محالة » <sup>(٨)</sup> . وهو أولى من أن يدعى أنّه من باب :

- 
- (١) ط : « لزيدين » . تحريف .  
 (٢) « المنهاج » للإمام التّوويّ ، وأهم شروحه شرح الجلال المحلّي .  
 (٣) يقال : ضَبَّيتُ الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضبة : حديدة عريضة يضَبَّبُ بها الباب والخشب . السان : ( ضَبَّبَ ) .  
 (٤) ط : « ولم نجد » بدون ضمير .  
 (٥) « أن الباء » في موضع رفع فاعل « ظهر » السابق .  
 (٦) ب : « على كلامهما فهو من كلامهما » .  
 ط : « على كلامهما فهو من كلامهما » .  
 كلاهما تحريف . صوابه من أ .  
 (٧) ط : « غير ما نقلته » . تحريف صوابه من أ ، ب .  
 (٨) يشمله إذا كانت العبارة : « وما ضَبَّيَّة » لأنّ : « أمرتك الخير » « الكاف » فيها مفعول أول ، و « الخير » منصوب على إسقاط الخافض وفي النسخ الثلاث « ضبب » بدون ضمير .

١٤٠١ - • تمرّون الدِّيَارَ<sup>(١)</sup> •

لأن هذا محفوظ . انتهى .

والذي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة ، والبيان ، والإنشاء ، أجمع على ذلك كل من شاهده . ( وقيل : إنّ ضُمْنَ الفعل ( معنى ) فعل ( ناصبه ) أي ناصب له بنفسه جاز الحذف قياساً ، وإلاّ فلا .

( وقيل ) : يجوز ( بشرط عدم الفصل ) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال : أمرتك يوم الجمعة الخير . ( و ) بشرط عدم ( التقدير ) . فلا يقال : أمرتك زيدا تريد بزيد ، أي بأمره وشأنه .

( و ) إمّا مُتَعَدٍ ( إلى اثنين بدونه ) أي : بدون حرف جرّ ( كأعطى ، وكسى . وقيل : الثاني ) من منصوبيهما منصوب ( بمضمر ، ويحذف أحد مفعوليه ) . ( وكذا ) يُحذف أي مفعول ( باب اختار ) نحو : اخترت الرجال ، واستغفرتُ ذنبي ( خلافاً للتسهيل ) من قوله : لا يجوز الاختصار على الواحد المنصوب .

### [ الفعل متصرفٌ وجامدٌ ]

( مسألة ) :

( الفعل متصرفٌ ) وهو ما اختلفتْ أبْنِيَّتُهُ لاختلاف زمانه ، وهو كثير ، ( وجامدٌ ) : بخلافه ، وهو معلودٌ .

( ومنه غيرُ ما مرّ ) من النواسخ والاستثناء .

(١) قطعة من بيت البحرير .

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩/٨ : ١٠٣ ، والخزاعة ٣ : ٦٧١ .

( قلَّ لِلنَّفْيِ الْمُخَضَّرُ فَرَفَعَ الْفَاعِلُ مَتَلَوًّا بِصَفَةِ ) مطابقة له نحو : قلَّ رجل يقول ذلك ، وقلَّ رجلان يقولان ذلك ، بمعنى : ما رجل .

( ويكفَّ عنه بـ « ما » ) الكافة ( فلا يليها غير فعل اختياري ) ، ولا فاعل لها ، لإجرائها مجرى حرف النفي نحو : قلَّما قام زيد ، وقد يليها الاسم ضرورة كقوله :  
١٤٠٢ - . وقلَّما . وصالٌ على طول الصلود بدوم<sup>(١)</sup> .

( و ) منه ( تبارك ) من البركة ( وهدَّكَ مِنْ رجل ) وهدَّتْكَ من امرأة<sup>(٢)</sup> بمعنى : كفَّاكَ : وكفَّتَكَ .

( وسقِطَ في يده ) بمعنى : نَدِمَ .

( وكذب في الإغراء ) بمعنى : وجَبَّ ، كقول عمر : كذَّبَ عليكم الحجُّ ، أي : وجب ...

قال ابن السكيت : بمعنى : عليكم به ، كلمة نادرة جاءت على غير القياس . وقال الأخفش : الحجَّ مرفوع به ، ومعناه : نَصَبٌ ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم : أمكنك الصيد يريد : اِرْمِهِ .

(١) المزار بن سعيد الققمي . والشطر الأول منه :

• صددت فأطولت الصلود وقلَّما •

انظر : المعنى ١ : ٨ ، والخزانة ٤ : ٢٨٧ ، وسيبويه ١ : ١٢ ، ٤٥٩ . ونسبه لعمر بن أبي ربيعة .

(٢) وفي المتن المذكور : مررت برجلين هداك .

وفي الجمع المذكور : مررت برجال هداك .

وفي المتن المؤنث : مررت بامرأتين هداك .

وفي الجمع المؤنث : مررت بنساء هداك .

هذه العبارات أوردها القاموس : ( هدد ) .

وقال أبو حيان : الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل « كَذَبَ » ، وحذف مفعول عليك ، أي : عليكم لفهم المعنى ، وإن نُصِبَ<sup>(١)</sup> فهو بد « عليك » ، وفاعل كذب مضمر ، يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي .

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلا مبنياً للمفعول ، وفي يده مرفوعة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : لكن قرىء<sup>(٣)</sup> « سَقَطَ » بالبناء للفاعل<sup>(٤)</sup> .

أما « قُلَّ » مقابل « كَثُرَ » ، وكذب بمعنى اختلق<sup>(٥)</sup> أو أخطأ أو أبطل فمتصرفة<sup>(٦)</sup> .

(ويبطل) يصحح ، ويصحح لم يستعمل إلا مضارعاً يقال : ما زال منذ اليوم يبطله<sup>(٧)</sup> .

(وأهْلُمُ<sup>(٨)</sup>) يفتح الهمزة والماء وضم اللام ، وبضم الهمزة ، وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ، ولا الأمر في أكثر اللغات .

(وأهَاءُ<sup>(٩)</sup>) مبني للفاعل بمعنى : آخِذُ<sup>(١٠)</sup> وللمفعول بمعنى : أعطى لم يستعمل

(١) أي « الحج » من قوله : « كذب عليكم الحج » .

(٢) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل .

(٣) ط : « قوي » مكان : « قرىء » . تحريف .

(٤) لعله يقصد قراءة قوله تعالى : « ولما سقط في أيديهم » سورة الأعراف ١٤٩ .

(٥) في النسخ الثلاث : « اختلف » بالفاء . وهو تحريف ، صوابه : « اختلق » بالقاف ، يقال : خلق الإفك : افتراه كاختلقه ، وتخلقه .

(٦) أنظر تحقيق هذه الكلمة ولغاتها ١ : ١٦ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وأها » تحريف صوابه من اللسان : « ها » وسياق الكلام .

(٨) ط : « بمضى : أخذ » وهو يروهم أن « أها » ماض ، والصواب ما ذكرت .

منه غير المضارع . ( وإتّما بيان . لا ولِمَ ) بكسر اللام ، وفتح الميم ، فيقال في جواب « ها <sup>(١)</sup> » لا أها : ولِمَ أها . ولا أهلم ، ولِمَ أهلم ( لا تنفيساً على الصحيح ) .

( وهاء ) بالمد والكسر ( وها ) بالقصر والسكون معنى : خذ .

وتلحقها الضمائر ، فيقال في هاء هائي ، هائها ، هاء ، وهائين وهائوم وهائون<sup>(٢)</sup>

( وعم صباحا ) بمعنى : أنعم صباحاً ، لم يستعمل منه إلا أمر .

(١) في اللسان : « وإذا قلت لك هاء قلت : ما أها يا هذا ، وما أها : أي ما آخذ ، وما أعطى . وقد تكون « ها » بالقصر والسكون بمعنى : خذ وعلى هذا ففيها لغتان ، ومعناها في اللغتين بمعنى : خذ .

وفي ب : « فيقال في جوابه ها لا أها » .

وفي ط : « فيقال في جواب ها : لا أها » .

انظر : اللسان « ها » حرف الألف اللينة .

وقد سقطت كلمة : « ها » من أ .

(٢) في النسخ الثلاث تحريف .

فهي أ : هاي ، ها ، مها وفي ها هي ها هو ، هال .

وفي ب : ها شها وفي ها هي ، هاء ، أهو هان .

وفي ط : هاي هائها ، هاء ، وأهائين ، وهائها وهائون .

مع ملاحظة أن ط تشتمل على بعض الصيغ الصحيحة . والحقيقة أن اللسان نصّ على أن ابن السكيت ذكر في إسناده هاء « إلى الضمائر عدّة لغات :

يقال : هاء يا رجل ، وهائوما يا رجلان ، وهائوم يا رجال .

ويقال : هاء يا امرأة مكسورة بلاياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهائون يا نسوة .

ولغة ثانية :

هاء يا رجل ، وهاء : يمتزلة : هاءا ، وللجميع : هاءوا .

وللمرأة : هائي . وللثنية : هائيا ، وللجميع : هائين . وقد خلط صاحب المجمع بين هذه اللغات .

(وينبغي) لم يستعمل منه إلا المضارع (وقال أبو حيان : سمع ماضيهما ، ومضارع عيم) .

قال يونس : وَعَمَتُ <sup>(١)</sup> الدارَ أَعِمُّ ، قلت لها : أنعمي ، وقال الأعلام : وعِمَ يَعِمُّ بمعنى : نَعِمَ يَنْعَمُ ، قال :

١٤٠٣ - • وهل يَعِمِّنْ مَنْ كان في العَصْرِ الخالي <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن فارس : بَعَيْتُهُ فانبغي ، ككسرتَه (فانكسر) .

(وهات وتعال . وربما قيل : هاتي يهاتي ، وهَلُمَّ التَّيْمِيَّةُ ) لم يستعمل منها إلا الأمر ، أما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر .

(وقال ابن كيسان) في تصريفه : ( وَنَكِرَ <sup>(٣)</sup> ) ضد عَرَفَ ( ويسوي ) بمعنى : يساوي لم يستعمل من الأول إلا الماضي ، ومن الثاني إلا المضارع ، وذكر الأول أيضاً « البهاري » ، والثاني « ابن الحاج » .

( واستغنى غالباً بـ « ترك » ) الماضي ( والتَّركَ ) المصدر ( وتارك ) اسم الفاعل [٨٤/٢] ( ومتروك ) اسم المفعول ( عنها ) أي عن استعمال هذه الصيغة ( من وذر ، ودَعَ ) فعل هذا بعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر ، ومن غير الغالب ما قرئ : « ما ودَعَكَ رَبُّكَ <sup>(٤)</sup> » مُحَقَّقاً ، وحديث أبي داود وغيره : « دعا

(١) مثل : ( وعد ) ، و ( وِثْر ) .

(٢) لامرئ القيس . وصدره :

• ألا عم صباحاً أيها الطفل البالي •

ديوانه ٢٧ . وسيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) كَفَرَحَ بخلاف نَكُرَ الأمر ككُرُم : صَعَبَ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير • : ١٦٥ .



الحبشة ما ودَعَوْكُمْ ، وحديثه « لَيْسَنَّهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ ودَعَهُمُ الْجُمُعَاتُ » وحديث البخاري غير مكفيٍّ ، ولا مكفُورٍ ، ولا مُودِعٍ <sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

١٤٠٤ - جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ <sup>(٢)</sup> .

## نِعَمٌ وَبِئْسَ

(ومنه) أي الجلامد : ( نعم وبئس ) فِعْلَان ( لإنشاء المدح والذم ) .

قال الرضي : وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشئ المدح ، وتمدحه <sup>(٣)</sup> بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام لإتياءه حتى يكون خبراً ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً ، فقول الأعرابي لمن يثّره بمولودة ، وقال : نعم المولود : والله ما هي بنعم المولودة <sup>(٤)</sup> ، ليس تكذيباً له في المدح <sup>(٥)</sup> ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ،

(١) في النهاية في غريب الحديث ٥ : ١٦٨ « حديث الطعام » : « غير مكفور ولا مودع ، ولا مستغنى عنه » .

يلسقاط : « مكفى » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٠٨ : « لم أعثر على تنمة هذا البيت ولا قائله . والبيت له تنمة وقائل » أما تنمته فهي :

إذا ما استحضت أرضه من سماءه جرى وهو مسودوع وواعد مصدق

وأما قائله فهو خفّاق بن نُدْبَة ، وانظر شعر خفاف بن ندبة ٣٣ .

أنظر : اللسان ودع » .

وفي ضوء رواية اللسان والديوان يتبين أن الشاهد محرف في الجمع وفي الدرر .

وفي أ : « ودارع » وفي ب ، ط : « وواعد » .

(٣) أ ، ب : « ونعمده » ، ط : « ونعمده » ، تحريف

(٤) « نعم المولودة » سقطت من أ .

(٥) أ : « في الخبر » مكان : « في المدح » .

بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بمصوغها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذلك الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في كم الخبرية ورُبَّ .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَةِ ما قالوا من كَوْن هذه الأعيان للإنشاء .

قال : ومع هذا فلي فيه نظر ، إذ يطرّد ذلك في جميع الأخبار ، لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، لا ريب في كونه خبراً ؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ، ويقال لك : إنك لم تفضل ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد قائم ، فهو خبر بلا شك ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الأخبار ؛ إذ لا يقال لك : أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام ، ويقال : إن القيام حاصل ، أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن التعمية <sup>(١)</sup> أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة ، وكذا في التعجب وفي كم ، ورُبَّ ، انتهى .

( وعن الفراء أنهما اسمان ) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله : « والله ما هي بنعم الولد » . وقولهم : « نعم السّير على بشس العير <sup>(٢)</sup> » ، والإضافة في قوله :

١٤٠٥ - • يَنْعَمَ طَيْرٌ وَشِبَابٌ فَاخِيرَ <sup>(٣)</sup> •

والنداء في قولهم : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير .

(١) أ ، ب : « النعمة » .

(٢) بعده في ط : « والنداء وأجيب بأن حرف الجر والإضافة » زيادة من الناسخ ، لأنه ذكر بعد ذلك هذه العبارة في موضعها من النص .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• صَبَحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْر •

من شواهد الأسموني ٣ : ٤٧ ، واليعني هامش الخزانة ٤ : ٢ .

ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إن<sup>(١)</sup> ولا<sup>(٢)</sup> يدخل على الماضي .

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي : « فيك نعم الخصلة »<sup>(٣)</sup> .

وعطفهما على الاسم فيما حكى القراء : « الصالح وبش الرجل في الحق سواء » .

وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجرّ والنداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف ، أو منادى مقدّر ، وكذا في الإخبار والعطف أي فيك خصلة نعمت الخصلة ، ورجل بش الرجل ، وبأن نعم في « نعمَ طير » سمى بها محكية ، ولذا فتحت ميمها<sup>(٤)</sup> ، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ، ونحوهما ويدلّ لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما<sup>(٥)</sup> في كل اللغات وضمير الرفع في لغة ، حكاها الكسائي .

وقيل : لا خلاف في أنهما فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريّون يقولون : نعم الرجل ، وبش الرجل جملتان فعليتان . وغيرهم يقول : اسمان محكيّان نقلاً عن أصلهما ، وسمي بهما المدح والذم كتابتاً شراً ونحوه .

( وأصلهما فعيل ) بفتح الفاء ، وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفة :

(١) ط : « لا يدخل » بدون واو .

(٢) أ : « أنعمت الخصلة » . تحريف .

ب : « نعمت الخصلة » بإلحاق التاء ، ولعلها محرقة هنا ، لأن إلحاق التاء يؤكد فعليتها مع أنه استشهد بهذه الحكاية على اسميتها ، وهذا يؤيد ط حيث كتبت فيها الكلمة بدون تاء .

(٣) لأنها لو كانت اسماً ، وغير محكية لحرّت بالياء الداخلة عليها في الشاهد السابق .

(٤) ط : « لهما » . تحريف .

١٤٠٦ - ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ<sup>(١)</sup> .

(و) قد يَرِدَان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً . قال أبو حيان : ولم يذكروا له شاهداً . (وكسرهما) إتباعاً ، قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ »<sup>(٢)</sup> .  
(وكذا كل ذي عين حِكْمِيَّة) أي هي حرف حَلَق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو : فَخِذْ ، فَخَذْ ، فَيَخِذْ ، فَيَخِذْ ، شَهِدْ ، شَهَدْ ، شَيْهَدْ ، شَيْهَدْ ، قال :

١٤٠٧ - إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَيْعُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى خَيْرُهُ وَنَوَافِلُهُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو حيان : ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذت به<sup>(٤)</sup> العرب في فكته نحو :

(١) هذا الشاهد لطرفة كما ذكر ذلك السيوطي في الجمع ، ولكن رواية الديوان مختلفة عن رواية السيوطي ، ففي الديوان ١٠٦ روايته :

خالي والنفس قدماً أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

ولعل السيوطي تبع في روايته المبرد في المقتضب ٢ : ١٤٠ حيث جاءت الرواية على النحو التالي :

ما أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ

غير أنه ورد في المقتضب غير منسوب .

وفي ط : « أَنعم الساعون » بزيادة الهمزة في أوله تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والمراجع السابقة .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) نسب للأخطل غير أن رواية الديوان مختلفة في بعض الكلمات ، ففي الديوان ٦٤ : « فراتا » مكان : « ريعنا » ، و « قبضه وجداوله » مكان : « قبضه ونوافله » .

ورواية سيويه ٢ : ٢٥٩ متفقة مع رواية الديوان .

(٤) « به » سقطت من ط .

لَحِيحَتْ عَيْنُهُ <sup>(١)</sup> ، أو اتَّصَلَ بآخره ما يَسْكُنُ له نحو : شَهِدْتُ ولا اسم فاعل معتل اللام نحو : ثوب صَخِرَ <sup>(٢)</sup> ، أي : متسخ ، فلا يجوز التَّسْكِين فيها .

( ويقال ) في بئس ( بَيْس ) [ ٨٥/٢ ] بفتح الباء ، وياء ساكنة مبدلة من الهززة على غير قياس ، حكاهما الأخفش ، والفارسي ، ويقال في نَعِمَ : نَعِيمٌ بالإشباع ، حكاه الصَّفَّار ..

قال أبو حيان : وذلك شذوذ لا لغة ، قال : وذكر بعض أصحابنا أَنَّ الأَفْصَحَ نَعِمٌ ، وهي لغة القرآن ، ثم نَعِمَ ، وعليه : فَتَعِمَ <sup>(٣)</sup> هي <sup>(٤)</sup> ، ثم نِعِمٌ ، وهي الأصلية ، ثم نَعِمٌ .

( وفاعلها ) ظاهرٌ ( مُعَرَّفٌ بِأَل ) نحو : « نِعِمَ المولى <sup>(٥)</sup> » ، « وليش المهاد <sup>(٦)</sup> » ( أو مضاف لما هي فيه ) نحو : وَلِنَعِمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ <sup>(٧)</sup> . « فبئس مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ <sup>(٨)</sup> » .

( أو ) مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه كقوله :

١٤٠٨ - . فَتَعِمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَدَّبٍ <sup>(٩)</sup> .

(١) لَحِيحَتْ عَيْنُهُ كَسَمِعَ : لصقت بالرَّمَصِ .

(٢) صَخِي الثوب كَرُضِي صَخًا : اتسخ ودرن وهو صخر .

وفي ط : « ضح » بالضاد المعجمة . تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) في ط فقط : « نعم » بدون فاء .

سورة الأتقال ٤٠ .

(٥) سورة البقرة ٢٠٦ .

(٦) سورة النحل ٣٠ . وفي أ : « فلنعم » بالفاء . تحريف .

(٧) سورة غافر ٧٦ .

(٨) من قصيدة لأبي طالب يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتماه :

زهير حُساماً مفرداً من حمائل .

وقوله :

١٤٠٩ - . فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الْخَلِيلِ <sup>(١)</sup> .

( قيل أو ) مضاف إلى ضمير ( عائد عليه ) أي على ما هي فيه كقولهم :

١٤١٠ - . فَنِعْمَ أَخَوُ الْمِجَاءِ وَنِعْمَ شِبَابُهَا <sup>(٢)</sup> .

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته .

( وهي ) أي أل التي في فاعلهما ( جنسية عند الجمهور ) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأنصح .

واختلف على هذا ( وقيل ) للجنس ( حقيقه ) فالجنس كله هو المدح ، أو المذموم ، والمخصوص به . فَوَدَّ من أفراد مندرج تحته <sup>(٣)</sup> . وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم <sup>(٤)</sup> لتلا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص . وقيل : تعديته إليه بسببه . وقيل : قصد جعله عاماً ليطابق الفِعْلُ لأنه عام في المدح ، ولا يكون الفعل عاماً ، والفاعل خاصاً .

( وقيل ) للجنس ( مجازاً ) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمه .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٨٣ ، والأشموني ٣ : ٢٨ .  
(١) قائله مجهول . وصدرة :

• فَإِنْ بِكَ فَقَعْسٌ بَانَتْ وَبَنَّا •

الدرر ٢ : ١١٠ .

(٢) قال صاحب الدرر : « لم أقف على تنمة هذا الشاهد ولا قائله » .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) « مندرج تحته » سقط من أ .

(٤) أ : « منهم » مكان « مبهم » . تحريف .

( وقال قوم ) : هي ( عهديّة ذهنيّة ) كما تقول : اشتريت اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم <sup>(١)</sup> ، وأريد بذلك أن يقع إيهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقال أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي <sup>(٢)</sup> ، وأبو عبد الله الشّلوين الصغير <sup>(٣)</sup> : عهديّة شخصيّة ، والمعهود : هو الشخص المملوح والمذموم ، فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : نعم هو ، واستدل هؤلاء بثبوتيه ، وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ <sup>(٤)</sup> فيه ذلك .

ويجوز إتباعه أي : فاعلها يبدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتها لنعم ، وبئس لا بصفة في الأصحّ ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم .

وأجازه ابن السراج والفارسي ، وابن جنيّ في قوله :

١٤١١ - • ليس الفتى المدعو بالليل حاتِمٌ <sup>(٥)</sup> •

(١) أي معهود ذكرى مقابل المعهود الذهنيّ .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحوي اللغوي .

صنف : شرح أدب الكاتب - ما تلحن فيه العاتة - ما عرب من كلام العجم - تنمية درة الغواص - مات ٤٦٥ .

(٣) محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقيّ أبو عبد الله ، يعرف بالشّلوين الصغير .

شرح أبيات سيويه - كل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية . مات ٦٦٠ .

(٤) ط : « لم يسع » بالعين . تحريف .

(٥) ليزيد بن قنافة ( بالغاء ) بن عبد شمس الطائيّ يهجو بها حاتماً الطائيّ . وصدده :

• لعمرى وما عمرى عليّ يهين •

من شواهد الأشموني ١ : ٣١ .

( وثالثها ) : وهو رأي ابن مالك : ( يجوز إذا تؤول <sup>(١)</sup> بالجامع لأكل الخصال )  
 اللاتقة في المدح والذم بخلاف ١٠ إذا قصد به التخصيص مع <sup>(٢)</sup> إقامة الفاعل مقام  
 الجنس ، لأن تخصيصه مناف لذلك ( ولا توكيد معنوي قطعاً ) . كذا قاله ابن مالك ،  
 وعلته بأن القصد بالتوكيد من رفع <sup>(٣)</sup> توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل  
 نعم من إقامته مقام الجنس ، أو تأويله بالجامع ، لأكل <sup>(٤)</sup> خصال المدح أو الذم .  
 قال أبو حيان : ومن يرى أن أَل عهديه شخصية لا يبعد أن يجوز : نعم الرجل  
 نفسه زيد .

( وفي ) إتباعه بالتوكيد ( اللفظي احتمالان ) . وأجازه ابن مالك ، فيقال : نعم  
 الرجل الرجل زيد .

وقال أبو حيان : ينبغي ألا يجوز إلا بسماع .

( ولا يُفصل ) بين نِعْم وفاعلها بظرف ولا غيره ، قاله ابن أبي الربيع  
 والجمهور .

وفي « البسيط » : يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر ، والمضمر ،  
 وعدم التركيب .

( وثالثها ) : قاله الكسائي : يجوز بمعموله أي الفاعل نحو : نعم فيك الراغب .  
 قال أبو حيان : وفي الشعر ما يدل له ، قال :

(١) ط : « تأول » .

(٢) ط : « من إقامة ، مكان : مع إقامة » .

(٣) أ ، ب : « دفع ، بالدال مكان » رفع » .

(٤) ط : « لا كحمل » مكان : « لأكل » تحريف .



١٤١٢ - • وَيَتَسَّسُ مِنَ الْمَالِيحَاتِ الْبَدِيلُ <sup>(١)</sup> •

قال : وورود الفصل بـ « إِذَنْ » وبالقسم في قوله :

١٤١٣ - • لَيَتَسَّسُ إِذَنْ رَاعِي الْمُدَّةِ وَالْوَصْلِ <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٤١٤ - • يَتَسَّسَ عَمَرُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا <sup>(٣)</sup> •

( أو يكون ضميراً ) مستتراً ( خلافاً للكسائي ) في منعه ذلك قال في نحو نِعَمَ رجلاً زيدٌ : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْدٌ .

وقال الفراء : تمييز محوّل عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، وعلى الأول هذا الضمير يكون ( ممنوع الإتياع ) . فلا يُعْطَفُ عليه ، ولا يُبْدَلُ منه ، ولا يؤكد بضمير ، ولا غيره ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه .

(١) لرفاعة الفقمسيّ ، وصدره :

• فَبَادَرَنَ الدِّيَارَ يَزْفَنُ فِيهَا •

ويزفن = يرقصن ، والضمير يرجع إلى غلباء في بيت قبل الشاهد .

انظر الدرر : ٢ : ١١١ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• أَرْوَحُ وَلَمْ أَحْدِثْ لِلَّيْلِ زِيَارَةً •

وفي ط : « يَتَسَّسُ » بدلون لام . تحريف . صوابه من أ ، ب . والدرر : ٢ - ١١١ .

(٣) قائله مجهول . وتماهه :

• فَفَقَرُوا جَارَهُمْ لِحِمًا وَحَيْرًا •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩ .

« وحر » أصله : « وحير » ، فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي

دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزع .

وما ورد من نحو : « نِعِمَّ هم قوماً أنتم <sup>(١)</sup> » فشاذ ( مفسراً <sup>(٢)</sup> ) بتمييز مطابق للمعنى ( في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما ) عام في الوجود غير متوغل في الإبهام ، ولا ذي تفضيل ( بخلاف نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : نعم شمساً هذه الشمس )

ونحو : غَيْرَ ، ومِثْلَ ، وأَيَّ ، وما دلَّ على مفاضلة فلا يقال : « نِعِمَّ أفضل منك زيد » لعدم قبول ما ذكرناه <sup>(٣)</sup> أَلْ ( <sup>(٤)</sup> ) ، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته <sup>(٥)</sup> لها .

( جائر [ ٨٦/٢ ] الوصف ) نحو : نعم رجلاً صالحاً زيدٌ ، نقله ابوحيان عن البسيط جازماً به . ( وكذا الفضل ) نحو : « بش للظالمين بدلاً » <sup>(٦)</sup> ( خلافاً لابن أبي الربيع ) في قوله : يمنع الفصل بين نِعَمٍ والمفسر .

( قيل ) : وجائر ( الحذف ) أيضاً إذا علم ( نحو ) حديث : « من تَوَضَّأ يوم الجمعة ( فيها ونعمت ) [ أي <sup>(١)</sup> ] : ونعمت السنة سنة [ أو فِعْلَةٌ <sup>(٢)</sup> ] هي [ أو رخصة [ أو راجع إلى السنة أي : فبالسنة أخذ .

(١) في ط : « نعم هم قوم أنتم » برفع « قوم » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والأشعوني ٣ : ٣٢ .

(٢) ط : « مفسر » بالرفع ، تحريف صوابه من أ ، ب . والأسلوب .

(٣) وهو : غير ، ومثل ، وأَيَّ .

(٤) أ : « صاحبة لها » . تحريف .

(٥) سورة الكهف ٥٠ .

(٦) ما بين المقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .

(٧) في اللسان : « نعم » قال ابن الأثير : « يفسر المحذوف : ونعمت الفِعْلَةُ والخصلة هي ، فحذف

المخصوص بالمدح وقيل : هو راجع إلى السنة ، أي فبالسنة أخذ فأضمر ذلك » .

ويلاحظ أن السيوطي جمع بين المعنيين في عبارة محرقة في النسخ الثلاث . والتصويبات التي بين

المقوفين [ ] زيادة من اللسان لإصلاح النص .

وعليه ابن عصفور ، وابن مالك ، ونصّ سيويه على لزوم ذكره .

( وفي الجمع بينه ) أي : التمييز ( وبين ) الفاعل ( الظاهر ) أقوال :

( أحدها ) : لا يجوز إذ لا إبهام يرفعه التمييز ، وعليه سيويه ، والسيّراني وجماعة .

( ثانيها ) : يجوز ، وعليه المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، واختاره ابن مالك .

قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يجاء به تأكيداً . ومما ورد منه قوله :

١٤١٥ - • والتغلييئون بشس الفعل فحلهم فحلاً<sup>(١)</sup> ... •

وقوله :

١٤١٦ - • نعم الفتاة فتاة هتد لو بدلت<sup>(٢)</sup> •

( ثالثها ) : وعليه ابن عصفور ( يجوز إن أفاد ) التمييز ( ما لم يفده<sup>(٣)</sup> ) الفاعل

نحو : نعم الرجل رجلاً فارساً ، وقوله :

١٤١٧ - • فتعزم المرء من رجل تهامي<sup>(٤)</sup> •

(١) بخرير . وتماه :

... • وأهمهم زلاء منطق •

ديوانه ٣٩٥ ، والأشموني ٣ : ٣٤ .

(٢) قائله مجهول . وتماه :

• ردّ النجعة نطقاً أو يلإمساء •

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٤ .

(٣) ب : • إن أعاد التمييز ما لم يعده الفاعل • . تحريف .

ومن قوله : • نحو نعم الرجل • إلى قوله : • عن المخصوص اختياراً • سقط من ب .

(٤) قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمّه ، وصدره :

• تحيّرهُ فلم يصلّ سواء •

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٥ .

ولا يجوز إن لم يُعِدْ ذلك .

( ولا يؤخّر ) هذا التمييز ( عن المخصوص اختياراً ) ، فلا يقال : نعم زيدُ رجلاً إلاّ في ضرورة ( خلافاً للكوفيّة ) في تجويزهم تأخيرهُ عنه . أمّا تأخرهُ عن الفعل ، فواجب قطعاً .

( ولا يكون الفاعل ) لنعم وبس ( نكرة اختياراً ) ، وإن ورد ضرورة كقوله :

١٤١٨ - • يَبْسُ قَرِينَا يَفْنِي هَالِك (١) •

ووقوله :

١٤١٩ • فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ (٢) •

( خلافاً للكوفيّة ) وموافقهم في إجازتهم ذلك ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ، ومضافةً .

( ولا يكون موصولاً ) قاله الكوفيّون ، وكثير من البصريين ( وجوزهُ المبرد في الذي ) الجنيّة كقوله :

١٤٢٠ - • يَبْسُ الَّذِي مَا أَنْتُمْ آلَ أَبْجَرَ (٣) •

(١) قائله مجهول . ونعامة :

• أُمُّ عَيْدٍ وَأَبُو مَالِكٍ •

انظر الدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لكثير بن عبد الله النهشلي . ونعامة :

• وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَا •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١١٤ : « ولم أعثر على قائله ولا تمتّه » أما قائله فهو الأبيرد ، وأما تمتّه فهي :

• لِعَمْرِي لَنْ أَتَرْقُمُ أَوْ صَحَوْتُمْ •

قال ابن مالك : وظاهر قول الأخفش : أنه يميز نعم <sup>(١)</sup> الذي يفعل زيد ، ولا يميز : نعم من يفعل . قال : ولا ينبغي أن يمنع ، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرّد الوصف به .

ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد منقطع . انتهى .

والمانعون مطلقاً علّوا بأن ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ، كان مفسراً للضمير المستتر فيها ، إذا نزعته منه <sup>(٢)</sup> ، والذي ليس كذلك .

(و) جوزّه (قوم في «من» ، و «ما» ) مراداً بهما الجنس كقوله :

١٤٢١ - • ونِعمَ مَنْ هُوَ في سرٍّ وإعلانٍ <sup>(٣)</sup> •

= والتّمّة صدر لهذا الشاهد . وأمّا عجزه فهو الصورة المذكورة في الجمع بنسخة الثلاث ، ويبدو أنها محرفة ، وأن عجزه الصحيح هو :

• لبس الندامي كتّم آل أيجرا •

كما ورد ذلك في المحتسب ٢ : ٣٠٨ ، والصحاح ، واللسان : «نوف» ولعلّ الذي ما محرفة عن الندامي وأنتم محرفة عن : «كتّم» .

(١) كلمة : «نعم» سقطت من أ .

(٢) مثل قولهم في : نعم الرجل محمد : نعم رجلاً محمّداً .

(٣) قائله مجهول . وصدّره :

• فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه •

انظر : شواهد المغني للسيوطي رقم ٥٢٦ ، والخزاعة ٤ : ١١٥ .  
والمزكأ : اللجأ .

وتأوله <sup>(١)</sup> غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ <sup>(٢)</sup> ، و « مَن » في محل نصبٍ تمييزه .  
 ( ومن ثَمَّ ) أي من هنا ، وهو أن <sup>(٣)</sup> فاعلهما لا يكون موصولاً . ( قال  
 المحققون ) منهم سيويه : ( أن « ما » في ) نعم وبشس الواقع بعدها فعل ( نحو : بشس  
 ما اشْتَرَوْا <sup>(٤)</sup> ) نعم ما صنعت ( معرفة تامة ) أي لا يفتقر إلى صلة <sup>(٥)</sup> ( فاعلٌ ) والفعل  
 بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف ، أي <sup>(٦)</sup> نعم الشيءُ شيءٌ اشْتَرَوْا . قال في شرح  
 الكافية : وَيُقَوِّيه كثرة الاختصار عليها في نحو : غسلته غسلًا نعيمًا .

والنكرة التالية نِعَم لا يُقْتَصَرُ عليها .

( وقيل : نكرة تمييز ) ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف .

أو « ما » أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل <sup>(٧)</sup> ،  
 أي : بشس شيئاً شيء اشْتَرَوْا <sup>(٨)</sup> ، أقوال :

وَرَدَّ بأن التمييز يرفع الإبهام ، وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً .

( وثالثها ) : هي ( موصولة ) صلتها الفعل ، والمخصوص محذوف أو هي

(١) ط : « وتأول غيرهم » بخذف الضمير في « تأوله » .

(٢) أ ، ب : « على أن الفاعل الخبر » . تحريف ، صوابه من ط . والمعنى ٢ : ١٩ حيث يقول :  
 « فزعم — أي أبو علي — أن الفاعل مستر و « مَن » تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح فهو  
 مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف » .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة البقرة ٩٠ .

(٥) أ ، ب : « جملة » مكان : « صلة » .

(٦) من قوله : « أي نعم الشيء » إلى قوله : « أو » ما « أخرى موصولة سقطت من أ .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .

(٨) أ ، ب : « بشس شيئاً اشْتَرَوْا » بخذف « شيء » .

المخصوص ، و « ما » أخرى تميز محذوف : أي نعم شيئاً الذي صنَعته . أو هي الفاعل ، واكتفى بها ، وبصلتها عن المخصوص . أقوال .

( ورابعها مَصْدَرِيَّة ) ولا حذف . والتقدير : نعم صنْعك ، وبش شراؤهم .  
( وخامسها : نكرة موصوفة فاعل ) يكتفى بها ، وبصلتها عن المخصوص .

( وسادسها : كافّة ) كَفَّتْ نعم وبش . كما كَفَّتْ قَلَّ ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية .

( وفي ) « ما » إذا وليها اسم نحو : ( نعيمًا هي ) القولان ( الأولان ) .

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيويه ، والمبرد وابن السراج ،  
والفارسي<sup>١</sup> .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تميز ، والفاعل مضمّر ، والمرفوع بعدها هو  
المخصوص .

( وثالثها ) : أن « ما » ( مركبة ) مع الفعل ( لا محلّ لها ) من الإعراب ، والمرفوع  
فاعل .

( وشذ كونه ) أي الفاعل ( إشارة ) متبوعاً بلذي اللام كقوله :

١٤٢٢ - • بِشْسَ هَذَا الْحَيُّ حَيًّا نَاصِرًا<sup>(١)</sup> •

( وعلمًا ) كقول سهل بن حنيف :

(١) قائله مجهول . وتامه :

• لَيْتَ أَحْيَاءَهُمْ فِيمَنْ هَلَكَ •

« شهدت صِفَيْنِ ، وبشت الصَّفُونِ »<sup>(١)</sup>

( وكذا ) شذ كونه ( مضافاً إلى الله ) علماً أو غيره ، وإن كانت فيه « آل » ،  
لأنه من الأعلام كقوله عليه السلام : « نعم [ ٨٧/٢ ] عبد الله خالد بن الوليد » وقول الشاعر :

١٤٢٣ - • بش قوم الله قومٌ طُرِقوا<sup>(٢)</sup> •

( خلافاً للجزمي ) في قوله : باطراده . وغيره ، يتأول ما ورد منه ، ومن  
العلم على أنه المخصوص ، والفاعل مضمّر ، حذف مفسره .

( وشذّ كونه ضميراً غير مفرد ) أي مطابقاً للمخصوص نحو : أخواك نِعْمَا  
رجلين ، وحكى الأنخض عن بعض بني أسد : نِعْمَا رجلين الزيدان ، ونِعْمَا  
رجالاً الزيدون ونِعِمْتُمْ رجالاً ، ونِعِمَّنْ نساءَ الهندات ، ثم قال : « لا آمن  
أن يكونا فهما التلقين<sup>(٣)</sup> » ( خلافاً لقوم ) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك .  
( و ) شذّ جره ( بالياء ) الزائدة ، روى : نِعِمَّ بهم قَوْماً ، أي نِعِمَّ هم .

( ولا يعملان ) أي نعم ، وبش ( في مصدر و ) لا ( ظرف ) .

(١) في اللسان : « صفن » هذا الشاهد نثر لا شعر مع العلم بأن ط كتب فيها هذا الشاهد في صورة  
شطر من بيت ، وهذا تحريف .

وفي النسخ الثلاث : « صفون » من دون « آل » .

هذا وقد نسب في اللسان إلى أبي وائل .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤١٤ مع اختلاف في الرواية .

(٣) لعله يقصد بقوله : « أن يكونا فهما التلقين » .

هذا البعض من بني أسد ، فربما كانا رجلين لفتنهما الرواة هذه اللغة فذكراها على أنها محاكاة  
وتلقين . والعبارة في النسخ الثلاث واحدة ، ولم أفهم منها غير هذا ولعلها عثرة ، والله أعلم  
بالصواب .

وفي هامش ط كتب ما نصّه : هكنا في نسخة ، وفي نسخة أخرى : أن يكون أنهما الفعلين .



( ويذكر المخصوص ) وهو المتصود بالمدح أو الذم ( قبلهما ) أي : نعم ، وبئس ( مبتدأ أو منسوخاً ) والقفل ، ومعموله الخبر ، والرابط هنا العموم <sup>(١)</sup> في المرفوع المفهوم من أل الجنسية نحو : زيد نعم الرجل ، أو رجلاً وكان زيد نِعَم الرجل ، وإنَّ زيداً نعم الرجل قال :

١٤٢٤ — إنَّ ابن عبد الله نِعِسم أخو النّدى ، وابنُ العَشيرة <sup>(٢)</sup>

وقال

١٤٢٥ — إذا أرسَلُوني عند تعذير حاجة أمارِسُ فيها كُنْتُ نِعِمْ الممارِس <sup>(٣)</sup>

( أو ) يذكر ( بعد الفاعل ) نحو : نعم الرجل زيدٌ ، وهو أحسن من تقديمه ، لإرادة الإيهام ، ثم التفسير وإعرابه ( مبتدأ ) خبره الجملة قبله .

وقيل : محذوف ، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ( أو بدلاً ) من الفاعل أقوال : قال ابن مالك : أرجحها الأوّل لصحّته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ، فإنه يلزم منه أن ينصب للدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفاً ، فإنه لم يمهّد التزام حذف الخبر إلا حيث سدّ مسدّة شيء ، أو جعله بدلاً ، فإنه لا يصلح لمباشرة نِعِسم .

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل : « أنك أنت » ، وعلى هذا هو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .

( وقد يدخله ناسخ ) نحو : نعم الرجل كان زيداً ، وظننت زيداً ، فالجملة في

(١) في أ : « والرابطة هنا القوم » . تحريف .

في ب : « والربط الرفع في المرفوع » تحريف أيضاً .

(٢) لأبي دهل الجهمي يمدح المغيرة بن عبد الله . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٧ .

(٣) ليزيد بن الطرية : من شواهد الأشموني ٣ : ٣٨ .

موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ .

( ويغلب أن يختصّ ) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخصّص من الفاعل ، لا أعمّ منه ، ولا مساوياً نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش . ( و ) أن ( يصح الإخبار به عن الفاعل ) موصوفاً بالممدوح بعد نعم ، أو المذموم بعد بشس كقولك في نعم الرجل زيد<sup>(١)</sup> : الرجل الممدوح زيد ، وفي بشس الولد العاق أباه ، الولد المذموم العاق أباه .

وإلا أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له ( أوّل ) كقوله تعالى : « بشس مثلُ القوم الذين كذبوا<sup>(٢)</sup> » أي : « مثل الذين » حذف « مثل » المخصوص ، وأقيم الذين مقامه .

ويحذف المخصوص ( للدليل ) يدل عليه نحو . « نعم العبد<sup>(٣)</sup> » أي : أيّوب « فنعم الماهدون<sup>(٤)</sup> » أي : نحن .

( وقيل ) : إنما يحذف إن تقدّم ( ذكره ) . والأكثر أن يحذف على عدم اشتراطه .

( وتخلّفه ) إذا حذف ( صفته ) وهي إن كانت اسماً وفاقاً<sup>(٥)</sup> نحو : نعم الرجل حلیم كريم ، أي رجلٌ حلیم ، فإن كانت فعلاً نحو ( نعم ) الصاحب تستعين به فيعينك أي « رجل » ( فممنوع أو جائز ، أو غالب مع ما قليل<sup>(٦)</sup> دونها أقوال ) : الأكثر على الأول والكسائي على الثاني . وابن مالك على الثالث .

(١) أ ، ب . « زيداً » بالنصب . تحريف . صوابه من ط .

(٢) سورة الجمعة ٥ .

(٣) سورة ص ٣٠ .

(٤) سورة الذاريات ٤٨ .

(٥) أي موافقة المخصوص المحذوف ، وفي ب ، ط : « وفاق » بالرفع صوابه من أ والأسلوب .

(٦) ط : « قيل » مكان : « قليل » . تحريف .

وأقل منه أن يحذف المخصوص ، وصفته ، ويبقى متعلقهما كقوله :

١٤٢٦ - • بنس مقامُ الشيخ إِمْرَسْ إِمْرَسْ<sup>(١)</sup> •

أي مقام مقول فيه : إِمْرَسْ • أبقي مقول القول .

### [ ما ألحق به « بنس » ]

« مسألة » ألحق ببَنَس في العمل « ساء » وفاقاً لقوله تعالى : « ساءَ مثلاً القومُ »<sup>(٢)</sup> .  
وقوله : « بنس الشرابُ » وساءت مرتفعاً<sup>(٣)</sup> ، وقوله : « ساءَ ما يَحْكُمُونَ »<sup>(٤)</sup> ،  
وهي فرد من أفراد فَعَلَ الآتي ، لأنها في الأصل بوزن « فعل » بالفتح متصرفة<sup>(٥)</sup> ،  
فحولت إلى « فَعَلَ »<sup>(٦)</sup> ، ومنعت التصريف ، وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها  
كما قاله في « سبك المنظوم » .

( و ) ألحق ( بهما ) أي بنعم في المدح ، وبنس في الذم عملاً « فَعَلَ » بضم العين  
( وضفاً ) ككُرُم<sup>(٧)</sup> ، وظُرِفَ ، وشُرِفَ ( أو مصوغاً ) محولاً ( من ثلاثي ) مفتوح ،

(١) قائله مجهول ، وتامه في رواية الدرر ٢ : ١١٥ :

• بين حواشي خشباتِ بُنَسْ •

• إما على قَعْرِ وإما اقطنس •

وفي اللسان : « مرس » الشطر الأخير هو تنمة الشطر الأول شاهد الجمع .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف ٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) أي أصلها : « سواً » بالفتح .

(٦) بعد تحويله إلى فَعَلَ بالضم صار قاصراً ، ثم ضمّن معنى بنس ، فصار جامداً قاصراً .

(٧) أ : « كلّوم » وط : « كلّوم »

أو مكسور ، كمَقَل ، وَنَجَسَ .

ثم إن كان معتل العين لزم قلبُها ألفاً نحو : قال الرجل زيد ، وباع الرجل زيد ، أو اللام ظهرت الواو ، وقلبت الياء واواً نحو : غَزَوْ ، ورمُو ، وقيل : يَقَرُّ على حاله ، فيقال : رمى ، وغزاً ومن [٨٨/٢] المسموع قولهم : لَقَضُوا الرَّجُلَ فلان ، أي نعم القاضي هو .

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثياً كالتسهيل ، زاد عليه (خطاب<sup>(١)</sup>) في « الترشيع » : أن يكون مما يُبْنَى منه التَّعَجُّب ، فلا يصاغ من الألوان ، والعاهات ، كما لا يصاغ من الرباعي استثناءً بأفعل الفعل<sup>(٢)</sup> فعله نحو : أشد الحمرة حمرة ، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير ، ورجحه أبو حيَّان .  
( وقيل : إلّا عِلِمَ ، وجهِلَ ، وسَمِعَ ) فلا تُحوَّل إلى فَعَلٍ ، بل يستعمل استعماله ، باقية على حالها . قاله الكسائي .

( قيل ) ويلحق فَعَلُ المذكور ( بصيغتي التعجب ) أيضاً . حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حَسُنَ الرجل زيدٌ . بمعنى : ما أحسنه . ( فيصدر بلام ) نحو : لَكُرُم الرجل زيدٌ ، بمعنى : ما أكرمَهُ . قال خطاب : وهي لام قسم .

( ولا تلزم أل فاعِلُهُ ) بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات نحو : لَكُرُم زيدٌ ، وهند لَكُرُمَت ، والزيدان لَكُرُمًا رجلين ، والزيدون لَكُرُموا رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كَنَسِم فلا تلزمه اللام ، بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلّا كفَاعِل نعم .

(١) سبق ذكره ١ : ١٤١ .

(٢) ط : « بأفعل الفعل فعله » وفي أ ، ب : « استثناء بأفعل الفعل فعله » .

## [ حَبْدًا ]

« مسألة » :

كَنِعَمَ في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حَبْدًا، وأصله : حَبَبٌ) بالضم أي صار حبيباً ، لا من حَبَبَ بالفتح (ثم) أدغم فصار (حَبَّ) . والأصح أن « ذا » فاعله ، فلا تنبع . وتلزم الإفراد والتذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله :

١٤٢٧ - يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ من جبلٍ وحَبْدًا ساكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كانا<sup>(١)</sup> .  
وحَبْدًا نَفَحَاتٌ من بمانيةٍ تأتيك من قبل الرِّيَّانِ أحياناً

وقوله :

١٤٢٨ - حَبْدًا أَنْتُمْ خَلِيلِيْ إِنْ لَمْ تَعْدُلَانِيْ مِنْ دَمْعِي الْمَهْرَاقِ<sup>(٢)</sup>  
وقوله :

١٤٢٩ - أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ<sup>(٣)</sup> .

وإنما التزم ذلك (لأنه كالمثل) والأمثال لا تغيّر ، كما يقال : « الصيف ضيّعتِ اللَّيْنُ بكسر التاء ، وإن كان الخطاب لغير مؤنث ، أو لأنه على حذف .

والتقدير في « حَبْدًا هِنْدٌ » مثلاً : « حَبْدًا حُسْنُ هِنْدٍ » و « حَبْدًا زَيْدٌ » :  
« حَبْدًا أَمْرُهُ وشأنه ، فالمقدّر المشار إليه مذكّر مفرد حذف ، وأقيم المضاف إليه

(١) لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . ديوانه ٥٩٦ واللسان : « حَبَبٌ » .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر : ٢ : ١١٥ .

(٣) للحطيفة ديوانه ٣٩ . ونعامة :

« وهند أتى من دونها التأي والبعد » .

مقامه . أو لأنّه على إرادة جنسٍ شائعٍ ، فلم يختلف ، كما لم يختلف فاعل نعم ، إذا كان ضميراً <sup>(١)</sup> .

هذه أقوال . الأكثر على الأول . ونسب للخليل ، وسيبويه ، وابن كيسان على الثاني والفراسي على الثالث .

( وقال دُرَيْدُودُ : « ذا » زائدة ) وليست اسماً . مشاراً به بدليل حذفها من قوله :

١٤٣٠ - . وحبّ دينا <sup>(٢)</sup> .

وقيل : صارت بالتركيب مع « حبّ » فعلاً فاعلهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكى : لا نحبّه <sup>(٣)</sup> . قاله المبرّد والأكثرون . ولعدم الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، ولعدم تصرف « ذا » بحسب المشار إليه .

وردّ بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف .

( وقيل : الكلّ اسمٌ ) واحدٌ مركّب ، قاله المبرّد والأكثرون ، واختاره ابن عصفور ؛ لإكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش ، ولعدم <sup>(٤)</sup> الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، وتصرّف « ذا » بحسب المشار إليه .

(١) أ : « إذا كان ضميرٌ بالرفع . تحريف .

(٢) قطعة من رجز لعبد الله بن ربيعة الأنصاري ، وقد روي على الوجه التالي :

باسم الإله وبه بدّيننا ، ولو عبدنا غيرهُ شقيتنا .

فحبّنا ربّاً وحبّ دينا .

وانظر الأشموني والميني ٣ : ٤٢ .

(٣) حيث جاموا لها بمضارع ، وذلك يدلّ على فعلية التركيب . انظر : التصريح ٢ : ١٠٠ .

(٤) من قوله : « ولعدم الفصل » إلى قوله : « وعلى هذا هو مرفوع سقط من أ ، ب .

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً ، ثم هل هو ( مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه ) أي خبر مبتدؤه المخصوص ؟ ( قولان ) : المبرد على الأول ، والقارسي على الثاني ، ( وعلى الأول ) وهو القول بأن ذا فاعل ( هو ) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر<sup>(١)</sup> عنه ، والرابط ذا أو العموم إن قلنا : أريد الجنس ( أو <sup>(٢)</sup> مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه ) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً ، وكأنه قيل من المحبوب ؟ فقال : زيد أي هو ( أو بدل ) من ذا لازم التبعية ( أو عطف بيان ) عليه ( أقوال ) : الأكثرون على الأول<sup>(٣)</sup> ، وعلى الثاني الصّيمريّ وابن مالك على الثالث ، وابن كيسان على الرابع . قال ابن مالك : والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب « نِعَمَ » لأنّ مُصْعَبَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأنّ حبلاً جارٍ متجرى المثل

وردّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل .

وردّ عطف البيان بمجيئه نكرةً ، واسم الإشارة معرفة كما في قوله :

١٤٣١ - • وحبلاً نفحات<sup>(٤)</sup> •

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي حبّ .

وأجيب بعدم لزوم بدليل : « إنك أنت » .

(١) كلمة « خبر » سقطت من أ . وفي ط : « فهو » . تحريف .

(٢) من قوله : « أو مبتدأ محذوف الخبر » إلى قوله : « أو بدل من ذا » سقط من أ .

(٣) في ب بعد قوله : « على الأول » يياض مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في أ ، وط ما يشير إلى هذا اليياض .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٢٧ .

( ولا يقدّم ) مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمه على « نِعَم » بقلة ،  
لأنّها فرعٌ عنها ، فلا تساويها في تصرفاتها ، ولأنّها جارية مجرى المثل (٨٩/٢) ولئلا  
يتوهّم من قولك مثلاً : « زيد حبّذا » : كون المراد الإخبار بأن زيدا أحبّ ذاً<sup>(١)</sup> ،  
وإن كان توهمًا بعيداً .

( وحذفه ) استغناءً بما دلّ عليه [ قليلٌ ] كقوله :

١٤٣٢ - • فحبّذا ربّاً ، وحبّ ديناً<sup>(٢)</sup> .

أي ربّاً الإله .

وقوله :

١٤٣٣ - • ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوى من لَيْسَ بالمتقارب<sup>(٣)</sup> .

أي حبّذا حالتي معك !

( ويجوز فصله ) من حبّذا ( بنداء ) كقول كثير :

١٤٣٤ - • ألا حبّذا يا عَزُّ ذَاكَ التَّسَاوَرُ<sup>(٤)</sup> .

( و ) يجوز ( كونه ) اسماً ( إشارة ) كقول كثير المذكور ، وقول الآخر :

١٤٣٥ - • فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسِّمِلُ<sup>(٥)</sup> .

(١) كلمة : « ذَا » سقطت من أ . (٢) سبق ذكره رقم ١٤٣٠ .

(٣) للمرار بن همام الطائي ، وفي حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٣٣ ، لمرداس بن همام من شواهد :

المغني ٢ : ١٣٣ ، والبيّني ٤ : ٢٤ ، والأشموني ٣ : ٤١ ، وحاشية بس ٢ : ٩٩ .

(٤) لكثير عزة ديوانه ٢ - ٥ - دار الثقافة - بيروت وصدره : • وقلت وفي الأحشاء داءً مخايرُ • .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

• لقد بَسَمَلْتُ ليلي غداة لقيتها • .

انظر القالي ٢ : ٢٧٠ ، واللسان : « بَسَمَل » .



( ويكون قبله ) أي المخصوص ( أو بعده نكرة منصوبة بمطابقه <sup>(١)</sup> ) كقوله :

١٤٣٦ - • أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٤٣٧ - • حَبْدًا الصَّبْرَ شَيْعَةً لَامِرِيًّا رَا • مُمَسَّارَةً مُوَكَّعَةً بِالْمَعَالِي <sup>(٣)</sup> •

ويقال : حَبْدًا رجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، ونساء الهندات ، وكذا مؤخرًا .

( فالثلاثاء ) أي الأقوال فيه ( إن كان مشتقاً ) فهو ( حال وإلا ) بأن كان جامداً فهو ( تمييز ) .

وقال الأخفشُ والفراسيُّ والرَّبَيعيُّ : حالٌ مطلقاً . وقال أبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً .

( ورابعها ) قاله أبو حيان : ( المشتق إن أريد تقييد المدح به حالٌ وغيره ) وهو الجاهل ، والمشتق الذي لم يُردَّ به ذلك ، بل تبيينُ حُسْنِ المبالغ في مدحه ( تمييزٌ ) .

(١) أ - « أو بعد نكرة منصوب مطابقه » .

التحريف في : « بعد » و « منصوب » .

ب - « أو بعده نكرة منصوب مطابقه »

التحريف في كلمة « منصوب » .

ط - « أو بعده نكرة منصوب بمطابقه » .

التحريف في « منصوب » :

(٢) قائله مجهول ، وتعامه :

• وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر •

انظر الدرر ٢ : ١١٧ .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١١٧ .

مثال الأول : ولا يصح دخول « مِنْ » عليه : « حبذا هندٌ مواصلةً » أي في حال مواصلتها .

والثاني : وتدخل عليه « من » حبذا زيدٌ راكباً .

( وخامسها ) : قاله في البسيط : إنه منصوب بـ « أعني » مُضمراً فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيان ، وهو غريب ، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتقديم عند ابن مالك .

وقال الجرّميّ وابن خروف : هما سواء في الحال ثم قال الجرّميّ : تقديم التمييز فيه قبيح . وقال ابن خروف : حسن <sup>(١)</sup> .

وقال أبو حيان : الأحسن تقديم التمييز ، وكذا الحال ، إن كانت من « ذا » ، وإن كانت من المخصوص فالتأخير .

( ونؤكد حبذا ) توكيداً ( لفظياً ) كقوله :

١٤٣٨ - • ألا حبذا حبذا حبذا حبيبٌ تحمّلتُ منه الأذى • <sup>(٢)</sup> .

( وتدخل عليها لا ، فتساوى بشئ في ) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدّم نظيره في حبذا ، كقوله :

١٤٣٩ - • لا حبذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد <sup>(٣)</sup> •

(١) ب ، ط : « أحسن » .

(٢) من شواهد المنصف ١ : ٨٢ .

وقاتله إبراهيم بن سفيان كما في البقية ١ : ٤١٤ ، وعند صاحب الدرر ٢ : ١١٧ مجهول القائل .

(٣) لزياد بن منقذ العدويّ . وتماه :

• ولا شعوبُ هوىّ مني ولا نُسَمُ •

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٣٩ ، ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٣٨٩ .

وقوله :

١٤٤٠ - • ولا حَبْدًا الجَاهِلُ العَاذِلُ <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٤٤١ - • أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْدَاهِيَا <sup>(٢)</sup> •

وقال أبو حيان : ودخول « لا » على حبذا لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر « حب » فعلاً ، و « ذا » فاعله ، أو حبذا كلها فعلاً ، ف « لا » لا تدخل على الماضي غير المتصرف ، ولا على المتصرف إلا قليلاً ، أو كليهما اسماً ، فإن قدر في محل نصب لم يصح ، لأنه على العموم نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع ، فكذلك لوجوب تكرار « لا » حيثند .

( وتعمل ) حبذا ( فيما عدا المصدر ) كالظرف ، والمفعول له ، ومعه نحو : حبذا زيدٌ إكراماً له ، وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرفة ، فلا مصدر لها .

( وتوقف أبو حيان في ) عملها من غير ( الحال والتمييز ) وقال : لا ينبغي

(١) صدره :

• أَلَا حَبْدًا عَاذِرِي فِي الْمَوِي •

وقائله مجهول .

من شواهد : العيني ٤ : ١٦ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

(٢) للذي الرمة :

من شواهد : العيني ٤ : ١٢ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

والأشموني ٣ : ٤٠ وانظر ملحق ديوان رؤبة ٧٦٠ وفي العيني منسوب إلى كتزة أم شملة بن يردني مئة صاحبة ذي الرمة .

أن يقدم عليه إلاّ بسماع. أمّا الحال والتمييز ، فتعمل فيهما وفاقاً :

( وتضمّ فاء <sup>(١)</sup> « حب » مفردة ) من « ذا » بنقل ضمة العين إليها ، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو : حُبّ زيد ، وحَبّ ديناً .

ويجب الإبقاء إذا فكّلت كإسناد « حب » إلى ما سكن له آخر الفعل نحو : حَبِبت يا هذا ( وكذا فُعِلَ السَّابِق ) المستعمل كنعم وبئس ، أو تعجباً أصلاً أو تحوُّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء ، فتسكن كقوله :

١٤٤٢ - • حُسْنٌ فِعْلاً لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمَدِّ لَمَقٍ بِالْبَشْرِ وَالْعِطَاءِ الْجَزِيلِ <sup>(٢)</sup> •

وقيد في التسهيل الفاء بكونها حلقية . قال أبو حيّان : ولا يختصّ بذلك ، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو : لضرب الرجل بضم الضاد .

( ويجوز جرّ فاعلهما ) أي « حب » المفردة ، وفعل ( بالباء ) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجباً كقوله :

١٤٤٣ - • وَحُبُّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ <sup>(٣)</sup> •

وكقوله :

(١) ط : فأحب ، تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ :

(٣) للأخطل .

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، والخزاعة ٤ : ١٢٢ ، والعيبي ٤ : ٢٦ .  
ورواية الديوان ٢٦٣ .

فأطيب بها مقتولة حين تقتل

فقلت اقلوها عنكم بمزاجها

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وكقوله :

١٤٤٤ - حبّ بالزَّوْر الذي لا يُرى منه إلّا صفحةٌ أو لمامٌ<sup>(١)</sup>

وحكى الكسائي : « مررت بأبيات جاد بين أبياتاً ، وجدن أبياتاً<sup>(٢)</sup> » .

(١) للطرماتح بن حكيم :

من شواهد : المعني ٤ : ١٥ ، والأشموقي ٣ : ٣٩ ، واللسان : زور .

(٢) في هذه الحكاية زيدت الباء في الفاعل أولاً ، وتجردته منها ثانياً .

وأصل جاد بين أبياتاً : جدن أبياتاً ، من جاد الشيء جودة إذا صار جيداً .

وأصل جاد : جود بفتح العين ، فحوك إلى : فَعَلَ بضمها لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت

الباء في الفاعل ، وعوّض من ضمير الرفع ضمير الجرّ ، فقيل : بين ، وأبياتاً تميز .

وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الياء ، فلذلك يثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تميز ، وفي كل

منهما أجمع بين الفاعل والتميز .

انظر هذا البحث في التصريح ٢ : ٩٨ ، ٩٩ .

## صِيغَتَا التَّعَجُّبِ

( ومنه ) أي الجامد ( صيغتا التعجب ) وهما ( ما أفعل [٩٠/٢] وأفعل ) به  
( قال الكوفية : وأفعل ) بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله :  
١٤٤٥ - • فأبرحتَ فارساً <sup>(١)</sup> •

أي ما أبرحك فارساً .

( وبعضهم ، وأفعل من كذا ) .

وزعم الفراء : الأولى أي ما أفعل ( اسماً ) لكونه لا يتصرف ، ولتصغيره ،  
وليصحة عينه في قولهم : ما أحسنه <sup>(٢)</sup> ، وقوله :

١٤٤٦ - • يا ما أميلح غيزلانا <sup>(٣)</sup> •

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

وَمَرَّةً تَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّوْا      وَتَطْعَنُهُمْ شَرَّراً فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا

قائله : عباس بن مرداس ، وعند صاحب الدرر مجهول القائل من شواهد : سيويه ١ : ٢٩٩ .  
وانظر الأصمعيات ٢٠٦ .

ومعنى أبرحت : أي أعجبت وبالفت ، ومنه قول الأعشى :  
أقولها حين جد الرجيل أبرحت ريباً وأبرحت جارا  
وانظر اللسان « برح » .

(٢) ط قطع : « ما أحسنه » . تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠١ .

وقالوا : ما أطوَّكُهُ<sup>(١)</sup> ، كما قالوا : هو أطولُ من كذا .

ورُدَّ بأنَّ امتناع التصرّف - لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة ، إذ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة - لا ينافي الفعلية<sup>(٢)</sup> كـ « ليس » ، « وعسى » .  
وبأنَّ تصغيره ، وصحة عينه ؛ لشبهه بأفعل التفضيل ، وقد صحّت العين في أفعال : كَحَوَّلَ ، وَعَوَّرَ .

وبدلّ للفعلية بناؤه على الفتح ، ونصبه المفعول الصريح ، ولزوم نون الوقاية مع الياء .

( و ) زعم ابن الأنباري ( الثانية ) أي : « أفعلٍ به » اسماً ، لكونه لا تلحقه الضمائر .

( وجوز هشام المضارع من ما أفعل ) فيقال : ما يحسن زيداً . ورُدَّ بأنه لم يسمع .  
( وينصب المتعجّب منه بعدما أفعل مفعولاً به ) على رأي غير القراء ، والهمزة فيه للتعدية ، والفاعل ضمير مستتر عائد على « ما » مفردٌ مذكّرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد ، ولا بدل .

وعلى رأيه<sup>(٣)</sup> نصبه على حذف نصب « الأب » في : زيد كريمٌ الأب<sup>(٤)</sup> .

والأصل : زيدٌ أحسنٌ من غيره مثلاً ، أتوا بـ « ما » على سبيل الاستفهام<sup>(٥)</sup> ،

(١) مثال لصحة العين .

(٢) لا ينافي الفعلية « خبر » أن « في قوله : « وردَّ بأن » الخ .

(٣) أي على رأي القراء .

(٤) أي النصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) يرى الدماميني أنها « استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجّب » قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه .

فنقلوا الصفة من « زيد » ، وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب « زيد » : « أَحْسَنَ »  
 فرقاً بين الخبر والاستفهام . وفتحة أَفْعَلْ على هذا القيل : بناء ، لتضمنته معنى التعجب .  
 وقيل : إعراب ، وهو خبر « ما » بناءً على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين .  
 ( والأصح أن « ما » مبتدأ ) خبره ما بعده .

وقال الكسائي : لا موضع لـ « ما » <sup>(١)</sup> من الإعراب ( و ) الأصح ( أنها نكرة  
 تامة ) بمعنى : شيء خبرية قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه ،  
 لاقتضاء التعجب ذلك .

( وقيل : ) نكرة ( موصوفة ) بالفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، أي شيء أحسن  
 زيدا عظيماً .

( وقيل : استفهامية ) دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك في : أي رجل  
 زيد .

ورُدَّ بأنَّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا <sup>(٢)</sup> الأسماء . نحو : « فأصحابُ الميمنة ما  
 أصحابُ الميمنة <sup>(٣)</sup> » . و « ما » ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها  
 أي كما جاز ذلك في » .

١٤٤٧ - يا سيِّداً ما أنت من سيِّد <sup>(٤)</sup> .

= وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو :  
 « مالي لا أرى المدهد » ( النمل ٢٠ ) . انظر الصبان ٣ : ١٧ .

(١) ط فقط : « لها » مكان « ما » .

(٢) كلمة : « إلا » سقطت من أ .

(٣) سورة الواقعة ٨ ، وفي النسخ الثلاث : « وأصحاب بالواو » .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٣ .



( وقبل : موصولة ) صِلَتْهَا الفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي أحسن زبداً عظيماً .

( و ) يُجَرُّ المتعجب منه ( بعد أَفْعِلْ بياء زائدة لازمة ) لا يجوز حذفها نحو :  
أكرم بزيد ( وقيل يجوز حذفها مع أنْ وأنَّ ) المصدريتين كقوله :

١٤٤٨ - • وأحِبَّ إلينا أن يكون المقدّمًا <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٤٤٩ - • فأحسن وأزين لامرئٍ أن تَمْرَبَلًا <sup>(٢)</sup> .

وقال بعض المولدين :

١٤٥٠ - • أهون عليّ إذا امتلأت من الكرى أني أبيت ليلة المِسْوَعِ <sup>(٣)</sup> .

( والأصح أنه خبر ) معنى ، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة ، وليس بأمر حقيقة . ( فمحل المجرور ) بعده ( رفع فاعلاً ) والهمزة فيه للتصيرة والباء للتعدية ،

(١) للعباس بن مرداس الصحافي . صدره :

• وقال بني المسلمين تقدّموا •

ورواية الديوان ١٠٢ : « وَحُبَّ إلينا » .

من شواهد : العيني ٣ : ٦٥٦ / ٤ : ٥٩٣ ، والتصريح ٢ : ٨٩ ، والأشموقي ٣ : ١٩ .

(٢) صدره :

• تردّد فيه ضوؤها وشاعها •

واليت قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ١٢٠ وورد في معجم الشواهد ٢٦٦ غير منسوب والشاهد لأوس بن حجر . ديوانه ٨٤ . وقد نسب ابن عصفور في المقرب ٧٧ إلى أوس بن حجر أيضاً .

(٣) لبعض المولدين كما في الدرر ٢ : ١٢٠ .

ولا ضمير في « أفعل » ، والتقدير في : أحسن يزيد : صار زيدٌ ذاك أحسن . كقولهم : أبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل .

( وقيل : ) هو ( أمر ) حقيقة ، فمحل المجرور نصبٌ على المفعولية ، والهمزة للنقل كهي في « ما <sup>(١)</sup> أفعل » ، فالباء زائدة .

واختلف على هذا ، فالأصح ( فاعله ضمير المصدر ) الدال على الفعل ، فكأنه قيل : يا حُسن أحسن يزيد أي ألزمه ، ودُم به ، ولذلك وجد الفعل على كل حال .

( وقيل : ) فاعله ضمير ( المخاطب ) كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به ، أي أحكم بحسنه ، ولم يبرز في التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، لأنه جرى مجر المثل ، ولزمت الباء في المفعول ، ليكون للأمر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره .

ورد كونه أمراً بأنه محتمل للصدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحسن بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميرَي فاعل ومفعول لمسمى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجب لم يكن متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالخلف ، والنداء ، والتشبيه حالاً ، ولا منادياً ، ولا مُشَبَّهاً ، وقد أجمع على أنه متعجب .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أفعل أمر صورة خبر معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعلية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً ، فقولك : أحسن يزيد ، معناه : أحسن هو أي الإحسان زيدا أي جماعته حسناً ، فيوافق [٩١/٢] معنى : ما أحسن زيدا ، قال : ولا يتنافى ذلك التصريح بالمخاطب من : يا زيد أحسن يزيد ، لأن الفاعل مخالف للمخاطب ، فالعنى :

(١) ط : « وفيما مكان : » في ما .

يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً ، أي جعله حسناً ، كما تقول : يا زيد ما أحسن زيداً ، أي شيء جعله حسناً .

قال : ويدلّ على أن محلّ المجرور نصب جواز حذفه ، ونصبه بعد حذف الباء في قوله :

١٤٥١ - • فابْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَاراً <sup>(١)</sup> •

ويحذف المتعجب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله :

١٤٥٢ - جزى الله عناً ، والجزاءُ بِفَضْلِهِ ربيعةٌ خيراً ما أعفَّ وأكرمَّا <sup>(٢)</sup>

أي : ما أعفهم ، وأكرمهم <sup>(٣)</sup> .

وفي جواز حذفه (مع أفعلٍ خُلِفَ) قال سيبويه : لا يجوز ، وقال الأخفش وقوم يجوز ، لقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » <sup>(٤)</sup> ، أي بهم . (وقيل : بل يحذف الجار فيستر) الفاعل في أفعل ، ولا يحذف ، وردّ بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع ، والتأنيث .

(ولا يكون المتعجب منه (إلا مختصاً) من معرفة ، أو قريب منها بالتخصيص ، لأنه مخبر عنه في المعنى .

(ومنع القراء ذا أل المهدية) نحو : ما أحسن القاضي ، تريد : قاضياً يملك

(١) في الدرر ٢ : ١٢٠ قاله مجهول . وصدده :

• لقد طَرَقَتْ رجالَ الحَيِّ لَيْلَى •

(٢) نسب لعلّ بن أبي طالب كرم الله وجهه . من شواهد : العيني ٣ : ٦٤٩ ، والتصريح ٢ : ٨٩ والأشموني ٣ : ٢٠ .

(٣) أ : « وأكرمهم » . تحريف .

(٤) سورة مريم ٣٨ .

وبين المخاطب - عهد فيمه وأجازه الجمهور .

( و ) منع ( الأخفش أياً الموصول بالماضي ) نحو : ما أحسن أيتهم قال : ذاك ، وأجازها سائر البصريين ، فإن <sup>(١)</sup> وصلت بمضارع جاز اتفاقاً .

( ولا يُفَضَّل ) المتعجب منه من أفعل ، وأفعِلْ بشيء ، لضعفهما بعدم التصرف ، فأشبهها إنْ وأخواتها ( إلا بظرف ومجرور بتعلق بالفعل ) فإنه يجوز ( على الصحيح ) لتوسّعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إنْ ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقوله :

« ما أحسن في الهَيْجاء لقاءها » <sup>(٢)</sup>

وقوله :

١٤٥٣ - « وأحسب إلينا أن يكون المقدّم » <sup>(٣)</sup>

وقيل : لا يجوز الفصل بهما أيضاً ، وعليه أكثر البصريين ، ونُسِبَ إلى سيبويه .  
( وثالثها : قبيح ) أي يجوز على قُبُح . قال أبو حيان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

١٤٥٤ - خَلِيلِيَّ ما أحرّى بندي اللُّب أن يُرى صبوراً ، ولكن لا سَبِيلَ إلى الصَّبَرِ <sup>(٤)</sup>

(١) من قوله : « فإن وصلت » إلى قوله : « فأشبهها إنْ » الخ سقط من ب .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٢١ : « ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيدي » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٣ : ٢٦٢ ، والأشموني ٣ : ٢٤ ، وحاشية يس ٢ : ٩٠ .

أما ما لا يتعلّق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو : ما أحسن بمعروف أمراً .

( وجوّزه الجرّمي وهشام بالحال ) أيضاً نحو : ما أحسن مُقبلاً زيداً .

( زاد الجرّمي أو المصدر ) نحو : ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما .

( و ) جوّزه ( ابن مالك بالتداء ) كقول عليّ : « أعزّزْ على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدّلاً » .

( و ) جوّزه ( ابن كيسان بلولا ) الامتناعية نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً .

قال أبو حيّان : ولا حجة له على ذلك .

( ولا يقدّم معمول ) لفعل التعجّب ( على الفعل ولا ) على ( ما ) وإن جاز ذلك

في غير هذا الباب ، لعدم تصرّفه ، ولأنّ المجرور من أفعل عند الجمهور فاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه .

( ولا يفصل بينهما ) أي بين « ما » وأفعل ( بغير كان ) . أما كان الزائدة فيجوز

الفصل نحو : ما كان أحسن زيداً .

( والأكثر ) على أن فعل التعجب ( يدلّ على الماضي المتصل ) بالحال ، فإذا

أريد الماضي المنقطع أتى بكان ، أو المستقبل أتى بـ يكون . ( وقيل ) : إنّما يدلّ على ( الحال ) دون الماضي <sup>(١)</sup> ، حكى عن المبرّد .

( وقيل ) يدلّ على ( الثلاثة ) الحال ، والماضي ، والمستقبل ، ويقيّد في الماضي

بكان وأمسى وفي الحال بالآن ، وفي المستقبل سيكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » <sup>(٢)</sup> قاله ابن الحاجّ .

(١) أ : « على الحال أو الماضي » . تحريف .

(٢) سورة مريم ٣٨ .

( ويحتر ما يتعلق بهما إن كان فاعلاً معنىً بلى ) نحو : ما أحب زيداً إلى عمرو ،  
وما أبغضه إلى بكرٍ ، والأصل : أحب عمرو زيداً ، وأبغض بكرٌ زيداً .

( وإلا ) أي : وإن لم يكن فاعلاً معنىً ( فإن أفهم علماً أو جهلاً فبالياء )  
يحتر نحو : ما أعرف زيداً بالفته وما أبصر عمرأ بالنحو ، وأجهل خالدأ بالشعر .

( وإلا ) أي وإن لم يُفهم ذلك ( فإن تعدى بحرف فيه ) يحتر نحو : ما أعز زيدأ  
عليّ ، وما أزهده في الدنيا ( وإلا ) بأن تعدى بنفسه ( فباللام ) يحتر نحو : ما أضرب  
زيدأ لعمرو .

( ويقتصر على الفاعل ) في باني - كسا [٩٢/٢] وظن فيقال : ما أكنسى زيدأ ،  
وما أعطى عمرأ ، وما أظنّ خالدأ بحذف المفعولين .

( ويستغني بحرف أحد مفعولي ) ( الأول ) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو :  
ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يُفعل ذلك في باب ظنّ ، وإن جمع  
بينهما فالثاني منتصب بمضمر نحو : ما أعطى زيدأ لعمرو الدراهم ، وما أكساه  
للفترأ الثياب ( خلافاً للكوفيّة ) في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب  
كسا على أن الثاني منصوب بفعل التعجب ، وبجواز مثل ذلك في باب ظن ، إذا  
أمن اللبس نحو : ما أظن زيدأ لبكر صديقاً <sup>(١)</sup> فإن خيف أدخل اللام <sup>(٢)</sup> عليهما نحو :  
ما أظنّ زيدأ لأخيك لأبيك والأصل : ظنّ أخاك أباك .

قال أبو حيّان : هذا تحرير النقل في المسألة وخط ابن مالك ، فنقل عن البصريين  
تساوي الحكم في باب كسا وظن، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب ، بلا  
تفصيل .

(١) ط : « ما أظن زيدأ لبكر صديقاً » تحريف .

(٢) كلمة : « اللام » سقطت من أ .

## [ صيغ التعجب السماعية ]

مسألة :

( من مفهم التعجب ) الذي لا يَبُوبُ <sup>(١)</sup> له في النحو قولهم :  
 ( سُبْحَانَ اللَّهِ ) ، وفي الحديث « سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس » .  
 ( لله درّه ) . قال في الصحاح : أي عمله ، وأصل الدرّ : اللّبن .  
 ( حسبك يزيد رجلاً ) . ويموز حذف الباء ورفع زيد <sup>(٢)</sup> ، ويموز إدخال « من »  
 في رجل .

( يا لك من ليل ) ، ويموز حذف « من » ، والنصب .  
 ( إنك من رجل ) لعالم ، ولا يميز حذف « من » منه .  
 ( ما أنت جارة ) بالنصب على التمييز ، ويموز إدخال « من » .  
 ( واهأ له ناهياً <sup>(٣)</sup> ) .

ومن ذلك : لا إله إلا الله . سبحان الله . من هو .  
 أو رجلاً : ويثله رجلاً ، وكذاك به رجلاً ، والعظمة لله من رب . وأعجبوا  
 لزيد رجلاً أو من رجل . وكاليوم رجلاً . وكالليلة قمرأ ، وكرماً ، وصالماً ،

(١) ب : لا يَبُوبُ ، أ : لا يَبُوت . تحريف والمراد أن هذا التعجب شذو عن قواعد التعجب  
 التي أثبتتها النحويون في كتبهم .

(٢) أ : ورفع رجل . تحريف .

(٣) ب : « ياهيا » . ط : « ياهي » ، والأوضح أن تكون : « ناهياً » ، كافي أ .

ويا للثَمَاءِ ، يا للثَوَاهِي ، ويا حُسْنَهُ رَجُلًا ، ويا طَيِّبَهَا مِنْ لَيْلَةٍ ، اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ  
 الْأَجَلَ . (و) مِنْ ذَلِكَ (كَيْفَ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ فِي الْإِسْتِفْهَامِ) نَحْوُ :  
 « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ <sup>(١)</sup> » ، « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ <sup>(٢)</sup> » ، « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ <sup>(٣)</sup> » . « لَأَيَّ  
 يَوْمٍ أُجِّلَتْ <sup>(٤)</sup> » .

---

(١) سورة البقرة ٢٨ .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢ .

(٤) سورة المرسلات ١٢



## المصدر

( المصدر ) أي : هذا مبحث إعماله . ( يعمل كفعله ) لازماً ، ومتعدياً إلى واحد ، فأكثر أصلاً ، لا إلحاقاً ، كما في شرح الكافية ، لأنه أصله <sup>(١)</sup> ولذا لم يتقيد عمله بزمان . ( إن كان مفرداً مكبراً غير محدود ، وكذا ) إن كان ( ظاهراً على الأصح ) ، فلا يعمل مثني ، فلا يقال : عجبت من ضَرْبِكَ زيداً ، ولا مجموعاً ولا مصغراً ، كعرفت ضَرْبَكَ زيداً ولا محدوداً بالتاء . كعجبت من ضَرْبَتِكَ زيداً ، وشذّ قوله :

١٤٥٥ - . بضرْبة كفيه الملائن نفس رَاكِب <sup>(٢)</sup> .

ولا مضمرأ ، كضَرْبِكَ زيداً حَسَنٌ\* وهو المُحْسِنَ قِيحٌ <sup>(٣)</sup> ، لأن كلاً مما ذكر يُزِيلُ المصدر عن الصِّفَةِ التي هي أصل الفعل ، خُصُوصاً الإضمار ، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العَلَمِ ليس بَعَلَمٍ ، ولا ضمير اسم الجنس اسم الجنس .

وقال الكوفيون : يجوز إعمال المصدر ، واستدلوا بقوله :

(١) أي أصل الفعل .

(٢) من شواهد : العيني ٣ : ٥٢٧ ، والأشْمُونِي ٢ : ٢٨٦ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٣) مثل له الصبان بقوله : « مروي يزيد حسن وهو بعمر و قبيح » .

١٤٥٦ - وما الحربُ إلّا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وما هو عنها بالحديث المَرْجَمُ <sup>(١)</sup>  
 أي : وما الحديث عنها . والبصريّون تأوّلوه على أن « عنها » متعلّق بأعني مقدّراً .  
 (وثالثها : يعمل في المجرور فقط ) دون التفعول الصريح ، قاله الفارسيّ وابن جنيّ .  
 قال أبو حيّان : وقياس قولهما لإعماله في الظّرف ، إذ لا فرق بينهما ، وقد  
 أجازّه جماعة .

( وجوّزه قومٌ في الجمع المكسّر ) واختاره ابن مالك ، قال : لأنّه ، وإن زالت  
 معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعية ، لأن جمع الشيء بمترلة  
 ذكره متكرّراً بعطفه وقد سمع : « تركته بملاحس البقر أولادها <sup>(٢)</sup> » ، وقال  
 الشاعر :

١٤٥٧ - • مواعيد عُرُقُوبٍ أخاه يبيشرب <sup>(٣)</sup> •

(١) من معلقة زهير المشهورة .  
 من شواهد الخزانة ٣ : ٤٣٥ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .  
 (٢) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها .  
 ويروى بملاحس البقر أولادها ، ولا شاهد فيها . أنظر : القاموس .  
 (٣) نسه في الدرر ٢ : ١٢٢ إلى امرئ القيس ونسه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ وفي النسخ  
 الثلاث « مواعد » مكان : « مواعيد » من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن  
 يعيش ١ : ١١٣ ، والمقرّب ١ : ١٣١  
 هذا وصدر البيت في المقرّب :

• وقد وعدتُك موعداً لو وُت به •

وصدره في اللسان :

• وعدت وكان الخلفُ منك سجيّة •

قال أبو حيّان : والمختار النع ، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر ، أي لحست أولادها ، ووعد أخاه .

( ويقدر بأن ) المصدرية مخففة أو غيرها <sup>(١)</sup> ( قيل : ) أي قال بعضهم زيادة ( أو ما المصدرية ) والفعل فـ « أن » غير المخففة <sup>(٢)</sup> للماضي كقوله :

١٤٥٨ - • آمِنٌ بَعْدَ رَمَيِ الْغَايِبَاتِ فَوَادَهُ <sup>(٣)</sup> •

والمستقبل كقوله :

١٤٥٩ - فَرُمٌ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جبالًا من تِهامة راسيات <sup>(٤)</sup>

و « ما » للماضي والحال كقوله : « كذكركم آباءكم <sup>(٥)</sup> » وقوله « تخافونهم كخيفتكم <sup>(٦)</sup> » .

والمخففة للثلاثة كقوله :

(١) يقصد بغيرها أن المفتوحة المشددة فإنها تقدر بالمصدر .

(٢) أي أن المصدرية التي لم تخف من أن المشددة فإن « أن » المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد علم أو ظن نزل منزله، ولها شروط نص عليها النحويون، ولا تصاح للمصدرية، وإن كان ابن مالك قد ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين ( أن المصدرية وما ) - أن المخففة نحو : علمت ضربك زيداً فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيداً .

انظر الأشموني ٢ : ٢٨٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتماهه :

• بأسنهم الحافظ يلام على الوجد .

وانظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) قائله مجهول

(٥) صورة الروم ٢٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٠٠ .

١٤٦٠ - • عَلِمْتُ بِسَطِّكَ للمعروف خَيْرَ يَدٍ <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٤٦١ - • لو علمنا إخلالكم عِدَّةَ السلم <sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٤٦٢ - • [٩٣/٢] لو عَلِمْتُ إِيثَارِي الذي هَوَتْ <sup>(٣)</sup> .

قال ابن مالك : وتقدّر المخففة بعد العِلْمِ وغيرها بعد لولا ، أو فعل <sup>(٤)</sup> كراهةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ <sup>(٥)</sup> ، أو رجاءٍ ، أو منعٍ <sup>(٦)</sup> ، أو نحو ذلك .

ثم هذا التقدير قال الجمهور : ( دائماً ، وقيل ) أي قال ابن مالك : ( غالباً ) قال : ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب : « سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ » <sup>(٧)</sup> . وقول

(١) قائله مجهول . وتماهه :

• فلا أرى قبك إلا باسطاً أُملاً .

(٢) قائله مجهول . والبيت بتمامه :

لو علمنا إخلالكم عِدَّةَ السِّلْمِ      سمِ عديمٍ على النجاة معينا

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٣) قائله مجهول . وتماهه .

• ما كنت منها متفياً عن إلفٍ .

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) ط فقط : « أو الفعل » تحريف .

(٥) ط فقط : « أو خوفاً » . تحريف .

(٦) ط فقط : « أو منعاً » . تحريف .

(٧) رواية الأشموني ٢ : ٢٨٦ : « سمع أذني أخاك يقول ذلك » .

أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لخيء » وقول الشاعر :

١٤٦٣ - ورأي عيني الفتي أباكسا يعطني الجزيل ، فمليك ذاكا (١)

قال أبو حيّان : وما ذكره ممنوع .

( ومن ثم ) أي من هنا ، وهو كون هذا المصدر مقدّراً بحرف (٢) مصدرية ، والفعل ، أي من أجل ذلك ( لم يقدّم معموله عليه ) لأنّه كالوصول ، ومعموله كالصلة ، والصلة لا تتقدّم على الوصول ، ويؤوّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله :

١٤٦٤ - وببعض الحنم عند الجفّ ل للذلة إذ عان (٣) .

( خلافاً لابن السّراج ) في قوله : يجواز تقديم ( المفعول عليه ) فأجاز يعجني صمراً ضرب زيد .

( و ) من ثمّ أيضاً ( لا يفصل من معموله بتابع أو غيره ) كما لا يفصل بين الوصول

---

= ويمتقّ الصبان على ذلك فيقول : « حال - والمراد - جملة : يقول ذلك - كالحال في : ضربني العبد سيئاً .

فالقدير : يسمع أنفي أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض .

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٤ ، وفي ب ، ط : « عين الفتي » . تحريف ، وفي ب فقط : « عين الفتي أخاك » مكان : « أباكا » . تحريف .

(٢) ط فقط : « مقدّر » بالرفع . تحريف .

(٣) للقدن الرّسماني .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٩١ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٨ .

وصلته ، وشمل <sup>(١)</sup> التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ، ولا منعت قبل تمامه ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد <sup>(٢)</sup> زبدًا ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخير كقوله :

• ١٤٦٥ - إن وجدي بك الشديد أراني <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله :

• ١٤٦٦ - أزمعتُ بأساً مئيباً من نوالكم <sup>(٤)</sup> .

فمؤول على إضمار : بثت من نوالكم ، وكذا قوله تعالى : « إنه على رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » <sup>(٥)</sup> يقدّر : يرجعه يوم <sup>(٦)</sup> .

( ولا يتقدّر عمله بزمان ) بل يعمل ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، كما تقدم ( خلافاً لابن أبي العافية في ) قوله : لا يعمل في ( الماضي ) قال أبو حيان : ولعله لا يصح عنه .

(١) من قوله : « وشمل التابع إلى قوله في المتن » : « ولا يتقدّر عمله بزمان » سقط من أ .

(٢) ب : « السلام » مكان : « الشديد » ولا معنى لها .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢١٨ .

(٤) من سينية الخطيئة المشهورة التي مدح بها بفيضاً وتماحه :

• ولن ترى طارداً للحرّ كإلياس •

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٥٨ والمغني ٢ : ١٤٨ ، وحاشية يس ٢ : ٦٣ ودوياته ١٠٧ .

(٥) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٦) فلا يقال : « إن يوم تبلى السرائر » معمول : لـ « رجمه » لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

وفي الخصائص ٣ : ٢٥٥ - ٢٥٦ بحث قيم بعنوان : « بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى » عرض فيه لهذه الآية ، وبين وجه الصواب في إعرابها .

( ولا يحذف ) المصدر ( باقياً معموله في الأصح ) ، لأنه موصول ، والموصول <sup>(١)</sup> لا يحذف .

وقيل : يجوز للدليل ، لأنه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف للدليل ، ويبقى عمله في المضاف إليه .

قيل : ومنه قوله تعالى : « هل يَسْتَطِيع رَبُّكَ <sup>(٢)</sup> » أي سؤال ربك ؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع <sup>(٣)</sup> .

( وإعماله مضافاً أكثر ) من إعماله منوناً استقراء ، وعمله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول آل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .  
( ثم ) إعماله ( منوناً ) أكثر من إعماله معرفاً بال ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة .

( وأنكره الكوفي ) أي أعماله منوناً . وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فيأضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً » <sup>(٤)</sup> التقدير : يطعم . وردّ بأن الأصل عدمه ( ثم ) يليه ( إعماله معرفاً بـ « أل » ) كقوله :

(١) كلمة : « والموصول » سقطت من أ .

(٢) سورة المائدة ١١٢ .

(٣) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ بالياء ، و « ربك » نصب . والتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف .

وعلى هذه القراءة يكون « أن يترل » مفعولاً لسؤال المحذوف ، أنظر المعكبري ١ : ٢٣٢ .

(٤) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

١٤٦٧ — • ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٤٦٨ — • فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا <sup>(٢)</sup> •

(وأنكره كثيرون) ، والبغداديون <sup>(٣)</sup> ، وقوم من البصريين كالمُنُون ، وقدروا له عاملاً .

(وثالثها : أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبْح .

(ورابعها إن عاقبت) « أَل » (الضمير عمل) نحو : إنك والضرب خالداً <sup>(٤)</sup> لمسيء إليه .

(والآخ) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو : عجبت من الضرب زيدا عمراً <sup>(٥)</sup>

(١) قاتله مجهول . وعمامة :

• يخال القرار يرئى الأجل •

من شواهد : سيويه ١ : ٩٩ ، والمنصف ٣ : ٧١ والمقرب ١ : ١٣١ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، وشنور الذهب ٣٤٢ والتصريح ٧ : ٦٣ ، والأشموقي ٢ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت جاء على النحو التالي .

لقد علمت أولى المفيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ونسب للمالك بن زغبة الباهلي .

من شواهد : سيويه ١ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٤ ، والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والمني ٣ : ٤٠ والأشموقي ٢ : ٢٨٤ ، ١٠٠ : ٢ .

(٣) « والبغداديون وقوم من البصريين » سقط من أ .

(٤) ط : « خالداً » بالرفع . تحريف .

(٥) ط فقط : من الضرب زيد « عمراً » برفع « زيد » .



وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيّان .

وقولي : معرفاً تصريح بأن « أل » فيه للتعريف .

قال أبو حيّان : ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما ذهب إليه صاحب « الكافي » من أنها زائدة ، كما في التذي والتي ونحوهما ، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل ، فلا وجه إلاّ ادعاء زيادتها ، إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ، قال : وهو في حالة التنوين معرفة ، لأنه في معناها .

( وقال الزجاج ) : إعمال ( المنون أقوى ) من المضاف ، لأن ما شُبّه به نكرة ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، وردّ بأن إعماله ليس للشبه ، بل بالنيابة عن حرف مصدري والفاعل ، والمنوب عنه في رتبة المضمر .

( و ) قال ( ابن عصفور ) : إعمال ( المرفّ ) أقوى من إعمال المضاف في القياس .

( وقيل : المضاف والمنون في الإعمال ( سواء ) .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنون ، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلق اسم باسم ، فالأصل الجرّ بالإضافة .

( ويضاف للفاعل [ ٢ / ٩٤ ] مطلقاً ) أي مذكوراً مفعوله ، وعنوناً كقوله : كَذَرِكُمْ آبَاءَكُمْ<sup>(١)</sup> وقوله : « يفرح المؤمنون بِنَصْرِ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> .

( و ) يضاف ( للمفعول فيحذف ) الفاعل كقوله : « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ

(١) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٢) سورة الروم ٤ ، ٥ .

الخير <sup>(١)</sup> . أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيهه ، إذا كان ضميراً متصلاً كالجاء منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في : يَفْعَلَان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس ، وحُمل عليه المنفصل والظاهر ، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة .

( وقال الكوفيّة ) : لا يحذف بل ( يضم ) في المصدر ، كما يضم في الصفات والظرف .

(و) قال أبو القاسم <sup>(٢)</sup> خلف <sup>(٣)</sup> بن فرتون ( ابن الأبرش : ينوي ) إلى حيث المصدر . قال : ولا يجوز أن يقال : إنه مخوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، ولا يضم ، لأن المصدر لا يضم فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس .

( ويجوز إبقاؤه ) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول ( في الأصح ) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الدماري عن ابن عامر : « ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً » <sup>(٤)</sup> وقوله <sup>(٥)</sup> : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وقول الشاعر :

• قَرَعُ القَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الأَبَارِقِ <sup>(٥)</sup> •

١٤٦٩ -

(١) سورة فصلت ٤٩ .

(٢) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ . وفي ط : « قرون » بالقاف والنون . تحريف .

(٣) من قوله : « خلف بن فرتون » إلى قوله : « الفاعل لا يحذف » سقط من أ .

(٤) سورة مريم ٢ .

يقول العكبري ٢ : ١١٠ : « ذكر مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : هذا أن ذكر ربك رحمة عبده . وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع والمعنى : هذا أن ذكرت رحمة ربك ، فعل الأول يتصب عبده برحمته ، وعلى الثاني بذكره .

(٥) للمغيرة بن الأسود الأسدي ، وهو المعروف بالأقيشر الأسدي . وصدره :

وقيل : لا يجوز إلا في الشعر .

(و) يضاف ( لظرف ، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً ) كالمتون نحو : عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ، قال أبو حيان : ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر متون منع هذه المسألة .

( ويؤول المتون بالمبنى للمفعول فيرفع ) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو : عجبت من ضرب زيد ، وقال الأخفش : لا يجوز ذلك ، بل يتعين نصب أو الرفع على الفاعلية ، واختاره الشلوين .

( وثالثها ) : قال أبو حيان : يجوز ( إن لزمه ) أي البناء للمفعول . ( فعليه ) أي فعل ذلك المصدر نحو : عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك .

( ويحذف معه ) أي : بالمتون ( الفاعل ، وأوجهه الفراء ) فقال : لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المتون البتة ، لأنه لم يسمع . ( فالأقوال الثلاثة ) السابقة فيه ، أهو محذوف أم مضمرة ، أم منوي ؟ تأتي هنا .

( ورابعها ) قاله السيرافي ( لا يقدر ) الفاعل هنا ( البتة ) بل يتنصب المفعول بالمصدر كما يتنصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ، وردَّ بأنه إن قال : إن الفاعل غير مراد ، فباطل بالضرورة ، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله : أو إطعام ، من مُطْعِم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقرَّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف ، عشرين درهماً ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره <sup>(١)</sup> .

• أفنى ثلاثي وما جمعت من نشب •

من شواهد : المقرب ١ : ١٣٠ ، وشذور الذهب ٣٤١ والمغني ٢ : ١٢٣ ، والعيني ٣ : ٥٠٨ والتصريح ٢ : ٦٤ ، والأشموني ٢ : ٧٨٩ واللسان : قفز •

(١) أو إغباراه مكان : إضماره . تحريف .

## [ معمول المصدر ]

مسألة :

( يذكر ) بعد المصدر ( البدل من فعله معموله ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً زيداً ( وعامله ) الناصب له ( المصدر ) عند سيويه والجمهور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل ، فورث العمل الذي كان له ، وصار الفعل نسيباً منسياً .

( وقيل ) : عامله الفعل ( المحذوف ) الناصب للمصدر ، ( فعلبه ) أي على هذا القول ( يجوز تقديمه ) أي المعمول على المصدر نحو : زيداً ضرباً <sup>(١)</sup> .

( وكذا ) يجوز التقديم ( على ) القول ( الأول ) أيضاً ( في الأصح ) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع .

وقيل : لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق .

قال أبو حيان : والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسماع . ( وفي تحمله ) أي هذا المصدر ( الضمير خُلف ) صحّح ابن مالك أنه يتحمل كاسم الفاعل وقال : كذا <sup>(٢)</sup> .

(١) ط قطع : « زيد ضرباً » برفع : « زيد » . تحريف .

(٢) بعد : « وقال » يياض في أ ، ويياض مشار إليه : « كذا » في ب ، وفي ط : وقال : كذا من غير إشارة إلى هذا اليياض وقد نقل السيوطي هذا النص من التسهيل لابن مالك ولكنه كتبه ناقصاً ، وترك هذا اليياض في نسخه بدليل اتفاق نسخ الجمع على هذا اليياض . وتكملة النص من التسهيل على النحو الآتي :

وقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يعلّق به » التسهيل ١٤٣ .

## اسْمُ الْمَصْدَرِ

مسألة :

( يعمل كمصدر اسمُهُ ) أي : اسم المصدر ( الميمي لا العلم بإجماع ) فهما ، أمّا الأول ، فلاّنه مصدر في الحقيقة كقوله :

١٤٧٠ - . أظلموم إن مُصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظنم<sup>(١)</sup> .

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم . وأمّا الثاني ، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن أل ، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته ، كيسار ، وبرّة كفوفجار ، فلاّنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ ولا تضاف ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ، ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل ، وتبين نوعه أو مرّاته .

( وأمّا ) اسم المصدر ( المأخوذ من حدث لغيره ) ، كالثواب والكلام ، والعطاء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما [ ٩٥/٢ ] يثاب به . وللجملة من القول ، ولما يعطى ( فتمنه ) أي : إعماله ( البصريّة ) إلّا في الضرورة .

( وجوّزه ) قياساً ( أهل الكوفة وبغداد ) إلحاقاً له بالمصدر كقوله :

١٤٧١ - . وبعد عطائك المائة الرّثاعا<sup>(٢)</sup> .

(١) نسبة ابن هشام في المغني ٢ : ١٢٤ للعرجي من شواهد : ابن الشجرى ١ : ١٠٧ ، وشنور

الذهب ٣٦١ والعيني ٣ : ٥٠٢ ، والتصريح ٢ : ٦٤ والأشموني ٢ : ٢٨٨ ، ٣١٠ :

(٢) سبق ذكره رقم ٧٣٠ .

وقوله :

١٤٧٢ - • فَإِنْ ثَوَّابَ اللَّهِ كُلُّ مُوَحِّدٍ <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٤٧٣ - • فَإِنْ كَلَامُهَا شِفَاءٌ لِمَا بَيَّا <sup>(٢)</sup> •

( قال الكسائي ) إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ : ( الخبزُ والدهن والقُوت ) فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالكَ ، وأجاز ذلك القراء ، وحكى عن العرب مثل : أعجيني دهنُ زيدٍ لِحَيْتِهِ .

قال أبو حيان : والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ٩١ ، وتماه :

• جِئَانٌ مِنَ الْفَرْدُوسِ فِيهَا يَخْلُدُ •

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٣ .

(٢) لذي الرمة ، ملحق ديوانه ص ٧٦١ . صدره :

• أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ •

ورواية الديوان : • تَكَلَّمَنِي فِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بَيَّا •

هذا وقد تنبه إلى رواية الديوان صاحب الدرر فتقد رواية الأصل . انظر الدرر ٢ : ١٢٨ .

## اسْمُ الْفَاعِلِ

أي هذا مبحث إعماله ، وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول : هو ما دلّ على حدث وصاحبه .

فما دلّ جنس ، وقوله : على حدث يخرج الجامد ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وصاحبه : يخرج المصدر واسم المفعول .

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره ) أي مثنى ، ومجموعاً جمع سلامة ، وجمع تكسير .

( ومنع قوم ) عمل ( المكثرو ) منع ( سيويه ) والتحليل إعمال ( المثنى والجمع ) الصحيح ( المسند الظاهر ) ، لأنه في موضع ، يفرد فيه الفعل ، فخالقه ، فلا يقال : مررت برجل ضارين غلمانة زيداً ، وأجاز المبرد إعماله ، لأن لحاقه حيثلذ بالفعل قَوِيٌّ من حيث لحقه ما يلحقه .

( وقيل ) : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل ( الناصب فعل مقدّر منه ) ، لأن الاسم لا يعمل في الاسم ، حكاه ابن مالك في التسهيل ، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله .

( وشرط البصريّة ) لإعماله ( اعتماده على ) أداة ( نفي ) صريح نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو : غير مُضَيِّع نفسه عاقل ( أو ) أداة ( استفهام ) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً ، كقوله :

• أَنَاوِرْ جَالِكَ قَتْلَ امْرِئٍ<sup>(١)</sup> •

— ١٤٧٤

(أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمراً ، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام ، والموصوف معاً كقوله :

• لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُدْرَةَ قَوْمِي

• لِيَ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا<sup>(٢)</sup> •

أي : أمقيم ، وقوله :

• وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَةٍ بَلِيْبٍ<sup>(٣)</sup> •

— ١٤٧٦

أي : رجل مؤت .

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل .

(أو) على (ذي خبر) نحو : هذا ضارب زيداً ، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً .

(أو) على (حال) نحو : جاء زيدٌ راكباً فرسه .

(قيل : أو) على (إنّ) نحو : إنّ قائماً زيد ، فقائماً اسم إنّ ، وزيد الخبر .

(١) من شواهد : شذور الذهب ٣٤٥ والمعنى ٣ : ٥٦٦ وقائله مجهول . وتماه :

• من العز في حبك اعتاض ذلاً •

(٢) قائله مجهول .

ورواية طحمة . صوابها في ١ ، ب وشذور الذهب ٣٩٠ .

وقد وقع في التحريف نفسه صاحب الدرر ٢ : ١٢٨ .

(٣) نسبة الأمير على المعنى ١ : ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وصاحب الدرر ٢ : ١٢٩ يقول :

لم أعر على قائله . من شواهد : سيويه ٢ : ٤٠٩ ، والمعنى ٢ : ١٢٨ .



ولم يشترط الكوفيّون ووافقهـم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو : ضارب زيداً عندنا .

( و ) شرط البصريّة ( كونه مكبراً ) فلا يجوز : هذا ضوئربٌ زيداً لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، فبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنينه التي هي عمدة الشبه .

وقال الكوفيّون إلا الفراء ، ووافقهـم النحاس : يعمل مصغراً بناء على مذهبهـم أن المعتر شبه للفعل في المعنى ، لا الصّورة .

قال ابن مالك في « التُّحفة » : هو قويّ بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصّورة ، وقاسه النحاس على التكسير .

( وثالثها : يعمل ) المصغّر ( الملازم التصغير ) الذي لم يلفظ به مكبراً كقوله :  
١٤٧٧ - • فما طَعُمُ راح في الزجاج مُدَامَةً

تَرَفَّرَقُ في الأيدي كَيْتٍ عَصِيرُهَا <sup>(١)</sup> •

في رواية جر كُمَيْتٍ .

( أمّا الماضي فالأصحّ يرفع فقط ) نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو ضارب أبوه أمس ، ولا يُنصب ، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وقال الكسائي وهشام ، ووافقهـما قوم : يُنصب أيضاً اعتباراً بالشبه معنى وإن زال الشبه لفظاً ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وَكَلَبُـهُم بِاسِطٍ ذِرَاعَيْـهِ بِالْوَصِيدِ » <sup>(٢)</sup> وتأوله

(١) المضرس بن ربيعي .

من شواهد : العيني ٣ : ٥٦٧ ، والأشموني ٢ : ٢٩٤ . وفي ط : « فيما ، مكان « فما » . تحريف .

(٢) سورة الكهف ١٨ .

الأولون على حكاية الحال .

( ومنع قومٌ رفعه الظاهر . وقوم ) رفعه ( المضمر ) أيضاً ، قاله ابن طاهر ، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، ويتحمّله .

( و ) قال ( قومٌ يعمل ) النصب ( إن تعدّى لاثنتين أو [ ٩٦ / ٢ ] ثلاثة ) نحو : هذا معطي زيدا درهماً أمس ، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده ، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأول .

والأكثر من قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك : ويردّه أن الأصل علمه .

( فإن كان ) اسم الفاعل ( صلة أل فالجمهور ) أنه ( يعمل مطلقاً ) ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، لأنّ عمله حيثنذ بالنّسبة فنابت « أل » عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي كما قام <sup>(١)</sup> لزوم التأنيث بالألف ، وعدم النظر في الجمع مقام السبب الثاني <sup>(٢)</sup> في منع الصرف .

ومثاله ماضياً قوله :

١٤٧٨ - والله لا يذهب شينخي باطلاً حتى أير مالِكاً وكاهِلاً  
• القاتِلينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَ <sup>(٣)</sup> .

قال الأخفش : ولا يعمل بحال ، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به .

(١) ب : « كما تقدم مكان » : « كما قام » تحريف .

(٢) ط فقط « مقام سبب » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٠١٧ .

( وثالثها ) قاله الترماني ، وجماعة يعمل ( ماضياً فقط ) لا حالاً ، ولا مستقبلاً .

ورُد بأن العمل حيثُذ أولى .

ومن وروده حالاً قوله تعالى : « والحافظين قُرُوجَهُم والحافظات <sup>(١)</sup> » .  
وقال الشاعر :

١٤٧٩ - . إذا كُنْتُ مَعْنِيّاً بِمَجْدٍ وَسُودٍ

فلا تك إلا المُجْمِلَ القَوْلَ والفِعْلَ <sup>(٢)</sup> .

( ويضاف لمفعوله ) جوازاً نحو : « هَدَيْتُ بِالْغِ كَعْبَةَ » <sup>(٣)</sup> . « إنك جامع الناس <sup>(٤)</sup> »  
« غير مُحِلِّي الصيد » <sup>(٥)</sup> .

قال أبو حيان : وظاهر كلام سيبويه : أن النصب أولى من الجر ، وقال الكسائي :  
هما سواء ، ويظهر لي أن الجر أولى ، لأنَّ الأصلَ في الأسماء ، إذا تعلقت أحدهما  
بِالآخر الإضافة والعمل ، إنما هو بجهة الشبّه للمضارع فالحمل <sup>(٦)</sup> على الأصل أولى .

( وتجب الإضافة ( إن كان ماضياً ) نحو : ضارب زيدٍ أمس ، إذ لا يجوز النصب  
كما تقدّم . ( أو ) كان ( المفعول ضميراً ) متصلاً به نحو : زيدٌ مَكْرِمٌكَ .

( وقيل ) : وعليه الأخفش وهشام علقه نصب ، وزال التنوين أو النون في :  
مَكْرِمُكَ ، ومَكْرِمُوكَ للطاقة الضمير لا للإضافة قالوا <sup>(٧)</sup> لأن موجب النصب

(١) سورة الأحزاب ٣٥ .

(٢) قائله مجهول . أنظر : الدرر ٢ : ١٢٩ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ . (٤) سورة آل عمران ٩ .

(٥) سورة المائدة ١ .

(٦) ط : « قل » مكان : « فالحمل » . تحريف .

(٧) ط : « لا » مكان : « قالوا » . تحريف .

المفعولية ، وهي محققة وموجب الجر الإضافة ، وليست محققة ، إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ، ولم يتعين سبباً له .

ورُدَّ بالقياس على الظاهر فإنه لا يحذف التنوين فيه إلا للإضافة ، ويتعين النصب لفقد شرط الإضافة ، بأن كان في اسم الفاعل « آل » ، وخلا منها الظاهر والمضاف إليه <sup>(١)</sup> ، ومرجع الضمير .

ويجوز تقديم معموله ، أي اسم الفاعل عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، لا إن جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف ، فلا يقال : هذا زيداً غلامٌ قاتلٌ ، ولا مررت زيداً بضارب بخلاف ما جرّ بالزائد ، فيجوز التقديم عليه نحو : ليس زيد عمرأ بضارب . قيل : أو جرّ به ، أي : زائد أيضاً فلا يقدم كغيره .

وجوّزه قوم إن أضيف إليه « حتى » ، أو « غير » أو « جدّ » فأجازوا : هذا زيداً غير ضارب ، وكذا الآخرون ، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة .

( و ) يجوز تقديم معموله ( على مبتدئه <sup>(٢)</sup> ) الذي هو خير عنه نحو : زيداً هذا ضاربٌ .

وقيل : لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببيّ ، أي من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضاربٌ عمرأ ، أو كان المفعول لسيبه نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمرأ .

وأجاز ذلك البصريّون ، ووافقهم الكسائيّ في الأخيرة <sup>(٣)</sup> .

لا تقديم صفته ، أي اسم الفاعل عليه ، أي المفعول ( و ) لا تقديم معموله عليه ، وعلى صفته معاً ، فلا يقال : هذا ضارب عاقل زيداً ، ولا هذا زيداً ضارب أيّ

(١) كلمة : « إليه » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « على مبتدأ به » .

(٣) « في الأخيرة » سقط من أ .

ضارب<sup>(١)</sup> خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصّورتين .

ويجوز وفقاً تأخير الوصف<sup>(٢)</sup> عن المعمول نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقل .  
والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للقول بالوصف الذي هو من  
خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف ، لأن صفته تحسّل بعد تمام عمله  
ومن الوارد<sup>(٣)</sup> في ذلك قوله :

١٤٨٠ - • وتخرّجن من جعد ثراه مُنصّب<sup>(٤)</sup> •

(١) « أيّ » في هذا المثال صفة « ضارب » ، لأن من معاني « أيّ » أن تكون دالة على معنى الكمال  
فتضع صفة لتكرة . انظر المغني ١ : ٧٣ .

(٢) ط : « الموصف » بالميم . تحريف .

(٣) ط : « الموارد » بالميم . تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وفي هذا الشطر تحريف في كلمة : « منصّب » لأن الشطر بحر من الطويل ، والصواب : « مُنصّب »  
وفي اللسان : « جعد » : « تراب جعد : ندى ، وثرى جعد مثل : ثعد » إذا كان ليناً ، لأنه  
اسم فاعل وفي ط : « منصّب » تحريف صوابه من ب وفي ا بنصب « بالباء . وفي ا ، ب « جعم »  
مكان « جعد » تحريف .

## صَيْغُ الْمُبَالَغَةِ

مسألة : ( يعمل بشرطه وفقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فَعَّال ، ومفعول ، ومِفْعَال ، وفَعِيل ، وفَعِّل ) قال :

١٤٨١ - • أَخَا الْحَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جِلَالَتَهَا <sup>(١)</sup> .

وسمع : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ [٩٧/٢] ، وقال :

١٤٨٢ - • ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا <sup>(٢)</sup> .

وسمع : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا <sup>(٣)</sup> . « وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاه » وقال :

(١) للقلاخ بن حزن . وتماهه :

• وليس بولاج الخوالت أعقلا .

ورواية ابن هشام في الشذور ٣٩٢ : « لبساً إليها » ، وفي النسخ الثلاث : « عليها » مكان : « إليها » من شواهد : سيويه ١ : ٥٧ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والمني ٣ : ٥٣٥ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٦ .

(٢) لأبي طالب بن عبد المطلب . وتماهه :

• إِذَا عَلِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٧ ، وابن الشجري ٢ : ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والخرازة ٢ : ٣/١٧٥ ، ٤٤٦ ، وشذور الذهب ٣٤٩ والمني ٣ : ٥٣٩ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٧ .

(٣) البوائك : جمع بائكة ، وهي السمينة للفتنة .

١٤٨٣ -

• أتاني أنهم مزقون عِرْضي (١) •

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرة ، فلا يقال : موأت ولا قتال زيدا (٢) ، بخلاف : قتال الناس ، أمّا إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنسب (٣) كنجار (٤) وطعيم (٥) أو كان بناء الوصف (٥) عليها ، ككريم وفريح .

( وأنكر الكوفية الكلّ ) أي إعمال الخمسة ، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة في أفعالها ، ولزوال الشبه الصّوري أيضاً ، فما ورد بعدها منصوباً بإضمار فعل يفتره المثال .

( و ) أنكر ( أكثر البصريين الأخيرين ) أي : فَعِيل وفَعِل لفتنهما .

( و ) أنكر ( الجرّمي فَعِل دون فَعِيل ، لآته أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في ثر .

( وقال أبو عمرو يعمل ) فَعِل ( بضعف ) .

(١) لزيد الخليل . ونعامه :

• جعاش الكيرمكين لما فديد •

من شواهد المقرب ١ : ١٢٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٣ .

وشنور الذهب ١ : ٣٥٠ ، والأشموني ٣ : ٢٩٨ .

(٢) ١ ، ط : وزيد بالرفع . تحريف صوابه في ب .

(٣) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ب : وليست ، وفي ط : وللأنسب .

(٤) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ط : كحا ، بالخاء وفي ب : كجار ، بالجم صوابه من

المعجم في باب النسب السماعي ، فقد جاء فيه : يصاغ فعّال من الحرقة كنجار وقيل : بمعنى :

صاحب الشيء كـ « طعيم » أي صاحب طعام :

(٥) ط فقط : والنسب ، مكان : والوصف . تحريف .

( و ) قال ( أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع ) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر ، فيقاس فيها .

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل . فأكثرها : فعّال ثم فَعُول ، ومِفْعَال ، ثم فَعِيل ، ثم فَعِل .

وَادَّعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ، فـ « فعول » لمن كثر منه الفعل ، وـ « فعّال » لمن صار له كالصناعة ، وـ « مِفْعَال » لمن صار له كالألة ، وـ « فَعِيل » لمن صار له كالطبيعة وـ « فَعِل » لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيان : ولم يتعرض لذلك المتقدمون .

( واعمل ابن ولاد ، وابن خروف فعيلًا ) بالكسر والتشديد ، فأجازوا زيد شَرِيبَ الخمر ، وطَبِيبَ الطعام .

قال أبو حيان : وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله :

١٤٨٤ - • لا تَنْفَرِي يا ناقُ منه فإنه شَرِيبُ خَمْرٍ مِسْمَرٌ لِحْرُوبٍ <sup>(١)</sup> •

فعل هذا لا يبعد عمله <sup>(٢)</sup> نَصَبًا .

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله :

١٤٨٥ - • ثم زادوا أنهم في قَتَمِهِم غَفَرٌ ذَنَبُهُم غَيْرٌ فُخْرٌ <sup>(٣)</sup> •

(١) من شواهد : ابن الشجري ١ : ١٦٠ . وهو لخص بن الأحنف الكنائي ، ويروى الأنيث  
أنظر الدرر ٢ : ١٣٠ .

(٢) أ : « عليه » مكان : « عمله » . تحريف .

(٣) لطرفة . ديوانه ١٠١ .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ ، والخزاعة ٣ : ٣٦٤ ، والحياتي ٣ : ٥٤٨ ،  
والتصريح ٢ : ٦٩ ، والأشموني ٢ : ٢٩٩ وفي ١ : غير حجر ، بالحاء والجيم . تحريف .



وقوله :

١٤٨٦ - • خَوَارِجَ تَرَائِكِينَ قَصَدَ المَخَارِجَ <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٤٨٧ - • شُمُّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجُزُورِ مَخَا مِصَّ الْعَشِيَّاتِ لَا خُطِرَ وَلَا قَرَمٌ <sup>(٢)</sup> •

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً ، وإن عرّيت من أل ، وإن لم يقلوا بذلك في اسم <sup>(٣)</sup> الفاعل ، لما فيها من المبالغة ، ولم احتج إلى ذكره ، لأنه رأيٌ محكي <sup>(٤)</sup> في اسم الفاعل فدخل في التشبيه .

(١) قاتله مجهول : وصدروه :

• رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه •

وقد سبق ذكره رقم ٥٨٦ •

(٢) للكسيت بن معروف الأسديّ .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، والخزاعة ٣ : ٤٤٨ ، والعيني ٣ : ٥٦٩ •

وفي أ : « العشاب لا جوز ولا قوم » . تحريف .

(٣) كلمة : « اسم » سقطت من أ .

(٤) ط فقط « محكياً » بالنصب . تحريف .

## اسْمُ الْمَفْعُولِ

مسألة : ( كهُوَ أيضاً ) في العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً ( اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله ) أي المفعول ، لأنَّ فِعْلُهُ لما لم يسم فاعله ، قال :

١٤٨٨ - « وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ بَنُو وَائِلٍ كَضْرُوبَةٍ رِجْلَاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ »<sup>(١)</sup>

( ونجوز إضافته ) أي اسم المفعول ( إليه ) أي إلى مرفوعه ( دونه ) أي اسم الفاعل ، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو : زيد مضروب الظهر . قال أبو حيان : والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصبٍ لا من رفع ، وأصله : « مضروب الظهر » وقال شيخه الشاطبي : لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك ، واعتنى بذكره في سائر كتبه ، وقيده في الألفية بالقلّة ، ولم يقيده بها في التسهيل ، والأول أحسن .

قال : ثم إننا يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعدّد إلى واحد فلا يجوز من لازم ، ولا من متعدّد إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ، ويتناسى<sup>(٢)</sup> فيه الحدوث .

ثمّ كما يجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبا ، وهو أقلّ من الإضافة .

(١) قائله تميم بن مقبل ديوانه ١٠٧ وفي الدرر ٢ : ١٣١ مجهول القائل ، ولم ينسب في معجم للشواهد

( ولا يعمل ) كعمل اسم المفعول ( ما جاء بمعناه ) من فَعَلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعِيل  
 ( كذَبَنُحْ وَقَبَضُ ، وقتيل ) ، فلا يقال : مررت برجل كحيل عَيْنُهُ ، ولا قتيل  
 أبوه ( خلافاً لابن عصفور ) حيث أجاز ذلك .

قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب .

## الصفة المشبهة

مسألة : ( كهُوَ ) أيضاً ( الصفة المشبهة به عملاً لكن ) تخالف في أنها ( لا تعمل مُضْمَرَةً ، ولا في أَجْنَبِيٍّ ) بل في سَبِيٍّ ( ولا في سابق ) عليها ، بل في متأخِّرٍ عنها ( ولا ) في ( مفصول ) بينها وبينه ، بل في متصل بها . قال الخفاف <sup>(١)</sup> في شرحه : لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء إلا في الضرورة كما قال :

١٤٨٩ - • والطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا <sup>(٢)</sup> •

( ولا مراداً بها غير الحال ) واسم الفاعل يعمل مضمراً [٩٨/٢] نحو : أنا زيداً ضاربه ، تقديره : أنا ضاربٌ زيداً ضاربه ، كما يعمل مظهراً <sup>(٣)</sup> وفي أَجْنَبِيٍّ ، كما يعمل في سَبَبِيٍّ ، وفي متقدِّم عليه ، كما يعمل في متأخِّر عنه ، وفي مفصول كما يعمل في متصل ، ومراداً به الاستقبال ، كما يعمل في مرادٍ به الحال .

وقولي : ( في الأصحَّ فيهما ) راجع إلى الأخيرين .

قال أبو حيان : ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين

(١) الخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي النحوي قرأ النحو على الشلوين .

صنف شرح سيويه ، وشرح إيضاح الفارسي وشرح لمع ابن جني . مات بالقاهرة ٦٥٧ .

(٢) للحطّبة . ديوانه ١٦ . وصدّره :

• سِيرَى أَمَامَ قُرَّانِ الْأَكْثَرِينَ حَصَى •

من شواهد الخزائن ١ : ٥٦٧ .

(٣) من قوله : « مظهراً » إلى قوله : « كما يعمل في متأخِّر عنه » سقط من أ .

معمولها ، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب »<sup>(١)</sup> ، قال : ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة ، وذكر ذلك في أرجوزته فقال :

• وصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمِ الْحَاضِرِ<sup>(٢)</sup> •

وفي المسألة خلاف : ذهب أكثر النحويين : إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر : إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً ، فيكون بمعنى المستقبل .

وذهب السيرافي : إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل .

وذهب ابن السراج والفارسي : إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشاويين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضِيّاً ولا استقبالاً ، لأنها لما شُبِّهَتْ باسم الفاعل لم تَقَوَّ قُوَّتُهُ<sup>(٣)</sup> في عملها في الزمانين ، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي ، وقول ابن السراج بأن قال : لا يريد للسيرافي بقوله : إنها للماضي أَنَّ الصِّفَةَ انْقَطَعَتْ ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا .

(١) سورة ص ٥٠ .

(٢) ليس شاهداً ، ولكنه شطريت من الألفية تمامه :

• كطاهر القلب جميل الظاهر •

وفي ط : « حاضري » بالياء . تحريف .

(٣) ب : « لم تَقَرَّ قُوَّتُهُ » وط : « لم يتوقنه » كلاهما تحريف صوابه في أ .

وفي « البسيط » قال بعضهم : الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً . وتقدم أن ذلك <sup>(١)</sup> ليس على جهة الشرط ، بل <sup>(٢)</sup> إن وُضِعَتْهَا كذلك ، لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . وأما على جهة الشرط ، فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ، ولا يشترط إلا الحاضر ، لأنه المناسب ، انتهى .

( ثم هي إما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقاً ) أي لفظاً ومعنى كحسن وقبيح ( أو لفظاً لا معنى ) كحائض وخصي ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ، ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ، ومعنى الخصاء مختص بالمذكر ( أو عكسه ) أي معنى لا لفظاً ككثير الألبية ، فإنه معنى مشترك فيه ، لكن خص المذكر بلفظ آلي <sup>(٣)</sup> ، والمؤنث بلفظ عجاء .

( أولاً ) تصلح لهما ، بل تختص بأحدهما كأدر <sup>(٤)</sup> ، وأكر ، لفظهما ، ومعناها خاص بالمذكر ، ورتقاء <sup>(٥)</sup> ، وعقلاء <sup>(٦)</sup> ، لفظهما ومعناها خاص بالمؤنث . ( وتجري الأولى على مثلها وضدّها ) أي يجري مذكرها على المذكر ، والمؤنث ، ومؤنثها على المؤنث والمذكر .

قال أبو حيان : وهذا الذي يعبر عنه التحويون بأنه يشبه عموماً تقول : مررت برجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأم ، وبامرأة حسنة الأب

(١) ط فقط : « أن وقت ذلك » بزيادة « وقت » تحريف .

(٢) من قوله : « بل إن وضعها » إلى قوله : « فتكون حينئذ سقط من أ .

(٣) أيضاً : أليان - وألى ، وآل .

(٤) الأدر : من يصيبه فتق في إحدى خصتيه .

(٥) يقال : امرأة رتقاء لا يستطاع جماعها .

(٦) العتكة بتحريك العين والفاء : شيء يخرج من قُبُل النساء ، وحياة الناقة ، يقال : عفلت فهي عفلاء .

( دون الباقي ) فإنها إنما تجري على مثلها فقط ، ولا تجري على ضدها ( في الأصح )  
 نقول : مرتت برجل خَصِيّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آلى الابن ،  
 وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت .

قال أبو حيان : وهذا يعبر عنه التحويتون ، بأنه يشبه خصوصاً .

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة فنقول :  
 برجل حائض بنته ، وبامرأة خَصِيّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ،  
 وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها .

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ، ونازعه أبو حيان : بأن بعض المغاربة  
 نقل الاتفاق على المنع في قسمين ، منها : وأنّ الخلاف خاصٌ بقسم واحد ، وهي  
 الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص<sup>(١)</sup> .

( وتعمل مع أل ) مقترنةً بها ( ودونها رَفْعاً ) على أن يعرب المرفوع بها ( فاعلاً )  
 بها قاله سيويوه والبصريون ( أو بدلاً ) من الضمير المستكن فيها ، قاله الفارسي .

( ونصباً ) على أنه يعرب ( مُشَبَّهاً بالمفعول ) به في المعرفة ( أو تمييزاً ) في النكرة .

( وجراً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد ، ومقرون بأل ، ومضاف له ) أي  
 لمقرون بأل ( أو لمجرّد ، أو لضمير ، أو لمضاف له ) أي للضمير<sup>(٢)</sup> فتلك ستة وثلاثون  
 حاصلة من ضرب اثنين ، وهي : حالتا اقترانها بـ « أل » ، وعدمه في ثلاثة وهي :  
 وجوه عملها : الرقع ، والنصب ، والجر ، تبلغ ستة ، ثم ضرب الستة المذكورة في  
 أحوال المفعول الستة ، وهي تجريده ، واقرانه بأل ، وإضافته للأربعة<sup>(٣)</sup> [ ٩٩/٢ ]

(١) كلمة : « مختص » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « أي الضمير » .

(٣) ط : « وإضافة الأربعة » . تحريف

المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر ، وهذه أمثلتها على الترتيب :

رأيت الرجل الحسن وجهٌ ، والحسن وجهاً ، والحسن وجهٍ .

والحسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن وجهٍ .

والحسن وجهُ الأب ، والحسن وجهَ الأب ، والحسن وجهِ الأب .

والحسن وجهُ أب ، والحسن وجهَ أب ، والحسن وجهِ أب .

والحسن وجهُهُ ، والحسن وجهَهُ ، والحسن وجهِهِ .

والحسن وجهُ أبيه ، والحسن وجهَ أبيه ، والحسن وجهِ أبيه .

ورأيت رجلاً حسناً وجهُهُ ، وحسناً وجهاً ، وحسن وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، وحسناً الوجهَ ، وحسن الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأب ، وحسناً وجهَ الأب ، وحسن وجهِ الأب .

وحسناً وجهُ أب ، وحسناً وجهَ أب ، وحسن وجهِ أب .

وحسناً وجهُهُ ، وحسناً وجهَهُ ، وحسن وجهِهِ .

وحسناً وجهُ أبيه ، وحسناً وجهَ أبيه ، وحسن وجهِ أبيه ... هذا سرُّدُها ،  
وليسَت كلها بجائزة على ما تبيّن .

( لكن تجب الإضافة ) حال كونها ( مجردة ) من أل ( إلى ضمير مُتصل بها في  
الأصح ) نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله . ولا يجوز نصب هذا الضمير ،  
وجوزة الفراء ، فيقال : جميل إِيَّاه .

وردَّ بأنه لا يُفصل الضمير ما قدر على اتصاله ، فإن لم تباشره متصلة به أو  
قرنت به أل « أل » لم تجب الإضافة ، بل يتعيّن النصب باتفاق في حالة الفصل نحو :



قريش نُجباء الناس وكرامهموها<sup>(١)</sup> . وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بـأل نحو : مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله<sup>(٢)</sup> .

والقول الثاني : أن الضمير في موضع جر ، فلو كانت الصفة غير متصرفة في الأصل ، وقرنت بـ « أل » نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، وجر عند الفراء .

( وتمتنع ) الإضافة ، حال كون الصفة ( مع أل ) إلى معمول ( عارٍ منها ، أو من إضافة لذيها ) أي لذي أل ( أو ) إلى ضمير ذيها<sup>(٣)</sup> ) فلا يجوز من الأمثلة السابقة : الحسن وجهه . والحسن وجهه أب . والحسن وجهه . والحسن وجهه أبه ، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ « أل » إلى الخالي من أل ، ومن إضافة لما فيه أل .

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل : رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم . قال أبو حيان : وهو نادر .

( وتقبح ) الإضافة حال كونه الصفة دون أل ( إلى مضاف لضمير ) وهو مثال : حسن وجهه ( ومنعها سيبويه اختياراً ) وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ :

(١) انظر : التصريح ٢ : ٨٦ .

وقد سقطت كلمة : « وكرامهموها » من ب ومكانها بياض .

(٢) الضمير اتصل بالصفة في : « جميل » ولكن الصفة بـ « أل » والضمير منصوب ، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه . التصريح ٢ : ٨٦ .

(٣) ١ : إلى ضمير فيها مكان : « ذيها » .

وفي ب سواد على هذه الكلمات لم تتضح بسببه .

١٤٩٠ - « أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا يَحْقُلُ الرُّخَامِي قَدْ عَقَا طَلَاهُمَا ».

أقامت على رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَيْتَا الْأَعَالِي ، جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا <sup>(١)</sup>

( و ) منعها ( المبرد مطلقاً ) في الشعر وغيره ، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله : مصطلاهما عائد على الأعالي ، لأنها مثناة في المعنى .

قال ابن مالك في شرح الكافية : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع : « صِفْرُ وشَاحِيهَا <sup>(٢)</sup> » وفي حديث الدجال « أعور عينه اليمنى » وفي وصف النبي ﷺ : « شَتْنٌ <sup>(٣)</sup> أصابعه » قال : ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ ، وواقفه أبو حيان .

( وكذا ) يقبح <sup>(٤)</sup> ( رفعها مطلقاً ) أي مع أل ومجرّدة ( العاري من الضمير وأل ، والإضافة إلى أحدهما ) وذلك مثال : الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ ، والحسن وجهٍ أب ، وحسن وجهٍ أب .

( ومنع أكثر البصرية : حسنٌ وجهٌ ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة للخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف ، واختاره ابن خروف . وما تقدّم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين ، وأجازه ابن مالك ، ومن شواهد قوله :

(١) نسب للشماخ كما في سيبويه ١ : ١٠٢ ، وروايته « عرس » مكان : « عرج » .

وانظر ديوان الشماخ ٣٠٧ .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٤٢٠ ، وأمالى المرتضى ٢ : ٣٠ ، وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمقرب ١ : ١٤١ ، والخزاعة ٢ : ٣/١٩٨ - ٤٤٧ ، والعيني ٣ : ٥٨٧ ، والأشعوني ٣ : ١١ .

(٢) صفر بكسر الصاد المهملة . والمعنى : أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خالٍ .

(٣) شتن : بفتح الشين وسكون التاء : أي غليظها .

(٤) كلمة « يقبح » سقطت من أ .

١٤٩١ - بثوب ودينار ، وشاةٍ ودرهم فهل أنت مَرْفُوعٌ بما هَاهُنَا راسُ<sup>(١)</sup>

وقوله :

١٤٩٢ - بِبُهِمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبٌ مُنْجَذٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو<sup>(٢)</sup>

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الحضراوي في نحو هذا : لا يجوز الرفع في قول أحد ، إذ لا ضمير في السب ، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح ، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين ، وبعض البصريّين .

( ويتبع معمولها ) أي الصّفة المشبهة بجميع التّوابع ، وتجرى على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من [١٠٠/٢] الرفع ، كما جاز : « مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه » . « وهذا قويّ اليد والرّجل » برفع « نفسه » والرّجل « مع جرّ المعمول .

وقد صرح سيّويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب .

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نصباً فنصّوا على أنه لا يجوز ، لا يقال : « هذا حسن الوجه والبدن » بخلاف اسم الفاعل .

( وقيل ) : يتبع بكل التّوابع ( إلا بالصّفة ) .

قال أبو حيان : هكذا قال الزجاج . وزعم أنّه لم يسمع من كلامهم . فلا يجوز :

(١) قائله مجهول .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٣ : ٥٧٧ ، والأشموني ٣ : ١٠ ، ١٤ .

وفي ط : « منجداً » بالدال والتّصّب . تحريف .

« جاعني زيد الحسن الوجه الجميل » . قال : وقد جاء في الحديث في صفة الدجّال :  
« أعور عينه اليُسرى » ، فاليمين صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة ، فينبغي أن ينظر في ذلك .

قال : وعلل منع ذلك <sup>(١)</sup> بعض شيوخنا بأن معمول الصفة مُحال <sup>(٢)</sup> أبداً على الأول ، فأشبه المضمَر ، لأنه قد علم أنك لا تغني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو :  
مررت بزيد الحسن الوجه .

قال : وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الإسكندراني <sup>(٣)</sup> من تلاميذ ابن برّي ، قال لي : وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أن الصفة هي في الحقيقة للوجه ، وإن أسندت إلى زيد مثلاً ، فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبين .

قلت له : الصفة قد تكون لغير التبيين كالمذم والذم وغيرهما ، فهلاً جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني ؟ فقال : أصل الصفة أن تأتي للتبيين ، ومحيثها لما ذكرت هو بحق الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع .

وقال بعض أصحابنا : امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل ، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصفة معاً .

ويضعف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلا إن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شيء واحد ؛ لأن التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة .

(١) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .

(٢) اقط : « دال » مكان : « حال » .

(٣) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد ، أبو محمد القرشي التميمي .

من مصنفاته : التوادر والفرائب . وتوفي ٦٣٣ .

( وإذا كان معناها ) أي الصفة المشبهة ( لسابقتها ) أي للموصوف ( رفعت ضميره مطابقاً ) له في الأفراد والتذكير وضدهما نحو : مررت برجل عاقل ، ورجلين عاقلين ، وبامرأة عاقلة .

( أو ) كان معناها ( لغيره ، ولم ترفعته فكذلك ) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو : مررت برجلين حسنَي الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان .

( وإلا ) بأن رفعته ( فكالفعل ) فلا يطابق إلا على لغة : أكلوني البراغيث نحو : مررت برجلين حسنَ غلامهما ، وبرجال حسنَ غلمانهم وبامرأة حسنَ غلامها . ( وتكسبها حيثئذ ) أي حين رفعت السببي مسندة إلى جمع ( إن أمكن أولى من الأفراد في الأصح ) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثني أم مفرداً<sup>(١)</sup> ، نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ، ورجلين حسان غلمانها وبرجل حسان غلامه . هذا قول المبرد ، ونص عليه سيويه في بعض نسخ كتابه وأجازه<sup>(٢)</sup> الجزولي ، وصاحب التمهيد ، وبه جزم ابن مالك .

قال أبو حيان : وذهب بعض شيوخنا إلى أن الأفراد أحسن من التكسير قال : لأن العلة في ذلك أنه قد ينزك منزلة الفعل إذا رفع الظاهر ، والفعل لا يشتى ولا يجمع ، فانتهى أن تكون الصيغة مفردة . قال : نعم ، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد ، لأنه معرب بالحركات مثله ، بخلاف جمع السلامة ، وإلا فالفعل لا يجمع لا يجمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد ؟

(١) ط : « مفرد » بالرفع . تحريف .

(٢) في ط فقط : « واختاره » .

وفي هامش ط تعليق على هذه الكلمة نصه : « وفي نسخة أجاز » :

قال أبو حيّان : وما ذكره هو القياس ، لكنه ذهل عن نقل سيويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنّ هذا القول هو مذهب الجمهور ، واختيار الشلوّيين وشيخه الأبندي ..

( وثالثها إن تبعت جمعا ) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده ، نحو : مررت برجال حسان غلمانهم . وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنّه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه ، لأنّه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم . نقل ذلك أبو حيّان عن بعض من عاصره .

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنّه ليس إلا الإفراد ، نحو : مررت برجل شرّاب <sup>(١)</sup> أبأوه .

( وأوجه ) أي جمع التكسير ( الكوفية فيما لم يصحح ) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور أبأوهم ( وكذا ) أوجبوا فيه المطابقة في ( الثانية ) نحو : مررت برجالين أعورين أبواهما . ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين <sup>(٢)</sup> فجزّوا فيه الإفراد [ ١٠١/٢ ] والتكسير أحسن ، نحو : مررت برجل كريم أعمامه ، وكرام أعمامه . ويضيف كريمين <sup>(٣)</sup> أعمامه .

( وأجرى كملها ) في رفع السبي ، ونصبه ، وجره ( اسم مفعول المتعدّي لواحد وفقاً ) كقوله :

١٤٩٣ - • فهل أنت مرفوع بما ها هنا راس <sup>(٤)</sup> .

(١) ط فقط : مررت برجال شرب أبأوهم .

(٢) أي صحّ جمعه جمع تكسير أو جمع مذكور .

(٣) ١ ، ط : « كريم أعمامه » تحريف . صوابه من ب .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٩١ .

وقوله :

١٤٩٤ - • لما بَدَتِ مَجْلُوءَةٌ وَجَنَاتِهَا <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٤٩٥ - • تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مُغْرَوْرَ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> •

قال أبو حيان : وقول السهيلي الأصح يدل على خلاف في المسألة ، ولا نعلم أحداً منعها ، فلذلك قلت وفاقاً .

( و ) أجرى كذلك أيضاً ( الجابحد المضمّن معنى المشتق ) نحو : « وردنا منها عَسلاً مائوه وعَسَل الماء أي حُلُوا . وقال الشاعر :

١٤٩٦ - • لَأُبْنْتُ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ <sup>(٣)</sup> •

(١) صدره :

• لو صُنِّتَ طَرَفُكَ لَمْ تُرْعَ بِصِفَاتِهَا •

وقد اختلف في نسبة البيت وصدره ، وانظر في ذلك الدرر ٢ : ١٣٥ .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتامه .

• فلما رأني ارتاع ثمة عردا •

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٣) قائله حسان بن ثابت وصدره :

• فلولا الله والمهرُ المفدى •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٢١/٣-١٩٥ والعيني ٣ : ١٤٠ والأشعري ٣ : ١٦ ، وحاشية

يس ٢ : ٧٢ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٦ قائله مجهول .

ونسب في الوحشيات ٨ إلى عُفَيْرَة بنت طُرَاة الكلبيّة ، ونسب في المني إلى مندر بن حسان :

وقال آخر :

١٤٩٧ - فَرَاثَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطَلَّبْ نَدَاهُ فَكَلِّبْ دُونَهُ كَلْبٌ<sup>(١)</sup>

أي متعب ، وطائش ، ومهلك .

( ومنع أبو حيَّان قياسه وكذا إسم الفاعل ) المتعدّي لواحد ( إن أمن اللبس ) نحو : « زيد ظالم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصررون . وكذا هذا ضارب الأب زيداً في : هذا ضارب أبوه زيداً » ، فإن لم يؤمن اللبس لم يحيز .

( وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع ) : إنَّما يحوز ( إن حذف المفعول اقتصاراً ) فإن لم يحذف أصلاً لم يحيز ، وكذا إن حذف اختصاراً ، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدّي والتشبيه وهو واحد ، وذلك لا يحوز. ويأنه أنه من حيث نصب السببيّ أو جره يكون مشبهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول<sup>(٢)</sup> به يكون اسم فاعل متعدّياً مشبهاً بالمضارع فاختلفت جهة تعدّيه<sup>(٣)</sup> ، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل ، شبيهاً بفرع في العمل ، فصار فرعاً لأصل ، وفرعاً لفرع ، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشئين ، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو :

١٤٩٨ - ما الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاماً وَإِنْ ظَلِمًا<sup>(٤)</sup> .

(١) للضحاك بن سعيد كما نسب في معجم الشواهد ١ : ٤٥ وديوان المعاني ١ : ١٩٦ ، من شواهد الأسموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

(٢) ط : « المفعولية به » .

(٣) ١ : « تقديمه » بانقاف . تحريف .

(٤) قائله مجهول . وتأماته :

• ولا الكريم بمتاعٍ وإن حرماً .

انظر : العيني ٣ : ٦١٨ .



قال أبو حيان : وهذا تفصيل حسن .

( و ) قال ( أبو علي ) الفارسي يجوز ( مطلقاً ) ولم يقيد بأمن اللبس ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس .

قال : ويكثر أمن اللبس في إسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ، ومنه قول ابن رواحة :

١٤٩٩ - تبارككت إني من عذابك خائفٌ وإني إليك تائب النفس راجع <sup>(١)</sup>

وقال آخر :

١٥٠٠ - ومن يك مُنحلّ العزائم تابِعاً هواه فإن الرُّشدَ منه بَعِيدٌ <sup>(٢)</sup>

ومن وروده في المصوغ من متعدّد قوله :

١٥٠١ - ما الرَّاحم القلب ظلاماً وإن ظُلِمَا ولا الكريم بمناع وإن حُرِمَا <sup>(٣)</sup>

انتهى .

قال أبو حيان : وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدّد ، سواء تعدّى لواحد أم لاثنتين أو ثلاثة ، ولا خلاف أنه لا يجوز <sup>(٤)</sup> في المتعدّي لاثنتين أو ثلاثة .

( ومنعه الأكثر مطلقاً ، وتوقف أبو حيان ) فقال : الأحوط ألا يقدم على جواز

(١) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وقد ذكر ، آنفاً رقم ١٤٩٨ شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة .

(٤) ط : « يجوز » بإسقاط : « لا » . تحريف .

ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل .

( فإن تعدى بالحرف فلا ) يجوز فيه ذلك ( في الأصح ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو : « مررت برجل مارٍ الأب » يريد بنصب الأب أو جرّه ، واستدلا بقولهم : « هو حديثُ عهد بالوجع » فقولهم « بالوجع »<sup>(١)</sup> متعلق بحديث ، وهو صفة مشبهة .

والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بـ : « عهد » لا بالصفة ، فإن جاء من كلامهم : مررت برجل غضبانٍ الأب على زيد ، علقوا « على زيد »<sup>(٢)</sup> بفعل محذوف تدلّ عليه الصفة أي غضب على زيد .

(١) ط فقط : « بوجع » .

(٢) « علقوا على زيد » سقطت من أ .

## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

أي هذا مبحثه .

( يرفع ) أفعَلُ التفضيل ( الضمير غالباً والظاهر في لغة ) ضعيفة نحو : مررت  
برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه وغيره .  
( والأحسن حينئذ تقدم من\* ) .

( ويكثر ) رفعه الظاهر ( إن كان مفضلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين  
ثانیهما له ، والآخر للموصوف والوارد ) في ذلك عن العرب ( كونه بعد نفي ) والمثال  
المشهور لذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ » منه في عين زيد «  
وبه عرفت المسألة بمسألة « الكحل » وأفردت بالتأليف . فالكحل فاعل بأحسن ، وهو  
مُفضَّل - باعتبار كونه في عين زيد - على نفسه حالاً في عين غيره ، وواقع بين  
ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في « منه » ، والأول للموصوف ، وهو الضمير  
في عينه ، وقد [ ١٠٢/٢ ] تقدم النفي أول الجملة .

ومثله الحديث : « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجة » .

وقول الشاعر :

١٥٠٢ — ما علمت أمراً أحبَّ إليه الب — ذلُّ منه إليك يابن سنان<sup>(١)</sup>

(١) قائله مجهول .

من شواهد : شذور الذهب ٤١٦ .

قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحل كحُسْنِه في عين زيد ، ولا يَنُحِلُ المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعال يغيّر المعنى ، فكان رفع « أفعِل » للظّاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمتزلة إعمال اسم الفاعل الماضي مَعْنَى إذا وصل بالآلف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلماً وقع صلة قدّر يَفْعَلُ وفاعلٌ ليكون جملةً ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتاً من الشبّه ، فأعطى العمل بعد أن مُعِيه .

( وقاس ابن مالك ) على التثني ( التثني والاستفهام ) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبّ إليه الخبير منه إليك <sup>(١)</sup> » . « وهل في الناس رجل أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمين <sup>(٢)</sup> » . وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

( ومنعه أبو حيان ) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السّماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيما ورفع الظاهر إنما جاء في لغة شاذّة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السّماع ، قال : علي أن إلحاقها بالنفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتباع السّماع . ( وأعرب الأعلام مثله ) أي هذا التركيب معه ، أي ( معه ) الوجه الذي تقدّم تقريره <sup>(٣)</sup> ( مبتدأ وخبراً ) .

(١) ومنه إليك ، سقط من ط .

(٢) ط : « لا يمين » بالياء . تحريف .

( وقد يحذف الضمير الأول <sup>(١)</sup> ) إذا كان معلوماً : سمع « ما رأيت قوماً أشبه بعض بيبعض من قومك » وقال ابن مالك : تقديره : « ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض بيبعض منه في قومك » .

( و ) قد يحذف الضمير ( الثاني <sup>(٢)</sup> ) ، وتدخل « من » على الظاهر ( نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد . ( أو ) على ( محله ) كقولك في المثال المذكور : من عين زيد يحذف « كحل » الذي هو المضاف ( أو ) على ( ذي محله ) كقولك فيه : من زيد يحذف « كحل » و « عين » ، وإدخاله على صاحب العين .

ومن إدخاله على المحل قولهم : « ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر » ، والأصل من شهود كذبة أمير ، فحذف شهود ، وأقام المضاف إليه مقامه .

( ولا ينصب ) أفعل التفضيل ( مفعولاً به على الأصح ) بل يتعدى إليه باللام ، إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وب « في » إلى المنقول نحو : زيد أحب في عمر <sup>(٣)</sup> من خالد ، وأبغض في عمرو من جعفر .

(١) أي العائد للموصوف . .

(٢) أي العائد للكحل .

(٣) كلمة : « عمر » سقطت من ب .

قال ابن مالك : وإن كان مُتَعَدِّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما بالآتم ، وأُضْمِرَ ناصب . الثاني : نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب . قال أبو حيّان : وينبغي ألاّ يقال هذا التركيب إلا ان كان مسموعاً من لسانهم .

وذهب بعضهم : إلى أنه ينصب المفعول به إن أوّل بما لا تفضيل فيه ، حكاه ابن مالك في التسهيل .

قال أبو حيّان : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تعدية كتعديه . وللتراكيب خصوصيات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ <sup>(١)</sup> » فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدر ، يدل عليه « أعلم » ، زاد في شرح التسهيل : والتقدير — والله أعلم — يعلم مكان جعل رسالاته .

قال أبو حيّان : وقد فرضناه نحن على أن تكون « حيث » باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تنصرف .

( ولا ) تنصب مفعولاً ( مطلقاً وفاقاً ) ذكره .

( وتلزمه من ولو تقديرأ إن جرّد ) من أل ، والإضافة نحو : زيد أفضل من عمرو . قال تعالى : « النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم <sup>(٢)</sup> » ومثال تقديرها : « وأولوا [١٠٣/٢] الأرحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> » . « والآخِرَةُ خَيْرٌ وأبقى <sup>(٤)</sup> » .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(١) سورة الأنعام ١٢٤ .

(٤) سورة الأعلى ١٧ .

(٣) سورة الأنفال ٧٥ .

( و ) يلزمه ( الإفراد والتذكير إن جرد ، أو أضيف لنكرة ) سواء كان تابعا للمذكر ، أم مؤنث ؟ لفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد . ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال . وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء ( خلافاً للقراء في الثاني ) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة <sup>(١)</sup> فضله <sup>(٢)</sup> واقتضى حيث <sup>(٣)</sup> أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا ، والهندان فضلنا امرأتين تزورانا . ( و ) على الأول يلزم ( مطابقتها هي ) أي النكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة . ( خلافاً لابن مالك في ) النكرة ( المشتقة ) حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أوّل كافرين به » <sup>(٤)</sup>

قال أبو حيّان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مثنى <sup>(٥)</sup> نحو : الزيدان أفضل مؤمن . قال : والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى ، أي أوّل فريق كافر .

( و ) على الأقوال يلزم ( كونها من جنس المسند إليه أفعل ) كما تبين .

( وجوز ) أبو بكر ( ابن الأتباري جرّها إن خالفته ) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو : أخوك أوسع دارٍ أو داراً ، وأبسط جاهٍ وجاهاً ، قال : فالجرّ على إضافة أفعل

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قرية من المعرفة وفي المثالين الآتين وصفت النكرة بجملة .

(٢) في ط : « فضله » بالصاد ، وفي بسواد لم تظهر من خلاله الكلمة .

ولعل الصواب « فضله » بالصاد كما في أ . والمعنى حيثئذ : فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

(٣) في ب لم تظهر هذه العبارة للسواد الذي عليها وفي ط : « وإيضاح » ولا معنى لها . والتصويب من أ .

(٤) سورة البقرة ٤١ .

(٥) ط : « بمثنى » بالباء . تحريف .

إلى المفسر ، والنصب على إرادة « من » ؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب .

( والمعرف بأل يطابق ) في الأفراد والتذكير ، وضدّهما حتماً نحو : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضّل .

( وفي المضاف لمعرفة الوجهان ) المطابقة ، وعدمها وقد اجتماعاً في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ . وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً » .

( وأوجب ابن السراج الأفراد والتذكير ) ومنع من مطابقة ما قبله . قال أبو حيان : وردّ عليه بالسّماع والقياس ، قال تعالى : « وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ <sup>(١)</sup> » وقال : « جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مُّجْرِمِينَ <sup>(٢)</sup> » فأفرد « أحرص » وجمع « أكابر » .

وأما القياس فشبهه بُدَيّ الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما <sup>(٣)</sup> في أن كلاًّ منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري ، فإذا لم يُعْطَ <sup>(٤)</sup> الاختصاص بجريانه مجراه ، فلا أقلّ من أن يشارك .

( وعلى الأول في الأنصح خلف ) قال أبو بكر بن الأثير : الأفراد والتذكير أفصح استثناءً بثنية ما أُضيف إليه ، وجمعه وتأنّيه عن ثنية أفعّل ، وجمعه وتأنّيه ، قال : وهذا القول <sup>(٥)</sup> عن العرب .

وقال أبو منصور الجواليقي : الأنصح من الوجهين المطابقة .

(٢) سورة الأنعام ١٧٣ .

(١) سورة البقرة ٩٦ .

(٣) ط : « اشتراكها » بدون ثنية . تحريف .

(٤) ط فقط : « فإذا لم يقد » .

(٥) ب ، ط : « وهذا القوي » صوابه من أ .



( ولا يجرّد ) أفعل ( من ) معنى ( التفضيل حيثئذ ، ويكون بعض المضاف إليه ) كما تقدّم .

( وقال الكوفيّة ) : الإضافة فيه ( على تقدير مِّنْ ، فإن لم يقصد به التفضيل مطابق ) وجوباً <sup>(١)</sup> كالمعرّف بـ « أَل » لتساويهما في التعريف ، وعدم اعتبار معنى : مِّنْ ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرد ، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ « أَل » لما ذكرت لك ، ولما قرّر في باب الإضافة من أن « أَيْتَا » بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة . ومعنى « كلّ » إن أضيف إلى نكرة . وأفعل التفضيل مثلها في ذلك .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل ، فلا ينوي معه « مِّنْ » ، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه . مثال الأول : « يوسف أحسن إخوته » أي أحسنهم ، أو الأحسن من بينهم . فهذا على الإخلاء من معنى « مِّنْ » وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه ، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف .

ومثال الثاني : زيد أعلم المدينة ، تريد عالم المدينة ، قال : وهذا التّوَع ذهب إليه المتأخرون ، واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى : « هو أعلمُ بكم <sup>(٢)</sup> » وهو أهوَنُ عليه <sup>(٣)</sup> ، قالوا : التقدير هو عالم بكم ، إذ لا مشارك له في علمه . وهو هيّن عليه ، إذ لا تفاوت في نسب المقدروات إلى قدرته .

(١) كلمة : « وجوباً » سقطت من أ .

(٢) سورة الروم ٢٧ .

(٣) سورة النجم ٣٢ .

( وفي قياس ذلك خلف ) : فقال المبرّد : هو مقيس مطرّد ، وقال ابن مالك في التسهيل : الأصح قصره على السّماع ، قال أبو حيان : لقلة ما ورد من ذلك [ ١٠٤/٢ ] ( ولا يخلو ) أفعال التفضيل ( المجرد ) من أل والإضافة المقرون بـ « من » ( من مشاركة المفضل ) في المعنى ( غالباً ولو تقديرأ ) قال أبو حيان : فإذا قيل : سيويه أنحى من الكسائي ، فالكسائي مشارك لسيويه في النحو ، وإن كان سيويه قد زاد عليه في النحو .

والمراد بقولنا : « ولو تقديرأ » مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين : هذا أحب إلي من هذا ، وفي <sup>(١)</sup> الشريرين : هذا خير من هذا ، وفي الصّعيين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا . وفي التنزيل : « قال ربّ السّجن أحبّ إليّ مما يدعونني إليه <sup>(٢)</sup> » . وتأويل ذلك : هذا أقلّ بغضاً ، وأقلّ شرّاً ، وأهون صعوبةً ، وأقلّ قُبْحاً .

ومن غير الغالب قوله : الصل أحلى من الحل ، والصّيف أحرّ من الشتاء .

( وتحذف من والمفضل <sup>(٣)</sup> لقريظة ) كقوله تعالى : « فإنه يعلم السرّ وأخفى <sup>(٤)</sup> » .

( ويكثر ) الحذف ( لكون أفعال خبراً ) لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أفسطُ عند الله وأقومٌ للشهادة وأدنىّ ألاّ ترتابوا <sup>(٥)</sup> » . « والله أعلمُ بما وضعتُ <sup>(٦)</sup> » . « وما تخفيّ صدورهم أكبر <sup>(٧)</sup> » . « والباقيات الصّالحات خيرٌ عند ربك ثواباً وخيرٌ أملاً <sup>(٨)</sup> » . « تجِدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجراً <sup>(٩)</sup> » .

(١) من قوله : « وفي الشريرين » إلى قوله : « أقلّ بغضاً » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٣٣ .

(٣) ط : « من المفضل » بسقوط واو العطف . تحريف .

(٤) سورة طه ٧ . (٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) سورة آل عمران ٣٦ . (٧) سورة آل عمران ١١٨ .

(٨) سورة الكهف ٤٦ . (٩) سورة الزمل ٢٠ .

وقال الشاعر :

• وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا <sup>(١)</sup> • ١٥٠٣ -

(أو صفة) نحو : مررت برجل أفضل .

(ومنه الرمائي معها) وقال : لا يجوز الحذف إلا في الخبر .

(وثالثها) : الحذف مع الصفة (قبيح وجوزء البصرية مع) أفعل ، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إن) نحو : جاءني أفضل ، وإن أكبر <sup>(٢)</sup> . ومنعه الكوفيون .

(وفي تقديمها) أي مِنْ ، ومجروها على أفعل أقوال : أحدها الجواز : (ثانيها) : المنع (ثالثها) وهو (الأصح : يجب <sup>(٣)</sup> إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو : « مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ، ومن أي الناس زيد أفضل ، « مِمَّنْ كَانَ زَيْدٌ أَفْضَلَ » ، « مِمَّنْ ظَنَنْتَ زَيْدًا أَفْضَلَ » ، « وَمَنْ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِكَ أَجْمَلُ » ، (وإلا) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضرورة كقوله :

١٥٠٤ - فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ <sup>(٤)</sup>

(١) للنايفة الجعدي الصحابي . وصدره :

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا مَقُونًا يَمْثِلُهَا •

انظر حاشية يس ١ : ٢٤٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٧ : « سَقُونَاهُمْ » بالواو . تحريف .

(٢) ط : « أَكْبَرُ اللَّهِ » بزيادة لفظ الجلالة ، وب : « كَبِيرٌ » بدون همزة . تحريف . والصواب من ا

(٣) ط : « بَحِثْ » مكان : « يَجِبْ » . تحريف .

(٤) للقرزدي . ديوانه ٣٢ . وروايته :

« أَوْ مَا زَوَّدَتْ هِيَ أَطِيبُ » .

(وَتُفْصَلُ) مِنْ مَعَ مجرورها<sup>(١)</sup> مِنْ أَفْعَلُ (بمعمول) له كقوله تعالى: «النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

(وَقُلْتَ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله :

١٥٠٥ - وَلَقَوْلِكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَمْرٍ<sup>(٣)</sup>

وقوله :

١٥٠٦ - لَمْ أَلْقِ أَخْبْتَ يَا فَرْزَدَقُ مِنْكُمْ لَيْلاً ، وَأَخْبْتَ بِالنَّهَارِ نَهَاراً<sup>(٤)</sup>

(وَيُعْدَى أَفْعَلُ كالتعجب) أي بالحروف التي يعدى بها .

قال ابن مالك فيقال : زيد أرغب في الخير من عمرو ، وأجمع للمال من زيد ، وأرأف بنا من غيره .

### [ آخَر ]

مسألة : (خرج)<sup>(٥)</sup> عن الأصل آخَرُ (وهو وصف على «أفعل» (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الأفراد والتذكير ، والتذكير ، وأضدادها نحو : مررت بزيد ، ورجل

= وفي ط فقط : «بل مكان : «أو» .

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ٦٠ ، والمني ٤ : ٤٣ ، والأشموني ٣ : ٥٢ .

(١) ط : «وتفصل من مجردها» . تحريف .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٥٤ ، والأشموني ٣ : ٤٦ ، واللسان : «وهب» :

والهبة : غدير ماء في الجبل ، يستقع فيه الماء وجمعه : مواهب :

(٤) بحرير . ديوانه ٢٣٢ .

(٥) ط فقط : «أخرج» بالهمزة .

آخر : ورجلين آخرين ، أو رجلاً آخرين ، وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَلَ التفضيل أن يلزمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألاً يُوْنَتْ ، ولا يُسْتَى ، ولا يجمع إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف ( ولم تدخله من ) لأنه لا دلالة فيه على تنقيص لنفسه ولا بتأويل ( والصحيح ) أنه ( يستعمل في غير الآخر ) .

( أما أول الوصف فكغيره ) من سائر أفعل التفضيل ، فيفرد مجرداً ، ومضافاً لنكرة ، ويطلق معرفاً بـ « أل » ، ويضاف لمعرفة ، قال تعالى : « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ <sup>(١)</sup> » . « وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ » <sup>(٢)</sup> .

( ويقع بعد عام مضافاً ) هو ( إليه وتابعاً ) له ( ومنصوباً ظرفاً ) ..

قال في البسيط : تقول العرب على ما قاله اللحياني <sup>(٣)</sup> : مضى عامُ الأوَّلِ <sup>(٤)</sup> بما فيه ، والعامُ الأوَّلُ ، وعامُ أوَّلِ بما فيه ، وعامُ أوَّلِ <sup>(٥)</sup> بما فيه ، وعامُ أوَّلِ ، وعامُ أوَّلِ <sup>(٦)</sup> ، فتضيف العام إلى أوَّلِ ، فتصرف ولا تصرف ، وترفعه على النعت ، فتصرف ولا تصرف ، لأنَّ أول يكون معرفة ونكرة و ( يكون ) ظرفاً واسماً ، تقول <sup>(٧)</sup> : أبداً بهذا أوَّلُ ، فتبنيه على القسم والحمد لله أولاً وآخراً يعرب ، وتصرف

(١) سورة آل عمران ٩٦ . (٢) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٣) ب ، ط : « اللحاني » بالميم . تحريف صوابه في أو قد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) على إضافة الشيء إلى نفسه .

(٥) ومن إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً كما جاء في اللسان : « وأل » منسوباً إلى اللحاني .

(٦) النص المنسوب إلى اللحاني كما في اللسان : « وأل » .

« وحكى اللحياني : أتيتك عامُ الأوَّلِ ، والعامُ الأوَّلِ ، ومضى عامُ الأوَّلِ على إضافة الشيء

إلى نفسه والعامُ الأوَّلُ ، وعامُ أوَّلِ مصروف ، وعامُ أوَّلِ ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه » .

(٧) ط : « تقول » بالفاء . تحريف .

نكرة ، وفعلت ذلك عاماً أوَّل<sup>(١)</sup> ، وعام أوَّل<sup>(٢)</sup> ، وأوَّل<sup>(٣)</sup> .

واختَرَزَ بأوَّل الوصف<sup>(٣)</sup> عن الإسم ، وهو المجرّد عن الوصفية ، فإنه مصروف نحو : ما له أوَّل ، ولا آخر . قال أبو حيان : وفي [١٠٥/٢] محفوطي أن مؤنث هذا : أوَّلَة<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) في النسخ الثلاث : « أول » غير مصروفة ، والسياق يقتضي أن يكون : « أوَّل » إذا استعمل اسماً غير صفة كما جاء في اللسان « وأل » وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول : لقبته عاماً أوَّلًا ؛
- (٢) عام أوَّل على الإضافة ، والمنع من الصرف .
- (٣) « الوصف » صفة « أوَّل » .
- (٤) حكى ثعلب : من الأوَّلَات دخولاً ، والآخِرَات خروجاً واحداً : الأوَّلَة والآخِرَة : اللسان : « وأل » .

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

أي هذا مبحثها : ( هي أسماء قامت مقامها ، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة ) لا تصرف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة .

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فلنبا وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تصرف تصرف الأسماء ، فتقع مبتدأة ، وفاعلاً ومفعولاً ، وأماً قول زهير :

• دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ<sup>(١)</sup> • ١٥٠٧ -

فمن الإسناد اللَّفْظِي .

وقولي في صدر الحد : هي أسماء أحسن من قول « التسهيل » : هي ألفاظ إلى آخره ، لأنه يدخل فيه إن وأخواتها ، فلنبا ألفاظ قامت مقام أفعال ، فعلت غير متصرفة تصرفها ، ولا تصرف الأسماء ، وهي حروف ، لا أسماء أفعال ولذا احتاج

(١) لزهير . وصلوه :

• ولنعم حشو الدُّعْرِ أنت إذا •

شرح ديوان زهير ٨٩ .

من شواهد : سيويه ٢ : ٣٧ . وابن الشَّحِيرِي ٢ : ١١١ ، وابن بيش ٤ : ٥٠ والخراة ٣ : ٦١ ،

إلى إخراجها ، فزاد في الكافية قوله : « ولا فضلة » وقال في شرحها : إنه أخرج الحروف ، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام .

( وحكمها غالباً في التمدّي والتزوم وغيرهما ) كإظهار فاعلها ، وإضماره ( حكم موافقها معنى ) « رُوِيْدَ » متعدّ ، لأن فعله أمْهِلَ ، فيقال : رُوِيْدَ زيداً ، وصَـ لازم لأن فعله : اسكت وفاعل كليهما مضمّر وجوباً كفعليهما ، ومظهر في : هيهات زيد ، كما تقول بَعْدَ زيد .

واحتزّز بغالباً من آمين ، فإنه بمعنى : استجب ، وهو متعدّ ، ولم يُحفظ لها مفعول ، وكذا « إيه » بمعنى : زدني ( لكن ) يخالفه في أنها ( لا يبرز معها ضمير ) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل ، فتقول : صه للواحد ، والاثنين ، والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

( ولا يتقدّم معمولها ) عليها ، فلا يجوز أن يقال : زيداً عليك ، ولا زيداً رُوِيْدَ ، لأنها فرع في العمل عن الفعل فضمفت .

( ولا تضمّر ) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف ، ويبقى معمولها ( في الأصحّ فيهما ) ، وجوّز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها ، وجعل منه قوله تعالى : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> » وقول الشاعر :

• يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَكْوِي دُونَكَا <sup>(٢)</sup> •

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) لراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم وقد قيل : لجارية من بني مازن . وتماه :

• إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِلُونَكَ •

من شواهد : ابن عيش ١ : ١١٧ والخزاعة ٣ : ١٥ .

والقنّى ٢ : ٢٥٩ ، ١٦٢ وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ وشنور الذهب ٤٠٧ ، والتصريح ٢ : ٢٠٠ والأشمونى ٣ : ٢٠٦ ، واللسان : « ميع » .



وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت ، فجعل « دلوي » مفعولاً به « دونك » ، مضمرّاً لدلالة ما بعده عليه .

( وزعمها الكوفية أفعالاً ) لدلالاتها على الحدث والزمان .

( و ) زعمها ( ابن صابر <sup>(١)</sup> قسماً رابعاً ) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة ( سماء الخالقة ) .

( ثم ) على الأوّل ، وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في مسمّاها .

( قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان ) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزمان .

( وقال ) بل ( تفيدهما ) قال في البسيط : ودلالاتها على الزمان بالوضع لا بالطبع ، وعلى هذا ، فهي اسم لمعنى الفعل . قيل <sup>(٢)</sup> ، وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة . ( وقيل ) هي ( أسماء للمصادر ) ، ثم ( دخلها معنى الفعل ) وهو معنى الطلب في الأمر ، أو معنى ( الوقوع ) بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ( فتبعه الزمان ) .

( وما تُؤنّ منها ) لزوماً نحو : واهاً ، وليهاً وويهاً ، أو جوازاً كصهٍ ، ومهٍ ، وليهٍ ، فهو ( نكرة ) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل . ( وغيره ) : أي ما لم يُؤنّ ، إمّا جوازاً كما ذكر ، أو لزوماً كأمين ، وبتلّه ( معرفة ) .

( وقيل : كلّها معارف ) لا نكرة فيها ، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو ؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال .

(١) أحمد بن صابر : أبو جعفر النحوي ، وانظر : البغية ١ : ٣١١ .

(٢) من قوله : « هل » إلى قوله : « في غير الأمر » سقط من أ .

(وقيل) هي (أعلام أجناس ، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى : اسكت ، ويقال : صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى : انكف ، كذا في التسهيل<sup>(١)</sup> خلاف قول كثيرين أن «مه» بمعنى : اكف ، لأن «اكف متعد» و «مه» لا يتعدى .

(وها) بمعنى : خذ ، وفيها لفتان : القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة ، فيقال للواحد المذكّر وغيره : ها ، وهاء ، ومتلوها بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هاك ، وهاك ، وهاكُمَا وهاكُم ، وهاكُنَّ<sup>(٢)</sup> ، ومقتصرأ على تصرف الهزمة ، فيقال : هاءَ وهاؤُما ، وهاؤُم ، وهاؤُون ، وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورد القرآن<sup>(٣)</sup> .

(ورؤيد ، وتيّد) وكلاهما بمعنى : أمهل .

وقد يردان مصدرين معربين نحو : رؤَيْدك ، وتيّدك ، ورؤَيْد زيد .

(وهيت) بفتح الهاء ، وكسر ها ، وضمّها (وهيّة) بفتح الهاء وكسر ها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرئ قوله تعالى : « قالت هيت لك<sup>(٤)</sup> » بالأوجه الثلاثة .

(وليه) بمعنى حدّث . (وأمين) بالمدّ والقصر بمعنى : استجيب .

(وقد تدلّ على) حدث (ماض : كهيّات) بمعنى : بَعُد ، وقد حكى فيها الصنعاني ستاً [١٠٦/٢] وثلاثين لغة : هيّات ، وأيّهات ، وهيّهان ، وأيّهان ،

(١) انظر التسهيل ٢١١ .

(٢) في ١ ، ب تكرر للصيغ مرة أخرى بعد كلمة : «هاكن» حيث جاء بعدها : «أوهاك ، وهاكم ، وهاكن» .

(٣) في قوله تعالى : «هاؤم اقرءوا كتابه» سورة الحاقة ١٩ .

(٤) سورة يوسف ٢٣ .

وهيهاء وأيهاء<sup>(١)</sup> . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحة ، ومكسورة ، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة ، وحكى غيره : أبهاك ، وأبها ، وإبها وهيهاتنا بالألف وإيهاء بالمد ، فزادت على الأربعين .

( وشتان ) بمعنى : اقترن ( وسرعان ، وشكان ) مثلثاً أولهما بمعنى : سرَّع .

( و ) على جدِّث ( حاضر كأوه ) بمعنى : أتوجَّع . وفيها لغات : أشهرها : فتح الواو المشددة ، وسكون الهاء ، ومنها كسر الهاء ، وكسر الواو فيهما ، وأوه بسكون الواو ، وكسر الهاء .

( وأف ) بمعنى : أنضجّر ، وفيها نحو أربعين لغة ( وإخ ، وكخ ) بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أنكَّره .

( وواهاً ووى<sup>(٢)</sup> ) بمعنى : أعجب .

( و ) قد ( تضمن تنقياً ) كقولهم : همَّهم بمعنى : فتَّني<sup>(٣)</sup> ( ولو بلا ) النافية كقولهم : لا لعاله : لا إقالة<sup>(٤)</sup> .

( ونهياً ) كقولهم : وراك<sup>(٥)</sup> بمعنى : تأخَّر ، لأنه بمعنى : لا تتقدم واستفهماً

(١) أ ، ب : « هاهيات وأيهات » .

وط : « هاهيان ، وأيهان » .

كلمة تحريف صوابه من شرح المفصل ٤ : ٦٧ ، ٦٨ والأشمونى ٣ : ١٩٩ .

(٢) أ ط : « ووى » بالهمزة . تحريف .

(٣) في القاموس : إذا قيل : أبغى شيء ؟ قلت : همَّهم مبنية ، أي لم يبق شيء .

(٤) في شرح شذور الذهب ٩٤ : « دخول لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه

بأن لا يتعشَّى أي لا يرتفع : لا لعا .

(٥) « دراك » بالدال . تحريف .

كقولهم : مَهَيِّمٌ : أي أحدث لك شيء ، وقيل : معناه ما ورائك <sup>(١)</sup> .

(وتعجباً) كقولهم : بَطَّانَ هذا الأمر بمعنى : بَطَّؤُ ، وفيه <sup>(٢)</sup> معنى التعجب ، وقوله :

١٥٠٩ - بَأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذَرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ <sup>(٣)</sup>

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم : بَخِرَ بَخْرًا .

والتندّم في قوله :

١٥١٠ - سالتاني الطلاقَ أَن رأتاني قلّ مالي ، قد جِثْمَانِي بِسُكْرٍ

وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخَدُّ سَبٌّ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشُ عَيْشٌ ضَرٌّ <sup>(٤)</sup>

و ( منها ما أصله : ظَرْفٌ أو ) جار ( وعجور ) . قال ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلاً بضمير مخاطب . ( كمكانك ) بمعنى : أَثْبُتْ ( وعندك ، ولديك ، ودونك ) بالثلاثة بمعنى : خَذْ ( ووراءك ) بمعنى : تَأَخَّرَ ( وأمامك ) بمعنى : تَقَدَّمَ ( وإليك ) بمعنى : تَنَحَّ ( و عليك ) بمعنى : الزم .

(١) ط : ما ورائك . تحريف .

(٢) وفي التسهيل : « والأبطل : بَطَّان » وفي نسخة أخرى : ويبطؤُ بَطَّان .

أنظر : هامش التسهيل ٢١٢ .

(٣) قاله مجهول .

من شواهد المفني ٢ : ٣٩ ، والعيني ٤ : ٣١٠ والتصريح ٢ : ١٩٧ ، والأشموني ٣ : ١٩٨ ، واللسان : « زرنب » .

(٤) لؤيد بن عمرو بن ثعلبة القرشي .

من شواهد : سيويه ١ : ٢٩٠ ، ٢ : ١٧٠ ، والمفني ٢ : ٣٩ ، والخزانة ٣ : ٩٥ ، والأشموني ٣ : ٩٩ .

( ولا تقاس ) هذه في الأصح ، بل يقتصر فيها على السماع .

وأجاز الكسائي أن يقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . وردَّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي بشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك .

( ومحلّ الضمير ) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال : أحدها : رفع ، وعليه الفراء . ثانيها : نصب ، وعليه الكسائي .

( ثالثها ) وهو ( الأصح ) ومدَّهَبُ البصريين ( جرّ ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عليّ عَبْدُ الله زَيْدًا » بجرّ عبد الله ، فتبيّن بذلك أنّ الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك أن تقول في التوكيد : عليكم كلُّكم زَيْدًا بالجر ، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع . ( وقال ابن بابشاذ ) : الكاف المتصلة بهذه الظروف ( حرف خطاب ) لا ضمير ، فلا محلّ لها من الإعراب .

( ومنها ) ما هو ( مركّب مزجاً كحَيْهَل ) اسم مركب من حَيٍّ<sup>(١)</sup> بمعنى : أقبّل ، وهلاّ بمعنى : قِرَّ<sup>(٢)</sup> وتقدّم ، فلما ركب حذف ألفها .

وكثر استعمالها لاستحاث العاقل تغليياً لحَيٍّ ، وقد يستحث بها غيره تغليياً هلاّ ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حَيْهَلُ الرّيد ، وبمعنى : عَجَلٌ متعدّ بالباء نحو : حَيْهَلُ

(١) ط : « مزجي » مكان : « من حي » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) قال أبو عبيد : يقال للخليل : هلاّ أي قرّى وارجي أي توسّعي . اللسان : ( هلا ) .

بكذا ، و «إلى» نحو : حَيَّهْلَ إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ، فيتعدى به «على» نحو :  
حَيَّهْلَ على كذا ، وفيها لغات <sup>(١)</sup> .

( وهَلُمَّ الحجازية ) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كَيْفِيَّتِهِ خلاف .  
قال البصريون : مركبة من «ها» التنبيه ومن «لُـمَّ» التي هي فعل أمر من قولهم :  
لُمَّ الله شعثه ، أي : جمعه ، كأنه مِثْلُ : اجمع نفسك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً ،  
ونظراً إلى أن أصل لام لم : السكون .

وقال الخليل : ركباً قبل الإدغام ، فحذفت الهزة للدرج ، إذ كانت هزة  
وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت .  
وقال الفراء : مركبة من «هل» التي للزجر ، و «أم» بمعنى : اقصد ، خففت  
الهزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار : هَلُمَّ .  
قال ابن مالك : في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في  
البيسط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : هَلُمَّ .

ويأتي هَلُمَّ بمعنى : أحضِر ، فيتعدى ، ومنه [١٠٧/٢] «هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ» <sup>(٢)</sup>  
أي : أحضروهم ، وهَلُمَّ الثريد : أي أحضره .

وبمعنى : أقبل فيتعدى بإلى نحو : «هَلُمَّ إلينا» <sup>(٣)</sup> وقد تُعدى باللام نحو :  
هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل .

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْلٌ ، تتصل بها الضمائر ، فيقولون : هَلُمِّي ،

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللغات وهي : حَيَّهْلَ ، حَيَّهْلَ - حَيَّهْلَا - حَيَّهْلَ  
أنظر ص ٢١١ .

(٢) سورة الأحزاب ١٨ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

وَهَلُمَّا ، وَهَلُمُوا ، وَهَلُمُنْ . أما قول الناس ( هَلُمَّ جَرًّا ) فتوقف الشيخ جمال الدين ( بن هشام في عريته ) قال في رسالة له <sup>(١)</sup> :

(١) في أ بياض بعد قوله : « في رسالة له » .

وفي ب بياض مشار إليه : « كذا » :

وفي ط ليس هناك إشارة لهذا البياض ، والكلام متصل ببعضه ببعض مع نقصه :

أما قول ابن هشام في رسالته حول : « هلم جرا » فقد سجله السيوطي في كتابه : الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٠ وقد تناول شرح هذه الكلمة ، وسجل آراء العلماء حولها ، ومناقشته لهم : واستغرق بحثه في رسالته ست صفحات . ولعل السيوطي استغنى بذكرها في الأشباه عن ذكرها في المجمع ، واكتفى بالإشارة إليها .

## أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

مسألة : ( أسماء الأصوات ما وُضِعَ لَزَجْرِ ) لما لا يعقل ( كهلا ) بوزن : ألاّ لزجر الخيل عن البُطء <sup>(١)</sup> .

( أو دُعاء ) لما لا يعقل ( كأو ) بلفظ أو <sup>(٢)</sup> العاطفة لدعاء الفرس .

( أو حكاية صوت ) لحيوان ، أو اصطكاك أجرام ( كغاقِ ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب ( وطاقِ ) بطاء مهملة ، وكسر القاف لحكاية صوت الضرب .

( وفيه ) أي في هذا النوع أيضاً ، كما في أسماء الأفعال ( المركّب ) المزجي ( كخاقِ باقي ) بإعجام الخاء ، وكسر القافين لحكاية صوت الجماع ( وقاشِ ماشِ ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش .

(١) في النسخ الثلاث عن : « البطي » صوابه في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٨ .

قال الصبان : قوله : كهلا : في القاموس : « هلا وهال زجران للخيل أي اقربي » . أهـ والكلمتان منوّتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العزّ العجميّ المصحّحة بخطه ، لكن في الجمع : هلا بوزن : ألاّ لزجر الخيل عن البطء .

وقد رجعت إلى القاموس للتحقق من قول الصبان فلم أجد إلا هال فقط منوّنة حيث قال : « وهال » زجر للخيل .

أما هلا فلم ترد منوّنة في القاموس ، ولعلها وردت منوّنة في نسخة أبي العزّ المشار إليه آنفاً . أنظر القاموس : هلا .

(٢) وقيل : بمدّ الهمزة ، وضمّ الواو . انظر الصبان ٣ : ٢٠٩ .



قال ابن قاسم : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحفظ النحوي أن يتكلم على بنائها ، وقد تقدّم في باب المعرب والمبني أنها كُلتها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة . ( وشذّ إعراب بعضها لوقوعه موقع مُتَمَكِّن ) كقوله :

١٥١١ - • إذ لِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ <sup>(١)</sup> •

أعرب « غاق » لوقوعه موقع غراب .

( وتنكيرها بالتنوين ) كما في أسماء الأفعال . وأصل بنائها على السكون ، كقَبْ <sup>(٢)</sup> وسع ، وحج <sup>(٣)</sup> ، ووح <sup>(٤)</sup> ، وحل <sup>(٥)</sup> . ( وما سكن وسطه من ثلاثي كسر ) على أصل التقاء الساكنين ، كغَاقٍ ، وطَاقٍ ، وهَابٍ <sup>(٦)</sup> ، وهَجٍ <sup>(٧)</sup> ، وعَاجٍ ، وجَاهٍ ، وحوَبٍ ، وعَوَهٍ ، وقوسٍ ، وهيجٍ ، وعيَطٍ ، وطِيخٍ <sup>(٨)</sup> .

(١) لرؤية بن العجاج . وصدّره :

• ولو ترى إذ جِئني من طاقٍ •

أنظر ملحق ديوان رؤية ١٨٠ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ : ٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٠٢ ، والأشعري ٣ : ٢١١ .

(٢) قَبْ : لوقع السيف : التسهيل ٢١٤ .

(٣) سع وحج للضأن : التسهيل ٢١٤ .

(٤) وح للبقر : التسهيل ٢١٤ .

وفي ط : « وح » بالحاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والتسهيل .

(٥) للناقة كما في التسهيل ٢١٤ .

(٦) زجر للإبل كما في التسهيل ٢١٤ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وهاج » ولعلها محرقة من وهَجَ زجر للغنم أو من جاء للبيع .

(٨) عَاج للناقة ، جَاهٌ للبعر ، حَوَبٌ للإبل ، عَوَةٌ للجحش ، وقوسٌ للكلب ،

(وعبر بمض<sup>(١)</sup>) بالميم ، والضاد المعجمة ( عن صوت ) يخرج من بين الشفتين  
(مغن عن لا ، مئني ) لسد مسد الصوت ، وكان من حق الإعراب ، ومن بنائه قول  
الراجز

١٥١٢ - سألت هل وصل قالت مض<sup>(٢)</sup> وحركت لي رأسها بالنفخ<sup>(٣)</sup>

= ودحج ، لثاقة ، ودحط ، المتلاعبين ، ودحج ، الضاحك .

انظر في هذا : التسهيل ٢١٣ ، والأشموقي ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١) ط : بمضى مكان : مض . تحريف .

(٢) قائله مجهول .

ورواية اللسان : مضض .

• سألتها الوصل قالت مض<sup>(٣)</sup> .

والنفخ : تحريك الرأس .

## الظرف والمجرور

أي هذا مبثغهما (إذا اعتَمداً كالوصف) على نقي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال . ( رقعاً ما بعدهما فاعلاً ) نحو : ما في الدار أحدٌ ، وأفي الدار زيدٌ ، ومررت برجل معه صقرٌ ، وجاء الذي في الدار أبوه . وزيد عندك أخوه ، ومررت بزيد عليه جيئة .

( ثم قال الأكثرون بوجوبه ) ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

( و ) قال ( قوم هو راجع ، ويجوز ) مع ذلك ( كونه مبتدأ ) مؤخرًا ، والظرف خبر مقدم ، واختاره ابن مالك . ( و ) قال ( قوم : الراجع فيه الابتدائية ) . ويجوز كونه فاعلاً . ( وأوجبها ) أي الابتدائية ( السهيلي ) فهذه أربعة مذاهب .

( واختلفوا على الأول : هل العامل ( للرفع على الفاعلية ) الفعل المحذوف ( الذي هو متعلقهما المقدّر باستقر . ( أو ) العامل ( هما نيابة عنه ) لقرُبهما منه باعتمادهما على قولين .

قال في المغنى : والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

واختار ابن مالك الأول ؛ لأن الأصل في العمل الفعل ؛ ولتعادل المرجحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح .

( فإن لم يعتمدا ) على شيء مما ذكر نحو : في الدار ، أو عندك زيد ( فالابتدائية <sup>(١)</sup> )

(١) أي إعراب الجملة على الابتداء والخبر على أن يكون الظرف ، وإلغار والمجرور خبران مقدّمان .

واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة ( في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

### [ مسألة ]

يجب تعليقهما ، أي الظرف والمجرور حيث وقعا ( بفعل أو شبهه ) وقد اجتماعا في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم <sup>(١)</sup> » أو ما فيه رائحته كقوله :

١٥١٣ - • أنا أبو المنهال بعُضّ الأحيان <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٥١٤ - • أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النُّقْرُ <sup>(٣)</sup> •

فيتعلّق « بعض » و « إذ » بالإسمين العلمين ، لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد .

وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود ( ولو مقدّراً ) كقوله تعالى : « وإلى ثمودَ أخَاهُمْ صَالِحاً <sup>(٤)</sup> » فإنه متعلق « بأرسلنا »

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تمتته كما نصّ على ذلك الدرر ٢ : ١٤١ . وانظر المغني ٢ : ٧٥ .

(٣) اختلف في نسبه ، فسيبويه ذكر أنه لبعض السعديين ، وابن السّيد ذكر أنه لعبد الله بن ماوية الطائي . ونحاه :

• وجاءت الخليل أثابيّ ذُمرٌ •

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ والمغني

٢ : ٧٥ ، والعيني ٤ : ٥٥٩ ، والتصريح ٢ : ٣٤١ ، واللسان : « نقر » .

(٤) سورة الأعراف ٧٣ .

مقدراً ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي والمرسل<sup>(١)</sup> إليهم يدلّ عليه .  
( وفي أحرف المعاني ) هل يتعلّقان بها أقوال : أحدها - وهو المشهور - المنع مطلقاً .

ثانيها : الجواز مطلقاً .

( ثالثها : يتعلّق به إنّ ناب عن فعل حذف ) ويكون ذلك على سبيل النّسابة ، لا الأصالة .

وإن لم يكن كذلك فلا ، وعليه الفارسي وابن جني ، قالوا في [١٠٨/٢] نحو  
يا لزيد : إنّ اللام متعلّقة بـ « يا » .

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب :

١٥١٥ - وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلاّ أغنّ غَضِيضُ الطرفِ مكحولُ .

غداة البين ظرف للنّفي ، أي انقضى كونها في هذا الوقت إلا كأغن ،

( ولا يتعلّق ) من حروف الجر ( زائد ) كالباء ، و « مِن » في : « كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً »<sup>(٢)</sup> « هل من خالقي غير الله »<sup>(٣)</sup> ، وذلك لأنّ معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أنّ أفعالاّ قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعيّنت على ذلك بحروف الجرّ . والزائد إنّما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط ( إلاّ اللام المحقّية ) فإنها تتعلّق بالعامل المحقّو نحو : « مصداقاً لما معهم »<sup>(٤)</sup> ، « فعّال لما يريد »<sup>(٥)</sup> .  
« إن كنتم للرؤيا تعبرون »<sup>(٦)</sup> ، لأنّ التّحقيق أنّها ليست بزائدة محضة ، لما تخيل في

(١) ط : « والرسل إليهم » . تحريف .

(٢) سورة الفتح ٢٨ . (٣) سورة فاطر ٣ .

(٤) سورة البقرة ٨٩ ، « ومصداقاً بالنصب قراءة لبعض السلف » . أنظر شذور الذهب ٢٥٣ .

(٥) سورة هود ١٠٧ . (٦) سورة يوسف ٤٣ .

العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لا طراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

( وقول الحَوَاقِي ) في إعرابه <sup>(١)</sup> : ( إن الباء في ) « أليس الله ( بأحكم الحاكمين » <sup>(٢)</sup> متعلق و هم » أي غلط نشأ عن ذهول .

( ولا ) متعلق ( لعل ) الجارة في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية في قوله :  
١٥١٦ - لعل أبي المغوار منك قريب <sup>(٣)</sup> .

( و ) لا ( لولا ) إذا جرّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء .

( و ) لا ( حروف الاستثناء ) خلا وعدا ، وحاشا إذا خفّضن ، لأنهن لتنعية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلا كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

( قال الأنخس وابن عصفور و ) لا ( الكاف ) التي للتشبيه ، قال <sup>(٤)</sup> : إنه إذا قيل : زيد كعمرو ، فإن كان المعلق استقر ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف « في » من نحو : زيد في الدار . وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ، وهو « أشبه » فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف . قال في المغني : والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار .

(١) المسمى : « البرهان في علوم القرآن » .

انظر ما كتب عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للمحقق » ص ٢٨٣ .

(٢) سورة التين ٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٢١ .

(٤) « قال » سقطت من أ .

( ويجب حذفه ) أي لا يتعلّقان به ( إذا وقعا صلة ) نحو : « وله مَنْ في السموات والأرض وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ »<sup>(١)</sup> ( أو صفة ) نحو : « أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ »<sup>(٢)</sup> ( أو خبراً ) نحو : زيد عندك أو في الدار . ( أو حالاً ) نحو : « فخرَجَ على قومه في زِيَّتِهِ »<sup>(٣)</sup> . ( أو مثلاً ) كقولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين ، أي أعزست .

( وجوز ابن جني إظهار ) المتعلق في ( الخبر ) واستدل بقوله :

« فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَاتِنٌ »<sup>(٤)</sup> . — ١٥١٧

(و) جوزه ( ابن يعيش إن لم يحذف ، وينقل إليه ضميره )<sup>(٥)</sup> نحو : زيد مستقرّ عندك ، فإن حذف ونقل ضميره إلى الطرف لم يجر إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً .

( وأنكر الكوفيّة وابن طاهر ، وابن خروف التقدير ) للمتعلّق ( فيه ) أي في الخبر ( ثم عندهم ) أي الكوفيّة ( ينصبه ) أمر معنويّ وهو : ( الخلاف ) أي كونهما : مُخَالِفَتَيْنِ للمبتدأ .

( وعندهما ) ينصبه ( المبتدأ ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عنه نحو : زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره .

( ويقدر الكون المطلق ) نحو : زيد في الدار فيقدر : كائن أو مستقر ، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصوم اليوم أو غداً ، أو كان ، أو استقرّ ، أو وصفهما إن أريد المعنى ، نبّه عليه ابن هشام<sup>(٦)</sup> ، وقال : إنهم أغفلوه ( إلّا لدليل )

(١) سورة الأنبياء ١٩ . (٢) سورة البقرة ١٩ .

(٣) سورة القصص ٧٩ . (٤) سبق ذكره رقم ٣٢١ .

(٥) ط : « وينقل إليه ضمير من دون الماء العائلة » . تحريف :

(٦) انظر في هذا الموضع : التوضيح والتصريح ١ : ١٦٦ .

فيقدّر الكون الحاضر : « الحُرُّ بالحُرِّ »<sup>(١)</sup> . الآية ، فيقدر فيها : يُقتلَ .

(و) يقدّر ( مقدّماً ) كسائر العوامل من معمولاتها ( إلّا لما منع ) كما في نحو :  
إن في الدار زيدا ، فيقدّر مؤخراً حتماً ، لأنّ إن لا يليها مرفوعها ويرجع ذلك في  
نحو : في الدار زيد ، لأنّ الأصل تأخير الخبر .

( والمختار وفقاً لأهل البيان تقديره في البسلة فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت هي  
مبدأ له ) فيقدّر في أول القراءة : بسم الله أقرأ وفي الأكل : باسم الله أكل ، وفي  
السفر : باسم الله أرحل ، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم « باسمك ربّي وضعت جنبي ،  
وباسمك أرفعه » .

وذهب البصريّون : إلى أنّه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء : كأثن باسم الله  
فيكون خبر المبتدأ إمّا مقدّر . وذهب الكوفيّون : إلى أنّه يقدر : ابتدء باسم الله .



## التَّنازع في العمل

أي هذا مبحثه . ( إذا تعلّق عاملان فأكثر ) ثلاثة وأربعة ( من الفعل وشبهه ) كالوصف واسم الفعل ، اتّحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها ( باسم ) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف [ ١٠٩/٢ ] .  
أو أحدهما رفعاً ، والآخر خلافه ( عمل فيه أحدهما ) السّابق أو الثاني باتّفاق القريةين .

( وقال الفراء : كلاهما ) يعملان فيه ( إن اتّفقا ) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خير إن . وكما يرفع «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف ، والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح<sup>(١)</sup> في مسألة : زيد وعمرو منطلقان ، لأن الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصحّ إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد ، ولا يصحّ إسناد كلّ من زيد ، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأوّل ( الأقرب ) من العاملين أو العوامل ( أحقّ ) بالعمل في الاسم من الأسبق ( عند البصريّة ) لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .  
والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه ، ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسّره .

(١) ط: «وفي» بالواو . تحريف .

( فإن ألغى الثاني ) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني ( رافعاً ) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا ؟ ( أضمر فيه ) أي الثاني ، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً ( مطابقاً ) للاسم في الإفراد والتذكير ، وفروعهما لأنه مفسره ، والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان . قام وقعدوا الزيدون . قامت وقعدت هند . ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزيدين . ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتني هنداً .

( ما لم تؤدّ ) المطابقة ( إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار ) حيثند واجب لتعذر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسر ، والمفسر <sup>(١)</sup> إن طوبق المخبر عنه ، وكل منهما ممنوع نحو : ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين ، يظهر ثاني ظناني لأنه لو أضمر

(١) أي : ومخالفة المفسر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وأظهر إن يكن ضمير خيراً لغير ما يطابق المفسراً

ومثل ابن هشام لهذه المسألة بقوله :

« أظنّ ويظنّاني أخا الزيدين أخوين » وذلك لأن الأصل قبل الإعمال : أظنّ ويظنّني الزيدين أخوين بالثنية فيهما . « أظنّ » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنّني » يطلب : « الزيدين » فاعلاً ، « وأخوين مفعولاً » ثانياً فاعلنا الأول وهو : « أظنّ » فنصبنا الاسمين وهما : « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني وهو « يظنّني » ضمير « الزيدين » وهو الألف في « يظنّاني » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، وبقي علينا المفعول الثاني له « يظنّاني » يحتاج إلى إضماره وهو خبر في الأصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول : « يظنّ » والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به ، فإن الياء مفرد ، والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مثني لوافق المفسر وهو : « الأخوين » ، وفي كل منهما محذور لا يحصى عنه ، فوجب المدلول إلى الإظهار قلنا : « وأخا » فوافق المخبر عنه وهو الياء في الإفراد ، ولم يضره مخالفته لأخوين ، لأنه أي : « وأخا » اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

انظر : التصريح ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

مفرداً فقليل : « إياه » طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مشتى ، فقليل : « إياهما »  
فبالعكس<sup>(١)</sup>

وقد خرجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع ، لأن كلا من العاملين عمل في  
ظاهر .

( وجوز الكوفية ) مع الإظهار وجهين آخرين<sup>(٢)</sup> : ( حذفه ) لدلالة معمول الآخر  
عليه ، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو :

١٥١٨ - نَحْنُ بِمَا عَيْنَدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَيْنَدَكَ رَاضٍ ، والرأي مُخْتَلَفٌ<sup>(٣)</sup> .  
أي : راضون .

( وإضماره مؤخراً ) عن معمول الآخر ( مطابقاً للمخبر عنه ) نحو : ظننت وظناني  
الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثني ، لأنه يتضمن المفرد .

( و ) ( جوز قوم ) من البصريين وجهاً آخر ( لإضماره مقدماً ) في محله مطابقاً  
للمخبر عنه نحو : ظننت وظنني إياه الزيدتين قائمين .

( وكذا ) إذا كان الثاني ( غير رافع ) يضم فيه إذا عمل الأول ( اختياراً في  
الأصح ) نحو : قام أو ضربني وضربته زيد ، وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان .

(١) أي مطابقة المفسر وهو : « قائمين » لا المفسر وهو الياء المخبر عنه .

(٢) وجهين آخرين ، سقطت من أ .

(٣) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه ١١٥ ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب  
شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة وهي ليست له . ومنها هذا الشاهد ، وقد نقاها  
أيضاً الأغاني ٣ : ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب من شواهد سيويه ١ : ٣٨ ، وابن الشجري ١ : ٣١٠ ،  
والنقش ٢ : ١٦٤ ، والعيون ١ : ٥٥٧ ، والخزائن ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .  
والأشمون ٣ : ١٥٢ ، واللان : فجر .

وقيل : يجوز حذفه كقوله :

١٥١٩ - بعكاز يُعْشِرُ الناطِرَ — سن إذا هُمُ لِحوا شُعاعُهُ<sup>(١)</sup>

أي : لِحوه. وأجيب بأنه ضرورة .

( أو ) ألني ( الأول )<sup>(٢)</sup> من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني ( أضمر ) في الأول المرفوع كقوله :

١٥٢٠ - خالفتاني ولم أخالف خليليَّ ولا خَيْرَ في خلاف الخليلِ<sup>(٣)</sup>

وقوله :

١٥٢١ - جَمَوْنِي ولم أَجفُ الأَخِيلاءَ إِنْتِي<sup>(٤)</sup> .

وقوله :

١٥٢٢ - هَوَيْتَنِي ، وَهَوَيْتُ الخُرْدَ العُرْبَا<sup>(٥)</sup> .

( وقال الكسائي ، وهشام والسَّهْلِيُّ ، وابن مضاء يحذف ) بناء على رأيهم من إجازة

(١) لعائكة بنت عبد المطلب .

من شواهد ، وشذور الذهب ٣٧٣ والمغني ٢ : ١٥٩ والمغني ٣ : ١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٠ وابن عقيل ١ : ١٨٤ والأشموقي ٢ : ١٠٦ .

(٢) ط فقط بعد قوله : « ألني الأول » جملة زائدة وهي : « حال كون الأول رافعا » .

(٣) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٨٠ .

(٥) قائله مجهول ، وتنتميه غير معروفة .

أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

حذف الفاعل ، وحسنه هنا القرار من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول .

(و) قال ( أبو ذرّ : الأحسن إعمال الأوّل حينئذ ) فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

( و ) قال ( القراء ) فيما نقله عنه الجمهور : ( لا تصحّ المسألة إلّا به ) فاوجب إعمال الأوّل حينئذ .

( وعنه ) قول آخر محكيّ في « البسيط » : ( أنه يقتصر ) في مقابل ذلك ( على السماع ) ولا يكون قياساً .

( و ) حكى ( عنه ) قول آخر ، حكاه ابن مالك : أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ، ويضمّر في الأوّل ( بشرط تأخّر الضمير ) نحو : ضربني وضربت زيداً هو .

قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن القراء من غير [ ١١٠/٢ ] ابن مالك .

( ويحذف الضمير غير المرفوع ) فلا يضمّر في الأوّل ، لكونه فضلة لم يحتاج فيه إلى الإضمار قبل الذكر ، قال تعالى : « أَتُونِي أَقْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا » <sup>(١)</sup> وقال : « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه » <sup>(٢)</sup> وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه ( ما لم يلبس ) حذفه ، فيجب إضماره كقولك : مال عني <sup>(٣)</sup> ، وملت إلى زيد ؛ إذ لو حذف عني لتوهم أن المراد مال إلي ، وكلنا رغب فيّ ، ورغبتُ عن زيد .

( « جوّز قوم إظهاره اختياراً » ) وإن لم يلبس ، وعليه ابن مالك : كما في إلغاء الثاني ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده .

(٢) سورة الحاقة ١٩.

(١) سورة الكهف ٩٦.

(٣) ط فقط : « على » باللام .

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله :

١٥٢٣ - إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ<sup>(١)</sup> .

( فإن كان ) العامل من باب ( ظَنَّ أَضْمَرَ قَبْلَ الذَّكْرِ ) نحو : ظناني إياه ، وظننت الزيدَين قائمَين ( أو ) أَضْمَرَ ( مؤخرآ ) نحو : ظناني وظننت الزيدَين قائمَين إياه .

( أو حذف ) أصلاً ( أو أتى به اسماً ظاهراً ) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسر<sup>(٢)</sup> نحو : ظناني قائماً وظننت الزيدَين قائمَين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق . هذه ( أقوال ) تقدم نفيها في إلغاء الثاني ، والجمهور على أخيرها<sup>(٣)</sup> .

( والمختار ) أنه ( إن وجدت قرينة حذف ) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ دليل ( وإلا ) بأن لم تكن قرينة ( جيء به اسماً ظاهراً ) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة .

( ومنع ابن الطراوة الإضمار في ) باب ( ظنّ مطلقاً ) في هذه المسألة وغيرها ، فلم يحز ما أدّى إليه من مسائل التنازع ، واستبشع من التحويين إجازة ذلك ، لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت<sup>(٤)</sup> : ظننت وظننت زيدا قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم ، إذ يصير المعنى : وظننتي ذلك القائم المذكور ، وليس هو إياه ، لأنّ القائم هو زيد .

(١) قائله مجهول . وتماه :

• جهازاً فكُنْ في الغيب . أحفظ للودّ •

من شواهد : المضي ٢ : ٢١ ، وشذور الذهب ٣٧٢ والعيني ٣ : ٢١ ، والتصريح ١ : ٣٢٢ ، والأشعرني ٢ : ١٠٥ .

(٢) ط فقط : « والمفسر » بالواو .

(٤) « إذا قلت » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « آخرها » .

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ ، لا المعنى ، وذلك شائع في لسان العرب ، كما قالوا : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط .

( وتوقف أبو حيان ) فقال : الذي ينبغي الرجوع إلى السماع ، فإن استعملته العرب في « ظن » في هذا الباب اتبع وإلا توقف في إجازته ، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

( والأصح ) أنه ( لا تنازع في نحو : ما قام وقعد إلا زيد ) وقول الشاعر :

١٥٢٤ - ما صاب قلبي وأضناه وتيممه إلا كواعب من ذهل ين شيبانا <sup>(١)</sup>

وقوله :

١٥٢٥ - ما جاد رأياً ، ولا أجدى محاولة

إلا امرؤ لم يضع دُنْيَا ولا دِينَا <sup>(٢)</sup> .

بل هو من باب الحذف العام للدلالة القرائن <sup>(٣)</sup> اللفظية ، والتقدير : « أحد » ، حذف ، واكتفى بقصده ، ودلالة النفي وللإستثناء على حد : « وما مِنَّا إلا له مقام معلوم » <sup>(٤)</sup> .

وقيل : إنه من باب التنازع ، وليس كالأية المذكورة ، لأن المحذوف فيها مبتدأ

(١) قائله مجهول .

من شواهد : التصريح ١ : ٣١٩ .

(٢) قائله مجهول .

انظر الدرر ٢ : ١٤٤ .

(٣) ط : « القرائن » . تحريف .

(٤) سورة الصافات ١٦٤ .

وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ، فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه ، فتعين أن يكون من التنازع .

( و ) الأصح أيضاً : أنه لا تنازع في قول امرئ القيس :

١٥٢٦ - فلو أن ما أسمى لأدثني معيشة ( كفاني ولم أطلب قليل من المال ) <sup>(١)</sup>

خلافاً لمن جعله من باب التنازع ، واستدلَّ به على حذف المنصوب من الثاني الملقى ، أي اطلبه ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليل ، ولم أَسع بدليل قوله في صدره : « فلو أن ما أسمى » .

( ومنه ) أي التنازع ( الجمهور في العامل المؤخر ) وشرطوا تقدّم العاملين ، وتأخر ما يطلبانه عنهما ، فلو قلت : « ضربت زيدا وضربني » أو « أيّ رجل قد ضربت أو شتمت » لم يكن من الباب .

وجوّزه الفارسيّ في تأخر أحد العاملين . وبعض المقاربة في تأخرهما ، واستغرب أبو حيّان القولين .

( و ) منعه الجمهور في العامل ( غير المتصرّف ) كنعم وبش ، قال في البسيط : فلو قلت : نِعَم في الحضر ، وبش في السفر الرجل زيد ، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول ، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر ، ولو أضمرت لم يكن متنازعا ، لأنه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب ، وكذلك يلزم في الثاني .

(١) لامرئ القيس - ديوانه ٣٩ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٧ ، وابن يعيش ١ : ٧٨ ، والخزانة ١ : ١٥٨ ، وشذور الذهب ٢٠٢ والمفني ١ : ٢٠٥ ، ٢ : ١١١ والعيني ٣ : ٣٥ والأشموني ٢ : ٩٨ / ٤٠ : ٤ .

وفي أفقط : « ولم أطلب قليلاً » بالنصب .



قال أبو حيان : وكذا « حبتا » لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة .

قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معمول على إعمال الأول .

( وقيل : [ ٢ / ١١١ ] يجوز في التعجب مطلقاً ) ويقتصر الفصل لامتناع الجملتين بحرف العطف ، واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ، ورجحه الرضي .

( وقيل ) : يجوز فيه ( بشرط إعمال الثاني ) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيداً أو أحسن به ، وأعقل يزيد .

ورده أبو حيان بأنه حيثئذ ليس من باب التنازع ، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه ، قال : فإن ورد بذلك سماعٌ جاز .

( و ) منه ( ابن مالك ) ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع ( في ) العامل المكرر المعنى لغرض ( التأكيد ) نحو :

• أَنَاكَ أَنَاكَ اللَّاحِقُونَ <sup>(١)</sup> • — ١٥٢٧

• فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ <sup>(٢)</sup> • — ١٥٢٨

(١) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجاةَ يَبْغِي  
أَنَاكَ أَنَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِس احْبِس

وقائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن الشجري ١ : ٢٤٣ ، والخزاعة ٢ : ٣٥٣ ، والعيني ٣ : ٩ والتصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

(٢) لجزير ديوانه ٤٧٩ . وتماه :

= • وهيهات خلّ بالعقيق نواصله •

( جمع الهوامع ج ٥ - ١٠ )

لأن الثاني في حكم الساقط ، فلا يعتد به .

قال أبو حيان : ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم ، بل صرح الفارسي في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما .

( و ) منعه ( الجرمي فيما تعدد مفعوله ) إلى اثنين أو ثلاثة ، وخصه بالمتعدي إلى واحد ، قال : لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثلاثة ، وباب <sup>(١)</sup> التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ، والجمهور <sup>(٢)</sup> قالوا : سمع في الاثنين ، حكى سيويه : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً ، ويقاس عليه الثلاثة ، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع ، لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني ، وأعلمته إياه زيد <sup>(٣)</sup> عمراً قائماً ، وفي إعمال الثاني : أعلمني وأعلمته زيدا عمراً قائماً إياه إياه .

هذا <sup>(٤)</sup> ( وجوز بعضهم في لعل وعسى ) قال في الارتشاف تقول : لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : لعل وعسى زيداً خارج .  
( و ) جوزه ( السيرافي في مصدرين ) نحو قولهم :

١٥٢٩ - أرواحٌ مُودَّعٌ أم بُكُورُ أنت ، فانظر لأيّ ذاك تَصِيرُ <sup>(٥)</sup>

= من شواهد : الخصائص ٤٢:٣ ، وابن يعيش ٤ : ٣٥ وشذور الذهب ٤٠٢ ، والعيني ٣ : ٧ / ٤ : ٣١١ والتصريح ١ : ٢/٣١٨ : ١٩٩ .

- (١) « الثلاثة وباب » سقط من أ .
- (٢) كلمة « والجمهور » سقطت من أ .
- (٣) ط فقط : « زيداً » بالنصب . محريف .
- (٤) ط : « هنا » ولعلها محرفة من « هنا » ومن قوله : « هذا » إلى قوله : « ومنه ابن خروف » سقط من أ ، ب . وهذا الساقط يبلغ ١٦ سطراً أي ان النص المنقول من « الارتشاف » سقط من هاتين النسختين .
- (٥) سبق ذكره رقم ٣٤٤ .

( ومنعه الجمهور ) قال في « النهاية » : فإذا قلت : سرني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي ، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله .

( وقال أبو حيّان ) في « الارتشاف » : ( ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو بمعنى ) الخبر ( بإعمال أيهما شئت .

( ويقع ) التنازع ( في كل معمول إلا المفعول له ، والتمييز ، وكذا الحال ) لأنها لا تضمر ( خلافاً لابن معط ) .

قال في الارتشاف : فإنه جَوَزَ التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إن تزرنني ألقك راكباً على إعمال الأول : إن تزرنني أزرك في هذه الحال راكباً ، على معنى : إن تَزْرُنِي راكباً ألقك في هذه الحال . ولا يجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول . انتهى .

( و ) منعه ( ابن خروف ) وابن مالك ( في سببي مرفوع ) قالوا فلا تنازع في نحو : زيد منطلق مسرع أخوه . وقول كُثِّير :

١٥٣٠ — • وعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيْمُهَا • <sup>(١)</sup>

لأنك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السببي ، وأسندت الآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لا يلبس ضميره <sup>(٢)</sup> وذلك ممنوع ،

(١) صدره :

• قضى كل ذي دين فوقى غريمه •

من شواهد : ابن يعيش ١ : ٨ ، وشنور الذهب ٣٧٠ والعيني ٣ : ٣ ، والتصريح ١ : ٣١٨ والأشموني ٢ : ١٠١ .

(٢) « ولا ما لا يلبس ضميره » سقطت من ط .

فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين <sup>(١)</sup> المتقدمين ، وفي كلّ منهما ضميرهما ، وما بعدهما خبر عن الأول .

بخلاف السببي المنصوب ، فيكون في التنازع نحو : زيد أكرم وأفضل إياه ، لأنه يحذف ولا يضم .

قال أبو حيان : وما قالاه لم يذكره معظم النحويين .

ومنه قوم ( في المضمّر ) <sup>(٢)</sup> قال في الارتشاف : وأجازه أكثرهم .

(١) أ ، ب « بالفاعلين » صوابه في ط :

وانظر الأشموني ٢ : ١٠١ حيث يقول في البيت : محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه .

(٢) ط : « وبعضهم » مكان : « ومنه قوم » .

## الاشتغال

أي هذا مبحثه .

( هو أن يتقدم اسم ، وينصب ضميره أو ملابسه ) كالمضاف إلى ضميره والمشتغل  
صلته على ضميره <sup>(١)</sup> نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي  
يحبها .

بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو : ضربته زيداً على اليدل ، أو زيدٌ <sup>(٢)</sup>  
على الابتداء فليس من الباب .

وفاعل ينصب قولي ( عامل جائر العمل فيما قبله ) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل ،  
واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .  
واسم الفعل ، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصح أن يعمل في شيء لا يصح أن  
يفسر عاملاً فيه ..

ومن صور ما لا يجوز <sup>(٣)</sup> أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي ( غير صلة ) نحو : زيدٌ أنا  
الضاريه <sup>(٤)</sup> .

(١) ط : « وصلته المشتغل » وسقوط : « على ضميره » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « أو زيداً » بالنصب . تحريف .

(٣) أ : « ما يجوز » مكان : « لا يجوز » . تحريف .

(٤) مثل لها في التصريح ١ : ٣٠٢ بقوله : « زيد الذي ضربته » ، وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما  
قبل الموصول .

( ولا شبهها ) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو : ما رجل تحبه يهان ، وزيد يوم تراه تفرح <sup>(١)</sup> .

( ولا مسند لضمير السابقي المتصل ) نحو : « أزيد ظنه ناجياً » بمعنى ظن نفسه ، لما فيه من تفسير الفاعل العدة بالمفعول [١١٢/٢] الذي حقه أن يكون فضله ، فإن انفصل الضمير نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز ، لأن المنفصل كالأجنبي فاشبهه نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو .

( ولا تالي استثناء ) نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو .

( أو ) تالي ( معلق ) أي حرف من أدوات التعليق نحو : زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه وعمرو <sup>(٢)</sup> لأضربه ، وزيد إني أكرمه ، والدرهم لمعطيك عمرو .

( أو ) تالي ( حرف ناسخ ) نحو : زيد ليتني أكرمه .

( أو ) تالي ( كم ) الخبرية نحو : زيد كم لقيته ، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية .

( أو ) تالي ( واو الحال ) نحو : جاء زيد وعمرو يضربه بشر فراراً من تقدير المضارع بعدها .

( وفي الشرط ) نحو : زيد إن زرته يكرمك . ( والجواب ) نحو : زيد إن يكرم كرمه .

( وتالي لا ) النافية من المعلقات نحو : زيد لا أضربه ، وزيد والله لا أضربه .

(١) هذا مثال المضاف إلى جملة فعلية ، والمضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . انظر التصريح ١ : ٣٠٢ .

(٢) ط : « وزيد ما أضربه عمرو ولا ضربه » سقوط الواو قبل عمرو . تحريف لأن كلاهما جملة مستقلة .

( أو ) تالي حرف تنفيس نحو : زيد سأضربه أو سوف أضربه ( خلافٌ مبنًى على تقدّم معمولها ) فمن أجازَه فيها جَوَزَ الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه ، وأوجب الرفع .

والأصح في الشرط ، والجواب المنع ، وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره . ( و ) في التنفيس الجواز .

وفي تالي <sup>(١)</sup> ( إذا الفجائية ) نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو . ( وليتما ) نحو : ليتما زيد أضربه ( خلاف إيلائها الفعل ) فمن جَوَزَه جوز الاشتغال والنصب ، ومن لا <sup>(٢)</sup> ، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا ، ومن فضل في إذا يثن اقترانها بقد وعدمه فصل هنا .

( والأصح منعه في مفصول ) من الفعل ( بأجنبي ) نحو : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فلا ينصب ، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسر ، وجَوَزَه الكسائي قياساً على اسم الفاعل ، أجازوا « زيداً أنت ضارب » .

وفرق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء : بخلاف الفعل .

( و ) الأصح منعه ( في تالي أداة تخفيض أو عرض أو تمنُّ بالآ ) نحو : زيد هلاّ ضربته ، وعمرٌ ألا تكرمه ، والعون على الخير ألاّ أجده ، بناء على أن الثلاثة لها الصدر لإجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن معنى هلاّ فعلت : لِمَ لم تفعل ؟ ومعنى : ألا تفعل : أتفعل ؟ مع أن هلاّ وألاّ مركبان من هل ، والهمزة ولا .

(١) ط : « الجواز في تالي » بسقوط الواو قبل « في » . تحريف ، لأنه بدء كلام مستأنف .

(٢) أي ومن لم يجوزَه .

وجوزّه قومٌ مع اختيار الرفع ، حكاة « في البسيط » . وجوزّه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزْولي .

( ومنعه قوم <sup>(١)</sup> في ليس ) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها ، ونصّ سيويه على جوازه بناءً على الجواز نحو : أزيداً لست مثله .

( و ) في ( كان ) نقله في الارشاف عن المازني وبعض الكوفيين <sup>(٢)</sup> .

( و ) منعه ( قومٌ في الجمع المكسر ) من أسماء الفاعلين والمفعولين ، قالوا : لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه ، لأنه لا يقوى على أن يفسر .

ونصّ سيويه على جوازه نحو : زيداً <sup>(٣)</sup> أنتم ضرابه . قال أبو حيّان : والأحوط ألا يجوز إلاّ بسماع .

قال : أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاريوه ، وزيداً أنتم ضارياته <sup>(٤)</sup> ، والفرق بينه وبين المكسر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق بالأسماء المحضة .

( وفي المصدر ) أقوال :

أحدها : يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام

(١) أقط : « ومنعه المازني » مكان : « ومنعه قوم » .

(٢) « وفي كان نقله في الارشاف عن المازني وبعض الكوفيين » سقط من أ ، ومكان هذه العبارة : « ومنعه المازني في كان » .

(٣) من قوله : « زيداً أنتم ضرابه » إلى قوله : « زيداً أنتم ضاريوه » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) أ : « زيد أنت ضارياته » . تحريف . ط : « زيد أنتما ضارياته » تحريف أيضاً صوابه من ب . لأن الجمع السالم يصدق على جمعي المذكر والمؤنث .



نحو : أما زيداً فضرِباً إياه ، وأزيداً ضرباً أخاه ؛ أم مُنَحَلّاً بحرف مصدرِي والفعل نحو : زيداً ضَرِبَهُ <sup>(١)</sup> قائماً ، فيُضَمَّن فعلاً يفسره المصدر .

(ثانيها) : لا يجوز مطلقاً ؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله .

( ثالثها ) : التفصيل ( إن كان بدلاً من فعله ) وهو الأمر والاستفهام ( جاز ) وإن لم يجز تقدّم معموله ، لأنه معاقب للفعل ، وقد تُفَسَّر أشياء ولا تعمل ( أو مُنَحَلّاً ) بحرف مصدرِي والفعل ( فلا يجوز ثم ) .

إذا صح <sup>(٢)</sup> الاشتغال يجب نصب الاسم السابق ( إن تلا ما يختصّ بالفعل ) كظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وإن زيداً رأيته فأكرمه ، وهلاّ زيداً ضربته ، ولو زيداً رأيته . ( أو تلا استفهاماً بغير الهمة ) كهل مرادك نلت ؟ ومتى أمة الله تمضي بها <sup>(٣)</sup> ؟ لوجوب إبلاؤها الفعل إذا وقع في حيزها . قال سيبويه : إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل ، فإن قلت : أيهم زيد ضربت ؟ قبيح <sup>(٤)</sup> .

ويختار نصب الاسم السابق أي يرجع على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً ( إنّ ) وله فعل طلب ( وهو الأمر والنهي ، والدعاء نحو : زيداً اضربه ، وزيداً ليضربه عمرو <sup>(٥)</sup> [ ١١٣ / ٢ ] وزيداً لاتضربه ، وزيداً أصلح الله شأنه . وسواء في ذلك الأمر المراد بما

(١) ط : « اضربه » مكان : « ضربه » . تحريف . صوابه من أ ، ب . والمراد من كونه منحللاً بحرف مصدرِي أن يحل محله فعل مع « أن » أو « ما » .

(٢) من قوله : « إذا صح الاشتغال » إلى قوله : « لوجوب إضمار الفعل » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعاد ما سقط في موضع غير موضعه فاضطرب الأسلوب ، وصوابه من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « تضربها » والأنسب ما جاء في أ . ويمثل التصريح بقوله : « من أمة الله ضربها » ولا غبار عليه .

(٤) « قبيح » سقطت من ط .

(٥) « وزيد ليضربه عمرو » سقطت من أ .

قبله العموم أو الخصوص ( خلافاً لابن بابشاذي ) الأمر ( المراد ) بما قبله ( العموم ) حيث قال : يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإيهام نحو : « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » <sup>(١)</sup> ، « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » <sup>(٢)</sup> .

والجمهور تأولوا الآيتين على الإضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، والتقدير : وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وخرج بقولي : فعل طلب - اسم فعله نحو : زيد سماعه <sup>(٣)</sup> فلا نصب فيه كما تقدم ( أو ) وليه ( مصدر له ) أي الطلب نحو : زيداً ضرباً له ، والله حمداً له . ( أو ولي همزة استفهام ) سواء كان الفعل الذي ولي همزة من باب الظن نحو : أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو : أزيداً ضربته ، كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو : أزيداً ضربته أم عمراً .

( خلافاً للقرءاء في باب ظن ) حيث <sup>(٤)</sup> أوجب فيه الرفع . قال : لأن من عادة العرب إلغاؤها ، إذا لم يكن فيها الماء ( و ) خلافاً ( لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم ) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل ، وهي <sup>(٥)</sup> بين اسمين <sup>(٦)</sup> ، فتوهما ذلك فيها ، وفيها الماء . ( و ) خلافاً ( للأخفش في إلحاق سائر الأدوات ) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً .

(١) سورة النساء ١٦ . (٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) ب : « منعه » بالتون ، ط : « منعه » بالناء ومن أسماء أفعال الأمر أن تكون على صيغة : فعال مثل : نزل بمعنى : انزل ، وضرب بمعنى : اضرب .

(٤) من قوله : « حيث أوجب فيه الرفع » إلى قوله : « فيها وفيها الماء » سقط من أ . هذا وفي أ « ولتعه ذلك » بعد قوله : « في باب ظن » مكان العبارة السابقة وهي لم تذكر في ب ، ط .

(٥) كلمة : « وهي » سقطت من أ .

(٦) مثل : محمد ظننت مجيداً ، لأن ظن وأخواتها عملها قليل إذا توسطت .

وجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنها الأصل ، ولها مزية على سائر أدواته ، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو : زيداً ضربته لم يجوز النصب لما تقدم .

( و ) خلافاً للأخفش أيضاً ( في المفعول ) من همز الاستفهام ( بغير ظرف ) حيث جَوَزَ نصبه نحو : أنتَ زيداً تضربه ، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيهما نحو : أكلَ يومَ زيداً تضربه ؟ وأني الدار زيداً ضربته ؟

قال أبو حيان : وكذا الفصل بالمعطف نحو : أو زيداً ضربته .

( أو ) ولي ( حرف نفي لا يختص ) نحو : ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتله قياساً على همزة الاستفهام .

( وقبل : الرفع فيه أرجح ) من النصب ، وعليه أبو بكر بن طاهر ، ونسب لظاهر كلام سيبويه .

( وثالثها ) : هما ( سواء ) وعليه ابن الباذش .

وخرج بحرف النفي فعله ، وهو ليس ، فإن تاليها يجب رفعه اسماً لها ، ويقولنا : لا يختص ، المختص ، وهو لم ، ولما ، ولن ، ويصير الفصل فيه <sup>(١)</sup> كالاستفهام نحو : ما أنتَ زيدَ ضربته . ذكره أبو حيان .

( أو ) ولي ( حيث ) نحو حيث زيداً تلقاه بكرمك .

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

( أو ) ولي ( عاطفاً على ) جملة ( فعلية ) سواء كان الفعل متعدياً متصرفاً تاماً أم ضدّاً ذلك نحسو : لقيتَ زيداً زيداً وعمراً كلمته ، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه ،

(١) ط : « الفعل » بالعين مكان : « الفصل » بالصاد . تحريف .

وكنْتَ أخاكَ وعمراً كنتَ له أخاً ، وإنما رجَّحَ النصبُ للمشكلة .

( أو أوهم الرفع وصفاً مُخِيلاً ) فيتلخَّصُ بالنصبُ من إيهام غير الصواب نحو :  
« إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »<sup>(١)</sup> إذ رفع « كُلَّ » يوهم كون « خَلَقْنَاهُ » صفةً  
مُخَصَّصةً ، فلا يدلُّ على عموم خلق الأشياء بقدر<sup>(٢)</sup> .

( أو أُجيب به استغناءً منصوب ) نحو : زيداً ضربته جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟  
( أو مضاف إليه ) نحو : ثوب زيد لبسته جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟  
( قيل : أو وليه لم ، أو لن ، أو لا ) نحو : زيداً لم أضربه ، وبشراً لن أكرمه .  
وزيداً لا أضربه .

قال ابن السيّد : ( أو تقدّمه ) ما هو فاعل في المعنى ، بأن كان الاسمُ المتقدّم على  
المشتغل عنه ، وفاعلٌ لمشغولٍ دالِّينِ على شيء واحد نحو : أنا زيداً ضربته وأنتَ عمراً  
كلمته<sup>(٣)</sup> .

قاله الكسائي : والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

( ويستويان ) أي النصب والرفع ( في المعطوف على جملة ذات وجهين ) أي اسمية  
المصدر ، فُعَلِيَّةُ العجز ، لتعادل التشاكل نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته . وهند

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) لأن التخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقة  
النسوبة له ، فالمخلوقة لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن تمّ مخلوقاً لغيره تعالى ،  
وهو مذهب المعتزلة .

انظر تحقيق ذلك في التصريح ويس ١ : ٣٠٢ .

(٣) ب ، ط : « أنا زيد » ضربته وأنتَ عمرو كلمته برفع زيد وعمرو . تحريف : صوابه من أ .  
لأنه يتكلم عن المواضع التي يرجّح فيها النصب ؛

ضربتها وزيداً كلمته في دارها ، فالنصب عطفًا على العجز . والرفع عطفًا على الصدر .

( فإن خلا ) المعطوف ( من عائد لها ) أي : لمبتدأ الجملة المعطوف عليها ( فثالثها الأصح ) ؛ وعليه الجمهور ( إن كان ) العطف ( بالفاء صحت المسألة ) لحصول الربط<sup>(١)</sup> بما فيها من السبب ، وإن كان بغيرها فلا ، وأولها يجوز مطلقاً نحو : هند ضربتها ، وعمر<sup>(٢)</sup> أكرمه ، وثانيها : لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرابط ..

( والرابع ) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور ( أو الواو ) لما فيها من معنى الجمع .

( ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك ) نحو : زيد رأيت ، وإن زيد لقيت .

### [ مسألة ] :

( ملابسة [ ٢ / ١١٤ ] الضمير بنعت ) نحو : هند أكرمت رجلاً يحبها ( أو ) عطف ( بيان ) نحو : زيد ضربت عمرأ أخاه . ( أو ) عطف ( نسق بالواو غير معاد معه ) العامل نحو : زيد ضربت عمرأ أخاه .

(١) ط : « لحصول الشرطية » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « وعمرأ أكرمه » ولعل الصواب : « وعمرؤ بالرفع ، لأنه في هذه الحالة معطوف على الصدر ، فهو من قبيل عطف جملة اسمية على اسمية ، ولا مانع من ذلك .

أمّا النصب فلا يجوز كما أشار إليه معللاً بعد ذلك . وعدم الجواز عند الأخفش والسيرافي فقط كما قال الخضرى في حاشيته ١ : ١٧٦ : « فإن خلت » أي الجملة الثانية من ضمير الإسم الأول « امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافي لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه .

وجوّزه الناظم وجماعة للتوسّع في التواني .

( قبل : أو ثمَّ أو أو ) نحو : زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو<sup>(١)</sup> أخاه ( كهي بدونه )  
بخلاف العطف بغير الثلاثة ، وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع ،  
وبخلاف البدل ، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط ، وبخلاف ما  
إذا أعيد العامل .

( والنصب هنا ) أي في باب الاشتغال ( قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ  
الظاهر ) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة ( أو معناه ) إن لم يمكن نحو : إن زيدا مررت به  
فأحسن إليه ، فيقدر إن جاوزت زيدا مررت به ( مقدماً ) على الاسم ( خلافاً  
للبيانين ) في قولهم بتقديره مؤخراً .

( و ) قال ( الكسائي ) النصب ( بالظاهر ) أي الفعل المؤخر على كونه ملغى ( غير  
عامل في الضمير ) بأن يلغى .

ورُدَّ بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جرٍّ ، فكيف يلغى ؟ وينصب  
الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جرٍّ نحو : « وزيداً غَضِبْتُ عليه » ،  
وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب ، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة . نحو : زيداً ضربت  
غلام رجل يحبه .

( و ) قال ( الفراء ) الفعل ( عامل فيهما ) أي في الاسم والضمير معاً ، ورُدَّ  
بازوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهو خرم  
للقواعد .

( وجوزَه قوم ) في المشتغل عنه بمجرور نحو : زيد مررت به ( جرّ السابق بما جر  
الضمير ) فيقال : بزید مررت به ، وقرئ : « وللفظالین أعدّ لهم عذاباً أليماً »<sup>(٢)</sup> .

(١) ط فقط : « أو أو أخاه » بتكرار « أو » . تحريف .

(٢) سورة الإنسان ٣١ .

والجمهور على المنع ؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه ، لأنه يصل به إلى معموله ، كما يصل بهمة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة ، وإبقاء بعضها لا يجوز هذا ، والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد « الظاهر » ، « ولهم » بدل منه .

( ويجوز رفعه ) أي المشتغل عنه مطلقاً ( بإضمار كان ، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف <sup>(١)</sup> لا بمطاوعٍ خلافاً لابن مالك ) حيث قال : إذا كان للفعل المشتغل مطاوعٌ جاز أن يضمّر ، ويرفع به السابق كقول ليبيد :

— ١٥٣١ — . فإن أنت لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فانتسب <sup>(٢)</sup> .

قال : فانت فاعل لم ينفع مضمرّاً ، وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع : « ينفع » ، والمطاوع يستلزم المطاوع ، ويدلّ عليه .

قال أبو حيان : وهذا منعه أصحابنا ، وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، أو رُفِعَ بإضمار فعل يفسره المعنى ، وليس من باب الاشتغال .

( واختلف : هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة ) ؟ .

ف قيل : نعم ، وعليه الفارسيّ ، والسّهيليّ والشكّونيّ في أحد قوليه ، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها ، أو الظرفيّة ، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعوليّة مثلاً ، والسابق على المفعول له ، أو الظرف فلا يقال : زيداً قمت لإجلالاً له ، أو زيداً جلست مجلسه .

وقيل : لا يشترط ذلك ، وعليه سيّويه ، والأخفش والشكّونيّ في آخر قوله . قال

(١) ابن العريف : هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحويّ .

له : كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه : الكافي ، مات بطلبطة ٣٩٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

سيبويه : أعبد الله كنت مثله ، أي أشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً ، والمتأخر خبر « لكان » .

### [ خاتمة ]

( الاشتغال في الرفع ) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل ( كالنصب ، فيجب الابتداء في زيد قام ) لعدم تقدّم ما يطلب <sup>(١)</sup> . لنصب لزوماً أو اختياراً ( خلافاً لابن العريف ) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظاهر .

قال أبو حيان : وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

( ويرجح الابتداء في ) نحو ( خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو ) لرجحان مرفوع الاسم بعد « إذا » ، وجواز وقوع الفعل مع قد <sup>(٢)</sup> بعدها بقلّة .

( وتجب الفاعلية في ) نحو ( إن زيد قام ) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل ( خلافاً للأخفش ) في قوله : يجوز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده .

( وترجح ) الفاعلية ( في ) نحو : ( أزيد قام خلافاً للجزمي ) <sup>(٣)</sup> في قوله <sup>(١)</sup> يجوز الابتداء فيه .

( ويستويان ) أي الابتداء والفاعلية ( في أزيد قام وعمرو قعد ) ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فالابتداء عطفاً على الصدر ، والفاعلية عطفاً على المعجز .

(١) ب ، ط : « ما يطلب الفعل » والأوضح ما جاء في أ .

(٢) « قد » سقطت من أ .

(٣) من قوله : خلافاً للجزمي إلى قوله : « أزيد قام وعمرو قعد » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) ب : « ويرجحان » مكان : « يجوز » .



( وجوز قومٌ : نصب ) نحو : ( أزيد ذهب به على إسناد ذهب<sup>(١)</sup> للمصدر ) ، أي إلى ضميره ، وهو الذهاب ، وكأنه قيل : أذهب هو ، أي [ ١١٥ / ٢ أ ] الذهاب بزيد ، فيكون « به »<sup>(٢)</sup> في موضع نصب .

وضعفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلاّ مصدرًا غير مخصص ، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد<sup>(٣)</sup> ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به ، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

( وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ ) الاشتغال ( عن حال ، وتميز ومصدر مؤكد ، ومجورر بما لا يجر المضمر ) كحتّى ، والكاف ، جزم بذلك أبو حيّان في شرح التسهيل .

قال بخلاف الظرف ، والمفعول له . والمجورر والمفعول معه ، فيجوز الاشتغال عنها نحو : يوم الجمعة لقاءك فيه<sup>(٤)</sup> والله<sup>(٥)</sup> أطعمت له ، والخشبة<sup>(٦)</sup> استوى الماء وإياها . قال : وأمّا المصدر فإن اتسع<sup>(٧)</sup> فيه جاز الاشتغال عنه نحو : الضرب الشديد

(١) ط : « ذهب إلى المصدر » بزيادة : « إلى » تحريف .

(٢) ب : « فيكون الثاني » مكان : « فيكون به » .

(٣) أ ، ط : « غير مفيد » بالقاف . تحريف صوابه من ب .

(٤) « لقاءك فيه » سقطت من أ ، ب .

(٥) « والله » سقطت من أ ، ب ، وفي أ فقط « أطعمته » . تحريف .

(٦) من قوله : « والخشبة » إلى آخر الباب سقط من أ .

(٧) مكان : « اتسع » يابض في ب .

ضربته زيداً ، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول ، وإن كان مفعولاً له بُني<sup>(١)</sup> على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاّ فلا .

• • •

---

(١) كلمة : «بني» مقطعة من ط .

الكتاب الخامس  
في التوابع وعوارض التركيب



## الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدث ابن مالك في التسهيل التابع فقال : هو ما ليس خبراً من مُشَارِكٍ ما قَبْلَهُ في إعرابه وعامله مطلقاً<sup>(١)</sup> ، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني ، والحال ، والتمييز .  
قال أبو حيان : ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّة ، فلا يحتاج إلى حدّ .  
فلذلك قلت :

( التوابع : نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف نسق ) لأنه<sup>(٢)</sup> إما أن يكون بواسطة حرف ، فالتنسيق أولاً ، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل ، أولاً ، وهو بألفاظ محصورة ، فالتأكيد أولاً وهو جامد فالبيان ، أو مشتقّ فالتنعت<sup>(٣)</sup> .

( وإذا اجتمعت رتبته كذلك ) بأن يُقدّم النعت ، لأنه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لأنه جار مجراه ، ثم التأكيد ، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ، ثم البدل ، لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً ، ثم التنسيق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب ؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ، ورجل آخر وكذا لو كان

(١) أنظر التسهيل ١٦٣ .

(٢) دليل انحصار التوابع في خمسة .

(٣) يوضح عبارة السيوطي ما جاء في التصريح : ٢ : ١٠٨ حيث يقول : « ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن ينبع بواسطة حرف أولاً ، الأول : عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نيّة تكرار العامل أولاً ، الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولاً ، الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان .

التأكيد بالتكرّر نحو : جاء زيد العاقل زيد ، قال :

١٥٣٢ - • وَيَلُّ لَهُ وَيَلُّ طَوِيلٌ<sup>(١)</sup> •

( وقدّم قوم التأكيد على النعت ) فيقال : قام زيدٌ نَفْسُهُ الكَاتِبُ ، وردّ بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلاّ بالنعت .

( وبنبغي تقديم ) عطف ( البيان ) ؛ لأنه أشدّ في التبيين من النعت<sup>(٢)</sup> . إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيذاً .

( وتنبع ) كلها ( المتبوع في الإعراب ، ثم قال المبرد ، وابن السراج ، وابن كيسان : العامل في الثلاثة الأول ) : النعت ، والبيان ، والتأكيد ( عامله ) أي المتبوع يَنْصَبُّ عليها انصباباً واحدةً ( وعُزِّي للجمهور ) .

( وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي ) : العامل فيها ( التبعيّة ) ثم اختلف : ( فقيل ) : : المراد التبعيّة من حيث المعنى ، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف .

( وقيل ) : المراد الاتحاد ( من حيث الإعراب ، ولو اختلفت جهته .

( وقيل ) : اتحاد الإعراب ( بشرط اتحادها ) أي : جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد . ولا تكون مختلفة .

( والأكثر ) على ( أن العامل في البدل مقدّر بلفظ الأول ) فهو من جملة ثانية ، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى : « لِّلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ »

(١) لم يعلم قائله ولا نتمته .

أنظر : الدرر ٢ : ١٤٧ .

(٢) من النعت ، سقط من أ .

مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> ، « ومن التَّخَلُّلِ من طَلَعَهَا » <sup>(٢)</sup> . « من المشركين من الذين فَرَّقُوا دِينَهُمْ » <sup>(٣)</sup> ، « لمن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُيَوِّمَهُ » <sup>(٤)</sup> .

( وقيل : هو ) : العامل ( نيابة عنه ) أي عن المقدّر ، حكاه أبو حيّان عن ابن عصفور قال : لما حذفت العرب عامل البدل عَوَّضَتْ منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولّاه ذلك المحذوف ، كما أنهم لما عَوَّضُوا <sup>(٥)</sup> الظرف والمجرور في نحو : زيد عندك قائماً وفي <sup>(٦)</sup> الدار جالساً من مستقر المحذوف تولّى من العمل ما له ، فنصبا الحال ، ورفعما الضمير .

( وقيل ) هو العامل ( أصالة من غير نيّة تكرار عامل ، وعليه المبرّد وابن مالك ، (و) الأكثر على أن العامل ( في النسق الأول بواسطة الحرف وقيل ) : العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف ، ( وقيل ) العامل فيه ( الحرف ) نفسه وثمرة الخلاف [ عدم جواز ] <sup>(٧)</sup> الوقف على المتبوع [ دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول ] <sup>(٨)</sup> . ( ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد ) تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا .

(١) سورة الأعراف ٧٥ . (٢) سورة الأنعام ٩٩ .

(٣) سورة الروم ٣١ ، ٣٢ : (٤) سورة الزخرف ٣٣ .

(٥) ط : « لما عرفوا » مكان : « لما عوضوا » تحريف .

(٦) ط فقط : « زيد عندك قائماً في الدار جالساً » بدون واو عاطفة تفصل بين الجمليتين . تحريف ، صوابه من أ ، ب .

(٧) ، (٨) ط فقط : « وثمرة الخلاف في الوقف على المتبوع » . وقد سقطت هذه العبارة من أ ، ب . ولا معنى لعبارة ط في هذا التركيب ، وما بين المعقوفين رقم (٧) ، ورقم (٨) زيادة من كلام الدماميني حيث قال الصبان ٣ : ٥٨ ما نصه :

قال الدماميني : « فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول » .

( ويجوز فصلها ) أي التوابع ( من المتبوع بغير مُباين محض ) كعمول الوصف نحو : [ ١١٦ / ٢ ] « ذلك حشرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ » <sup>(١)</sup> .

والموصوف نحو : « سبحانَ اللهَ عما يصفون عالمِ الغيب » <sup>(٢)</sup> .

والعامل فيه نحو : أزيداً ضربت القائم .

والمفسر نحو : « إنَّ امرؤٌ هلكَ ليس له ولد » <sup>(٣)</sup> .

والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو : « أفِي اللهِ شكٌ فاطرِ السموات والأرض » <sup>(٤)</sup> .

والخبر نحو : زيد قائم العاقل .

وجواب القسم نحو : « بلى وربِّي لتأتينكم عالمِ الغيب » <sup>(٥)</sup> .

والاعتراض نحو : « وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ » <sup>(٦)</sup> .

والاستثناء نحو : ما جاعني أحدٌ إلا زيدا خيراً منك .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : « ولا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بما آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ » <sup>(٧)</sup> .

ومن العطف والمعطوف « وامتسحوا برؤوسكم وأرجلكم » <sup>(٨)</sup> بين « الأيدي » والأرجل ، وحسن ذلك أنَّ المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

وبين البدل والمبدل منه : « قُمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ » <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة ق ٤٤ . (٢) سورة المؤمنون ٩١ ، ٩٢ .

(٣) سورة النساء ١٧٦ . (٤) سورة إبراهيم ١٠ .

(٥) سورة سبأ ٣ . (٦) سورة الواقعة ٧٦ .

(٧) سورة الأحزاب ٥١ . (٨) سورة المائدة ٦ .

(٩) سورة المزمل ٣ ، ٢ .



ولا يجوز الفصل بمباينٍ مَحْضٍ، أي أجنبيٍّ بالكليّة من التابع والمتبوع فلا يقال :  
مررت برجل — على فرس — عاقل — أبلق ، وشذّ قوله :

١٥٣٣ - • قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرَوِّحُوا

عَشِيَّةً بَتْنَا عِنْدَ مَا وَإِنْ رُزِّحَ <sup>(١)</sup> .

( لَا نَعَتَ ) مَنَعَت ( مبهم ونحوه ) مما لَا يَسْتَفِي عن الصِّفَةِ ، أي لَا يجوز الفصل فيه ، فلا يقال في « ضرب هذا الرجل زيداً » <sup>(٢)</sup> . « وطلعت الشعري العبور » :  
ضرب هذا — زيداً — <sup>(٣)</sup> الرَّجُلُ ، والشعري طلعت العبور .

قال في شرح الكافية : ومنه المعطوف المتمم وما لَا يَسْتَفِي عنه من الصفات نحو :  
إِنْ امْرَأً يُنْصَحَ وَلَا يَقْبَلُ خَاسِرٌ ، فلا يجوز الفصل بـ « خاسر » بين « ينصح »  
ومعطوفه ؛ لأنهما جزءا صفة لَا يَسْتَفِي بأحدهما عن الآخر .

وكذا كلّ نعت ملازم التبعية كأُبَيِّضَ يَقْق ونحوه .

ومنه توايع التوكيد « أجمع » وما بعده ، لَا يفصل بينها وبين كل .

( وَلَا التَّأَكِيد ) أي لَا يفصل بينه وبين المؤكّد ( بلِإِذَا عَلَى الْأَصَحِّ ) فلا يقال :

(١) لعروة بن الورد العسبي المعروف بعروة الصماليك . ديوانه ٢٣ .

والكنيف : الخطيرة من الشجر ، وما وان : قرية في أرض اليمامة .

(٢) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

وأسماء الإشارة — كما قال الأشموني — نعت وينعت بها مثل مررت بزيد هذا ، وبهذا العالم ،  
ونته مصحوب « أل » خاصة ، فإن كان جامداً محضاً نحو : بهذا الرجل فهو عطف بيان على  
الأصح .

انظر الأشموني ٣ : ٧٧ .

(٣) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .

مررت بقومك — إما — أجمعين ، وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم ، وإما بعضهم ، وأجازة الكسائي والقراء .

( ولا يتقدم معمولها ) أي التواضع على المتبوع ، لأن المعمول لا يحل إلا<sup>(١)</sup> في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع .

( خلافاً للكوفية ) في تجويزهم ذلك ، فيقال : هذا طعامك رجل يأكل .

ووافقهم الزجاجي في قوله تعالى : « وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا »<sup>(٢)</sup> ، فجعل « في أنفسهم » متعلقاً بـ « بليغاً » .

(١) « إلا » سقطت من أ .

(٢) سورة النساء ٦٣ .

## التَفَتُ

أي ، هذا مبحثه . قال أبو حيان : والتعبير به اصطلاح الكوفيين . وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

( تابعٌ مكملٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به ) .

فخرج بالمكمل : البذل والنسق <sup>(١)</sup> . وبما بعده : المشار بأول قسميه إلى الجاري عليه ، وبالتالي إلى المسند إلى سببه <sup>(٢)</sup> : التوكيد والبيان <sup>(٣)</sup> .

( ويرد مدحاً ) نحو : « الحمد لله ربّ العالمين » <sup>(٤)</sup> الآيات . ( وذمّاً ) نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » . ( وترحُّماً ) نحو : « لطف الله بعباده الضعفاء » . ( وتوضيحاً ) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو : مررت بزيد الكاتب . ( وتخصيصاً ) في الفكرة نحو : « فتحرير رقبته مؤمينة » <sup>(٥)</sup> . ( وتوكيداً ) نحو : « لا تتخذوا الهين اثنين » <sup>(٦)</sup> ( وغير ذلك ) كالتعميم نحو : « إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين » ومقابله نحو : « الصلاة الوسطى » . والتفصيل نحو : « مررت برجلين عربيّ وعجميّ » .

(١) لهما لا يكملان متبوعهما حيث لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص : يقول التصريح ١٠٨ : ٢ .  
وعجيء البذل للإيضاح في بعض الصّور عرضي .

(٢) ط فقط : « إلى سببه » .

(٣) لهما لا يدلان على معنى في المنعوت أو في متعلقه .

(٤) سورة الفاتحة ١ .

(٥) سورة النحل ٥١ .

(٦) سورة النساء ٩٢ .

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء <sup>(١)</sup> كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك : «أولى من التعبير بمنعوتيه ، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأوّل <sup>(٢)</sup> ، ولأنه يشمل المقطوع ، ولا تجب الموافقة فيه ، ولا يطلق عليه تابع <sup>(٣)</sup> .

ولإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التّدافع بين ما هو <sup>(٤)</sup> في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاماً والنّعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا . (وشرط الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه ، بل دونه أو مساوياً له نحو : « رأيت زيدا الفاضل ، والرجل الصّالح » . نعم يجوز كونه أخصّ نحو : « رجل فصيح ولطآن » ، و « غلام يافع ومراهق » .

وقال الفراء : يوصف الأعم بالأخصّ نحو : مررت بالرجل <sup>(٥)</sup> أخيك .

وابن خروف توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة ، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل .

( وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم ) ومثّلوا بقوله تعالى : « وَيَلْ لَكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ » <sup>(٦)</sup> ، فجعلوا « الذي » صفةً لِهَمْزَةٍ .

( و ) جوز ( الأخنس [ ١١٧/٢ ] وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ ) قبل ذلك

(١) « سواء » سقطت من أ ، ب .

(٢) وهو المتبوع ، وقول ابن مالك المشار إليه - هو : « ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير » التسهيل ١٦٧ .

(٣) أ ، ب : « تابعا » بالنصب .

(٤) في ط : « بين ما هما في المعنى واحد » تحريف صوابه في ب ، وقد سقطت العبارة من أ .

(٥) ط : « مررت برجل أخيك » بتنكير : « رجل » . تحريف .

(٦) سورة المزة ١ ، ٢ :

بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: «فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَآئِكَ» <sup>(١)</sup> قال: «الأوليان» صفة «لآخران»، لأنه لما وُصفَ تَخَصَّصَ.

(و) جَوَزَ (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله:

• وَلِلْمُغْنَى رَسُولِ الزُّورِ قَوَادِي <sup>(٢)</sup> • ١٥٣٤ -

قال: «قواد» صفة المغني <sup>(٣)</sup>.

(و) حوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله:

• فِي أَنْبِيَا السُّمِّ نَاقِعٌ <sup>(٤)</sup> • ١٥٣٥ -

قال: «ناقع» صفة للسم.

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها ابتدالاً.

(وهو) أي النعت (في الأفراد والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث.

(١) سورة المائدة ١٠٧. وفي أ: «عليهما» مكان «عليهم». تحريف.

(٢) للأحرص. وصلده:

• لَا بَيْنَ اللَّعِينِ الَّذِي يَخْبَا الدِّخَانُ لَهُ •

في قصة ذكرها الكامل للمبرد ٢: ٢٦٢، وانظر الديوان ٤١.

وفي أ، ط: «والمعنى» بالعين. تحريف.

(٣) أ، ط: «صفة المعنى» بالعين. تحريف كما سبق.

(٤) من قصيدة للناطقة الذياني يعتذر فيها للنعمان والبيت بتمامه:

فیت کأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنبياء السم نافع

ديوانه ٨٠.

من شواهد: سيويه ١: ٢٦١، والعيني ٤: ٧٣، والأشموقي ٣: ٦٠.

( كما مرّ في ) مبحث إعمال ( الصّفة ) المشبهة .

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو : مررت برجلين قارئين ، أو لسببية ، ولم يرفع الظاهر نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ، وبرجال حسن الوجه . وجبت المطابقة في ذلك .

أو رفعه<sup>(١)</sup> فكالسند إلى الفعل يجب إفراده في الأصح ، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقي ، ورجح حيث هو مجازي ، على التفصيل الآتي في التأنيث .

( ويكون ) التعت ( جملة كالصلة ) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو :

١٥٣٦ - • جاموا بمذقي هل رأيت الذئب قط<sup>(٢)</sup> •

مؤول على حذف الوصف ، أي مقول فيه : « هل رأيت » ، ومنه قول أبي الدرداء : « وجدت الناس أخبر ثقلة »<sup>(٣)</sup> ، أي مقولاً فيهم .

ويجب معها العائد كمائد الموصول . ( و ) لكن ( حذف عائدها ) هنا ( كثير ) وفي الخير قليل ، وفي الصلة أكثر<sup>(٤)</sup> ...

(١) أي الظاهر .

(٢) قيل : إنه للعجاج . وقيل : لغيره . وصلره :

• حتى إذا جنّ الظلام واختلط •

من شواهد : المحاسب ٢ : ١٦٥ ، وابن الشجري ٢ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥٣ ، والخزاعة ١ : ٢٧٥ : ١ ، والمغني ١ : ١٩٩ ، ٢ : ١٤٦ ، والتصريح ٢ : ١١٢ .

(٣) انظر الدرر ٢ : ١٤٩ .

(٤) بعد كلمة : « أكثر » يياض في النسخ الثلاث مشار إليه : « كذا » في ب .

وفي ط علق مصحح الممع في طبعته الوحيدة فقال في المامش ما نصه : « هكذا وجد يياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا ، ووجد بهامش بعض النسخ : =

## [ مسألة ]

( لا ينعت الضمير ولا ) ينعت ( به ) مطلقاً ، أما الأول ، فلأنه إشارة بحرف واحد ، أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره .

= « تنبيه » هكذا نصه : « اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتن مجرداً ريثما نسخة أخرى من الشرح » . وهذا نص المتن : « ويكون جملة كالصلة ، وحذف عائدها كثير وفي نيابة » أل ، عنه خلف ، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشرى .

ولما يتبع به نكرة . قيل : أو ذو أل الجنسية ، ومفرداً مشتقاً ، أو جارياً مجزأه باطراد كاسماء النسب والإشارة ، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائفة ، ورجل بمعنى : كامل ، ومضافاً لصدق ، وسوء بمعنى صالح ، وطالح ، وأي يوجد ، وحق ، وذو الخبرية مضافات كـ « كل » .

وغير مطرد كثيراً كالعدد ، ومصدر الثلاثي بتقدير مضاف . وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليل كصدر غيره ، وكالقدار ، وجنس ما صنع منه ، وأعيان مؤولة .

وسمع : بما شئت من كذا لنكرة ، والأصح أن « ما » فيه شرطية جوابها محذوف . والزام يونس - رفع متلو النكرة مضافاً رافعاً لأجنبي مستقبلاً ، ونصبه حالاً . وعيسى : رفع العلاج مطلقاً ، ونصب غيره حالاً ، وإتياعه مستقبلاً .

والفراء : نصب العلاج حالاً ، وإتياع غيره . وجوز سيويه : الكل مطلقاً .

واتفقوا على إتياع المتن ، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عده إلا شذوذاً .

على أن الذي سجلته من هامش ط خليط من نصين ، ذكر أحدهما في « التسهيل » والثاني في « كتاب سيويه » .

أما التسهيل فيقول : « وقد ترد الطليبة محكية بقول محذوف واقع نمتاً أو شبهه وحكم عائده المنعوت بها حكم عائده الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر »

إلى أن يقول : « والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول ، أو جار مجزأه أبداً أو في حال دون حال » .

إلى أن يقول : « والجارى في حال دون حال مطرده وغير مطرد ، فالطرود أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل » .

وتعير المتن : « وأي يوجد » إلى قوله : مضافات كـ « كل » يوضحه التسهيل بقوله : « وأي »

مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكل ، وجد ، وحق مضافات إلى إسم جنس مكمل معناه

للمنعوت .

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ، ولأن التعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا لباس فيها .

وأما الثاني ، فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به ، فلا يتصور<sup>(١)</sup> فيه إضمار يعود على منوعه ، ولأنه أعرف المعارف . وتقدم اشتراط ألا يكون التعت أعرف .

( وجوز الكسائي نعت ) مضمرة ( الغائب ) إذا كان ( ملحق أو ذم أو ترحم ) كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيان ، واحتج بقوله تعالى : « قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفْ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ »<sup>(٢)</sup> وقولهم : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم » .

= وأما نص الكتاب : « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب .

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون : « به داء مخالطة » وهو صفة للأول : وتقول : هذا غلام لك ذاهباً ، ولو قال : مررت برجل قائماً جاز ، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من التحوين يفرقون بين التنوين وغير التنوين . ويفرقون إذا لم ينوتوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يروونه نحو : الآخذ ، واللازم ، والمخالط ، وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً يروونه نحو : الضارب ، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال . ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً .

ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع . وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى : انظر : التسهيل ١٦٨ ، والكتاب ١ : ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضع بعد نقل هذين النصين .

(١) أ : « فلا يصح يتصور » .

(٢) سورة سبا ٤٨ . وفي « علām » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير في : « يقذف » أو صفة على الموضع .

وفيها أيضاً النصب على أنها صفة لاسم إن أو على إضمار : أعني . انظر العكبري ٢ : ١٩٨ .



وقوله :

١٥٣٧ - . فلا تَلُمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ <sup>(١)</sup> .

وغیره خرّج ذلك على البدل ، قال ابن مالك ، وفيه تكلف .

( وقيل ) : إنه أجازہ ( إذا تقدّم المظهر ) كذا نقله <sup>(٢)</sup> عنه النحاس والقرّاء .

( وكذا كل متوغّل في البناء ) لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به كأسماء الشرط ، والاستفهام ،  
وكم الخبرية ، وما التعجيبة ، والآن ، وقبل ، وبعد .

( غير ما مرّ ) أنه ينعت أو ينعت به منها .

وكذلك « ما » و « من » النكرتان ، وذو الطائفة ، والموصول المقرون بأل ( والمصدر )  
الذي ( للطلب ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً لك لا ينعت ، لأنه بدل من الفعل ، ولا ينعت  
به ، لأنه طلب .

( قال [ ١١٨/٢ ] الكوفية ، والزّجاج ، والسّهيلي : ومنه ) : أي مما لا ينعت ولا  
ينعت به ( الإشارة ) . أمّا الثاني <sup>(٣)</sup> ، فلاّنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار . وأمّا  
الأول <sup>(٤)</sup> ، فلاّنه غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيلي : فالأولى جعله بياناً ، وإن  
سمّاه سيويه صفةً فتسامح ، كما سمّي بذلك التوكيد ، والبيان في غير موضع .

واختاره ابن مالك ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله

(١) تقدّم ذكره رقم ١٨٢ .

(٢) أي عن الكسائي .

(٣) والمراد بالثاني : ما لا ينعت به .

(٤) والمراد بالأول : ممّا لا ينعت .

كَبِيرُهُمْ هَذَا <sup>(١)</sup> . « أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنِي عَلَيَّ » <sup>(٢)</sup> .

( و ) لكن ( لا يَنْعَت عند المجوز له إلا بذي آل ) .

أَمَّا غَيْرُ الْمُضَافِ مِنَ الْمَعَارِفِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِهِ . وَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَأَنَّ النِّعْتَ مَعَ مَنَعُوته كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يُضَافُ ، فَكَذَا مَنَعُوته ، وَلَوْحَظَ فِي ذِي آلٍ مَعْنَى الْإِشْتِقَاقِ ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ هَذَا الرَّجُلُ : هَذَا الْحَاضِرُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ .

( فَإِنْ كَانَ ) الْوَاقِعُ بَعْدَهُ ( مُشْتَقًّا ضَعْفٌ ) .

( وَيَنْعَتُ فَقَطْ ) أَيِ وَلَا يَنْعَتُ بِهِ ( الْعَلَمُ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْتَقٍّ وَصِفًا وَلَا تَأْوِيلًا .  
( وَالْأَجْنَاسُ ) مَا دَامَتْ عَلَى مَوْضُوعِهَا كَرَجُلٍ ، وَسَبْعٌ .

( وَعَكْسُهُ ) أَيِ يَنْعَتُ بِهِ وَلَا يَنْعَتُ ( أَيِ ) كَمَا سَبَقَ ( وَمَا مَرَّ ) مِنْ كُلِّ وَجَدٍ ، وَحَقَّقَ <sup>(٣)</sup> .

( وَمِنْهُ مَا لَا يَقَعُ إِلَّا نَابِعًا : كَخَالِدَةَ تَالِدَةَ ، وَحَسَنَ بَسَنَ ، وَشَيْطَانَ لَيْطَانَ ، أَيِ كَالِاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمَذْكُورَاتِ . قَالَ أَبُو حَبِيبَانَ : وَهِيَ مَحْفُوظَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا قُلْتُ : أَلْفَ فِيهَا ابْنُ فَارَسٍ كِتَابًا .

( قِيلَ : وَمِنْهُ الْمَوْصُولُ ) ، لِأَنَّهُ كَجُزءِ كَلِمَةٍ ، إِذْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصِلَتِهِ ، وَجُزءُ الْكَلِمَةِ لَا يَنْعَتُ .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ مِنْهُ يُوصَفُ كَمَا يُوصَفُ بِهِ ، وَيَصْفَرُ ، وَيَشْتَبِي ، وَيَجْمَعُ ، وَكَذَا « مَا » وَ « مِنْ » تَقُولُ : جَاعَتْنِي مِنْ فِي الدَّارِ الْعَاقِلُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى مَا اشْتَرَيْتَ الْحَسَنَ .

(١) سورة الأنبياء ٦٣ . (٢) سورة الإمراء ٦٢ .

(٣) من النصِّ السابق من المعجم وكتب النص من أحد المتن في المامش ، وقد علق عليه أنفأ :

( قيل : ومنه الوصف ) قال ابن جني : من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف <sup>(١)</sup> ،  
لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأول .

وقال غيره : لأنه من تمام الأول ، فكأنه بعضه .

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك ، ولا خلاف في وصفهما .

والأصح أنه قد يوصف مطلقاً ، لأنه اسم ، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف ،  
فلا يُردُّ بشبهه ضعيف . وقد أجاز سيويه : يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل :  
« ذي الجُمّة » نعتاً « للطويل » ، وجعل « صائماً » من قوله :

١٥٣٨ - • لدى فرسٍ مُستقبلٍ الرّيح صائمٍ <sup>(٢)</sup> •

صفة لمستقبل وهو عامل .

( وثالثها : يوصف إن دلّ على جموده دليل ) قاله السّهيلي : كأن يكون خبراً  
لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حيثنذ  
بالاعتماد ، فلا ينعت .

( ورابعها ) : يوصف ( إن لم يعمل ) عمل الفعل لبعده حيثنذ عن الفعل بخلاف ما  
إذا عمل .

### [ مسألة ]

( يفرّق نعت غير الواحد ) أي المثنى والجمع ( بالواو إن اختلف ) نحو :

(١) في أ : « ألاّ يقبل الوصف » ، والأصح أنه يوصف لأنه بمنزلة الفعل « بزيادة : » والأصح أنه  
يوصف . تحريف .

(٢) لحرير . ديوانه ٥٥٤ . وصلوه :

• ظللتا بمسّتنٍ الحرور كأننا •

من شراهد : سيويه ١ : ٢١١ .

مررت برجلين <sup>(١)</sup> كريم وبخيل ( وإلاّ ) بأن اتفق ( جمع ) بينهما في اللفظ نحو : مررت برجلين كريمين .

( وغلب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول ) نحو : مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين ، واشتريت عبيدين وفرنسين مُختارين .

( واختياراً عند التفصيل ) نحو : مررت بإنسانين صالح ، وصالح ، ويجوز : وصالحة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين ، وسابقين ، ويجوز : وسابقات .

( فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفْع ) بإضمار مبتدأ .

( وكذا النّصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص ) سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ، ولقيت عمراً الكريمان ، أو الكريمين ، أم اتحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد ، وهل خرج عمر والعاقلان . أو اتّفق ، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفيّة أو مجرورين ، هذا بحرف ، وهذا بإضافة نحو : هذا زيد ، وقام عمر والظريفان ، أو الظرفيين .

( وجوز قوم ) منهم الأخفش . ( الإتياع إذا اتحد العمل ، لا جنس العامل ، وتقارب المعنى ) وهو القسم الأخير مما ذكر .

(و) جوز ( الكسائي ) والفرّاء الإتياع ( إذا تقارب المعنى ) أي معنى العاملين ( وإن اختلفا ) في العمل نحو : رأيت زيداً ومررت بعمر والظرفيين ، لأن المرور في معنى الرؤية ، ومررت برجل معه رجل قائمين ، لأنه قد مرّ بهما جميعاً ، لكن الكسائي يتبع الثاني والفرّاء يتبع الأول .

(١) ط : « مررت برجل كريم وبخيل » . تحريف .

وقولي : في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل ، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو : أعني .

( فإن اتحد ) أي العاملان جنساً وعملاً ( جاز ) الإتيان ( عند الجمهور ) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام [ ١١٩/٢ ] زيد ، وقام بكر العاقلان ، أو اختلفا فيهما نحو : أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان ، أو اتفقا لفظاً فقط نحو : وجَدَ <sup>(١)</sup> زيد على عمرو ، ووجَدَ بكر الضالة العاقلان ، أو معنى فقط نحو : ذهب زيد ، وانطلق خالد العاقلان .

وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى ، فقال : إن قَدَّرْتَ الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتيان ووافقه المبرد في الثانية والثالثة .

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب سيبويه : أنه لا يجوز الإتيان لما انفجر من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو : مررت بزيد ، وهذا غلامٌ بكسر الفاضلين ، وكاختلاف الحرفين نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو الظريفين ، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد ، واستعنت بعمرو الفاضلين ، أو الإضافتين نحو : هذه دار زيد ، وهذا أخو عمرو الفاضلين .

( وإن كان العامل واحداً جازاً ) أي الاتباع والقطع ( إن لم يخلط العمل ) نحو : قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف ، فيتميّز القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتحدت .

وقال الفراء وابن سعدان <sup>(٢)</sup> : يجوز الإتيان في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب

(١) وجَدَ عليه في النصب مَوْجِدَةٌ ووجداناً بكسر الواو . ووجد ضالته وجداناً بكسر الواو أيضاً .

(٢) ابن سعدان هو : محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقيم ، مات ٢٣١ .

وصنف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات :

اتباع المرفوع تغليظاً له - وقال ابن سعدان : يجوز إتيان كل منهما نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين ؛ لأنّ كلاهما مخاصمٌ ومُخَاصَمٌ ، فهو فاعل ومفعول .

قال أبو حيان : وردّ بأنه لا يجوز : ضارب زيد هنذا العاقلة بالرفع على الإتيان إجماعاً ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره .

( ويجوز أن ) أي الإتيان والقطع ( في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً . قال يونس : ولا ترحماً ) نحو : الحمد لله الحميد ، أي هو . « وامرأته حمالة الخطب » <sup>(١)</sup> أي أذى . « والمُقيمين الصلاة » <sup>(٢)</sup> . أي أمدح . و « اللهم ألطف بعبدك المسكين » ، أي أترحمُ على رأي الجمهور : بخلاف نعت المبهم نحو : مررت بهذا العالم ، أو النعت الملتزم نحو : نظرت إلى الشّعري العبور ، أو المؤكد نحو : « لا تتخذوا إلّاهين اثنين » <sup>(٣)</sup> فلا يجوز فيها القطع :

( فإن كان ) النعت ( لنكرة شرط ) في جواز القطع ( تقدّم ) نعت ( آخر اختياراً ) لقول أبي الدرداء : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة » ، فإن لم يتقدم آخر لم يجر القطع إلّا في الشعر .

( لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم ) أي لا يشترط ذلك ( في الأصح ) .

وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، وواقفه الخليل في المدح والذم . أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلّا ما تقدّم عن يونس في الترحم .

( وإن كثرت نعت معلوم ) لا يحتاج إليها في التمييز ( أو منزل منزله ) تعظيماً أو

(٢) سورة النساء ١٦٢ .

(١) سورة المدد ٤ .

(٣) سورة النحل ٥١ .

غيره ( أَتْبَعَتْ ) كلها ( أو قطعت أو ) قطع ( بعضها ) وأتبع بعض ( بشرط تقديم المُتَّبَعِ في الأصح ) ، لأنه الثابت عن العرب لثلا يفصل بين النعت والمنعوت .

وقيل : لا بشرط ، بل يجوز الإتيان بعد القطع ، لأنه عارضٌ لفظيٌّ ، فلا حكم له ، وقد قال تعالى : « الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » <sup>(١)</sup> . وقالت الخرنق :

١٥٣٩ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ ، وَأَفَّةُ الْجُزْرِ .  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَسِرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ <sup>(٢)</sup>

روى برفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً ، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتيان الجميع أو بعضها في البيان ، فإنه يجب إتيانه ويقدم في الثانية على المقطوع ، وإتيانه أيضاً أجود .

( ويجوز تعاطفها ) أي النعوت <sup>(٣)</sup> ، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة . قال أبو حيان : وتختص بالواو نحو : « سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى » <sup>(٤)</sup> . قال : ولا يجوز بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله ، قال :

(١) سورة النساء ١٦٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ في ٢٨٨ . والمحتسب ٢ : ١٩٨ ، وابن الشجري ١ : ٣٤٥ ، والخزاعة ١ : ٣٠١ ، والمصنف ٣ : ٦٠٢/٤ ، ٧٢ ، والتصريح ٢ : ١١٦ ، ٢٠٤ .

والأشموني ٣ : ٦٨ ، ٢١٤ .

(٣) ط : « المنعوت بالهم . تحريف .

(٤) سورة الأعلى ١ : ٢ ، ٣ ، ٤ .

١٥٤٠ - • يَا وَثِجَ زِيَابَةِ الْحَارِثِ الصِّبْجِ فَالْأَثْبِ • (١)

أي الذي صَبَّحَ العَدُوَّ فغَمَّ ، قَابَ .

قال السَّهْلِيُّ : والعطف بـم في مثل هذا بعيد جوازه ، وقال ابن خروف : إذا كانت [١٢٠/٢] مجتمعة في حالة واحدة لم يكن العطف إلاً بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلاً حتى وأم .

ولأنما يجوز العطف ( لاختلاف المعاني ) ، لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصح العطف ، فإن اتفقت فلا ، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

( وإنما تحسن لتباعدها ) نحو : « هو الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ » (٢)  
بخلاف ما إذا تقاربت نحو : « هو الله الخالقُ البارئُ المصورُ » (٣) .

( وبلي ) التعت ( أما « أو » لا ) لإفادة شك ، أو تنويع ، أو نحوهما ( فيجب تكرارهما ) مقرونين ( بالواو ) نحو : مررت برجل إما صالح وإما طالح : « وظل من يَحْمُومٌ لا باردٍ ولا كريمٍ » (٤) .

( وقيل : لا يجب تكرار لا ) لأنها ليست في جواب .

(١) لابن زبابة ، واسمه : سهل بن ذهل .

وقيل : اسمه عمرو بن الحارث .

وفي أ : « رواية » بالراء . تحريف .

وفي ب : « ربي » . وفي ط : « ذبابة » بالذال كله تحريف . صوابه من الخزانة ٢ : ٣٣١ .

من شواهد : ابن الشجرى ٢ : ٢١ ، والخزانة ٢ : ٣٣١ / ٤ : ٣٩٧ ، والمغني ١ : ١٤٠ .

(٣) سورة الحشر ٢٤ .

(٢) سورة الحديد ٣ .

(٤) سورة الواقعة ٤٤ .



( وإذا وصف بمفرد وظرف ) أو مجرور ( وجملة فالأولى ترتيبها هكذا ) كقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » <sup>(١)</sup> ، وعِلَّةُ ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة ، لأنه من قبيل المفرد .

( وأوجه ابن عصفور اختياراً ) وقال : لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور ، وردُّ بقوله تعالى : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ » <sup>(٢)</sup> وقوله : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين » <sup>(٣)</sup> .

( وقدّم ابن جني الصفة غير <sup>(٤)</sup> الرافعة عليها ) أي على الرافعة ، لأن الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا يليها الظرف .

( وقدّم بعضهم ) وهو صاحب « البديع » الجملة ( التعلية على الاسمية ) قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه . قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .

### [ مسألة ]

( لا يقدم التعت ) على منعوته ( خلافاً لبعضهم ) وهو صاحب البديع ( في ) إجازته تقديم التعت ( غير مفرد ) أي مثني أو جمع ( إذا تقدّم أحدُ متبوعيه ) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

١٥٤١ — . أبى ذاكَ عَمِّي الأكرمانِ وخَالِيَا . <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) سورة غافر ٢٨ ، (٢) سورة ص ٢٩ .  
(٣) سورة المائدة ٥٤ . (٤) كلمة : « غير » سقطت من ط .  
(٥) قاتله مجهول . وصدّره :

• ولست مقرأاً للرجال ظلامه •

من شواهد : المفني ٢ : ١٦٢ والعيني ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٥٨ .

( ويحذف المنعوت لقريظة ) كتقدّم ذكره نحو : « اثنتي بماء ولو بارداً » .

واختصاص النعت به كررت بكاتب وحائض ، وراكب صاهلاً .

ومصاحبة ما يعينه نحو : « وآلنّا له الحديد أن اعْمَلْ سَابِقَاتِ » <sup>(١)</sup> أي « دروعاً » .

وقصد العموم نحو : « ولا رَطْبٌ ولا يابس » <sup>(٢)</sup> .

وإجراؤه <sup>(٣)</sup> مجرى الأسماء ، كررت بالفقيه أو القاضي .

وإشعاره بالتعليل نحو : أكرم العالم ، وأهن الفاسق .

وكونه لمكان أو زمان نحو : جلست قريباً منك ، وصحبتك طويلاً .

( وَيُقَامُ نَعْتُهُ مَقَامَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً ) بأن كان مفرداً كما مثلنا ، لتصحّ

مباشرته ، لِمَا كَانَ الْمَنْعُوتُ يُبَيِّنُهُ ( أو كان همّاً ) أي ظرفاً أو جملة ( والمنعوت

بعض ما قبله من مجرور بمن ) نحو : « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ » <sup>(٤)</sup> أي :

« وَإِنْ أَحَدٌ » ، « وَمِنَ الدُّنْيَا ذَلِكَ » <sup>(٥)</sup> . أي قوم دون . وقالوا : منا ظعن ومنا أقام أي :

إنسان . وقال :

١٥٤٢ - • وما الدّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

• أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْنِي الْعَيْشِ أُكْدَحُ <sup>(٦)</sup>

(١) سورة سبأ ١١ .

(٢) سورة الأنعام ٥٩ .

(٣) ط : « وأجرياه » . تحريف .

(٤) سورة النساء ١٥٩ .

(٥) سورة الجن ١١ .

(٦) لابن مقبل . ديوانه ٢٤ .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٧٦ ، والحويان ٣ : ٤٨ ، والمحاسب ١ : ١١٢ ، والخزائن ٢ : ٣٠٨ ،  
وحماسة البحري ١٢٣ .

أي تارة .

( قال ابن مالك : أو في ) كقوله :

١٥٤٣ - • لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تَيْشَمِ

يَفْضُلُها في حَسَبِ ومِيسَمِ<sup>(١)</sup> .

أي « أحد » يفضلها .

وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور من الضرائر .

( وإلا ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة ، والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم « مِنْ » ، أو « في » على رأي ابن مالك ( فضرورة ) حذفه كقوله :

١٥٤٤ - • وقُضِرَى شَنْجُ الأنساء نَبَاحٍ من الشُّعبِ<sup>(٢)</sup> .

أي ثور شنج الأنساء ، وقد يوصف به الفرس والغزال .

وقولك : وما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة ، أي رجل .

(١) قيل : إنه لحكيم بن رميعة الرُّبَيْعِيّ . وقيل : لحميد الأَرطَ . من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٧ ،

والخصائص ٢ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦١ ، والخزاعة ٢ : ٣١١ ، والعيبي ٤ : ٧١ ،

والنصرين ٢ : ١١٨ . والأشعوني ٣ : ٧٠

(٢) لأبي ذؤاد الإياديّ .

من شواهد : المقرب ١ : ٢٢٨ ، واللسان : « شنج » .

وهذا الشاهد كتب محرّفاً في النسخ الثلاث :

فهي أ ، ب : « شيخ الإنشاء نباح من الشعب » .

وفي ط : « وقصري شبح الإنشاء نباح من الشعب » .

ولم يستطع أن يصوبه مصحح نسخة المجمع في طبعها الأولى وقال في هامشه : « هكنا بالنسخ الي

بأيدينا فليحرّر » . وتصويب الشاهد من اللسان ، والمقرب :

وقوله :

١٥٤٥ - • تَرْمِي بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ <sup>(١)</sup> •

وقوله :

١٥٤٦ - • وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بَنَامَ صَاحِبِيَّ <sup>(٢)</sup> •

أي : « رجل نام » ، و « بكفِّيَّ رجل كان » .

( ويقلّ حذف النعت ) مع العِلْم به ، لأنه جيء به في الأصل لفائدة لإزالة الاشتراك ، أو العموم فحذفه عكس المقصود .

ومما ورد منه : « وكذب به قومك » <sup>(٣)</sup> . أي المعاندون . « إنه ليس من أهلك » <sup>(٤)</sup>

(١) قائله مجهول . وقيله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

وفي شواهد الكشاف ٨٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٦١٦ : « حادث » مكان : ترمي :

من شواهد : عجالة ثعلب ٧ : ٤٤٥ ، والمقتضب ٢ : ١٣٩ .

والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والمحجب ٢ : ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرب ١ : ٢٢٧

والنخلة ٢ : ٣١٣ ، والمغني ١ : ١٣٨ والميبي ٤ : ٦٦ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشمونى

٣ : ٧١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥ :

وفي النسخ الثلاث : « والله ما زيد » والرواية المشهورة هي : « والله ما لعل » .

(٣) سورة هود ٤٦ .

(٤) سورة الأنعام ٦٦ .

أي الناجين . « الآن جئت بالحق » <sup>(١)</sup> أي : الواضح . « تدمر كُلّ شيء » <sup>(٢)</sup> أي : سلّطت عليه .

١٥٤٧ - . فلم أعط شيئاً ولم أمتنع <sup>(٣)</sup> .

أي : طائلاً [ ١٢١/٢ ]

(١) سورة البقرة ٧١ :

(٢) سورة الأحقاف ٢٥ :

(٣) من أبيات قلها العباس بن مرداس : وصدره :

« وقد كنت في الحرب ذا نَدْرٍ » .

و « ذا نَدْرٍ » أي ذا قوّة على دفع الأعداء . هذا وفي ط : كتب الشاهد على النحو التالي :

« فلم أعط شيئاً ولم أمتنع طائلاً » . وهو تحريف :

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٦ ، والميني ٤ : ٦٩ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ :

## عَطْفُ الْبَيَانِ

أي : هذا مبحثه . قال أبو حيان : وسمي به ، لأنه تكرر الأول لزيادة بيان ، فكانك ردده على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبدل .

وقيل : لأن أصله العطف ، فأصل جاء أخوك زيد ، وهو زيد : حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ذكره صاحب البسيط .

والكوفيون يسمونه : التّرجمة .

( هو الجاري مجرى النّعت ) في تكميل متبوعه ( توضيحاً ، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً ) . فالأول في المعارف نحو : جاء أخوك زيد . والثاني في التكررات نحو : من شجرة مباركة زيتونة <sup>(١)</sup> . والثالث في المكرّر بلفظه نحو :

١٥٤٨ - . لقائيل يا نصّر نصّر نصراً <sup>(٢)</sup> .

قال ابن مالك : والأول عندي جملة توكيداً لفظياً ، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك .

وفارق بما ذكرناه سائر التوابع إلّا النّعت .

( لكن يجب جموده ) ولو تأويلاً ، وبذلك يقارن النّعت .

(١) سورة التور ٣٥ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٥٧ .

والمراد بالحمد تأويلاً : العَلَمُ الذي كان أصله صفة فغلّبت .

( لا كونه أخصّ من المتنوع أو غير أخصّ ) منه ، أي لا يجب واحدٌ منهما ( في الأصحّ ) . قال في شرح الكافية : واشترط الجرجاني والزنجشري زيادة تخصيصه ، وليس بصحيح ، لأنه في الحمد بمنزلة النعت في المشتقّ ، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنهما مكملان ، وقد جعل سيويه : « ذا الجُمة » من : « يا هذا ذا الجُمة » - عطف بيان مع أن « هذا » أخصّ<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقال في شرح التسهيل : « زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعمّ منه . والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وهو يكون في الاختصاص فائقاً ، ومتّوقفاً ، ومساوياً فليكن العطف كذلك . انتهى . فذكر في كل من الكتابين<sup>(٢)</sup> مسألة ، وتحصل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال .

وقال أبو حيّان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه ، وعلّله بأن الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه . ( ويوافقّه ) أي متبوعه ( في الإفراد والتذكير ، والتثنية ) ، وفروعهما : أي : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتعريف ، كالنعت .

( ومنع البصريّة جريانه على النكرة ) وقالوا : لا يجري إلّا في المعارف كذا نقله عنهم الشّلّويّون . قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلّا من جهة .  
وذهب الكوفيّون ، والفارسيّ ، والزنجشريّ : إلى جواز تنكيرهما ، ومثّلوا

(١) لأن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة :

(٢) وهما : شرح الكافية ، وشرح التسهيل .

بقوله تعالى : « من ماءٍ صديد » <sup>(١)</sup> وقوله : « أو كفارةً طعامُ مساكين » <sup>(٢)</sup> « من شجرة مباركةٍ زيتونةٍ » <sup>(٣)</sup> . وهو الصحيح .

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرُها ، لأنها مجهولة ، ولا يبين مجهولٌ بمجهولٍ .

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادتهُ تبييناً ، وإن لم تصيره معرفة . وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان . قاله ابن عصفور ، وهو مبنيٌّ على اشتراط كونه أخصَّ .

( وجوز الزمخشري تخالفهما ) فأعرب قوله تعالى : « مقامُ إبراهيم » <sup>(٤)</sup> عطف بيان ، وهو معرفة جارٍ على « آياتِ بيتان » ، وهي نكرة .

قال أبو حيَّان : وهو مخالف لإجماع البصريين ، والكوفيين فلا يلتفت إليه .

( وخصه بعضهم بالعلم ) بأن يجري على الاسم كنيته <sup>(٥)</sup> ، وعليهما <sup>(٦)</sup> اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب « البسيط » .

( ولا يكون مضمراً وفاقاً <sup>(٧)</sup> ) ، ولا تابعاً له ( أي لمضمّر ) ( على الصحيح ) لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق .

وجوز بعضهم جريانه على المضمّر ، فإنه قال في « قاموا إلاّ زيداً » : إن زيداً بيان للمضمّر في قاموا .

(١) سورة إبراهيم ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ في قراءة من نوّن : « كفارة » أنظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٩ ط أولى .

(٣) سورة النور ٣٥ . (٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) كنيته بدون ضمير . تحريف . (٦) أي على الاسم والكنية .

(٧) وفاقاً سقطت من أ .



وقال الزمخشري في قوله تعالى : « أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » <sup>(١)</sup> ، إنه بيان للهاء <sup>(٢)</sup> من « أَمَرْتَنِي بِهِ » .

( ولا ) يكون ( جملة ولا تابعا لها ) كذا نقله ابن هشام في المغني جازماً به ، وسواء الاسمية والفعلية .

( و ) كل ما كان عطف بيان ( يصلح ) أن يكون ( بدلاً ) بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . ( إلا إذا أفرد ) عن الإضافة مقروناً بأل أو « لا » <sup>(٣)</sup> . ( تابعا لمنادى ) منصوب أو مضموم كقولـه :

— ١٥٤٩ — فَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا <sup>(٤)</sup> .

وقولك : يَا أَخَانَا الْحَارِثُ . يَا غَلَامُ بَيْشَرُ . يَا أَخَانَا زَيْدًا بالنصب فإنه يتعين في هذه الأمثلة كونه عطف بيان . ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمّه ، ونحو : يَا زَيْدَ الرَّجُلِ إِذْ عَلَى الْبِدْلِيَةِ يَلْزَمُ دُخُولُ « يَا » عَلَى الْمَعْرِفِ بِأَلْ ، وذلك ممنوع .

( أو جَرَّ [١٢٢/٢] متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه ) بأن كان صفة مقترنة بـ « أَلْ » والتابع خال منها نحو :

(١) سورة المائدة ١١٧ .

(٢) ط : « بَيَانٌ لِّمَا مَكَانٌ : « لِّلْهَاءِ » . تحريف .

(٣) أولا : أي إذا لم يكن كذلك بأن كان تابعا لمنادى . الخ .

(٤) لطالب بن أبي طالب القرشي . وتامه :

• أَعِذْكَمَّا يَا اللَّهَ أَنْ تَحْدَثَا حَرْبًا •

من شواهد : العيني ٤ : ١١٩ ، والنصرح ٢ : ١٣٢ والأشموني ٣ : ٨٧ .

( جمع الهوامع ج ٥ - ١٣ )

• أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ <sup>(١)</sup> •

— ١٥٥٠ —

فإنه لا يجوز هنا البدلية لثلاث يلزم إضافة المَعْرِفِ بـ «أل» إلى الحالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو: أَنَا الْفَارِبُ <sup>(٢)</sup> الرَّجُلِ غُلَامِ الْقَوْمِ .

أو أَفْضَلُ <sup>(٣)</sup> تفضيل مضافاً إلى عام متبع بقسميه ، والمفضل أحدهما نحو : زيد أفضل الناس ، الرجال والنساء ، إذ على البدلية يكون التقدير : زيد أفضل الرجال والنساء ، وذلك لا يسوغ .

أو «أي» ، أو «كلا» مُفَصَّلًا ما بعده نحو : أيّ الرجلين زيد وعمرو أفضل <sup>(٤)</sup> ، وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك <sup>(٥)</sup> .

(١) للمرار بن سعيد الفقهسي . وتعامه :

• عليه الطير ترقبه وقوعا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، والمقرب ١ : ٢٤٨ والخزاعة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ وشذور الذهب ٣٨٣ والعيني ٤ : ١٢١ ، والتصريح ٢ : ١٣٣ والأشموني ٣ : ٨٧ .

(٢) ط : «أنا لفارب» بدون : «أل» . تحريف .

(٣) أي من المسائل التي لا يجوز فيها البدلية .

(٤) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محلّ الرجلين لزم إضافة : «أي» إلى المعرفة المفردة ، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدّر نحو : أي زيد أحسن ؟ أي أجزائه أحسن ؟ أو عطف على أيّ مثلها مثل :

• أيّ وأبك فارس الأحزاب • .

انظر : التصريح ٢ : ١٣٣ .

(٥) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو : «عمرو» محلّ أخويك لزم إضافة : «كلا» إلى مفرّق ، وهي إنما تضاف إلى مثني غير مفرّق . انظر التصريح ٢ : ١٣٣ :

## [تنبيهات]

الأول : عدّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة .

والثامنة : أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو : هند ضربت الرجل أخاها ، إذ على البدلية يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط ، لأنّ البدل في التقدير من جملة أخرى <sup>(١)</sup> .

والثاسعة والعاشر : أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو منون نحو : يا أيها الرجل غلامٌ زيد ، ويا أيها الرجل زيدٌ ، إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه آل ..

والحادية عشرة : أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو : يا زيد هذا ، إذ على البدلية يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف . وكل ذلك ممنوع .

الثاني : استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصّور <sup>(٢)</sup> المذكورة بأنهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل <sup>(٣)</sup> وقد جوزوا في : « إنك أنت » كون « أنت » توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : « إن أنت » .

(١) ذ « أخاها » يتعيّن كونه عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنّه لا يصحّ الاستغناء عنه لاشتغاله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً له « هند » ، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع للرجل ، فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب « أخاها » بياناً لا بدلاً ، لأن البدل على نية ، تكرار العامل ، فكانه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . انظر التصريح ٢ : ١٣٢ .

(٢) ط : « الصورة » بناءً التأنيت . تحريف .

(٣) التحليل مبنيّ على أن البدل لا بد من صحة حلوله محلّ الأول . وضح بعضهم هذا التحليل بأنهم يغفرون في الثواني الخ . انظر حاشية الحضري ٢ : ٦٥ .

الثالث : قال أبو حيّان : ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً ، فتارة مع النعت نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وتارة مع البدل نحو : جاء أبو محمد زيد ، وتارة مع التأكيد نحو : رأيت زيدا زيدا .

وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببية .

ومجرى التوكيد في تقوية دلالته . ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز .

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح . انتهى .

( قبل : ويتعين للبديهة إذا كان ) التابع ( بلفظ الأول ) نحو : « وترى كلّ أمةٍ جاثيةٍ كلّ أمةٍ تُدعى إلى كتابها » <sup>(١)</sup> . قاله ابن الطراوة ، وتبعه ابن مالك ، لأن الشيء لا يبين نفسه .

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو :

١٥٥١ — يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلاتِ <sup>(٢)</sup> .

١٥٥٢ — يا تَيْمَ تَيْمَ عَسَدِي <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الجاثية ٢٨ .

(٢) قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة . تمامه :

..... اللَّذَبَلُ      تطاول الليل عليك فانزل .

واليعملات جمع يعملة ، وهي الناقة القوية .

من شواهد : سيويه ١ : ٣١٥ ، والمنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، والخراطة ١ : ٣٦٢ .

والفني ٢ : ٨٦ ، ١٦٤٠ والأشموني ٣ : ١٥٣ .

(٣) لجرير . ديوانه ٢٨٥ وتماه :

..... لا أبالكم      لا يفضيكنكم في سوءةٍ عمرُ .

من شواهد : سيويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٥ ، وابن الشجري ٢ : ٨٣ ،

وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / والخراطة ١ : ٣٥٩ / ٢ : ١١٦ / ٤ : ٢٧٣ ، والفني ٢ : ٨٦ ،

والعيني ٤ : ٢٤٠ . والأشموني ٣ : ١٥٣ .

## التوكيد

أي : هذا مبحته . وهو مصدر وكّد . والتأكيد مصدر أكّد ، لغتان . قال ابن مالك : وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وهو قسبان : فالأول : معنوي بالفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حدّ ( فمنه لدفع توهم المجاز ) من حذف مضاف أو غيره ، أو السهو أو النسيان ( النفس والعين ) بمعنى الذات ( مضافين لضمير المؤكد المطابق ) له في الأفراد والتذكير وفروعها نحو : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، والهندات أنفسهن .

( فإن أكّدا مثني فجمعهما أفصح من الأفراد ) كما تقدّم ، ويجوز الزيدان نفسهما بالأفراد . ( وجوز ابن مالك ولده تثنيتهما ) فيقال : نفساهما ( ومنع ) ذلك ( أبو حيّان ) وقال : إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين وإنما منع أو قلّ لكرهية اجتماع تثنيتيّين فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الأفراد ، لأن التثنية جمع في المعنى .

( ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متصلاً ) مستتراً أو بارزاً ( إلا بفواصل ما ) نحو : قم أنت نفسك ، وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسيهما .

وعِلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت .

واحتُرزت بقول : « غالباً » كما في « التسهيل » عما ذكره الأخفش من

أنه يجوز على ضعف : « قاموا أنفسهم » .

وأشرت « بفاصل ما » إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز : « هلم لكم أنفسكم »  
بلا خلاف اكتفاء بفضل « لكم » .

( ويجوز جرّهما ) أي النفس والعين ( بالباء الزائدة ) نحو : جاء زيد بنفسه أو بعينه ،  
وجعل منه بعضهم : « يَتَرَبِّصَنَّ أَنْفُسَهُنَّ » <sup>(١)</sup> ولا يجوز ذلك في غيرهما من الألفاظ  
التأكيد .

(و) منه (لشمول) ورفع <sup>(٢)</sup> توهم إطلاق البعض على الكلّ ( في المثني كلا وكلتا ،  
وفي غيره ) أي الجمع وما في معناه : ( كُلُّ ، وجميع ، وعامة ) مضافة كلها ( إلى  
الضمير ) المطابق للمؤكد .

( وأجمع ، وأكّص ، وأبصع ، ولتبع ، [١٢٣/٢] ومن ثمّ ) أي من هنا ، وهو  
كون هذه الألفاظ دالة على الشمول ، أي من أجل ذلك ( لم يؤكد بالأولين ) أي : كلا  
وكلتا ( ما لا يصلح موضعه واحد ) فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ولا  
رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما <sup>(٣)</sup> لعدم الفائدة ، إذ لا  
يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع  
من العرب قط .

ويدلّ له أنهم لا يؤكدون فعل التمتعّ بالمصدر ، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز  
في الفعل ، وإثباته حاصل لكونه حقيقة ، إذ لا يتمعّج من وصف شيء إلا وذلك  
الوصف ثابت له ، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيده ما ذكر لما كان المجاز ،  
لا يدخله .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) ط : « كلها » . تحريف .

(٣) ط : « ودفع » بالدّال .

( خلافاً للجمهور ) في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع وأكثع بعد كلّ ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكلّ .

والجواب كما قال أبو حيان : أنّ المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكد إلا إذا قوي برواية عن العرب . وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع .

( و ) من ثمّ أيضاً ( لا ) يؤكد ( بالبوقي ) أي : كلّ وما بعده ( غير ذي أجزاء ولو حكماً ) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها ، فلا يقال : جاء زيد كله ، ويقال : قبضت المال كله ، وبعث العبد كله ، ورأيت زيدا كله ، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد ، والعبد .

( وأنكر المبرد : عامة ) وقال : إنما هي <sup>(١)</sup> بمعنى أكثر ، ولم يذكر أكثر النحاة جميعاً ، قال ابن مالك : سهواً أو جهلاً ، وقال : قد نبّه سيبويه على أنها بمنزلة « كل » معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً ، وقد وجدت له شاهداً ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها .

١٥٥٣ - . فِدَاكَ حَيِّ خَوْلَانْ جَمِيعُهُمْ وَهَمَّانْ  
وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ <sup>(٢)</sup> .

انتهى .

قال أبو حيان : وممن نقلها عن سيبويه صاحب « الإفصاح » .

( وجوز الكوفيّة والزنجشريّ الاستغناء بنية الإضافة في كلّ ) عن التصريح بها ،

(١) ط فقط : « إنما هو » .

(٢) من شواهد : العينيّ ٤ : ٩١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٠١ ، والتصريح ٢ : ١٢٣ .

ومثلوا بقوله تعالى : « إنا كلاًّ فيها » <sup>(١)</sup> أي : كلنا .

وخرّجه غيرهم على أنه حال <sup>(٢)</sup> أو بدل من الضمير <sup>(٣)</sup> .

وعللّ ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان : مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد ، وهو النفس والعين ، وكلّ ، وجميع ، وعامة . ومنويّ فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً ، وعلى أن غير « كل » من الصريح الإضافة لا يستعمل منويّها فتجوز ذلك في « كلّ » مستلزم عدم النظير في الضميرين .

(و) جوز ( ابن مالك إضافتها ) أي كلّ ( إلى ظاهرٍ مثل المؤكّد ) واستدلّ بقوله :

١٥٥٤ - يا أشبهَ النَّاسِ كُلُّ النَّاسِ بالقمر <sup>(٤)</sup> .

وقوله :

١٥٥٥ - وأبعدُ النَّاسِ كُلُّ النَّاسِ من عارٍ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة غافر ٤٨ وفي أ ، ط : « إنا كلّ » يرفع « كلّ » تحريف من فاحية القراءة المرادة ، لأن قراءة الرفع مشهورة ، وهي القراءة التي يضمها المصحف ، ولكن الاستشهاد بهذه الآية إنما هو على قراءة النصب وذكر : « كل » مرفوعة . تحريف صوابه من ب .

(٢) أي من الضمير المرفوع في « فيها » .

(٣) وهو اسم إن . وانظر في هذا الموضع الأشموني ٣ : ٧٥ ، والتصريح ٢ : ١٢٢ .

(٤) لكثير . وصدّره :

• كم ذكرك لو أجرى بذكر كم .

انظر : المغني ١ : ١٦٤ والعيني ٤ : ٨٨ ، والأشموني ٣ : ٧٥ ونسبه السيوطي من شرح شواهد المغني ص ١٨ رقم ٣٠٦ لعمر بن أبي ربيعة .

(٥) للفرزدق ديوانه ٤١٢ . وصدّره :

• أنت الجواد الذي ترجى نوافله .



قال أبو حيان : ولا حجة في ذلك . لأنه فيه نعت لا توكيد ، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل ، كما قال ابن مالك في قولك : مررت بالرجل كُـلُّ الرجل أنه نعت بمعنى الكامل .

( وَيَتَّبِعُ كُلَّهَا جَمْعًا ، وَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) نحو : فسجد الملائكة كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ <sup>(١)</sup> ( وكلهن جُمُعَ ، وكذا البواقي ) أي كتماء ، وأكتمون وكنع ، وكذا في أبصع وأبتع .

( ويجب ترتيبها إذا اجتمعت ) بأن يقال : كله أجمع أكتع ، أبصع ، أبتع . وكذا الفسروع .

وتقدّم ( النفس على العين ) وهما <sup>(٢)</sup> على « كل » ( في الأصح ) لأنها توابع ، وقيل : لا يجب الترتيب بل يحسّن .

( وثالثها : لا يجب فيما بعد أجمع ) لاستوائها ، ويجب فيها مع أجمع وما قبله وهو رأي ابن عصفور . ( والجمهور ) على أنه ( لا يؤكّدها ) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع ، لأنها توابع ، وجوزّه الكوفيون وابن كيسان ، واستدلوا بقوله :  
 • تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَا <sup>(٣)</sup> .

وقوله :

• وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الحجر ٣٠ (٢) أي النفس والعين .

(٣) قائله مجهول . وصدّره :

• يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَيًّا مَرْمًا .

أنظر ، المقرب ١ : ٢٤٠ ، والخزاة ٢ : ٣٥٧ .

(٤) قائله مجهول . وصدّره :

• تَرَى التَّوَزَّيَّ فِيهَا مَدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ .

وفي سيبويه ١ : ٩٢ : « أجمع » مكان : « أكتع » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وقوله :

١٥٥٨ - • تَوَلَّوْا بِالْأَيْمَانِ وَاتَّقَوْنَا • بَنُعمَانُ بْنُ زُرْعَةَ أَكْتَنَعِينَا <sup>(١)</sup> .

والأولون ، قالوا : هو ضرورة ، وفيه نظر ، لإمكان الإتيان بـدَلَهْ بلفظ : « أجمع » .

(و) الجمهور على أنه ( لا ) يؤكد ( به ) أي بأجمع ( دون كل اختياراً ) .

( والمختار وفقاً لأبي حيَّان جوازه ) ، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى : « لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » <sup>(٢)</sup> . « وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » <sup>(٣)</sup> . « لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْغِيَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » <sup>(٤)</sup> ، وفي الصحيح : « فله سلبه أجمع » ، « فصلوا جلوساً أجمعين » .

قال أبو حيَّان : ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم « كُلِّ » عند الاجتماع ، لأن النفس [١٢٤/٢] يجب تقديمها على العين إذا اجتماعا . ويجوز التأكيد بالعين على الأفراد .

( وهي ) أي أجمع وأخواته ( متعارف ) بالاتفاق ، ولهذا جَرَتْ على المعرفة .

ثم اختلف في سبب تعريفها ( فقيل ) : هو ( بنية الإضافة ) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَعَ : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزى إلى سيبويه ، واختاره السهيلي وابن مالك .

( وقيل : بالعلمية ) لأنها أعلام للتوكيد ، علّقت على معنى الإحاطة <sup>(٥)</sup> بما يتبعه

(١) نسب إلى أعشى ربيعة . وانظر الدرر : ٢ : ١٥٧ .

(٢) سورة الحجر : ٣٩ . (٣) سورة الحجر : ٤٣ .

(٤) سورة هود : ١١٩ . (٥) أقط : على معنى التوكيد للإحاطة .

كأسماء ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصحّحه أبو حيّان ، قال : ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها . وما منع — وليس كذلك — وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلمية ، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلم خاصّة .

( ومن ثمّ ) أي من هنا وهو كونها معارف ، أي من أجل ذلك ( لم تصرف ) ، أمّا على العلمية فواضح إذ معناها في « أجمع » الوزن ، وفي « جُمعَ » العدل عن : « فعلوات » الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون . وأمّا على نيّة الإضافة فلشبه هذا التعريف بالعلميّة من حيث إنه لا أداة له <sup>(١)</sup> لفظاً كنشع صرف « سحر » المميّن للعدل ، وشيئه العلميّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً ، وإن كان على نيّة أل <sup>(٢)</sup> .

(و) من ثمّ أيضاً ( لم تنصب حالاً على الأصحّ ) . وقيل : نعم . حكى الفراء : أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء .

وقيل : يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين ، وجُمع . واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين : « فصلثوا جلوساً أجمعين » ، ثم أكتع مأخوذ من تكتّع الجليد أي تقبّض ، والتقبّض فيه معنى التجمع .

وأبصع ، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم : « إلى متى تكرع ، ولا تبصع » ، أي لا تروى ، وفيه معنى الغاية . والبتع طول العتق .

(١) أ : « لا أداة لفظاً » يعمود « له » .

ط : « لأداة لفظاً » . وهذا تحريف . والرواب من ب والمراد بقوله : « لا أداة له لفظاً » أنه كالعلم يعرف بغير أداة ظاهرة .

(٢) وذلك لأن : « سحر » معدولة عن : « السحر » المقرون بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » ، وقصد به التعريف فمنع الصرف . أنظر في هذا الموضع التصريح ٢ : ٢٢٣ .

وقد جاء أجمع لغير التوكيد . قالوا : جاءوا بأجمعهم .

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تقيده كحديث .. كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء<sup>(١)</sup> ، أي مجتمعة الخلق . «ولا يَتَّحِدُ توكيدٌ مُتَعَاظِفَيْنِ ما لم يَتَّحِدْ عاملهما معنى» فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

فإن اتحدا معنى جاز ، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد ، وذهب بكرٌ كيلاهما .

قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه .

( ولا توكّد نكرة ) مطلقاً عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف ، فلا تشبّع نكرة ، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ؟ نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة .

( وثالثها ) : وهو رأي الأخفش والكوفيين ( يجوز ) توكيدها ( إن كانت محدودة ) أي مؤقتة وإلا فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأن فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر . وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :

١٥٥٩ - . قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً<sup>(٢)</sup> .

(١) ط فقط : « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » . وقد سقطت : « بهيمة » الثانية من أ ، ب .

(٢) قائله مجهول . وصدده كما في المعنى :

« إذا خطفنا تَقَمَّقَمَّا » .

وقوله :

١٥٦٠ - . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا .<sup>(١)</sup>

وقوله :

١٥٦١ - . أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعًا .<sup>(٢)</sup>

وقول عائشة رضي الله عنها : « ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان » .

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً نفسه .

والممانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النّعت أو الضّرورة .

( وفي توكيد محذوف خلاف ) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر ، وابن خروف فيقال في « الذي ضربته نَفْسٌ » ، « الذي ضربت نَفْسَهُ زيد » ، « ومررت بزيد وأتاني أخوه<sup>(٣)</sup> أنفسهما » ومعهما الأَخْفَشُ والفارسيّ ، وابن جنيّ ، وثعلب ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنّه لا دليل على المحذوف .

ورُدَّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره<sup>(٤)</sup> ، والثاني بأنّ التوكيد يدلّ على المحذوف .

= من شواهد: ابن عيمش ٣ ، ٨ ، ٤٥ ، والمقرّب ١ : ٢٤٠ والخزانة ١ : ٢/٨٧ ، ٣٥٧ ، والعيني ٤ : ٩٥ والأشموقي ٣ : ٧٨ .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥٦ .

(٢) قبله كإني الدرر ٢ : ١٥٨ :

إنّ تيمماً لم يراضع شيعاً ولم تلده أمّه مقتماً .

(٣) ط : « أخواه » بالثنية . تحريف . (٤) ط : « غير » بدلون « هاء » . تحريف .

قال أبو حيان : والذي تختاره عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب .

( ولا يجوز تعاطفهما ) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى . ( خلافاً لابن الطراوة ) في إجازته ذلك .

وينبغي أن يكون مبنياً في « كلّاوه أجمعين » على ما ذهب إليه ابر - والقراء من اختلاف [ ١٢٥/٢ ] معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُـلّ ، وهو مردود بقوله : « لأغوينهم أجمعين » <sup>(١)</sup> مع أن إغواءهم لم يجمع في وقت .

### [ تنبيه ]

خالف التوكيد النعت في أنه بألفاظ مخصوصة ، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت ، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ، ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ، ولا على توكيد ، ولا يعطف ، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ، ولا إلى نصب .

### [ التوكيد اللفظي ]

( الثاني ) : من قسمي التوكيد ( لفظي ) وهو ( بإعادة اللفظ ) الأول ( أو مرادفه ) وهو أحسن في الضمير المتصل . والحرف <sup>(٢)</sup> ، ( مفرداً ) كان ( أو مركباً ) مضافاً أو جملة ، أو كلاماً ، نكرة ، أو معرفة ، ظاهراً أو مضمراً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، ( ولو ثلاثاً ) نحو : « دُكَّتِ الأرضُ دُكّاً دُكّاً ، وجاء ربُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً » <sup>(٣)</sup> قوله :

(١) سورة الحجر ٣٩ .

(٢) كلمة : « والحرف » سقطت من أ ، ب .

(٣) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

١٥٦٢ - . أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٥٦٣ - . أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُيْحَتَ دَعَائِرُهُ <sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٥٦٤ -

. تَبَيَّنَتْ هَمْدَانُ الَّذِينَ هُمْ هُمْ <sup>(٣)</sup> .

وقوله :

١٥٦٥ - . أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا لَهُ <sup>(٤)</sup> .

وقوله :

١٥٦٦ - . فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغِي

. أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسْ أَحْسِسْ <sup>(٥)</sup> .

(١) قائله مجهول :

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨١ .

(٢) لمضرّس بن ربي . صدره : . وقلن على الفردوس أول مشرب .

من شواهد : ابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، والخزاعة ٤ : ٢٣٥ ، والمعيني ٤ : ٩٨ .

(٣) لعليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه : وتماحه :

. إِذَا نَابَ أَمْرُ جَنَّتِي وَسَهَامِي .

انظر الدر ٢ : ١٥٨ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٥٢ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : ابن الشجري ١ : ٢٤٣ ، والخزاعة ٢ : ٣٥٣ والمعيني ٣ : ٩ ، والتصريح ١ : ٣١٨ ،

والأشموني ٢ : ٩٨ .

وقوله :

١٥٦٧ - . فحَتَّامُ حَتَّامِ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ<sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٥٦٨ - . لَا لَا أَبُوحُ يُحِبُّ بَشَنَةَ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِعًا وَعُهُودًا<sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٥٦٩ - . أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْشَاءُ .

لَكَ اللَّهُ عَمَلِي ذَاكَ لَكَ اللَّهُ ، لَكَ اللَّهُ<sup>(٣)</sup> .

وقوله :

١٥٧٠ - . قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يَنْصُرُنَّ نَوْعَ اخْتِلَافٍ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : « فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ »<sup>(٥)</sup> .

(١) للكُميت بن زيد .

وسبق ذكره رقم ١٠١٤ .

(٢) بلعميل بن معمر .

من شواهد : الخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعيبي ٤ : ١١٤ ، والتصريح ٢ : ١٢٩ والأشموني ٣ : ٨٤ ،

وحاشية يس ٢ : ١٣٠ .

(٣) هزج قائله مجهول .

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨٠ ، والعيبي ٤ : ٩٧ .

(٤) قائله مجهول . وفي هامش المقتضب ٤ : ٣١٢ لامرأة ترقص ابنها وروايته :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا لَا تَقِيتِ عَيْدًا قَائِمًا .

وفي ط فقط : زيادة « قُمْ قَائِمًا » مرة ثالثة . تحريف من شواهد : ابن الشجري ١ : ١٦٤ ، ٣٤٧ ،

والعيبي ٣ : ١٨٤ . والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٥) سورة الطارق ١٧ .



( فإن كان المؤكد ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب ) عاملاً<sup>(١)</sup> أو غيره ( لم يَعدُ اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه ) لكونه كالجزء منه<sup>(٢)</sup> نحو : قُمْتُ قُمْتُ<sup>(٣)</sup> .  
رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ ، مررتُ به به . إنَّ زيدا إنَّ زيدا قائمٌ وقوله :

١٥٧١ - . لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مَذْ أَيْ —  
مَعْتُ طَرُوعَ الْهَوَى ، وَكُنْتُ مُزِيئاً<sup>(٤)</sup> .

(أو مفصلاً) ( بفاصل ما ) ولو حرف عطف ووقف<sup>(٥)</sup> نحو : « أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِثْمُ وَكُنْتُمْ تَرَاباً وَعِظَافاً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ »<sup>(٦)</sup> وقوله :  
١٥٧٢ - . حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ<sup>(٧)</sup> .

وقوله :

- (١) كلمة : « عاملاً » سقطت من أ .
  - (٢) « لكونه كالجزء منه » سقط من أ .
  - (٣) في هامش أ تعليق نصه : « وقال شيخنا المتزلي والتاء في قمت الثانية ونحوها ليس لها محل من الإعراب .
  - (٤) قاله مجهول .
  - أنظر الدرر ٢ : ١٦٠ .
  - (٥) أ ، ط : « وقفاً » بالنصب ، والصواب من ب والأسلوب .
  - (٦) سورة المؤمنون ٣٥ .
  - (٧) قيل إنه خطاط المجاشعي ، وقيل للأغلب المجلي . وتماه :
- أعناقها مشدّدتٌ بقرن •

من شواهد العيني ٤ : ١٠٠ ، والتصريح ١ : ٣١٧ / ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٣ .

( جمع الهوامع ج ٥ - ١٤ )

١٥٧٣ - • لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٥٧٤ - • لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِبًا فَمَا مَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا <sup>(٢)</sup> .

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله :

١٥٧٥ - • وَلَا لِيَلِمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ <sup>(٣)</sup> .

وقوله :

١٥٧٦ - • إِنَّ الْكَرِيمَ يَجْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ أَضِيمًا <sup>(٤)</sup> .

( خلافاً للزخشرّي ) في تجويزه ذلك اختياريّاً ، فيقال : إِنَّ زِيدًا قَائِمٌ .

أما أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو : لَا لَا . نَعَمْ نَعَمْ .

( والأجود مع الظاهر المجرور ) إذا أكَدَّ (إعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو :

(١) للكعبيت من معروف . ونماه :

• أَوْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامٌ .

من شواهد : المفني ٢ : ٢٩ والعيني ٤ : ١٠٩ . والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٢٢ .

(٣) لسلم بن معبد الوالبي . وصدره :

• فَلَا وَاقَهُ لَا يَلْفِي لِمَا بِي .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٨٢ ، والمحاسب ٢ : ٢٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٨ / ٨ ، ٤٣ /

٩ : ٢٥ ، والمقرب ١ : ٢٣٩ ، والخزاعة ١ : ٣٦٤ / ٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والمفني ١ : ١٥٥ ،

١٥٧ / ٢ : ٣٠ ، والعيني ٤ : ١٠٢ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ :

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٤ : ١٠٧ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٢ .

مررت بزيد بزيد ، وبه . قال تعالى : « وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا »<sup>(١)</sup>  
 « ففِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ »<sup>(٢)</sup> .

(و) الأجودُ ( مع الجملة ) إذا أكدت ( الفصل ) بينها وبين المعادة ( بضم ) نحو :  
 « أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ، ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى »<sup>(٣)</sup> . « وما أدراك ما يومُ الدين ، ثم ما أدراك  
 ما يومُ الدين »<sup>(٤)</sup> . وهذا ( إذ لا لبس ) يحصل . فإن حصل لم يؤث بها نحو : ضربت  
 زيدا . ضربت زيدا إذ لو جيء بها لتوهم أنهما<sup>(٥)</sup> ضربان .

( ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل ) ضمير ( متصل ) مرفوعاً كان أو منصوباً  
 أو مجروراً مع مطابقته له<sup>(٦)</sup> في التكلّم والإفراد والتذكير ، وأضدادها نحو :  
 قمت انا ، واكرمتني أنا ، ومررت بك أنت ، وأكرمته هو ، وهكذا .

( وجوز بعضهم تأكيد ) الضمير ( المنفصل بالإشارة ) ، وجعل منه قوله تعالى : « ثم  
 أنتم هؤلاء »<sup>(٧)</sup> .

• • •

(١) سورة هود ١٠٨ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٧ .

(٣) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة الأنفطار ١٧ ، ١٨ .

(٥) ط : « أنها » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : « مطابقته البديل له » بزيادة : « البديل » . تحريف . مصدره انتقال النظر .

(٧) سورة البقرة ٨٥ .

## البَدَل

أي هذا مبحثه ، والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين <sup>(١)</sup> .

قال الأخفش : يسمونه التبيين ، وقال ابن كيسان : التكرير .

( هو التّابع المقصود بحكم بلا واسطة ) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو <sup>(٢)</sup> بما بعده ، ( وهو ) أقسام :

( بدل كلّ من كلّ ) : بأن اتّحدا معنى ، وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه « كلّ » نحو : « صراط العزيز الحميد الله » <sup>(٣)</sup> .

( و ) بدل ( بعض ) إن دلّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم :

( و ) بدل [ ١٢٦/٢ ] ( اشتمال ) : إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه : كعجبت من زيد علمه أو قراءته . « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » <sup>(٤)</sup> . « أصحاب الأخدود النار » <sup>(٥)</sup> ، ( ورجعهما السّهيلي إلى الأول ) أي إلى بدل الشيء من الشيء ، قال : لأنّ العرب تتكلّم بالعام ، وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ، ثم بينت ذلك البعض ، وأعجبني الجارية حسنّها ، إنما تريد أعجبني وصفها ، فحذفت ، ثم بينت بقولك : حسنّها .

(١) ط : « والكوفيين » . تحريف . (٢) أي النسق .

(٣) سورة إبراهيم ١ ، ٢ في قراءة البحر .

(٤) سورة البقرة ٢١٧ . (٥) سورة البروج ٤ ، ٥ .

( وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه ) وعدم اختلال الكلام لو حذف البديل ،  
أو أظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيدا أنفه <sup>(١)</sup> ، ولا لقيت كل أصحابك  
أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابّتهم ، ولا مررت بزيد أبيه .

( وكذا عوّد ضمير فيهما ) على المبدل <sup>(٢)</sup> منه ملفوظاً أو مقدّراً شرط ( على  
الصحيح ) ليُحصل <sup>(٣)</sup> الربط . نحو « ثم عمّوا وصمّوا كثير منهم » <sup>(٤)</sup> . « والله على  
الناس حجّ البيت من استطاع » <sup>(٥)</sup> أي منهم . « أصحاب الأخدود النار » <sup>(٦)</sup> .  
أي فيه .

ولم يشترط ذلك في بدل الكلّ ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن جملة الخبر  
التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن التحوين من لا يلتزم في هذين البديلين أيضاً ضميراً ، وقد صحّحه ابن مالك  
في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من علمه .

( وفي المشتمل ) في بدل الاشتمال ( هل هو الأول ) على الثاني ( أو الثاني ) على  
الأول ( أو العامل ؟ خلاف ) .

قال الفارسي والرّماني في أحد قوليهما ، وخطاب : الأوّل ، وصحّحه ابن مالك  
فلا يجوز : سرتي زيد داره ولا أعجيني زيد فرسه . ولا رأيت زيدا فرسه .

ويجوز : سرتي زيد ثوبه ، لأن الثوب متضمنة لجسده .

(١) لأنه يقال : قطعت زيدا على معنى : قطع أنفه .

(٢) ط : « على البديل منه » مكان : « على المبدل منه » تحريف .

(٣) ط فقط : « فيحصل » والتعير باللام أحسن .

(٤) سورة المائدة ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧ .

(٦) سورة البروج ٤ ، ٥ .

وقال الفارسيّ والرّمانيّ في أحد قوليهما : الثاني نحو : سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ ، فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأوّلون : إن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في : سُلِبَ زيدٌ ثوبه لم يطرّد في : أعجبتني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيداً ضجره وسُلِبَ زيدٌ فرسه ونحوها ، فإن الثاني فيها غير مشتمل على الأول .

وقال المبرّد والسّيرافي وابن جنبيّ ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية وابن الأبرش<sup>(١)</sup> هو : « العامل » بمعنى « أن الفعل يستدعيهما » ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتّبع ، فنحو : سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، وأعجبتني زيدٌ علمه . « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ »<sup>(٢)</sup> ، الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني ، مجاز<sup>(٣)</sup> في الأول : إذ المسلوب هو الثوب ، والمُعجَب هو العِلْم ، لا زيد ، والمسئول عنه القتالُ ، لا الشهر .

وقيل : بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : « أعجبتني الجارية حسنها » مشتمل على الجارية ، وعلى حسنها ، والوضوح في : « كان زيد عذره واضحاً » مشتمل على زيد وعذره . والكثرة في : « كان زيد ماله كثيراً » مشتملة على زيد وماله . فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً .

(و) القسم الرابع : ( بدل البداء )<sup>(٤)</sup> ويسمّى بدل الإضراب أيضاً ( وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول ) بموافقة ، ولا خبريّة ، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنىّ نحو : مررت برجلٍ امرأةٍ ، أخبرتُ أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك

(١) خلف بن يوسف بن فروثون أبو القاسم بن الأبرش الاندلسيّ الشّريفيّ النحوي .

مات بقرطبة سنة ٥٣٢ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧ .

(٣) ط : « مجازاً » بالنصب .

(٤) سمي بذلك ، لأن المتكلّم بدّاه ذكره بعد ذكر الأول . قصداً :

أن تُخَيِّرَ أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصار كأنهما إخباران مُصَرَّح بهما .

وهذا البدل أثبتة سيبويه وغيره ، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره : « إن الرجل ليُصَلِّي الصَّلَاةَ وما كتب <sup>(١)</sup> له نصفُها ثُلُثُها » . أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها ، ثم أضرب عنه ، وأخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له ثُلُثُها وهكذا .

(و) الخامس بدل ( الغلط : وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد ) ، بل سبق اللسان إليه ، وبهذا يُفَارِقُ بدل البداء ، وإن كان مثله في اللفظ .

وهذا القسم أثبتة سيبويه وغيره ، ومثله بقولك : « مررت برجل حمار » أردت أن تخبر بحمار ، فسبق لسانك إلى رجل ، ثم أبدلت منه الحمار .

(وأنكرهما) : أي بدلُ البداء والغلط (قوم) وقالوا في الأول : إنه مِمَّا حذف فيه حرف العطف ، وفي الثاني أنه لم يوجد .

قال المبرّد على سعة حفظه : بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ..

وقال خطاب : لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، وطالب <sup>(٢)</sup> غيري به ، فلم يعرفه .

وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرّمة :

« لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسٌ »

وفي اللّثا وفي أنباها شَنَّبُ [١٢٧/٢] <sup>(٣)</sup> .

(١) ط : « وما كتب ، بالتاء .

(٢) ط : « وطبعت غيري به » .

(٣) الذي الرّمة . ديوانه ٩ .

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٩١ ، والمقرب ١ : ٢٤٤ والصحّ ٤ : ٢٠٢ ، والأشعوني ٣ : ١٢٧ .

قال : « فلتعس » بدل غلط ، لأن الحوّة السّوادُ بعينه ، واللّمس سواد مُشرب بحمسة .

ورُدّ بأنه من باب التّقديم والتّأخير ، وتقديره : في شفتيها حوّة ، وفي اللّثاث نعسٌ ، وفي أنيابها شتَبٌ .

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ، ومنعه في الشعر ( لوقوعه غالباً عن ترو ) فلا يقدّر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره .

( والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض ) لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : « يدخلون الجنة ، ولا يظلمون شيئاً جنّاتِ عدن » (١) . فجنّاتٍ أعربت بدلاً من الجنة ، وهو بدل كلّ من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنّات كثيرة لا جنّة واحدة ، وقول الشاعر :

١٥٧٨ - . رحمَ اللهُ أعظماً دَفَنُوهَا

يَسِجَتَانِ طَلْحَةٍ الطَّلْحَاتِ (٢) .

« فطلحة » بدل من « أعظم » وهي بعضه ، وقوله :

١٥٧٩ - . كأني غداةَ البين يومَ تَرَحَّلُوا (٣) .

« فيوم » بدل من « غداة » ، وهي بعضه .

(١) سورة مريم ٦٠ ، ٦١ .

(٢) لابن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ .

من شواهد : المقتضب ٢ : ١٨٨ ، وابن يعيش ١ : ٤٧ ، والخزاعة ٣ : ٣٩٢ .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وتماه :

• لدى سرّات الحميّ ناقف حنظل .



(و) الجمهور : ( لا تجب موافقة البدل ) لمتبوعه ( في التعريف والإظهار وضدهما )  
فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس كقوله  
تعالى : « إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله » <sup>(١)</sup> . « لنسفعاً بالنّاصية ناصية » <sup>(٢)</sup> ،  
وقول الشاعر :

— ١٥٨٠ — . ولا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَ <sup>(٣)</sup> .

وقولك : رأيت زيدا أباه .

( لكن إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ) غاطباً أو متكلماً . ( إن أفاد إحاطة )  
نحو : « تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا » <sup>(٤)</sup> . و « أكرمتم أكابركم وأصاغركم » .  
( أو بعضاً ) نحو :

١٥٨١ — . أَوْعَدْتَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ  
رَجُلِي فَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ <sup>(٥)</sup> .

( أو اشتمالاً ) نحو :

— ١٥٨٢ — . وَمَا أَلْقَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٢ .

(٤) سورة المائدة ١١٤ .

(٥) العذيل بن القرخ :

من شواهد : ابن يعيش ٣ : ٧٠ ، والخزاعة ٢ : ٣٦٦ ، وشنور الذهب ٣٨٩ والعيني ٤ : ١٩٠ .  
والتصريح ٢ : ١٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٢٩ ، واللسان : وعد .

(٦) لعدي بن زيد العبادي . ديوانه ٣٥ . صدره :

• ذريتي إن أمرك لن يطاعا •

وفي ط : « حملي » ، بتقديم الميم على اللام : تحريف .

من شواهد : سيويه ١ : ٧٨ ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ ، والخزاعة ٢ : ٣٦٨ ، وشنور الذهب  
٣٩٠ . والعيني ٤ : ١٩٢ .

وإلا فلا يبدل منه ، لأنه إنما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ، لأنه في غاية الوضوح .

وقيل : يجوز مطلقاً ، وعليه الأخفش والكوفيون قياساً على الغائب ، لأنه لا لبس فيه أيضاً . ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد . قال تعالى : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا » <sup>(١)</sup> « فالذين » بدل من ضمير الخطاب . وأجيب بأنه مستأنف .

( وثالثها ) : وهو رأي قطرب ( يجوز في الاستثناء ) نحو : ما ضربتكم <sup>(٢)</sup> إلا زيدا ، قال تعالى : « لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا » <sup>(٣)</sup> أي إلا على الذين ظلموا .

( ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف ) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى : « عن الشهر الحرام قتال فيه » <sup>(٤)</sup> « لأنها إذا لم توصف لم تُفد ، إذ لا فائدة في قولك : مرتت بزيد برجل .

( زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول ) كما تقدم في « ناصية » <sup>(٥)</sup> .

والجمهور : أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة . وليست من لفظ الأول كقولهم :

١٥٨٣ - « فَصَدُّوا مِنْ خِيَارِهِمْ لِقَا حَاقاً » يتقادقن كالغصون غزاراً <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الأنعام ١٢ . (٢) ط : « ما ضربتم إلا زيدا » . تحريف .

(٣) سورة البقرة ١٥٠ . (٤) سورة البقرة ٢١٧ .

(٥) من قوله تعالى : « لنسألك بالناصر بالناصر بالناصر » سورة العلق ١٦ .

(٦) لأبي دوايد الإيادي :

وفي ط : « غزار » بزيين وعين . وفي ب ، ا : بزيين . تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ١٦٥ .

فغزار بدل من الضمير في يتقاذفن . وقوله :

١٥٨٤ - • فلإي ابنِ أمِّ أناسٍ أرَحَلُ نَاقَتَي  
عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتَي أو تُزَحِيفُ  
مَلِكٍ إذا نزل الوفودُ بِبَابه  
عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزْبَدٍ لا يُنْزَفُ (١) .

فملك بدل من عمرو ،

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يُسمّون المذكر بالمثلث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو : « مرتت بهند رجل ، وبجعفر امرأة » .

(و) منع ( أبو حيّان وقوم بدل المضمر من مثله ) أي من مُضْمَر ( بدل بعض أو اشتغال ) نحو : « ثلث التفاحة أكلتها إياه » ، وحُسْنُ الجارية أعجبتني هوَ ، وأجازته آخرون .

قال أبو حيّان : ومنشأ الخلاف : هل البدل من جملة أخرى ، أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لثلا يبقى المبتدأ بلا رابط ، لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز ، قال : إلاّ إنه يحتاج إلى سماع .

( قال الكوفيّة أو كُلّ ) أي : لا يبدل المضمر من مضمر بدل كلّ إذا كان

(١) البيتان لبشر بن أبي خازم الأسديّ ، وهما في ديوانه ١٥٥ وروايته : « إياس » بالياء مكان : « أناس » بالتون و « غرقوا » بالعين المعجمة مكان : « عرفوا » بالعين المهملة كما روى ذلك سيويوه ١ : ٢٢٢ . وفي الديوان كذلك « ستنجح » مكان « فتبلغ » . وفي ط : « أو ترجف » بالراء والجيم . تحريف . وفي الدرر ٢ : ١٦٥ قاتلها مجهول . وفي سيويوه نسباً لبعض العرب الموثوق بهم . ولم ينسب الشاهد في معجم الشواهد ١ : ٢٣٨ . من شواهد : الخزانة ١ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ٣٢ .

( منصوباً ) بل يحمل على التأكيد نحو : رأيتك إيتاك [ ١٢٨/٢ ] .

والبصريون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : « قمت أنت » وصحح الأول ابن مالك ، والثاني أبو حيان .

( و ) منع ( ابن مالك ) إبدال ( المضمر من الظاهر بدل كل ) قال : لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً ، ولا نظماً ، ولو سمع لكان توكيداً ، لا بدلاً .  
وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيداً إيتاه .

( وفي ) جواز بدل ( البعض والاشتمال خلف ) ، قيل يجوز نحو : « ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه » ، و « حسن الجارية أعجبنى الجارية هو » .  
وقيل يمنع .

قال أبو حيان : وهو كالتخلاف في إبدالهما مضمراً من مضمّر ، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه .

( والمُبدَلُ من ) اسم ( شرط أو ) اسم ( استفهام يقترن بأداته ) نحو : « ما تقرأ إنْ نَحْواً وإنْ فقهاً اقْرَأْهُ » وكيف زيدٌ أصبح أم سقيم ؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو : هل أحد جاءك زيدٌ أو عمرو ؟ ، وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضربته .

( ويبدل الفعل من الفعل بدل كل ) بلا خلاف نحو : « ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يُضَاعَفُ له العذاب » <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٥٨٥ - متى تَأْتِنَا تُكَلِّمُ بنا في دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا ونَارًا تَأْجَجَا (١) .

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف ، لأن الفعل لا يتبعض .

(وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل : لا ، لأن الفعل لا يشتمل على الفعل ، وقيل : نعم ، وجعل منه الآية السابقة .

قال صاحب البسيط : وأما بدل الغلط فجوزّه فيه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه .

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنعام وبنين » (٢) . « إني جَزَيْتُهُم اليوم بما صَبَرُوا إنَّهُم هم الفاتزون » (٣) بكسر إن .

(قال ابن جنيّ والزّحسريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله :

١٥٨٦ - إلى الله أَشْكُو بالمدينة حاجة

وبالشّامِ أُخْرى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ (٤) .

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذر التقائهما .

(١) لعبد الله بن الحر الجني .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٦ ، وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ ، والخزاعة ٣ : ٦٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٣١ ، وحاشية يس ٢ : ١٦٢ .

(٢) سورة الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) سورة المؤمنون ١١١ . وذلك على قراءة كسر إن الثانية ؛ انظر المكبري ٢ : ١٥٢ .

(٤) نسب للفرزدق .

من شواهد : الخزاعة ١ : ٣٢٨ ، والمفني ١ : ١٧٤ / ٢ : ٧٠ والعيّني ٤ : ٢٠١ وأوضح المسالك رقم ٤٢٩ ، والتصريح ٧ : ١٦٢ ، والأشموني ٣ : ١٣٢ .

قال ابن مالك : ومنه « ما يُقالَ لك إلا ما قدَّ قيلَ للرُّسلِ مِنْ قَبْلِكَ إن ربَّكَ » <sup>(١)</sup> الآية . وإنَّ وما بعدها بدل من « ما » وصلتها . والجمهور لم يذكروا ذلك .

قال أبو حيان : وليس « كيف يلتقيان » بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد ، وكذا « إن ربك » لتلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع .

( ولا يتقدَّم بدل الكلِّ ) على المبدل منه ، لأنه لا يُدرى أيهما هو المعتمد عليه ، بخلاف بدل البعض ، فيقدَّم ، لكن الأحسن إضافته نحو : أكلت ثلث الرغيف .

( وفي ) جواز ( حذف المبدل منه ) وإبقاء البذل ( رأبان ) .

قيل : يجوز ، وعليه الأخفش وابن مالك نحو : أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي وصفته ، وجعل منه : « ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ » <sup>(٢)</sup> ، وقيل : لا ، وعليه السيرافي وغيره ، لأن البذل للإسهاب ، والحذف يتنافاه .

( ويجوز القطع ) على إضمار مبتدأ كالإتباع ( فيما ) أي بَدَلٌ ( فُصِّلَ به جَمْعٌ أو عَدَدٌ ) نحو : مررت برجالٍ طويل ، وقصير وربَّعةٍ ، « وبني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث .

( وكذا غيره ) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو : مررت بزيد أخوك ، نصَّ عليه سيويه والأخفش وقيل : يقيح في غير التفصيل ( ما لم يطل الكلام ) فيحسن نحو « بشر من ذلكم النار » <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة فصلت ٤٣ .

(٢) سورة النحل ١١٦ .

(٣) سورة الحج ٧٢ .

## حُرُوفُ الْعَطْفِ

أي هذا مبحث الحُرُوفِ العاطفة ، وتسمّى المعطوفات <sup>(١)</sup> بها عند البصريين شركة ، وعند الكوفيّين وهو المُتَدَاوِلُ نَسَقًا بفتح السين : اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنَسِقَهُ نَسَقًا بالتسكين <sup>(٢)</sup> أي عَطَفْتُ <sup>(٣)</sup> بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ .

قال أبو حيان : وَلِيَكُونَهُ بِأَدَوَاتٍ مَحْصُورَةٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَدِّهِ ، وَمَنْ حَدَّهُ - كَابْنِ مَالِكٍ - يَكُونُهُ تَابِعًا بِأَحَدِ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَمْ يُصِيبْ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّوْرِ ، وَلِتَوَقَّفَ مَعْرِفَةُ الْمَعْطُوفِ عَلَى حَرْفِهِ ، وَمَعْرِفَةُ الْحَرْفِ عَلَى الْعَطْفِ .

### ( حرف الواو )

( الواو ) وهي ( لمطلق الجمع ) أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بمحصله من كِلَيْتَهُمَا في زمان ، أو سَبَقَ أَحَدُهُمَا ، فقولك : جاء زيد وعمرó يحتمل على السّواء أنهما جاءا معاً ، أو زيدا أولاً أو آخرأ . ومن ورودها في المصاحب : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » <sup>(١)</sup> . وفي السابق : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » <sup>(٢)</sup> . وفي المتأخر « كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ [ ١٢٩/٢ ] وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » <sup>(٣)</sup> واستدِلَ لذلك بأن الثنية مختصرة من العطف بالواو ، فكما تحتل ثلاثة معانٍ <sup>(٤)</sup> ، ولا دلالة في لفظها على تقديم

(١) ط : « المعطوف بها » . تحريف .

(٢) « بالتسكين » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « وهو من عطف » مكان : « أي عطف » .

(٤) سورة النكبت ١٥ . سورة الحديد ٢٦ .

(٦) سورة الشورى ٣ . (٧) ب فقط : « ثلاثة معاً » .

ولا تأخير ، فكَذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو : اشترك زيد وعمر و  
وبصحة نحو : قام زيد وعمر وبعده ، أو قبله ، أو معه .

والتعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم : « للجمع المطلق »  
لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد .

( وقال قُطْرُبُ والرَّبْعِيّ ، وهشام ، وثعلب و ) غلامه أبو عمر ( الزَّاهِد و )  
أبو جعفر أحمد بن جعفر ( الدِّيْنُورِيّ ) <sup>(١)</sup> : هي ( للترتيب ) قالوا : لأن الترتيب في  
اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والترتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحملُ عليه ، ونقل  
هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان ردّه به على ادعاء السّيرافي وغيره إجماع  
البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُعَيِّدُهُ ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفراء أيضاً ، والرّضيّ  
عن الكسائيّ وابن درستويه .

ورُدّ بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادْخُلُوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطَّةٌ » <sup>(٢)</sup>  
مع قوله في موضع آخر : « وقولوا حِطَّةً وادْخُلُوا البابَ سُجَّداً » <sup>(٣)</sup> ، والقصة واحدة .

(و) قال ( ابن كيسان ) هي ( للمعينة حقيقة ) واستعمالها في غيرها مجاز . قال :  
لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها  
أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التفرّق .

(وعكسَة الرّضيّ) فقال لقائلٍ أن يقول : استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز  
وهي في أصل الوضع للترتيب . ولما الثّاني فيه قبل الأوّل <sup>(٤)</sup> ، والأصل في الاستعمال

(١) ختن ثعلب .

ومن مصنفاته : الملهب في النحو - ضمائر القرآن - توفي ٢٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٨ . (٣) سورة الأعراف ١٦١ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « ولا » ولا معنى لها .

ولعلّ الصّواب : « وما الثّاني فيه قبل الأوّل » أي أن الترتيب ليس الثّاني فيه قبل الأوّل ، وبذلك  
يستقيم الأسلوب .



الحقيقة . (و) قال ( ابن مالك : المعية ) فيها ( أرجح ) من غيرها ( والترتيب كثير ، وعكسه قليل ) .

قال أبو حيان : وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم .

( ونختص ) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاخصت ( بعطف ما لا يستغنى عنه ) نحو : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، وهذان زيد وعمرو . وإن إخوانك زيداً وعمراً وبكرأً نجباءً ، والمال بين زيد وعمرو ، وأمّا قول امرئ القيس :

١٥٨٧ - . . . . . بين الدّخول فحوّل <sup>(١)</sup> .

فتقديره : بين نواحي الدّخول ، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ، وثمّ ، وأو .

(و) اخْتُصِّتْ بِعُطْفِ ( الخاصّ على العام وعكسه ) أي العام على الخاصّ نحو : « وَمَلَأْنِيكَ بِهِ وَرُسُلَهُ جَبْرِيلَ وَمِيكَالَ » <sup>(٢)</sup> . « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ » وإن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن هشام : قد يشاركها في هذا الحكم « حتى » <sup>(٤)</sup> . قال الفارسيّ وابن جنّي ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله ، بل أريد به غير ما عطف عليه ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

(١) قطعة من بيت لامرئ القيس من مملّته المشهورة :

فقالبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى .....

(٢) سورة البقرة ٩٨ . (٣) سورة نوح ٢٨ .

(٤) ومثل للعطف به حتى « ابن هشام بقوله : « مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى المشاة » لأنها عاطفة خاصّة على عام . انظر المغني ٢ : ٣٢ .

(و) <sup>(١)</sup> اخْتُصَّتْ بعطف ( المرادف ) على مرادفه نحو : « إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> . « صَلَّاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ » <sup>(٣)</sup> . « لَيْلِي مِنْكُمْ ذُوو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ » .

— ١٥٨٨ — وَأَلْفَيْ قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا <sup>(٤)</sup> .

وقال ابن مالك: قد يشاركها في ذلك « أو » نحو: « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » <sup>(٥)</sup> وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب « الْمُحْكَم » عنه في قوله : « عُدْرًا أَوْ نَذْرًا » <sup>(٦)</sup> ، قال : العُدْرُ والنَّذْرُ واحد .

(و) اخْتُصَّتْ بعطف ( النعت ) — على ما تقدّم تفصيله في مبحث النعت — ( في الأصح فيها ) أي في المسائل الخمسة ، وقد ذكر في كُلِّ ما يقابله .

(و) اخْتُصَّتْ بعطف ( ما حقه التثنية ) أو الجمع كقول الفرزدق :

١٥٨٩ — إِنْ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فَقُتْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ <sup>(٧)</sup> .

وقول أبي نواس :

(١) من قوله : « واخْتُصَّتْ بعطف المرادف » إلى قوله : « واخْتُصَّتْ بعطف النعت » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٨٦ . (٣) سورة البقرة ١٥٧ .

(٤) ط : « ذُو الْأَحْلَامِ » تحريف . صوابه من ب وفي النسخ الثلاث : لَيْلِي تحريف . أنظر صحيح مسلم : كتاب الصلاة ١٣٢ — ١٣٣ ، والنسائي : كتاب الصلاة ٥٤ .

(٥) لعدي بن زيد . وصدره :

• قَدَمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيه •

أنظر : ديوانه ١٨٣ ، والمغني ٣٢ ، وشرح شواهد ص ٧٧٦ رقم ٥٦٧ .

(٦) سورة النساء ١١٢ . (٧) سورة المرسلات ٦ .

(٨) للفرزدق . ديوانه ١٩٠ . وأنظر شواهد المغني ص ٧٧٥ رقم ٥٦٥ .

١٥٩٠ - أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٌ <sup>(١)</sup> .

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو : أحد وعشرون .

(و) اختصت (باقترانها بإمّا) نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً » <sup>(٢)</sup> . (ولكن)

نحو : « ولكن رَسُولَ اللَّهِ » <sup>(٣)</sup> ( « ولا » إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية ) نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، ومنه : « وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم » <sup>(٤)</sup> ، إذ لو لم تدخل « لا » لاحتمل أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق .

والعطف حينئذ من عطف المفردات ، وقيل : الجمل بإضمار العامل ، فإن لم يسبق بنفي ، أو قصد المعية لم تدخل ، فلا يقال : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو . وأمّا قوله تعالى : « وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور » <sup>(٥)</sup> . الآية . فلا الثانية زائدة لأمن اللبس .

( وغير ذلك ) [ ١٣٠ / ٧ ] اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو : مررت برجل قائم زيد وأخوه .

وعطف الجوار إن قيل به في التسق <sup>(٦)</sup> .

وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو :

(١) ديوانه ٣٦١ ، وأمالى الزجلجي ١٤٧ ، وابن الشجري ١ : ١١ وفي النسخ الثلاث ، والدرر

٢ : ١٦٨ : « ويوم » بالرفع .

(٣) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) سورة فاطر ١٩ ، ٢٠ .

(٦) سورة سبأ ٣٧ .

(٦) وذلك في قراءة من جر « الأرجل » على المجاورة في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » . المائدة ٦ .

١٥٩١ - • عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup> •

ونحوهما مما هو مفرق<sup>(٢)</sup> في محالته .

( قال ابن مالك : وعطف عامل حذِف ، وبقي معمولُه على ) عامل ( ظاهر يجمعهما معنى ) واحداً ( نحو ) قوله تعالى : « تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ<sup>(٣)</sup> » أصله : واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا<sup>(٤)</sup> فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبوَّعوا « معنى لازموا ، وألِفُوا ، وقول الشاعر :

١٥٩٢ - • عَلَفَتْهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا<sup>(٥)</sup> •

أي : وسقيتها ، والجامع الطَّعْمُ .

١٥٩٣ - • وَزَحَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا<sup>(٦)</sup> •

أي : وكحلن ، والجامع التحسين .

(١) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ط : « مفرق » . تحريف . (٣) سورة الحشر ٩ .

(٤) ب ، ط : « إذ التبوؤ » . وبعدها يابض مشار إليه بـ « كذا » في ب وفي ط رقم (١) أشار إليه في الهامش بقوله : « هكذا يابض في الأصل » .

وليس في أ يابض أو إشارة إليه . وقد وضعت فيه كلمة : « أو اكتسبوا » مكان : « إذ التبوؤ » وبذلك استقام الأسلوب .

ولعل كلمة « إذ التبوؤ » أصلها : « أو اكتسبوا » فحرفت إلى : « إذ التبوؤ » . وترك في هاتين النسختين يابض لعدم تناسب « إذ التبوؤ » مع ما بعدها .

(٥) قائله مجهول . وتماهه :

• حَتَّى شَتَّتَ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، والشذور ٢٤٠ والأشموني ٢ : ١٤٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٨٠ .

( وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل ) مناسب كما تقدّم لتعذر العطف .

(و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى : يتسلط) به عليه ، فيقدّر « آثروا الدار والإيمان » ، ونحوه .

قال أبو حيّان : فركب ابن مالك من المذهبيين مذهباً ثالثاً .

( وقال أبو حيّان ) في الارتشاف : الذي اختاره التفصيل ، وذلك أنه (إن صحّ نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعين في الثاني ، لأنه أكثر من التضمن نحو : « يمدح الله أنفه وعيّبه » <sup>(١)</sup> أي ويقفأ عيّبه . فنسبة الجدلح إلى الأنف حقيقة . ( وإلا ) أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة ( فالتضمن ) متعين في الثاني ، لتعذر الإضمار نحو : علقت الدّابة تبناً وماء . أي أطعمتها أو غذوتها .

(والأكثر) على ( أنه ) أي التضمن (ينقاس) وضابطه : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام <sup>(٢)</sup> لهما . ومنع بعضهم قياسه .

( قبل وتكون ) الواو ( للتقسيم ) نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

• كما الناس مجرّوم عليه وجارم <sup>(٣)</sup> • ١٥٩٤ -

(١) في النسخ الثلاث وردت العبارة هكذا على أنها دعائية وليست قطعة من بيت شعري . وقد ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٦٩ أنها شاهد شعري للزريقان بن بدر أو لخالد بن الصليقان ، وأن هذه العبارة قطعة من بيت جاء على النحو التالي :  
تراه كأن الله يمدح أنفه وعيّبه إن مولاه ثاب له وقر  
وعبارة المص غتلفة في ترتيبها عن ترتيبها في البيت .

(٢) كلمة : « عام » سقطت من ط .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٥٩ .

ذكره ابن مالك في « التَّحْفَةِ » وغيره . قال ابن هشام : والصَّوَابُ أنها على معناها الأصليّ ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدَّخُول تحت الجنس .

( قال الزَّعْخَرِيُّ والقَزْوِينِيّ : والإِبَاحَةُ والتَّخْيِيرُ ) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي أحدهما .

قال الزَّعْخَرِيُّ : ولهذا قيل : « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » <sup>(١)</sup> بعد ذكر ثلاثة ، وسبعة لثلاث يتوهم إرادة التَّخْيِيرِ . قال ابن هشام : والمعروف من كلام النحويين خلافه .

(و) قال (الخَارِزْمِيّ) <sup>(٢)</sup> : و ( التَّعْلِيلُ ) وحمل عليه الواوَات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : « أَوْ يُؤَيِّقَ هُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ » <sup>(٣)</sup> . « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ » <sup>(٤)</sup> . « يَا لَيْتَنَا نُرَدَّ وَلَا نُكَذِّبَ » <sup>(٥)</sup> .

قال ابن هشام : والصَّوَابُ الواو فيهن للمعية .

(و) قال ( الكوفيون والأخفش ) : وتكون ( زائدة ) نحو : « حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » وقال لهم خَزَنَتُهَا <sup>(٦)</sup> . « فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَتَلَّ لِلْجَنِّينَ وَنَادَيْنَاهُ » <sup>(٧)</sup> إحدى الواوين في الآيتين زائدة ، إمّا الأولى أو الثانية .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أحمد محمد البسيّ يعرف بالخارزنجي ، أبو حامد صنف تكملة كتاب : « العين » - شرح أبيات أدب الكاتب - كتاب التفضلة - توفي ٣٤٨ .

(٣) سورة الشورى ٣٤ ، ٣٥ .

وفي أ ، ط : « وَيَعْفُو » بالواو وهو مع صحته مخالط لخط المصحف الذي اتفقت معه نسخة ب .

(٤) سورة الشورى ٣٤ .

(٥) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٦) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ ،

(٧) سورة الزمر ٧٣ .

وغيرهم قال : لا تزداد ، وهي فيهما عاطفة ، والجواب عن خوف ، أو حالة في الأولى ، أي جاوزوها وقد فتحت أبوابها من قَبْلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفْتَحَ لهم .

وأثبت الحريري <sup>(١)</sup> وابن خالويه (واو الثمانية) وقالوا : لأن العرب إذا عدوا قالوا : ستة ، سبعة ، وثمانية إيداناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف ، واستدلوا بقوله تعالى : « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ » إلى قوله : « وَثَامِنُهُمْ » <sup>(٢)</sup> وقوله <sup>(٣)</sup> في آية الجنة : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » <sup>(٤)</sup> لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم ، لأن أبوابها سبعة . وقوله : « وَالتَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » <sup>(٥)</sup> فإنه الوصف الثامن . وقوله : « وَأَبْكَارًا » <sup>(٦)</sup> .

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ، ووجهت في الآية الأولى : بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثمانهم <sup>(٧)</sup> ، وفي الثانية زائدة أو عاطفة ، أو حالة كما تقدم ، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات ، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين ، إذ لا تجتمع الثبوية والبكارة .

( وتأتي ) الواو ( للتذكير والإنكار ) كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، نفس « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر إذ لم يردّ قطع الكلام — يقوم . وقولك

(١) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، أبو محمد الحريري صاحب المقامات المشهورة .  
ودرة الغواص توفي ٥١٦ هـ .

(٢) سورة الكهف ٢٢ .

(٣) كلمة : « وقوله » سقطت من ط .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة التوبة ١١٢ .

(٦) سورة التحريم ٥ .

(٧) ط : « وثمانهم » . تحريف واضح .

الرَّجُلُوهُ<sup>(١)</sup> بعد قول قائل : قام الرجل . قال ابن هشام : والصواب ألاَّ يَعدَّ أن لَأنهما إشباع للحركة بدليل الأرجلاه في النصب والرجليه في الجر .

### [حرف الفاء]

( الفاء للترتيب ) مع التشريك ، وهو معنوي : كقام زيد فعمرو ، وذكري<sup>٢</sup> : وهو عطف مفصل على مجمل نحو : «فَازَتْهُمَا [١٣١/٢] الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا»<sup>(٣)</sup> «فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك فقالوا»<sup>(٤)</sup> ، «ونادى نوحُ رَبَّهُ فَقَالَ»<sup>(٥)</sup> .

( وأنكره ) أي الترتيب ( الفراء مطلقاً ) واحتج بقوله تعالى : «أهلكناها فجاءها بأسنا»<sup>(٦)</sup> . وعجىء الأس سابق للإهلاك . وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلاكها . أو بأنها للترتيب الذكري .

(و) أنكره ( الجرمي في الأماكن والمطر ) بدليل قوله :

• بين الدخول فحومل<sup>(٧)</sup> • ١٦٩٥ -

وقولهم : «مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فَكَانَ كَذَا» ، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

( وللتعقيب في كل شيء بحسبه ) نحو : جاء زيد فعمرو ، أي عقبه بلا مهملة

(١) هذا مثال الراوي للإتكار .

وفي النسخ الثلاث تحريف قوي «الرجولة» وفي ب : «الرجل» . وفي ط : «الرجول» .

وصواب التحريف من المعنى ٢ : ٣٨ . وقد نقل السيوطي هذا النص عنه .

(٣) سورة النساء ١٥٣ .

(٤) سورة البقرة ٣٦ .

(٥) سورة الأعراف ٤ .

(٦) سورة هود ٤٥ .

(٧) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .



« تَرَوِّجُ فُلَانٌ قَوْلِي لَهُ » إذا لم يكن بينهما إلا مدَّةُ الحَمَلِ ، ومنه قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضِرَةً » <sup>(١)</sup> .

( وللبيبة غالباً ) في عطف ( جملة أو صفة ) نحو : « فوَكَّرَهُ موسى فَقَضَى عليه » <sup>(٢)</sup> ، « فتلَقَّى آدمُ من ربه كلماتٍ فَتَابَ عليه » <sup>(٣)</sup> ، « لَأَكِيلُونَ من شَجَرٍ من زَقُومٍ فمَالِثُونَ منها البُطُونُ فَشَارِبُونَ عليه من الحميم » <sup>(٤)</sup> . وقد تَخَلَّوْا عنه <sup>(٥)</sup> نحو « فَرَاغَ إلى أهْلِهِ فجاءَ يَعِجِّلُ سَمِينَ : قَرْبَهُ إِلَيْهِمْ » <sup>(٦)</sup> . « فالزَّاجِرَاتِ زَجَرًا . فالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا » <sup>(٧)</sup> .

( وتختص ) الفاء ( بعطف مفصل على مُجْمَل ) كالأمثلة السابقة في الترتيب الذِّكْرِيّ .

(و) بعطف ( جملة شرطها العائد ، خلت منه ) <sup>(٨)</sup> صفةً أو صلةً ، أو خبراً لما فيها من الرِّبْط نحو : « الذي يطِيرُ » ، فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذِّبَابَ » <sup>(٩)</sup> . مرتت برجل يَبْكِي

(١) سورة الحج ٦٣ . (٢) سورة القصص ١٥ .

(٣) سورة البقرة ٣٧ . (٤) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) أي تكون لمجرد الترتيب فقط كما يقول المغني ١ : ١٤٠ .

(٦) سورة الذاريات ٢٦ ، ٢٧ . (٧) سورة الصافات ٢ ، ٣ .

(٨) ط فقط : « وخلت » بالواو .

(٩) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالوصول ويمثل له التصريح ٢ : ١٣٩ بقوله : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخوأك » .

فـ « اللذان » مبتدأ ، وجملة يقومان صلته ، وجملة : يغضب زيد معطوفة على جملة الصلة . وكان القياس ألا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها عطفت بالفاء ، صَحَّ ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالبيبة ، فكأنك قلت : اللذان يقومان فيغضب زيد أخوأك . وأخوأك خبر « اللذان » .

فَيَضْحَكُ عمروك خالدا يقوم فيقعد عمرو .

( قيل : وترد للغاية ) بمعنى إلى ، وجعل منه قوله :

١٥٩٦ - • بين الدخول فحول <sup>(١)</sup> .

على تقدير ما بين « الدخول » إلى « حومل » فحذف ما دون « بين » كما عكس ذلك مَنْ قال :

١٥٩٧ - • يا أَحْسَنَ النَّاسِ ما قَرْنَا إلى قَدَمٍ <sup>(٢)</sup> .

أي ما بين قَرْنٍ <sup>(٣)</sup> فحذف « بين » [ وأقام « قرناً » مقامها ] <sup>(٤)</sup> والقاء نائية عن « إلى » قال ابن هشام : وهذا غريب . قال : ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله :

١٥٩٨ - • وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَغْباً إلى بَدَاً  
إليَّ وأوطاني بلادٌ سِوَاهُمَا <sup>(٥)</sup> .

إذ المعنى : شغباً فبداً ، وهما موضعان . قال : ويدلّ على إرادة الترتيب قوله بعده :

١٥٩٩ - • حَكَلْتُ بِهَذَا حَلَةً ثُمَّ حَلَةً  
بهذا قطاب الواديانِ كِلَاهُمَا .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

(٢) قاله مجهول . من شواهد المغني ١ : ١٤٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٥٤ . وتامه : • ولا حبال حب واصل تصل .

(٣) في النسخ الثلاث : « رأى ما بين قرناً » ينصب « قرناً » تحريفاً . صوابه من المغني ١ : ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني ١ : ١٤٠ ، لأن هذه العبارة سقطت من النسخ الثلاث .

(٥) هذا الشاهد والشاهد الذي يليه لكثير عزة . وقد نسبنا لجميل أيضاً وانظر شرح شواهد المغني

للسيوطي ص ٤٦٤ رقم ١٢٥٧ .

قال : وهذا معنى غريب ، لأنني لم أر من ذكره <sup>(١)</sup> .

( قيل : والاستئناف ) نحو :

١٦٠٠ - . أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ <sup>(٢)</sup> .

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها ، أو سببية نُصِبَ ، ومنه قوله تعالى : « أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » <sup>(٣)</sup> بالرفع ، وقول الشاعر :

١٦٠١ - . يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ <sup>(٤)</sup> .

قال ابن هشام : والتحقق أنها في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل .

( قيل : ) وترد ( زائدة ) دخولها كخروجها كقوله :

١٦٠٢ - يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ

وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ <sup>(٥)</sup>

وقوله :

١٦٠٣ - أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ عَلَى هَوًى فَمَ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَاوِيَا <sup>(٦)</sup>

(١) أنظر المغني ١ : ١٤٠ (٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٤ .

(٣) سورة يس ٨٢ .

(٤) للحطيفة . ورواية الديوان ٢٣٩ :

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْخَضْبِضِ قَدَمُهُ

وَالشَّرُّ لَا يَسْطِيعُهُ مِنْ يَظْلُمُهُ

يُرِيدُ أَنْ يَعْزِبَهُ فَيَعْجِمُهُ .

(٥) قاله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١٧٢ .

(٦) هو لزهر كما جاء في الدرر ٢ : ١٧٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٨٤ .

وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهر : وانظر الخزانة ٣ : ٨٨

## [ حرف ثُم ]

( ثُم ) : ويقال : فُثِمَ بالفاء بدلاً من الثاء ، كما قالوا في جدّث : جدّثَف . ( و )  
يقال ( ثُمَمْتُ ) بناء ساكنة ومفتوحة قال :

• صاحبُته ثُمَمْتُ فارقتُهُ <sup>(١)</sup> . ١٦٠٤ -

( للتشريك ) في الحكم ( والترتيب خلافاً لِقَطْرُب ) في قوله : إنتها لا تفيدهُ ،  
واحتج بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » <sup>(٢)</sup>  
وقوله : « وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ  
ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ » <sup>(٣)</sup> .

« ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ » <sup>(٤)</sup> ، وقول  
الشاعر :

١٦٠٥ - إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ آبُوه      ثُمَّ قَدْ سَادَ وَقَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ <sup>(٥)</sup> .

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم <sup>(٦)</sup> ( والمهلة ) <sup>(٧)</sup> .  
( خلافاً للفرأء ) في قوله : إنها بمعنى الفاء .

(١) شطريت لا أدري قائله ولا تتمته . وقد أخفله صاحب الدرر فلم يرد في كتابه .

(٢) سورة الزمر ٦ . (٣) سورة السجدة ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤) سورة الإنعام ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) لأبي نواس . ديوانه ٢٢٢ . وروايته :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه      قبله ثم قبل ذلك جدّه

وانظر المغني ١ : ١٠٧ .

(٦) أي لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بلفظي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب » أي ثم  
أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب .

(٧) حيث يزعم أنها قد تختلف . وثم في هذه الحالة واقعة موقع الفاء .

( وقد تقع موقع الفاء ) في إفادة الترتيب بلا مهلة ( وعكسه ) أي تقع الفاء موقع  
« ثُمَّ » في إفادته بمهلة ، فالأوّل كقوله :

١٦٠٦ — كَهَزَّ الرُّدِّيَّتِيَّ تَحْتَ الْعَجَّاجِ .

جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ<sup>(١)</sup>

إِذَا هَزَّ مَعَ جَرَى فِي أَنْيَابِ الرَّمَحِ يَعْقبُهُ اضْطَرَابُهُ بِلَا تَرَاخٍ .

والثاني كقوله تعالى : « ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا  
الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا »<sup>(٢)</sup> ، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثُمَّ .

( قال الكوفيّة : ( و ) تقع ( زائدة ) [ ١٣٢/٢ ] كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ  
عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ » إلى قوله : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ »<sup>(٣)</sup> وأجيب بأن الجواب فيها  
مقدّر .

( و ) قال ( الفراء ) : تقع ( للاستئناف ) نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا<sup>(٤)</sup>  
فيكون<sup>(٥)</sup> ...

### [ حروف أم ]

( أم ) وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزني<sup>(٦)</sup> ، صاحب

(١) من بآية أبي داود الإيادي . انظر ديوان حميد بن ثور الهلالي ٤٣ . وفيه البائية .

(٢) سورة المؤمنون ١٤ .

(٣) سورة التوبة ١١٨ .

(٤) ما بعد : « فيكون » يياض مشار إليه في هامش ط : « هكذا يياض في الأصل » وليس في أ ،  
ب إشارة إلى هذا الياض .

(٥) في النسخ الثلاث : « الغزي » ، والصواب : الغزني وفي ط : « الغزي بن صاحب البديع بزيادة  
ابن » تحريف . والصواب من البقية .

البدیع ، فقال : ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد الهمزة نحو : أضربت زيدا أم قتلته ؟ . أبكر في الدار أم خالد ؟ أي أخالد فيها ؟

قال : ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد « سواء » ، لكن لما كانت تتوسط بين محتمل<sup>(١)</sup> الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط « أو » بين اسمين مُحتمَلَي<sup>(٢)</sup> الوجود قيل إنها حرف عطف .

( وزعم ابن كيسان أن أصلها : أو ) أبدلت واؤها ميماً فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى أو .

وقال أبو حيان : وهي دعوى بلا دليل ، ولو كان كذلك لانتفتت أحكامهما<sup>(٣)</sup> وهما مختلفان من أوجه .

منها : أن السؤال بأو قبله بأم<sup>(٤)</sup> وأنه يقدر<sup>(٥)</sup> مع « أو » بأحد<sup>(٦)</sup> ، ومع أم « بأي »<sup>(٧)</sup> .

وأن جواب « أو » بنعم<sup>(٨)</sup> أو لا . وجواب « أم » بالتعيين بالاسم أو الفعل .

(١) ط فقط : « بين محتملي » . (٢) ب فقط : « محتمل » .

(٣) أ ، ط : « أحكامها » .

(٤) أي أن الاستفهام مع « أو » سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة ، وحكم الأحديّة .

أنظر : الأشياء والنظائر ٢ : ٢١٥ .

(٥) أ : « يقدم » مكان : « يقدر » . تحريف .

(٦) ومن ثم يقول الحضري ٢ : ٦٣ : إنه لا يجوز العطف بعد همزة التسوية بأو لعدم انصلاحها عن الأحد كأم ولذا لحن في المعنى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم » .

(٧) أي أم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأي كما يقول ابن مالك .

• وأم بها أعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنيه •

وَأَنْ أَحْسَنَ مَعَ أَوْ تَقْدِيمَ الْفِعْلِ ، مَعَ « أَمْ » تَقْدِيمَ الْأَسْمِ .

وَأَنْ « أَوْ » لَا يُلْزَمُ مَعَادِلَتُهَا لِلِاسْتِفْهَامِ بِخِلَافِ أَمْ .

وَأَنْكَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِاسْمٍ وَعَطَفْتَ عَلَيْهِ كَانَ « بَأَوْ » دُونَ « أَمْ » .

وَأَنْ الْعَطْفَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ « بِأَمْ » دُونَ « أَوْ » .

وَكَذَا مَا لَمْ يَحْسُنِ السَّكُوتُ عَلَيْهِ .

( وَهِيَ قِسْمَانِ : مُتَّصِلَةٌ ) تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ ( هَمْزَةُ يَطْلُبُ بِهَا وَبِأَمْ ) ( التَّعْيِينَ ) وَلِذَا تَسَمَّى مَعَادِلَةً لِمَعَادِلَتِهَا لِلْهَمْزَةِ فِي إِفَادَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَجْمَعُهُمَا أَنْ يُقَالَ : هِيَ الَّتِي لَا يَسْتَفْنِي مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلُهَا ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَعْمَلُ فِي لَفْظِ الْإِسْتِفْهَامِ سِوَاهُ أُرِيدَ مَعْنَاهُ أَمْ لَا ؟ .

( وَتَخْتَصُّ الْأُولَى ) أَيِ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ ( بِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ) شَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا ( فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدَيْنِ ) وَسِوَاهُ الْأَسْمِيَّتَانِ وَالْفِعْلِيَّتَانِ ، وَالْأَغْلَبُ فِيهِمَا الْمَضِيّ ، وَالْمُخْتَلَفَتَانِ<sup>(١)</sup> . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا »<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ »<sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٦٠٧ - . وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ<sup>(٤)</sup> .

بِخِلَافِ الْأُخْرَى فَتَقَعُ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهَا نَحْوُ :

« أَنْتُمْ أَشَدُّ خِلَافًا أَمْ السَّمَاءُ »<sup>(٥)</sup> . وَجُمْلَتَيْنِ لَيْسَتَا فِي تَأْوِيلِهِمَا كَقَوْلِهِ :

(١) ط قَطَط : « وَالْمُخْتَلَفَتَانِ » .

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٩٣ .

(٣) قَاتِلَةُ عَجَبُول .

مِنْ شَوَاهِدِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ رَقْمُ ٤١٧ .

(٤) سُورَةُ النَّازِعَاتِ ٢٧ .

(٥) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ ٢١ .

١٦٠٨ - . فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادِنِي حُلُمٌ <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٦٠٩ - . لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ بْنُ مِثْقَلٍ <sup>(٢)</sup> .

ونخصّ الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى .

( ويؤخّر المنفي فيهما ) ، أي الأولى والأخرى ، فيقال : « سواءٌ عليّ أجهّ أم لم يجهّ » ؟ . « أقام زيد أم لم يقم » ؟ ولا يجوز سواء علي لم يجهّ أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام ، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما .

( وفصل الثانية من مطلقها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح ) مثال الفصل : « أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ » <sup>(٣)</sup> . والوصل : « أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » <sup>(٤)</sup> ؟ والتأخير : أعنك زيد أم عمرو ؟ ألقيت زيدا أم عمرا ؟

وقيل : لا يجوز إلا الفصل ، وقيل : لا يجوز إلا ضمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمين أو مؤخّرين .

( وقد تُحذف المزمرة ) وتُنَوَّى كقوله :

١٦١٠ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بَسَجَ رَمِيْنُ الْجَمْرِ أَمْ يَثْمَانٍ <sup>(٥)</sup>

(١) سبق ذكره رقم ١٤٦ .

(٢) من شواهد : سيويه ١ : ٤٨٥ وقد نسبته للأسود بن يعفر ، والخزاعة ٤ : ٤٥٠ .

(٣) سورة الفرقان ١٥ . (٤) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٣٩٩ .



أي : أبسج .

وفرىء : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » <sup>(١)</sup> بهزة واحدة .

(و) قد تحذف (أم والمعلوف بها) كقوله :

١٦١١ - دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره

سميعٌ فما أدري أرشدٌ طيلاً بها <sup>(٢)</sup>

أي أم غي ؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعلوف بها (دونها بتعويض لا) نحو : أزيد عندك أم لا ؟ .

أزيد يقوم أم لا ؟

(قيل : و) يحذف (دونه) أي دون تعويض ، وجعل منه قوله تعالى : « أفلا

تبصرون أم <sup>(٣)</sup> » ، أي أم تبصرون ، ثم ابتداء « أنا خير » <sup>(٤)</sup> قال ابن هشام : وهذا

باطل ، إذ لم يسمع حذف معلوف بدون عاطفة ، وإنما المعلوف جملة : « أنا خير » .

وجه المعادلة [١٣٣/٢] أن الأصل أم ينصرون ، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية ،

والسبب مقام المسبب لأنهم إذ قالوا له : « أنت خير » كانوا عنده بصرء .

قال الزنجشيري : (و) يحذف (المعلوف عليه) وجعل منه : « أم كنتم شهداء » <sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة ٦ . وانظر القراءات الواردة في هذه الآية في كتاب : « الحجة » لابن خالويه ٤٢ .

(٢) لأبي ذؤيب الهنلي . وروايته في ديوان المذاييز ١ : ٧١ : « عصائي » مكان : « دعاني » . وفي

أمالى المرتضى ١ : ٢١٧ :

عصيت إليها القلبُ إنِّي لأمرها مطيعٌ .....

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٥) سورة البقرة ١٣٣ .

(٤) سورة الزخرف ٥٢ .

أي : « أُنَدَّعُونَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْيَهُودِيَّةِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ » .

وواقفه الواحدي <sup>(١)</sup> وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنبئه باليهودية أم كنتم .

(و) الثاني من قِسْمِي أَمْ ( منقطعة ) سَمَّيتَ بِذَلِكَ ، لَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا مُسْتَقْلَلَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي تَقَعُ ( بَعْدَ غَيْرِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ) وَذَلِكَ إِمَّا خَبَرَ مَعْصُ نَحْوُ : « تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » <sup>(٢)</sup> .

أَوْ هَمْزَةً لَغَيْرِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : « أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَيْدِ » <sup>(٣)</sup> ، لَأَنَّ الْهَمْزَةَ هُنَا لِلْإِنْكَارِ ، فَهِيَ بِمَعْنَى النَّعْيِ .

أَوْ الِاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ نَحْوُ : « هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » <sup>(٤)</sup> .

وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهَا : ( فَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ : هِيَ بِمَعْنَى يَلْ ) أَيْ لِلْإِضْرَابِ ( وَالْهَمْزَةُ مُطْلَقًا ) .

(و) قَالَ ( الْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ ) : هِيَ ( كِبَلٌ وَتَالِيهَا ) أَيْ مَا بَعْدَهَا ( كَتَلَوْهَا ) أَيْ كَمَا قَبْلُهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ، فَالْمَعْنَى : يَلْ قَامَ عَمْرُو . وَإِذَا قُلْتَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو ؟ فَالْمَعْنَى : يَلْ هَلْ قَامَ عَمْرُو .

وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بِطَوِيلٍ » إِلَى قَوْلِهِ :

(١) عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ صَنَفَ : الْبَسِيطَ - وَالْوَسِيطَ - وَالْوَجِيزَ فِي التَّفْسِيرِ - أَسْبَابُ التَّرْوِيلِ - شَرْحُ دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّئِيَّ - الْإِغْرَابُ فِي عِلْمِ الْإِغْرَابِ . تَوَفَّى ٤٦٨ .

(٢) سُورَةُ الْجُدَّةِ ٢ ، وَبَعْدَهَا وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ » آيَةُ ٣ .

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٩٥ . (٤) سُورَةُ الرَّعْدِ ١٦ .

« أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا » <sup>(١)</sup> الآية فـ « أَمْ » لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار ، والرّدّ ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها .

(و) قال (الفرّاء) : هي كبل إذا وقعت ( بعد استفهام ) كقوله :

١٦١٢ - فوالله ما أدري أسلمتني تفوّلت

أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبٌ <sup>(٢)</sup>

أي : بل كلّ .

ورُدّ بأن المعنى على الاستفهام ، أي بل أكلُّ إليّ حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يدّر أذلك في النوم أم صارت من الغول ، لأنّ العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ثم لما جوّز أن تكون تقولت داخله الشك فقال : بل أكلُّ إليّ حبيب أي الغول وسلمى ، كلّ منهما إليّ حبيب .

(و) قال (قوم) : تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام ( والخبر ) .

وقال ( أبو عبيدة ) : هي ( كالحمزة مطلقاً ) قال : ومنه قوله تعالى : « أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ » <sup>(٣)</sup> . (و) قال (المروني) <sup>(٤)</sup> في « الأزهية » هي كالحمزة ( إن لم يتقدّم ) عليها ( استفهام ) .

(١) سورة ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قائله مجهول .

أنظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٨٨٥ ، واللسان : « غول » .

(٣) سورة البقرة ١٠٨ .

(٤) هو عليّ بن محمد أبو الحسن المروني . كان عالماً بال نحو إماماً في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القراءة .

له : كتاب الذخائر في النحو . وكتاب الأزهية : شرح فيه العوامل والحروف . وهذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .

ورُدَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهزمة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ، ولورودها للاستفهام <sup>(١)</sup> بعده في قوله :

١٦١٣ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأْتُكَ الْيَوْمَ مَصْنُورُ <sup>(٢)</sup>

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدّم الاستفهام ، لأن المعنى : بل أحبلها ؟ لقوله بعده :

١٦١٤ - أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكِي لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ

لِإِثْرِ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْيَنِّ مَشْكُومٌ <sup>(٣)</sup>

( وتدخل ) أم هذه ( على هل ) كما تقدّم (و) على ( سائر أسماء الاستفهام في الأصح ) نحو : « أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » <sup>(٤)</sup> .

ولا تدخل على حرفه ، وهو الهزمة ، وبذلك استدلت على أنها بمعنى : بل والهزمة وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك : أقام زيد بل أقام عمرو .

ولا بدع في دخولها على هل ، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهزمة في قوله :

١٦١٥ - أَهْلٌ رَأَوْنَا بَسْتَحَقَّ الْقَاعَ ذِي الْأَكْصَمِ <sup>(٥)</sup> .

وذهب الصّغار : إلى منع دخول « أم » على « هل » وغيرها ، لأنه جمع بين أدائي

(١) كلمة : « للاستفهام » سقطت من أ .

(٢) لعلقة الفحل . ديوانه ١٧ .

من شواهد : سيويه ١ : ٤٨٧ ، والخزاعة ٤ : ٥١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦١ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٣٦٢ .

(٤) سورة النمل ٨٤ .

معنى ، وقال : لا يحفظ منه إلا قوله :

١٦١٦ - . أم هل كبيرٌ بكى <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٦١٧ - . أم هل لامتني فيك لائمٌ <sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٦١٨ - . وما أنت أمٌ ما ذكرها ربعةٌ <sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : « آمَنَ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم » <sup>(٤)</sup> . « آمَنَ يرزقكم » <sup>(٥)</sup> .

قال أبو حيان : وهذا منه دليل على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله .

قال : وقد دخلت على كيف في قوله :

(١) سبق ذكره رقم ١٦١٤ .

(٢) قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السلمي . والبيت بتمامه :

أبا مالك هل لمتني إذ حضضتني على القتل أو هل لامتني فيك لائمٌ

ورواية سيويه ١ : ٤٨٦ : « لك » مكان : « فيك » .

(٣) لعلقة الفحل . وتمامه :

. يخط لها من ثمرماء قليبٌ .

ديوانه ١٢ .

وثرمداء : قرية . وربعة : من الربائع ، وهي أربعة أحياء من نعيم .

(٤) سورة الملك ٢٠ .

(٥) هذه الآية من سورة « الملك » ٢١ . وذكرها السيوطي بحرفه كما هي ليثبت قول أبي أن الصغار غير حافظ لكتاب الله . وصواب الآية هو : « آمَنَ هذا الذي يرزقكم » .

١٦١٩ - • أم كيف يَنْتَفَع ما تُعْطَى المَلُوكُ بِهِ <sup>(١)</sup> •

وعلى «أبن» في قوله :

١٦٢٠ - • فأصبح لا يَدْرِي أَيْتَعُدُّ فَيْكُمُ

• على حَسَك الشَّحْنَاء أم أَيْنَ يَدْهَبُ <sup>(٢)</sup> •

( لا مفرد ) أي لا تدخل عليه ( خلافاً لابن مالك ) في قوله بذلك ، وأنه منه قولهم :  
« إنما لإبل أم شاء » لقول بعضهم : « إنَّ هناك لإبلاً أم شاء » بالنصب . قال : فهذا  
عطف صريح يقوِّي عدم الإضممار في المرفوع .

قال أبو حيَّان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على  
تقدير مبتدأ : أي بل : أي شاء . وأما رواية النصب إن صحَّت ، فالأولى أن  
[١٣٤/٢] يُقَدَّرَ فيها ناصب أي أم أرى شاء .

( قال أبو زيد ) <sup>(٣)</sup> الأنصاريّ : ( وترد ) أم ( زائدة ) واستدلَّ بقوله :

١٦٢١ - • يا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجًا مِنَ الْمَرَمِ

• أم هل على العيش بعد الشَّيْب من تَدَمٍّ <sup>(٤)</sup> •

(١) لأنون التثني واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي . ونعامة :

• رثمان أنف إذا ما ضَنَّ باللَّيْنِ •

وانظر المغني ١ : ٤٤ ، والخراطة ٤ : ٤٥٥ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٠ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ... أبو زيد الأنصاريّ . من تصانيفه : لغات القرآن - اللامات -

الجمع والثنية - قراءة أبي عمرو - النوادر - فعلت وأفعلت - المصادر .

(٤) لساعدة بن جؤية .

من شواهد الأشموني ٣ : ١٠٥ .

## [ حرف أو ]

أو ( قال المتقدمون : هي لإحدى الشئتين أو الأشياء ) .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها .

(و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (الشك) من المتكلم نحو : « لَيْسْنَا يوماً أو بعضَ يوم » <sup>(١)</sup> .

( والإيهام ) بالموحدة على السامع نحو : « وإنا أو إياكم لعلَى هُدَى أو في ضلالٍ مبين » <sup>(٢)</sup> .

( والتّخيير والإباحة ) ، والفرق بينهما أن الثاني يجوز فيه الجميع نحو : اقرأ فقهاً أو نحواً ، بخلاف الأوّل نحو : انكح هنداً أو أختها .  
قال ابن مالك وأكثر <sup>(٣)</sup> .

[ ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : « فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة » <sup>(٤)</sup> . والتقدير نحو : « فكان قاب قوسين أو أدنى » <sup>(٥)</sup> ، فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب ] .

( والتفصيل ) بعد الإجمال نحو : « قالوا كونوا هُوداً أو نصارى تهتدُوا » <sup>(٦)</sup> ،  
« قالوا ساحِرٌ أو مجنونٌ » <sup>(٧)</sup> أي قال بعضهم : كذا ، وبعضهم : كذا .

(١) سورة الكهف ١٩ . (٢) سورة سبأ ٢٤ .

(٣) بعد قوله : « أو أكثر » يابض بالنسخ الثلاث . وقد عثرت على تنمة قول ابن مالك في المنهجي ١ : ٦٠ ووضعت هذا القول بين معقوفين .

(٤) سورة البقرة ٧٤ . (٥) سورة التجم ٩ .

(٦) سورة البقرة ١٣٥ . (٧) سورة الذاريات : ٣٩ .

والإضراب كبل . ( قال قوم ) : تأتي له ( مطلقاً ) كقوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » <sup>(١)</sup> أي بل يزيدون ، وقول جرير :

١٦٢٢ - • ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهم  
لم أحصرِ عدَّتْهُمْ إلا بعداد <sup>(٢)</sup> .  
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية  
لولا رجأؤك قد قتلتُ أولادي

(و) قال (سيبويه) : إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو بعد (إعادة العامل) نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » ، أو لا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً .  
( قال الكوفيّة والأخفش والجبرمي والأزهري <sup>(٣)</sup> ، وابن مالك ، وبمعنى (الواو) أي لطلق الجمع نحو :

١٦٢٣ - • لِنَفْسِي ثَقَامَا أو عليها فُجُورُهَا <sup>(٤)</sup> .

أي : وعليها .

١٦٢٤ - • جاء الخِلافة أو كانت له قَدْرًا <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الصافات ١٤٧ .

(٢) ديوان جرير ١٥٦ .

وفي طقط : « ماذا ترى بعيال ، بالياء .

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى . من تصانيفه : التهذيب في اللغة - التقريب في التفسير - الأدوات . توفي ٣٧٠ .

(٤) لثوبة بن الحمير . من قصيدة مشهورة . وصدوره :

• وقد زعمت ليلٍ باقٍ فاجرٌ •

أنظر : أمالي المرتضى ٢ : ٥٧ ، وأمالي القاضي ١ : ٨٨ .

(٥) لجرير . ديوانه ٢٧٥ . وتعامه :



أي وكانت .

قال ابن مالك : ومن أحسن شواهد حديث : « أسكن حيراً <sup>(١)</sup> » فما عليك إلا نبيي ، أو صديق أو شهيد . وحديث « ما أخطأك شرفاً أو مخيلة » .

وغيرهم تأول البيتين : الأول على أن أو <sup>(٢)</sup> فيه للإبهام . وأنها في الثاني للشك .

وقال ابن هشام : الذي رأيت في ديوان جرير : إذ كانت . وقال أبو حيان : إنها الرواية المشهورة .

( زاد ابن مالك ) في الكافية وشرحها : ( والتقسيم ) نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل قال : تأتي للتفريق المجرد من الشك ، والإبهام ، والتخير قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيه أجو قال : ومن يحيط بأوقوله :

١٦٢٥ - فقالوا : لنا ثنتان لا بُدَّ منهما

صدورٌ ومباحٍ أشرعت أو سلاسل <sup>(٣)</sup>

قال ابن هشام : ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له .

• كما أتى ربه موسى على قدر •

ويعلق ابن هشام في المغني على بيت جرير بقوله : « والذي رأيت في ديوان جرير : « إذ وعلى ذلك فلا يتبر بينه شاهداً » . المغني ١ : ٦١ .

(١) في النسخ الثلاث : « حراً » بالقصر . وقد قال الخطابي : « كثير من المحدكين يغلطون فيه حاءه ويقصرونه ويميلونه ، ولا تجوز إماتته » .

وقال سيويه : « منهم من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه يجعله اسماً للبقعة » اللسان :

(٢) ط : « على أن الواو » . تحريف .

(٣) الجعفر بن عليه الحارثي . انظر المغني ١ : ٦٣ .

(و) قال (الحريزي) : والتقريب نحو : ما أدري أَسَلَّمَ أَوْ ودَّعَ ، وأَذَن أَوْ أَقَام .

قال ابن هشام : وهو يَبَيِّن الفساد ، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السَّلام بالتوديع فهي للشك .

(و) قال ( ابن الشَّجَرِيّ : والشرط ) نحو : لأضربنه عاشر أو مات ، أي إن عاشر بعد الضرب وإن مات منه ، ولآتينك أعطيني أو أحرمتني <sup>(١)</sup> . قال ابن هشام : والحق أنها للعطف على بابها ، ولكن لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف .

(و) قال (قوم) من الكوفيين : ( والتبويض ) نحو : « وقالوا كونوا هُوداً أو نصارى » <sup>(٢)</sup> .

قال ابن هشام : والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل ، فإنَّ كُلَّ واحد مما قَبْلَ أو التفضيلية <sup>(٣)</sup> وما بعدها بعض ، لما تقدم عليهما <sup>(٤)</sup> من المجرى ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد <sup>(٥)</sup> مجرد معنى التبويض <sup>(٦)</sup> .

(١) في النسخ الثلاث : « أو أحرمتني » بالهمزة والمشهور : حرمتني . ويقول القاموس : « حرم » : « وأحرمه : لغيته » .

(٢) سورة البقرة ١٣٥ .

(٣) من قوله : « التفضيلية » إلى قوله : « التبويض سقط من أ .

وفي ب : « كل واحد التفصيل بها » . تحريف .

وفي ط : « الفصل » مكان : « التفضيلية » تحريف صوابه من المغني ١ : ٦٥ .

(٤) في ب ، ط : « عليها » تحريف . صوابه من المغني .

(٥) ط : « لتفيد » تحريف صوابه من ب والمغني ١ : ٦٥ .

(٦) انظر هذا النص في المغني ١ : ٦٥ .

( ولا تأتي بعد همزة التسوية ) لأنها لأحد الشيتين أو الأشياء . والتسوية تقتضي شيتين فصاعداً ، فلا يقال : سواء كان كذا أو كذا .

قال ابن هشام : وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن ، والصواب : الإتيان بأم .

وفي الصحاح : تقول : سواء عليّ أقمت أو قعدت ، وهو سهو .

وفي الكامل إن ابن محييين قرأ : « أو لم تُنذِرهم »<sup>(١)</sup> وهو من الشذوذ بمكان .

قال : أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو .  
انتهى .

وفي البديع قال سيويه : إذا كان بعد « سواء » همزة الاستفهام فلا بد من « أم » اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟

وإذا كان بعدها فعلاً<sup>(٢)</sup> بغير ألف الاستفهام عطف [١٣٥/٢] الثاني<sup>(٣)</sup> بأو تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول : سواء عليّ زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو<sup>(٤)</sup> حملاً عليهما<sup>(٥)</sup> .

قال السيرافي : فإذا قلت : سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت

(١) سورة البقرة ٦ .

(٢) ط : « فلان » مكان : « فلان » . تحريف .

(٣) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٤) كلمة « أو » سقطت من أ ، ط .

(٥) في النسخ الثلاث : « عليها » بدون تنية . ولعل الصواب : « عليهما » أي على الاسم . يعطف به « أو » . والفعل مشتق من المصدر أو أصل الاشتقاق على خلاف بين النحاة .

قعدت فهما على سواء ، فعلى هذا سواء خير مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ، والجملة دالة على جواب الشرط المقدّر .

قال ابن الدّمَامِينِيّ : وبذلك تبين صحة قول الفقهاء <sup>(١)</sup> ، وكأن ابن هشام توهّم أن الهزمة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها ، وليس كذلك .

### [ حرف إمّا ]

( إمّا ) بالكسر ( المسبوبة بمثلها المعاني « أو » الخمسة ) : الأول : الشكّ نحو : جاء إمّا زيد وإمّا عمرو ، والإبهام نحو : « وآخرون مُرْجَوْنَ لأمر الله إمّا يُعَذِّبُهُمْ وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ » <sup>(٢)</sup> .. والتخير نحو : « إمّا أَنْ تُعَذَّبَ وإمّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حَسَنًا » <sup>(٣)</sup> . والإباحة نحو : اقرأ إمّا فقهاً ، وإمّا نحواً . والتفصيل : نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كَفُوراً » <sup>(٤)</sup> . وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد ، كما عبر به في أو .

والفرق بينها وبين « أو » في المعاني الخمسة ؛ أنها لتكرّرها يدلّ الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شكّ أو غيره بخلاف « أو » ، فإن الكلام معها أولاً دالّ على الجزم ، ثم يؤتى « بأو » دالة على ما جيء بها لأجله ، ثم التحقيق أن « إمّا » لأحد الشئين أو الأشياء وهذه المعاني تمرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو .

( وأنكر قوم الإباحة ) في « إمّا » مع إثباتهم ذلك لأو .

(و) أنكر ( يونس وأبو عليّ ) الفارسيّ ( وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة ) كما أن الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

(١) أي القول الذي سبق ذكره وهو : « سواء كان كذا أو كذا » . انظر المفني ١ : ٤٢ .

(٢) سورة التوبة ١٠٦ .

(٣) سورة الإنسان ٣ .

(٤) سورة الكهف ٨٦ .

وقال ابن مالك : وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها <sup>(١)</sup> و «لا» هذه غير عاطفة <sup>(٢)</sup> بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى .

(و ادعى ابن عصفور الإجماع عليه ) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

( وقيل ) « إمّا » ( عطفت الاسم على الاسم والواو ) عطفت ( إمّا على إمّا ) .  
قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي : غير موجود .

( وقد تفتح همزتها ) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله :

١٦٢٦ - تُلَقِّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ

وَأَمَّا صَبًا جَنَنَ الْعَشِيِّ هَبُوبٌ <sup>(٣)</sup> .

(و قد ( تبدل الميم الأولى بياء ) مع كسر الهزمة وفتحها ، كقوله :

١٦٢٧ - لَا تُفْسِدُوا آبَاءَ لَكُمْ .

إِمَّا لَنَا إِمَّا لَكُمْ <sup>(٤)</sup> .

وقوله :

(١) ط : « وفيها » بالواو . تحريف .

(٢) من قوله : « بإجماع » إلى قوله : « غير عاطفة » سقط من أ .

(٣) نسبة أبو حيان لأبي القمقام .

وفي « تنقيف اللسان » ٢٣٥ : « تملؤها » مكان : « تلقحها » . « الظلام » مكان : « المشي » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : المحتسب ١ : ٢٨٤ ، والخزاعة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع آبل . والإبل : اسم جمع :

١٦٢٨ - يا لَيْتَنا أَمُتْنا شَأَلْتَ نَعَمَتَها

• يُشْمَا إلى جَنَّةٍ إِمَّا إلى نار (١)

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله :

١٦٢٩ - تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها

• وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَلَمْ خَيَّالُها (٢)

ونقل النحاس أن البصريين لا يجوزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازوه إجراء لها مجرى أو في ذلك .

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتوى (٣) كالبيت السابق .

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله :

١٦٣٠ - وَقَدْ كَذَّبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنِها

• فَإِنْ جَزَعًا ، وَإِنْ إِجْمَالًا مَبْنَر (٤)

(أو) تحذف (هي) بكاملها (مستغنى عنها بـ « وإلا » أو بأو ) ، كقوله :

١٦٣١ - فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

• وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَنْتَعِيكَ وَتَتَّقِنِي (٥)

(١) لسعد بن فرط أحد بني جذيمة بهجامة وكان عاقا لها .

من شواهد : المغني ١ : ٥٧ ، والأشعوني ٣ : ١٠٩ .

(٢) قيل : لذي الرمة وقيل للفرزدق ، وهو في ملحني ديوان ذي الرمة ٧٥٦ .

(٣) ط : « قسوى » بالسين تحريف .

(٤) للدريد بن الصمة يرثي بها معاوية .

من شواهد : سيويه ١ : ١٣٤ ، وروايته : « لقد » مكان : « وقد » . والمقتضب ٣ : ٢٨ .

(٥) للمثقب العبدى .

أنظر : المفضليات ٢٩٢ رقم ٧٦ .

وقوله :

١٦٣٢ - وقد شَقَّنِي أَلَا يَزَال يَرَوْعُنِي

غَيَاثُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِبًا <sup>(١)</sup>

( وهي مركبة ) من « إن » و « ما » الزائدة ( على الأصح ) وهو مذهب سيويه  
وعليه بنى الاقتصار على « إن » وحذف « ما » . وقيل : بسيطة واختاره أبو حيان ، لأن  
الأصل البساطة لا التركيب [ ١٣٦/٢ ] .

### [ حرف بل ]

( بل ) للإضراب ، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد ،  
وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو : اضرب زيداً بل عمرأ ، وجاء زيد  
بل عمرو .

أو نفي أو نهي ( قَرَّرْتَه ) أي حكمه له ( وجعلت ضِدَّهُ لتاليها ) المفرد نحو : ما قام  
زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمرأ .

( وجوز المبرّد النقل فيها ) أي النفي والنهي أيضاً على تقدير : بل ما قام ويل لا  
تضرب . قال ابن مالك : وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله :

١٦٣٣ - لو اعْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمْ بَعْدِي

بل أولياء كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْغَاد <sup>(٢)</sup>

(١) نسبة أبو حيان للأخطل كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

وفي ط : « أو قاد » بالقاف . تحريف .

صراه من أ ، ب ، والدرر .

وانظر العيني ٤ : ١٥٦ .

وقوله :

١٦٣٤ - وما انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ  
وَلَا لِنَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْ زَاعٍ  
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا  
شُمَّ الْعَرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُدَّاعٍ <sup>(١)</sup>

( ومنع الكوفية و ) أبو جعفر ( بن صابر العطف بها بعد غيرهما ) .

قال هشام <sup>(٢)</sup> منهم : محال : ضربت عبد الله بل إِيَّاكَ <sup>(٣)</sup> . قال أبو حيَّان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قِلَّتِهِ <sup>(٤)</sup> .

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفقاً .

( فإن تلاها جملة فلإبطال ) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو : « أم يقولون به جِنَّةٌ بل جاءَهم بالحق » <sup>(٥)</sup> ( أو الانتقال ) من غرضي إلى آخر بدون إبطال نحو : « ولدينا كِتَابٌ يَنْطَقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ » <sup>(٦)</sup> .

(١) لفرار بن الخطاب من قصيدة قالها بعده أحد .

وفي ط فقط : « لثام » بالثاء مكان : « لثام » و « بحسك » بالسين مكان : « حيك » كلاهما تحريف . والحيك : القوي . والعرانين : جمع عرنين وهو الأنثى . انظر العيني ٤ : ١٥٧ ، والدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) أ : « ابن هشام » . تحريف .

(٣) المثال الذي ذكره هشام كما نصّ عليه المفي ١ : ١٠٣ . هو : « قال هشام » محال ضربت زيداً بل إِيَّاكَ .

(٤) أي أو دليل على قِلَّتِهِ .

وفي ط فقط : « لو » مكان : « أو » صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة المؤمنون ٧٠ . (٦) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣ .



( وليست ) حيثئذ ( عاطفة على الصحيح ) بل حرف ابتداء .

( وتُرَادُ قبلها لا ) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله :

١٦٣٥ - وَجْهُكَ الْبَدْرُ لَا بِلِ الشَّمْسِ تَوَلَّمْ

يُقْفَضَ لِلشَّمْسِ كَنَفَةٌ وَأَفْسُولُ<sup>(١)</sup>

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي .

( ومنعها ) أي زيادة « لا » ( ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور ) :

وبعد ( النهي ) أيضاً قال : لأنه لم يسمع ، وردَّ بقوله :

١٦٣٦ - وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بِلِ زَادَنِي شَغَفًا

هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَخِي لَا إِلَى أَجَلٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

١٦٣٧ - لَا تَمْلَنْ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بِلِ

طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ اسْتَدِيمَا

قال أبو حيان : ويقال في لا بِلِ : « نَابَن » ، و « لَابَن » ، و « نَابِل » بإبدال

(١) قائله مجهول .

وفي النسخ الثلاث : « وأقول » . وفي المغني ١ : ١٠٣ ، والأشموني ٣ : ١١٣ : « أو أقول  
وفي ط : « بل لا الشمس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الأشموني ٣ : ١١٣ .

وفي ط : « وبعد تراخ » بخاء واحدة . تحريف :

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٨ .

أو إحداهما نوناً .

( وتزاد « لا » ضرورة ) .

### ( حرف حتى )

( حتى ) هي ( كالواو ) لمطلق الجمع .

( وقيل : ) هي ( للترتيب ) قال ابن مالك : وهي دعوى بلا دليل . ففي الحديث : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المتفضيات ، وقال الشاعر :

لَقَوَّيْ حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَآلَّثُوا <sup>(١)</sup> .

— ١٦٣٨

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(و) تفارق الواو في أحكام :

( لا يَعْطِفُ ) إلا ما كان ( بعضاً ) من المعطوف عليه ( أو كـبعض ) منه ( غاية له في رفعه أو خفضه ) نحو : « مات الناس حتى الأنبياء » . « وقدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، وقوله :

١٦٣٩ — قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءُ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَا حَتَّى بَنَيْنَا الْأَصَاغِرَا <sup>(٢)</sup>

(١) قائله مجهول . وتماه :

• على كل أمر يورث المجدد والحمد .

من شواهد : الأشموني ٣ : ٩٨ ، وروايته :

« رجالي » مكان : « لقومي » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٣ ، والأشموني ٣ : ٩٧ .

وقوله :

١٦٤٠ - « أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ  
وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا <sup>(١)</sup> » .

فالتعلل ليست بعض الصحيفة ، والزاد ، ولكن كبعضه ، لأن المعنى ألقى ما  
يُثْقِلُهُ .

قال ابن هشام : والفضابط أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ،  
ولهذا لا يجوز : « ضربت الرجلين حتى أفضلهما » . « ولا صمت الأيام حتى يوماً » .  
(وكذا) لا تعطف إلا ما كان ( مفرداً على الصحيح ) لأن الجزئية لا تنأتى إلا في  
المفردات ، وقال ابن السِّدِّ : يعطف بها الجمل كقوله :

١٦٤١ - « سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِيلُ مُعِيَهُمْ <sup>(٢)</sup> » .

برفع « تَكِيلُ » عطفاً على سَرَيْتُ .

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو : ما تأتينا  
حَتَّى تُحَدِّثُنَا .

(قال) ابن هشام ( الحضراوي : و ) لا تعطف إلا ما كان ( ظاهراً ) كما لا تَجْرُ  
إلا الظاهر ، قال في المعنى : ولم أره لغيره .

( وبعاد الجارُّ معها ) إذا عطف على مجرور فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت

(١) سبق ذكره رقم ١٠٦٤ .

(٢) لامرئ القيس . وتماه .

• وحتى الجياد ما يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢/٤١٧ : ٢٠٣ . وانظر ديوانه ٨٦ .

بالقوم حتى يزيد ، ثم اختلف في هذه الإعادة .

( قال ابن عصفور ) يعاد ( رجحاناً ) [ ١٣٧/٢ ] لا وجوباً . ( و ) قال ابن ( الحجاز ) الموصلي شارح « ألفية » ابن معط . ( و ) أبو عبد الله ( الجليس ) <sup>(١)</sup> صاحب « ثمار الصناعة » : ( وجوباً . و ) قال ( ابن مالك إن لم يتعين للعطف ) وجب نحو : اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له ( فلا لحصول الفرق نحو : عجبت من القوم حتى بينهم ، وقوله :

١٦٤٢ - جُودُ يُمْنِكَ فَاضَ فِي الْخُلُقِ حَتَّى

بائسٍ دان بالإساءة ديناً <sup>(٢)</sup>

قال ابن هشام : وهو حسن . وأما أبو حيان فردّه وقال : هي في المثال جارة ، وفي البيت محتملة .

( والعطف بها قليل ومن ثم ) أي من أجل قِلَّتِهِ . ( أنكره الكوفيّة ) فقالوا : لا يعطف بها البتة ، وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومروّت بهم حتى أبوك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأنّ ما بعدها بإضمار عامل <sup>(٣)</sup> .

### ( حروف لا )

( لا يعطف بها بعد أمر ) نحو : اضرب زيداً لا عمراً . ( ودعاء ) نحو : غفر الله لزيد لا لبكر . ( وتخصيض ) نحو : هلا تضرب زيداً لا عمراً ، ( وإيجاب ) نحو : « جاء

(١) هو الحسين بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس النحوي . أبو عبد الله .  
أكثر أبو حيان في « التذكرة » من النقل عنه . وله كتاب « ثمار الصناعة في النحو » .  
(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٤ .

(٣) كلمة : « عامل » سقطت من أ .

زيد لا عمرو ، « وزيد قائم لا عمرو ، أو لا قاعد » . ويقوم زيد لا عمرو .

( وقال سيبويه : ونداء ) نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال : ليس هذا من كلامهم .

قال أبو حيان : وهذه شهادة على نفي ، والظن سيبويه<sup>(١)</sup> أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع .

(و) قال (الفرء : واسم لعلى<sup>(٢)</sup>) نحو : لعل عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم إن .

( وشرط السهلي ) في « نتائج الفكر » ((والأبدي) في « شرح الجزولية » ( وأبو حيان ) في « الارتشاف » ( و ) ابن ( هشام ) في « المغني » ( تعاند متعاطفها ) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أولاً عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد .

وعلمه الأبدي بأن « لا » تدخل لتأكيد المنفي ، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير ، فيقال غير زيد ، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة ، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك : جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وللسبكي في هذه المسألة مؤلف مستقل يشتمل على تفاسير لخصتها في « حاشية المغني » .

( وضع قوم العطف بها على معنوم ماض ) فلم يميزوا : « قام زيد لا عمرو » مع إجازتهم ذلك في المضارع ، قالوا : لأنها تكون نافية للماضي ، ونفي الماضي لا يجوز ،

(١) ب ، ط : « لسيويه » باللام .

(٢) ط : « واسم فعل » بالقاء . تحريف .

وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلّا على الدعاء .

قال ابن هشام : وهو مردود . فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع : ليس زيد قائماً ولا قاعداً .

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ ، وقد يحذف متبوعها . نحو : « أعطيتك<sup>(١)</sup> لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم .

### ( حرف لكن )

(لكن) للاستدراك ، فإن وليها جملة فغير عاطفة ، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو : « ولكن كانوا هم الظالمين »<sup>(٢)</sup> أو باؤها ، كقوله :

١٦٤٣ - . إن ابنَ ورقاء لا تُخشى بواذِرُهُ

لَكنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنتَظَرُ<sup>(٣)</sup> .

( وقال ابن أبي الربيع ) : هي عاطفة جملة على جملة ( ما لم تقترن بالواو ) أو وليها ( مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهي ) نحو : ما قام زيد لكن عمرو . لا تضرب زيدا لكن عمراً .

( قال الكوفيّة : أو إيجاب ) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو : قام زيد لكن عمرو .

والبصريون منعه لأنه لم يسمع ، فينعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة ، فيقال : لكن عمرو لم يقم .

(٢) سورة الزخرف ٧٦ .

(١) « أعطتك » مكان : « أعطيتك » .

(٣) لزهير يمدح الحارث بن ورقاء .

من شواهد الأشموني ٣ : ١١٠ .

(و) الثاني ( ألاّ تقترن بالواو ) فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد ، ولكن عمرو .

( وقيل لا تكون ) عاطفة ( معه ) أي مع المفرد ( إلاّ بها ) أي بالواو قاله خروف .

( وزعم يونس العطف بالواو دونها ) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً ، لأنها . تستعمل غير مسبوقه بواو ، وهو عنده عطف ( مفرد ) على ( مفرد ) .

(و) زعم ( ابن مالك ) أن العطف بالواو دونها لكن ( عطف جملة حذف بعضها على جملة صرح بجمعها ، فالتقدير : ولكن قام عمرو <sup>(١)</sup> ، وعلّل ذلك بأن الواو تعطف <sup>(٢)</sup> مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

(و) زعم ( ابن عصفور : الواو زائدة لازمة ) [ ١٣٨/٢ ] والعطف بلكن .

(و) زعم ( ابن كيسان ) أنها زائدة ( غير لازمة ) والعطف بلكن أيضاً .

### [ حروف ليس ]

وأثبت الكوفية العطف بليس كـ « لا » ، فتكون حرفاً ، واحتجوا بقوله :

١٦٤٤ - أين المقرّ والإله الطالِب والأشْرَمُ المغْلُوبُ ليس الغالبُ <sup>(٣)</sup>

(١) نقل السيوطي هذا النص من المغني ١ : ٢٢٦ ناقصاً ، وتام الكلام : « فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو » . ولكن قام عمرو .

(٢) ط : « بأن الواو تعطف » . يسقط : « لا » النافية تحريف . صوابه من أ ، ب ، والمغني ٢ : ٢٦ .

(٣) لتفيل الحميري .

أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .

والأشْرَم : المشقوق الأنف ، وهو لقب أبرهة .

أي لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبي بكر<sup>(١)</sup> : «بأي شيء بالنبي ليس بشيء بعلي ..  
والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متصل محذوف  
تحقيقاً أي ليسه الغالب<sup>(٢)</sup> ، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة . ( وبه  
نطق الشافعي ) فإنه قال في « الأم » في أثناء مسألة : « لأن الطهارة على الظاهر ليس على  
الأجواف » أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل  
حيثئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

### ( حرف أي )

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف ( بأي ) نحو : رأيت الغصنفر أي الأسد ،  
وضربت بالعصب أي السيف ، والصحيح أنها حرف تفسير يُتبع بعدها الأجنبي للأخفى  
لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول  
نقله في التسهيل عن صاحب « المستوفى » . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ؟ قال :  
والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن  
صابر والسكاكي .

### ( هـ )

(و) اثبت الكوفيون عطف ( هـ ) قالوا : تقول العرب جاء زيد فهلاً عمرو  
وضربت زيدا فهلاً عمراً ، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دل على العطف ،

(١) من قوله : «أي بكر» إلى قوله : «بأن المرفوع» سقط من أ

(٢) في النسخ الثلاث : «قلت» .

ولعل الصواب : « الغالب » لأن البصريين أولوا البيت ، وقد قال ابن مالك : « وهو في الأصل  
ضمير متصل عائد على الأشرم أي ليس الغالب كما تقول : الصديق كأنه زيد ثم حذف لاتصاله »  
أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .



والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرفع والنصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في :  
ما مررت برجل فهلا امرأة .

### ( حرف إلّا )

(و) أثبت الكوفيون عطف ( إلّا ) وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلّا ما شاء ربك » <sup>(١)</sup> أي وما شاء ربك ، وردّ بقولهم : ما قام إلّا زيد . وليس شيء من أحرف العطف <sup>(٢)</sup> يلي العوامل .

### ( حرف أين )

(و) أثبتوا عطف ( أين ) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيدا فأين عمرا .

### ( حرفا : لولا ، ومتى )

(و) أثبت ( الكسائي ) العطف ( بلولا ومتى ) في قولك : مررت بزيد فلولا عمرو ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبحرانيين .

### ( حرف كيف )

(و) أثبت هشام العطف ( بكيف بعد نفي ) نحو : ما مررت بزيد فكيف عمرو .

وقال سيبويه : وهو رديء لا تتكلم به العرب .

قال أبو حيان : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف .

(٢) كلمة « العطف » مكانها ياض في أ .

(١) سورة هود ١٠٧ .

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده .

قال في المغني : وقد قال به عيسى بن موهب ، واستدل بقوله :

١٦٤٥ - « إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتَ قَتَاتُهُ »

وهان على الأدني فكيف الأبعد<sup>(١)</sup> .

قال : هذا خطأ لاقتنائها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأبعاد على حد قراءة : « والله يريد الآخرة<sup>(٢)</sup> » أو بالعطف بالفاء ، وكيف مُفَحِّمَةٌ لإفادة الأولوية بالحكم .

### ( مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض )

مسألة :

( يعطف بعض الأسماء على بعض ) فيعطف الظاهر على ظاهر ، ومضمر متصل ، ومنفصل ، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر ، سواء صلح المعلوم لمباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

( ومنع الأبتدائي عطف ) ضمير ( منفصل على ظاهر ) .

قال أبو حيان : وَوَهِمَ في ذلك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصَّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم<sup>(٣)</sup> » .

(١) قائله مجهول .

انظر المغني ١ : ١٧٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٧ ، وهي قراءة ابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة . انظر المغني وحاشية الأمير ١ : ١٧٥ .

(٣) سورة النساء ١٣١ .

( ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا ) بعد الفَصْل ( بفاصلٍ ما ) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : « كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ » <sup>(١)</sup> . « يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ » <sup>(٢)</sup> . « مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا » <sup>(٣)</sup> فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا ، وقوله :

١٦٤٦ - . لَقَدْ نَلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً <sup>(٤)</sup> .

فصل بالنداء ، وقوله :

١٦٤٧ - . مُلِثْتَ رُعباً وَقَوْمٌ كُنْتُ رَاجِيهِمْ <sup>(٥)</sup> .

فَصَلَ بالتمييز .

قال أبو حيان : ولا يكفي الفصل بكاف : رُوِيَكَ بَلْ لَا بَدَّ مِنَ التَّأْكِيدِ نَحْوُ : رُوِيَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا .

ومن ترك الفصل ضرورة قوله :

١٦٤٨ - . وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الأنبياء ٥٤ . (٢) سورة الرعد ٢٣ .

(٣) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٤) قائله مجهول . وتامه :

• مِنَ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا قَالَ سُودَدَا .

انظر الدرر ٢ : ١٩١ .

(٥) قائله مجهول . وتامه :

• لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَاد .

وفي ط : « وَقَوْفًا » بالنصب . تحريف .

انظر الدرر ٢ : ١٩١ .

(٦) لحرير . ديوانه ٤٥١ .

( خلافاً للكوفية ) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً . حكى : مررت برجل سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت [ ١٣٩/٢ ] وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقاً ، لأنه ليس كالجاء من الفعل بخلاف ضمير الرفع .

( ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره ) أي الجرّ لورود ذلك في القصيح بغير عود ، قال تعالى : « تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ <sup>(١)</sup> » وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ <sup>(٢)</sup> » وَسَمِعَ مَا فِيهَا غَيْرَهُ وَفَرَسِهِ ، قال :  
 • فما بك والآيات من عَجَب <sup>(٣)</sup> •

وهذا رأي الكوفيّين ويونس ، والأخفش ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ( خلافاً للجمهور البصريّة ) في قولهم بوجوب إعادة الجارّ ، لأنه الأكثر نحو : « فقال لها ولِلأَرْضِ <sup>(٤)</sup> » . « وعليها وعلى الفلك <sup>(٥)</sup> » . « يُنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ <sup>(٦)</sup> » . « نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ <sup>(٧)</sup> » .

واحتجّوا بأن ضمير الجرّ شبه بالتنون ، ومعاقب له فلم يجر العطف عليه

(١) سورة النساء في قراءة جرّ : « الأرحام » .

(٢) سورة الحجر ٢٠ أي لكم ولن لستم .

(٣) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فاليوم قد بت تهجونا وتشمتنا      فاذهب فما بك والآيات من عجب

انظر : مفاتيح الغيب للرازي ١ : ١٣١ . وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ . والإنصاف

١ : ٢٩٢ .

(٤) سورة فصلت ١١ . (٥) سورة غافر ٨٠ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ . (٧) سورة البقرة ١٣٣ .

كالتنوين ، وبأن حَقَّ المتعاطِفَيْن أن يَصْلُحَا لحلُول كُلِّ منهما محلَّ الآخر ،  
وضَمِيرُ الجَرِّ لا يصلح لحلُوله محلَّ المعطوف ، فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنِع من العطف عليه لمنع  
من توكيده ، والإبدال منه كالتنوين ، ولا يُمْنَعان بإجماع ، وأن الحلول لو كان  
شرطاً لم يَحْز : رُبَّ رجلٍ وأخيه ولا كُلِّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ولا :

• الواهبُ المائة الهجانَ وعبدَها <sup>(١)</sup> • ١٦٥٠ -

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول .

( وثالثها ) : وهو رأي الجرمي والزيادي ( يجب ) العَوْدُ ( إن لم يُؤكَّد ) نحو :  
مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به  
نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد .

( ويعطف ) بالحرف ( على ) معمول ( ومعمولي <sup>(٢)</sup> ) ومعمولات عامل واحد  
( لا ) معمولات عوامل ( ثلاثة بإجماع ) ، فيهما ، فيقال : ضرب زيد عمراً ، وبكر  
خالداً ، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفرأ مقيماً . وأعلم زيد عمراً بكراً مقيماً  
وعبدُ الله جعفرأ عاصماً راحلاً .

ولا يقال : إن زيداً في البيت على فراش والقصر نَطَعَ <sup>(٣)</sup> عمراً ، أي : وإن  
في القصر على نطعٍ عمراً بنباية الواو عن « إن » ، و « في » ، و « على » .

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمرو بنبابتها عن « جاء » ،  
و « من » ، و « إلى » .

(١) سبق ذكره رقم ١٢٢٢ .

(٢) ط : « على معمول عاملين بدون واو العطف » ، تحريف .

(٣) النطع بالكسر والتنع ، وبالتحريك ، وكنيتب : بساط الأديم : جمع : أنطاع ، ونطوع :

( وفي ) العطف على معموليَّ ( عاملين ) أقوال :

( منع سبويه ) العطف ( مطلقاً ) في المجرور وغيره ، وصحَّحه ابن مالك ، فلا يقال : كان آكلًا طعاماً زيدٌ وتَمَرّاً عمروٌ . ولا في الدار زيد والحجرة عمرو ؛ لأنه بمنزلة تَعْدِيَتَيْنِ بِمَعْدٍّ واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر ممن عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم .

( راجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة ) مطلقاً من المجرور وغيره ، قال : لأنَّ جُزْئِيَّاتِ الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور .

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً . وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النحويّين . ونسب إلى الأخفش .

( وثالثها ) يجوز ( إن كان أحدهما جاراً ) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخّر نحو : وعمرو الحجرة .

( ورابعها ) يجوز ( إن تقدم المجرور المعطوف ) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ؟ بخلاف ما إذا تأخّر ، وهو رأي الأخفش والكسائي ، والفراء ، والزجاج وابن مضاء .

( وخامسها ) يجوز ( إن تقدّم ) المجرور ( في المتعاطفين ) نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما ، وإن تقدّم في المعطوف نحو : إن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهو رأي الأعلام ، قال : لأنه لم يسمع إلاّ مقدّماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حيثنّذ ، ومنه قوله تعالى : هـ وفي خَلْقِكُمْ وما يَبَيِّنُ

من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار « إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون »<sup>(١)</sup>  
وقوله : « لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ »<sup>(٢)</sup> . « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ  
سِئْتِهِمْ »<sup>(٣)</sup> « وقول الشاعر :

١٦٥١ - • وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَعَارِعُ<sup>(٤)</sup> •

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر .

( وسادسها ) : يجوز ( في غير العوامل اللفظية ) ويمتنع فيها . وغيرها : هي  
الابتدائية ، فيجوز نحو : زيدٌ في الدار ، والقصر عمروٌ ، لأن الابتداء رافع لزيد  
ولعمرو أيضاً ، فكان العطف على معمول عامل واحد ، وهو رأي ابن طلحة .  
( وسابعها ) : يجوز في غير اللفظية ( وفي ) اللفظية ( الزائدة ) لأنه عارض ،  
والحكم للأول نحو : ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه ، وما شرب من عسل زيدٌ ،  
ولا لبن عمروٌ . وإنما امتنع في العوامل [١٤٠/٢] اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى ، وهذا  
رأي ابن الطراوة .

( ويجوز عطفُ الاسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمفرد على الجملة  
وبالعكس ) أي الفعل على الاسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد ( في  
الأصح إن اتحدا ) أي المعطوف والمعطوف عليه ( بالتأويل ) بأن كان الاسم يشبه  
الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد

(١) سورة الباقية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة يونس ٢٦ . (٣) سورة يونس ٢٧ .

(٤) قاله قيس بن ذريح ، قال العيني : والأصح أنه قاله هو البعث وهو خداش بن بشر الدارمي  
وصدره :

• أَلَا يَا قَوْمِي كُلَّ مَا حَمَّ وَاقَع •

وفي الدرر ٢ : ١٩٢ قاله مجهول ، وتنمته أيضاً مجهولة . وانظر العيني ٣ : ٣٥٢ .

بأن يكون صفةً أو حالاً ، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ » ومُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ <sup>(١)</sup> . « إِنْ الْمَصْدُقَيْنِ وَالْمُصَدِّقَاتِ » وأَقْرَضُوا اللَّهَ <sup>(٢)</sup> . « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » <sup>(٣)</sup> . « إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا » <sup>(٤)</sup> . « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً » <sup>(٥)</sup> . أي فأصبحت .

١٦٥٢ - • ولقد أمرُ على اللّيم يسبّي ... فمَصَّيْتُ <sup>(٦)</sup> •

أي مررت .

« دَعَانَا لِجَنَّتَيْهِ أَوْ قَاعِيدًا أَوْ قَانِيًا » <sup>(٧)</sup> • « قَاعِدًا » عطف على « لجنتيه » ، لأنه حال فهو في تأويل المفرد . « بَيَّاتًا أَوْ هَمٌّ قَاتِلُونَ » <sup>(٨)</sup> . عطف الجملة على المفرد ، لأنها حال أيضاً أي قاتلين .

ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه ، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم ، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر .

وقال السهيلي : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبهه الفعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ، ولا فعلين مختلفين في الزمان . ( و ) يجوز عطف الجملة ( الاسمية على الفعلية وبالعكس ) نحو : قام زيد وعمره أكرمته ، ومنعه ابن جني مطلقاً .

- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأنعام ٩٥ . | (٢) سورة الحديد ١٨ .  |
| (٣) سورة هود ٩٨ .     | (٤) سورة الفرقان ١٠ . |
| (٥) سورة الحج ٦٣ .    | (٦) سبق ذكره رقم ١٠ : |
| (٧) سورة يونس ١٢ .    | (٨) سورة الأعراف ٤ .  |



( وثالثها ) : يجوز بالواو فقط . ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبني عليه منع كون القاء عاطفة في « خرجت فإذا الأسد حاضر » .

( وأماً ) عطف ( أخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيتون وابن مالك ) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح : ونقله عن الأكثرين . ( وجوزّه الصّفّار وجماعة ) واستدلوا بقوله تعالى : « وبشّر الذين آمنوا <sup>(١)</sup> » . « وبشّر المؤمنين <sup>(٢)</sup> » وقول الشاعر :

١٦٥٣ - وإن شِفائي عبْرَة مُهْرَاقَة      فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعْمُولٍ <sup>(٣)</sup>

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على « قل » مقدّرة قبل : « يأياها » ، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى : « فأُنذر » وفي الثانية « فأبشّر » ، كما قال الزمخشريّ في : « واهجرني مكيباً <sup>(٤)</sup> » : إن التقدير فاحذرني ، واهجرني لدلالة « لأَرْجُبَنَّكَ » على التهديد ، وإن القاء في قوله : فهل - إلى آخره - لمجرد السببية .

( جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو )

[ مسألة ] : ( يجوز حذف المعطوف بالواو معها ) كقوله تعالى : « سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ

(١) سورة البقرة ٢٥ وتأمّام الشاهد : « وعملوا الصالحات » وهي موضع الشاهد حيث عطف : « عملوا » على : « وبشّر » .

(٢) سورة يونس ٨٧ . وتأمّام الشاهد : « وقال موسى » .

وهي موضع الشاهد حيث عطف : « وقال » على : « بشّر » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦٠ . (٤) سورة مريم ٤٦ .

الْحَرَّ <sup>(١)</sup> « أي : والبرد . « بيدك الخير <sup>(٢)</sup> » أي والشر . « وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ <sup>(٣)</sup> » أي : ولم تُعَبِّدْنِي .

( وكذا الواو ) يجوز حذفها ( دونه ) أي دون المعطوف بها ( في الأصح ) كذلك كحديث : « تصدق رجل من دياره من درهمه من صاع بُرٍّ من صاع تَمْرٍ » ، وحكى : « أكلت سمكاً لحماً تمرأ » وقال :

١٦٥٤ - كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا يغرسُ الوُدَّ في فؤاد الكريم <sup>(٤)</sup>  
أي : وكيف .

ومنع ذلك ابن جنيّ والسَّهيليّ ، وابن الضَّائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم . وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتأكيد ، والتَّعْنِي والتَّرجِي وغير ذلك إلا أن الإِسْتِغْنَاءَ جاز لإضماره ، لأن للمستغْنى هيئة تخالف هيئة الخبر ، وأول المسموع من ذلك على البدل .

( و ) يجوز حذف ( الفاء ومتبوعها ) أي المعطوف عليه بها نحو : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ <sup>(٥)</sup> » أي فأفطر .  
( وأنكره ابن عصفور ) وقال : إنما حذف المتبوع فقط .

( وقل في أو ) أي حذفها أو متبوعها نحو : « صلتى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار » وقباء أي : « أوفى » .  
وقال الهذليّ :

(١) سورة النحل ٨١ . (٢) سورة آل عمران ٢٦ .

(٣) سورة الشعراء ٢٢ . (٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١ : ٢٩٠ / ٢ : ٢٨٠ . والأشعري ٣ : ١١٦ .

(٥) سورة البقرة ١٨٤ .

١٦٥٥ - . فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلُنَا <sup>(١)</sup> .

أي : فهل لك من أخ أو والد .

( ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب ) فيقال لمن قال : ألم تضرب زيدا ؟ بلى وعمراً ، ولمن قال : خرج زيد <sup>(٢)</sup> ؟ نعم وعمرو .

( وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ( ضرورة ) كقوله :

١٦٥٦ - . عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَام <sup>(٣)</sup> . [ ١٤١/٢ ]

( وجوزته الكوفية ) في الاختيار ( إن كان بالواو ) كما مثل ( قيل : أو « الفاء » أو « ثم » ، أو « أو » ، أو « لا » ) كقوله :

١٦٥٧ - . أَطْلَلْتُ دَارَ النَّبِيَّاتِ فَحُمْتُ سَأَلْتُ فَلَمَّا اسْتَجَمْتُ ثُمَّ صَمْتُ <sup>(٤)</sup> .

أي سألت فَحُمْتُ ، وقوله :

١٦٥٨ - . فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَجُلَيْي أَوْ خِيَالَتُهَا الْكَذُوبُ <sup>(٥)</sup> .

أي الكذوب أو خيالها .

(١) لأمية بن أبي عائذ الهذلي . ونعمانه :

. يوشع أولاد المثار ويفصل .

من شواهد : العيني ٤ : ١٨٢ ، والأشموني ٣ : ١١٨ . وفي الدرر ٢ : ١٩٣ « يوسم » بالميم .

(٢) في النسخ الثلاث : « خرج زيد » بدون استفهام . والاستفهام هنا معين ، لأن الجواب : نعم ، ولعله مقدّر .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٤) نسب لكثير عزة . وانظر معجم البلدان « نياح » .

(٥) يقول البغدادى في الخزانة : « ورأيت الصغاني نسبة في مادة « الخيال » من « العباب » إلى رجل من بني بختر بن عود » . انظر الخزانة ٢ : ٣٣٦ .

( و ) إن ( لم يؤد إلى وقوع العاطف صلباً أو ) الى ( مباشرته عاملاً غير متصرف و )  
 إن ( لم يكن التابع مجروراً ) بل مرفوعاً كما تقدم أو منصوباً كقوله :

١٦٥٩ - لعن الإلهُ وزوجها معها هِنْدَ الهِنُودِ طَوِيلَةَ البَطْرِ <sup>(١)</sup>

( ولا ) كان ( العامل لا يستغني بواحد <sup>(٢)</sup> ) ، فإن فقد شرط من هذه لم يجوز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمروٌ زيد قائمان ، ولا إنَّ وعمراً زيداً قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمروٌ زيدٌ .

( وخالف ثعلب في الأخير ) فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

( وبطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو ) نحو : زيد وعمرو متطلقان ومررت بهما ( ويفرد بعد غيرها غالباً ) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو : « وإذا رأوا تِجَارَةً أو لَهْواً انْتَضَبُوا إليها وتركوك قائماً <sup>(٣)</sup> » . وندرت المطابقة في قوله تعالى : « إن يكن غَنِيّاً أو فقيراً فאלلهُ أولى بهما <sup>(٤)</sup> » .

( وفي الفاء وثُمَّ الوجهان ) المطابقة ، وهي أحسن في الفاء ، والإفراد وهو أحسن في ثُمَّ للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ١٣٦ .

(٢) أ : « وحده » . ب : « بواو » .

والصواب من ط بدليل قوله فيما بعد :

« وإن لم يستغن العامل بواحد » مع اتفاق النسخ عليه .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) سورة النساء ١٣٥ وفي ط : « إن لم يكن » بزيادة « لم » . تحريف :

( وفصل الواو والفاء ) من المعطوف بهما ( ضرورة ) كقوله :

١٦٦٠ - مَوَزَّه مَالًا فِي الْحَمْدِ رِفْعَةً لِّمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا <sup>(١)</sup>

( و ) فَصَّلَ ( غيرهما ) من حروف العطف ( سائغ بقسم أو ظرف ) سواء كان المعطوف اسماً نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وما ضربت زيدا لكن في الدار عمراً . أم فعلاً نحو : قام زيد ثم في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد . هكذا نقله أبو حيَّان عن الأصحاب معترضاً به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً .

( ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها ) فلا يقال في « زيد قائم وضارب عمراً : عمراً وضارب <sup>(٢)</sup> » .

### ( العطف على اللفظ وعلى المحل )

( مسألة ) : ( الأصل : العطف على اللفظ ، وشرطه إمكان توجه العامل ) إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة <sup>(٣)</sup> ولا زيد إلاّ الرفع عطفاً على الموضع ، لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف .

( ويجوز ) العطف ( على المحلّ بهذا الشرط ) أي : إمكان توجه العامل أيضاً ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني .

(١) للأعشى . ديوانه ١٣٤ .

وفي النسخ الثلاث : « يورثه » بالياء مكان : « مورثه » بالميم ، و « الحي » بالياء مكان : « الحمد » والصواب من الديوان .

(٢) ط : « وعمراً ضارب » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) « من امرأة » سقطت من أ .

( و ) شرطه ( أصالة الموضع ) فلا يجوز : هذا الضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته <sup>(١)</sup> لالتحاقه بالفعل .

وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

١٦٦١ - « . . . . . مُنْضَجٌ صَفِيفٌ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٌ <sup>(٢)</sup> » .

( و ) شرطه ( وجُود المجوز ) أي الطالب لذلك المحلّ ( على الأصحّ ) فيهما فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع « عمرو » هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرد ، وقد زال بدخول « إنَّ » ولا « إن زيداً قائم وعمرو » على العطف .

وقال الكوفيّون وبعض البصريين : لا يشترط المجوز ، فجوزوا الصورتين . ومنع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو « إن » و « الابتداء » على معمول واحد وهو « الخبر » .

( و ) يجوز العطف ( على التّوهم ) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً بالجر على توهم دخول الباء في الخبر .

( و شرطه ) أي الجواز ( صحة دخول العامل المتوهم ) ( و ) شرط ( حسنه كثرته ) أي كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

١٦٦٢ - « بدا لي أنني لست مُدْرِكٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائئاً <sup>(٣)</sup> » .

(١) أ : « إعماله بإضافته » . ب : « إعماله لإضافته » وكلاهما تحريف . صوابه من ط .

(٢) من معلقة امرئ القيس . وتام صدره :

« فقل طهاة اللحم من بين ... »

(٣) نسب لزهير .

وقول الآخر :

١٦٦٣ - ما الحازِمُ الشَّهْمُ مُقْدَاماً وَلَا بَطْلٌ <sup>(١)</sup> .

ولم يَحْسُنْ قول الآخر [١٤٢/٢] .

١٦٦٤ - وما كنت ذا نَيْرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْشِشٍ فِيهِمْ مُنْشِلٌ <sup>(٢)</sup>

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر « ليس » و « ما » . والنيرب التسمية <sup>(٣)</sup>  
والمنشل : كثيرها . والمُنْشِشُ : المفسد ذات البين .

( ووقع ) العطف ( على التوهّم في أنواع الإعراب ) في البحر وقد تقدّم والرفع ،  
حكى سيويه : انهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال :

« هم » والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى : « فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ  
وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ » <sup>(٤)</sup> ، وقوله : « ودُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » <sup>(٥)</sup> ، على معنى :  
أن تدهن .

والجزم . قال الخليل وسيويه في قوله : « فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ » <sup>(٦)</sup> ، والفارسي في

(١) قائله مجهول . وتامه :

• إن لم يكن للهوى بالعقل غلاباً •

من شواهد : المغني ٢ : ٩٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٧ .

(٣) ط : « والنيرب والتميمة » بزيادة الواو بينهما تحريف .

(٤) سورة هود ٧١ . وفي ط : « فبشرناه » . تحريف .

(٥) سورة القلم ٩ ، وعلى النصب تكون القراءة : « فيدهنوا » وهو كذلك في بعض المصاحف .

انظر العكبري ٢ : ٢٦٦ .

(٦) سورة المنافقون ١٠ .

قوله : « إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ <sup>(١)</sup> » جزءاً على معنى : تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط .. وَمَنْ الموصولة بالشرطية <sup>(٢)</sup> ، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً .

---

(١) سورة يوسف ٩٠ :

(٢) ب ، ط : « وتأتي من الموصولة » الخ بزيادة : « تأتي » والصواب من أ .  
والمعنى أن مدخول الفاء يشبه بجواب الشرط ، وَمَنْ الموصولة شبيهة : « من » للشرطية :



## خاتمة في تابع المُنَادَى

( خاتمة ) في توايح مخصوصة ( تابع المُنَادَى المُنْبِيّ ) إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً ) ، لأنّ الأصل في تابعه التّصَبُّ لكونه مَتَّصِبُ المَحَلِّ ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله :

١٦٦٥ - . أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٦٦٦ - . يَا زَبْرَقَانَ أَحْبَابِي ثُلُحٍ <sup>(٢)</sup> .

وهذا ( ما ) دام ( لم تكن الإضافة غير محضة ) فإن كانت ( فيجوز رفعه ) نحو :  
يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهَ .

( وجوز الكوفيّة و ) أبو بكر ( بن الأتباري ) رفع النعت ( المضاف إضافة ) محضة ، لأنّ الأخفش حكى : يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بِالرُّفْعِ .

وغيرهم قالوا : هو شاذّ ، قال ابن مالك : لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله ،

(١) قاله مجهول ، وتمتته مجهولة .

انظر ابن يعيش ٢ : ١٥ والدرر ٢ : ١٩٦ .

(٢) للمخيل السّعدّي . وتأمّله :

• ما أنت ويب أليك والفخر •

من شواهد : سيويه ١ : ١٥١ ، والخزاعة ٢ : ٥٣٥ . • وويب أليك كلمة تصغير وتحقير .

لأنّ المضاف لو كان منادى لم يميز فيه إلا النصب ، فلو جوّز رفع نعت مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً .

( و ) جوّز ( القراء ) رفع ( التوكيد والعطف ) نسقاً قياساً في الثاني <sup>(١)</sup> وسماعاً في الأوّل حكى الأخفش : « يا تميم كلّكم » بنصبه عند الجمهور ورفع عند الأخفش . والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي : كلّكم مدعوّ .

( أو ) كان ( مفرداً جاز ) أي الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب على المحلّ نحو : يا رجل الطويلُ والطويل . ويا تميم أجمعون وأجمعين . يا زيد والغلّامُ والغلّام .

( وأوجب الكوفيّةُ نصب الثلاثة ) أي النعت ، والتوكيد ، والنسق . وردّ بالسّماع قال تعالى : « يا جبالُ أوّني معه والطيرُ » <sup>(٢)</sup> . قرئ في السبع بالنصب والرفع ، وقالت العرب :

— ١٦٦٧ — • ألا يا زيد والضحاكُ سيرا <sup>(٣)</sup> .

وبالرفع ( و ) أوجب ( الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده ) اتباعاً على المحلّ كما يجب في « جاءت حذام العاقلة » بالرفع حملاً عليه ، ولا يجوز الكسر إتياعاً

(١) ط « قياساً في الباب الثاني » بزيادة كلمة : « الباب » وهذا تحريف ، صوابه من أ ، ب .

والقصود بالثاني : العطف ، وبالأوّل : التوكيد .

(٢) سورة سبأ ١٠ .

(٣) قائله مجهول . وتماه .

• فقد جاوزتما خمر الطريق .

من شواهد ابن يعيش ١ : ١٢٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٩٦ ذكر أن هذا الشاهد ليس شعراً بل هو نثر . ثم عاد وذكر في التنبهات التي ختم بها الجزء الثاني ليصوب خطأه ، وذكر أن الشاهد هو شعر وليس نثر .

للفظ قال : وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إبتاع لا إعراب .

( و ) أوجب أيضاً ( رفعهما ) أي النعت والتوكيد ( في ) حال تبعية ( النكرة ) المقصودة ، لأن الضمة عنده في « يا رجل » ليست ضمة بناء بل إعراب . وأصله : « يأبى الرجل » حذف « أي » بقي على إعرابه كما كان .

والجمهور قالوا : لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه . فَبُنِيَ كما بُنِيَتْ ، ( نَعَمْ البدل والعطف ) بالحرف عند الجمهور ( كاستقل ) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب : أو مفرداً ، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه « يا » ، لأن البدل يقدَّر فيه مثل عامل المبدل منه ، والنسق شبيه به بصحة تقدير العامل قبله ، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو : يا زيد رجلاً صالحاً<sup>(١)</sup> يا زيد بطّة . ( إلاً للمنسوق ذا أل<sup>(٢)</sup> فالوجهان ) : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت .

( وفي الأرجح ) منهما أقوال : أحدها : الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ، وللمشكلة في الحركة .

ثانيها : النصب وهو رأي أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي ، لأن ما فيه أل ، لم يل حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ، ولأن أكثر القراء قرأوا به في « والطير<sup>(٣)</sup> » .

( ثالثها ) : الأرجح ( النصب إن كانت ) أل فيه ( للتعريف ) ، لأنه حيثند

(١) هذا مثال الشبه بالمضاف ، لأن السبوطي جرى على مذهب ابن مالك الذي ينص على أن الشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وقد يشمل الموصول بصلته ، والموصوف بصفته .

انظر حاشية يس ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « فإن كان المنسوق ذا أل » .

(٣) سورة سبأ ١٠ .

شبيهة بالمضاف . والرفع إن لم تكن له ، بل للمح الصفة « كاليسع » لعدم شبهه حيثند به ، وهذا رأي المبرد .

( وجوز المازني والكوفيّة نصب العطف ) بالحرف ( المفرد ) حملاً على المحلّ نحو : يا زيد وعمراً ، يا عبد الله وعمراً .

( ومنعه ) أي [١٤٣/٢] النصب ( الأخفش في العطف على نكرة ) مقصودة وأوجب الرفع .

( وفي نعت المضموم النون ضرورة المفرد الوجهان ) الرفع والنصب .

( و ) في نعت ( المنصوب ) المفرد النون ضرورة ( النصب ) فقط ، لأن المنادى حيثند معرب منصوب لفظاً ومحلّاً .

( فإن نون مقصور<sup>(١)</sup> ) نحو : يا فتى للضرورة ( بني ) النعت ( على ما نون ) في المنادى ، فإن نوى الضمّ جاز الأمران أو النصب تعيين .

( وتايع ) المنادى ( المعرب ينصب ) سواء كان مفرداً أم مضافاً ، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع . ( إلاّ البدل فكمتقل ) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم . ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النداء ( وكذا النسق ) كستقل ( في الأصح ) .

ويقابله قول الكوفيّة والمازنيّ السابق : أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً . قال أبو حيّان : بل هو هنا أولى منه هناك .

( ومنع الأكثر وصف النكرة المقصودة ) وحكى يونس : أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى للعلم المفرد .

(١) أ : « نودي » مكان : « نون » ..

( و ) منع ( الأصمعي ) وصف المنادى ( المبني ) لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينع .

والجمهور على الجواز لكثرة وروده ، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : ضرباً<sup>(١)</sup> زيداً ، لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحساناً ، فلا يراد على ذلك ، كما أن فعال العلم لما بُني حملاً على فعال الأمر لم يتعد إلى سائر أحواله .

( و ) منع ( قوم ) منهم الفراء ، والسيرافي وصف ( المرخّم ) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد علّم ما حذف منه ، ومنّ يعني به فإن احتج إلى التعت فردّ ما سقط منه أولى<sup>(٢)</sup> .

وأجازه الجمهور لوروده قال :

— ١٦٦٨ — . أحرار بن عمرو كافي خمير<sup>(٣)</sup> .

وما ذكر من الدليل ممنوع ، لأن الاسم يرخّم إذا علّم ما حذف منه ، وإن لم يعلم منّ يعني به .

( وثالثها ) يمنع<sup>(٤)</sup> ( إن أتيم ) ، لأنه لفظ يختص بالنداء فأشبهه نحو : فُلُ ، وفُسُق ، وفَسَاقٍ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود . ( ورابعها ) يجوز في الحالين لكنه ( قبيح ) وعليه ابن السّراج .

( و ) منع ( الأنخض عطف نكرة مقصودة أو إشارة ) على المنادى فلا يقال :

(١) أ : «ضارباً» مكان : «ضرباً» . تحريف .

(٢) معنى ذلك : أن من احتاج إلى وصف المنادى المرخّم ، فردّ المحذوف منه أولى من هذا الوصف .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٩٢ .

(٤) كلمة : «يمنع» سقطت من أ .

يا زيدٌ ورجُلٌ . ولا : وهذا . أما الأول فلأن « أَل »<sup>(١)</sup> لا تخذف إلا إذا ولى الاسم حرف النداء . وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادىً إلا إذا ولىه حرف النداء . وجوزهما المبرد في المقتضب .

وقولي ( كما لا يبدلان ) : أي النكرة المقصودة والإشارة . ( ولاذو أَل ) من المنادى .

( و ) منع ( المازنيّ عطف الأول<sup>(٢)</sup> العاري من أَل ) .

واعتقد قوم بناء التعت إذا رفع ، لأنهم رأوا حركتها<sup>(٣)</sup> كحركة المنادى . حكاه في « النهاية » .

( وضمير المنادى ) الواقع في ( التّابع ) يأتي ( بلفظ غيبة ) وهي الأصل ( وكذا ) بلفظ ( خطاب ) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعاً في قوله :  
١٦٦٩ — فيأبئها المهدي الخفّا من كلامه كأنّك تَضُفُّوني إزارك خيرنق<sup>(٤)</sup>

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ، ويا زيد نفسه ونفسك ( خلافاً للأخفش ) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب .

( وتابع اسم لا ) التي لنفي الجنس ( يرفع وينصب مطلقاً ) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا ؟ متصلاً بالمتبوع أم منفصلاً ، نعماً أم غيره من التوابع : أما التّصّب

(١) « أَل » سقطت من أ ، ب .

(٢) ب ، ط : « عطف المطول » صوابه من أ . والمراد بالأول : النكرة المقصودة .

(٣) مقتضى الأسلوب أن يقال : « حركه » أي التعت . ولعله راعى أن التعت صفة فأعاد عليه ضمير المؤنث .

من شواهد : التصريح ٤ : ١٧٤ .

(٤) قائله مجهول .

ويضفو : يصوت . وخرنق : ولد الثعلب .

فاتباعاً لمحلّ اسم « لا » . وأمّا الرفع فلمحلّ « لا » مع اسمها . فإنه رفع بالابتداء .  
وقال في شرح الكافية : على محلّ اسم « لا » ، فإن « لا » عامل ضعيف فلم ينسخ  
عمل الابتداء لفظاً وتقديراً . نحو <sup>(١)</sup> : لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار — لا رجل  
فيها ظريفٌ أو ظريفاً — لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها — لا ماء ماءً بارداً . أو ماءً  
باردٌ <sup>(٢)</sup> .

١٦٧٠ — . فلا أب وابنًا مثل مَرْوَان وابنه <sup>(٣)</sup> .

لا رجلَ وامرأةً في الدار — لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك — لا طالماً جيلًا  
ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً .

( إلا البدل . قبل : أو التّسق المعرفة فيجب رفعه ) ولا يجوز <sup>(٤)</sup> نصبه ، لأنّ  
البدل في تقدير العامل <sup>(٥)</sup> ، ولا لا تدخل على المعارف نحو : لا أحدَ زيدٌ فيها ، وكذا  
التّسق عند من قال : إنه يحلّ محلّ المعطوف عليه نحو : لا غلام <sup>(٦)</sup> فيها ولا زيد .  
ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه .

( و ) إلّا ( التوكيد ) اللفظي ( والعطف ) بالحرف ( المكرر معه لا ، والتّعت  
المفرد لمبنيّ لم يَفصّل فيجوز فتحها أيضاً ) كما يجوز رفعها ونصبها . مثال الأول :

(١) من قوله : « نحو » إلى قوله : « إلّا البدل » سقط من أ .

(٢) « أو ماء بارد » سقط من ط .

(٣) نسب للفرزدق . وتماهه :

• إذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٤٩ ، والخزاعة ٢ : ١٠٢ ، والتصريح ١ : ٢٤٣ ، والأشموني ٢ : ١٣ .

(٤) أ : « ولا يجب » مكان : « ولا يجوز » .

(٥) أ : « في تقدير المعرفة » مكان : « في تقدير العامل » .

(٦) ط : « لا غلامي » بالإضافة .

لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة ، والثالث : لا رجل [ ١٤٤/٢ ] ظريف فيها <sup>(١)</sup> .  
والثاني <sup>(٢)</sup> لا حول ولا قوة إلا بالله .

١٦٧١ - • لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب <sup>(٣)</sup> •

١٦٧٢ - • لا نَسَب اليوم ولا خُلَّةٌ <sup>(٤)</sup> •

والفتح في الثلاثة ( تركيباً ) ، وجاز ، لأنها من تمامه .

( وقيل : إعراباً في النعت ) حملاً على المحلّ ، وحذف تنوينه للمشاكلة .

( ولك في المعطوف عليه حينئذ ) أي حين تكرار لا مع المعطوف ( الرّفع ) على  
إلغاء « لا » الداخلة عليه ، وإعمالها عمل ليس ( فيمتنع نصب المعطوف ) لعدم نصب  
المعطوف عليه لفظاً ومحلّاً ، ويجوز الفتح على التركيب والرفع على إلغاء الثانية ، وعطف  
الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو :

١٦٧٣ - • فلا لَعْنُو ولا تَأْتِمِمْ فيها <sup>(٥)</sup> •

(١) أي النعت المفرد المبني الذي لم يفصل .

(٢) أي العطف بالحرف المكرّر .

(٣) اختلف في نسبه كما في الدرر ٢ : ١٩٨ . وصدّره :

• هذا وجدكم الصغار بعينه •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٥٢ ، وابن عيش ٢ : ١١٠ والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ ،

(٤) لأنس بن عباس بن مرداس السلميّ . وتماّمه :

• اتسع الحرق على الرّاقع •

من شواهد : ابن عيش ٢ : ١٠١ ، ٩/١١٣ ، ١٣٨ . والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ .

(٥) لأمية بن أبي الصلت . وتماّمه :

• ولا حين ولا فيها مُلِمِّم •

وانظر تحقيقات العيني هامش الأشموني ٢ : ١٢ في تحريف النحاة في هذا البيت حيث ركبوا صدر  
بيت على عجز بيت آخر .



و « لا بَيِّنٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ »<sup>(١)</sup> .

( ومنع قوم ) من المقاربة ( رفع نعت ) اسم « لا » ( المعرب <sup>(٢)</sup> ) وأوجبوا ألاَّ يتبع إلاَّ على اللفظ .

( و ) منع ( قَوْمٌ رَفَعَ النِّعَتِ المضاف أو شبهه <sup>(٣)</sup> ) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ .

( و ) منع ( يونس نصب العطف المكرّر بلا ) وأوجب فتحه لاستقلاله ، فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة . وأجيب يجعل « لا » زائدة مؤكدة . ( وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر ) لا قبله كقوله :

— ١٦٧٤ — « فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيَّةَ وَالْأَبَّ »<sup>(٤)</sup> .

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله :

— ١٦٧٥ — « إِنَّ الرَّبَّيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصَّيْوُفَا »<sup>(٥)</sup>

والرفع ( على الابتداء ) والخبر محذوف لدلالة خبر إن عليه ( وقيل ) عطفاً ( على

(١) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٢) في أ : « المرف » بالقاء .

(٣) ط : « وشبهه » بالواو لا يه أو .

(٤) قاله مجهول . وصدوره :

« فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٠ .

(٥) نسبة صاحب الدرر ٢ : ٢٠٠ للمعجاج وهو خطأ ، والصواب أنه لرؤبة بن المعجاج كما في

مسيويه ١ : ٢٨٥ وديوان رؤبة : ١٧٩ . وانظر أوضح المسالك رقم ١٣٩ .

( جمع الهوامع ج ٥ — ١٩ )

موضع اسم إن ) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء . وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرّز <sup>(١)</sup> .

( وقيل ) عطفاً على محلّ ( إن واسمها ) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات . وعلى الأول من عطف الجمل .

( وجوّزه الكسائي ) أي الرفع ( قبل ) استكمال ( الخبر مطلقاً ) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو : إن زيداً وعمرو قائمان . وإن هذا وزيد قائمان .

( و ) جوّزه ( الفراء بشرط بناء الاسم ) كقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابّون <sup>(٢)</sup> » . الآية . وقول الشاعر :

« فلإني وقيارٌ بها لغريب <sup>(٣)</sup> » . ١٦٧٦ -

قال ابن مالك : ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجةً للكسائي .

ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجة : والأصل التسوية بين العرب والمبني في إجراء التوابع عليهما .

وسيؤيه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير . وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بنجر ما بعده ، وقد قرئ : « إن الله وملائكته <sup>(٤)</sup> »

(١) في النسخ الثلاث : « وجود المجوّز » بالجرم والواو .

صوابه من المغني ٢ : ٩٥ .

والمراد بالمحرّز : الطالب لذلك المحلّ .

(٢) سورة المائدة ٦٩ .

(٣) لضابّي بن الحارث البرجمي . وصدره :

« فمن يك أمسى بالمدينة رحله » .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٨ ، والمغني ٢ : ٩٥ ، والخزاعة ٤ : ٣٢٣ .

(٤) سورة الأحزاب ٥٦ .

بالرفع ، وهو شاهد للكسائي .

( وقيل ) إنما جوزه الفراء بشرط ( خفاء إعرابه ) أي الاسم لثلا يتنافر اللفظ كذا  
حكاه عنه أبو حيان وغيره .

( وجوزه الخليل إن أفرد الخبر ) نحو <sup>(١)</sup> : إن زيدا وعمرو قائم . وقوله :

١٦٧٧ - • فلني وقيارٌ بها لغريب •

بخلاف ما إذا جمع <sup>(٢)</sup> نحو : إن زيدا وعمراً قائمان .

( ومثلها ) أي إن في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور ( أن  
المفتوحة ولكن ) نحو : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » <sup>(٣)</sup> .

١٦٧٨ - • ولكن عمي الطيب الأصل والحال <sup>(٤)</sup> •

وقيل : لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في « لكن »  
من معنى الاستدراك . ولكون أن لا تقع إلا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها .

( وثالثها ) وعليه ابن مالك ( إن صلح الموضع للجملة ) جاز العطف بالرفع وإلا  
فلا . وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها عليم أو معناه كالأية المذكورة ونحو : علمت  
أن زيدا منطلق وعمرو ( دون الباقي ) أي ليت ، ولعل ، وكأن فلا يجوز العطف عليها

(١) من قوله : « نحو إن زيدا » إلى قوله : « قائمان » سقط من أ .

(٢) الجمع هنا مقابل للمفرد ، وليس المراد منه الجمع الاصطلاحي .

(٣) سورة التوبة ٣ .

(٤) قائله مجهول . وصدوره :

• وما قصرت بي في التسامي خذولة •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤١ .

بالرفع لما فيها من المخالفة لذلك <sup>(١)</sup> بتغيير المعنى . ( و ) دون ( غير النسق ) من التوابع .  
فلا يجوز فيها إلاّ التّصّب ( على الأصحّ فيهما ) .

وأجازه القرّاء في لَيْت وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه ،  
واحتجّ بقوله :

١٦٧٩ - يا ليتني وأنت يا ليس في بلد ليس به أنيس <sup>(٢)</sup>

وأجيب بأن تقديره وأنت معي . والجملة حالية .

وجوّز الجرّمي والزّجاج . والقرّاء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً .  
وقبله بشرطه . ووافقه الجرّمي والزّجاج في الصورة الأولى نحو : إنّ هذا زيد  
العاقل . وإنّ هذا العاقل زيد . وإنّ هذا أخوك قائم ، وإنّ هذا نفسه قائم . وسمع :  
إنّهم أجمعون ذاهبون .

( وقيل ) في ( غير نسق إنّ ) المكسورة [ ١٤٥/٢ ] ( ولكن ) من توابعهما <sup>(٣)</sup>  
( الخلاف ) المتقدّم في نسخها من الرّقع بعد الخبر في قول <sup>(٤)</sup> وقبله مطلقاً في قول ،  
وشرط البناء في قول : ولا يجوز في تابع ما عداهما إلاّ التّصّب .

( أمّا عطف الجملة على <sup>(٥)</sup> هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً ) نحو : إنّ زيداً  
قائم ، وعمرو <sup>(٦)</sup> ذاهب ( فاتّفاق ) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها .

(١) ط فقط : « لتلك » مكان : « لذلك » .

(٢) للعبّاج : من شواهد : أوضع المسالك رقم ١٤٥ . وفي ط : « بالليس » مكان : « باليس » .  
تخريف .

(٣) أ . ب : « من توابعها » . (٤) ب . ط : « في قوله » بالهاء .

(٥) ط : « في » مكان : « على » . تخريف .

(٦) ط : « وعمراً » بالتّصّب مكان : « وعمرو » .

( وجوزَ الكيساني رَفَعَ نَسَقَ أَوَّلَ ) مفعولي : ظَنَ ( إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما ) نحو : أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان ، أو « مألُهما كثير » بخلاف : قائمين أو قائماً . وخالفه الغراء والبصريون ، وهذا النقل عنه هو الصواب .

وقال أبو حيان : خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُثَلًّا له : « لظننت زيدا صديقي وعمرو » .

( ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة ) لأن محلها نصب نحو : علمت لزيد منطلق وعمراً قائماً . ( وتابع المجرور بالمصدر ) فاعلاً أو مفعولاً ( يجري على اللفظ ) قطعاً .

( ومنع سيبويه والمحققون ) الإجراء ( على المحل ) لأن شرطه أن يكون مُحَرِّزُهُ<sup>(١)</sup> لا يتغير عند التصريح به . وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين .

وجوزَه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله :

١٦٨٠ - • طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٦٨١ - • مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ<sup>(٣)</sup> •

(١) أ : « مجروره » . تحريف .

(٢) للبيد بن ربيعة العامري . وصدده :

• حتى تهجر في الرواح وهاجها •

الديوان ١٢٨ . وروايته : « وهاجه » مكان : « وهاجها » وأوضح المسالك رقم ٣٦٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٢٧ .

وفي قراءة الحسن : « عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ <sup>(١)</sup> » .

وقوله :

١٦٨٢ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْأَانِ <sup>(٢)</sup> .

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ ، قال الكوفيون : إِلَّا أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالتَّبَوُّعِ بشيء فيستويان نحو : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمراً <sup>(٣)</sup> وبكراً .

( وثالثها يجوز في عطف وبدل ) دون التعت والتوكيد وهو رأي الجرّمي ، لأنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، فالعامل <sup>(٤)</sup> في الثاني غير العامل في <sup>(٥)</sup> الأول بخلاف الصّفة والتأكيد ، فالعامل فيهما واحد . ومحال - وهما شيء واحد - أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً .

( وقيل ) يجوز ( بشرط ذكر الفاعل ) فيقال : عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ زَيْدٍ ( ولا يجوز حذفه ) .

( ويجب ) الإتيان على المحلّ بلا خلاف ( إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً ) نحو : يعجبني إكرامك زيداً وعمراً بالنصب . ولا يجوز الإتيان على اللفظ إِلَّا في ضرورة .

(١) سورة البقرة ١٦١ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ : ٧٧ .

(٢) لزياد العنبري . وصله :

« قَدْ كُنْتُ دَانِيْتُ بِهَا حَسَنًا » .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٧٠ وقد نسب سيبويه إلى رؤية وهو في ديوانه ١٨٧ .

(٣) ب ، ط : « عمرو » بالرفع .

(٤) من قوله في الثاني إلى قوله : « فالعامل فيهما واحد ، سقط من أ .

(٥) في « سقطت من ط .

( ويجوز في تابع المفعول ) مع الجر والنصب حيث قلنا به ( الرَفْعُ على تأويله ) أي المصدر ( بمبنيّ ) أي بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ ( للمفعول ) بناءً على جواز ذلك فيه ، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله .

( ويجريان ) أي الإتيان على اللفظ والمحلّ ( في تابع مجرور اسم الفاعل العامل ) .  
كقوله :

١٦٨٣ - هل أنتَ باعيتُ دينارٍ لِحَاجَتِنَا    أو عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنٍ بنِ مَخْرَاقٍ<sup>(١)</sup>

( إلاّ التّمتّ والتوكيد فاللفظ ) يتعيّن فيهما ( في الأصحّ ) لأنه لم يسمع فيهما الإتيان على المحلّ . وقيل : يجوز المحلّ فيهما قياساً على مجرور المصدر . قال ابن مالك : بل أولى ، لأن إضافته في نيّة الانفصال . ولأنه أمكنُ في عمل الفِعْل من المصدر .

( ومنع قوم المحلّ في تابع معرفّ بأل مثني أو جمع ) على حدة ، فلا يقال : هذان الضاربان زيدٌ أو الضاربون زيدٌ أخاك وعمراً ، وأوجبوا الجر .

وجوز ابن عصفور والأبديّ الأمرين .

( و ) منع ( المبرّد اللفظ في تابع غيرهما ) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء ( العاري من أل ، ولو أضيف لما هي فيه أو ) إلى ( ضميره ) أو ضمير ما هي فيه ، فلا يقال : هـ هذا الضارب الجارية و غلام المرأة أو أخيها ، أو الضرّاب ، أو الضاريات الرجل أخيك وزيدٍ وأوجب النصب .

وجوز سيويه الأمرين ، فإن لم يكن عاريّاً من أل جازاً بلا خلاف نحو : الضاربُ الغلامِ والجارية .

(١) قيل : إنه لمجهول ، وقيل : إنه مصنوع من شواهد : سيويه ١ : ٨٧ ، والخزاة ٣ : ٤٧٦ .  
وفي النسخ الثلاث : « وعبد رب » بالواو لا « أو » .

( وجوز أهلُ الكوفة وبغداد جرّ تابع منصوبه ) أي اسم الفاعل ، فيقال : هذا ضاربٌ زيداً وعمرو . وأوجب غيرهم التّصّب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ .

( ولا يجوز في تابع معمول ) الصفة ( المشبهة ) إلا اللفظ أي الإتيان عليه إن رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌ .

( و ) ( جوز ) ( القراء رفع <sup>(١)</sup> تابع مجرورها ) لأنه فاعل في المعنى نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه ، وأنفهُ .

وغيره قال : لم يسمع ذلك .

( و ) ( جوز ) ( أهل بغداد جر عطف [ ١٤٦/٢ ] منصوبها ) نحو : هذا حسنٌ وجهاً ويدٍ ، كأنك قلت : حسنٌ وجهه ويدٍ .

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالتصّب ، فلا يقال : هو حسن الوجه والبدن .

(١) ط : « لفظ تابع مجرورها ، مكان : « رفع » الخ . تحريف .



## العَوَارِضُ

### الإخبار بالذي وفروعه

( الكلام <sup>(١)</sup> في الإخبار ) بكسر الهمزة ، ويقال له : باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين .

( الإخبار بالذي وفروعه ) من المثني والجمع المؤنث ( أن يتقدّم ) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال <sup>(٢)</sup> أخبر عنه بالذي ( أو خلفه ) وهو الضمير المنفصل عن المتصل ( خبراً ) عنه ( و ) يتوسط <sup>(٣)</sup> ( ما ) في الجملة ( بينهما صلة ) للذي ( عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له ) قبل الإخبار ، كقولك في الإخبار عن « زيد » من « ضربتُ زيداً » : الذي ضربته زيداً <sup>(٤)</sup> وعن التاء : « الذي ضرب زيداً أنا » . وبهذا ظهر أن الإخبار ليس بالذي ولا عن الاسم ، بل بالاسم عن الذي . قال ابن السراج : وذلك لأنه في المعنى مُخْبِرٌ عنه . قال أبو حيان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن <sup>(٥)</sup> ، وعن بمعنى الباء كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً .

وقال غيره : الباء هنا للسببية لا للتعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

(١) ط : « لكلام » باللام فقط . تحريف .

(٢) أ : « يقال له » بزيادة : « له » . (٣) ط : « وتوسط » .

(٤) ط : « الذي ضربته زيداً » بنصب : « زيد » . تحريف . وذلك لأن : « الذي » مبتدأ و « زيد »

خبر ، و « ضربته » صلة « الذي » ، والماء في : « ضربته » خلف عن : « زيد » الذي جعلته خبراً ،

وهي عائدة على الذي . أنظر شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٣ .

(٥) في قولهم : « الإخبار بالذي » .

قال بدر الدين بن مالك : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة المتن<sup>(١)</sup> . ( وجوز أبو ذر ) مصعب بن أبي كثير الحشني : ( عوده ) أي الضمير ( مطابقاً للخبر ) في الخطاب . فيقال في الإخبار عن التاء من : ضربت : « الذي ضربت أنت » حملاً على المعنى ، لأن الذي هو أنت ، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام . وأنت الذي قمت ، وقرق<sup>(٢)</sup> هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان : وقياس قوله : جواز ذلك في ضمير المتكلم إذ لا فرق فيقال : الذي قمت أنا .

( و ) جوز ( المبرد تقدم المخبر به ) على الذي مع قوله : إن الأحسن تأخير ، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم « الذي » المراد حيث لا مانع ، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن « أي » « من » « أيهم قائم » : « أيهم الذي هو قائم » ، ومن : أي رجل كان أخاك : « أيهم الذي هو كان أخاك » هكذا . قال أبو حيان : وفيه نظر لما سيأتي .

( و ) يخبر ( بال إن صدرت الجملة ) التي هي منها ( بفعل موجب ) يصلح لأن ( يصاغ منه صلتها ) فتقول في الإخبار عن « زيد » « من » « قامت جارية زيد » « القائم جاريته زيد » فإن لم تصدر بفعل نحو : زيداً ضرب عمرو<sup>(٣)</sup> ، أو صدرت بفعل غير موجب ، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر – ويدع لم يخبر بال . ( فإن رفعت ) صلة أل ( ضمير غيرها ) أي غير أل ( وجب إبرازه ) كأن يخبر

(١) شرح الألفية لابن المصنف ورقة ١٦٠ نسخة مخطوطة في حوزتي .

(٢) هذا رد على أبي ذر ، لأنه في إجازته لهذا يترتب عليه أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ .

انظر التصريح ٢ : ٢٦٥ .

(٣) أ : « زيد أخو عمرو » .

بها عن زيد من ضربت زيدا فتقول : الضاربه أنا زيد بإبراز الضمير ، لأن آل لزيد ، وأنا لغير آل : بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من «خرج زيد» ، أو التاء من «ضربت زيدا» ، فتقول : «الخارج زيد والضارب زيدا أنا» ، لأن مرفوع الصلّة ضمير آل .

( فإن كان الاسم ) المخبر به ( ظرفاً ) فإن كان متصرفاً ( لم يتوسّع فيه ) قبل الإخبار ( قرن الضمير بـ « في » ) كأن يخبر عن اليوم من : « قمت اليوم » فتقول : « الذي قمت فيه اليوم » ، أو عن خلّفك من : « قعدت خلّفك » فتقول : « الذي قعدت فيه خلّفك » .

فإن كان مما يتوسّع فيه قبل<sup>(١)</sup> وصل الفعل إليه بنفسه حالة الإخبار .  
( وشرط هذا الاسم ) المخبر عنه في هذا الباب ( إمكان الفائدة به لا ) ما لا يفيد<sup>(٢)</sup> نحو ( ثواني الأعلام ) المضافة من الكنى ، وغيرها كبكر من « أبي بكر » ، و « قرح » من « قوس قرح » ( ولا ) ثواني المركبات ترتيب ( المزج ) إذا أعربت إعراب المتضامين ( خلافاً للمازني ) حيث جوز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال :

— ١٦٨٤ . أو حينئذ علق قوسه قُرْحُ<sup>(٣)</sup> .

ورُدَّ بأن « قُرْح » اسم للشيطان ، وكان العرب قد وضعت قدوساً للشيطان فيكون من أكاذيبها .

(١) أي قبل الإخبار .

(٢) ط : « ما يقيد » بالقاف مكان : « ما لا يفيد » .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تنمته » .

وقد عثرت على قائله وهو : شقيق بن سليك الأسدي .

وكذلك عثرت على تنمته وهي صدر :

فكأنما نظروا إلى قمر .

أنظر المعنى ٤ : ٤٧٩ :

( و ) شرطه ( الغني عنه بأجنبي ) يوضع مكانه قبل الإخبار ، لأنك تضع بدل « زيد » في « ضربت زيدا » مثلاً : « عمراً » بخلاف الماء في نحو : « زيد ضربته » لا يجوز فيه : « زيد ضربت عمراً » ( أو ) الفتي عنه ( بمضمر ، لا حال وتمييز ) فلا يصح الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمرين .

قال أبو حيان : وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة ، فلا يصح الإخبار عن زيد من : « زيد ضربت زيدا » ولا عن ذلك من قوله تعالى : « ولباسُ التقوى ذلك خير »<sup>(١)</sup> [ ١٤٧/٢ ] .

وكذا لا يصح الإخبار عن مجرور حتى ونحوها مما لا يجر المضمَر .

( و ) شرطه قبوله الرفع ، بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين ، وما لزمه<sup>(٢)</sup> كأيمن في القسم ، وما التعجبية<sup>(٣)</sup> .

( و ) شرطه ( قبوله التأخر ) هو ( أو خلفه ) كالتاء من ضربت فلانها ، وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله ، وهو الضمير المنفصل أعني « أنا » . ( لا لازم الصدر ) كأسماء الشرط والاستفهام ، وكم الخبرية ، وضمير الشأن ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك .

( وقيل : إلا ) اسم ( الاستفهام ) فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصدر فيقال : في « أيهم قائم » : أيهم الذي هو قائم ، وفي « أيهم ضربت » : أيهم الذي إتياءه ضربت . ( و ) شرطه ( قبوله الإثبات لا ) ما لزم النفي ( كأحدٍ وعريب ) وكتيع وطوري<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الأعراف ٢٦ . (٢) أ : « وما لزمه » .

(٣) لأن « ما » التعجبية تلزم الصدر ، وهذا يتنافى مع شرط الإسم المخبر عنه حيث إنه يجب أن يكون قابلاً للتأخير ، انظر حاشية الحضري ٢ : ١٣٣ .

(٤) في اللسان : « طور » : « والعرب تقول : ما بالدار طوري ولا دوري » أي أحد .

( وإسم فعل ) ناسخ ( منفي ) كليس وما زال وإخوته .

( و ) شرطه ( ألا يعود الضمير على شيء قبله ) كالحاء في : زيد ضربته ، والضمير في « منطلق » من « زيد منطلق » ، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ، ولا جائز أن يعود إليهما ، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط ، فامتنع الإخبار . ( وقيل ) : بل ( الشرط ألا يكون ) الضمير قبل الإخبار ( رابطاً ) كما في : زيد ضربته ، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحَّ الإخبار عن ضمير « لقيته » ، وإن كان عائداً على شيء قاله الأستاذ أبو علي الشلوبين .

قال الشلوبين الصغير : وهذا غير صحيح ، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة . قال أبو حيان : والذي نذهب إليه هو الشرط الأول ، وهو اختيار الجزولي .

( و ) شرطه ( كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة ) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها . ( أو جملتين في حكم ) جملة ( واحدة ) كجملتي الشرط والجزاء ، فلأنها تصلح للوصف ، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن « زيد » من قولك : « إن تضرب زيداً أضربه » فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيد .

= قال العجاج :

• وبلده ليس بها طوري •

وكذلك كتبه ، وانظر « التسهيل » ١١٩ فقد عدد ابن مالك الكلمات التي تشبه معنى : أحد ، وأنها إلى ٢٢ كلمة .

وفي النسخ الثلاث : « كتبه » بالياء . تحريف .

( و ) شرطه ( أن يتحد العامل في المتعاطفين ) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه . فتقول في « قام زيد وعمرو » : « الذي قام وعمرو زيد » بخلاف ما إذا <sup>(١)</sup> اختلف .

قال أبو حيان : وذلك لا يتصور إلا في العطف على التوهم نحو : « زيد لم يقم ولا بصديقك » تريد : « زيد <sup>(٢)</sup> ليس بقائم ولا بصديقك » . فلا يجوز الإخبار عن قولك : بصديقك . لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه ، فما اتحد العامل في المتعاطفين .

( والأصح جوازه ) في هذا الباب ( عن ضمير المتكلم والمخاطب ) ومنعه بعضهم ، قال : لأنك إذ ذاك تضع موضعها ضمير غيبة وهو أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وأجيب بمنع ما ذكره . مثاله <sup>(٣)</sup> قولك في الإخبار عن « أنا » من « أنا [ قائم <sup>(٤)</sup> ] » . « وأنت » من « أنت قائم » : « الذي هو قائم أنا » ، والذي هو قائم أنت . أما ضمير الغائب ، فنقل ابن عصفور : أنه لا خلاف في جوازه عنه .

( و ) الأصح جوازه في ( خبر باب كان الجامد ) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن ، وباب ظن الجامد بلا خلاف . مثاله فيها : « مَنْ كان زيد أخاك » : « الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك » ، وفي باب المبتدأ : « الذي زيد هو أخوك » ، وفي باب إن : « الذي إن زيداً هو أخوك » ، وفي باب ظن : « الذي ظننت زيداً إياه أخوك » والأحسن وصل الضمير فيقال : « الذي ظننته زيداً أخوك » .

ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً ، لأنه في معنى

(١) ط : « ماذا مكان : « ما إذا » . تحريف .

(٢) من قوله : « زيد ليس بقائم » إلى قوله : « عامل الجر » سقط من أ .

(٣) من قوله : « مثاله » إلى قوله : « أما ضمير الغائب » سقط من أ . ب .

(٤) ما بين المعطوفين زيادة مني لأن الأسلوب يقتضيها وهي ساقطة من النسخ الثلاث .

الجملة ، واستتبعه <sup>(١)</sup> ابن السراج قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضمماره مُتَّصِلاً ، إنما هو مجاز وهذا يخلص نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز . أما المشتق فسيأتي .

( و ) الأصح جوازه عن ( المصدر المخصص ) برصف أو إضافة كقولك : فيه « قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير » : الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير ( لا ) عن ( غيره ) وهو المؤكد . وقيل : لا يجوز المخصص أيضاً ، وقيل : يجوز عن المؤكد أيضاً .

( و ) الأصح جوازه عن ( المفعول له ) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن : إجلالاً من : « قمت إجلالاً لك » : « الذي قمت له إجلال لك » ، وصحح ابن عصفور المنع ، لأنَّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرفع [١٤٨/٢] وغيره .

( و ) الأصح جو . في المفعول ( معه ) واختاره أيضاً ابن الضائع ، وصححه أبو حبيب . فتقول في الإخبار عن « الطيالة » من « جاء البرد والطيالة » : « التي جاء البرد وإياها الطيالة » وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله ، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه .

( و ) الأصح ( منعه في كل خبر مشتق ) لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن . وقيل : يجوز فيقال في « قائم » من « زيد قائم » أو مع ناسخ : « الذي زيد هو قائم » ، والذي كان زيد إياه قائم ، « والذي إن زيداً هو قائم » ، والذي ظننت زيداً إياه قائم ، « والذي ظننته زيداً قائم » .

( و ) الأصح ( منعه ) في ( مرفوع نحو عسى ) من جوامد أفعال باب المقاربة ، وأجازه ابن أبي الربيع ، فيقال : « الذي عسى أن يقوم زيد » ، وردَّ بأن عسى لا تصلح

(١) أ : « واستحسنه » مكان : « واستتبعه » تحريف ، لأن الأسلوب متناف مع الاستحسان .

للصلة لأنها خبرية . أمّا المتصرف ككاد ، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو :  
« الذي كاد يضرب عمرأ زيد » في « كاد زيد يضرب عمرأ » .

( ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم ) تقول في « قام زيد وعمرو » مخبراً عن  
المعطوف عليه : « الذي قام هو وعمرو زيد » . وعن المعطوف « الذي قام زيد وهو  
عمرو » وقس عليه العطف بسائر الحروف ، فإن كان العطف بأم لم يميز الإخبار  
لا عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه .

( و ) يجوز في ( سائر التوابع ) أي باقياها ( مع المتبوع ) فيقال في باب النعت في  
« مررت برجل عاقل » : الذي مررت به رجل عاقل » . وفي باب التأكيد في « قام  
زيد نفسه » : « الذي قام زيد نفسه » . وفي باب البدل في « قام زيد أخوك » : « الذي  
قام زيد أخوك » .

( وقيل : يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه ) فيقال : الذي قام زيد هو أخوك  
والذي قام هو أخوك زيد . والصحيح المنع كما في باقي النعت والتأكيد .  
( وضعفه المازني في ياء المتكلم ) .

ويجوز ( في الموصول ) بأن يُجعل مكان الموصول وصلته ضميراً لأنهما شيء  
واحد ، ويحذف الموصول وصلته خبراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك : « ضربت  
الذي ضربته » : « الذي ضربته الذي ضربته » .

( و ) يجوز ( في المتنازع فيه ، ويبقى الترتيب ) فيقال في الإخبار عن « زيد »  
من ضربني وضربته زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » .

( فإن كان ) الإخبار ( بأل ، والمخبر عنه غيره ) أي غير المتنازع فيه ( فَخُلِّفَ ) :  
قال أبو حيان في شرح التسهيل : إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين



فعليتين بينهما ارتباط ، فأردت الإخبار « بأل » عن بعض أسماء الحملتين فمنع ذلك قوم . وأجازه آخرون .

ثم اختلفوا ، فذهب الأخفش : إلى أنه يُسَبِّك من الفعلين اسماً فاعل ، وتدخل آل عليهما ، ويؤفياً عوائدهما ويَجْعَلُهُما جميعاً كشيء واحد . ويعطف مفرد على مفرد ، فيقال في الإخبار عن التاء من « ضربت وضربني زيد » : « الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا » .

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلا أنهم يحذفون العوائد ، فيقولون في الإخبار عن التاء من « ظننت وظنني زيد عالماً » : الظان والظان عالماً زيد أنا .  
وقياس قول الأخفش : الظَّائِنَةُ إِيَّاه ، والظان عالماً زيداً<sup>(١)</sup> أنا .

وذهب المازني : إلى مراعاة الترتيب ، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين ، فتقول : « الضاربه أنا والضاربي زيد » .  
وذهب الفارسي والجرجاني : إلى أنه تدخل آل على الأول خاصة ، فتقول : « الظائنه أنا إِيَّاه وظنني عالماً زيد » فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصيبغ في كتابه المسمى بـ : « رؤوس المسائل في الخلاف » .

(١) ط : « والظان عالماً زيداً أنا » يجعل كلمة « زيداً » منصوبة . تحريف صوابه من أ ، ب .

## المَدَد

أي هذا مبحثه ( يؤنث بالتاء ثلاثة ) فما فوقها ( إلى العشرة ) أي معها ( إن كان المعلوم مذكراً مذكوراً ) نحو : أربعة أيام وعشرة رجال . ( وكذا ) إن كان المعلوم المذكر ( محذوفاً على الأفصح <sup>(١)</sup> ) نحو : صمت خمسة أي خمسة أيام ، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه « أربعة أشهرٍ وعَشْرًا <sup>(٢)</sup> » من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال ، وحكى الكسائي : « صمتا من الشهر خمسا » .

( وتحذف التاء ) من ثلاثة إلى عشرة ( إن كان ) المعلوم ( مؤنثاً ) حقيقة أو مجازاً نحو : « سَبْعَ لَيَالٍ <sup>(٣)</sup> » وعشر إماء . ( أو اسم جمع أو ) اسم (جنس) كلي منهما ( مؤنث غير نائب عن جمع مذكر ، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير ) نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس [ ١٤٩/٢ ] من النخل <sup>(٤)</sup> .

بخلاف اسم الجمع المذكر كسبعة رهط . وثلاثة نفر .

واسم الجنس المذكر . ومُدْرَكَةُ السَّمَاعِ كَعَيْنَب ، وسِيدَرٍ وموز ، وقَمْنَح . نصّت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنخل .

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنثة ، ومُدْكِرَة ، قالوا : والغالب عليها التأنيث .

وبخلاف المؤنث منها ، النائب عن جمع مذكر كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة

(١) أ، ب : « على الأصح » .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٤) ط : « النحل » بالخاء :

(٣) سورة الحاقة ٧ .

رَجَلَهُ <sup>(١)</sup> ، لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِلَ من جمع « شيء » على « أفعال » إلى « فعلاء » ، ومن جمع « راجِل » على « أفعال » كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَةٍ .

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البطّ ، وأربعة فحول من الإبل ، فإن التأنيث في جميع ما ذكر .

والتشكُّةُ في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس ، لأن المذكر أصل ، وأسبق ، فكان بالعلامة أحرَقُ ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث .

( والعيبرة ) في التذكير والتأنيث ( باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر ) في ذلك المعنى ( بقِلّة ) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله :

١٦٨٥ — • ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٦٨٦ — • وقائعُ في مُضَيَّرِ تِسْعَةٍ <sup>(٣)</sup> •

أوّل « الأنفس » بالأشخاص . « والوقائع » بالمشاهد .

ويترك <sup>(٤)</sup> مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله :

(١) جمع : « الراجل » : رجال — رجالات — ورجلّة ورجلّة كعنيّة .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته . وقد عثرت على تتمته في كتاب

« الإنصاف » لابن الأتباري ٢ : ٧٦٩ . وهي . . وفي واطلي كانت العاشرة •

(٤) في ط : « يترك » بدون واو . تحريف .

• وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ <sup>(١)</sup> .

— ١٦٨٧

أَوَّلُ « الأبطن » بالقبائل .

( و ) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث ( بالمفرد ) لا الجمع ، فيقال : ثلاثةُ سَجِلَاتٍ وثلاثةُ دُتَيْنِيرَاتٍ ( خلافاً لأهل بغداد ) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون : ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً .

( و ) العبرة ( في الصفة النائية عن الموصوف بحاله ) أي الموصوف لا بحال الصفة ، فيقال : رأيت ثلاثة رِبْعَاتٍ <sup>(٢)</sup> بالتاء إذا أردت « رجلاً » وثلاث رِبْعَاتٍ بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف . وعليه « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا <sup>(٣)</sup> » أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ، ولم يعتبر المثل .

( و ) يعطف العشرون وإخوته ( من ثلاثين إلى تسعين ) على التيف ( وهو ) ما دون العشرة ( من واحد إلى تسعة . ( إن <sup>(٤)</sup> قصد به التعين ) فيقال في المذكر : واحد وعشرون ، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث : واحدة وعشرون ، واثنان أو ثنتان وعشرون . إلى سبع وتسعين : ولا يقال في شيءٍ مِمَّا دون العشرة نيف إلاً وبعده عشرون أو إحدى إخوته .

(١) نسب ثلث نواح الكلاي . وتماه :

• وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَالِهَا الْعَشْرِ .

من شواهد : الإنصاف : ٢ : ٧٦٩ - وسيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) الربعة : الإنسان بين الطول والقصر . وجمعه : رِبْعَاتٌ وتحريك الباء شاذ ، لأن فعله صفة لا تحرك عينها في الجمع .

انظر القاموس : « ربعة » .

(٣) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٤) ومن قوله : « إِنْ قَصِدَ بِهِ التَّعْيِينَ » إلى قوله : « إِلَى تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ » سقط من أ .

وسقط من ب أيضاً إلى قوله : خلافاً للقراء .

( وإلا ) أي وإن لم يقصد التّعين ( فيضعة في المذكّر . ويضّع في المؤنث ) يعطف عليهما العشرون وإخوته ، فيقال : عندي يِضْعَةٌ وعشرون رجلاً ، ويضع عشرون امرأة وهما بكسر الباء من : بَضَعْتُ الشَّيْءَ : قطعته ، كأنه قِطْعَةٌ من العدد .

( ولا يختصّان ) أي البيضة والبيض ( بال عشرة فصاعداً ) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ، ومنه قوله تعالى : ( في يِضْع سنين<sup>(١)</sup> ) . ( خلافاً للفرّاء ) في قوله : إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة ، ومع العشرين إلى التسعين . ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، وبذلك فارقته النيف ، فإنه من واحد ، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من : أناف على<sup>(٢)</sup> الشَّيْءَ : إذا زاد عليه .

( وتبني العشرة معه ) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيف عند قصد التّعين وبيضة ويضّع عند عدمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد . وترك اختصاراً ( على ) حركة ، لأنه معرب الأصل ، وكانت ( الفتح ) طلباً للتخفيف . فيقال : أحد عشر ، وإحدى عشرة وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، وبيضة عشر ، وبيضع عشرة .

( وجوز الكوفية ) إضافته أي النيف أو البضع ( إليها ) أي العشرة ، واستدلوا بقوله :

— ١٦٨٨ — • بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ<sup>(٣)</sup> •

(١) سورة الروم ٤ . (٢) سقطت « على » من ط .

(٣) نسبة في التصريح ٢ : ٢٧٥ لتفيع بن طارق وصدره :

• كَلِيفٌ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ •

من شواهد الأشموني ٤ : ٧٢ .

وأجيب بأنه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إما بمعنى اللام أو من . والنيف ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

( و ) جَوَزَ ( الأَخْفَشُ إعرابها مضافة ) إلى اسم بعدها ( كعبليك ) فيقال : هذه خَمْسَةُ عَشْرَكَ ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل <sup>(١)</sup> .

( و ) جَوَزَ ( الفراء ) حيثُذ إعرابها ( كَابَن عرس ) فيقال : هذه خَمْسَةُ عَشْرِكَ ، ومررت بخمسة عَشْرِكَ بإعراب الأول على حسب العوامل ، وجرّ الثاني أبداً .

والجمهور منعوا قياس ذلك ، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضَف .

( و ) جَوَزَ [١٥٠/٢] ( ابن مالك إظهار العاطف ) الذي قدّر في الأصل ( فتعرب ) لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً ، وخمسةٌ وعشرةٌ امرأةٌ .

قال أبو حيان : وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله :

١٦٨٩ - . كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ <sup>(٢)</sup> .

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشر <sup>(٣)</sup> ، فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب .

( وتاء ثلاثة فما فوقها ) إلى تسعة ( في المركب ) مع عشر ( والمعطوف مع العشرين

(١) هذا الرأي منسوب في التصريح ٢ : ٧٥ لسيبويه واستحسنه الأخفش .

(٢) قائله مجهول . وتامه :

• إذا هبرات الصيف عنها تجلّت •

أنظر الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(٣) في ط : « العشرة » بناءً التانيث .

وإخوته كغيره ) ثابتة في المذكر ، ساقطة في المؤنث . وتاء عشرة في المركب بالمعكس أي ساقطة في المذكر ، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث ، فيقال : عندي ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين . وثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة . وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين <sup>(١)</sup> .

( ولذكر دون ثلاثة عشر : أحد عشر أو واحد عشر <sup>(٢)</sup> ) ، واثنى عشر ، ولمؤنث إحدى عشرة أو وحدة عشرة <sup>(٣)</sup> ) ، واثننا عشرة ) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة ، وإعراب الصدر دون العجز في اثني عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينت .

( واثننا عشر ) واثننا عشرة مبنيان عجزاً لما تقدم ( معربان صدرأ ) على الأصح بالألف رفعاً ، والياء جرّاً ونصباً ( لقيامه ) أي العجزُ فيهما ( عن النون ) فبقي الصدر على إعرابه كما كان مع النون .

( ومن ثم ) أي ومن أجل ذلك ، وهو قيام العجز فيها مقام النون ( اختصا بمنع الإضافة ) فلا يقال : اثنا عشرك ، ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النون الإضافة بخلاف سائر أخواتها <sup>(٤)</sup> فإنها تضاف نحو : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ومقابل الأصح في الصدر أنه مبني على الألف والياء كأخواته المركبات ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه .

( وياه ثمانى عشرة تفتح ) على الأجود لخفة الفتح على الياء ( أو تسكن ) كسكونها

(١) أ : « إلى تسع وعشرين » . تحريف .

(٢) قال الأشموني ٤ : ٦٧ : وهمزة « أحد » مبدلة ، من واو . وقد قيل : « واحد عشر » على الأصل .

وقد سقطت : « واحد عشر » من أ .

(٣) سقطت : « وحدة عشرة » من أ .

(٤) ط فقط : « أخواتها » بالثنية . تحريف .

في « معدي كرب » أو ( تحذف ) لأنها حرف زائد . وليست من سنخ الكلمة . وحذفها ( بعد ) إبقاء ( كسّر قبلها ) دلالةً عليها ( أو ) بعد ( فتح ) للتركيب . ( وقد يلزم الحذف في الإفراد ) قبل أن تركّب في العدد ، فيجعل الإعراب على النون نحو : هذه ثمان ، ورأيت ثماناً ، ومررت بثمانٍ .

( وشين عشرة في التركيب ساكنة ) في لغة الحجاز ، قال تعالى : « اثنتا عشرة عيناً »<sup>(١)</sup> . « وقد تكسر في لغة تميم . وقرئ به في الآية . ( أو تفتح ) رجوعاً إلى الأصل فيها ، وقرأ به الأعمش . أما عشر في التركيب مفتوح الشين والعين . ( أو تسكن عين عشرة ) لتوالي الحركات في كلمة . وقرئ به في « أَحَدَ عشر كوكباً »<sup>(٢)</sup> ، « واثنا عشر شهراً »<sup>(٣)</sup> . ( أو ) تسكن ( « حا » أحد ) عشر استقلالاً لتوالي الحركات . ( وهمزة ) أي : أحد يدل ( عن واو ) الأصل : وَحَد . ( وألف إحدى ) تأنيث ولذا منعت العَشر ( وقيل : إلحاق ) ، وهمزة أيضاً عن واو .

( ويعطف عليهما ) أي على أحد وإحدى ( العشرون وإخوته كما ) يعطف على واحد وواحدة . ( ولا يستعملان غالباً دون تنييف<sup>(٤)</sup> ) مع العشرة أو العشرين وإخوته ( إلا مضافين لغير علم ) نحو : « لإحْدَى الكُبَر »<sup>(٥)</sup> . « لإحْدَى ابْنَتِي »<sup>(٦)</sup> . « قالت إحداها »<sup>(٧)</sup> . « فَتَذَكَّرَ إحداها الأخرى »<sup>(٨)</sup> . أحد الأحدين ، واستعمالهما بلا نياف ولا إضافة قليل نحو : « وإن أحد من المشركين »<sup>(٩)</sup> .

(١) سورة البقرة ٦٠ ، سورة الأعراف ١٦٠ .

وفي أ ، ط : « اثنتي » بالياء . تحريف .

(٢) سورة يوسف ٤ .

(٣) سورة التوبة ٣٦ . وفي ط : « اثنتي » بالياء والتأنيث . تحريف .

(٤) أ : « دون نياف » . وتنييف اصطلاح ابن مالك في : « التسهيل » ١١٨ .

(٥) سورة المائدة ٣٥ . (٦) سورة القصص ٢٧ .

(٧) سورة القصص ٢٦ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٩) سورة التوبة ٦ .



١٦٩٠ - • لقد ظَهَرَتْ فَمَا تَحْقَقَى عَلَى أَحَدٍ <sup>(١)</sup> •

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة :

١٦٩١ - • إحدَى بِلْيٍ وَمَا هَامَ الْفُؤَادُ بِهَا <sup>(٢)</sup> •

فأول على حذف المضاف أي إحدى نساء بليّ .

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة .

( ويعرف العدد المفرد ) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضف ثلاثة وما بعدها ،  
والعقود : عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه ( بآل ) كسائر الأسماء المفردة  
فيقال : الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، والعشرة ، والعشرون ، والتسعون ، والمائة ،  
والألف .

( وتدخل في المتعاطفين ) بإجماع كقوله :

١٦٩٢ - إِذَا الْخَمْسَ وَالْحَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبْ

قُدُومًا عَلَى الْأَمْوَاتِ غَيْرَ بَعِيدٍ <sup>(٣)</sup>

(١) قائله ذو الرمة ديوانه ١٩١ .

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١٢١ . وتامه :

• إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمْرَا •

وفي الدرر ٢ : ٢٠٥ قائله مجهول .

(٢) وتامه :

• إِلَّا السَّهَاءَ وَإِلَّا ذِكْرًا حُلُمًا •

وبليّ : قبيلة من قضاعة .

انظر ديوان النابغة ١٠١ .

(٣) قائله مجهول . انظر : الدرر ٢ : ٢٠٥ .

( و ) تدخل ( في ) ثاني ( المضاف ) دون أوله نحو : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ، وألف الدينار . قال :

١٦٩٣ — . ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقع <sup>(١)</sup> .

وقال :

١٦٩٤ — . فأدرك خمسة الأشبار <sup>(٢)</sup> .

( و ) تدخل في ( أول المركب ) دون ثانيه نحو : « ما فعلت الأحد عشر درهماً . ( وجوز الكوفية دخولها في جزئيهما ) أي المضاف والمركب ، فيقال : الثلاثة الأثواب [ ١٥١/٢ ] ، والخمسة العشر رجلاً .

والصريون قالوا : الإضافة لا تجامع أل ، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه ، فكان ثانيه كوسط الاسم .

ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب .

( و ) جوز ( قوم ) دخولها ( في تمييزه ) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو : العشرون الدرهم .

( و ) جوز ( قوم ) تركها من المعطوف ( ودخلها في المعطوف عليه فقط نحو : الأحد وعشرون رجلاً ، واختاره الأبندي تشبيهاً بالمركب ، وردّه أبو حيّان بالفرق ، فإن المتعاطفين كل منهما معرب ، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد .

(١) لذي الرمة . صدره :

• وهل يرجع التسليم أو يكشف المعى •

انظر : ديوان ذي الرمة ٤٢٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٥٥ .

( وإذا مِيزَ ) العدد ( بمذكّر ومؤنث ) فالحكم في التاء وحذفها ( للسابق مع الإضافة مطلقاً ) وجد العقل أم لا ، اتصل أم لا ؟ نحو : عندي عشرة أعبد وإما ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

والحكم للسابق أيضاً ( مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل ) نحو : عندي ستة عشر جملاً وناقة ، وست عشرة ناقة ( و ) جملاً .

( وإن فصل بين ) مع عدم العقل ( فلمؤنث ) سبق أم لا ؟ نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل . ووجهه أن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث ( وإن وجد العقل فلمذكر مطلقاً ) سبق أم لا ؟ فصل : « بين » أم لا ؟ نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، أو أمة وعبداً أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد .

قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل . قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك . لا ، وابن عصفور نعم .

### [ مسألة في اسم الفاعل ]

( المشتق من العدد يصاغ من اثنين ) فما فوقهما ( إلى عشرة : وزن فاعل ) بغير تاء من المذكر وفاعلة ( بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه ) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد ، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاعاً منه . ويستعمل ( فرداً ) كثنان ، وثنائية وثالث وثلاثة إلى عاشر وعاشرة ( أو مضافاً لما ) هو مصوغ ( منه ) كثنائي اثنين ، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة ( ولا ينصبه ) أي لا لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه ( في الأصح ) وعليه الجمهور ، لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثَلَثْتُ الثلاثة ، ولا رُبِعْتُ الأربعة ، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل .

والثاني : أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي ، وتعلب ، وقطرب ، فيقال :

ثالثٌ ثلاثةٌ ورابعٌ أربعةٌ على أن معناه متممٌ ثلاثةٌ ، ومتممٌ أربعةٌ .

( وثالثها ) : وعليه ابن مالك ( ينصب ثان فقط ) دون ثالث فما فوقه ، قال : لأن له فعلاً سمع : ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فيقال : ثاني اثنين ، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي .

( ويضاف غير عاشر ) أي تاسع فما دونه إلى ( مركب مصدر بما ) هو مصوغ منه ، فيقال : تاسعٌ تسعةَ عشر ، وتاسعةٌ تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي . ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله : تاسع عشر تسعة عشر . قال أبو جيان : وقياس من أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يميزه هنا على معنى : متممٌ تسعة عشر .

( أو يعطف عليه عشرون وإخوته ) فيقال : التاسع والعشرون ، والتاسعة والعشرون ، وكذا سائرهما .

( أو تركب مع العشرة ) تركيبها مع النيف ( مقتصراً عليه غالباً ) نحو : التاسع عشر ، والتاسعة عشرة .

( أو مضافاً لمركب مطابق ) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو : تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشر تسع عشرة ( وهو الأصل ) وأقلها (١) استعمالاً ، والأولان محذوفان منه اختصاراً . وهل حذف في الثاني التركيب الثاني (٢) أو صدره ، وعجزه الأول ؟ قولان : فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول .

(١) ط : « وأقلهما » بالثنية . تحريف .

(٢) ط : « المركب الباقي » .

( ومثله الحادي في الزائد على العشرة ) فيقال : على الأول حادي أحد عشر ،  
وحادية إحدى عشر ، والحادي والعشرون والحادية والعشرون . وعلى الثاني الحادي  
عشر والحادية عشرة . وعلى الثالث : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى  
عشرة .

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه . فانقلبت ياء لكسر ما قبلها :  
وحكى الكسائي : واحد عشر على الأصل .

( وإن قُصِدَ به ) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة ، ( جعل الأسفل  
في رتبته ) أي رتبة أصله الذي صيغ منه ( عمل ) لأن له فعلاً ، حكى : ثَلَاثُتْ  
الاثنين ، وَرَبَعْتُ الثلاثة ، فيقال : رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة ، وثالث اثنين ،  
وحكى : ثاني واحد .

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو [١٥٢/٢]  
الاستقبال ، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل : « ثَلَاثَةُ رَابِعُهُمْ  
كَلْبُهُمْ <sup>(١)</sup> » الآية . « ثَلَاثَةُ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ <sup>(٢)</sup> » الآية .

( ولا يجاوز العشرة في الأصَحَّ ) وقيل : يجاوز بأن يستعمل مع التركيب لكن  
بشرط الإضافة ، وعدم النصب ، فيقال رابعُ ثلاثة عشر بإعراب الأول ، ورابعُ  
عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كُلُّ ، وإضافة المركب الأول إلى الثاني ، وهو الأصل .  
ولا يجوز هنا الاختصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيويه قاله قياساً ،  
واختاره ابن مالك . والجمهور على خلافه ، لأنه لم يسمع .

(١) سورة الكهف ٢٢ .

(٢) سورة المجادلة ٧ .

وجوّز الكسائي بناءه من العقود ، وحكى : عاشرَ عشرين ، وقاس عليه الأخفش <sup>(١)</sup> إلى التسعين ، فيقال : هذا الجزءُ الثالثُ ثلاثين ، وأباه سيويه ، والفراء ، وقالوا : يقال : هذا الجزء العشرون ، زاد غيره ، أو كمال العشرين أو تمام العشرين ، أو الموفي عشرين .

(١) كلمة : «الأخفش» سقطت من ب ، ط .

## التَّارِيخُ

أي ، هذا مبحثه ، وهو عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقي . وفعله : أرخ ، وورخ وكذا يقال : تاريخ وتورخ .

( يورخ بالليالي ) دون الأيام ( لسبقها ) لأنَّ أول الشهر ليل ، وآخره يوم ، والليل أسبق من النهار خلقاً كما قاله <sup>(١)</sup> ... أخرجه ابن أبي حاتم . ( وإن تأخرت ليلة عرفة ) عن يومها ( شرعاً ) فذاك بالنسبة إلى الحكم وهو شروع الوقوف في هذا الوقت المخصوص .

( فيقال أول ) ليلة من ( الشهر . كتب لأول ليلة منه ) أو في أول ليلة أو ( لغرته ) أو ( لمهلته ) أو ( لمستهله ) .

( ثم ) إذا أرخت بعد مضي ليلة يقال : كتب ( لليلة خلت ) أو مضت منه .

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين ( فخلتا ) أي فيقال لليلتين خلتا منه ( فحكّون ) أي ويقال بعد مضي ثلاث فأكثر لثلاث خلّون منه .

( للعشر فخلت ) أي ويقال بعد العشر : لإحدى عشرة ليلة خلت بالتاء ، لأنه جمع كثرة ، وقد تقدم في الضمير أن الأحسن فيه التاء ، وفي جمع القلة النون . ويجوز عكسه .

وإذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال : كتب ( لنصف من ) شهر ( كذا ) وهو

(١) بعد « كما قاله » يياض بالنسخ الثلاث .

وفي ط : علن في الهامش بهذه العبارة : « هكذا بالأصل » .

(أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه .

الجائز أيضاً ( فلأربع عشرة بقيت ) يقال في الستة عشر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر .

ويقال في العشرين ( لعشر بقين ) وكذا ما بعده .

وفي التاسع والعشرين ( لآخر <sup>(١)</sup> ليلة بقيت ) وفي ليلة الثلاثين ( لآخر ليلة ) منه ( أو لسلخه ) أو ( لانسلاخه ) .

وفي يوم الثلاثين ( لآخر يوم ) منه ( كذلك ) أي لسلخه أو لانسلاخه .

( وقيل : إنما يؤرخ ) في النصف الثاني أيضاً ( بما مضى ) لأنه محقق ، وما بقي غير محقق .

( ويقال ) كتبته ( في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والآخر <sup>(٢)</sup> )

(١) « الآخر » سقطت من أ .

(٢) في أ فقط : الأواخر .



## الحكاية

أي : هذا مبحثها ، وهي : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام .  
 ( يسأل بأي عن مذكور <sup>(١)</sup> نكرة ) سواء كان عاقلاً أم لا ؟ وصلّاً أم وقفاً ؟  
 ( فالأفصح ) فيه ( مطابقة المحكي إعراباً وتذكيراً ، وإفراداً وغيرهما ) أي تأنيثاً ،  
 وتثنية ، وجمعاً : فيقال في حكاية : قام رجل : أي ، وفي قامت امرأة : أبة .  
 وفي قام رجلان : أيان . وفي قامت امرأتان : أيّتان وفي قام رجال : أيون .  
 وفي قامت فتيات : أيّات . وفي رأيت رجلاً : أيّاً . وفي مررت برجل : أيّ ،  
 وهكذا ، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الأفراد والتأنيث ، والأول أكثر في لسان  
 العرب .

ويسأل عن المذكور النكرة ( بمن وقفاً لا وصلّاً خلافاً ليونس فكذاك ) ،  
 أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر . ( و ) لكن ( تُشَبَّعُ نونها في الأفراد ) فيقال في قام  
 رجل : منو ، وفي ضربت رجلاً : منا ، وفي مررت برجل : مني .  
 ( وتسكن ) نونها ( قبل تاء التأنيث في التثنية غالباً ) فيقال : مَنّان في الرفع .  
 ومَنّتين في النصب والجر .

وقد تُسَكَّنَ قبلها في الأفراد ، فيقال : مَنّت بسكون النون ، والباقي الرفع  
 والنصب : والجر ، والفضيخ منه يفتح النون ، وإسكان الماء المبدلة من تاء التأنيث .

(١) ط : مذكور . تحريف .

وقد يحرك قبلها في الشنية. فيقال : مَتَّان ، وهو القياس ، لأنه ثنية منة بالتحريك ،  
والثنية فرع الأفراد ، وهو المشار إليه بقولي : غالباً .

ويقال في حكاية الثنية والإعراب : منان ومنين ، وفي حكاية الجمع والإعراب :  
منون ومنين . وفي حكاية الجمع والتأنيث منات .

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فنقول : إذا قيل : قام رجل أو رجلان أو رجال :  
مَنُو ، وفي نصب ذلك : مَنَّا ، وفي جره : مَنِّي . وكذلك في المؤنث إفراداً وثنيةً  
[١٥٣/٢] وجمعاً . وهو لغة لقوم من العرب ، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب  
الإسم فقط .

وأجاز يونس الحكاية بمنّ في الوصل وإلحاق الزيادات بها حيثنذ تقول : منو  
يا فتى ، ومنّا يا هذا ومَنِّي يا هند . ولا تُنَوِّن ، ومَنَّتْ<sup>(١)</sup> يا فتى في الأحوال  
تشير إلى الحركة ، ولا تُنَوِّن . ومنان ، ومَنَّتَانِ يا فتى ، فتكسر النون ، ومتون  
منين يا فتى ، فتفتح النون ، ومنات يا فتى فتضم التاء ، وتُنَوِّن في الرفع ، وتكسر التاء ،  
وتُنَوِّن نصباً وجراً ، وحكاها لغة لبعض العرب ، ولشدوذا ، قال : لا يصدقُ بهذه  
اللغة كلّ أحد .

( وقيل : الحروف الناشئة زيادة ) زبدت أولاً ( في الحكاية ) ولزمت عنها  
الحركات ، لا اشباع للحركات ، فنشأت الحروف وتولّدت عنها فحاصل القولين

(١) في النسخ الثلاث : « ومنه » بالهاء .

وهذا النص منسوب إلى يونس أيضاً في الأشموني ٩٠٠ ، ولكن « منه » مكتوبة بالتاء المفتوحة :  
« منت » .

وفسّر الصّبّان الإشارة إلى الحركة بقوله : أي بحركة تاء : « منت » إلى الحركة أي حركة الحلقى :  
هذا وقد تقلب التاء هاء كما قال ابن مالك :

« وقل لمن قال أنت بنت مَنَّة » .

أنه اختلف : هل الحكاية وقعت بالحركات . وتولدت عنها الحروف . أو بالحروف ، ولزمت عنها الحركات ؟ والأول قول السيرافي والثاني : قول المبرد والفارسي .

( وقيل ) : الحروف ( بدل من التنوين ) قال أبو حيان : وهذا ليس بشيء ، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب . وأما منو ، ومنّني فكل العرب تقوله .

( ومثل بدل من لام العهد ) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لثلاث يتوهم أن الثاني غير الأول .

( ولا يحكي غالباً معرفة ) وشذّ حكاية المضمّر فيما روى من قولهم : مع منين ؟ لمن قال : ذهب معهم ( خلافاً ليونس ) حيث أجاز حكاية جميع المعارف بالإشارة والمضاف . ( إلّا علم لم يتيقّن نفي الاشتراك فيه ) اسماً أو كُنْيَةً أو لقباً ، فيحكي بإجماع النحاة على لغة الحجازيّين ( بمنّ دون عاطف . فيقدر إعرابه كله في الأصح ) كقولك لمن قال زيد : من زيد ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ ، فـ « من » في الأحوال الثلاثة مبتدأ ، وزيد خبر ، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب . ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى ، وإنّما قيل به في النصب والجرّ للضرورة .

وذهب الفارسيّ : إلى أن « من » في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : منّ ذكرته زيداً <sup>(١)</sup> ، ومن مررت به زيد ، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر .

(١) ط : « من ذكرته زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

وذهب بعض الكوفيين : إلى أن « مَنْ » محمولة على <sup>(١)</sup> عامل مضر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد مَنْ بدل منها ، فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ، فالتقدير : مَنْ ضربت ؟ وزيداً بدل مِنْ « من » . وإذا قيل : مررت بزيد ، فقلت : مَنْ زيد ، فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل مِنْ « مَنْ » . فإن اقترنت من بعاطف فقلت : وَمَنْ زيد ؟ بطلت الحكاية ، وتعين الرفع . سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس . ولو تيقن نفي <sup>(٢)</sup> الاشتراك في العلم لم يجوز أن يحكى <sup>(٣)</sup> .

وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه . ويرفعون على كل حال كلفة غيرهم فإن بني تميم لا يميزون الحكاية أصلاً .

قال أبو حيّان : والإعراب أقيس من الحكاية ، لأنها لا تتصور <sup>(٤)</sup> إلا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع .

( ويحكى الوصف المعروف المنشوب ، قال سيبويه : « من » ملحقة بأل والياء )  
المشددة ( كالمني ) لمن قال مثلاً : قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي ، فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ، ويشتتى . ويجمع بالواو والنون . وبالألف والتاء ، وثبتت هذه الزيادات في الوصل والوقف . فإن فهمت الصفة المنسوبة ، ولم يفهم الموصوف لم تحك ، بل تقول : مَنْ زيد القرشي ؟ إلا على لغة من يحكى العلم المتبّع وذلك قليل <sup>(٥)</sup> . ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً ( فعمم قوم ذلك ) في العاقل وغيره . وفي النسب إلى أب أو أم ، أو قبيلة أو بلد أو صنعة .

(١) من قوله : « على العامل » إلى قوله : « العامل في الاسم » سقط من أ .

(٢) كلمة « نفي » سقطت من أ .

(٣) في ب فقط بعد « أن يحكى » : يياض مشار إليه : « كذا » .

(٤) أ فقط : « لا توصّل » . (٥) ط : « قل » . تحريف .

( وخصّه المبرد بالعقل وحكى غيره بالمائي والمائي ) لأن « ما » لما لا يعقل ، فإذا قيل : رأيت الحمار الوحشي أو المكيّ تقول : المائي ، أو المائي .

قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر عندي ، لأن « ما » لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب ، قال : وكان الأقيس أن تدخل فيه ، أي لأنها لغير العاقل ، ولها حظ في الحكاية ، فيقال : الأيوي ينسب إلى أي .

وقال غيره : الصحيح أن سيويه أطلق القول ولم يسمع : « المائي » ولا المائي ، وإنما قاله من قاله بالقياس .

( و ) خصّه ( السيرافيّ ) بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة ( كالعلوي ، والفاطمي ، والقرشيّ ، قال : وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصنّعة كالخياط فلا يقال فيهما : المني ، لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنّعة ، والبلد . والقياس [ ١٥٤/٧ ] يقتضيه ، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم ، وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأم ، والأب ، والقبيلة لا غير ذلك . انتهى .

( ولا يحكى <sup>(١)</sup> علّم متبع بغير ابن مضافاً لعلم ) سواء اتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد ، بل يتعين الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل : رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه ، يقال : من زيد الفاضل ، أو من زيد أخو عمرو ، أو من زيد نفسه .

فإن اتبع « بابن » مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جملا كشيء واحد ، فيقال لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : مَنْ زيد بن عمرو ؟ ( وقيل : يُحْكَي الوصف والموصوف مطلقاً ) : قاله أبو عليّ .

( وفي ) حكاية العلم ( المعطوف ) والعلم ( المعطوف عليه خُلف ) . فذهب يونس

(١) أ : « ويحكى » مكان : « ولا يحكى » . تحريف .

وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية .

ومذهب آخري أن العطف لا يبطلها ، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها ، فإن فيها بياناً للمتبوع ، فيقال لمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيداً وعمراً ؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى ، والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما ، واتبعت الآخر في الحكاية أو إبطالها . فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو : من زيداً وصاحب عمرو ؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟

( وربما حكى الأسم دون سؤال ) كقوله تعالى « يقال له إبراهيم <sup>(١)</sup> » إبراهيم ليس بمسئول ، وقد حكى هذا اللفظ لأنه كاسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله .

( ويحكى التمييز بماذا ) فيقال لمن قال : عندي عشرون رجلاً عندك : عشرون ماذا ؟ . قاله : أبو حيّان .

( و ) يحكى ( المفرد المنسوب للفظه حُكْمٌ أو يجري معرباً ) بوجوه الإعراب ( اسماً للكلمة أو اللفظ ) كقولك في قول القائل : « ضربت زيداً » : « زيداً مفعول » فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه ، أو تقول : « زيد مفعول » بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ ، أو زيد مفعولةً بالإعراب والتأنيث ، أي هذه الكلمة ، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّن الحكاية كقولك في قام من في الدار : من موصول ، وفي عجبت من زيد من حرف جر ، ولا يجوز من موصول ، ولا من حرف جر <sup>(٢)</sup> .

(١) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٢) أي لا يجوز إعراب : « من » مبتدأ مثل : « زيد مفعول » لأن : « من » لا تقبل الإعراب . وكذلك : « من الجارة » وإنما تذكر من الموصول ومن الجارة على الحكاية فقط .

## [حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد]

## (مسألة)

( يُحكي المسمّى به من متضمّن إسناد ) كبرق نَحْرُه ، وتأبط شرّاً و « قام »  
 ناوياً فيه الضمير ( أو عمل ) رفعاً أو نصباً أو جرّاً : كقام أبوه ، وضارب زيداً ،  
 و غلامُ زيدٍ . قال في الارتشاف : ويتأثر بالعوامل فتقول : قام قائمٌ أبوه ، ورأيت  
 قائماً أبوه . ومررت بقائمٍ أبوه . ويتأثر في غلام زيد الأول : والثاني مجرور دائماً .  
 ( أو إتباع ) كأن يسمّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل . أو بمعطوف ومعطوف  
 عليه : كزيد وعمره ، أو نسق ( بحرف دون متبوع ) كأن تسمّى : وزيدٌ أو وزيداً  
 أو زيدٍ ، فيحكي كما تحكي الجملة .

( أو مركّب حرف واسم ) كيازيد ، وأنت وبزيد ، وحيشا ، وكذا وكأين ،  
 وهذا ، وهؤلاء .

( أو ) مركّب حرف ( وفعل ) كهلما إذا لم يضمّر فيه ويضربون ، وضربوا  
 في لغة : أكلوني البراغيث .

( أو ) مركّب ( حرفين ) كأنما وليتما . ( وقيل : يعرب ) المركّب من حرفين  
 ( إن كان أحدهما زائداً لغير معنى ) كمن ما في : « عمّاً قليل <sup>(١)</sup> » فيقدر تقدير  
 اسمين ، ويتمّم منهما ما يحتاج إلى التمام كما لو سمي بما من قوله : « فيما نقضهم  
 ميثاقهم <sup>(٢)</sup> » فيقال على هذا: بني ما بالتمام . ( قيل ) : ويعُرب ( نحو : قمت ) أيضاً  
 مما اتصل به ضمير الفاعل ، فيقال : هذا قمت ، ورأيت قمتاً ، ومررت بقمت .  
 ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويحكي ( ولا يُصغّر ) لأنها إما جملة  
 وإما شبه جملة ، وكذلك لا يُشقى ولا يُجمع .

( ويعرب غير ذلك ) مما يسمى به . وليس من الأنواع المذكورة .

( و ) المسمى بحرفين ( يَضَعَفُ ثانيهما أو يردّ ما حذف ) منه ، إن كان محذوفاً منه ( إن كان ليناً ) نحو : « لو » ، و « كي » فإرد آخرهما ، ونحو : « قل » ، و « بع » ، و « خف » ، فيقال : قلّ ، وبعّ ، وخفّ بالتضعيف . أو قول ، وبيع ، و « خاف » بالرد . ( وإلاّ ) بأن كان حرفاً صحيحاً ( فلا ) يضعف كن ، وعنّ ، بل يُعْرَبَان « كيد » و « دم » .

( و ) المسمى ( بحرف ) واحد ( ليس بعض كلمة إن تحرك كل بتضعيف ) حرف ( مجانس حركته ) كأن تسمى بالتاء من ضربت ، وبالياء من يزيد ، وبالكاف من أكرمك ، فتقول : « تو » ، و « بي » ، و « كاه » .

( وإلاّ ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيويه فيكتمل <sup>(١)</sup> ( بهجرة الوصل ) فيقال : قام ال ، فإن [ ١٥٥/٢ ] كان ألفاً لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها . ( أو بعضاً ) فإن سكن فبالوصل أو الحرف ( الذي كان قبله ) أو به يردّ كل كلمة . ( أقوال ) مثاله : إذا سميت بالراء من ضَرَبَ المصدر فتقول على الأول : قام أو وعلى الثاني : قام ضَر .

( وإلاّ ) بأن تحرك ( فبالتّضعيف ) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرَب : ضاء ، والمكسورة من ضِرَاب <sup>(٢)</sup> : ضيٌّ والمضمومة من ضُحى : ضوٌ <sup>(٣)</sup> . ( أو بالفاء إن كان عيناً ) كقولك في الراء من « ضرب » القفل إذا سمى به : قام ضر ( وعكسه ) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه : قام ضر أيضاً .

(١) « على رأي سيويه فيكتمل » سقط من أ .

(٢) في النسخ الثلاث : « ضرب » وهو تحريف صوابه من كتاب سيويه ٢ : ٦٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ضرب » : تحريف . صوابه من كتاب سيويه ٢ : ٦٤ .



( واللام بأحدهما ) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب : ضَبَّ ،  
أو رَبَّ .

( أو إن كان فعلاً بالفاء واللام ) كقولك في الضاد من ضرب : ضَبَّ ( وهي )  
أي اللام ( بغير الفاء ) . إما الفاء أو العين <sup>(١)</sup> ...

( أو يرد كُلُّ الكلمة أقوال . ومنع القراء التسمية بساكن مطلقاً ) لأنه لا يمكن  
الابتداء به . ( و ) منعها ( بعضهم إن امتنع تحريكه ) كالألف .

( ويجعل « فو » قمأ ) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : ( فم وذو )  
بمعنى صاحب ( ذَوَى ) عند سيبويه رُدَّ إلى أصله عنده وهو : ذَوَى <sup>(٢)</sup> فقلبت الياء  
ألفاً ( وذوو ) عند الخليل ، لأنه أصله <sup>(٣)</sup> عنده ، فيقال : قام ذَوٌ ، ورأيت ذَواً ،  
ومررت بذَوٍ <sup>(٤)</sup> .

( و ) يردّ همز ( الوصل في فعل قطعاً ) فإذا سميت بنحو : انطلق قلت : أنطلق

(١) لعل المراد : إذا سميت باللام بدون التسمية بالفاء ، فإنك تردّ الفاء معها فتقول : ضب ،  
أو العين فتقول : رب .

وهذا التفسير بناء على ما جاء في نسخة أ بعد قوله : « أو العين » حيث ذكر ما نصه : « لا نقص  
هنا » إشارة إلى أن النسخ الأخرى بعدها يياض ، وقد أشير إليه في ب : « كذا » ، وفي ط على  
في الهامش « هكذا يياض في النسخ كلها » .  
وكسر همزة : « إما » يجعل العبارة كاملة .  
أما فتح الهمزة من « أمّا » فإنه يجعل الكلام ناقصاً .

(٢) فهي على رأي سيبويه وزنها : « فعل » .

(٣) ووزنه عند الخليل : « فُعْلٌ » بسكون العين ، ولامه واو ، حذفت الواو الثانية احتياطاً ، ونقلت  
حركة الإعراب إلى الواو الأولى .

وفي النسخ الثلاث : « وذوا » . تحريف . وانظر الأشموني والعصيان ١ : ٧١ .

(٤) بتشديد الواو ، لأنها مضغفة على رأي الخليل .

بقطع الهزمة ، لقلة ما جاء من الأسماء بهزمة الوصل ، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو : انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه ، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية .

( قيل أو اسم ) أيضاً وعليه ابن الطراوة فقال : تقطع الهزمة في انطلاق .

( و ) يجعل الفعل ( المحذوف آخره ) كلم تَرْمُ ، ولم يَنْزُ ( أو متلوّه ) أي ما قبل آخره كلم يَنْسُم ، ولم يَنْبَعُ . ( أو لاهم وفأوه ) نحو : « ع » ، و « ف » . ( أو ) لاهم ( وعينه ) نحو : « ر » ( مكملًا ) برء المحذوف ، فيقال في الأمثلة : قام ، يرمي ، ويغزو ، ويقوم ، ويبيع ودع ، ورأيت ، وعيًا ، ورأى ، كمعصى .

( و ) يجعل ( الفكّ للعزم والوقف مدغمًا ) فإذا سميت بلم يردد ، أو اردد ، قلت : جاء يَرُدُّ غير منصرف وردّ منصرفاً . ( و ) يجعل ( هاء السكت محذوفًا ) فيقال في : ارمه : جاء ارم على حدة جوارٍ ،

( و ) المسمى ( بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود لإعرابه مضافًا لمجروره ) فيقال في نحو : مِّن زيدٍ ، جاء من زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ، ومررت بمن زيد ( ومعطى ماله مستقلاً ) بأى يضعف إن كان آخره لين ، فيقال : جاء في زيد ، ويقابل الأجود أنه يحكى ، فيقال : جاء مِّن زيد .

( وقيل : يجب ) الإعراب والإضافة ( في ثلاثي أو ثنائي صحيح ) كند ، ورب ، ومن ، وعن ، ولا تجوز الحكاية .

( وقيل ) يجب ( الحكاية في ثنائي معتل ) كفى ، ولا يجوز الإعراب .

( و ) المسمى بجار ومجرور ، والجارّ ( حرف ) واحد ( يحكى وجوباً عند الجمهور ) وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما ، ويكمل الأول كما لو سمى به مستقلاً فيقال في « يزيد » : جاء بي زيد <sup>(١)</sup> .

(١) ط : « في » مكان : « بي » .

( و ) المسمّى ( بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذفت ) فيقال : جاء لذ : ولت ( وإلا ) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصّلة ( فقولان ) قيل : تحذف ، وقيل : لا ( وعليهما تحذف الصلة ) إذ صار علماً ، فأغنى تعريف العلمية عنها . ( وقيل ) : هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف ، ( وإن لحظ الوصف بقيا ) أي أل والصلة ( ويجعل الياء ) من الذي ونحوه ( حرف إعراب ) فيقال : جاء الذي ورأيت لذّباً . كما يعرب عر ، وسح<sup>(١)</sup> ( ما لم يحذف ) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمي باللذغة في الذي ( فمثلوها ) وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب ، فيقال : جاء لذّ ، ورايت لذّا .

( وأسماء الحروف ) ألف ، باء ، تاء ، ثاء إلى آخرها ( وقف ) كما جاءت في القرآن «آلسم»<sup>(٢)</sup> ( إلا مع عامل فالأجود ) حينئذ فيها ( الإعراب ومدّ المقصور ) منها نحو : كتبت باء ، وتاء ، ويحوز فيها الحكاية كحالتها بلا عامل نحو : كتبت باء وتاء ، وجيم ، وجاء . ويحوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً متوناً نحو كتبت بأ ( كالتعاطف ) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ ، وإن لم يكن عامل تقول : جيم ، وكاف ، وباء كما تقول : واحد ، واثنان ، وثلاثة وأربعة .

(١) في ط : عر وسح ، وفي ب : غز ، وشج وفي أحرف الكلمتين غير واضحة .

(٢) سورة البقرة ١ وغيرها .

## الضَّرَائِرُ

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ، ولا تجوز في غيره .

( يجوز للشاعر ) أن يرتكب ( ما لا يجوز في الاختيار ، قال ابن مالك : إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى ) .

( وجوزَه ابن جنيّ وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً ) أي وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر بدليل : [ ١٥٦/٢ ] .

١٦٩٥ - • كم يجودُ مُقْرِفٍ نال العُلا<sup>(١)</sup> •

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك ، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع « مقرف » أو نصبه .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : لا يعني النَحْوِيُّونَ بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام . انتهى .

( وذمه ابن فارس مطلقاً ) فقال : ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فلما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً .

(١) سبق ذكره رقم ٩٨٩ .

( نعم لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش وفاقاً لحازم ) الأندلسي وعبارته في « المنهاج » : الضرائر الساقطة ، فيها المستقبّح ، وغيره : وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرف ما لا ينصرف .

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المدلولة ، وأشدُّ<sup>(١)</sup> تنوين « أفعل من » .  
ومما لا يستقبّح قصر الجمع المملود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبّح منه ما أدّى إلى التباس جمع بجمع كرد مطاعم إلى مطاعم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطاعم .

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

١٦٩٦ - من حيث ما نظروا أدنو فأنظور<sup>(٢)</sup> .

أي انظر .

إلى ما يقل<sup>(٣)</sup> في الكلام كقوله :

١٦٩٧ - طأطأت شيمالي<sup>(٤)</sup> .

(١) في النسخ الثلاث : « وأشد وتنوين أفعل من » و« لعل الصواب : « وأشد تنوين أفعل من » بدون واو . ويصير المعنى : « وأشد استيحاشاً تنوين أفعل من » .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

« وأني حوثمايئي الهوى بصري » .

وفي رواية الخزائنة ١ : « ٨ » حوثما مكان : « حيثما » و« سلخوا » مكان : « أدنو » .

وفي أ . ط : « فأنظورا » بألف بعد الراء ، وهو تحريف صوابه من ب ، والخزائنة ، وسر الصناعة

١ : ٣٠ .

(٣) أي أقبح الضرائر الزيادة التي تقل في الكلام .

(٤) قطعة من بيت لامرئ القيس . تمامه :

كأني بفتحاء الجناحين لقوة على عجل مني .....

فتحاء الجناحين : لينة الجناحين . والقوة بكسر اللام : العقاب . انظر ديوانه ٣٨ .

أي شمالي .

والتقص المجحف كقوله .

١٦٩٨ - • درسَ المنا بِمُتَالَعٍ فَأَبَانَ<sup>(١)</sup> •

أي المنازل .

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله :

١٦٩٩ - • جدلاء محكمة من نَسَجَ سَلَامٍ<sup>(٢)</sup> •

أي سليمان . انتهى .

قال في « عروس الأفراح » : وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أن صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِيلٌ بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان ( وهي كثيرة جداً ) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف ( وغالبها مفرق في أبواب ) .

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

(١) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ١٣٨ . وتامه :

• فتقادت فالحبس بالسّويان •

ومتال : جبل بنجد . وأيان : اسم جبل . والسّويان : اسم واد ورواية الديوان :

• وتقادمت بالحبس بالسّويان •

(٢) نسبة حماد للحطّية . وقد وضعه من قصيدة على لسانه وصدّره :

• فيه الرماح وفيه كل سابقة •

انظر الديوان ٧٥ . ورواية : « جدلاء مبهمة » .

١٧٠٠ - . قد كان شَيْبَانٌ شَدِيداً وَهَصَهُ حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ<sup>(١)</sup> .

نقل ضمة الهاء إلى الصَّاد كقوله :

١٧٠١ - . تكاد أو اليها تُعْرِي جُلُودَهَا<sup>(٢)</sup> .

أي أوائلها .

( وحذف تنوين ) كقوله :

١٧٠٢ - . وقل بشاشة الوجه المليح<sup>(٣)</sup> .

أي بشاشة بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه<sup>(٤)</sup> فاعل قل .

( و ) حذف ( نون شان ) كقوله :

(١) اللسان : « وقص » روايته :

. حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ .

وفي اللسان أيضاً : « هبسه » مكان : « وهصه » في الشطر الأول .

هذا ورواية التصريح ٢ : ٣٤٢ .

ما زال شيان سديداً رهصه حَتَّى أَتَاهَا قِرْنُهُ فَوَقَّصَهُ

(٢) ذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وتتمته : أما

قائله - كما ورد في اللسان : « وأل » - فقلو الرمة . وأما تتمته فهي :

. وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمَوْرِ وَحَاصِبٍ .

وَأَوَالِيهَا يَرِيدُ : أوائلها .

وفي ط : « تعري » بالعين . تحريف .

انظر المنصف ٢ : ٥٧ . وملحقات ديوان رؤية ٦٦١ .

(٣) من الآيات المنسوبة إلى آدم عليه السلام . ومصدره :

. تَغْيِيرُ كُلِّ ذِي حُسْنٍ وَطِيبٍ .

(٤) ط فقط : « الوجه » بدون واو العطف .

- ١٧٠٣ - أريد صلاحها وتريد قتلِي وشتًا بين قتلِي والصلاح<sup>(١)</sup>  
(و) حذف (نون لكن) كقوله :
- ١٧٠٤ - فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل<sup>(٢)</sup>  
(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله :
- ١٧٠٥ - لم يلك الحق سوى أن هاجه رسم دارٍ قد تعفت بالطلل<sup>(٣)</sup>  
(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن<sup>(٤)</sup> إلا في مضارع  
جواب قسم كقوله :
- ١٧٠٦ - لعمر أبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قاذح<sup>(٥)</sup>  
أي ما زالت .  
وقوله :
- ١٧٠٧ - رأيتك يا بن الحارثية كالتّي صناعتها أبقت ولا الوهى ترفع<sup>(٦)</sup>  
أي لا صناعتها .

(١) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ مجهول القائل . وقد عرت على قائله وهو جميل . انظر الخزانة ٣ : ٤٧ . واللسان : « شت » وديوان جميل ٥٢ .  
(٢) من أبيات للنجاشي .  
من شواهد سيبويه ١ : ٩ ، والخزانة ٤ : ٣٦٧ .  
(٣) سبق ذكره رقم ٤١٥ برواية « قد تعفت بالسرر » وفي النسخ الثلاث : « على أن هاجه » مكان : « سوى أن هاجه » .  
(٤) ط : « لا » مكان : « إلا » تحريف .  
(٥) سبق ذكره رقم ٣٥٥ وعجزه هناك يختلف عن عجزه هنا .  
(٦) قافله مجهول كما في الدرر ٢ : ٢٩٠ .



( و ) حذف ( همز مثنى ) كقوله :

١٧٠٨ - . وذلك أَنَّ الْفَكْمَ قَلِيلٌ لَوَاحِدَةً أَجَلٌ أَيْضًا وَمِنْهُ <sup>(١)</sup> .  
أَي مِثْن .

( و ) حذف ( كان بلا عوض ) عنها مما بعد إن ونحوها كقوله :

١٧٠٩ - . أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ <sup>(٢)</sup> .

أَي أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِي .

( وقصر المملود ) كقوله :

١٧١٠ - . لَا بَدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ <sup>(٣)</sup> .

وقال الكسائي : في ( النصب فقط ) قال : لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رفعٍ ولا جرٍّ . وَرَدُّهُ بِمَا تَقْدِمُ وَيَقُولُهُ :

(١) خسان بن ثابت ديوانه ٢٥٤ .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله : « أَزْمَانٌ قَوْمِي » . وسقط من أ إلى قوله : « وحذف كان بلا عوض » .

وفي ط : « ومينا » بالنصب . تحريف .

ورواية الدرر ٢ : ٢١٠ : « كثير » مكان « قليل » .

(٢) سبق ذكره رقم ٤١٢ .

(٣) قاتله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ وأوضح المسالك رقم ٥٣٥ . ونعام البيت .

. ولو نَحْنَى كُلَّ عَوْدٍ وَدِير .

( جمع الهوامع ج ٥ - ٢٢ )

١٧١١ - • وأهلُ الرّقامين حادِثٍ وقَدِيمٍ <sup>(١)</sup> .

( و ) قال ( الرّقاء : إن جاز مجيئه مقصوراً ) في بابه كالمهوء بخلاف ما له قياس  
يوجب مدّة كفعلاء <sup>(٢)</sup> أفعل ، فلا يجوز قصّره . وردّ بقوله :  
١٧١٢ - • صَفَرَا كُلُّونَ الفَرَمِ الأشَقَرِ <sup>(٣)</sup> .

( واستثنى ابن هشام ) فيما رأيت بخطّه في حواشي « شرح الألفيّة » لابن النّاظم  
( نحو سَوَاء ) قال : لأنهم قالوا فيه سيوى بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث  
فتحوا مدّوا لا غير ، فليس لك أن تفتح [ ١٥٧/٢ ] وت قصر للضرورة ، لأنّ لك عن  
ذلك مندوحة بأن تَضُمَّ أو تَكْثِر فلا يقع لك تجوّز في الكلمة وخروجها عن أصلها .  
وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه ألاّ يحد مندوحة ، وهو مَقْشُودٌ هنا .

( وعكسه ) أي مدّ المقصور كقوله :

١٧١٣ - يالك من تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللّهَامِ <sup>(٤)</sup>  
( خلافاً لأكثر البصريّة ) في قولهم بالمنع ( مطلقاً ، وللرّقاء في اشتراط أن يكون

(١) قائله مجهول .

من شواهد : العيّني ٤ : ٥١٢ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ . وتامه :  
• فهم مثل الناس الذي يعرفونه •

(٢) ط : « كفعلاء » بكون همزة .

(٣) سبق ذكره في الشاهد رقم ١٢٩ ضمن بيتين سابقين لهذا الشاهد ساقهما الدرر قبل الشاهد :  
وصدر البيت :

• فقلت لو باكرت مشمولة •

(٤) نسب لأبي المقدم الراجز .

من شواهد الأشموني ٤ : ١١٠ .

له قياس يوجب مدّة ( ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس <sup>(١)</sup> ) قصره كفعلي فعَلان ، فلا يجوز مدّة .

( وإبدال حركة أو حرف من ) حركة أخرى أو حرف ( آخر ) فالأول كإبدال كسرة نون المشتى بفتحة أو ضمة ، وفتحة الجمع بكسرة . والثاني ( كالياء من آخر ثالث ، وخامس ، وسادس ، وأرانب وضافدع ، وتقضض ) في قوله :

١٧١٤ - . قد مرّ يومان وهذا التّالي وأنت بالهجران لا تبالي <sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٧١٥ - . وعام حَلَّتْ وهذا التّابعُ الخامي <sup>(٣)</sup> .

وقوله :

١٧١٦ - . فزَوجُكُ خامِسٌ وأبوكَ سَادي <sup>(٤)</sup> .

(١) ط : « الياس » مكان : « القياس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وقد جاء هذا الرجز على النحو التالي :

يفليك يا زرع أبي وخالي قد مرّ يومان وهذا التالي  
 . وأنت بالهجران لا تبالي .

انظر : المتع ١ : ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٣ : ٢١٣ وابن يعيش ١٠ : ٢٨ .

(٣) قائله مجهول . وصلده :

مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها .

انظر : المتع ١ : ٣٦٨ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والإبدال ٢ : ٢١٨ ، والضرائر ١٥١ ، والمخصص ١٧ : ١١٢ ، واللسان : « خمس » - « خماس » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الشافية ٣ : ٢١٣ رقم ١٦٩ ، والإبدال ٢ : ٢١٧ . وفي المتع ١ : ٣٦٨ : « وحموك ، مكان : « وأبوك » .

وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ ٥٩١ .

وقوله :

- ١٧١٧ - • من الثَّعَالِي وَوَحْزٍ مِنْ أُرَانِيهَا <sup>(١)</sup> •

وقوله :

- ١٧١٨ - • وَلِضِفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

- ١٧١٩ - • تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ <sup>(٣)</sup> •

وكإبدال ( الجيم من يا حجي ) في قوله :

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠.

(٢) نسبة الأعلام خلف الأحمر. وصدوره :

- ومنهل ليس له حَوَازِقُ •

من شواهد : سيويه ١ : ٣٤٤ ، والمتع ١ : ٣٧٦ والإبدال ٢ : ٣٢٥ ، وابن يعيش ٢ : ٢٥٧  
والشافعية ٣ : ٢١٢ .

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « حَوَازِقُ » بالخاء والراء مكان : « حَوَازِقُ » بالخاء والزاي . وقائله عند  
صاحب الدرر مجهول القائل .

(٣) للمعاج كنانة الزمخشري في كشفه ٤ : ٧٠٧ وصدوره :

- إِذَا الْكَرَامِ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ ابْتَدَرُ •

وانظر شواهد الكشف - ١ .

وفي ديوان المعاج ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

- إِذَا الْكَرَامِ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ ابْتَدَرُ •

- دَانِي جَتَاحِيهِ مِنَ الطُّورِ فَمَرُ •

- تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ •

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « الْبَاغُ » مكان : « الْبَاغُ » بالعين تحريف .

١٧٢٠ - • يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَاجَتِي<sup>(١)</sup> •

( و ) كإبدال ( هاء من ألف ما ، وهنا ) في قوله :

١٧٢١ - • مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدَ مَا<sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٧٢٢ - • مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هَهْنَهْ<sup>(٣)</sup> •

( وحركة عين ساكنة ) في اسم أو فعل كقوله :

١٧٢٣ - • ضَرْبًا أَلِيًّا يَسْتَبْلِغُ الْجِلْدَ<sup>(٤)</sup> •

وقوله :

١٧٢٤ - • مِذْ سَنَةً وَخَمْسُونَ عَدَدًا<sup>(٥)</sup> •

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٧ .

(٢) لأبي النجم . وصدره :

• وَاللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسَلِّمًا •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٥٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢١٥ .

(٤) لعبد مناف الهذلي . وصدره :

• إِذَا تَأَوَّبَ نُوحٌ قَامَتَا مَعَهُ •

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٣٣ . والمنصف ٢ : ٣٠٨ .

(٥) في الدرر ٢ : ٢١٤ ليست له تنمة ، ولا قائل معروف وقد عثرت على قائله وتنمته .

أما قائله فقد نسب إلى الأسديين . وأما تنمته فهي :

علام قتل مسلم تعيدا

مذ ستة وخمسون عددا .

أنظر : النوادر لأبي زيد ١٦٥ ، والمحجب ١ : ٨٦ والخصائص ٢ : ٧٧ ، واللسان : يوم .

وفي الدرر : ستة ، بالتاء والهاء . ومعيدا ، بالميم مكان : « تعيدا » .

وفي اللسان : « خمسة » مكان « ستة » .

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره <sup>(١)</sup> كقوله :

١٧٢٥ - • أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَايَا <sup>(٢)</sup> •

وقوله :

١٧٢٦ - • كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتَ غَرِيبٍ <sup>(٣)</sup> •

وقوله :

١٧٢٧ - • تَقَطَّعَتْ فِي دُونِكَ الْأَسْبَابُ <sup>(٤)</sup> •

أي تقطعت .

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله :

١٧٢٨ - • هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُونَ <sup>(٥)</sup> •

(وفك المدغم) كقوله :

(١) ط : « وغيره » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٣) في الدرر ٢ : ٢١٥ ما نصه : « ولم أعر على قائل هذا البيت » .

وقد عثرت على قائله وهو : أبو أي الحذر جان . انظر : نوادر أبي زيد ٢٣٩ ، والمني ٤ : ٢٥٣ ،

والتصريح ٢ : ١٧٨ واللسان : « أي » .

هذا وصلوه :

• تقول ابني لما رأني شاحباً •

(٤) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٥ : « ولم أعر على قائله ولا تتمته » .

(٥) قائله مجهول . وتعامه :

• إذا ما عخشوا من محدث الأمر معظما •

من شواهد : سيويه ١ : ٩٦ ، والخزاعة ٢ : ١٨٧ .

- ١٧٢٩ - • الحمد لله العليّ الأجلّ (١) •  
(قطع) همزة (الوصل) كقوله :  
١٧٣٠ - • وكلّ لئنين إلى افتراق (٢) •  
(وتشديد المُخَفَّف) كقوله :  
١٧٣١ - • وهو على من صبه الله علقم (٣) •  
(وتأنيث المذكر) كقوله :  
١٧٣٢ - • سائل بني أسدٍ ما هذه الصوّت (٤) •  
(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله :  
١٧٣٣ - • أبيع من ترابٍ خلّقه الله آدم (٥) •

(١) لأبي النجم العجلي . وتعامه :

• الواسع القصل الوهب المجزل •

من شواهد : الممتع : ٦٤٩ ، والطرائف الأدبية ٥٧ والخزانة ١ : ٤٠١ ، والمنصف ١ : ٢٣٩ ،  
٢ : ٣٠٢ وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ • واللسان : «جل» •

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٦ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على تتمته ، وهي صدر جاء  
على النحو التالي :

• يا نفس صبرا كل حي لاق •

انظر : الخصائص ٢ : ٤٧٥ ، والمحاسب ١ : ٢٤٨ •

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٠ •

(٤) لرويشد بن كثير . وصدره :

• بأبيها الركب المزجي مطيّة •

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ : ١٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٣ ، والإنصاف

٢ : ٧٧٣ والخصائص ٢ : ٤١٦ ، واللسان : «صوت» :

(٥) قال في الدرر ٢ : ٢١٧ : لم أعثر على قائله ولا تتمته •

وقوله :

• وَلَكِنْ تَنْظُرَاتٍ بَعِيْنٍ مَرِيضَةٍ <sup>(١)</sup> • ١٧٣٤ -

ونقص حرف كقوله :

• وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> • ١٧٣٥ -

وقوله :

• وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْجِ الْعَطَامَسَا <sup>(٣)</sup> • ١٧٣٦ -

والعطاميس <sup>(٤)</sup> جمع عيطموس . وقوله :

• أَوْ الْفَأْ مَكَّةَ مِنْ وَزُقِ الْحَمَى <sup>(٥)</sup> • ١٧٣٧ -

أي الحمام .

وزوال النون في غير الإضافة كقوله :

(١) قائله غير معروف ، وكذلك تتمته . أنظر الدرر ٢ : ٢١٧ .

(٢) للأعشى . ونعامة :

• وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ •

من شواهد : سيويه ١ : ١٠ ، وديوانه : ٥٣ .

(٣) من شواهد : سيويه ٢ : ١١٩ ونسبه إلى عيلان والدرر ٢ : ٢١٨ لم ينسبه . وصدرة :

• قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرِّوَاتِ سَا •

والفسج : جمع فاسجة ، وهي التي ضربها الفعل قبل أن تستحق الضراب .

وفي أ . ط : « الفسخ » بالحاء ، وفي ب : « الفسخ » بالحاء . كلاهما تحريف صوابه من سيويه .

(٤) ط : « العطاميس » بدون واو .

(٥) سبق ذكره رقم ٧١٣ .



١٧٣٨ - . وهم مُتَكَنَّفُو الْبَلَدِ الْحَرَامِ (١) .

وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله (٢) :

ووصل همزة القطع كقوله :

١٧٣٩ - . أبُوهُمْ أَبِي وَالْأَمَهَاتُ امْتَهَاتُنَا (٣) .

وتخفيف المُشَدَّد كقوله :

١٧٤٠ - . رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (٤) .

أي المعلّي .

وتذكير المؤنث كقوله :

١٧٤١ - . لو كان مدحاً حيّ مُنْشِيراً أَحَدًا (٥) .

(زيادة : « من » في الحكاية وصلّاً) كقوله :

(١) قائله مجهول ، وتمتته غير معروفة .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله :

. أبُوهُمْ أَبِي . الخ .

(٢) بياض بعد قوله : « كقوله » في أ ، ب . هذا مع سقوط هذا الشاهد . والعبارة التي قبله والتي بعده من ب كما أشرت آنفاً .

(٣) قائله مجهول ، وتمتته مجهولة أيضاً . أنظر الدرر ٢ : ٢١٨ .

(٤) قائله ليبد . وصدّره :

. وقيل من لكيز شاهد .

من شواهد سيويه ١ : ٢٩١ .

وفي ط : « رهط ابن مرجوم » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٥) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٨ : لم أعثر على قائله ولا تمتته .

١٧٤٢ - . أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونُ أَنْتُمْ ؟ <sup>(١)</sup> .

( و ) زيادة ( هاء السكت فيه ) أي الوصل كقوله :

١٧٤٣ - . يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ <sup>(٢)</sup> .

وقوله :

١٧٤٤ - . فَقُلْتُ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلِي <sup>(٣)</sup> .

( و ) زيادة ( نون شديدة آخراً ) كقوله :

١٧٤٥ - . أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْفَقْنِ <sup>(٤)</sup> .

(١) قائله سمير بن الحارث .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٠٢ ، والخزاعة ٣ : ٢ وتماهه :

. فقالوا الجَنّ قلت : عموا ظلاما .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٥٨ ، والمنصف ٣ : ١٤٢ ، وابن يعيش ٩ : ٤٦ ، والخزاعة

١ : ٤٠٠ . وتماهه :

. إِذَا أَنِي قَرَّبْتُهُ لِسَانِيَةٍ .

والسَّانِيَةِ : الدلو العظيمة .

(٣) لمجنون ليلي . ديوانه ٦٧ . وتماهه :

. بَنَفْسٍ لِيلى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيهَا .

(٤) عند صاحب الدرر قائله مجهول . انظر ٢ : ٢٢٠ . وقد عثرت على قائله وهو : دهلبي بن قريع .

انظر رسالة الملائكة ٢٦٤ ، وقد ورد فيها الرجز على النحو التالي :

وَأَنْتَ يَا بَنِي فَاعْلَمْ أَنِّي أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ

ومَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْفَقْنِ

وفي رواية اللسان : « وشح » :

أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحُنِ وَمَوْضِعَ اللَّبَّةِ وَالْقَرْطُنِ

(و) زيادة (لام في مفعول تقدم فعله) كقوله :

١٧٤٦ - مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٌ <sup>(١)</sup> .

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله :

١٧٤٧ - كَمَا مَا أَمَرُوْهُ فِي مَعَشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلٌ <sup>(٢)</sup>

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله :

١٧٤٨ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أَوْ مَلَلْتَ يَا اللَّهُ مَا <sup>(٣)</sup>

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله :

١٧٤٩ - مَا مَعَ أَتَكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَزِيرٍ

ضَخَمُ الدَّسِيمَةِ بِالسَّيْمِينِ وَكَأْرُ <sup>(٤)</sup>

= وانظر : « ضرائر الشعر » لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ص ١٤١ .

وفي ط : « والقمن » بالعين . تحريف .

(١) لابن ميادة . وصدده :

• وملكت ما بين العراق ويثرب •

من شواهد : المغني ١ : ١٨٠ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٢٢٠ .

(٣) قائله مجهول .

انظر : اخترازة ١ : ٣٥٩ ، وروايته : « تقوى » مكان : « تقولي » . و « أو صليت » مكان : « أو هلت » .

(٤) لعبدة بن العتيب .

انظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، وابن الشجري ١ : ٣٧٠ ، ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ .

وصاحب الدرر ٢ : ٢٢٠ ينص على أنه لم يعثر على قائله ولا يخفى ما في وزنه . مع أن وزنه سليم وهو من البسيط . هذا . ورواية أبي زيد : « ضخم الجرارة » .

والسلمان : الدلوان . والنسيمة : العطية ، والجرارة : القوائم ، ويعني هنا يديه ورجليه . والوكار : العداء .

( و ) زيادتها ( بين البدل ومتبوعه ، والفعل ومرفوعه ) كقوله : [ ١٥٨ / ٢ ] .

١٧٥٠ - وكانت لهق السراة كأنه ما حا جابيه . معين بسواد <sup>(١)</sup>

وقوله :

١٧٥١ - . ضرج ما أنف خاطب بدّم <sup>(٢)</sup> .

( و ) زيادة ( الجار على ) جار ( مثله ) لفظاً كقوله :

١٧٥٢ - . ولا ليما بهم أبداً دواء <sup>(٣)</sup> .

أو تعدية كقوله :

١٧٥٣ - . فأصبحن لا يسألنه عن يما به <sup>(٤)</sup> .

( و ) زيادة ( الثاني ) كقوله :

١٧٥٤ - . وما إن لا تحاك لهم ثياب <sup>(٥)</sup> .

(١) نسب للأعشى .

من شواهد : سيبويه ١ : ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٣٧٠ وفي ١ ، ط : « مفشيا » مكان : معين .  
وفي ب : « مفش » وكلاهما تحريف .

(٢) للمهلل بن ربيعة . صدره :

• لو بأبانين جاء يخطبها •

انظر : معجم البلدان ١ : ٧٢ ، وعيون الأخبار ٣ : ٩١ و « أبا » جبل ، وهما : أبانان : أبان

الأسود ، وأبان الأبيض . وانظر الدرر ٢ : ٢٢١ .

وفي المفتي ٢ : ١٠ : « رَحَل » مكان : « ضَرَج » .

وانظر : ابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٧٥ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٠٥٥ .

(٥) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٢١ : أنه لم يعثر على قائله ولا تمتته وقد عثرت على قائله وهو : -

وقوله :

١٧٥٥ - • إلا الأواري لأياً ما أبَيَّنْهَا <sup>(١)</sup> •

زاد : « إن » ، و « لا » و « إن » <sup>(٢)</sup> و « ما » •

( و ) زيادة ( لفظ اسم ) لقوله :

١٧٥٦ - • إلى الحول ثم اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا <sup>(٣)</sup> •

( وكل ما وُضِعَتْهُ ) في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي ( بالندور أو الشنوذ أو المنع اختياراً أو ) المنع ( في السَّعة ) فهو من ضرائر الشعر •

( وقَلْبُ الإعراب ) ( قيل يجوز فيها ) أي الضرورة ( مطلقاً ، وقيل ) يجوز فيها ( بشرط تضمين العامل ) معنى يصح به • ( وقيل يجوز في الكلام أيضاً ) اتساعاً واتكالا على فهم المعنى •

( أمّا إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسَلَامٍ من <sup>(٤)</sup> سليمان ) في قوله :

١٧٥٧ - • بحكمة من نسج سَلَامٍ <sup>(٥)</sup> •

أو غيره نحو :

١٧٥٨ - • والشيخُ عثمانُ أبو عفَّانٍ <sup>(٦)</sup> •

= أُمَيَّةُ بن أبي الصلت ، وتتمه وهي صدر :

• طعامهم إذا أكلوا مهناً •

انظر الخصائص ٢ : ٢٨٢ / ٣ : ١٠٨ •

(١) سبق ذكره رقم ٨٨١ وفي أ ، ب : « لا أن ما أبَيَّنْهَا » وفي ط . « لاياً أن ما أبَيَّنْهَا » زيادة « أن » في ط تحريف •

(٢) زيادة أن كما وردت الرواية في أ ، ب •

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٢٤ •

(٤) ط فقط « عن » مكان « من » •

(٥) سبق ذكره رقم ١٦٩٩ • (٦) قال صاحب الدرر : قاتله مجهول ، وكذلك تتمه انظر ٢ : ٢٢٢

أي ابن عفان .

أبو عمرو <sup>(١)</sup> : ( فممنوع ) لا يجوز في الشعر ولا في غيره .

( واستحسن أهل البديع بعض ما سمّاه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم )  
والجار والمستثنى ( المسمّى ) عند أهل البديع ( بالاكفاء ) .

ونظم فيه الباهرزي :

— ١٧٥٩ — علي نحت القوافي وما علي إذا لم <sup>(٢)</sup> .

( فإن اشتمل ) الكلام ( على تَوْرِيَةٍ تَصَرَّفُهُ عَنْهُ ) أي عن الاكتفاء ( فأحسن )  
وأحلى كقوله <sup>(٣)</sup> :

### خاتمة

( المختار وفقاً للأخفش ) وخلافاً لأبي حيان وغيره ( جوازه ) أي ما جاز في  
الضرورة في النثر ( للتناسب والسجع ) نحو قوله : <sup>(١)</sup> فيما رواه الحاكم وغيره :  
( اللهم ربّ السموات ) السبع ( وما أظللن ) وربّ الأرضين السبع ( وما أقللن .  
( و ) ربّ الشياطين وما أضللن . وكان القياس أضلّوا فأنتى بضمير مؤنث لمناسبته :  
أظللن وأقللن . وقوله في حديث الواقيت في الصحيح ( هن هن ) والقياس « لهم » بعوده  
على أهل المدينة ومن ذكر معهم . وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره ( أنفق  
بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً ) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقللاً .

(١) في النسخ الثلاث : « أبو عمرو » بدون كلمة : « وقال » أو « واو العطف » وكلمة : « فممنوع »

جواب : « أمّا » السابقة . ولعل المراد أن هذا المذكور رأي أبي عمرو .

(٢) وقد أشار الباهرزي إلى قول البهرزي :

عليّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

(٣) بعد كلمة : « وأحلى كقوله » بياض بالنسخ الثلاث .

وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن باجة وغيره : ( ارجعن مأزورات غير مأجورات ) والقياس موزورات بالواو ، وقوله فيما رواه : ( كل ما أُصْمِيَتْ ) أي ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه ( ودع ما أنميَتْ أي ما رميته فغاب عنك ثم مات . والقياس <sup>(١)</sup> ) ( أنموت ) .

وقوله : فيما رواه البزار <sup>(٢)</sup> : « أَيَتَكُن صاحبة الحمل الأدب <sup>(٣)</sup> » ، تنبها كلاب الحوَّاب ، والقياس : الأدب <sup>(٤)</sup> بالإدغام . وقوله فيما رواه البخاري : « أعيد كما بكلمات الله الثامنة » ( من كل شيطان وهامة <sup>(٥)</sup> ) أي حنش مُحَوَّف . ( و ) من ( كل عين لامة ) أي تصيب بسوء . والقياس : « مُلِمَّة » ، ونظائر ذلك في الحديث والكلام

(١) بعد قوله : « والقياس » بياض بالنسخ الثلاث . ومكان البياض فيما أرى كلمة واحدة هي : « أنموت » وذلك إذا كان أصلها الواو على رأي يعقوب الذي يرى أنها : « ينمي - وينمو » وقد قلبت الواو ياء للإيتاع على رأي السيوطي مع أنه في شرح المفصل : أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل : أغزيت ، والأصل : أغزوت ، كرهوا أن يقولوا : أغزوت ، لأن الأفعال جنس واحد فأرادوا المائلة .

أما إذا كان أصلها : « نمانمي » بآلاء فهي على أصلها وهو : « أنعت » وليس فيها إخلال بالقاعدة من أجل الإيتاع كما استشهد بها السيوطي :

انظر : اللسان : « نعى » وابن يعيش ١٠ : ١١٥ .

(٢) البزار : جماعة من المحدثين . منهم أبو طالب بن غيلان وعيسى بن أبي عيسى بن بزاز - انظر القاموس : بزاز .

وفي أ : « البرار » . تحريف .

وفي ب ، ط : « البزار » بالراء .

(٣) في ط : « الأريب » بالزاي . تحريف : صوابه من أ ، ب .

(٤) ط : « الأرب » . تحريف كما يتنا .

(٥) الهامة : كل ذي سم يقتل من الحيات .

وأما ما لا يقتل ويسم فهو السمّاء . مشددة .

الفصحیح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدلل به لذلك قوله تعالى : « وَتَقْنَنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا <sup>(١)</sup> »  
 « فَأَضِلُّونَا السَّبِيلَا <sup>(٢)</sup> » بزيادة ألف لتوافق القواصل .

---

(١) سورة الأحزاب ١٠ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧ :



فهرسُ الجزء الخامس  
من مسمع المواضع



## الصفحة

## الموضوع

## الكتاب الرابع في العوامل

١٦٢ - ٧

٩	الفعل وأقسامه
٢٠	الفعل متصرف وجامد
٢٥	نعم وبئس
٤٣	ما ألحق ببئس
٤٥	حيذا
٥٤	صيغتا التعجب
٦٣	صيغ التعجب السماعية
٧٦	المصدر
٧٧	معمول المصدر
٧٧	اسم المصدر
٧٩	اسم الفاعل
٨٦	صيغ المبالغة
٩٠	اسم المفعول
٩٢	الصفة المشبهة
١٠٧	أفعل التفضيل
١١٩	أسماء الأفعال
١٢٨	أسماء الأصوات
١٣١	الظرف والمجرور
١٣٧	التنازع في العمل
١٤٩	الاشتغال

الصفحة

الموضوع

الكتاب الخامس  
في التوايع والعوارض  
١٦٣ - ٣٥٢

١٧١	النعث
١٩٠	عطف البيان
١٩٧	التوكيد
٢١٢	البدل
٢٢٣	حروف العطف
٢٢٣	حرف الواو
٢٣٢	حرف الفاء
٢٣٦	حرف ثَمَّ
٢٣٧	حرف أم
٢٤٧	حرف أو
٢٥٢	حرف إما
٢٥٥	حرف بل
٢٥٨	حرف حتى
٢٦٠	حرف لا
٢٦٢	حرف لكن
٢٦٣	حرف ليس
٢٦٤	حرف أيّ
٢٦٤	هَلَا
٢٦٥	حرف أين

الموضوع	الصفحة
حرفا لولا ، ومتى	٢٦٥
حرف كيف	٢٦٥
عطف بعض الأسماء على بعض	٢٦٦
جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو	٢٧٣
العطف على اللفظ وعلى المحل	٢٧٧
خاتمة في تابع المنادى	٢٨١

### المعارض

٢٩٧ - ٣٥٢

العدد	٣٠٦
التأريخ	٣١٩
الحكاية	٣٢١
الضرائر	٣٣٢

انتهى الجزء الخامس  
وَلْيَبْلُغِ، إِن شَاءَ اللَّهُ، الجزء السادس  
وَأَوَّلُهُ: الابْنِيَّةُ



حقوق الطبع محفوظة

١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ٢٠٠١/٢٦٢٠

الترقيم الدولي : 2 - 255 - 232 - 977

المنشور في الطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٤ - ٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤٠ : ☎

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

عالم الكتب

الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٣٦ فاكس : ٣٩٢٩٠٢٧

المكس : ٢٨ شارع عبد الحالى تروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٢٤ - ٣٩٣٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com



# مِصْبَحُ الْهَوَامِيعِ

في شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هـ

شرح وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء السادس

عالم الكتب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الكتاب السادس في الأبنية



## الكتاب السّادس في الأبنية

للأسماء والأفعال . قال ابن الحاجب : وهي إما للحاجة المعنوية بأن يتوقف عليها فهمُ المعنى كالماضي والمضارع ، والأمر ، والمصدر وأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة ، والفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والتأنيث ، والجمع ، والمصنّر ، والمنسُوب .

أو اللَّفْظِيَّةُ بأن تَوَقَّفَ عليها التَّلَفُّظُ باللفظ ، وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالقصور والمدود ، أو للمجانسة كالإمالة .

### أبنية الاسم

وبدأت بأوزان أبنية الاسم ، وبالمجرد منها ، لأن كلاً منهما أصل بخلاف مقابله ، وبالثلاثي <sup>(١)</sup> لأنه أكثر لُحْفَةً ولذا أكثرُ أبنية فقلت :

### المجرد الثلاثي

( الاسم المجرد ) من الزوائد ( إمّا ثلاثي ) وله عشرة أبنية ، ومقتضى القسمة : اثنا عشر ، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه مع سكون الثاني ، وفتح كسره ، وضمّه . وثلاثة في أربعة بانفي عشر .

وذلك ( كفكّس ) في الاسم . و « صعب » ، و « برّ » في الصفة ( وفرس ،

(١) ط : « وبالثلاثي » . تحريف صوابه في أ ، ب .

وحسنَ ، ويتق (١) (وكتيف) ودرد للذي سقطت أسنانه ، وحذر (وعضد) وحدث (٢) (وحبر) وحُب [١٥٩/٢] (وعنب). قال سيويه : ولم يجيء منه في الصفة إلا قوم عدي ، واستترك عليه « ديناً قيساً » (٣) . ولخم زيم : أي متفرق « ومكاناً سيوى » (٤) . « وطرائق قِددآ » (٥) « وماء صرى : أي طال مكثه .

( وإيل ) قال سيويه : ولم يجيء غيره ، واستترك عليه : إطيل للخصير ، ويبيض للبلوص (٦) ، ولا أفعله أبد الإبد ، ووتد ، وميشط ، وإشير لغات .

وفي الصفة امرأة بليز ، أي ضخمة ، وأتان إيد ، أي ولود .  
( وفعل ) وحلوا .

( وصرد ) (٧) وجدرد (٨) .

( وعنق ) وشكل (٩) فهذه عشرة .

(١) « البق » محرّكة : جمار النخل ، القطعة بهاء : بققة .

(٢) يقال : رجل حدث بضم الدال أي كثير الحديث .

(٣) سورة الأنعام ١٦١ ، وهي قراة عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي ، وقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو :

« ديناً قيساً » مفتوحة القاف ، مشددة الياء . انظر : كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٢٧٤ .

(٤) سورة طه ٥٨ . قال المكي ٢ : ١٢٢ . « بالكسر صفة شاذة ، مثله : قوم عدي . ويقرأ بالضم وهو أكثر الصقات .

(٥) سورة الجن ١١ .

(٦) قال في القاموس : البليص والبلوص : أبو يريص وفي هامش القاموس : « كفتنذ . هكذا في

النسخ . « وصوابه أبو يريص كزير عن ابن خالويه .

انظر القاموس والهامش ٢ : ٢٩٦ مادة : « بلاص » .

(٧) صرد : طائر ضخم .

(٨) في النسخ الثلاث : « وجدد » بدلين . تحريف . صوابه « وجدرد كصرد » ملح تكون في البدن

خلفة أو من ضرب أو من جراحة ، واحدها بهاء ، وجمعها : أجدار .

(٩) الشكل : السريع حسن الصحبة .



( وسقط فُعِل ) بضم أوله وكسر ثانيه ( وفِعِل ) بكسر أوله . وضم ثانيه ( استثقالاً ) لاجتماع ثقلين ، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها ، وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك معها ، والسكون إذ هو عدم متحفّض\* ، ولم يعتبر بنحو العِضْد<sup>(١)</sup> ، ويضْرَب<sup>(٢)</sup> ، لأن كسرة الأول وضمة الثاني منتقلة . ولا يَضْرَب<sup>(٣)</sup> لأنها صيغة عارضة ، وللاحتياج إليها في الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو : دُئِلَ للدوية ، ورُئِمَ<sup>(٤)</sup> للامت فاشدّ ، و « حُبِكَ »<sup>(٥)</sup> ، فمن تداخل اللغتين ، أعني ضمّها وكسرهما ، ركب منهما القارئ ما قرأ به كذا قاله ابن جني .

قال أبو حيان : والأحسن عندي أن يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء و ذات<sup>(٦)</sup> ، في الكسر ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجر غير حصين .

### المجرد الرباعي

( أو رباعي ) وله أوزان<sup>\*</sup> باتفاق خمسة : وباختلاف أكثر . ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة ، وهي أحوال اللام الأولى ، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر ، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين ، أو لدفع الثقل أو توالي

(١) ما بين المرفق إلى الكتف ، وتفتح عنه وتضم وتكسر .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث : « ويضرب » ولعلها محرفة صوابها : ضَرِبَ على زنة : فُعِلَ الشاذة .

وهذا التصويب من شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٤ حيث يقول « وإتماقل » في الأسماء ، لأنهم قصدوا

تخصيص هذا الوزن : يفعل ما لم يسم فاعله كضرب ، وقتل » .

(٣) لعلها ولا تضرب من الضرب الحسابي أي لا تدخل في العدد .

(٤) ط فقط : « دهم » بدال . تحريف . صوابه من أ ، ب والأشموني ٤ : ٢٣٩ .

(٥) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحُبك » سورة الذاريات ٧ .

(٦) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحُبك » : سورة الذاريات ٧ .

أربع حركات .

فالمتفق عليه من أوزانه .

فَعَلَّل بفتح الفاء واللام الأولى . وسكون العين : ( كَجَعَفَر ) وهو التَّهَر الصغير  
( و ) فِعْلِل بكسرهما نحو : ( زَيْج ) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو : الزينة .  
( و ) فَعْلِلُ بضمهما نحو ( بُرْتَن ) بالموحدة ، والراء والمثلثة والنون ، وهو :  
غلب الأسد .

( و ) فِعْلِل بالكسر والسكون والفتح نحو ( دَرَهَم ) وهِجْرَع للمفرط الطول .  
قال الأصمعي : ولا ثالث لهما ، واستدرك عليه زَيْبَر ، وَقِلْعَم لجبل ، وللشيخ المنس  
وهيئلع لمن لا يُعرف أبواه أو أحدهما<sup>(١)</sup> .

( و ) فِعْلَل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو ( قِمَطَر ) بالقاف وهو  
وعاء الكتب . قال الكوفيَّة والأخفش وابن مالك :  
( و ) فُعْلَل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو : ( جُحْدَب ) بالجيم والحاء  
المهملة والموحدة وهو نوع من الجرالد . وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب بُرْتَن ،  
وخفف<sup>(٢)</sup> .

( و ) قال ( قوم و ) فُعْلَل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو ( خُبَعَتْ )  
ودُكِمَتْ<sup>(٣)</sup> للجمل الضخم ، وفُتْكِرُوا واحد الفُتْكِرِينَ ، وهي الدواهي .

( و ) فَعْلِل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو ( زَيْبَر ) وخِرْفَع<sup>(٤)</sup>

(١) في القاموس : الهيئلع : الأكل العظيم .

(٢) أي فتح تخفيفاً .

(٣) في النسخ الثلاث : « دكر » صوابه من الأشموني والصَّبَان ٤ : ٢٤٧ .

والسَلز : إسم للصلب الشديد . والخمْت : اسم للضخم ، وقيل : الشديد العظيم الخلق .

(٤) الخرفع : القطن القاسد في براحه .

وهو القُطُنُ القاسدُ وضَيْبُلٌ<sup>(١)</sup> وهو الدأية .

( و ) فُعْلِيلٌ بالضم والسكون وكسر اللام ( نحو حُرْمِيزٌ<sup>(٢)</sup> ) .

وفَعْلَلٌ بفتحات نحو وَهَنْجٌ<sup>(٣)</sup> الحجر .

( و ) فَعْلَلٌ .

بفتحتين ، وضم اللام نحو : ( عَرَّتْنُ<sup>(٤)</sup> شجر .

( و ) فَعْلِيلٌ بفتحتين وكسر اللام نحو ( جَنْدِلٌ<sup>(٥)</sup> ) : للمكان الكثير الحجارة .

( و ) فُعْلِيلٌ بالضم والفتح وكسر اللام نحو ( عُلْبِيطٌ<sup>(٦)</sup> ) للرجل الضخم .

والأكثرون لم يثبتوا هذه الأوزان لندور ما ورد منها خصوصاً ما توالى فيه<sup>(٧)</sup>

أربع حركات ، وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعاً عن : فَعْلَلٌ ، وفَعْلَلٌ<sup>(٨)</sup> ،

فَعْلِيلٌ ، وفُعَالِيلٌ ، فدَهَنْجٌ مُثَقِّلٌ وَهَنْجٌ وعَرَّتْنُ<sup>(٩)</sup> مخفف عَرَّتْنُ<sup>(١٠)</sup> ، وجَنْدِلٌ

مُخَفَّفٌ جَنْدِيلٌ ، وعُلْبِيطٌ<sup>(١١)</sup> مخفف : عُلَابِيطٌ .

(١) في أ « ونكيل » وفي ب : « ونبل » وفي ط : « ونبل » تحريف في النسخ الثلاث صوابه من كتب اللغة .

(٢) في ط : « حرم » بالنون . تحريف . صوابه من أ ، ب وكتب اللغة . والحرز : أبو قبيلة .

(٣) في ط : « دهيج » بالياء تحريف . صوابه من القاموس في مادة : « الدهانج » والدهنج بالنون والجيم : الحجر الثمين .

(٤) ضبطه الأشموني والصبان ٤ : ٢٤٨ : « عَرَّتْنُ » . وقال الصبان : بعين فراء مهملتين فمثناة .

وفي المزهر ١ : ٥ : « عَرَّتْنُ » بالثاء وكذلك في المتن ١ : ٦٨ ، والقاموس .

(٥) ط : « ما توالى ما فيه » بزيادة : « ما » .

(٦) ب : « فَعْلَلٌ » .

(٧) ط : عَرَّتْنُ . تحريف .

(٨) وهو الضخم من الرجال .

### المجرد الحماسي

( أو خماسي ) وله أوزان بالاتفاق أربعة ، وزيد عليها ما نذكر ، ومقتضى  
القسم أن تكون مائة واثنان وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للآم  
الثانية ، ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم ، فالمتفق عليه من أوزانه :

فَعَلَّلْ بفتحات مع سکون اللام الأولى ( كَسَفَرَجَل ) .

وفِعَلَّلْ بالكسر والسكون ، وفتح اللام الأولى ، وسكون الثانية نحو ( قِرْطَعْبُ )  
بالقاف وهو الشيء الحقير .

( و ) فَعَلَّلِلْ بالفتح والسكون ، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو : ( حَجْمَرِشْ )  
بالحاء والجميم ، آخره معجمة ، وهو العجوز الكبيرة ، وقيل : الأفعى .

( و ) فَعَلَّلْ بالضم والفتح ، وسكون اللام الأولى ، وكسر الثانية قُدْعَمِلْ  
بالقاف المعجمة ، وهو الأسد .

قال أبو حيان : وفِعَلَّلْ بكسرات وسكون اللام الأولى نحو : ( عِقِرْطِلْ <sup>(١)</sup> )  
لِلْفَيْلَةِ <sup>(٢)</sup> .

( و ) فَعَلَّلْ بضمات ، وسكون اللام الأولى نحو : ( قُرْعُطْبُ ) <sup>(٣)</sup> .

وفِعَلَّلْ بالكسر والفتح ، وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو : ( سِبْطَرْ )  
للضخم ، كذا ذكرها مزينة على التسهيل في شرحه جازماً بها .

( و ) قال ( ابن السراج ) وفِعَلَّلْ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى ، وكسر

(١) ب : « عرطل » . تحريف .

(٢) ب : للفيلة بالعين والياء . تحريف .

أ ، ط : « اللملة » بالعين والياء . تحريف أيضاً صوابه من القاموس . وهذه الصفة لأنثى الفيلة .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : قرطعب ، وهي الصيغة المشهورة في كتب الصرف .

الثانية نحو (هَنْدَلِجْ) لبقلة معروفة . قال أبو حيان : ولم يذكره سيبويه . والظاهر أنه مما زيد فيه النون .

### أبنية الفعل

( والفعل إما ثلاثي أو رباعي ) وسبأتي أوزانهما ، ولم يأت الاسم المجرد على ستة لثلاثي بهم التركيب . ونقص عنه الفعل حرفاً لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، وما يدلّ عليه من الحدث والزمان . ولم يأت واحدٌ منهما على أقل من ثلاثة ، لأنها أقل ما يمكن اعتباره إذ من عوارض الكلمة الابتداء بها ، والوقف عليها ، ولا ابتداء بساكن ، ولا وقف على متحرك ، فوجب ألا يكون حرفاً واحداً ، وإلا لكان مستحقاً للسكون والحركة معاً ، وهو محال ، فبقي أن يكون على حرفين : حَرْفٌ محرك للابتداء وحَرْفٌ ساكن للوقف ، لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين ، ففصلوا بينهما بحرف .

وعن الكوفيّين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان ( وما عدا ذلك ) المذكور مما جاء بخلافه ( شاذّ ) نحو - دُئِلَ ، وطَحْرِيَّةٌ <sup>(١)</sup> .

( أو شبه الحرف ) أي مبني كهو ، وذا ، وكم ونحوها .

( أو أعجمي ) نحو : نَرْجِسٌ وجُرَيْرٌ <sup>(٢)</sup> .

- (١) أما دُئِلَ فلشذوذها ، وإسقاطها من أبنية الإسم الثلاثي المجرد كما تقدم وأما طَحْرِيَّةٌ فلأن هذا الوزن زائد على أوزان الإسم الرباعي المجرد كما تقدم . وقد ذكر الصبّان حركاتها فقال : « طَحْرِيَّةٌ » بطاء فحاء مهملتين ، فراء موحدة . وفيه ثلاثة أوجه أخرى ، وهي التي انتصر عليها صاحب القاموس فقال : « يفتح الطاء والراء وهو الأشهر ويكسرهما ، وبضمّهما ، وهي القطعة من النغم » انظر : الصبّان ٤ : ٢٤٨ .
- (٢) ب ، ط : « جرير » بالباء والراء . أ : « حربز » بالباء والزاي ، والحاء في أوله . كله تحريف صوابه من القاموس . قال : « والجربز » بالضم . الجرب الحبيث ، معرب . انظر القاموس : « جربز » .

(أو علوف) منه كيد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وبغ ، و « ق » .

(أو مزيد) فيه (وأبنته كثيرة) ستأتي .

(ومتهاه) أي المزيد (في ثلاثيّ الفعل ثلاثة) بلا زيادة لثلاث يزيد على أصوله .

(و) في ثلاثيّ الاسم أربعة .

ونتر ما زيد فيه خمسة <sup>(١)</sup> وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كُذِبْدُبَان) <sup>(٢)</sup>

بتشديد الذال <sup>(٣)</sup> الأولى وأصله : فُعْلُعْلَان . (وبِرِّيْطِيَاء) <sup>(٤)</sup> وهو ضرب من

الثياب . (وقِرْقِيسِيَاء) <sup>(٥)</sup> اسم بلد ، وهما بوزن فِعْفِئِيَاء .

(و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنان ، وثلاثة ، وفي الخماسي واحد) فيصير

سبعة ، ولا تصل إلى سبعة .

(ومفناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه .

ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف ، في الاسم وستة في الفعل (إلا بناء

تأنيث) كقَرَعْبَلَاتِهِ <sup>(٦)</sup> ، للوبية عريضة ، أصله : قَرَعْبَل ، زيد فيه ثلاثة أحرف :

(١) ط : « و زيد ما زيد ما ندر » . تحريف واضح . صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « كذبديان » بالذال المكررة . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والمتع في التصريف ١ : ١٤٤ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والواقع أن الذال في هذه الصيغة غير مشددة . ففي القاموس « كذْبُدْبَان »

لكثير الكذب . ومثله في المتع ١ : ١٤٤ .

أمّا تشديد الذال الأولى فلصيغة أخرى هي : « كُذِبْدُب » انظر القاموس : « كذب » والمتع

١ : ١٣٠ .

وقد ذكر السيوطي الصيغة نفسها في المزهري ١ : ٢٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : « برِّيْطِيَاء » بالكسر والمدّ .

(٥) في القاموس : « قرقيساء » بالكسر ، ويقصر : مدينة على القرات .

وعلى مصحح القاموس في الهامش بقوله : ويقال : « قرقيساء » بياء ثانية .

(٦) ط : « قَرَعْبَلَان » بدون تاء . تحريف .

وهي لم تسمع إلا من كتاب « العين » فلا يلتفت إليها . انظر المزهري ٢ : ٣٤ .

أحدها التاء . وكاستخرجت<sup>(١)</sup> . (أو علامة تشبيه ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يسمى  
بعرطليل<sup>(٢)</sup> ، ثم يشتى ، أو يجمع بالواو والتون ، والألف والتاء (أو) علامة  
(نسب) كخينفساوي<sup>(٣)</sup> . (أو) حرف (تنفيس) نحو ستستخرج<sup>(٤)</sup> (أو)  
نون (توكيد) نحو : لأستخرجن .

(وأهمل) من المزيد (دون ندور فيعويل) بالكسر ، ومن النادر سِرْويل<sup>(٥)</sup> .  
(وفعولي) ومن النادر عدولي<sup>(٦)</sup> .

(وفعلال) بالفتح (غير مضعّف) ومن النادر<sup>(٧)</sup> خزعال ليظلع الناقة ، وقسطلال  
للغبار ، وقشععام<sup>(٨)</sup> للعنكبوت وبغداد .

أما فَعَلال المضعّف فكثير نحو : زلزال وقلقال<sup>(٩)</sup> ، ووسواس .

(وفعلال) بالكسر (مضعّف الأول والثاني) . ومن النادر ديداء<sup>(١٠)</sup> لآخِر

(١) هذا مثال لزيادة الفعل المشار إليه آنفاً بقوله : «وستة في الفعل» وتزاد إلى سبعة بالتأنيث .

(٢) هو الضخم ، والقاحش الطول .

(٣) ب ، ط : «كخنفساري» بالراء . تحريف . صوابه من أ .

(٤) ط فقط : «سيخرج» . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٥) في القاموس : وليس في الكلام «فعويل» غيرها .

(٦) في القاموس : عدول : رجل كان يتخذ السفن . والمدولي : جمعها .

(٧) ط : «ومن النار» . تحريف واضح .

(٨) أ : «قسنام» و . ط : «قسنام» تحريف في كليهما صوابه من ب والمزهر ١ : ٣١ .

(٩) في النسخ الثلاث : «قلعال» بالفتح والعين . صوابها : «قلقال» بفتح القافين . انظر المتع ١ : ٢٩٤ .

(١٠) في أ : «ويداء» . ب : «بداءي» . ط : «ديدا» كله تحريف . صوابه من المتع ١ : ١٥١ .

وقد قال ابن عصفور : «فأما الديداء : فعلاء كعلاء فيكون في معنى «الديداء» ومخالفاً له في

الأصول لأن الديداء : «فعلال» فيكون نحو : «سيط» و «سبط» . وهذا أولى من إثبات

«فيعال» مضعّفاً غير مصدر ، لأنه لم يستقرّ من كلامهم . انظر المتع ١ : ١٥١ ، ١٥٢ .

الشهر . ( وفيَعَال ) بالكسر ( غير مصدرين ) ومن النادر فاقعة ميلاع أي سريعة أمّا مصدر فكثير كفتيتال وزِلْزَال .

( وقَوَعَال ) بالفتح ( وإفْعَلْه ) بالكسر ، وفتح العين <sup>(١)</sup> وفِعَلَى <sup>(٢)</sup> ( بكسر ) ( أوصافاً <sup>(٣)</sup> ) ومن النادر : رجل هَوَّهَاه ، أي : أحقّق وإمّعة ، وقسمة ضيّزي ، أي : جائرة .

وأما أسماء فكثير « كتوراب <sup>(٤)</sup> » وإنْفَحَة <sup>(٥)</sup> وذِكْرَى . ( وقِيْعَل ) بكسر العين ( في الصحيح ) ومن النادر : يَبْيِش <sup>(٦)</sup> وصَيْقَل اسم امرأة . أمّا في المعتل فكثير كسَيْد ، وليّن . ( وقِيْعَل ) بالفتح ( في المعتل دون ألف ونون ) ومن النادر « عَيْن <sup>(٧)</sup> » أمّا في الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كَبَوَعَد ، وبَيَّسَر ، وعيزى <sup>(٨)</sup> ،

(١) أ : « بالفتح وكسر العين » . تحريف .

(٢) ط : « فَعِل » . تحريف .

(٣) ط فقط : « أوصافها » .

(٤) أ : « كتوبات ب : كتورات » . ط : « كفوارب » كله . تحريف . صوابه من القاموس . والتوارب : الراب .

(٥) ط : « وأنْفَحَة » بالخاء . تحريف . صوابه من أ ، ب والقاموس : « نفح » .

(٦) أ : « بليس » وفي ب : « بش » ، وفي ط : بيس « صوابه من الممتع ١ : ٨١ . والبشيس : الرجل الشديد .

(٧) في القاموس : « سقاء عَيْن » ككَيْس ، وفتح ياؤه : سال ماؤه أو جديد .

(٨) أ : « وغري » بالغين والتاء .

ب : « وغزي » بالغين والزاي .

ط : « وغيري » . كله تحريف .

ولعل الصواب : « خِيْزَل » وهو ضرب من المشي فيه تفكك ، وقد فصل بالعين واللام بين .

الزيادتين وهما : الياء والألف .

انظر : ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .



وربمى <sup>(١)</sup> وتبحّان <sup>(٢)</sup> لكثير الكلام العجول ، وهيبان الجبان .

### الماضي المجرد الرباعي

( مسألة : للماضي الرباعي <sup>(٣)</sup> ) المجرد ( فَعَلَّلَ ) لا غير كَدَحَرَج . وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي ، لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته ، وإنما لم يجم على غير هذا الوزن ، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً . وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل ، فتعين الفتح ، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه <sup>(٤)</sup> مبنياً عليه ، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله ، لثلاث يتوالى أربع حركات ، ولا مسكناً كله لثلاث يلتقي ساكنان ، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد إلى الضمير ، فتعين أن يسكن الثاني .

### الماضي الرباعي المزيد

( ولزیده ) ثلاثة أوزان ( تفعلل ) كتدحرج . ( وافعلَّلَل ) كاحرنجم <sup>(٥)</sup> والأصل : حَرَجَم . ( وافعلَّلَل ) كاقشعر ، والأصل : قَشَعَر . ( وأنكره قوم ) وقالوا [ ٦١/٢ ] هو ملحق باحرنجم لا بناءً مقتضياً <sup>(٦)</sup> بدليل

(١) أ : «ورعى» . ب : «ورعى» ، وكذلك ط . كله تحريف . ولعل الصواب : «خيزري» ضرب من المشي . انظر ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .

(٢) انظر : المتع ١ : ١٤٠ .

(٣) ط : «الماضي» . تحريف .

(٤) ط : «لوضعه» بالصاد والفاء مكان : «لوضعه» بالصاد والعين ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) حرنجم التوم : ازدحموا .

(٦) في ب ، ط : «لابناء مقتضب» . وفي أ : «لابناء مقتصر» .

ولعل الصواب : «لابناء مقتضب» . والمراد ليس بناء مستقلاً .

مجيء مصدره كصدره .

( وزيد افعلَّلَ ) بتشديد اللام الأولى نحو : اخْرَمَسَ <sup>(١)</sup> ، واجرَمَزَ <sup>(٢)</sup> .  
قال أبو حيان : ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق ، وغير المائل .

### الماضي الثلاثي المجرد

( ولثلاثي ) المجرد ( فَعَلَ مَثَلَتِ الْعَيْنِ ) ، أي مفتوحها ومكسورها ومضموموها  
مع فتح الفاء .

( فالمتروح للغلبة ) أي غلبة المقابل نحو : كَارَمَتِي فَكْرَمْتُهُ . أو الغلبة مطلقاً  
نحو : قَهَر ، وقَسَر .

( والنَّيَابَة عن فَعَلَ ) المضموم ( في المضاعف ) نحو : جَلَلْتُ فَأَنْتَ جَلِيلٌ .  
( و ) في ( اليائي العين ) نحو : طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ وَأَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعَلٍ <sup>(٣)</sup> .

( وللجمع ) كحَشَرَ ، وحَشَدَ ، ويتصل به ما دلَّ على وصل : كَرَجَ ،  
ومَشَجَ .

( والإعطاء ) كَنَحَ ، ونَحَلَ .

( والاستقرار ) كسَكَنَ ، وقَطَنَ .

( وضدّها ) أي الثلاثة وهو التفريق : كفَصَلَ ، وقَسَمَ ، ويتصل به ما دلَّ  
على قطع : كعَصَمَ ، أو كَسَرَ : كقَصَفَ . أو خَرَقَ : كنَقَبَ . والمنع : كحَظَلَ <sup>(٤)</sup> ،

(١) أ : « أحرَس » ، ط : « اجرَمَس » . كلاهما تحريف . صوابه من ب ، والمزهر ٢ : ٤٢ .

(٢) اجرَمَز : اجتمع بعضه على بعض .

(٣) أي : طَبَّبَ

(٤) أ : « حَظَلَ » بالخاء والطاء . ط : « خَظَلَ » بالخاء والطاء . كلاهما تحريف . صوابه من ب .

وحَظَلَ بمعنى : منع . انظر القاموس : ( ح ظ ل ) .

وحظّر . والتحوّل : كرحل . والسرّ : كرمّل ، وذمّل .

( والإبذاء ) كلسع ولدّع .

( والاصطلام <sup>(١)</sup> ) كنسج وردّن <sup>(٢)</sup> .

( والتصويت ) كصّرخ ، وصهّل . ويلحق به ما دلّ على قول : كنطق ووَعظ .

( وغير ذلك ) كاللّغف نحو : ذرأ ، وردّع .

والتحويل : كقلب . وصرف ، والسرّ : كخبأ وحجّب .

والتجريد : كسلخ وقشّر .

والرّمى : كقذف وحذف .

( والمكسور للعلل ) : كبرضى ( والأخزان ) : كحزّن . ( وضدّها ) : كبرىء

ونشيط ، وفريح .

( والألوان ) : كسود وشهب ، ( والعيوب ) : كعمور ، وعوج . ( والحليّ )

كجبه . وعين <sup>(٣)</sup> . ( والإغناء عن فعل ) المضموم ( في يأتي اللام ) كحبيبي ،  
ووعى <sup>(٤)</sup> .

( ولطاعة فعل ) كجّده فجدع ، وثلّمه فثلّم <sup>(٥)</sup> ، وثرمّه فثرم <sup>(٦)</sup> .

(١) اصطلمه : استأصله . ( القاموس ) .

(٢) الرّدن : الغزل ، والخزّ . ( القاموس ) .

(٣) عَيْنٌ كَفَرِحَ عَيْنًا وَعَيْنَةً بِالْكَسْرِ : عَظَمَ سَوَادَ عَيْنِهِ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « وعى » مع أنها في المعاجم مفتوحة العين من باب : وعد . والكلمة

عريقة صوابها « عى » من باب : « تَعِبَ » .

(٥) ثلّم الإناء والسيف : كسر حرفه .

(٦) ثرم السن : كسره .

( ولزومه أكثر ) من تعديه فإن أكثر الأفعال التي جاءت على فَعِيل لازمة استقراءً .

( والمضموم للفرائر غالباً ) ككُرُم ، ولتُوم ، وشَعُرُ : وفقه .

ومن غيّر الغالب كَجَنُبُ ونَجَسَ .

( ولم يَرَدْ يَأْتِي العين ) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو : طَابَ يَطِيبُ . بخلاف الواو . قالوا : طَال . أصله طَوَّلُ ( إلّا هَيَّوْ ) الشيءُ بمعنى : حَسُنْتَ هَيَّئْتَهُ ، فإنه جاء مضموماً . وهو يَأْتِي العين شذوذاً .

( ولا ) يَأْتِي ( اللام إلا نَهَوُ ) الرَّجُلُ مِنَ النُّهْيَةِ ، وهي : العقل ، فإن أصله : نَهَى ، قَلَبْتُ الياء واواً لانضمام ما قبلها . وذلك أيضاً شاذّ .

وَوَرَدَ واوي اللام نحو : سَرَوُ الرَّجُلِ .

### الثلاثي المزيد

( أفعل ) :

( وللمزيد ) من الثلاثي ( أفعل ) وهو ( للتعدية ) كأخرجت زيدا .

( والصيرورة ) : كأغدت البعير أي صار ذا غُدة .

( والسلب ) : كأشكته أي أزلت شكايته .

( والتعريض <sup>(١)</sup> ) : كأقتلت فلاناً <sup>(٢)</sup> إذا عرضته للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته

للبيع .

(١) : « التعريض بالواو . ب . ط : « التعويض » بالراء ، وهو الصواب .

(٢) : « كأقتلت » بالكاف والتاء . وفي ب ، ط كأقتلت بالقاف والتاء .

( ووجود الشيء على صفته ) : كأحمدتُ فلاناً ، وأجبنته ، أي وجدته متصفاً بالحمد ، والبخل ، والجبن .

( والإعانة ) : كأحلبتُ فلاناً ، وأرغيتُهُ : أي : أعتته على الحلب والرعي .

( وبمعنى فَعَلَ ) : كأحزنه بمعنى : حَزَنَهُ <sup>(١)</sup> ، وأشغله ، بمعنى شَغَلَهُ وأحبه بمعنى حَبَّه .

( ومطاوعته ) ككسَّبْتُ الرجل فأكَبَ ، وقشَعَتُ الرِّيحَ السَّحَابَ فأقْشَعَ .

( والإغناء عنه ) كأرْقَلَ ، وأعْتَقَ ، أي سار سيراً سريعاً . وأذنب بمعنى : أثم ، وأقسم بمعنى : حَلَفَ .

### ( فَعَلَ ) :

( وفعل ) وهو ( للتعديّة ) نحو : أدَبْتُ الصَّبي .

( والتكثير ) كفتحتُ الأبواب ، وذبحتُ الغنمَ .

( والسلب ) : كقردتُ البعيرَ ، وحلَمْتُهُ ، أي أزلت قراده وحلمه <sup>(٢)</sup> .

( والتوجه ) كشرَّقَ ، وغَرَبَ وغَوَّرَ ، وكَوَّفَ ، وبَصَّرَ ، أي توجه نحو الشرق ، والغرب والغَوَّرَ ، والكوفة ، والبصرة .

= وفي ب ط ، أكأقلت بالقاف والتاء .

والكلمتان في الممتع ١ : ١٨٧ هما : « التعريض » بالراء و « أقلت » بالتماف والتاء .

انظر الممتع ١ : ٨٧ .

في أ : « للكنيل » ، وفي ب ط ، والممتع ١ : ١٨٧ : « للقتل » .

(١) يقال : حزنه الأمر حزناً وأحزنه .

(٢) الحكمة : دودة تقع في الجلود فتأكله .

(واختصار الحكاية) كَأَمَّنَ ، وَهَلَّلَ وَأَبَّهَ ، وَسَبَّحَ ، وَسَوَّفَ إِذَا قَالَ : آمِينَ ،  
وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَيَأْتِيهَا ، وَسَبَّحَانَ اللَّهَ ، وَسَوَّفَ .

(وَبِمَعْنَى فَعَلَّ) مُخَفَّفَ الْعِزِّ كَقَدَّرَ بِمَعْنَى قَدَّرَ ، وَيَشَّرَ ، وَمَيَّزَ بِمَعْنَى : بَشَّرَ  
وَمَازَ .

### ( تَفَعَّلَ ) :

(و) بِمَعْنَى (تَفَعَّلَ) كَوَلَّى بِمَعْنَى تَوَلَّى ، أَيْ : أَعْرَضَ . وَفَكَرَ بِمَعْنَى : تَفَكَّرَ ،  
وَيَتَمَّمُ بِمَعْنَى : تَيَمَّمُ .

(وَالِإِغْنَاءَ عَنْهُمَا) كَمَرَّدَ فِي الْقِتَالِ أَيْ : فَرَّ ، وَغَيْرُهُ بِالشَّيْءِ أَيْ : أَعَابَهُ ، وَعَوَّلَ  
عَلَيْهِ أَيْ : اعْتَمَدَ ، وَكَمْعَزَتِ الْمَرْأَةُ : صَارَتْ عَجُوزًا .

### ( فاعل ) :

(وفاعل) <sup>(١)</sup> وَهُوَ (لِلإِشْرَافِ) فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مَعْنَى : كَضَارَبَ زَيْدٌ  
عَمْرًا ، فَإِنَّ كَلًّا مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرُو مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ إِذْ فَعَلَ كُلٌّ وَاحِدٌ  
مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِهِ الْآخَرُ .

(وَبِمَعْنَى فَعَلَ) كَجَاوَزْتُ الشَّيْءَ وَجُزْتُهُ ، وَوَاعَدْتُ زَيْدًا وَوَعَدْتُهُ .

(وَبِمَعْنَى أَفْعَلَ) : كَبَاعَدْتُ الشَّيْءَ وَأَبْعَدْتُهُ ، وَضَاعَفْتُهُ وَأَضْعَفْتُهُ .

(وَالِإِغْنَاءَ عَنْهُمَا) : كَبَارَكَ اللَّهُ فِيهِ ، أَيْ جَعَلَ فِيهِ الْبَرَكَةَ ، وَقَاسَى [١٦٢/٢]

وَبَالَيَ بِهِ ، أَيْ كَابَدَ ، وَاكْتَرَثَ بِهِ ، وَكُوَارِثْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى : أَخْصِيته .

## (تفاعل)

(وتفاعل) وهو (المشاركة) : كضارب زيد وعمرو .

(والتهجيل) : كتغافل ، وتجاهل ، وتباله ، وتمازض ، وتطارش .

(ومطاعة فاعل) : كباعد فتباعد ، وضاعفت الحساب فتضاعفت .

(وبمعنى فَعَلَّ) كتوانى ، ووتى ، وتعالى وعلا<sup>(١)</sup> .

(والإغناء عنه) : كتائب ، وتمازى .

(فإن تعدى هو) أي تفاعل ، (أو تفعل دون التاء لاثنتين) أي مفعولين (فمعها)

أي التاء يتعدى (لواحد) كنازعتُه الحديث ، وناسيته البغضاء ، أي تنازعا الحديث ،  
وتناسينا البغضاء ، وعلمته الرماية فتعلمها ، وجنبته الشر فتجنبه .

(وإلا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم)<sup>(٢)</sup> ، معها : كضارب زيد عمراً ،

وتضارب زيد وعمرو ، وأدبت الصبي ، وتأدب الصبي .

## (تفعل)

وتفعل وهو (لمطاعة فَعَلَّ) ككسرتَه فتكسر ، وعلمته ، فتعلم .

(والتكلف) كتعلم ، وتصبر وتشجع إذا تكلف الحليم والصبر ، والشجاعة ،

وكان غير مطبوع عليها .

(والانخاذ) كتبنيتُ الصبي : اتخذته ابناً ، وتوسدتُ الثراب : اتخذته

وسادة .

(١) ط : «وأعلاه» . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٢) أي صار فعلاً لازماً غير متعد .

( والتكوين بمهلة ) كَفَّهَمَّ وَبَصَّرَ ، وَتَسَمَّعَ . وَتَعَرَّفَ وَتَجَرَّعَ ، وَتَحَسَّى <sup>(١)</sup> .  
 ( والتجنب ) كَتَأَنَّمْ ، وَتَحَرَّجَ ، وَتَهَجَّدَ : إِذَا تَجَنَّبَ الْأَثَمَ ، وَالْحَرَجَ ، وَالْمَجُودَ .  
 ( والصبرورة ) : كَأَبَيْتُ الْمَرْأَةَ : وَتَحَجَّرَ الطِّينَ ، وَتَجَبَّنَ اللَّيْنُ .  
 ( وبمعنى استغفل ) كَتَكَبَّرَ ، وَتَعَظَّمْ . ( وَ ) بِمَعْنَى ( فَعَلَ ) : كَتَعَدَّى الشَّيْءَ وَعَدَاهُ :  
 إِذَا جَاوَزَهُ ، وَتَبَيَّنَ وَبَانَ .  
 ( والإغناء عنه ) : أَيِ عَنْ فَعَلٍ كَتَكَلَّمَ <sup>(٢)</sup> ، وَتَصَدَّى .

### ( الفعل )

( وافتعل ) وهو ( للاتخاذ ) : كَأَذْبَحَ ، وَأَطْبَحَ ، وَاشْتَوَى ، أَيِ : اتَّخَذَ ذَبِيحَةً  
 وَطَبَخًا ، وَشَوَاءً .  
 ( والتصرف ) ويعبَّرُ عنه بالتسبب كاعْتَمَلَ وَاكْتَسَبَ : إِذَا تَسَبَّبَ فِي الْعَمَلِ  
 وَالْكَسْبِ .  
 ( والمطاوعة ) كَأَنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ ، وَأَشَعَلْتُ النَّارَ فَاشْتَعَلَتْ .  
 ( والتخيُّرُ ) كَانْتَخِبَ وَاصْطَفَى ، وَانْتَقَى .  
 ( وبمعنى تفاعل ) كاشتَرَوْا ، وَتَشَاوَرُوا .  
 ( وتُعَدَّلُ ) كَابْتَسَمَ وَتَبَسَّمَ .  
 ( واستغفل ) كاعْتَصَمَ وَاسْتَعَصَمَ .  
 ( وفعل ) كاقْتَدَرَ ، وَقَدَّرَ .

(١) في أ : قَطَطَ : وَتَهَيَّأَ .

(٢) من «كَلَّمَ» بِمَعْنَى : جَرَحَ :



(والإغناء عنه) أي عن فعل كاستلم الحجر ، والتحي الرجل . قال في الارتشاف : وأكثر بناء افتعل من المتعدي .

### ( انفعّل )

( وانفعّل ) وهو ( لمطاوعة فعّل علاجاً ) نحو : صرّفته فانصرف ، وقسمته فانقسم ، وسبّكته فانسبك .

( ولا يُبنى ) انفعّل ( من غيره ) أي من غير ما يدلّ على علاج من فيْعَل [ثلاثي<sup>(١)</sup>] فلا يقال : عرّفته فانعرف ، ولا جهّله فانجهل ، ولا سمّعه فانسمع . وكذا لو دلّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثياً لا يقال : أحكمته فانحكم ، ولا أكلته فانكمل .

وشذّ نحو : فحّمته فانفحم ، وأدخلته فاندخل .

(ولا) يبنى ( من لازم خلافاً لأبي عليّ ) الفارسيّ ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو : منتهوٍ منتهٍ وخرج على أنه مطاوع : أهويته وأغويته<sup>(٢)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضياها الأسلوب .

(٢) وقد استدلل أبو عليّ بقول يزيد بن الحكم التقي :

وكم منزل لولاي طيحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

قال أبو عليّ : إنما هو مطاوع : « هوى » إذا سقط وهو غير متدّ كما ترى .

وجاء في هذه القصيدة : « منهوي » . قال أبو عليّ : إنما بنى من : « غوى » و « هوى » متفعلاً لضرورة الشعر .

وقد ردّ عليه ابن عصفور بقوله : « ويجوز عندي أن يكون منهوي ، ومنهوي مطاوعي : أهويته وأغويته ، ولا يكونان على هذا شاذّين » .

انظر : المتع ١ : ١٩٢ ، والمنصف ١ : ٧٢ ، ٧٣ .

## [ استفعل ] :

( واستفعل ) وهو ( للطلب ) كاستغفر ، واستعان : واستطعم ، أي سأل الففران ، والإعانة ، والإطعام .

( والتحوّل ) كاستنسر البغات أي : صار نِسْراً . واستحجر الطين .

( والانتخاذ ) كاستبعد عبداً واستأجر أجيراً .

( والوجود ) : كاستعظمته : إذا وجدته عظيماً .

( وبمعنى افعل ) <sup>(١)</sup> كاستحصّد الزّرع ، واحتصد .

( ومطاوعته ) كأحكّمه فاستحكّم .

( و ) بمعنى ( فعّل ) كاستغنى وأغنى .

( والإغناء عنه ) كاستحيا واستأثر .

## [ افعلّ ]

( وافعلّ ) وهو ( للألوان ) كاحمرّ واسودّ ( والعيوب ) كاحنولّ .

( ولا يُبنى من مضاعف العين ) فلا يقال في رجل أجم بالجم ، أي لا رمح معه في الحرب : أجمّم لما فيه من الثقل .

( ولا ) من ( معتلّ اللام ) فلا يقال في رجل ألقى ، وهو الأسمر الشفتين المنيّ .

( وتلى عنه ألف ) نحو : احمارّ ، وأحوالّ .

( وقيل ) وعليه الخليل ( هو الأصل ) وافعلّ مقصور منه ، واختاره ابن عصفور

(١) ط : « أفعل » . تحريف ظاهر :

بدليل أنه ليس شيء من افعلَّ إلاَّ وقال فيه افعال .

### ( افعلعل )

وافعلعل وهو ( للمبالغة ) نحو : اخشوشن الشيء : كثرت خشونته ، واعشوشب المكان : كثر عشبهُ .

( والصيرورة ) كاحلولى الشيء : صار حلواً ، واحقوقف الجسم والحلال صار كل منهما أحقف أي مُنْحَنِيًا <sup>(١)</sup> .

( وافعلول ، وافعلولل ، وافعليل ) أبنية ( نواذر ) كاجلوذ : إذا مضى وأسرع في السير ، واعلوط البعير : إذا تعلق بعنقه وعلاه ، واخروط بهم السير : إذا اشتد وكاعثنوجج البعير : أسرع . واهنيخ <sup>(٢)</sup> الرجل : تكبر .

( وما عداها ) أي الأبنية المذكورة .

( ملحق ) وذلك « فوعل » : كحوقل الشيخ : كبر و « فعول » : كجهور أي رفع صوته بالقول . و « فعلل » ذو الزيادة : كجلبب ، و « فيعل » كبيطر ، و « فعيل » : كعديط ، أي أحدث عند الجماع ، وفعللى كسلقى الرجل : إذا ألقاه على ظهره [ ٢ : ١٦٣ ] .

### [ مسألة ]

( ما ليس فيه ) أي في أصوله ( حرف علّة صحيح ) ثم إن سلم من التضعيف والهمزة فسلم أيضاً ( وإلا ) فلا ، فكلّ سالم صحيح ولا عكس ، وإلاّ بأن كان

(١) ط : « منحيا » . تحريف .

(٢) يقول ابن عصفور : « لم يذكرها أحد إلاّ صاحب العين ، فلا يلتفت إليها . انظر المتع ١ : ١٧١ .

فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة ( فهو معتل فبالفاء ) يقال له ( مِثَال ) لأنه يماثل الصحيح في صحته .

(و) معتلّ ( العين أجوف ) لأن إعلاله في جوفه أي وسطه . وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الإسناد إلى التاء فهو خاصّ بالفعل .

(و) معتلّ ( اللام منقوص ) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب .

( وذو الأربعة ) لكونه على أربعة أحرف عند الإسناد إلى التاء ، فهو خاص بالفعل أيضاً . ( و) المعتلّ ( بحرفين لَفِيفٌ ) لالتفاف حرفي العلة فيه ، أي اجتماعهما ، ثم هو ( مقرون إن تواليا ) كويل ، ويوم ، وثوى ( وإلا فمفروق ) .

والمعتلّ بالثلاثة قليل جداً كواو وياء لاسمي الحرفين ، فلهذا لم نعرض لذكره .

### [مسألة]

#### « المضارع »

( المضارع ) إنما يحصلُ ( بزيادة حرف المضارعة على الماضي ) وذلك الهزة والنون ، والتاء ، والياء ، لأن معانها متغايرة وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ .

( فإن كان ) الماضي ( مجرداً ) من الزيادة وهو ( على فعل ) بالفتح ( ثلث عينه ) في المضارع أي فتحت ، وكسرت وضمت نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ونَصَرَ يَنْصُرُ ، ولا شرط للكسرة ، والضمّة فيجوزان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدَخَلَ يَدْخُلُ ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ <sup>(١)</sup> أم لا ؟

( وشرط الفتح كونها ) أي العين ( أو اللام حرف حلق ) وسيأتي نحو : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنْعَ يَمْنَعُ بخلاف غيره .

(١) يذكر القاموس أن العين مثلثة في المضارع .

وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف، لاستثقال حرف الحلق<sup>(١)</sup> واكتفى فيما إذا كان ألفاً نحو : أكل يأكل بسكوته.

ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد ، فلا فتح أيضاً لسكونها بالإدغام نحو : صَحَّ يَصِحُّ ، ولم أحتج إلى تقييده بكونه غير ألف كما نقل<sup>(٢)</sup> ابن الحاجب لعدم الحاجة إليه ، إذ لا يكون أصلاً في فعل كما به عليه شراح كلامه .

ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع : صَبَغَ ، وَهَبَ ، وَدَبَعَ . وَرَجَعَ ، وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدّم : وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صَلَحَ وَفَرَخَ في الفتح والضمّ معاً ، وكذا الضمّ والكسر في غير الحلقى قد يجتمعان كمضارع فَسَقَ ، وَعَكَفَ ، وَقَدَّ ، « لا »<sup>(٣)</sup> كما تقدّم .

فما أشكل ، فهل<sup>(٤)</sup> يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه ، واقتصارهم في بعض على وجه ، أو يعمل بالكسر لأنه أخف وأكثر ؟ خلاف . وقيل : يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا ؟

قال أبو حيان : والذي تختاره أنه إن<sup>(٥)</sup> سمع الكسر أو الضمّ أتبع ، وإلا جاز فيه الكسر والضمّ .

( ولزموا الضمّ في باب المبالغة على الصحيح ) نحو : ضاربني فضرَبْتُهُ أضْرَبُهُ ، وكابرتَه فكَبَرْتُهُ أَكْبَرُهُ ، وفاضلني ففَضَلْتُهُ أَفْضَلُهُ . وجوّز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلقّ قياساً نحو : فاهمني ففَهَمْتُهُ أَفْهَمُهُ ، وفاقهني ففَقَّهْتُهُ أَفْقَهَهُ .

(١) ط : « حرف العلة » مكان : حرف الحلق . تحريف ظاهر .

(٢) ط فقط : « كما فعل » بالقاء والعين .

(٣) أي وقد لا يجتمعان . (٤) أ : « فهو » . تحريف .

(٥) « إن » سقطت من ط ثم ذكرت بعد كلمة : « سمع » . تحريف .

وحكى الجوهري واضأني فوضأته أوضأه<sup>(١)</sup> ، قال : وذلك بسبب الحرف الحلقسي .

وروى غيره : شاعرتُه فشعرتُه أشعرتُه . وفاخرني ففخرتُه أفخرتُه بالفتح ، ورواية أبي ذر بالضم .

(و) لزموا الضمّ ( في المضاعف المتعدي ) نحو : شد يشدُّ ، وعدَّ ، يعدُّ ، لأنه كثيراً تلحقها الضمائر المنصوبة ، فلو كسر لزم الخروج من كسرة إلى ضميتين متواليتين ، فضمّ ليجري اللسان على سنن واحد بخلاف اللام .

(و) لزموا الضمّ ( في الأجوف والمنقوص بالواو ) للمناسبة ، ولثلاثا يتقلب ياء فيلتبس بالباقي نحو : قال يقول ، وجاد يجود ، ودعأ يدعو ، وعلا يعلو .

(و) لزموا الكسر فيهما ، أي في الأجوف والمنقوص ( بالياء ) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو : باع يبيع ، ورمى يرمي ، أم مثلاً نحو : وفى يفي .

(و) لزموا الكسر ( في المضاعف اللازم ) نحو : صح يصحّ ، وضجّ يضجّ ، وأنّ يتنّ .

(و) لزموا الكسر ( في المثال ) نحو : وسّم يسمّ ، لثلاثا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف ، وهي وقوعها بين ياء وكسرة ، فيلزم واو بعدها ضمة ، وهو مستثقل ، وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو : وفى يفي ، هذا إذا لم تكن عينه أو لاما حرّف حلق .

( فإن كان عينه أو لامه ) حرفاً ( حلقياً فالفتح ) واردة ( أيضاً ) مع الكسر نحو : وعد يعدّ ، ووضع يضعّ ، ويغرت الشاة تيعر إلا أن يكون منقوصاً ، ويكون فيه الكسر كما سبق نحو وعى يعي .

(١) ط : وأوضأه بالواو . تحريف ، صوابه من أ ، ب والأسلوب .

[١٦٤/٢] (أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ تُخَفِّفُ بِمُخَالَفَةِ عَيْنِهِمَا (وَتُكْسِرُ) أيضاً (في المثال) لتسقط الفاء فتَحْصُلُ الخِيفَةُ نحو: وَرَثَ يَرِثُ، وَوَمَقَّ يَمِيقُ. وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كَوَلِهَ يَلَهُ، وَوَهَلَ يَهَلُ، ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين. وهما الكسر والضم في باب واحد.

(أو) كان الماضي على (فعل) بالضم (ضُمَّتْ) أيضاً في المضارع نحو: ظَرَفُ يَظْرُفُ، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختر للماضي: وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها.

(وما عدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتش مضارع: أبى، وركن وقنط، وليس حلقي العين أو اللام:

وَكُدْتُ المضمومة، وكسر مضارع: نَمَّ، وَبَتَّ، وَحَبَّ، وَعَلَّ المضاعف المتعدي، وَحَسِبَ وَنَعِمَ المكسور، وطاح وتاه الواوي العين.

وضم مضارع فَرَّ. وَكَرَّ، وَهَبَّ المضاعف اللازم، وَحَضِرَ، وَقَنِطَ المكسور.

(أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر: قَلَى يَقْلَى بفتحهما، ووجه بالكسر يَجْهُ بالضم، وقول طيء: بَقَى يَبْقَى بفتحهما، وقول تميم: ضَلَيْتَ تَضِلُّ بكسرهما.

(وغير فعل) من الرباعي، والمزيد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى كدَحرج يُدَحرج، وقَاتل يُقَاتل.

(ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تَفَعَّلَ، وَتَمَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ فلا يغير ما قبل الآخر نحو: تَعْلَمُ، يَتَعْلَمُ، وَتَجَاهَلَ يَتَجَاهَلُ وَتَدَحرج يَتَدَحرج، إذ لو

كسر لالتبس أمرُ غاطبِها بمضارعِ عليم ، وجاهل ، ودَحْرَج ، إذ المغايرة حينئذ . إنما هي بحركة التاء ، وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها . ولم يستثن ابن الحاجب تَفَعَّلَ ، ولا بُدَّ منه ، واستثنى المكرر اللّام نحو : احمرّ ، واحمّار ، فإنه يقال فيهما : يَحْمَرّ وَيَحْمَارّ .

والتحقيق أنه لا يستثنى ، لأنه كان في الأصل مكسوراً ، وزال بالإدغام .

( وَيُضَمُّ حرف المضارعة من رُبَاعِيٍّ ) أي ماضٍ ذي أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ (ولو بزيادة) نحو : يُدَحْرَج ، وَيُكْرَم ، وَيُعْلَم ويضاعف ( وإلّا يَفْتَح ) نحو : يَذْهَب ، وَيَنْطَلِق ، وَيَسْتَحْرِج .

ووجهُ ذلك بأنَّ الثلاثي كثير في كلامهم ، وما زاد على الرباعي ثقیل ، فاخترأوا الفتح لِيَخِفَّتَهُ للكثير والثقیل ، والضم للقليل .

( وكسره ) أي أول المضارع ( إلّا الياء إنْ كُسِرَ ثاني الماضي ) كَتَبَ عَلَّمَ (أو زيد أوله تاء) كَتَبَ تَدَحَّرَج ، وَيَتَعَلَّم . (أو وُصِلَ) كَيَسْتَعِين .

( أو الياء ) أيضاً ( مطلقاً ) قرئ : فَإِنَّهُمْ «يَأْتَلُمُونَ» كما يَتَلَمُونَ<sup>(١)</sup> بكسر الياء والتاء .

( أوفى ) ما فاؤه واو نحو : ( وَجِل ) ، وقرئ به<sup>(٢)</sup> ( وقلب الفاء ) التي هي واو ( حينئذ ياء ) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو : يَبِجِل ( أو ألفاً نحو : يَبَاجِل ( لغات ) منقوله .

(١) سورة النساء ١٠٤ ، وإذا كسرت الياء والتاء قرئت : «تيلمون» .

قال العكبري : ويقرأ «تيلمون» بكسر التاء ، وقلب الهزّة ياء ١ : ١٩٣ .

(٢) من قوله تعالى : «وقالوا لا توجل» سورة الحجر ٥٣ .



## [ مسألة ]

## [ الأمر ]

( مسألة ) ( الأمر من ذي همز ) للوصل ( يفتح به ) نحو : انطلق واستخرج ،  
واقْتَدِر ، واخْشَوْشَن .

( وغيره ) يُفْتَتَح ( بتالي حرف المضارعة ) إن كان متحركاً الآن نحو : دَحْرَج ،  
وتَدَحْرَج ، أو أصلاً نحو : أَكْرِم ، إذ الأصل في يُكْرِم يُؤْكِرِم . ( فإن كان )  
تالي حرف المضارعة ( ساكناً فبالوصل ) يفتح نحو : اضْرِب ، واعْلَمْ ، واخْرُجْ  
( وحركة ما قبل آخره كالمضارع ) لأنه مأخوذ منه .

## المَبْنِي للمَفْعُول

( مسألة ) :

في الفعل المبني للمفعول ( الجمهور : إن فِعْلَ المَفْعُولِ مُغَيَّرٌ ) من فعل الفاعل ، فهو فَرُعٌ عنه .

( وقال الكوفيّة والمبرد ، وابن الطراوة : أصل ) . ونسبه في شرح الكافية لسيبويه ( للزومه في أفعال ) فلم ينطق لها بفاعل كَرُهِى وَعُشِّيَ ، فلو كان فرعاً للزم ألاّ يوجد إلا حيث يوجد الأصل .

ورُدَّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كذاكبر ونحوه ، وهي لا شك ثوانٍ عن المُفْرَدَات ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة .

( ويضم أوله مطلقاً ) ماضياً كان أو مضارعاً .

(و) يضم ( معه ثاني ذي تاء ) مَزِيدَة سواء كانت للمطاوعة نحو : تُعَلِّمُ وتُوَعِّدُ <sup>(١)</sup> وتُدْحِرُج أم لا ؟ نحو : تُكَبِّرُ ، وتُجَبِّرُ حذراً من الالتباس .

( وَيُقَلَّبُ ثالته ) أي ذي التاء ( واوآ ) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوَعِّدُ <sup>(٢)</sup> .

(و) يضم مع الأول أيضاً ( ثالث ذي ) همز ( الوصل ) لثلاث يلتبس بالأمر في بعض

(١) في ط : « ويتوعد » .

(٢) وأصلها : « تواعد » . وفي النسخ الثلاث « بتوعد » . وهو تحريف .

أحواله نحو : استُخرج ، واستُحلي . ( ويكسر ما قبل الآخر في الماضي ) كما تقدم .

( ويفتح في المضارع ) [١٦٥/٢] كيُضرب . ويُتعلّم ، ويُسْتخرج .

( فإن كان ( الماضي ( مثلاً ) أي مُعْتَلّ الفاء ( بالواو جاز قلبها همزة ) سواء كان مضعفاً نحو : « أدّ » <sup>(١)</sup> في « ودّ » أم لا نحو : أُعِدّ في وعِد صحيح اللام كما مثل أم لا ؟ نحو : أني في وقِي .

( أو أجوف ) أي معتل العين ( وأعلّ ففیه القلب باء ) لأن الأصل في قال . وباع مثلاً : قُول . وبُيْع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضميتها ، فسلمت الياء ، وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة ، فصار : قيل ، وبيع .

والقلب واواً بحذف حركة العين ، لأن الثقل إنما نشأ منها ، وإبقاء ضمة الفاء ، فسلمت الواو ، وردّت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو : قُول ، وبُوع قال : ١٧٦٠ - . لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ <sup>(٢)</sup> .

وقال :

١٧٦١ - . حُوَكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ <sup>(٣)</sup> .

(١) من قوله : « أدّ » إلى قوله : « أقي » سقط من أ .

(٢) لرؤبة بن العجاج . وصدده :

. لَيْتَ وَهْلَ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ .

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .

(٣) قائله مجهول . وتماهه :

. نَحْنُطُ الشُّوكَ وَلَا نَشَاكُ .

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .

وقال :

١٧٦٢ - . نُوطَ إِلَى صُلْبٍ شَدِيدِ الْحَمَلِ <sup>(١)</sup> .

( والإشمام ، وأفصحها الأولى ) وبها ورد القرآن . قال تعالى : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي » و « وَغِيضَ الْمَاءَ <sup>(٢)</sup> » .

( ثم الإشمام ) وبه قرئ <sup>(٣)</sup> ، وحقيقته ضمّ الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي النضم والكسر ممتزجة منهما .

( وشرط ) أبو عمرو ( الداني إسماعه و ) أبو عمرو و ( ابن الطخيل عدمه ) أي عدم إسماعه ، ( فالمراد ) به عنده ( الرّوم ) لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت .

وخرج بقيد الإعلال ما كان مُعَلًّا ، ولم يُعَلْ نحو : « غَوْرٍ » <sup>(٤)</sup> في المكان فحكمه حكم الصحيح .

قال ابن مالك : ( ويتعيّن أحدهما ) أي اللغات الثلاث ( إذا أسند ) الفعل ( للتاء أو النون ، وألبسَ بغيره ) من الأشكال <sup>(٥)</sup> ففي بَعْتُ ، وَدِنْتُ ، وَخِفْتُ يتعيّن غير الكسر وفي لُذْنٌ وَقُدْنٌ ، وَرُعْنٌ ، يتعين غير الضمّ لتلا يلتبس بفعل الفاعل .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٢٣ : لم أعر على قائله ولا تتمته .

(٢) سورة هود ٤٤ .

(٣) أ : « وبه قرأ » بعدها يياض . ب : « وبه قرئ » بعدها يياض مشار إليه ب « كذا » : ط وبه : « قرئ » وليس هناك إشارة إلى يياض .

ومكان اليياض هو : « وبه قرأ الكسائي وهشام » انظر الخصري ١ : ١٦٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « غور » بالعين . صوابها : غور بالعين .

(٥) جمع : « شكل » .

(٦) أ : « وقذف » مكان : « وقُدْن » . تحريف . وفي ب : « رزن » بالراء . تحريف . وفي أ ، ط « ورزن » تحريف كذلك ، لأنها إن كانت من زان تصير عند الإسناد : زن بكسر الزاي ، لأنها =

قال أبو حيان : وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه . بل جوزوا الثلاثة ، وإن ألبس ، ولم يُبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا : مُخْتَار لاسم الفاعل أو اسم المفعول ، والفارق بينهما تَقْدِيرِي لا لفظي .

( ونحري اللغات الثلاث في وزن انفعّل وافعل من ) الأجوف الممل نحو : انْقِيد ، وأخْتِر ، وانْقُود ، واختُور ، وانْقِيدَ ، واختِر بخلاف غيره . ولو اعتلّ نحو : اعتور .

وحكم الممزة تابع للعين فتكسر وتضم . وتشمّ كذا قال ابن مالك . وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقاً ، لأن الكسر في الإشمام عارض . وقياساً في حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو : اغْزِي .

وفرق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه . فإن ذلك صار أصلاً في المعتلّ ملترماً ، وبأن الكسر في اغْزِي للضمير المتصل ، وهو معرض للانفصال ، وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا <sup>(١)</sup> لشيء منفصل .

(وأنكر خطاب) أن يجري فيه (غير الأولى) والترم القلب ياء .

(و) أنكر أبو الحكم الحسن ابن (عذرة) <sup>(٢)</sup> فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الإشمام .

= ليست واوية بل يائية كباع ، وإن كانت من : « وزن » فلا تنفق مع الأسلوب ، ولأن الكلمات التي يضم أولها عند الإسناد إلى نون النسوة لا بد أن تكون عينها واوياً مثل : قال سام عاق . ولعل تصويبها : « لَدُنْ » .

(١) ط : « إلا » مكان : « لا » . تحريف .

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي . من مصنفاته : الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب . كان حياً ٦٤٤ .

( وتقلب في المضارع في الجميع ألفاً ) لأن الأصل مثلاً : يَقُولُ ، وَيُبِيعُ ، وَيُنْقَدُ ، وَيُخْتَبِرُ ، نقلت حركة الواو والياء من <sup>(١)</sup> العين استقلالاً <sup>(٢)</sup> ، ثم قلبا ألفاً لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن <sup>(٣)</sup> .

(و) قلب ( لام ) الماضي ( المعتلّ اللام ) بالألف ( ياء ) وإن كانت منقلبة عن واو نحو : غُرِيَّيْ فِي غَزَا ، وَهُدِيَّ فِي هُدَى .

( وأوجب الجمهور ضمّ فاء المضاعف ) ثلاثياً كان أو غيره نحو : حُبٌّ ، وَشُدٌّ <sup>(٤)</sup> ، قال تعالى : « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » <sup>(٥)</sup> وأجاز قوم الكسر أيضاً و ( أجاز ( المهابازي ) الإشمام ، وبهما قرئ في « رُدَّتْ » .

( ولا يتأتى هنا ) عند الإِسْتِئْذَانِ إِلَى التَّاء ونحوها ( الإِلْبَاسِ ) لحصول الفك حينئذ فيظهر .

( ولا يُبْنَى ) هذا البناء ( فِعْلٌ جامد ، وكذا ناقص من ) كان وكاد وأخواتهما ( على الصحيح ) وفاقاً للفارسي .

وجوزه سيبويه ، والسيرافي ، والكوفيون . قال أبو حيان : والذي نختاره مذهب الفارسي ، لأنه لم يسمع ، والقياس يأباه .

(١) في النسخ الثلاث : « إلى » صوابها : من .

(٢) فتصير : « يَقُولُ » - يُبِيعُ .

(٣) قال ابن عصفور ، لأن السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض الآتي تقيده به ، فيقال : يُقَالُ - يُبَاعُ .

انظر : المنع ٢ : ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٤) في النسخ الثلاث : « اشتد » . تحريف .

(٥) سورة يوسف ٦٥ .

## صِيغَتَا التَّعَجُّبِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

( مسألة ) : بنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام ، مثبت ، متصرف ، قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاً .

فلا يبينان اختياراً من اسم ، ولا من فعل رباعي كدَحرج ، ولا ثلاثي مزيد «أفعل» كان أو غيره <sup>(١)</sup> .

ولا ناقص ككَتَّان ، وكاد ، وأخواتهما ، وعلل بأنها بمجرد الزمان ، ولا دلالة لها على الحدث ، فلا فائدة في التعجب بها .

ولا منفي لزوماً نحو : ما عاج بالدواء ، أو جوازاً نحو : ما ضَرَبَ ، لأنَّ فعل التعجب مثبت ، فمحال أن يبنى من منفي .

ولا غير متصرف كنعيم وبشس ، ويدخ ، ويذر ، لأن البناء منه تصرف .

ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كات ، وفي ، وحدث به [١٦٦/٢] ، إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهي ، أولاً ، كضرب نخوف اللبس .

ولا ما فاعله أي وصفه على أفعل كحمر وسود ، وعور ، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً ، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفعل .

(١) أي سواء كان المزيد على وزن : «أفعل» أو على غير وزنه .

قال ابن مالك : وأسهل منه أن يقال : لأن بناء وصفه على أفعل ، ولو بنى منه أفعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر .

وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى ، وجريانتهما مجرى واحداً في أمور كثيرة ، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب .

( وجوزّه الأخفش من كل فعل مزيد ) كأنه راعى أصله ، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي .

(و) جوزه ( قوم من أفعل ) فقط كأكرم ، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ، ومحققى أصحابه .

وثالثها ، وصحّحه ابن عصفور : يجوز إن لم تكن الهزمة فيه للنقل ، ومن المسموع فيه ما أنثنته ، وما أصوبه . وما أخطأه ، وما أيسره ، وما أعدله <sup>(١)</sup> ، وما أسنّه <sup>(٢)</sup> .

وإن كانت للنقل لم يجرّ ، وإن سمع فشاذ نحو : ما أأتاه للمعروف ، وما أعطاه للدرهم .

(و) جوزه ( قوم من الناقص ) قال ابن الأنباري تقول : ما أكونَ عبد الله قائماً ، وأكونَ بعبد الله قائماً .

(و) وجوزّه ( خطاب ) الماردي <sup>(٣)</sup> ( وابن مالك من فِعْلِ الْمَفْعُولِ إذا أَمِنَ التّبس نحو ) ما أجنّته من جنّ ، وما أشغله من شغل ، وما أزهاه من زُهي .

قال ابن مالك : وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزهي من ديك ، وأشغل

(١) ب ، ط : «وما أعدمه» بللم .

(٢) أ : «وما أمته» .

(٣) أ : «الماوردي» بزيادة الواو . تحريف . وانظر ١ : ١٤١ .



من ذات النَّحْيَيْنِ ، وأشهر من غيره ، وأعذر ، وألوم <sup>(١)</sup> وأعرف ، وأنكر : وأخوف ، وأرجى . قال كعب :

— ١٧٦٣ — . فَلَهُوَ أَخَوْفٌ عِنْدِي <sup>(٢)</sup> .

(و) جوزه (الكسائي وهشام والأخفش من العاهات) نحو : ما أغوره .

(وزادا) أي الكسائي وهشام (والألوان) أيضاً نحو : ما أحمره ، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين .

(وئالها) قاله بعض الكوفيين : يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الألوان .

(وقد يغني مع استيفاء الشروط) في فِعْلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فِعْلٌ آخر) يباع منه نحو : قال من المقابلة ، لا يقال منه : ما أقبله استغناء بما أكثر قائله <sup>(٣)</sup> ، وما أنومه في ساعة كذا ، كما استغنوا بركت عن ودعت .

قال ابن عصفور وغيره : ومن الأفعال التي استغنى عن الصوغ فيها قام ، وقعد ، وجلس ، وغضب ، وشكر استغناء بما أحسن قيامه ، ونحوه .

وقال ابن الحاج : بل لأنها لا يتصور فيها المفاضلة ، فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس .

(١) أ : «وأعدل» باللام .

(٢) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

فلهو أخوف عندي أن أكلّمه      وقيل إنك منسوب ومسؤول

والشاهد نسب لكعب بن زهير : ورواية الديوان :

لذاك أهيبُ عندي إذ أكلّمه      وقيل إنك مسبور ومسؤول .

(٣) في النسخ الثلاث : «قائله» . تحريف :

(وما فقد) الشروط (توصل إليه بجائز) <sup>(١)</sup> يصاغ منه . (ونصب مصدر التعجب من بعده) مفعولاً في « ما » أفعل <sup>(٢)</sup> . وتميزاً في « أفعل من » (أو جر بالباء) في « افعل » نحو : ما أشدّ دَحْرَجَتَهُ وَحُمُرَتُهُ . وكونه مستقبلاً وأشدّد بذلك ، وهو أشدّ احْمِرَاراً من الدّم .

ويؤتى بمصدر المنفي ، والمبني للمفعول غير صريح <sup>(٣)</sup> إبقاءً للفظهما نحو : ما أكثر ألاّ تقوم وأن يضرب ، فإن أمن اللبس جاز كونه صريحاً نحو : ما أسرع نفاس هند .

وما لا مصدر له مشهوراً أتى به صلة لـ « ما » نحو : ما أكثر ما ينر زيد الشر ، وأكثر ما يندّر .

ولا يفعل ذلك بالجامد ، إذ لا مصدر له .

ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام .

ومثل غيره : بما أفجع موته ، وأفجع بموته .

ولا بما يلزمه النفي أو النهي من باب كان .

وأجاز ابن السّراج ما أحسن ما ليس يذكر كزيد ، ولا ما يزال يذكرنا ، ولا تحذف همزة أفعل .

(وشدّد حذف همزة خيّر وشرّ في التعجب) سمع : ما خيّر اللين للصحيح وما شره للمبطون . والأصل : ما أخيره ، وما أشره ، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء ، ولم يحتاج إلى ذلك في « شرّ » . وبعضهم يحذف ألف « ما » لالتقاء الساكنين ،

(١) أي بفعل توافرت فيه الشروط .

(٢) ط : « فيما أفعل » وب في « أفعل » .

(٣) ط : « غير صالح » تحريف .

فيقال : « مَخَيَّرُهُ ، وَمَحَسَنَهُ وَمَحَبَّتَهُ . ( وكثر ) حذفها منها <sup>(١)</sup> ( في التفضيل )  
لكثرة الاستعمال نحو : هو خَيْرٌ من فلان . وشرُّ منه .

وندر إثباتها فيهما في قوله :

١٧٦٤ - . بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الْأَخْيَرِ <sup>(٢)</sup> .

وقراءة أبي قلابة <sup>(٣)</sup> : « من الكَذَابِ الْأَشْرُّ » <sup>(٤)</sup> كما ندر الحذف من غيرهما  
كقوليه :

١٧٦٥ - . وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا <sup>(٥)</sup> .

( وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع ) لا يقاس عليه ( فأَقْمَنَ به ) من قولهم :  
هو قَمِينٌ بكذا ، أي حقيق ، صيغ من اسم <sup>(٦)</sup> .

وكذا قولهم : ما أذرع فلانة من امرأة ذراع ، أي خفيفة اليد في الغزل ، كذا قال  
ابن مالك : لكن حكى ابن القطّاع <sup>(٧)</sup> : ذرعت المرأة .

(١) أ : « منها » بدون ثنية .

(٢) قائله مجهول ، وتمتته مجهولة .

من شواهد التصريح ٢ : ١٠١ ، والأشموني ٣ : ٤٣ .

(٣) أبو قلابة ككتابة : تابعي .

(٤) سورة القمر ٢٦ .

(٥) قائله مجهول . وصدّره :

. وزادني كلفاً بالحب أن منعت .

انظر : الأشموني ٣ : ٤٣ .

(٦) ط : « صنع من اسم » .

(٧) هو علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين ... بن معدّ بن عدنان السعدي ، المعروف

بأبي القطّاع الصّفليّ .

صنف حواشي الصحاح - الأفعال - أبنية حواشي الصحاح . مات ٥١٤ .

( وما أَخْصَرَه ) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرد من مبني للمفعول <sup>(١)</sup> (و) ما (أعْصَاهُ) وأعْصَ به [١٦٧/٢] به من عصى وهو جامد .

(و) ما (أزْهَاهُ) من زُهِىَ - وهو مبني للمفعول .

(و) هي (أَسْوَدَ من القار) كذا في حديث صفة جهنم من سَوِدَ فهو أَسْوَدَ وَسَوْدَاءُ ، ومن صفة الخوض : ماؤُهُ أَيْضَ مِنَ اللَّبَنِ (وأشْغَلَ من ذاتِ النَّحِيِّينَ) من شَغِلَ ، وهي مبني للمفعول .

( قال أبو حِيَّانَ ) : وشذ أيضاً : ( قولهم : ما أعظم الله وما أقدره ) في قوله :

• ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِيَ عَنِّي شَحَطَ <sup>(٢)</sup> .

لعدم قبول صفات الله الكثرة .

( والمختار وفقاً للسبكي وجماعة ) كابن السراج وأبي البركات ابن الأنباري ، والصيْثَمِرِيُّ (جوازه) والمعنى في ما أعظم الله : إنه في غاية العظمة ، ومعنى التعجب فيه أنه لا ينكر ، لأنه مما تحار فيه العقول ، وإعظامه تعالى وتعظيمه : الثناء عليه بالعظمة ، واعتقادها وكلاهما حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم .

والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب ، والتفضيل في صفاته تعالى : ( لقوله : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ <sup>(٣)</sup> ) أي ما أسمع ، وما أبصره (و) قول أبي بكر رضي الله عنه ،

(١) ط : « من غير الثلاثي لمجرد من مبني للمفعول » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) الحنْجِج بن حنْجِج المري كما في الدور ٢ : ٢٢٤ وتعامه :

• من داره الحَزَنُ مِمَّنْ دارُهُ صَوْلٌ •

من شواهد العيني ١ : ٢٣٨ ، والأشْمُونِي ١ : ١٠١ .

(٣) سورة مريم ٣٨ .

فيما رواه ابن <sup>(١)</sup> إسحاق في السيرة عنه : « أَي رَبِّ ( مَا أَحْلَمَكَ ) أَي يَا رَبَّ مَا أَحْلَمَكَ »<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ « لَلَّهِ أَرْحَمُ بِالْمُؤْمِنِ مِنْ هَذِهِ بَوْلْدَهَا » وقوله لأبي مسعود ، وقد ضرب مملوكه : « لَلَّهِ ( أَقْدَرُ عَلَيْكَ ) مِنْكَ عَلَيْهِ » رواه مسلم .

فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها إلا أثر أبي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم على التعجب ، وهما في التفضيل .

• • •

(١) ط فقط : « إسحاق » بدون « ابن » تحريف ، وابن إسحاق صاحب السيرة علم معروف .

(٢) ب ط : « أَي رَبِّ مَا أَحْلَمَكَ ، أَي رَبَّ مَا أَحْلَمَكَ » بتكرير العبارة .

وفي أ : « أَي رَبَّ مَا أَحْلَمَكَ » بزيادة « يا » وعدم التكرار .

## بِنَاءُ الْمَصْدَرِ

أي هذا مبحثه

### (فَعَّلَ) :

( يَطْرُدُ لِفَعَّلَ ) بالفتح ( وَفَعَّلَ ) بالكسر حال كونهما ( متعدَّين « فَعَّلَ » ) بالفتح والسكون صحيحاً كان كضربَ ضَرْباً ، وَجَهَّلَ جَهْلاً أو معتلاً كوعَدَ وَعْداً ، وَبَاعَ بَيْعاً . وَقَالَ قَوْلًا ، وَرَمَى رَمْيًا ، وَغَزَا غَزْوًا ، وَوْطِئَ وَطْئًا ، وَخَافَ خَوْفًا ، وَفَنِّيَ فَنِيًا أو مضاعفًا كَرَدَ رَدًا ، وَمَسَّتْ مَسًّا أو مهموزاً<sup>(١)</sup> ... ورثت الدابة ولدها رَأْمًا : أحبته .

( وشرط ابن مالك لَفَعَّلَ ) المكسور ( أَنْ يُفْهَمَ عملاً بالغم ) كَلَقِمَ لَقْمًا ، وَشَرِبَ شَرْبًا ، وَبَلَغَ بَلْغًا .

( ومنع ابن جودي<sup>(٢)</sup> قياسهما ) أي مصدر فَعَّلَ ، وَفَعَّلَ ، فقال : لا تدرك<sup>(٣)</sup> مصادر الفعل الثلاثي إِلَّا بالسَّمْع ، فلا يقاس على فَعَّلَ ، ولو عدم السماع .

(١) بعد قوله : « أو مهموزاً » يياض بالنسخ الثلاث وملء هذا البياض هو : « أو مهموزاً مثل أكل أَكَلًا » ، وَأَمِنَ أَمْنًا ، وذلك لأن أَكَلَ على وزن فَعَّلَ مفتوح العين المتعدّي . وَأَمِنَ على وزن فَعَّلَ المكسور العين المتعدّي . ومثله رَتِمَ رَأْمًا . انظر الأشموني ٢ : ٣٠٤ ، والتصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) أ : « ابن جود » ، ب : « ابن جواد » . ط : « ابن جودر » . كله تحريف ، صوابه من البغية وابن جودي ، وهو خلف من فتح بن جودي القيسي البابري .

صنف : شرح شكل الجمل للزجاجي ، ومات ٤٣٤ .

(٣) « لا يدركه » . تحريف . صوابه من أ ، ب .

## (فَعَلَ) :

(و) يطرد (لَفَعِلَ) بالكسر (لازماً فَعَلَ) بفتحين صحيحاً كان كَفَرِحَ فَرَحاً ،  
أو مُعْتَلّاً ، كَجَوَى جَوًى ، وَجَلَّ وَجْلاً ، وَعَوَّرَ عَوَّراً ، وَرَدَّى رَدًى أو  
مضاعفاً : كَثَلَ شَللاً (إلا في الألوان والعيوب فَعْعَلَةٌ) بالضم مصدره المَطْرَد  
كَسِمِرْ سُمْرَةً ، وَحَمِرَ حُمْرَةً . وَأَدِمَ أَدَمَةً .

## (فُعُولُ) :

(و) الفَعَلَ بالفتح (لازماً فُعُولُ) بضمّ الفاء سواء كان صحيحاً كَرَكَمَ رُكُوعاً  
وخرَجَ خُرُوجاً . أو مُعْتَلّاً كَوَقَفَ وَقُوفاً ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ غَيْبُوباً . وَدَنَى دُنُوباً ،  
وَمَضَى مُضِيّاً أم مضاعفاً كَمَرَّ مَرُوراً .

## (فُعَالٌ وفَعِيلٌ)

(فإن كان لعله فَعْعَالٌ) كَسَعَلَ سَعَالاً ، وَعَطَسَ عَطَاساً (أو سير ففعيل)  
كَرَحَلَ رَحِيلاً .

(ويكونان) أي : فُعَالٌ وفَعِيلٌ (للسوت كصرَخَ صُرَاخاً ، وصهل صِهِيلاً .  
(ويختص فُعَالٌ بالمنقوص) كَرَعَا رُعَاءً . فلا يتأتى على فَعِيل .  
(وغلب فَعِيلٌ في المضعف<sup>(١)</sup>) .

## (فَعَلَانُ) :

وللتغلب والاضطراب (فَعَلَانُ) بفتح الفاء والعين كخَفَقَ خَفَقَاناً وَجَالَ  
جَوَلَاناً .

(١) مثل : « أَزَتْ القِدِيرُ أَزِيرًا » .

## [ فِعَال ] :

( والإِبَاء ) أي : الامتناع ( فِعَال ) بكسر الفاء كَنَفَر نِفَاراً ، وَجَمَعَ جِمَاحاً .

## [ فِعَالَة ] :

( وللحرفة والوِلَايَة فِعَالَة ) بالكسر ككُتِبَتْ كِتَابَة ، وَخَاطَ خِيَاطَة ، وَوَكِي وِلَايَة ، وَنَقَبَ نِقَابَةً <sup>(١)</sup> .

## [ فُعُولَة ] :

( وَلِفَعْلٌ ) بالضم ( فُعُولَة ) بضمّ الفاء كَصَعِبَ صُعُوبَةً وَسَهَّلَ سَهُولَةً ، وَفَعَالَة بِالْفَتْح : كَنَصَّحَ نَصَاحَةً ، وَجَزَلَ جَزَالَةً . ( وَقِيلَ فِعْلٌ <sup>(٢)</sup> ) ...

## [ إِفْعَال ] :

( وَلِأَفْعَلٍ إِفْعَالٌ ) سواء كان صحيحاً أم معتلّاً ، أم مضاعفاً متعدّياً أم لازماً : كَأَكْرَمَ إِكْرَاماً ، وَأَمْسَى إِمْسَاءً ، وَأَجَلَ إِجْلَالاً ، وَأَعْطَى إِعْطَاءً .

## [ اسْتِفْعَال ] :

( وَاسْتَفْعَلَ : اسْتِفْعَالٌ ) كاستخرج استخراجاً .

## [ تَفْعِيلٌ — تَفْعَلَة ]

و ( لِفَعْلٍ تَفْعِيلٌ ، وَتَفْعَلَة ) ككُرمٌ تَكْرِمًا وَتَكْرِمَة ، وَهَنَّا تَهْنِئًا وَتَهْنِئَة .

(١) يقال : نقب اليطار بطن الدابة نَقَبًا من باب : تعب .

ونقب على القوم من باب : قتل نِقَابَة بالكسر .

(٢) بعد « فَعْلٌ » يياض في النسخ الثلاث . ولعل مكانه : وقيل : « فَعْلٌ » كَفَصَّحَ ، وَجَزَلَ .

وذلك كما ذكر صاحب القاموس : الفصح والفصاحة : البيان . أو يكون : « فَعْلٌ » بضمّ الفاء ، ويكون مكان الياض ، مثل حَسَنَ حَسَنًا ، وَنَبَلَ نَبْلًا ، وَفَعَالَة أَكْثَرُ : انظر ابن يعيش



( وتختص ) تفعلة ( بالمعتل ) فلا يرد فيه التفصيل كتركى تركية .

[ فعالة ] :

( ولفعّل : فعلة ) كدَحْرَج دَحْرَجَة .

[ فعال ] :

( فَعِيل : وِفْعَال ) بالكسر كسْرُ هَف مِرْهَافاً . ( والأصح أنه سماع ) لا قياس ، فإن كان مضاعفاً كززال ففَعْلَال بالفتح له مطرد كززال .

[ فعال ومفاعلة ] :

( ولفاعل : فِعال ومفاعلة ) كقاتل قتالا ومقاتلة .

( ويلزم ) مفاعلة ( فيما فاؤه ياء ) كيامر ميامرة ، ونذر في فِعال كياوم يوامسا<sup>(١)</sup> .

(و) المصدر المطرد ( لما أوله تاء ) وهو تَفَعَّل [ ١٦٨/٢ ] وتَفَاعَلَ ، وتَفَعَّل ، وملحقها . ( وزنه بضم رابعة )<sup>(٢)</sup> . وهو العين نحو : تَدَحْرَج تَدَحْرُجاً ، وتَقَاتَلَ ، وتَوَاتَلْ ، وتَوَاتَى تَوَاتياً وتَكْرَم تَكْرُماً ، وفي الملحقات تَسْرَبِل وتَمْسُكَن . ( فإن اعتل خامسه فيكسره نحو : تَجَعَّبَى تَجْعَبِيّاً<sup>(٣)</sup> ، وتَقَلَّسَى تَقَلِّسِيّاً<sup>(٤)</sup> .

(و) المصدر المطرد ( لذي الهزمة وزنه مع كسر ثالثة ) وزيادة ( ألف قبل الآخر ) كاجتمع اجتماعاً ، وانقطع انقطاعاً ، واستخرج استخراجاً واطمان اطمئناناً ، واحرنجم

(١) حكاة ابن سيده . وحكى : مياومة على القياس والمياومة : المعاملة بالأيام .

أنظر : التصريح ٢ : ٧٦ ، والصبان ٢ : ٣٠٩ .

(٢) نجعي الجيش : ازدحم .

(٣) تقلس : أي ليس القلنوسة .

انظر هاتين الصيغتين في المتع ١ : ١٦٨ . وفي ط . ه تقلسيا ياء بعد السين . تحريف .

احرنجاماً ، واجلوّذ اجلوآذاً واعشوشب اعشيشاباً ، واحمر احمراراً ، واحمار  
احميراراً . ( وما عدا ذلك مسموع كشكرآن ) مصدر شكر ( وذَهَابَ ) مصدر  
ذهب ، ( وبَهْجَة ) مصدر بهج . ( وشيعَ ) مصدر شيعَ ( وكِذاب ) مصدر كَذَبَ  
( وتَمَلَّقَ ) مصدر تَمَلَّقَ .

( وجاء ) المصدر على مفعول قليلاً كيسور ، ومَعْسُور ، ومعقُول ، ومفتون ،  
ومجلود .

( و ) على ( فاعلة أقل ) كباقية ، وعافية .

( وزعم بعضهم قياس التفعال و ) قال ( الفراء هو من التفعيل و ) زعم ( قوم قياس  
فعليلي ) ..

• • •

## اسم المَرَّةِ والهِئَةِ

(مسألة): ( يدلّ على المَرَّةِ من الثلاثي العاريّ من تاءٍ بِفِعْلَةٍ ) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعَلٍ كضَرْبَةٍ أولا كخَرْجَةٍ من خروج ، لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس ، فكما فرق بينه وبين واحدة بالتاء ، كذلك المصدر .

(و) على ( الهَيْئَةِ منه ) أي الثلاثي العاريّ من التاء ( بِفِعْلَةٍ ) بالكسر كجِلْسَةٍ .

( ولا تكون ) الهَيْئَةِ ( من غيره ) أي غير الثلاثي وهو الرّباعي والمزيد ( غالباً ) .

وشذّ حَسَنُ الْعِيَةِ من اعتَمَ ، والخِمْرَةِ من اختمر ، والقِمِصَةِ من قمص ، والنَّقْبَةِ من نَقَبَ .

( والمرّة منه ) أي من غير الثلاثي العاريّ من التاء أيضاً ( بالتاء ) بأن تلحق في مصدره نحو : انطلاقة .

وما فيه التاء في الصّور الثلاث يدلّ على المَرَّةِ ، والهَيْئَةِ منه بالوصف كرحمة واحدة ، واستعانة واحدة ، ونشدة عظيمة .

ثمّ إنّما تلحق التاء الأبنية المقيسة دون السماعية ، فإن كان له بناءان مقيسان ، أو مسجوعان لحقت الأغلب في الاستعمال نصّ عليه سيبويه وغيره .

قال ابن هشام : ويظهر لي أن نحو : كُدْرَةٌ مما فيه تاء ، وليس على فَعْلَةٍ ولا فِعْلَةٍ يجوز أن يرجع به إلى فِعْلَةٍ وفَعْلَةٍ للدلالة على المَرَّةِ والهَيْئَةِ ، ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا لباس .

## إِسْمُ الْمَصْدَرِ . وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ

### [ من الثلاثي ]

( مسألة ) : ( يصاغ من الثلاثي مَفْعَل ) بفتح الميم والعين ( قياساً لمصدر ، وزمان .  
ومكان إن اعتلت لامه مطلقاً ) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم  
مضمومها مثلاً أم لا ؟ كمرعى ، ومرعى ، ومدعى ، وموعدة .

( وإلا ) بأن كان صحيح اللام ( فتكسر العين إن كان مثلاً بالواو ) كموعدة  
وموعدة ، وموقف ، لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة .

فإن كان مثلاً بالياء فبالفتح كمتسر .

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزمان والمكان ( إن كان من يَفْعَل  
بالكسر غير مثال منقوص ، ولا منقوص ، لأنهما يبينان على المضارع لتوافق حركة  
عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كتضرب بخلاف المصدر ، فإنه بالفتح كتضرب ،  
وبخلاف الثلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل فإنها بالفتح أيضاً كتضرب ، ومقتل . وما عينه  
ياء [ كغيره أو مخبراً أو مسموعاً أقوال ] <sup>(١)</sup> .

### [ من غير الثلاثي ]

( ويصاغ من غيره ) أي الثلاثي ( للثلاثة <sup>(٢)</sup> : لفظ المفعول ) في المستعمل مصدرأ :

(١) في ط : بعد قوله : « وما عينه ياء » ياض علق عليه في الهامش بقوله : « كذا بالأصل » . وما  
بين المعقوفين من أ ، ب مكان النقص في ط .

(٢) أي للمصدر ، والزمان ، والمكان .

« بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا »<sup>(١)</sup> ، أي إجراؤها وإرساؤها . « ومزقناهم كل مُزَق »<sup>(٢)</sup>  
 « إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرَّ »<sup>(٣)</sup> أي الاستقرار .

( وما عدا ذلك مسموح ) لا يقاس عليه ( كالمَشْرِق ، والمَطْلِع ، والمَغْرِب ،  
 والمَرْفِق ، والمَجْزِر ، والمَحْشِر ، والتَّسْقِط ، والتَّانِث ، والمَسْكِن ، والمنْشِك ،  
 والمسْجِد بالكسير ، والقياس فتحها .

(١) سورة هود ٤١ .

(٢) سورة سبأ ١٩ .

(٣) سورة القيامة ١٢ .

## بناء الآلة

(مسألة) : (بناء الآلة) مُطَرَّد (على مِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين (وَمِفْعَال ، وَمِفْعَلَةٌ) كذلك كِشْفَر<sup>(١)</sup> . وَمِجْدَح<sup>(٢)</sup> . ومفتاح ، ومنقاش وَمِكَسْحَةٌ . (والمُفْعَل) بضمّتين (والمَفْعَل) بفتحيتين (والمِفْعَال) بالكسر (يحفظ) ولا يقام عليه كُنْخُلُ ، وَمُسْعَطٌ وَمُدْهَنٌ و «إراث»<sup>(٣)</sup> آلة تأريث النار ، اي إضرامها ، ومُسرَاد ما يسرد به أي يخرز .

(وكثر مِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين (للمكان) كِمِطْبَيْخٍ لمكان الطبخ ، ومِرْفَقٍ لبيت الخلاء [١٦٩/٢] .

(١) الشفرة : المدينة .

(٢) ما يجلد به السويق . انظر القاموس : «جلد» .

(٣) إراث ككتاب : ما أعدّ للنار من حراقة النار ونحوها . وهو على وزن «فعل» إلا أنه سماعي .

## بناء الصفات

أي هذا مبحث أبنية اسم الفاعل : والمفعول : والصفة المشبهة . وأمثلة المبالغة .

( اسم الفاعل والمفعول ) :

( ويطرّد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة ، وكسر مثلاً الآخر ) أي ما قبله ( في الفاعل . وفتح في المفعول ) ككُرم ، ومُكرم ، ومستخرج ، ومستخرج .

( ومنه ) أي الثلاثي ( زنة فاعل ) في الفاعل كضارب ، وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب . ( لكن صفة ) فعِل المكسور العين ( اللازم في الأعراس فعِل ) بالكسر كضَرَحَ . فهو فَرِحَ .

(و) في ( الألوان ، والعاهات أفعال ) كأحمر ، وأسود ، وأعور ، وأجهتر ، (و) في الامتلاء وضده : فعَلان كشَبَعانَ . ورَبّان ، وصَدَيان وعَطَشان .

( وصفة فعَل المضموم ) ولا يكون إلا لازماً فعَل كضَحَم ( وفعل ) كجميل ( وهذه ) الأوزان هي الصفة ( المشبهة ) .

## الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ

( ولا تُبَيَّنُ من مُتَعَدِّ ) بل من لازم ( وقلَّ فيها ) وزن اسم ( الفاعل ) نحو : طاهر القلب ، ومُنْطَلِقُ اللسان ، ومُنْبَسِطُ الوجه . ( خلافاً لمن منع مجازاتها المضارع ) وهو الرُّخْشَرِيُّ وابنُ الحَاجِبِ .

قال أبو حَيَّان : ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العِرْض ، ومُطْمِئِن القلب صفات مشبهة وهي مجازية له .

قيل . ولقائل أن يقول : إنَّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعولت معاملة الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ لأنها صفات مشبهة .

( وورد الفاعل ) بغير قياس من فَعَلَ المفتوح ( على فَعِيل ) كعَفَ فهو عَفِيف ، وخَفَ فهو خَفِيف .

( و ) على ( فَعُولٍ وفَتِيلٍ ) نحو : مات فهو مَيِّت ، وساد فهو سَيِّدٌ ( وفَعَالٍ ) نحو جاد فهو جَوَادٌ ( وغيرها ) كَفَعْلَانٍ نحو نَعْمَان ، وفَيَعْلَانٍ كَيَبَّحَانٍ من باح ، وفَعُولٌ كخَوَعٍ من خَتَعَ <sup>(١)</sup> . ( و ) ورد ( المفعول على فَعَلٍ ) بفتحتين ككَبَّضَ بمعنى مقبوض .

( و ) على ( فَعِلٍ ) بالكسر والسكون كذَبَّحَ بمعنى مَذْبُوحٍ ( و ) على ( فَعِيلٍ ) كقَتِيلٍ ، وصَرَّيْجٍ ، وجَرَّيْجٍ .

(١) خَتَعَ خَتَوْعاً : ركب الظلمة بالليل ، ومضى فيها على العَصْدِ .



(وقاسه) أي فعلاً (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل<sup>(١)</sup> ولم يستحضره ابنه ، فقال في شرح الألفية : فَعِيل بمعنى مفعول كثير ، وعلى كثرتة لم يُقَس عليه بالإجماع . - وَغَرَهُ كَلامُ أبيه في شرح الكافية حيث قال : وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالإجماع فظن أنه عائد إلى الأوزان الثلاثة<sup>(٢)</sup> ، وإنما هو خاص بفَعَلَ ، وفَعَّلَ لأنه فصلهما بعد<sup>(٣)</sup> أن ذكر أن مجيء فعيل كثير ، وأنه لا يقاس عليه ولم يدع في ذلك إجماعاً ولا خلافاً .

والقيد المذكور للقياس نَبّه عليه أبو حيّان ، ولا بُد منه فإن ماله فَعِيل بمعنى فاعل كعَلِم وحَفِظ وقَدِير لا يجوز استعماله في المفعول وفاقاً لثلاث بلبس .

قال : ويتنبى أيضاً أن يُقَيّد بكونه من فِعْل ثلاثي مجرد ، وتام متصرف<sup>(٤)</sup> ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ ميماً ذكرناه .

(و) وردت (صفة فَعِل) المكسور على (فُعَل) بضمّتين (وفعل وفُعَل) بالضم والسكون .

(و) وردت صفة (فَعَل) المضموم (على فَعِل) بالفتح والكسر كحَصِر ، فهو حَصِيرٌ . (وفَعُول) كحضور (وفُعَال) كجَبَان (وفُعَال) بالضم كشُجاع .

(١) أي قد ينوب فعيل عن مفعول مثل : دَهِن بمعنى مدّهون . وكحِيل بمعنى مكحول . وجريح بمعنى مجروح . وطريح بمعنى مطروح . وهذا مرجعه السماع . وقبل : ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل . نحو : قدر بفتح الدال ، ورَجم بكسر الحاء لقولهم : قدير ، ورحيم بمعنى : قادر ، وراحم .

انظر التصريح ٢ : ٨٠ .

(٢) أي فعيل ، وفَعَلَ ، وفَعَّلَ .

(٣) في ط : بعد بعد . يتكرّر كلمة : بعد تحريف .

(٤) ح ط : متصرف بالتون : تحريف .

( وغيرها ) كأشجع . وصرعان وحسن . وعُفْر<sup>(١)</sup> وغمْر<sup>(٢)</sup> ووضاء .  
 ( وإذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تُبنى من  
 ثلاثي مجرد غالباً ) .

### [ أمثلة المبالغة ] :

وشذ بناؤها من أفعل كدراك من أدرك ، ومِعْطاء من أعطى ، ونَدِير ، وأليم من  
 أنذر ، وآلم ، وزَهْوق من أزهق .

(١) العُفْر بالضم : الغليظ الشديد .

(٢) الغمر بالفتح : الكريم الواسع الخلق .

## التَّانِيثُ

أي هذا مبحثه ( هو فرع التذكير ) لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه « شيء » وشيء مذكر في لغاتهم ( ومن تسم ) أي من هنا ، وهو كون التأنيث فرعاً ، أي من أجل ذلك ( احتاج إلى علامة ) لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها ، والثواني تحتاج إلى ما يُميّزها من الأول ، وبدل على مشنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة ، لأنه فرع التنكير ، واحتياج النفي وشبهه إليها ، لأنها فروع الإيجاب .

( وهي ) أي علامة التأنيث ( ألف مقصورة وممدودة . قال البصرية : وهي ) أي الممدودة <sup>(١)</sup> ( فرع ) عن المقصورة أبدلت منها همزة . لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما ، والتفانيهما ساكنين فأبدلت [ ١٧٠/٢ ] المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة : لأنها في محل التغير ، وبدل لذلك سقوطها في الجمع كصحاري ، ولو لم تكن مبدلة لم تحذف ، كما لم تحذف في جمع قرى . قال الكوفية : بل هي أصل أيضاً .

( وئاء ) وهي أكثر وأظهر دلالة .

( وقد تقدّر ) التاء في أسماء ( فتعرف بالضمير ) يعود إليها نحو : الكتيف أكلتها ( والإشارة ) كهذه جهنم ( والرد في التصغير ) كهنيذة ( والخبر ، والحال ، والنعت ) نحو : الكتف المشوية . أو مشوية لذينة . ( والعدد ) أي سقوطها منه نحو : ثلاث هندود .

(١) في بياض بعد قوله : « وهي أي الممدودة » .

(والغالب) في التاء (أن يُفصل بها وصف المؤنث من المذكر ، كضارب ، وقائمة ، وحسنة ، وصعبة (وقلّت) للفصل (في الجوامد) كامرئ ، وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلامه ، وإنسان وإنسانه ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة ، وهذا النوع لا ينقاس .

(وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً) كتمر وتمرّة ، وبقر ، وبقرة (ولعكسه قليلاً) ككماً للواحد ، وكَمَاءً للجمع . (وللمبالغة) كراوية <sup>(١)</sup> (وتأكيداً) أي المبالغة كعلامة (وتأكيد التأنيث) كنمجة وناقّة ، أو تأكيد (الجمع) كحجارة وفُحولة. (أو تأكيد) (الوحدة) كظُلُمَة . وغُرْفَة (والتعريب) أي الدلالة على أنه عَجَمِيّ عُرْب ككيالِجة جمع كَيْلَج - مكيال - وموازجة جمع موزج - الخلف .

(والنسب) أي الدلالة عليه نحو : المهالبة ، والأشاعنة والأزارقة في النسب إلى المهلب ، والأشعث ، والأزرق أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر ، دلت التاء على أنه جمع بطريق نسب ، لا جمع بطريق الاسم كساتر الجموع ، وعبر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه .

(و) تكون (عوضاً) من فاء كعدة أو عين كإقامة ، أو لام كلُغَة ، أو مدّة تفعليل كتركية (وغير ذلك) .

قال أبو حيان : كالنسب والعُجّة معاً نحو سيّابحة وبرابرة ، ومعناه : السبيحيون ، والبربريون ، لا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين ، لأنه ليس أولى بها من الآخر .

وكالفرق بين الواحد والجمع نحو : يغال ويغالَة ، وحمار ، وحمارة ، وبُصْرِي وبُصْرِيَة ، وكوفي وكوفيّة . قال : ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس ، لأن هذا من الصفات لا من الأجناس .

(١) ط : « وكراية » بزيادة الواو .

( والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث ) كحائض ، وطالق وطامث ، ومُرْضِع ، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس ، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل : شخص حائض ، وطالق ، ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض ، وذات طلاق . علَّل بالأول الكسائي ، وبالثاني سيبويه : وبالثالث الخليل .

(و) الغالب أن (لا) تلحق (صفة على مِفْعَال) بكسر كميذكار ، وميقات <sup>(١)</sup> ومعطار ، وشذ ميقانة بمعنى مَوْقِنَة .

( أو مِفْعَل ) بالكسر وفتح العين كِيخْشَم ( أو مِفْعِيل ) كِيَعْطِير ، وشذ مِسْكِينَة .

( أو فَعُول لفاعل ) كصبور ، وشكور ، وضروب ، وشذ عَدُوَّة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ، ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة .

( أو فَعِيل لمفعول ) كجريح وقتيل ( ما ) دام ( لم يحذف موصوفه ) فإن حذف لحقته نحو : رأيت قتيلة بني فلان ، لتلا يلبس ، وكذا إذا جرد عن الوصفية نحو : ذبيحة ، ونطيحة .

وكذا فَعِيل بمعنى فاعل كبريضة ، وظريفة وشريفة ، وشذ امرأة صديق .

( وقد يذكّر المؤنث وبالعكس ) حملاً على المعنى نحو : « ثلاثة أنفس » من قوله :

« ثلاثة أنفُس وثلاثُ دَوْدٍ » <sup>(٢)</sup> .

— ١٧٦٧ —

ألقى التاء في عدده حملاً على الأشخاص ، وسمع : جاءته كتابي فاحتقرها ، أنت الكتاب حملاً على الصحيفة .

(١) ب ، ط : « ومثات » . تحريف . صوابه من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(ومنه) أي من تأنيث المذكّر حملاً على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى : « ثم لم تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا » <sup>(١)</sup> . أنت المصدر المنسبك بأن والفعل وهو اسم تكن . وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر ، وهو « فتنهم » وقوله : « قل لا أجدُ فيما أوحى إليّ مُحَرَّماً على طاعِمٍ يَطمَعُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِيتَةً » <sup>(٢)</sup> . أنت تكون ، واسمهما ضمير مذكر عائد على المحرّم لتأنيث خبره ، وهو « مِيتة » (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما) <sup>(٣)</sup> .

### [ مسألة ]

(مسألة) : تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً .

(و قال الجلولي اسماً) ما بعدها بدلاً منها ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

ولم تلحق آخر المضارع استغناء بقاء المضارعة ، ولا الأمر استغناء بالياء .

ولحقها لآخر الماضي (إذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوباً إن كان ضميراً مطلقاً) أي لحقيقي . أو مجازي نحو : هند قامت والشمس [١٧١/٢] طلعت .

(أو ظاهراً حقيقياً) وهو ما له فرجٌ من الحيوان نحو : قامت هند .

(وتركها) مما ذكر (ضرورة على الأصح) كقوله :

(١) سورة الأنعام ٢٣ ، لأن «أن قالوا» وهو المصدر المنسبك من أن والفعل اسم تكن ، والتأنيث

بمعنى : القاتلة والفتنة . هذا في قراءة من نصب «فتنهم» .

وقد أورد العكبري قراءات أخرى ، وهي رفع : « الفتنة » على أنها اسم كان . و « أن قالوا

الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء ، وتأنيث الفتنة غير حقيقي .

ويقرأ بالياء . ونصب الفتنة على أن اسم كان «أن قالوا» ، « وفتنهم » الخبر .

انظر : إعراب القرآن ١ : ٢٣٨ .

(٢) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٣) بعد « توسطهما » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

١٧٦٨ - . ولا أَرْضَ أَبْقَلْ يُنْقَالَهَا <sup>(١)</sup> .

وقوله :

١٧٦٩ - . تَمَنَّى ابْتِنَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن كيسان : يقاس عليه . لأنَّ سيوبه حكى : قال فلانة .

( وثالثها ) قال الكوفيون ( يجوز ) القياس ( في الجمع ) بالآلف والتاء دون المفرد ،  
فيقال : قام الهندات قياساً على جمع التكسير .

( وراجحاً إن كان ) ظاهراً ( مجازياً ) نحو : طلعت الشمس ، ومن تركه :  
« وَجُمِيعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ » <sup>(٣)</sup> . « فأنظر كيف كان عاقبةُ مَكْرِهِمْ » <sup>(٤)</sup> .

( أو ) حقيقةً ( مفصلاً بغير إلّا ) نحو : قامت اليوم هند ، ومن تركه : « إذا  
جاءكمُ الْمُؤْمِنَاتُ » <sup>(٥)</sup> .

١٧٧٠ - . إِنْ أَمْرًا غَرَهُ مِثْلُكَ وَاحِدَةً <sup>(٦)</sup> .

(١) لجوين الطائي . صدره :

. فَلَا مَزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١١ .

(٢) لليد بن ربيعة . ونماه :

. وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ .

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩٩ . والخزاعة ٤ : ٤٢٤ . والمغني ٢ : ١٣٢ ، ١٨٦ وشلور  
الذهب ١٥٣ وقد تقدمت قصة ابنته في الشاهد رقم ١٢٢٤ .

(٣) سورة القيامة ٩ .

(٤) سورة المنتحة ١٠ .

(٥) قاتله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٤١٤ ، وابن يعيش ٥ : ٥٣ وشلور الذهب ١٥٥ ، والمغني ٢ : ٤٧٦

والأشموني ٢ : ٥٢ .

جمع الهوامع ج ٦ - ٥

(ومساوياً إن كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقاً) أي لذكر أو مؤنث نحو : قامت الزبود ، و « قام الزبود » ، و « قالت الأعراب » <sup>(١)</sup> . « وقال نسوة » <sup>(٢)</sup> ، أو (جمعاً بالألف والتاء لذكر) نحو : جاءت الطلحات ، وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث ، فإن التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو : جاءت المندات إلا على لغة قال فلانة .

(أو اسم جنس لمؤنث) . نحو : كثرت التحل ، وكثر التحل .

(ومنه نعم ، وبئس) نحو : نعمت المرأة فلانة ، ونعم المرأة ، لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم ، وكذا نعمت جارية هند ، ونعم جارية هند .

(فإن كان فاعلهما مذكراً كتى به عن مؤنث جاز لحاقها والتترك أجود) نحو : هذه الدار نعم البلد ، ونعمت البلد ، وفي عكسه الإثبات أجود نحو : هذا البلد نعمت الدار ، ونعم الدار .

(ومرجوحاً إن فصل بإلا) نحو :

١٧٧١ - « ما بَرِّتَتْ من رِيَّةٍ وَذَمٌّ » في حريتنا الا بنات المَسَمِّ <sup>(٣)</sup> .

(وقيل : ضرورة) لا يجوز في التثنية ، ورُدُّ بقراءة « إن كانت إلا صبيحة واحدة » <sup>(٤)</sup> بالرفع .

(١) سورة الحجرات ١٤ .

(٢) سورة يوسف ٣٠ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد : شذور الذهب ١٥٦ والفي ٢ : ٤٧١ والنصر ١ : ٢٧٩ ، والأشعري ٢ : ٥٢ .

(٤) سورة يس ٢٩ .



( وجوزها الكوفيّة في جمع المذكر السالم ) كجمع التكسير فيقال : قامت الزبدون .

والبصريّة منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، وأمّا البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالأبناء .

( والتاء في ) أول ( المضارع كالماضي خلافاً وحكماً ) فيجب في : تقوم هند ، وهند تقوم والشمس تطلع .

وترجّح في تطلّع الشمس ، وتبّ الرّيح .

ويرجّح تركها في ما تبّ الرّيح إلّا في كذا ، ومن إلحاقها ما قرىء : « فأصبحوا لا تُرى إلّا مساكنهم »<sup>(١)</sup> .

( فإن أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث ) نحو : الهندان هما يفعلان ( فالزم ابن أبي العافية التاء ) حملاً على المعنى ( وصححه أبو حيان ، وخالف ابن الباذش ) فجوز التاء حملاً على لفظهما ، وذكر أنّه قاله قياساً ولم تعلّم في المسألة سماعاً من العرب ، ولا نعتاً لأحدٍ من النحاة .

ورده أبو حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة :

• لعلّهما أن تبغيا لك حاجة<sup>(٢)</sup> •

— ١٧٧٢ —

(١) سورة الأحقاف ٢٥ .

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ، وأبو عمرو والكسائي « لا ترى » بالتاء ، « إلّا مساكنهم » بنصب النون . وقرأ عاصم وحزمة : « لا يرى » بياء مضمومة « إلّا مساكنهم » برفع النون .

انظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٥ .

## أوزان ألف التانيث المقصورة

( مسألة : أوزان ) ألف التانيث ( المقصورة ) :

[ فَعُلَى ] :

فَعُلَى بالضمّ فالسكون اسماً أو صفة أو مصدرًا نحو : أنتى ( وحُبلى ) وبُشْرى .

[ فَعُلَى ] :

( وفَعلى ) بالفتح ( أنثى فَعْلان ) أي وصفًا كَسَكْرَى ( أو مصدرًا ) كَدَعَوَى ( أو جمعًا ) كَجَرَحَى ، فإن كان اسمًا لم يتعين كون ألفه للتانيث بل يصلح لها ، وللإلحاق كأرطى<sup>(١)</sup> وعلّقى<sup>(٢)</sup> .

[ فَعِلَى ] :

( وفِعلَى ) بالكسر ( مصدرًا ) كَدِرَ كَرَى . ( أو جمعًا ) كَقَطِرَى<sup>(٣)</sup> وحِجَلَى<sup>(٤)</sup> ، ولا ثالث لهما فإن لم يكن مصدرًا ولا جمعًا لم يتعين له ، فإن لم يُنَوَّنْ فله كـ « ضيزى »<sup>(٥)</sup>

(١) الأَرطى : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم .

(٢) العلّقى : نبت .

(٣) قَطِرَى : جمع قَطِرَان على وزن : قِطْرَان ، وهي دويبة تشبه المرأة .

(٤) حِجَلَى جمع : حَجَلَة بفتحات : اسم طائر .

(٥) في النسخ الثلاث : « ضيزى » بدون همز . والأشموقي يقيدها بالهمزة فيقول : نحو : « ضُترى » بالهمز . انظر ٤ : ٩٩ .

أي : جائرة ، أو نونت فلإلحاق كرجل كيصى وهو المولع بالأكل وحده .

[ فُعَالِي ] :

وفُعَالِي بالضمّ والتخفيف ، ولم يرد وصفاً بل اسماً نحو ( حُبَارِي ) لطائر ،  
وجمعاً نحو : سُكَارَى . وزعم الزبيدي <sup>(١)</sup> أنه ورد وصفاً نحو : جمل عُلَادِي ، أي  
شديد ضخم .

[ فُعَلَى ] :

(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو : سُمَّهَى ) للباطل .

[ أَفْعَلَاوِي ] :

(و) أفعلأوي بالفتح وضم العين (نحو أَرْبُعَاوِي ) لقِعْدَةِ المربع .

[ فِعْلَتَى ] :

(و) فِعْلَتَى بالكسر ، فالفتح ، فالتشديد (نحو : سِبْطَرَى ) لنوع من المشي .

[ فُعْلَتَى ] :

(و) فُعْلَتَى بضمّتين وتشديد اللام (نحو : كُفْرَتَى ) لوعاء الطلع ، وحَذْرَتَى من  
الحذر ، وبُذْرَتَى من التبذير .

[ فُعَّالَى ] :

وفُعَّالَى بالضمّ والتشديد نحو : ( شُقَّارَى ) لبنت ، وحوَارَى <sup>(١)</sup> وخُضَارَى <sup>(٢)</sup> .

(١) محمد بن الحسن بن عبد الله بن منجج ، أبو بكر الزبيدي الأشبلي النحوي .

صنف مختصر العين - أبنية سيويه - الواضح في النحو ، مات ٣٧٩ .

(٢) حوَارِي : خلاصة الدقيق .

(٣) خُضَارَى بالخاء : لطائر . وفي ط : حضارَى بالخاء .

[ فَعَلَوِي ] :

(و) فَعَلَوِي نحو : ( هَرَّئَوِي ) لبنت .

[ فَعْسَوِي ] :

(و) فَعْسَوِي نحو : ( قَعْوِي ) لَصَرْب من مشي الشيخ .

[ فَعْلَلَوِي - فَنَعْلَلَوِي ] :

وَفَعْلَلَوِي أو فَنَعْلَلَوِي نحو ( حَنَدَقُوا ) لبنت . قيل : نونه أصلية .

وقيل : زائدة ، ويقال [ ١٧١/٢ ] بكسر الحاء ، وبكسرها والدَّال ، وبفتح الدَّال والقف مع كسر الحاء وفتحها .

[ مُفْعَلِي ] :

(و) مُفْعَلِي بالضم<sup>(١)</sup> وتشديد اللام ، ولم يجر إلا صفة نحو : ( مَكْثُورِي ) لعظيم الأرنبة .

[ مِفْعَلِي ] :

(و) مِفْعَلِي بالكسر وتشديد اللام نحو : ( مِرْقَدَي ) لكثير الرقاد .

[ فَعَلَوْتَا ] :

(و) فَعَلَوْتَا بفتحيتين نحو : ( رَهَبُوتَا ) ورغبوتا للرَّهبة والرَّغبة .

(١) قيده السيوطي بالضم وتشديد اللام ، والأشموني ٤ : ١٠١ قيده بفتح الميم : « مُفْعَلِي » ، مثل : حَكْثُورِي ، لعظيم الأرنبة .

أما « مُفْعَلِي » بضم الميم وتشديد اللام وهي رواية السيوطي فلها كَثْثُورِي : للعظيم الرّوثة من الدّواب ، انظر القاموس : « كور » .

## [ فِعْلَلَى ] :

(و) فِعْلَلَى بكسر الفاء واللام نحو : ( قِرْفَصِي <sup>(١)</sup> ) بمعنى : القرفصاء .

## [ فَعْلَلِي ] :

(و) فَعْلَلَا مثلثاً نحو : ( عُرْضِي <sup>(٢)</sup> ) وفُعْلَلِي بالضم والفتح وسكون اللام نحو : عُرْضِيَّ من الاعراض .

## [ يَفْعَلَّى ] :

(و) يَفْعَلَّى بتشديد اللام نحو : ( يَهَيْرِي <sup>(٣)</sup> ) للباطل .

## [ فِعْلَلَى ] :

(و) فِعْلَلَى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو : ( شِفِصَلَى <sup>(٤)</sup> ) لنبت يلتوي على الأشجار .

## [ فَعْعَلَّى ] :

(و) فَعْعَلَّى بفتحات وتشديد الياء نحو : ( هَبَبَيْخَا ) لمشية بتبختر .

## [ فَعْعَلَّيَا ] :

(و) فَعْعَلَّيَا بفتحات وتشديد ، ولم يميء إلا اسماً نحو : ( مَرَحَيَا ) للمرح .

(١) في ط ، « قومضي » بالواو . تحريف .

(٢) وردت هذه الصيغة في المتن ١ : ١٧٤ .

(٣) ط : « تهري » بالياء . تحريف . وانظر المتن ١ : ١٧٩ .

(٤) ضبطه الصبّان ٤ : ١٠٢ بقوله : بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء ، وكسر الصاد المهملة ، وتشديد اللام . وفي أ : شغللاً بالطاء ، وفي ب : شقصاي وط : شقصلى بالقاف . كله ، تحريف .

[ فَعْلَلَايَا ] :

(و) فَعْلَلَايَا نحو : ( بَرْدَرَايَا ) لموضع .

[ فَعْلَلَايَا ] <sup>(١)</sup> :

(و) فَعْلَلَايَا نحو : ( حَوْلَايَا ) .

[ فُعْلَلَايَا ] :

(و) فُعْلَلَايَا بالضمّ والفتح نحو : ( بُرَحَايَا ) للعجب .

[ افْعِلَلَايَا ] :

(و) افْعِلَلَايَا بالكسر نحو : ( لِمَحِلَلَايَا ) لموضع .

[ فَوَعْلَلَايَا ] :

(و) فَوَعْلَلَايَا بالفتح وتشديد اللام نحو : دَوَدَرَلَايَا : لعظيم الخصيتين .

(١) ضبطها الأشموني ٤ : ١٠٢ : « فوعلا » وعلق الصّبان بقوله : « وذكر المراد في « شرح التسهيل » وأبو حيّان والشمّني : أن وزنه « فعلايا » وهو أقرب مما قاله الشارح .

## أوزان ألف التانيث الممدودة

(و) أوزان الممدودة :

[ فَعْلَاء ] :

بالفتح والسكون اسماً لصحراء ، أو وصفاً كحمرء ، وديمة هطلاء . أو مصدرأ  
كرغباء <sup>(١)</sup> ، أو جمعاً كطرفاء <sup>(٢)</sup> .

[ أُنْعِلَاء ] :

وأفعلاء بكسر العين نحو : أَرْبِيعَاءُ لِلرَّابِعِ <sup>(٣)</sup> من أيام الأسبوع ، وأصدقاء ، وأولياء .

[ أَفْعُلَاء ] :

(و) أَفْعُلَاءُ بضمها كأربُعاء لعود من عيدان الخيمة .

[ فَعْلَاء ] :

( وفعلاء ) مثلثٌ لأمٌ وفاءٌ كعقربُتاء لمكان ، وهندباء لبقلّة ، وقرفصاء لضرب  
من القعود .

[ وَفُعُلَاء ] :

(و) فُعُلَاءُ بالضمّ وفتح اللام كقُرُقَصَاء . قال أبو حيان : ولم يشبهه غير ابن

(١) رغباء : مصدر رغب إليه إذا ما أراد ما عنده .

(٢) في ط : « ظرفاء » بالظاء . تحريف صوابه من أ . ب ، والأشموني ٤ : ١٠٢ .

(٣) يذكر الأشموني ٤ : ١٠٢ : أنها مثلثة العين ، بفتح الباء ، وكسرهما ، وضمها .

مالك ، وقال : الفتحه للتخفيف فلا تكون أصلاً .

[فُعِيلِيَاء] :

وفُعِيلِيَاء<sup>(١)</sup> بالضم كَمُرَيْقِيَاء<sup>(٢)</sup> ، ومُطَيَّطِيَاء . قال أبو حيان : ولم يذكره إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك ، وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكانه في الأصل بني على فعلياء وإن لم ينطق به ، فيكون كما لو صغرت كِبِيرِيَاء ( كُبِيرِيَاء ) وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً ، فإنه لا يثبت بناءً أصلياً .

[فُعُولَاء] :

(وفُعُولَاء)<sup>(٣)</sup> بضمتين نحو : عُشُوراء للعاشر من أيام المحرم .

قال أبو حيان : وذكر بعض الكوفيين فيه القصر ، فيكون من الأبنية المشتركة .

[مفعولاء] :

(ومفعولاء) نحو : مَشْيُوخَاء ، ومَعْلُوجَاء ، ومَعْبُورَاء ، ومَأْتُونَاء لجماعة الشيوخ ، والعلوج ، والأعيار ، والآذن .

[مَفْعِلَاء] :

(ومَفْعِلَاء) بالفتح وكسر العين كَمِرْعِرَاء<sup>(٤)</sup> .

[فَعِيلَاء] :

(و) فَعِيلَاء بالكسر وفتح العين نحو : سِيرَاء لنوع من ثياب القز .

(١) ط : «فعلياء» . تحريف .

(٢) لقب عمرو بن عامر ملك اليمن .

(٣) انظر المتع ١ : ١٣٥ .

(٤) الرغب الذي تحت شعر العتر .



## [ فَعَالَاء ] :

( وفعّالاء ) بالفتح اسماً نحو : براكاء : لمعظم الشيء ، وصفته نحو : طباقاء للرجل الذي ينطبق عليه أمره .

## [ وفعِالاء ] :

( وفعِالاء ) بالكسر كقصاصاء للقصاص . قال أبو حيان : ولا يحفظ غيره .

## [ وبقاعلا ]

( وبقاعلا ) بالفتح كيتبعاء لمكان . قال أبو حيان : ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

## [ فاعلاء ] :

( وفاعِلاء مثلث عين ) أي مفتوحها كخازِباء <sup>(١)</sup> ، ومكسورها كقاصِعاء ، ونافِقاء ، كلاهما بلحُر اليربوع ، ومضمومها كقافِلاء <sup>(٢)</sup> وشاصِلاء <sup>(٣)</sup> لنبت . والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل .

## [ فعلياء ] :

وفِعِلياء بكسر الفاء واللام اسماً ككبرِياء ، وسيمياء للعلامة أو صفة كريع جرياء ، أي شمال .

(١) في أ : « حاربا » بالخاء والراء . وفي ط : « جارِباء » بالهمزة والراء . تحريف . صوابه من ب والقاموس :

والخازِباء : بالخاء والزاوي : الناقة التي ورم ضرعها .

(٢) قافِلاء : موضع . وفي النسخ الثلاث : « قافلا » بقافين بينهما ألف . تحريف صوابه من القاموس « قفل » .

(٣) شاصِلاء : اسم نبت كما في القاموس .

[ فُنُعْلَاء ] :

( وفنُعْلَاء ) <sup>(١)</sup> بضمّ الفاء والعين ، وتفتح العين كخُنُفْسَاء ، وخُنُفْسَاء .

[ فَعَنَلَاء ] :

وفعنلاء <sup>(٢)</sup> بالفتح كهـ « بَرَنَسَاء » بمعنى الناس .

(١) في ط : « وفعيلاء » بالياء .

(٢) في الأسموني ٤ : ١٠٤ : « فعنلاء » بتقديم العين على النون . وفي النسخ الثلاث « فعنلاء » ، وفي المتع ١ : ١٦٢ « فعنلاء » .

## الأوزان المشتركة

(ويشتركان) أي المقصورة والمدودة (في) أوزان :

### [ فَعَلَى ] :

( فَعَلَى ) بفتحين ، فالمقصور اسم نحو : أَجَلَى لوضع ، وَبَرَدَى : نهر دمشق وصفة كَجَمَزَى ، وَمَرَطَى ، وبشكى لضرب من العدو ، وَجَفَلَى للدعوة العامة ، ونقرى للخاصة .

والممدود لا يحفظ منه إلا فَرَحَاء ، وَجَنَفَاء : موضعان . وابن دُأَاء<sup>(١)</sup> ، وهي الأَمَّة .

### [ فُعَلَى ] :

( وفُعَلَى ) بالضم فالفتح . فالمقصور لم يرد إلا اسماً نحو : شُعَبَى لوضع وأُرَبَى للذاهية .

والممدود اسم كخُشْشَاء لعظم خلف الأذن ، وصُعْدَاء للتنفس ورُحْضَاء لعرق الحمى . وصفة كَنُفْءَاء ، وفاقة عُشْرَاء .

### [ فَعْلَلَى ] :

( وفَعْلَلَى ) بفتح الفاء واللام لم يرد إلا اسماً . فالمقصور كَقَهْقَرَى لنوع من

(١) ط : « وائني » مكان : « ابن » . تحريف .

المشي . وفَرْتَنِي <sup>(١)</sup> لامرأة ، وقرقرى لموضع . والممدود كعترباء لموضع .

وعَدَّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشتركة . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

### [ فِعْلِيْلَى ] :

( وفِعْلِيْلَى ) بكسر الفاء واللام . ولم يرد إلا اسماً ، فالقصور كهِرْبَدِي لمشية الهرايدة <sup>(٢)</sup> ، والممدودة : كهِنْدِيَاء لبقلة ، وطِيرْمَسَاء للظلمة . وجِلْحِيطاء لأرض لا شجر بها .

### [ فوعلَى ] :

( وفوعلَى ) بفتح الفاء والعين ، ولم يرد إلا اسماً كخوزَلَى لمشية ببتختر . وحوَصَلَاء <sup>(٣)</sup> .

### [ فَيَعْلَى ] :

( وفَيَعْلَى ) [ ١٧٣/٢ ] بالفتح كخَبَزَلَى ، ودَيَكْسَى لغة في دِيَكْسَاء <sup>(٤)</sup> ، وهي القطعة من النعم .

(١) تطلق على المرأة الفاجرة كما في القاموس : « فرت » .

(٢) في القاموس : الهريدة : عدو ثقيل ، وقد ضبطت بفتح الماء والباء .

(٣) موضع كما في القاموس .

(٤) على وزن : « فِعْلَاء » انظر الأشموني ٤ : ١٠٤ قال الصَّبَان : « الكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح من القاموس : بالسكون ، وكسر الدال ، وفتح الياء التحتية .

ومن قال : إن الكاف بالفتح غير معوك عليه ، لأنه يلزم عليه توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض .

ثم قال الصبان : رأيت الدماينيّ ضبطها بدال مهيطة مكسورة فثناة تحية ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهيطة ، والياء فيه زائدة ، وهذه رواية السيوطي .

قال أبو حيان : ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

وقال غيره : هو فَعْلَلَاء وفَعْلَلَى : فلم يثبت فيعل للمدود <sup>(١)</sup> .

[ فَعِيلَى وفَعِيلَاء ] :

( وفَعِيلَى وفَعِيلَاء ) <sup>(٢)</sup> نحو : كَثِيرَى <sup>(٣)</sup> ، وَقَرِيثَاء <sup>(٤)</sup> ، وَكَرِيثَاء لنوع من البسر  
الفاء وكسر العين .

[ فَعِيلَى ] :

( وفَعِيلَى ) بكسرتين وتشديد العين . فالمقصود لم يرد إلا مصدرأ كحَثِيثَى للث .  
وهجِيرَى للعادة .. والمدود لم يحفظ منه إلا فَخِيرَاء <sup>(٥)</sup> ، وَخَصِيصَاء <sup>(٦)</sup> ، وَمَكِيْنَاء <sup>(٧)</sup> ،  
ولا رابع لها .

[ فاعُولَى ] :

( وفاعُولَى ) بضم العين نحو : بادُؤُلَى لبلد ، وعاشُوراء ، وضارُوراء للضرر .

[ لإفْعِيلَى ] :

( وإفْعِيلَى ) بكسر الهمزة والعين نحو : إهْجِيرَى ، وإجْرِيَاء <sup>(٨)</sup> للعادة ، ولا يحفظ

(١) قالبا على هذين الوزنين زائدة .

(٢) سقطت هاتان الصيغتان ، وما يتبعهما من حديث إلى صيغة «فَعِيلَى» التالية من أ ، وسقطت  
«فَعِيلَاء» من ب .

وفي ط : «فَعِيلَاء» تحريف . صوابه من المتع ١ : ١٣٦ .

(٣) في القاموس : «كثر» : كَثِيرَاء : رطوبة تخرج من أصل شجرة .

(٤) في ط : «قريثاء» بالنون . صوابه من المتع ١ : ١٣٦ وانظر القاموس : «قرث» .

(٥) من القصر .

(٦) للاختصاص .

(٧) من أ : «وملتا» وفي ب : «وملتيا» ، وفي ط . «ومكثيا» «بالتاء» . كله تحريف . صوابه

من الأشموني ٤ : ١٠٠ . ومكثاء من التمكن .

غيرهما ، واهجِيرَاء ، وإجِيرَاء لغة فيهما <sup>(١)</sup> ، وإحِيلَاء <sup>(٢)</sup> موضع .

### [ فَعِلَى ] :

( و فَعِلَى ) كَفِطِبَى لَبِت ، زِمِكَى <sup>(٣)</sup> وَزِمِجَى <sup>(٤)</sup> ، وَزِمِجَاء <sup>(٥)</sup> بالقصر والمدّ للامت وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشترك . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

### [ فَعْلُولَى ] :

( وَفَعْلُولَى ) بفتح الفاء ، وسكون العين ، وضَمّ اللام نحو : فَوْضُولَى وَمَعْكُوكَاء ، وَبَعْكُوكَاء للشر والخلابة .

### [ فَعَلِيَا ] :

( وَفَعَلِيَا ) وبفتحتين وكسر اللام نحو : كَرَكْرِيَا <sup>(٦)</sup> ، وَزَكْرِيَا .

### [ فُعْلَيْى ] :

( وَفُعْلَيْى ) بضم الفاء ، وتشديد المفتوحة كخُلَيْى للاختلاط ولتُمَيِزى للغز ودُخَيْلًا لباطن الأمر ، وَقُبَيْطًا للناطف .

(١) انظر القاموس : « هجر » و « جرى » .

(٢) « إحيلاء » بالحاء المهملة : جبل . وبالقصر : شعب لبني أسد . وهي محرقة في النسخ الثلاث فني أ ، ط : « وإجِيلًا ، بالهمزة ، وفي ب : « وأطِيلًا ، بالطاء . صوابه من القاموس .

(٣) « زِمِكَى » : أصل ذنب الطائر .

(٤) الزمجي : أصل ذنب الطائر .

(٥) ط : « زعماء » بالحاء ، « ملة » تحريف .

(٦) ط : « كَرَكْرِيَا » بكاف وراء مهملة . تحريف .

[ فُعْتُلى ] :

( وَفُعْتُلى ) كَجُلْتُدى اسم ملك وجُلْتُنداء .

[ أَفْعلى ] :

( وَأَفْعَلَى ) بفتح الهزلة والعين كأَجْعَلَى للدعوة العامة ، وَأَوْجَلَى <sup>(١)</sup> موضع ، ولا ثالث لهما ، والأَرْبَعَا ، والأَجْفَلَا .

[ يُفَاعلى ] :

( وَيُفَاعِلَى ) بضم أوله : ينص <sup>(٢)</sup> أبو حيان لثال المقصور منه ، قال : ومثال الممدود يُتَابِعَاء <sup>(٣)</sup> اسم بلد لا خير .

[ فُعَاللى ] :

( وَفُعَاللى ) بالضم ، وكسر اللام : جُخَادِبَى ، وَجُخَادِيَاء <sup>(٤)</sup> .

[ فَعُولى ] :

( وَفَعُولى ) بالفتح ، فالضم كعُبَيْد سَنُوطى <sup>(٥)</sup> اسم أو لقب ، وَحَضُورى لموضع ،

(١) لعلها : « أَيْملى » بالياء لا بالواو كما في القاموس .

(٢) في النسخ الثلاث : « يفض » ولا معنى لها .

ولعلها محرفة من كلمة « ينص » أي ينص أبو حيان على مثال المقصور منه ومثال الممدود ، وتكون كلمة : « قال » : زائدة ، وعلى هذا الافتراض تكون كلمة يتابعاء جائزة القصر والمد ، فهي من الأوزان المشتركة كأخرواتها في هذا القسم وقد نص على ذلك اللسان : « نج » .

(٣) في ط : « ينيقاء » بالياء والفاء . تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ١٠٤ .

قال الصبّان : وحكى في أوله الضم كما في ابن عقيل على التسهيل .

(٤) لضرب بن الجراد . وفي ط : « مجادلة » : و « مجادلى » و « حجادبا » تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كميد سيوطى » بالياء . تحريف صوابه من القاموس سنط

و « سنوطى » لقب المحدث : عبيد أو اسم والده .

وَدَبَوْقًا لِلْعَدْرِ ، وَدَقُّوْقًا لِقَرْيَةٍ بِالْبَحْرَيْنِ ، وَقَطُّوْرَى : قَبِيلَةٌ فِي جَرْهَمَ ، وَكَحَرَوْرًا ، وَجَلَّوْلًا : مَوْضِعَانِ ، وَهَذَا الْوِزْنُ ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ فِي الْمُخْتَصِّ بِالْمَلْدُودِ ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ عَصْفُورٍ ، وَعَدَّهُ ابْنُ الْقَوْتِيَّةِ <sup>(١)</sup> وَابْنُ الْقَطَّاعِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهُوَ الصَّحِيحُ .

( وَفَعَلَوِي ) بِفَتْحَتَيْنِ ، وَسَكُونِ الْوَاوِ كَثَرَوْرَى لِمَوْضِعٍ <sup>(٢)</sup> وَخَجَوَجًا <sup>(٣)</sup> لِلطَّوِيلِ الرَّجْلَيْنِ .

( وَفَاعِلِي ) بِالتَّشْدِيدِ كَقَافِلَاءَ ، وَقَافِلَاءَ <sup>(٤)</sup> .

( وَفَعَلَوِي ) بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ كَمُرَضَى <sup>(٥)</sup> مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَسُلْخَفًا .

(١) محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف بابن القوطية ، أبو بكر النحوي .

صنف : تصارييف الأفعال - المقصور والممدود ، مات ٣٦٧ .

(٢) جبل لبني سليم .

(٣) في أ : « وَحَجَوَجًا » بِمَاءٍ وَجِيمٍ . وفي ب : « خَجَوَحًا » بِمَاءٍ وَجِيمٍ وَحَاءٍ . وفي ط : « حَاجَوَجًا » بِمَاءٍ وَجِيمَيْنِ . كله تحريف . صوابه من القاموس : « خَجَج » .

(٤) موضع كاف في القاموس .

(٥) انظر : المتعم ١ : ١٠٤ .



## المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

أي هذا مبحثهما ، وذكر أعقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة ،  
والأولى في مناسبة التسمية أنَّ المقصور سمِّي به ، لأنه لا يُمَدُّ إلا بمقدار ما في ألفه من  
اللَّيْنِ ، ولأنَّ ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعدها ، فيقصّر ، والممدود بخلافه ، لأنه <sup>(١)</sup>  
يُمدّ لوقوع الألف قبل همزة ، كما تُمدُّ حروف المد المتصلة به ، ولا تحذف ألفه  
بحال ، وقيل : سمِّي المقصور ، لأنه حبس عن الإعراب ، والقصر : الحبس وليس  
يجيد ، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ، ويلزمه صدق هذا الاسم <sup>(٢)</sup> على  
المضاف للياء .

### [ المقصور ]

( المقصور ما آخره ألف لازمة ) من الأسماء المعربة ، فخرج بالألف ما آخره ياء ،  
وباللازمة الأسماء الستة حالة النصب ، ولم احتج إلى زيادة مفردة كما صنع ابن  
الحاجب احترازاً عن الممدود نحو : صحراء لعدم الحاجة إليه ، إذ لا يصدق عليه أن  
آخره ألف بل همزة ، فلم يدخل ، ولا يوصف بذلك غير الأسماء كَيْخَشَى ،  
وَرَمَى <sup>(٣)</sup> ، وأبى <sup>(٤)</sup> ولا <sup>(٥)</sup> المبنيات كَتَى ، وهذا ، وإذا وما <sup>(٦)</sup> يقع في عبارة بعضهم

(١) من قوله : «لأنه يمد» إلى قوله : «وقيل : سمى المقصور» سقط من أ.

(٢) «الاسم» سقط من أ.

(٣) في النسخ الثلاث : «ويرمى» . تحريف . صوابه : «رمى» .

(٤) ب ، ط : «وحتى» صوابه من أ.

(٥) ط : «وإلى» صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : «أو ما يقع» بأو لا بالواو . تحريف .

من إطلاق ذلك عليها تسامح .

( ويقاس ) القصر ( في كل معتلّ ) آخره ( فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كفعول غير الثلاثي ) كصطفى ، ومُقْتَدَى ، ومُقْتَضَى ومُسْتَقْصَى . إذ نظائرهما من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدّم ، ولم يشذ منها شيء .

( ومصدر فعل اللزم ) كَهَيَوَى هَيَوَى ، وَجَيَوَى جَيَوَى ، إذ نظيرهما من الصحيح « فَرَحَ » ونحوه ، لأن المصدر فيه على فَعَلَ بالفتح غالباً ، وإن جاء على فِعَالَةٍ . كَشَيْكَسَ شَيْكَاةً ، فاكثى بالغالب في قصر نظيره المعتل ( والمفتعل ) سواء كان مصدراً أم زماناً كَرَمَى ، وَمَغْزَى إذ نظيرهما مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ بفتح ما قبل الآخر لزوماً .

( والمِفْعَل ) بكسر الميم ، وفتح العين للآلة نحو : مِرْمَى ، ومِهْدَى ، وهو وعاء الهدية ، إذ نظيرهما نحو : مَخْصَفٌ ، ومِغْزَلٌ ، على <sup>(١)</sup> مِفْعَلٍ بفتح غالباً وإن جاء على مِفْعَالٍ نادراً <sup>(٢)</sup> .

( وجميع فِعْلَةٍ ) بالكسر ( وفُعْلَةٍ ) بالضم نحو : مِرْبَةٍ ومِرَى ، ومُدْنِيَّةٌ ومُدَى إذ نظيرهما من الصحيح نحو : قِرْبَةٍ وقَرْبٌ ، وقُرْبَةٍ وقُرَى على فِعْلٍ وفُعْلٍ بفتح ما قبل الآخر .

(١) ط : « على » بالواو .

(٢) هذا إشارة إلى سؤال محتمل ، وهو كما قال الصّبّان ٤ : ١٠٧ فإن قلت : نظيرهما أيضاً : محرّاث ، ومجرّاف ونحوهما ، فإن الآلة تأتي على مِفْعَالٍ ، فهلاّ مدّ مَرْمَى - ومهدى فاجلّواب أنه رجع النظر إلى نحو : مخصف ، ومغزل لأمرين : الأول : أن نحو مرمى ، ومهدى أشبه بنحو : مخصف ومغزل .

الثاني : أن جيء الآلة على مِفْعَلٍ أكثر من مجيئها على مِفْعَالٍ .

## [ المملود ] :

( والمملود ما آخره ألف بعدها همزة ) زائدة من الأسماء [ ٨٧٤/٢ ] الأسماء العربية .

فخرج بالقيد [ غير ] <sup>(١)</sup> الأخير المقصور . وبألزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو : كساء ، ورداء ، والألف كذلك نحو : ماء ، فإن أصله : مَوّه ، قلبت الواو ألفاً ، والهاء همزة ، فلا يسمى مملوداً نص عليه الفارسيّ لعروض المدّ فيه ، إذ ألفها واو في الأصل .

ولا يسمى مملوداً غير الأسماء كجاء ، وشاء ، ولا المبنيات كهؤلاء ، واللاء إلاّ تَسْمُحاً .

( ويقاس فيما ) أي معتلّ الآخر ( قبل آخر نظيره ) الصحيح ( ألف ) لزوماً أو غلبة ( كمصدر ) الفعل ( ذي ) همز ( الوصل ) كالاستقصاء . والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار ( وفَعَال ) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشرّاب .

( وتَفَعَال ) بالفتح كالتعداد ، والتترماء <sup>(٢)</sup> إذ نظيرهما التكرار والتطوaf ( ومِفْعَال صفة ) كهزاء ، إذ نظيره مهزار بخلافه غير صفة كاسم الآله ، ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب ، وقد يأتي على مِفْعَل كمدّ عَس ومِطْعَن <sup>(٣)</sup> . ( وواحد

(١) ب ، ط : « بالقيد الأخير المقصور » وفي هذه العبارة نظر ، فإن القيد الأخير هو الأسماء العربية ، والمقصور : اسم معرب ، وليس مبنياً اللهم إلاّ إذا أراد بالإعراب الحركات الظاهرة نجوذاً .  
وعبارة أ : « غير الأخير » مقبولة لأن المقصور اسم معرب .

(٢) في القلموس : « راميته راماة ورماء ، وتَرَمَاء » .

(٣) أ ، ب : « معطن » بتقديم المين على الطاء .

أفعلة ( ككساء وأكسية ، وقَبَاء وأقْبِيَّة ، إذ نظيرهما : خِمار وأخْمرَة وقدال وأقْذِلَة .

وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة اطرَد فيها القصر والمدّ لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة .

( وغير ذلك مرجعه السَّمَاخ ) قصرأ ومدّأ ، وفيه كتب مؤلفه يرجع إليها . قال أبو حيان : ومن أجمعها : « تحفة المودود » لابن مالك ( ومرّ من بناء التثنية وجمعي التصحيح ) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل ، وإن كان اللائق ذكره هنا .

• • •

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أي هذا مبحثه ( هو قِلَّةٌ ) يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةِ ( وَكثْرَةٌ ) يُطْلَقُ عَلَى عَشْرَةِ  
فَمَا فَوْقَهَا ، وَقَدْ يَنْغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَضَعًا <sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِمْ : فِي رَجُلٍ أَرْجُلٌ ، وَلَمْ  
يَجْمَعُوهُ عَلَى مِثَالِ كَثْرَةٍ ، وَفِي رَجُلٍ رِجَالٌ ، وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى مِثَالِ قِلَّةٍ ، أَوْ اسْتَعْمَلَا  
لِقَرِينَةٍ مَجَازًا نَحْوُ : « ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ » <sup>(٢)</sup> .

## جُمُوعُ الْقِلَّةِ

( فَالْأَوَّلُ ) أَيِ الَّذِي لِلْقِلَّةِ أَرْبَعَةُ أَوْزَانٍ ، وَسَلَكْتَ هُنَا كَابِنَ مَالِكٍ طَرِيقَةَ الْإِبْتِدَاءِ  
بِالْجَمْعِ ، وَذَكَرَ مَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ قِيَاسًا وَسَمَاعًا ، وَسَلَكَ ابْنَ الْحَاجِبِ طَرِيقَ سَبْيُوهِ الْإِبْتِدَاءِ  
بِالْمُفْرَدِ ، وَذَكَرَ مَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ قِلَّةٌ أَوْ كَثْرَةٌ كُنْطَلُك :

### [ أَفْعُلْ ] :

أَحَدُهُمَا ( أَفْعُلْ ) وَابْتَدَى بِهِ لِأَنَّهُ أَقَلُّ زَوَائِدَ إِذْ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ غَيْرُ الْمَعْرُوفَةِ .  
( وَيَطْرُدُ فِي ثَلَاثِيَّ اسْمًا صَحِيحِ الْعَيْنِ عَلَى فَعْلٍ ) بِالْفَتْحِ وَالسَّكُونِ كَكُتِّبَ  
وَأَكْتُبُ ، وَفُلِّنْسُ وَأَفْلُسُ ، وَوَجَنُ وَأَوْجُهُ ، وَدَكُو وَأَدْلُ ، وَظَبْيِي وَأَظْبِي .  
بِخِلَافِ غَيْرِ الْأَسْمِ وَهُوَ الْوَصْفُ : كَضَخَمَ وَكَتَهَّلَ ، وَالْمَعْتَلَّ الْعَيْنَ كَسَيْفَ

(١) ط : « وَضَعًا » بِالصَّادِ وَالْفَاءِ . تَحْرِيفٌ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٨ .

وثَوَّبَ ، لاستئصال الضمّة على حرف العلة ، ونَدَرَ أَعْبُدُ ، وَأَعَيْنُ ، وَأَسَيِّفُ ،  
وَأُثَوِّبُ .

(و) يَطْرُدُ أيضاً ( في ) اسم ( مؤنث بلا علامة رباعي ثالثة مدة ) ألف أو واو ،  
أو ياء ، مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه كعَنَّاَقْ وَأَعْنُقْ ، وَذِرَاعْ وَأَذْرُعْ ،  
وَعُقَّابْ وَأَعْقُبْ ، وَيَسْمِنُ وَيَمُنُّ بخلاف الوصف كشُجَاعْ والمذكر .  
وشَذَّ طِحَالْ وَأَطْحُلْ ، وَعَتَّادْ وَأَعْتَدْ ، وَغُرَّابْ وَأَغْرُبْ .

والمؤنث بعلامة كسحابة ، ورسالة ، وعجالة ، وصحيفة .

والثلاثي : كدَعَدَ ، والخالئي من مدة كخَنَصَرَ ، وَضِفَدَعَ .

( لا فَعَلَ ) بفتحين ( وفَعِلَ ) بالكسر فالفتح ( وفِعَلَ ) بالكسر والسكون  
( وفُعَلَ ) بالضم والسكون ( وفَعُلَ ) بالفتح والضم ( وفُعُلَ ) بضميتين حال كون  
كلّهما ذكر ( مؤنثاً ) أي لا يَطْرُدُ فيها ( في الأصَحَّ ) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس  
عليه ، وقال يونس <sup>(١)</sup> : يَطْرُدُ في فَعَلَ إذا كان مؤنثاً نحو : قَدَمَ وَأَقْدَمَ .

وقال الفراء : يَطْرُدُ فيه وفيما بعده كذلك كقَدَرَ وَأَقْدَرُ ، وقَدَمَ وَأَقْدَمَ ،  
وَعُودَ وَأَعُودَ ، وَعَجَزَ وَأَعْجَزَ ، وَعُنُقَ وَأَعْنُقَ .

ولا يطرُد فيها المذكور وفاقاً .

وشَذَّ جَبَلْ وَأَجْبُلْ ، وَجِرَوْ وَأَجِرْ وَرُكْنْ وَأَرُكُنْ ، وَفَرَطْ وَأَفْرُطْ .

وشَذَّ أيضاً : أَمَّةٌ . وَأَكُمُ وَنِعْمَةٌ وَأَنْعُمُ ، وَمَكَانٌ وَأَمْكُنُ ، وَجَنِينٌ وَأَجْنُنُ .

[ أفعال ] :

(و) الثاني ( أفعال ) ويَطْرُدُ في اسم ثلاثي لم يطرُد فيه أَفْعُلُ ( وهو فَعَلَ المعتل العين

(١) أ : « ابن يونس » بزيادة : « ابن » . تحريف .

كسيف وأسياف ، وثوب وأثواب .

وغير وزن فَعَلَ من أوزانه : كحَزَبُ وأحزاب ، و صُلْبُ وأصلاب ، وجمَلٌ وأجمال ، ووعَلَ وأوعالٌ ، وعضدٌ وأعضاد ، وعتقٌ وأعتاق ورُطِبَ وأرطاب ، وإيل وأبال ، وضيع وأضلاع .

أما فَعَلَ المطرد فيه أفعال فلا يأتي فيه أفعال إلا نادراً كفرَّخَ وأفراخ وكذا الثلاثي غير .

والوصف كجِلَفٍ وأجلاف ، وحرَّ وأحرار وخُلُقٌ ، وأخلاق ، ونكَدَ<sup>(١)</sup> وأنكَادَ، وَيَقِظُ وَيَقْظُ ، وجُنُبٌ وأجناب . وكذا غير الثلاثي كشریف وأشراف ، وجبانٌ وأجبان<sup>(٢)</sup> وجُنَّةٌ<sup>(٣)</sup> وأجناث ، وهَضْبَةٌ وأهضاب ، ونِضْوَةٌ وأنضاء ، وسففة وأسفاف<sup>(٤)</sup> ونَمِرَةٌ<sup>(٥)</sup> وأنمار . وجاهلٌ وأجهال ، وميت وأموات ، وغُثَاءٌ وأغثناء ، وقِمَاطٌ وأقِمَاط ، وصاحب [ ١٧٥/٢ ] وأصحاب ، وأغْيَدَ وأغْيَاد ، وقحطانٌ وأقحاط ، وذَوَاطَةٌ وأذواط ، وهو نوع من العنكبوت .

(قيل) : ويطرد أيضاً ( فيما فاؤه همزة أو واو ) وهو ( على فعل صحيح العين ) نحو أنف وأناف ، وألف وآلاف ، ووهم وأوهام ، ووقت وأوقات ، ووقف وأوقاف استقالاتاً لأفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو ، وهذا رأي الفراء ، والأكثر على أنه محفوظ فيه .

(١) «نكد» بكسر الكاف ، وسكونها ، وفتحها كافي القاموس .

(٢) انظر الأشموني ٤ : ١٢٥ .

(٣) من قوله : «وجهة» إلى قوله : «وجاهل» سقط من أ .

(٤) هكذا في ط : شفعة وأسفاف . وفي أ : وعشا ، وأعشا . تحريف .

ولعلها سحفة بالسين ، وهي غصن النخلة اليابس أو النخلة قصها .

(٥) نمره بالنون على وزن : فَعِلَه بفتح النون وكسر الميم .

( وقَل ) أفعال ( في فَعَلَ ) بفتحين حال كونه ( أجوف ) كـ ( مال ) وأموال  
وحال وأحوال . وخال وأحوال .

( ونذر في فَعَلَ ) بالضم والفتح كَرُطِبَ وأرطاب ، ورُبِعَ وأرباع ، وسبَّأَ  
قياسه ( ولزم في فَعِلَ ) بكسرتين كإبل وآبال .

( وغَلَبَ ) في فَعَلَ لمضاعف ( نحو : لُبَّ ) وألباب . ( و ) فَعَلَ نحو ( مَدَى  
وأمداء . ( و ) فَعِلَ نحو ( نَمِر ) وأنمار . ( و ) فَعَلَ نحو عَضُدَ وأعضاد . ( و ) فَعِلَ  
نحو ( عَنِبَ ) وأعنانب ( و ) فَعُلَ نحو : ( طُنَبَ ) وأطناب ، وعَتُنُقَ وأعناق . ( و )  
فَعُولَ نحو ( فَلَوْ )<sup>(١)</sup> وأفلاء ، وَعَدَوْْ وأعداء .

### [ أفعلة ] :

( و ) الثالث ( أفعلة : ويطرد في اسم مذكر رباعي ثالثة مدة ) ألف أو واو أو ياء ،  
كطعام وأطعمه ، وحيار وأحمرة ، وغُرَابَ وأغْرِيبَ وأرغفة ، وعمود  
وأعمدة بخلاف الصفة .

ونذر : شحیح وأشحة ونتجى وأنجىة .

وأما المؤنث فتقدم أن قياسه أفعُل . ونذر : عُنَابَ وأعنبة .

وغير الرباعي ، ونذر قَدَحَ وأقْدِحة ، و « قز وأقرزة »<sup>(٢)</sup> ، وخال وأخولة ،  
ورمضان وأرمضة ، وخَوَّانَ لربيع الأول وأخْوِنة .

(١) الفلَوْ كَمَدَوْ وسحوْ : الجحش والمهر فطما أو بلغا السن .

(٢) ب ، ط : « قز وأقرزة » . وفي أ : قز ، وأقرزة ، ولعل الصواب : « قز » بالفاء ويجمع على :

« أقرز » والناذر منه أقرزة . والقر : الرجل الخفيف ، وولد البقرة الوحشية انظر القاموس .

أو لعلها محرفة عن « جزة » والجزة : حوف شاة مجزوزة ، وجمعها النادر : أجزرة .

انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .



والخالي من مدّة . ونذر جائز وأجوزة . وهي الخشبة المتمدّة في أعلى السقف .

( فإن كانت ) المدّة في الاسم المذكور ( ألفاً شذوذه فيه ) إن كان ( منقوصاً أو مضاعفاً على فيعال ) بالكسر ( أو فَعَال ) بالفتح كسقاء وزمام : وسماء ، وبنات .

ومن الشاذ فيه : عَيْنَان وَعُتْن . وَحِجَّاجٌ وَحُجُّجٌ <sup>(١)</sup> وَسَمَاءٌ وَسُمْنِيٌّ <sup>(٢)</sup> بمعنى المطر ليكون مذكراً ، ولا يشذّ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثله .  
( وما عدا ما تقدّم ) قياسه ( بحفظ ) ولا يقاس عليه .

### [ فِعْلَةٌ ] :

(و) الرابع ( فِعْلَةٌ ، وقيل هو اسم جمع ) لا جمع ، قاله ابن السّراج . قال أبو حيّان : وشبهته أنه رآه لا يطرد ، قال : وهذه شبهة ضعيفة ، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد .

(و) على الأوّل ( لا يطرد بل يحفظ في فعل ) كصَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ ، وَخَصِيٍّ وَخَصِيَّةٍ بالفتح ، وَجَلِيلٍ وَجِلَّةٍ ، وَفَعَلٌ بفتحين كولد وولدة . وَفَتَى وَفَتِيَّةٌ .

( وفَعْلٌ ) بسكون العين كشيخ وشيخة . وثَنِيٌّ وهو الثاني في السيادة وثنية ، ( وفَعَالٌ ) بالضم كغلام وغليلة ، وشُجَاعٌ وشِجْعَةٌ .

( وفَعَالٌ ) بالفتح كغزال وغزالة . ( وفَعِلٌ ) بالكسر ، فالفتح كثنِيٌّ بوزن عِدَى وثنية :

## جُمُوعُ الْكَثَرَةِ

(والثاني) : أي جمع الكثرة له أوزان :

(١) الحجاج يفتح الحاء وكسرها وجيمين : العظم الذي ينبت عليه الحاجب . انظر الصبان ٤ : ١٢٧ .

(٢) وسمِعَ أيضاً : أسْمِهَ على القياس . انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .

## [ فُعِلَ ] :

أحدهما : ( فُعِلَ ) ويطرّد جمعاً ( لأفَعَلَ وفَعَلَاء ) وصفين ( متقابلين ) كأحمر وحمراء ، وحمُر . ( أو منفردين مانع خِلْفَة ) كأكْمَرَ للعظيم الكَمَرَة أي الحشفة وآدَرَ للمتفخّخ الحصى <sup>(١)</sup> ، وأَقْلَفَ <sup>(٢)</sup> ، ورتقاء ، وقرئاء ، وعذراء ( وفي ) المنفردين مانع ( استعمال ) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجلي آلي <sup>(٣)</sup> ، وامرأة عجزاء ، ولم يقولوا : أعجز ، ولا ألياء مع وجود المعنى ، وهو كبير العجز فيهما ( خُلِفَ ) قبل : يطرّد فيه فُعِلَ ، وجزم به ابن مالك في شرح الكافية ، وقيل : يُحفظ ، وجزم به في التسهيل .

( فإن صَحَّ لأملاً وعيناً جاز ضمُّها ) أي العين ( ضرورة ) في الشعر ( ما لم يضاعف ) كقوله :

وما انتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشْفٍ <sup>(٤)</sup> . ١٧٧٣ -

وقوله :

وأنكرتني ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ <sup>(٥)</sup> . ١٧٧٤ -

(١) آدر لعظيم الأذرة ، وسكون الدال .

(٢) القلْفَة : جلدة الذكر .

(٣) والأصل : أآلي ، فقلب الهزة الثانية الفاء ، والياء كذلك لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وآلى : كبير الآلية .

(٤) سبق ذكره رقم ١٦٣٤ .

(٥) لأبي سعيد المخزومي .

من شواهد الأسموني ٤ : ١٢٨ . وصلده :

• طوى الجديدان ما قد كنت أنشره •

بمخلاف المضاعف نحو : « غَزَّ » <sup>(١)</sup> لما يلزم منه في الفك ، وهو ثقيل مع ثقل الجمع .

والمعتلّ اللام نحو : عُمِّي لثلاث تنقلب الياء واواً ، ثم تنقلب إلى الياء كما القاعدة في كل اسم آخره واو قبلها ضمة فيثول إلى وزن فعل الماهل .

أو العين نحو : سُود ، وببيض لاستثقال الضمة على حرف القلة .

وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فَعُل كسَفَف وسَقَف وخَوَار وخَوْر <sup>(٢)</sup> ، وعميمة وهي النخلة الطويلة وعمّ ، وبَازِل <sup>(٣)</sup> وبُزُل وأسد وأسد ، وبدنة وبدن ، وذُبَاب وذُب .

### [ فَعُل ] :

(و) الثاني من أوزان جمع الكثرة ( فَعُل ) بضمين ويطرد جمعاً .

( لَفْعُول اسماً ) مذكراً أو مؤنثاً كعمود وعمد ، وقُلُوص ، وقُلُص ( أو صفة لا لمفعول ) <sup>(٤)</sup> كصَبُور وصَبْر ، وشَكُور ، وشَكْر بمخلاف نحو : حَلُوب وركوب .

( وفعل ) بلا تاء ( اسماً ) كقَضِب وقَضَب .

وندر في الصفة كنذير ونذُر ، وفي ذي التاء كصحيفة وصُحُف .

( وفعل ) بالفتح ( وفعل ) بالكسر ( اسمين غير مضاعفين ) لذكر أو مؤنث

(١) جمع : أغزّ .

(٢) انظر القاموس : « خور » .

(٣) يقال : بعير بازل ، وثاقة بازل : إذا انشقّ نأبها .

(٤) ط : « لا كفعل » بالكاف .

كَقَذَالٍ وَقَذُلٍ ، وَأَتَانٍ وَأَتْنٍ ، وَحِمَارٍ وَحُمُرٍ ، وَدِرَاعٍ وَدُرْعٍ .

بخلاف الوصفين كَجَبَّانٍ وَجَبْنٍ ، وَنَاقَةٍ ضِنَاكٍ <sup>(١)</sup> أي عظيمة المؤخرة [١٧٦/٢]  
وشذ جعل يُقال ، أي بطيء وثقل ، وَنَاقَةٍ كِنَازٍ وَكُنُزٍ .

والمضاعفين كَحَنَانٍ وَمِدَادٍ ، وَشَذَّ عِنَانٍ وَعُشْنٍ .

( ولا يقاس في فعال ) بالضم ( على الصحيح ) وبه جزم في التسهيل ، وجزم في شرح  
الكافية بقياسه فيه ، ومثله بكَرَاعٍ وَكُرْعٍ ، وَقَرَادٍ وَقُرْدٍ .

وسمع وفاقاً في نحو : سَقَفٌ وَسُقْفٌ ، وَتَمِيرٌ ، وَتُمُرٌ ، شَارِفٌ وَشُرْفٌ ،  
وَقَرِحَةٌ وَفُرْحٌ وَتَمَرَةٌ وَتُمَرٌ ، وَشَرٌّ وَسُتْرٌ .

( ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً ) نحو : سِوَارٍ وَسُورٍ ، وَنَوَارٍ وَنُورٍ ،  
وَعَوَانٍ وَعَوْنٍ ، ومن ضمها في الضرورة قوله :

١٧٧٥ - عَنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبِ دُوَالَاكَفٌ اللَّامَعَاتُ سُورٌ <sup>(٢)</sup> .

( خلافاً للفرء ) في قوله : ببقاء الضم اختياراً قال : وَرُبَّمَا قَالُوا عَوْنٌ كَرُسُلٍ  
فرقاً بين جمع العوان والعانة .

( ويجوز ) التسكين ( إن لم تكنها ) أي واواً ، ولم يضاعف نحو : حُمُرٌ ، وَقَذُلٍ  
بخلاف ما إذا ضوعف نحو : سُرُرٌ ، فلا يسكن ، لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام  
وهو ممنوع هنا لالتزام الفلك في المفرد ، والجمع مبتني على مُفْرَدِهِ . ( فإن كانت )

(١) في القاموس : « ضَنَّاكٌ كَكِتَابٍ : الثَّقِيلَةُ الْعِجْزُ .

(٢) للعدي بن زيد ديوانه ١٢٧ .

العين ( ياء كسرت الفاء ) فتصح نحو : سِيل وعَيْن . جمعي سيال <sup>(١)</sup> ، وعِيان <sup>(٢)</sup> ، والأصل : سِيل وعَيْن . ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واواً كَوَقَيْن ، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف .

( وحكى قوم الفتح في ) في عين فعل ( المضاعف ) الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفاً <sup>(٣)</sup> .

( وقيل : اسماً ، وقيل : صفة ) أيضاً فعلى الأول وهو رأي ابن قتيبة وغيره ، واختاره ابن الضائع لا يجوز في « ثياب جَدُد » إلاّ الضمّ ، لأنه إنما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة <sup>(٤)</sup> .

وعلى الثاني ، وهو رأي ابن جني ، واختاره الشلّوبين وابن مالك يجوز : « جَدَد » كَسُرَّر جمع سرير ، والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ، ونبه عليه أبو حيّان .

### [ فُعَل ] :

(و) الثالث من الأوزان (فُعَل) بالضم فالفتح ، ويطرد جمعاً : ( لاسم على فُعَلَة ) بالضم والسكون ( وفُعَلَة ، بضمين ) سواء كان صحيح اللام كَعَفْرَة وعُرْف ،

(١) يقول الصبان : السين مكسورة كما في خط السيوطي .

قال في الصحاح : السِيَال بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وكذا في الدعاميني .

(٢) في القاموس : العِيَان : « بكسر العين » حديدة في صاع القدّان .

(٣) في أ ، ب : المضاعف تخفيفاً على فعيل بسقوط : « الذي مفرده » وتقديم : « تخفيفاً » .

(٤) في هامش ط ورد ما نصه : « في نسخة هكذا ، إنما سمع في الاسم الذي مفرده على فعيل لغة ،

وعلى الثاني الخ » أهـ .

أقول : وهذه العبارة التي أشار إليها الملق ورددت بعد قوله : « المضاعف » قبل ذلك بسطرين أو

وَجُمُعَةٌ وَجُمُعَ أَم مَعْتَلَهَا أَم مَضَاعِفُهَا كَعُرْوَةٌ وَعُرَى وَنُهْبَةٌ وَنُهَى ، وَعُدَّةٌ وَعُدَدٌ .

بِخِلَافِ الْوَصْفِ مِنْهَا كَرَجُلٍ ضُحْكَةٍ وَهَزَاةٍ ، وَامْرَأَةٍ شُلْكَةٍ أَيْ سَرِيعَةٍ فِي حَاجَتِهَا .

وَشَدَّةٌ رَجُلٍ بُهْمَةٍ وَبُهُمٌ .

(و) يَطْرُدُ (لِفُعَلٍ أَنْتِي أَفْعَلُ) كَكُبْرَى وَكُبَّرَ ، وَفُضِّلَ وَفُضِّلَ .

بِخِلَافِ فُعَلٍ غَيْرِهِ كَحُبْلٍ وَبُهُمَى ، وَرُجْعَى وَرُبَّى <sup>(١)</sup> .

( وَقَاسَهُ الْمَبْرَدُ فِي ) فُعَلٍ بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ مُؤَنَّثًا بِغَيْرِ تَاءٍ نَحْوِ ( جُمِلَ ) <sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ قَالَ : وَهُوَ مَسْمُوعٌ .

(و) قَاسَهُ ( الْفَرَاءُ فِي ) فُعَلٍ مُصَدَّرًا نَحْوُ : ( الرَّؤْيَا ) وَالرُّؤْيَى ، وَالرُّجْعَى وَالرُّجْعَ .

(و) فِي فَعْلَةٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ ثَانِيَةً وَآوً سَاكِتَةً ( نَحْوُ : نَوْبَةٍ ) وَنَوَّبَ .

وغيره قصره على السماع .

وَسَمِعَ وَفَاقًا فِي نَحْوِ : قَرْنَةٍ وَقُرَى ، وَحِلْيَةٍ وَحَلَى ، وَبُرَّةٌ وَبُرَى ، وَعُجَابَةٌ وَهِيَ لَحْمَةٌ فِي رَكْبَةِ الْبَعِيرِ ، وَعُجَجَى ، وَعَدَوْتُ وَعُدَى ، وَفُقُتْرٌ وَهُوَ الْجَانِبُ وَفُقُتَرَ .

### [ فِعْلٌ ] :

(و) الرَّابِعُ مِنْ أَوْزَانِ الْكُثْرَةِ ( فِعْلٌ ) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ( وَقِيلَ : هُوَ وَمِثْلُوهُ ) أَيْ فُعَلٌ بِالضَّمِّ ( أَسْمَاءُ جَمْعٌ ) قَالَهُ الْفَرَاءُ ، لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُمَا يَجْمَعَانِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَعَرَفَاتٍ

(١) الرُّبَّى : كَحَبْلٍ : الشَّاةُ إِذَا وَلَدَتْ ، وَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا . وَفِي أ : « رُبَى » يَاءٌ ، وَفِي ب : « زَبَى » بَازِي . كِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ . صَوَابُهُ مِنْ طَوَالِقَامُوسٍ .

(٢) اسْمُ امْرَأَةٍ .

وسدرات ، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً فحكم بأنهما اسما جَمْع ، لأنهما<sup>(١)</sup> أقرب إلى المفرد ، وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد ، لا للجمع ، والفتح فيه للتخفيف ، ويدلّ لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ، ولا يخبر عنهما إلا بجمع .

ويطرّد فعل جمعاً ( لاسم تام على فعله ) بالكسر والسكون نحو : فِرْقَة وفِسرَق .

بخلاف الوصف نحو : صِغْرَة وكِبَرَة وغير التام وهو المحذوف منه إمّا الفاء نحو : رِقة<sup>(٢)</sup> أو اللام نحو : لِيثة<sup>(٣)</sup> .

(وقاسه الفراء) في : فعلى<sup>(٤)</sup> اسماً نحو : ( ذِكْرَى ) وذِكْر .

(و) فعلة بفتح الفاء يأتي العين نحو : ( ضِيعة ) وضيّع ، كما قاس فعلاً في رؤيا ، ونوبة . وحجته<sup>(٥)</sup> في ذي<sup>(٦)</sup> الألف فيهما أنّ التانيث بالألف شبيه بالتانيث بالتاء في مواضع ، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو : أخرى وأخر كعُرْفَة وغُرْف ، وقاصعاء وقواصع ، كساليّفة وسوالف ، فكذا تجري فعلى وفعلى كفعلّة وفعلّة ، ولم يجر ذلك في فعلى وصفاً كـ « كَيْصَى »<sup>(٧)</sup> .

(و) قاسه ( المبرد في ) فعّل بالكسر مؤنثاً بغير تاء نحو ( هند ) كما قاس فعلاً في نحو : جمل ، ووافقه في الموضعين ابن مالك في شرح الكافية ، وسمع وفاقاً في نحو : قشع ، وهو الجلد البالي وقشع ، وهضبة وهضب ، وحاجة وحوج ،

(١) من قوله : «لأنهما أقرب» إلى قوله : «لكنهما جمعين» سقط من أ .

(٢) رقة : أصلها : ورق . (٣) أصلها : ليثي : كعيب .

(٤) ط : «فعلاء» بالمد . تحريف .

(٥) ط : «وحجى» تحريف . أ ، ب . «وحجة» ولعل الصواب وحجته .

(٦) ط : «في ذلك» و «ذي» بمعنى صاحب .

(٧) كَيْصَى : كيمس : من يأكل وحده ، ويتزل وحده .

وهو الثوب الخلق وهْدَمَ وصُورَة وصُور ، وحِدَاة وحِدَى <sup>(١)</sup> ، وعدو وعدي .

### [ فِعَال ] :

(و) الخامس ( فِعَال ) بالكسر ، ويطرّد جمعاً [١٧٧/٢] : ( لَفَعَلَة ) بالفتح والسكون ( مطلقاً ) اسماً كان أو صفة يأتي العين أو غيره : كجَفَنَة ، وجِفَان ، وصَعْبَة وصِعَاب ، وغيضة وغياض ( وفَعَلَ ) بالفتح والسكون اسماً أو صفة أو واوي العين نحو : كعب وكعاب ، وصَبَّ وصعاب . وحوض ، وحياض .

( لا يأتي العين أو الفاء ) كبيت وشيخ ، ويعر <sup>(٢)</sup> لاستئصال كسر الياء أو ما قبلها .

وشذ ضيف وضياف ، ويعر ويعار ، وهو الجَدْي . ( وفَعَلَ ) بفتح العين ( اسماً ) كجَبَل ، وجِبَال ، وقلم ، وقِلَام ، ( لا مضاعفاً ) كطَلَل . (و) لا ( منقوصاً ) كرحى ، وندي ، ولا الوصف كَبَطَلَ ، وشذ : حَسَنَ وحِسان .

( وفَعَلَة ) بفتح العين كرقبة وريقاب ، وحَسَنَة وحِسان ، كذا مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسماً كفَعَلَ ، ولم يُقَيِّده به في التسهيل ، وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فَعَلَ .

( ولا اسم على فِعَلَ ) بالكسر ( أو فُعَلَ ) بالضم ساكني العين : كذئب وذئاب ورُمح ورماح ، وخُفّ وخيفاف .

( لا ) فُعَلَ بالضم يأتي اللام ( كدَى ) بل قياسه أفعال .

(١) بعد قوله : « وحدى » ، وقبل قوله : « وعدو » زادت ط : « وصعبة وصعاب » وهي زيادة لا معنى لها في هذا الموضع .

(٢) يعر : الجددي : يربط في الزينة للأسد ..



(و) لا واويّ العين نحو : ( حُوت ) بل قياسه : فِعْلَان .

ولا الوصف منهما كجِلْفٌ ، وحُلُو .

( ولو وصف غير منقوص ) صحيح العين أو معتلّها <sup>(١)</sup> ( على فعلٍ وفعلية بمعنى فاعل ) كظريف وظريقة . وظِرَاف ، وكِرَام ، وطويل وطوالة وطوال . بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة .

وشذَّ رِيبطة <sup>(٢)</sup> ، ورباط .

أو منقوص ( وخصه العبدِيّ بمؤنثه ) أي فعلية ، وخطأه الخضر اويّ .

(ر) لوصف ( على فِعْلَان ) بالفتح والضمّ ( وفَعْلَانه ) كذلك ( وقَعْلَى ) بالفتح نحو : غِيْضَاب في غَضْبَان ، وغَضْبَى ، ونِدَام في نِدْمَان وتَدْمَانَة وخِمَاص في خُمُصَان وخُمُصَانَة ، وشذَّ فيما عدا ما ذكر كخروف ، وخِرَاف ، وليَقْحَة <sup>(٣)</sup> وليَقَاح . ونَمِيرٌ ، ونَمِرَة ، ونِمَار وعِبَاء وعِيَاء . وقَائِم وقَائِمَة وقِيَام ، وراع ورَاعِيَة ورَعَاء ، ورُبَى وربَاب ، وجَوَاد وجِيَاد ، وناقَة هِجَان <sup>(٤)</sup> . ونيَاق هِجَان ، وخَيْرٌ <sup>(٥)</sup> ، وخِيَار . وأعْجَف ، وعَجْفاء . وعِجَاف ، وبَرْمَة ، وبرَام ، ورُبُع <sup>(٦)</sup> ورِبَاع ، وسِرْحَان وسِرَاح ، ورجُلٌ ، ورجَال ، وأبْصَر وإِصَار <sup>(٧)</sup> . وحدَاةٌ وحِدَاء ، وقتِينَة وقَتَان <sup>(٨)</sup> .

(١) أ : « أو مهملها » مكان : « أو معتلها » .

(٢) الرِيبطة بهاء ما ارتبط من الدواب .

(٣) القحّة بكسر اللام وسكون القاف : الناقة ذات لبن ، والفتح لغة . انظر الصبان ٤ : ١٣٥ .

(٤) « هِجَان » للمفرد والجمع . (٥) على وزن : « فِعل » .

(٦) الرُبُع بضمّ الراء . وفتح الموحدة : التفصيل ينتج في الربيع .

(٧) نِيْ أ : وأَصْر وإِصَار . وفي ب : ط : أَبْصَر وإِصَار والجمع لأبْصَر

كما في القاموس واللسان : مَاصِر والأبْصَر : المحبس ، انظر مادة : « أصر » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقتينة » و« القتينة » : كسكية : إناء من زجاج للشراب .

## [ فُعُول ] :

(و) السادس ( فُعُول ) [ بضم الفاء والعين<sup>(١)</sup> ] ، ويطرّد جمعاً (لاسم على فَعَلَ) بالفتح والسكون ( غير واوي العين ) ككَعَبَ وكُعُوبَ وَبَيَّتَ وَبَيُوتَ ، بخلاف الوصف .

وشذ ضَيْفٌ وضَيُوفٌ وكَهْلٌ وكُهُولٌ . والواوِيّ العين ، وشذ قَسُوجٌ وفُؤُوجٌ .

(أو) على (فِعْلٌ) بالكسر كجِسْمٍ وجُسُومٍ ، ودِرْعٍ ودُرُوعٍ بخلاف الوصف .  
(أو) على (فَعْلٌ) بالضم ( غير مضاعف . ولا واويّ العين أو يائيّ اللام ) كجُنْدٍ وجُنُودٍ ، وبُرْدٍ وبرُودٍ ، بخلاف المضاعف نحو : خُفٌّ وحوث<sup>(٢)</sup> ، ومُدَيٌّ<sup>(٣)</sup> .  
وشذ حُصٍّ وحُصُوصٌ : وهو الورس ، ونُؤْيٌ ونُئِيٌّ<sup>(٤)</sup> .

(أو) على (فَعَلٌ) بفتح العين ( غير أجوف ولا مضاعف ) كَأَسَدٌ وأُسُودٌ .

بخلاف الوصف ، والأجوف .

وشذ سَاقٌ وسُوقٌ والمضاعف نحو : طَلَلٌ وطلُلٌ . ( وقيل : يسمع ) فيه ولا يطرّد وجزم به في شرح الكافية .

(أو) على (فَعِيلٌ) بالفتح والكسر نحو : كَيْدٌ وكِبُودٌ ، ونَمِيرٌ ونُمُورٌ .

(١) في النسخ الثلاث « فُعُول » بالفتح والضم . وهذا تحريف واضح وما بين المعرفين تصريب مني للعبارة .

(٢) مثال لواويّ العين .

(٣) مثال ليائيّ اللام ، وقد مثله الأشموني ٤ : ١٣٦ ؛ « مذى » بالميم والذال وهو تحريف . وفي ط : « ثرى » بالثاء تحريف أيضاً صوابه من أ ، ب ، والقاموس .

(٤) التؤى : حذيرة حول الحباء لتلايدخله ماء المطر . وأصل جمعه : تَوُؤْيٌ على وزن : فُعُول ، اجتمعت الواو والياء وسبقت لإحداهما بالسكون ، وقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

وشذَّ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور ، وشُعْبَة <sup>(١)</sup> وشُعُوب ،  
وقُنَّة ، وقُنُون ، وظَرْف وظُرُوف ، وأَسِيْنَة - واحدة قُوَى الوتر - وأَسُون ،  
وعناق <sup>(٢)</sup> وعُنُوق . ( وقد تلحقه ) أي فَعُولاً ( وفِعْلاً التاء ) كفُحولة وعمُومة ،  
وحِجَارَة ، وفِحَالَة .

( وقد يغنى عنهما فَعِيل وفُعَال بالضمّ في الاستعمال كفولهم : ضَيَيْن في ضَان ،  
ولم يقولوا : ضئان وضُؤون ، وقالوا في المعز مَعِيْز : ولم يقولوا مُعُوْز نَعَمْ  
قالوا : مِعَاز .

( والأصحّ أنهما تكسير ) أي جمعان ( لا اسما جمع ) وقيل : هما اسما جمع .

( وثالثها الثَّانِي ) أي فِعَال ( اسم جمع ) وفِعِيل : جمع حكاه أبو حيان .

[ فُعَل ] :

( و) السابع ( فعل ) بالضم وفتح العين المشددة .

ويطرّد جمعاً ( لوصف على فاعيل وفاعلة ) كضَرَبَ في ضارب وضاربة بخلاف  
الاسم منهما كحاجب العين ، وجائزة البيت .

[ فُعَال ] :

( و) الثامن ( فُعَال ) بضبطه . ويطرّد جمعاً ( للأوّل ) أي لوصف على فاعل  
كصَانم وصُؤَام ، وشذَّ في فاعله كصَادَة وصُدَاد .

( ونلدرا ) أي فُعَل وفُعَال ( المنقوص ) استثناءً بفعله ، وما سمع ساقٍ وسُقَى ،

(١) بضم فسكون : القطعة . قال الصَّبَّان : وفي بعض النسخ يسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة

وهي الجحشة وولد الناقة ساعة يولد ٤ : ١٣٧ .

(٢) عَنَاق بزة سحاب : الأثني من أولاد المعز .

وغازٍ وغازِي ، وغازَاءَ . وسارٍ وسَرَاءَ .

وندر أيضاً فيما عدا ما ذكر كأعزل ، وعُزَل ، وعَزَّال ، وسُخِّل وسُخِّل ، وسُخَّال : ونُفَسَاء ، ونُفَسٍ ونُفَاس .

( وقيل بسمعان ) أي فَعَلَ وفُعَال مطلقاً ( ويرجع فيما لم يسمع ) ورودهما فيه ( إلى التصحيح ) ولا يقاسان .

### [ فَعَلَة ]

(و) التاسع ( فَعَلَة ) بفتحين .

ويطرّد جمعاً ( لفاعل وصف ذكر [١٧٨/٢] عاقل صَحَّ لأمّاً ) وإن اعتل عَيْنًا : كسافرٍ وسَفَرَة . وكاتبٍ وكتبَة . وبارٍ وبررة .

بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامث ، وطالق ، أو ما لا يعقل .

وشذ ناعق ، ونعمّة أو معتلّ اللام كغازٍ ، ورام ، أو على غير زنة فاعل ، وشذ خبيثٍ وخبيثة ، وسيّد وسادة . وأجوق وجوقة ، وهو المائل الشّدق — ودنغ ودنعة — وهو الرّذل .

### [ فُعَلَة ]

(و) العاشر ( فعلة بضم الفاء ) وفتح العين .

ويطرّد جمعاً ( له ) أي لفاعل وصف ذكر عاقل ( معتلّها ) أي اللام كغازٍ وغازَة ورامٍ ورامة ، وقاضٍ وقضاة .

بخلاف غير فاعل ، وشذ كيّ وكُمّة ، والاسم ، وشذ باز وبُزاة ، ووصف

المؤنث كَفَازِيَّةٌ أو غير (١) العاقل كَضَارٍ (٢) وشذَّ (٣) ... الصحيح اللام (٤) ، وشذ هَادِرٍ وهَلْدَةٍ ، وهو بالمهمله : الرجل لا يعتد به .

(و) الأصح (أن الضم) في هذا الوزن (أصلٌ) ، وقيل : لا بل أصله فَعَلَةٌ حول إلى الضمّ لالتفرق بين الصحيح والمعتلّ .

(و) الأصح (أنه ليس) مخففاً (من فَعَلٍ) المشدّد . وقال الفراء : هو مخفّفٌ عنه ، عوض الماء عما ذهب من التضعيف .

### [ فَعَلَةٌ ]

(و) الحادي عشر (فَعَلَةٌ بكسرها) أي الفاء وفتح العين (وقيل) : هو (اسم جمع) قاله الفراء .

(ويطرّد جمعاً) لاسم على فَعَلٍ بالضم والسكون (صحّ لَآمًا) وإن اعتلّ عينا كدُرْجٍ ودرجَةٍ ، وقُرْطٍ وقِرْطَةٍ ، وكُوْزٍ وكِوْزَةٍ بخلاف الوصف . وشذ عِلْجٌ وعِلْجَةٌ والمعتلّ اللام . (وقل في فَعَلٍ) بالفتح (وفِعْلٍ) بالكسر كزَوْجٍ وزِوْجَةٍ ، وغَرْدٌ وغِرْدَةٌ (٥) ، وقِرْدٌ وقِرْدَةٌ ، وحَسَلٌ (٦) وحَسَلَةٌ .

### [ فَعَلَى ]

(و) الثاني عشر (فَعَلَى) بالفتح .

(١) «العاقل كضارٍ وشذَّ» سقطت العبارة من أ.

(٢) بتخفيف الراء كقاضٍ من الضراوة لا بتشديددها من الضرر ، وإلا كان صحيح اللام . انظر الصبّان ٤ : ١٣٢ .

(٣) من قوله : «وشذَّ» إلى قوله : الصحيح اللام يياض بالنسخ الثلاث .

(٤) لعلّ قبلها «وبخلاف» . محذوفة .

(٥) غَرْدٌ : نوع من الكمامة . (٦) الحسل : الضبّ .

ويطرّد جمعاً (لفعيل) وصفاً (بمعنى ممت أو موجه) كقَتَيْل وقَتْلَى ، وصَرِيح وصَرْنَحَى ، وجَرِيح وجَرْنَحَى .

( وما دلّ عليه ) أي هذا المعنى ( من فعل ) بالفتح والكسر كزَمِن وزَمْنَى . ( وفَعْلان ) كسَكْران وسَكْرَى ( وقَبِل ) ككِتَ ومَوْنَى . ( وأَفْعَل ) كأَحْمَق وحَمَقَى ، و ( فاعل ) كهَالِك وهَلَكَى .

وشذّ فيما عدا ذلك ككَيْس وكَيْسَى . وسان ذَرَب وأسنة ذَرَبَى ، ورجل جَلَد وجَلَدَى .

### [ فِعْلَى ] :

(و) الثالث عشر (فعل) بالكسر وهو جمع : ( لِحَجَل ) ( وظِرْبَان ) ولا ثالث لهما ، نصّ على ذلك أبو عليّ الفارسي وغيره ، ولأجل ذلك قال ابن السّراج : إنه اسم جمع ، وقال الأصمعي : حِجْلَى لغة في الحَجَل لا جمع . وهو نوع من الطير والظُرْبَان دابة تشبه القيرد ، وقيل : الهرّ .

### [ فُعْلَاء ] :

(و) الرابع عشر (فُعْلَاء) بالضم والفتح ، ويطرّد جمعاً (لفعيل) وصف ذكراً عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل ، أو مُفَاعِل ) ككريم وكرماء ، وسميع بمعنى مسمع ، وسمعاء ، وجكيس ، وخليط ، ونديم بمعنى مُفَاعِل وجُلّساء ، وخططاء ، وندماء .

وشذّ في فَعِيل بمعنى مفعول كأسير وأسراء ، أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء .

( وحمل عليه خليفة ) وقالوا فيه : خلفاء ، لأنه بمعنى فاعل ، فشبه بما لا تاء فيه . ( وما دلّ على سجية حمّد أو ذمّ من فُعَال ) بالضم ( أو فَاعِل ) كشُجاع وشُجعاء ، وصَالِح وصَلحاء ، وشاعر وشُعراء ، وعالم وعلماء وجاهل وجُهلاء .

وشذّ في غير ما ذكر كرّسول ورسلّاء ، وحدث وحدثاء وسمح وسمحاء .

## [ أفعلاء ]

(و) الخامس عشر : ( أفعلاء ) .

ويطرّد جمعاً ( لفعيل المذكر مضاعفاً أو منقوصاً ) كشدّيد وأشدّاء ، وليب وألباء ، وجليل وأجلاء ، وتقيّ وأنقياء ، ووليّ وأولياء ، ونبيّ وأنبياء .

( وتدرّ في صديقة ) لأنه الموث ، وإنما يطرّد في المذكر ، وفي الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .

## [ فعلان ]

(و) السادس عشر ( فعلان ) بالكسر .

ويطرّد جمعاً ( لاسم على فُعَل ) بالضم والفتح ( أو فَعَلَ ) بفتحين ( أو فُعَال ) بالضمّ ( مطلقاً ) صحيحاً كان أو معتلّ العين أو اللام كصُرد وصِرْدان ، وخَرَبَ - وهو ذكر الخبارى - وخَرِبَان ، وتاج وتيجان ، وفتى وفتيان ، وغُلام وغِلْمان . ( أو فُعَل ) بالضمّ والسكون ( أجوف بالواو ) كحُوت وحيّتان . وثُون ونيّتان .

وشذ في فُعَال الوصف كشُجاع وشِجْعان ، وفي غير ذلك كقِنُو وقِنوان ، وصِوار - وهو قطع بقر الوحش ، وصِيران وغزال ، وغِزلان ، وخَرُوف وخِرِفان ، وعِيد وعيدان ، وظَلَم وظلّمان ، وحائط وحيطان ، ونِسْوة ونسوان ، وقَضْفة <sup>(١)</sup> - وهي الأكمة - وقِضْبان .

## [ فُعْلان ]

(و) السابع عشر ( فُعْلان ) بالضم .

ويطرّد جمعاً ( لاسم على فَعِيل أو فَعَلَ ) بفتحين ( صحيح العين ) كَرغِف

(١) قَضْفة بالفتح : الأكمة .

ورُغْمَان . وقَضِيب وقُضْبَان وذَكَرَ وذُكْرَان .

(أو) على (فَعَلَ) بالفتح والسكون كظَهَر وظُهُرَان وبَطَنَ وبُطْنَان .

أو على فِعْل بالكسر والسكون كدَثِبَ وذُؤْبَان .

وشذ في فِعْل أو فَعَلَ الوصف نحو : قَعِيد وقُعْدَان ، وجَزَعَ وجَزْعَان ، وفيما عدا [١٧٩/٢] ذلك كراكب ورُكْبَان ، وأعمى وعُمَيَان ، وحَوَارَ وحُورَان ، وزُقَاق وزُقْقَان . وثَنِي وثُنَيَان <sup>(١)</sup> . ورَخَلَ <sup>(٢)</sup> - وهو ولد الضأن - ورُحْلَان .

### [ فواعل ]

(و) الثامن عشر ( فواعل ) . ويطرَد جمعاً ( لفاعل غير وصف ذكر عاقل ) بأن كان غير وصف ، أو وصف مؤنث أو غير عاقل ( ثانيه ألف زائدة ) كحاجز ، وحواجز ، وخاتم ، وخواتم ، وطالِق وطوالق ، وحائض وحواض ، وضاربة وضوَّارب . ونجم طالع وطوَّالع ، وجبل شامِخ وشوَّامِخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقة بخماسي) كجَوَّهر وجواهر ، وكوثر وكوثر بخلاف نحو خَوَّرنق ، فإن واوه لإلحاقه بسفرجل يجمع على خرائق لا خوارق .

(و) ويفصل عنه من لاهه ياء ( تزداد في الجمع ) إن فصلاً لإفراداً ( كساباط وسوابيط ، وجاسوس وجواسيس ، وطُومار وطوامير .

وشذَّ في صفة المذكر نحو : فارس وفوارس ، وفيما عدا ذلك كدُخَان ودواخن ، وحاجة وحوائج .

### [ فَعَالِي ]

(و) التاسع عشر ( فعالي ) بالفتح ، ويطرَد جمعاً ( لاسم على فعلاء ) بالفتح والمَد

(١) في القاموس : الثَّنيَان بالضم الذي بعد السَّيِّد . (٢) ككَتَف .



( أو فِعَلَى ) بالكسر ( أو فَعَلَى ) بالفتح كصحراء وصحارى وذِفَرَى وذَفَارَى ، وعَلَنَى وعَلَاتَى .

وشذ في الوصف كعذراء وعذَارَى ( ووصف على فَعَلَى ) بالضم كحُبْلَى وحَبَالَى ، وخُنُنَى وخَنَانَى .

( لا أنثى أفعل ) كالفضلى والدنيا .

( و ) لوصف على فَعْلَان بالفتح كغَضَبَان وغَضَابَى وسَكْرَان وسَكَارَى ، ونَدَمَان ونَدَامَى .

( و ) لوصف على ( فَعَلَى ) بالفتح كسَكْرَى وسَكَارَى ، وشاة حَرَمَى - أي مشتهية للنكاح - وحرامَى .

وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى ، وأَيْم وأَيْامَى مَهْرِيٌّ ،<sup>(١)</sup> ومَهَارَى ، وحَبِطٌ<sup>(٢)</sup> وحَبَاطَى .

### [ فُعَالَى ]

( و ) العشرون ( فُعَالَى ) بالضم ( وهو للأخيرين ) أي فَعْلَان وفَعَلَى ( أرجح ) من فُعَالَى بالفتح كسَكَارَى في سَكْرَان .

### [ فَعَالِي ]

( و ) الحادي والعشرون ( الفَعَالِي ) بالفتح وكسر اللام ( وهو يعني عن فَعَالَى )

(١) في القاموس : « مُهْرَةٌ » بضم الميم أو مُهْرَةٌ بفتحها ، وجمعها : مَهَارَى ، ومَهَارٌ ، ومَهَارِيٌّ . وفي النسخ الثلاث : « ومَهْرِيٌّ » بالياء . وفي الصَّبَان ٤ : ١٤٣ : « المَهْرِيٌّ » بفتح الميم وسكون الهاء ، قال الرازي : أصل المَهْرِيٌّ بغير منسوب إلى مُهْرَةٍ : قبيلة .

(٢) ط : « حَبِطٌ » بزيادة نون . تحريف .

بالفتح (جوازاً<sup>(١)</sup> في فَعَلَى) بالضم كحُبلى والحَبَالَى (وما قبلها) أي فَعَلَى ، وفِعَلَى ، وفَعَلَى كالصَحَارَى ، والدَفَارَى - والعَلَارَى .

(و) في (عذراء ومَهْرَى) فيقال : العَذَارَى والمِهْرَارَى ، ويجوز في كلِّ فعَالَى بالفتح .

( ويلزم فيما ) لا يجوز فيه فعَالَى ( نحو : حِذْرِيَّة<sup>(٢)</sup> بكسر الحاء والزاء ، وهي القطعة الغليظة من الأرض والحَذَارِي . ( وسِعِلَاة ) وهي أنثى الفيلان والسَّعَالِي ( وعَرْقُوة ) وهي الخشبة المعرضة على رأس الدلو - والعَرَاقِي . ( والمَأْقَى ) وهو طرف العين مما يلي الأنف والمَأْقِي .

( وفيما حذف أول زائديه من حَبَنْطَى ) والحَبَاطِي ( وعَقَرَنِي<sup>(٣)</sup> ) والعَفَارِي ( وعدَوَلَى<sup>(٤)</sup> ) والعَدَالِي ( وقَلَنْسُوة ) والقَلَاسِي ( وحُبَارِي ) ( ونحوه ) كقَهْوَبَاة<sup>(٥)</sup> والقَهَابِي ، وبُلْهَنِيَّة والبَلَاهَى . فإن حذف ثاني الزائدين ، قيل : الحَبَانِط ، والعَفَارَن ، والعَدَاوِل والقَلَانِيس ، والحَبَاثِر ، والقَهَاوِب ، والبَلَاهِين .

وشذ فعَالِي في غير ما ذكر كليلَّة وليَالِي ، وأهْل وأهَالِي وعَشَارِي ، وكِيَكه - وهي البيضة - وكَيَاكِي .

### [ فعَالِي ]

(و) الثاني والعشرون ( فعَالِي ) بالفتح ، وتخفيف العين ، وكسر اللام وتشديد الياء .

(١) ط : « جواز » بنون ألف في آخره . تحريف .

(٢) « حذرية » بماء مهيمة مكسورة ، فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة ، فتحته مخففة . « الصبان

٤ : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) عفرني : بعين مهيمة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فتون ، وهو الأسد .

(٤) عدوَلَى : قرية بالبحرين .

(٥) القهوباة : بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة ، وهو سهم صغير .

( لثلاثي ساكن العين ، آخره ياء مشددة لا لتجديد نسب ) ككُرسِيّ وكُراسِيّ ،  
بخلاف نحو : تُرْكِي <sup>(١)</sup> .

( ولنحو عِلْبَاء <sup>(٢)</sup> وقُوبَاء <sup>(٣)</sup> ، فيما الهزمة فيه للإلحاق ، فإنهما يلحقان بِسِرْدَاح ،  
وَقِرطاس فيقال : عِلَابِيّ وقُوبَانِيّ .

(و) لنحو ( حَوَلَايا ) <sup>(٤)</sup> فيقال : حَوَالِيّ وشذ في نحو : صَحْرِيّ وصَحَارِيّ ،  
وإنسان وأناسِيّ ، وظَرِيَّان وظَرَاكِيّ .

### [ فعائل ]

(و) الثالث والعشرون ( فعائل ) .

ويطرّد جمعاً ( لفعيلة لا بمعنى مفعولة ) اسماً أو صفة كصحيفة وصحائف ،  
وظَرِيْفَة وظَرَائِف بخلاف نحو : قَتِيلَة ، وشذ ذَبِيْحَة وذَبَائِح .

(و) لوزن فَعَّال بالفتح والسكون وهزمة ( نحو شَمَال ) وشَمَائِل . (و) فُعَّال  
بالضم نحو : ( جُرَّائِض ) <sup>(٥)</sup> وجَرَّائِض .

(و) فعيلاء <sup>(٦)</sup> نحو ( قَرِيْثَاء ) <sup>(٧)</sup> وقَرَاثِ .

(١) فلا يقال فيه : تُراكيّ

(٢) علباء : بكسر العين ، وسكون اللام : عصب عتق البعير .

(٣) قوباء : يضم القاف : الذي يخرج في الجسد ويظهر عليه .

(٤) « حَوَلَايا » بفتح الحاء المهملّة وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهر وان .

انظر الصبّان ٤ : ١٤٥ .

(٥) جرّائِض : يجمع مضنومة ، فراء ، فألف ، فهزمة مكسورة ، فصاد معجمة وهو : العظيم البطن .

انظر : الصبان ٤ : ١٤٣ .

(٦) في ط : « فعيلاء » بالقصر .

(٧) في ط : « قريثا » بالقصر والقريثاء : ضرب من أطيب التمر بمرأ .

(و) فعلاء ، نحو ( برآكاء ) وبرائك . (و) فعولاء<sup>(١)</sup> نحو : ( جكولاء )<sup>(٢)</sup> وجلائل ( وحبارى وحزابية<sup>(٣)</sup> ) إن حذف ما بعد لهما ( وهو الزائد الثاني نحو : حبار ، وحزائب ، فإن حذف الأول فله فعالي كما تقدم .

( وفعولة ) بالفتح ( وفعالة مثلث الفاء اسمين ) كحمولة وحماثل . وسحابة وسحاب ، ورسالة ورسائل ، وذؤابة وذوائب بخلاف الوصف فيهما كضرورة وفقاقة<sup>(٤)</sup> وطوالة<sup>(٥)</sup> وبخلاف ما خلا منهما من التاء . وإن كان لمؤنث .

وشذ قلوص وقلائص . وشمال<sup>(٦)</sup> ، وشمائل ، وعقاب ، وعقائب وكذا غير ما ذكر كضرة وضرائر ، وحررة وحرائر ، وطننة وطنائن<sup>(٧)</sup> وهجان وهجان .

( وما عدا ما ذكر ) أنه مطرد ( في هذه الأوزان ) كلها [ ١٨٠/٢ ] ( شاذ مسموع ) لا يقاس عليه ، وقد تبين ذلك عقب كل وزن .

وإلى هنا كان انتهاء كتابي لهذه القطعة المشروحة أولاً على هذه الطريقة ، ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني . ونعود إلى إكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب .

(١) في ط : « فعولا » بالقصر .

(٢) في ط : « جلولا » بالقصر .

(٣) حزابية : بحاء مهملة مفتوحة فزاي ، فألف فموحدة فتحته ، فهاء تأنيث : وهو الغليظ إلى القصر .

(٤) في القاموس : فقاق : كسحاب وسحابة : الأحمق .

(٥) طوالة كشامة : موضع . وفرس لبني ضبيعة بن نزار .

(٦) ط : « وشمال ، وشمال » بتكرير الكلمة . تحريف .

(٧) ط : « وظنة وطنائن » بالطاء . تحريف . صوابه من الصبان ١ : ١٤٢ .

وظنة بفتح الطاء المهملة ، وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة .

## [ مسألة ]

(ص) : ( مسألة ) : يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل ، ومفاعل على موازينهما لا ما ثانیه مدة ، أو أفعل فعلاء ، أو ذو علامة تأنيث رابعة . أو ألف ونون كألقي فعلاء ولا يفك المضاعف اللام إن لم يفك إفراداً على الصحيح ، وما رابعة لين غير مدغم فيه تأصيلاً فُصِّل ثالثه من آخره بياء ساكنة . قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثالين ، فإن تأتت يحذف بعض أبقي ما له مزية معنى أو لفظاً ، وما لا يغني حذفه عن غيره . فإن تكافأ فالخيار ، والأصح أن ميم مقعنس أولى بالبقاء وأن انتعلا ، وافتعلا لا يعامل كفعال ، وإن لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع إن أشبه زائداً ، لا الثالث في الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول إلاّ لين رابع ، ويجوز أن يعوّض مما حذف بياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقها ، وهاء من ألف خامسة وهي أحق بالمحذوف منه بياء <sup>(١)</sup> النسب ، ولا تحذف بياء مفاعيل وعكسه اختياراً ، وجوزة الكوفية ولا يفتح <sup>(٢)</sup> بغير مفتتح مفردة ، ولا يحتم بلين ليس فيه ، أو بدله ، وما ورد فهو لواحد قياسي مهمل ، أو قليل .

(ش) : يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم أنه يجمع على فواعل وفعاثل على ما يساوئهما في البنية والوزن أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن ، فعائل ، ومفاعل ، وفعاثل ، وفعاول ، وتفاعل ويفاعل ، وفياعل ، وفعاثلين ، وأفاعيل ، وفياعل ، وفعاثلين ، وما أشبه هذه الأوزان بشرط ألاّ يكون ثانیه مدة ، وألاّ يكون بهمزة أفعل فعلاء نحو : أحمر حمراء ، ولا بعلامة تأنيث رابعة كحُبلى ، وذِكْرَى ودَعْوَى ، ولا بألف ونون بضارعان <sup>(٣)</sup> ألفى فعلاء <sup>(٤)</sup> كسكران .

(١) « بياء » سقطت من ط .

(٢) ط : « ولا تفتح » بالتاء .

(٣) في النسخ الثلاث : « مضارعان » بالميم . تحريف . انظر : التسهيل ٢٧٨ .

ولا يفك المضاعف اللام في هذا الجمع إن لم يفك في الإفراد على الصحيح، وذلك نحو: معدّ، وعنّ<sup>(١)</sup>، وزعارة<sup>(٢)</sup> وحمارة، وطير<sup>(٣)</sup> وخدب<sup>(٤)</sup>، وهجف<sup>(٥)</sup> فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال: معادّ، وطمارّ، وخدّاب وهجافّ.

فإن فكّ في الإفراد فكّ في الجمع نحو: مهدّد، وقرّدد، فيقال: مهادّد، وقرادّد.

واختار بعضهم في خدبّ ونحوه مما كان ماحقاً الفكّ، أو الإدغام، فيقال: خدايب، لأن خدباً ملحق بسبّطّر فيغتر في جمعه الفكّ، لأن باءه الثانية يلزاه راء<sup>(٦)</sup> سباطر.

وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره ياء ساكنة، قد تعاقبها هاء التانيث، وذلك نحو: بهلول وسربال، وقنديل، وميطعام، وميطعان، وفيردوس، وغيرئيق فيقال: بهاليل، وسرابيل، وقناديل، ومطاعم، ومطاعين بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل: كمختار، ومنقاد، فإنه يقال: مختار، ومقاود<sup>(٧)</sup> من غير فصل.

(١) في النسخ الثلاث: «ويعن» بالياء والميم ولعلّ الصواب: «وعنّ» بالعين والتون المشددة و«عنّ»: قبيلة أو موضع. انظر القاموس.

(٢) بتشديد الراء وتخفيفها: الشراسة.

(٣) الطير: كقيلز: القرس الجواد.

(٤) الخدبّ: الشيخ والعظيم، والضخم من التمام.

(٥) الهجف: بكسر الميم، وفتح الجيم، وشدّ الفاء: الظلم المسن.

(٦) راء سقطت من أ، ط.

(٧) في ط: «مخائر» بالهمز مكان: «مخائر» وفي الأشموني ٤: ١٤٩: «مخائر»، و«مقاود» مكان: «مخائر» و«مقاود».

وهـ أَدْغِمَ فِيهِ إِدْغَامًا أَصْلِيًّا كَعَطَوْدَ <sup>(١)</sup> وَهَيَّخَ <sup>(٢)</sup> ، وَقَنَّوَرَ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّهُ لَا يُفْصَلُ  
أَيْضًا ، بَلْ يَحْذَفُ مِنْهُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ السَّاكِنَانِ فَيَقَالُ : عَطَاوِدُ ، وَهَيَّاخُ ، وَقَنَّاورُ .  
فَإِنْ كَانَ إِدْغَامُهُ عَارِضًا كَجُدَيْلٍ تَصْغِيرُ جَدَوَلٍ ، وَعَثِيرٍ تَصْغِيرُ عَثِيرٍ <sup>(٤)</sup>  
فُصِّلَ .

ومثال معاقبة هاء التانيث الياء جِبَارٌ وجَابِرَةٌ ، ودَجَالٌ ودَجَاجِلَةٌ وكان قِيَاسُهُ :  
جَبَابِيرٌ ودَجَاجِيلٌ ، فَعَاقَبْتَ الْمَاءَ الْيَاءَ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَيُحْذَفُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ مَا يَتَعَذَّرُ بِيَقَائِهِ أَحَدُ الْمَثَالِينَ ، أَعْنِي مَا شَابَهُ فَعَالِلٌ  
أَوْ فَعَالِيلٌ كَمِطَطَمُوسٍ <sup>(٥)</sup> ، فَفِيهَا زَائِدَانِ : الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، فَلَمَّا أَنَّ تَحْذِفَ الْيَاءِ ، وَتَبْقَى  
الْوَاوُ فَيَقَالُ : عَطَامِيْسُ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَابِعَهُ حَرْفُ لَيْنٍ لَيْسَ مَدْغَمًا إِدْغَامًا أَصْلِيًّا ، وَإِنَّمَا  
أَنَّ تَحْذِفَ الْوَاوُ ، وَتَبْقَى الْيَاءُ فَيَقَالُ : عِيَاطَمُوسُ ، فَيُؤَدِّي هَذَا الْحَذْفُ إِلَى تَعَذُّرٍ شَبَهَ  
فَعَالِلٌ أَوْ فَعَالِيلٌ إِلَّا بِحَذْفِ حَرْفٍ آخَرَ أَصْلِيٍّ ، وَعَمَلٌ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفٍ وَاحِدٍ . أَحْسَنُ مِنْ  
عَمَلٍ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ اثْنَيْنِ ، فَلِذَلِكَ حَذَقُوا الْيَاءَ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا وَإِبْقَاءِ الْوَاوِ  
تَعَذُّرُ أَحَدِ الْمَثَالِينَ .

وكَذَلِكَ يُقَالُ فِي نَحْوِ : مُسْتَعِدٌ ، وَمُسْتَخْرَجٌ : « مَعَادٌ » وَغَارَجٌ .

وكَذَلِكَ بِحَذْفِ زَائِدٍ لِبَقَاؤِهِ مُخِلٌ بِمَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلٍ <sup>(٦)</sup> ، وَمَا أَشَبَّهُمَا سِوَاهُ كَانَ

(١) « الْعَطَوْدُ » كَقَمَلَسَ : الشَّدِيدُ الشَّاقُّ ، وَالسَّيْرُ السَّرِيعُ .

(٢) « الْهَيَّخُ » : الْغَلَامُ الْمَتَلِّءُ .

(٣) « الْقَنَّوَرُ » : الْفُضْخُمُ الرَّأْسِ ، وَالشَّرْسُ الصَّعْبُ .

(٤) « الْعَثِيرُ » : بَكَرُ الْعَيْنِ ، وَسُكُونُ التَّاءِ ، وَفَتْحُ الْيَاءِ : التَّرَابُ .

(٥) « الْمِطَطَمُوسُ » : النَّاتِمَةُ الْخَلْقُ مِنَ الْإِبِلِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَرْأَةُ الْجَمِيلَةُ .

(٦) الْأَوْضَحُ عِبَارَةُ الْأَشْمُونِيِّ حَيْثُ يَقُولُ : « مَا يَحِلُّ بِقَاؤِهِ بِمَثَلِي الْجَمْعِ » وَهِيَ : فَعَالِلٌ ، وَفَعَالِيلٌ ،  
لَكِنَّ السَّيَاطِيَّ أَرَادَ الْوِزْنَ عَلَى هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ ، وَهِيَ : مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِيلٌ .

الزائد أولاً أو آخراً أو وسطاً نحو : سبطري<sup>(١)</sup> وسباطر ، ومُدَحَرَج ودَحارج ،  
وقد وكس<sup>(٢)</sup> وقد كيس .

فإن تَأَتَّى أَحَدُ المثلثين بحذف بعض ، وإبقاء بعض أبقي ماله مزية في المعنى أو  
اللفظ ، وحذف الآخر . مثال المعنى نحو : منطلق ، ومعتكم<sup>(٣)</sup> : الميم ، والنون ، والتاء  
زوائد فيحذف النون والتاء ، وتبقى الميم ، فيقال : مطَالِق ، ومعالم ، لأن الميم زيد  
[١٨١/٢] للمنى ، وهو الدلالة على اسم الفاعل ، وزيادتها مختصة بالأسماء بخلاف النون  
والتاء ، فلنهما يزادان<sup>(٤)</sup> في الأسماء والأفعال .

ومثال اللفظ نحو : استخْراج ، يقال في جمعه : تخارج ، فتبقى التاء ، وتحذف  
السِّين ، لأنَّ بقاءها وحذف السين أدَّى إلى وجود النظير نحو : تجافيف<sup>(٥)</sup> ، وتمائيل  
والعكس يؤدِّي إلى عدم النظير ، لأنه يصير : سخاريج ، وسفاعيل معدوم في أبنية  
كلامهم .

ويبقى أيضاً الزائد الذي لا يعني حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره : مثاله  
لُغَيْرِى ، وحَضِيرِى<sup>(٦)</sup> الألف<sup>(٧)</sup> وأحد حرفي التضعيف زائدان ، فيسْقَى المضاعف ،  
لأنَّ حَذْفَهُ لا يعني عن حذف الآخر ، فإنه لو حذف لبقى لُغَيْرِى وحَضِيرِى :  
مخففاً ، ولو جمع هذا لزم حذف الألف ، فلذلك يبقى المضاعف ، وتحذف الألف ،  
فيقال : لغاغيز ، وحضاضير .

(١) سبطري : مشية فيها تبخر .

(٢) القدوكس : الأسد .

(٣) من اعتلم معنى : علم .

(٤) من قوله : « فلنهما يزادان » إلى قوله : « وتحذف السِّين » سقط من أ .

(٥) التَّجفاف بالكسر : آلة الحرب .

(٦) ب : « حَضِيرِى » بالحاء . وفي أ ، ط : « حَضِيرِى بالحاء ، ولعلها « حَضَارِى » كـ « شُعَارِى »

نبت ولعلها حَضِيرِى وهي من الحث والحض . انظر التسهيل ٢٥٥ والقاموس وهـ حض .

(٧) من قوله : « الألف واحد حرفي التضعيف » إلى قوله : « وحضيري مخففاً » سقط من أ .



فإن ثبت التكافؤ بأن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا في معنى ولا في لفظ ، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر ، فالحذف يخير نحو : جبتلى ، النون والألف زائدتان ، ولا مزية لأحدهما على الآخر ، لأن الزائد ، الأول فضّل بالتقدم والثاني بنية الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم ، والواو بالحركة ، وعقررتى فضلت النون بالتقدم ، والألف بتمكنها في تقدير الحركات الثلاث . فيقال في الجمع : إما حبانط وقلانس ، وعفان ، وإما حبّاطي ، وقلّاسي . وعفاري .

فإن كان أحد الزائدين يضاهي أصلاً ، والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كيم « مُعَنَّسِسٌ » ففيه خلاف :

مذهب سيويه أنك تحذف السين . فتقول : مقاعيس . ومذهب المبرد أنك تحذف الميم ، فتقول : قعاسيس .

وجه الأول أنه أبقي الميم لكونها متقدمة ، ولكونها تفيد معنى ، وهو الدلالة على اسم الفاعل .

وجه الثاني أن السين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه ، ألا ترى أنك تقول في : مُحَرَّنَجِيمٌ <sup>(١)</sup> ، ومدحرج : حراجم ، ودحارج ، فتحذف الميم ، وتبقى الحرف الأصلي ، فكذا في مُعَنَّسِس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالأصل .

وأجيب بأنّ هذا من قبيل زائدين ترجع أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر ، والنون في المذهبين محذوفة ، وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير ، فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانا لاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف .

مذهب سيويه : أنه يقال : نطالقي ، وفتاقير ونطيلقي ، وفتيقير ، فإن كانت

تاء الافتعال <sup>(١)</sup> فقد أبدلت رُدَّت إلى أصلها من التاء ، فيقال في اضْطَراب ، واضْطِيار ، وازْدِياد وادِّكار ، واظْلال : ضْاَرِب ، وضْئِيرِب .

وذهب المازني : إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهزمة ، وحذف النون والتاء ، فيقال في الجمع : طَلَّيْق ، وَقَقَائِر ، وطَلَّبَيْق ، وفُقُقَيْر <sup>(٢)</sup> .

فإن تعذَّر أحدُ المثالين ببعض الأصول حذف الخامس من الأصول مطلقاً ، سواء وافق بعض الزوائد لفظاً أم مخرجاً ، أم لم يوافقه كسَقَرَجَل ، وسَفَارَج ، وشمَرْدَل وشمَارِد ويحذف الرابع ، ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلاً وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ ، أو في المخرج نحو : خذرنق <sup>(٣)</sup> ، نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال : خذارق يحذفها وإقرار القاف وهو الحرف الخامس . وفَرَزْدَق دالُّه أصلٌ ، لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال : فَرَزَق يحذفها ، وإقرار القاف ، هذا هو الأجود .

ويجوز فيه وجه آخر ، وهو إبقاء الرابع ، وحذف الخامس فيقال : خذارن <sup>(٤)</sup> وفَرَزَد .

هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقاً ، أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه .

وقال المبرد : لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير ، وما جاء من قولهم : فَرَزَق غلط وما كان غلطاً لا يتعدى به اللفظة المسموعة .

قال أبو حيان : وقد وافق المبرد على هذا غيره .

(١) ط : « الأفعال » . (٢) أي في التصغير .

(٣) الخذرني : العنكبوت . وفي الأشموني : خورنق بالواو . والصواب كما يقول الصبان : خورنق لأن واو خورنق مزية للإلحاق ، والكلام في خماسي الأصول . انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٤٧ .

(٤) في أ : « خذارن » بتقديم الراء على الدال . تحريف . وفي ط : « خذار » بتقصان النون . تحريف كذلك .

أمّا الثالث فلا يحذف ، فلا يقال : فرادق ، ولا خدانتى .

وأجازه الكوفيّون والأخفش . قال أبو حيان : وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلّها ، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلّ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب ، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل ، أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو : فدوكس حيث قالوا : فداكس .

ولا يبقى في هذا الجمع الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول ، بل يحذف سواء كان أولاً أو ثانياً ، أو [١٨٢/٢] ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو : مدحرج ، وقينفختر<sup>(١)</sup> ، وقدوكس ، وصيفيل<sup>(٢)</sup> ، وسبطرى ، وعنكبوت ، وعقربان ، وبرنساء فيقال : دحارج ، وقفاخير ، وقداكس ، وصفاصيل ، وسباطر وعناكب ، وعقارب ، وبرانس .

ولا توجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغماً ، ولا سادسة في رباعيّ الأصول أيضاً إلا مع زيادة أخرى ، ويكونان زيدتا معاً كما مثلنا به مسن عنكبوت ، وعقربان ، وبرنساء .

فإن كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حرف مد أيضاً كعصفور ، وقنديل ، وسرداح أم غير حرف مد كغرينق ، وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أغير على حاله أو واو ، أو ألفاً قلب ، فيقال : عصافير ، وقناديل ، وسرايح ، وغرانيق ، وفراويس .

فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح ، فيقال في : كتهور<sup>(٣)</sup> كناهـر .

(١) القينفختر كجريد حلّ : الفائق في نوعه : القاموس : « قفره » .

(٢) الصّفيّل بالكسر مشددة اللام : نبت

(٣) الكتهور يوزن : سفرجل : المراكم من السحاب .

وحرف اللين : ما كان ساكناً سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا . فإن ناسيته سُمِّيَ حَرْفَ مَدٍّ وَلِينٍ .

واحتَرَزَ برابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضاً ، وإن كان حرف لين سواء كان ثانياً أم ثالثاً أم خامساً كفدوكس ، وَسَمَيْدَع<sup>(١)</sup> ، وَعُذَافِر<sup>(٢)</sup> ، وَخَيْتُور<sup>(٣)</sup> ، وَخَيْسَفُوج<sup>(٤)</sup> فيقال : قَدَاكس ، وَسَمَاذِغ<sup>(٥)</sup> ، وَعُذَاغِر<sup>(٦)</sup> ، وَخَتَاغِر ، وَخَسَافِج<sup>(٧)</sup> .

ويجوز أن يعوّض مما حذف سواء كان ثلاثي الأصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطالبق في منطلق ، وفداكيس في فدوكس ، وسفارج<sup>(٨)</sup> في سفرجل ما لم يستحقها من غير تعويض نحو : لُغَيَزَى فإنه يقال فيه : لعاغيز بفك التضعيف ، وحذف ألفه ، وياء قبل آخره ، لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضاً من المحذوف في الجمع .

وقد تُعَوِّضُ هاء التأنيث من ألفه الخامسة<sup>(٩)</sup> تقول في حَبَنْطَى ، وَعَقَرْنَى ، حَبَانِطَ ، وَعَقَارِنَ ، فإذا عَوِّضَتِ الياء قلت : حبانيط ، وعقارين ، أو الهاء قلت : حبانطة . وعفارة ، لكن باب تعويض الياء أوسع جداً ، لأنها يجوز دخولها في كل ما

(١) السميذع : السيدورئيس القوم .

(٢) العذافر كمُلايط : الأسد ، والمظلم الشديد .

القاموس : « عذر » .

(٣) الخنيقور : البيئة الخلق والسراب . القاموس « ختر » .

(٤) الخيسفوج : حب القطن ، والخشب البالي .

القاموس : « خسيج » ، وفي ط : « حيسفوج » بالخاء . تحريف .

(٥) ط : « سمداع » بالبدال . تحريف . (٦) ط : « حذافر » بالخاء . تحريف .

(٧) ط : « وحسافج » بالخاء . تحريف . (٨) ط : « وسفارج » . تحريف .

(٩) ط : « من ألفه الخامس » .

حذف منه شيء غير باب لُعْزَى .

وتعويض الماء مقصور على ما ذكر ، وهاء التأنيث أحق بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره ، مِثَالُهُ : أَشْعَبِيَّ وَأَشَاعَتَهُ ، وَأَزْرَقِيَّ وَأَزَارَقَهُ ، وَمُهْلَبِي وَمَهْلَبَةٍ .

ولا يجوز حذف الياء من مفاعل ، ولا إثباتها في غيره كفاعل ، وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله :

١٧٧٦ - ألا إن جيرانِي العَشِيَّةَ رَائِحُ

دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادَحٍ (١)

والأصل : مناديح ، لأنه جمع مندوحة .

وقوله :

١٧٧٧ - سَوَائِغُ بَيْضٌ لَا تُخْرِقُهَا النَّبِيلُ (٢) .

والأصل : سَوَائِغُ (٣) ، لأنه جمع سائفة .

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار ، واستدلوا بقوله تعالى : « وعنده مفاتيح الغيب (٤) » والأصل مفاتيح ، لأنه جمع مفاتيح . وبقوله تعالى : « ولو أَلْقَى معاذيرَهُ » (٥) والأصل : « معاذِرُهُ » ، لأنه جمع مَعْدِرَةٍ .

(١) يذكر صاحب الدرر أن قائله مجهول . انظر ٢ : ٤٢٨ وهو في معجم الشواهد ١ : ٨٤ غير منسوب . وقد عثرت على قائل هذا الشاهد ، وهو لحِيَّان بن حلية المحاربي جاهلي . انظر نوادر أبي زيد ٥٧ ومن شواهد المحتسب ٢ : ١٥٤ .

(٢) لزهير يمدح سنان بن أبي حارثة المري . وصدوره :

• عليها أسود ضاربات لبوسهم •

ورواية الديوان : « سَوَائِغُ » وفي ط : سَوَائِغُ . تحريف .

(٣) في ط « سَوَائِغُ » تحريف .

(٤) سورة الأنعام ٥٩ .

(٥) سورة القيامة ١٥ .

وتأول البصريّون ذلك على أنه جمع مَفْتَح بلا ألف . ومعدار بألف .

ووافق ابن مالك الكوفيين ، فأجاز في سربال وعصفور : سربال ، وعصافر ،  
وفي درّهم وصيّرف : درّاهيم وصيّاريف .

ولا يفتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد ، بل أيّ حرف كان  
أول المفرد يكون أول هذه الجمعين كما مرّ في الأمثلة .

قال أبو حيان : وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين ، وبين كثير من أمثلة  
الجموع ، وإنما يخرج عنه ما جمع على أَفْعُل ، وأَفْعَال ، وأَفْعِلَة وأَفْعِلَاء ، وفُعِّل  
في جمع أَفْعُل .

ولا يُخْتَم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لينّ ليس في الواحد هو ، ولا ما أبدل  
منه ، فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد ختم هذا الجمع به كحذرية وحذاري ،  
وعرقوة وعراقي ، وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين ، أعني : الافتتاح ، والاختتام فهو  
جمع لواحدٍ قياسي<sup>(١)</sup> مُهْمَل أو مستعمل قليلاً ، مثاله في الافتتاح : ملامح ،  
ومذاكير ، وعماسن ، افتتح بغير الحرف الذي في أول لمحة ، وذكر ، وحسنة ، فقدّر  
كانها جمع ملمحة ومذاكر ، وعسنة ، وهي مفردات مهملة الوضع ، جاء الجمع عليها  
وأظافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر ، لكنه ورد : الأظفور في معنى : الظفر ،  
فكان الجمع جاء عليه ، وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً .

ومثاله في الاختتام باللّين : الكياكي ختم به والمفرد : كيّكه ، وليس هو فيه ، ولا  
ما أبدل منه ، فقدّر كأنه جمع كيكاة ، وهو مفرد قياسي قد أهمل ، والليالي : مفرد ليلة  
ولم يختم به ، ولكنه قد استعمل قليلاً : ليّلاه قال :

(١) في النسخ الثلاث : « لواحد قياس » الخ . تحريف . صوابه من التسهيل ٢٨٠ :

١٧٧٨ - يا وَيْنَحْهُ من جَمَلٍ ما أَشْقَاهُ

في كل يوم ما وكلّ لِيْلَاهُ<sup>(١)</sup>

فجاءت اللَّيالي على مراعاة هذا القليل [١٨٣/٢] .

• • •

(ص) : مسألة : يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيراً وضدّه ، ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فإن لم يكن عومل كآشبه الأسماء به .

• • •

(ش) : إذا كان الاسم علماً مُرْتَجِلاً ، فلأنك تجمعهم جمع ما وازنه<sup>(٢)</sup> من أسماء الأجناس إن كان له نظير في الأوزان ، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير<sup>(٣)</sup> . مراعيّاً للموافقة في التذكير والتأنيث .

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكر ، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المؤنث . مثال ما له نظير : زينب ، وسعاد ، وأدد ، فيجمع زينب على زيانب ، كما تجمع «أربنا» على أراب ، و«سعاد» على أسعد كما تجمع كراع على أكثرع وأدد على إدان كما تجمع «نُفَر» على نِفران<sup>(٤)</sup> .

(١) رجز قائله مجهول .

وفي اللسان : «ليل» ورد الرجز على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ لِيْلَاهُ حتى يقول كل راء إذا رآه

وفي ط : «في كل ما يوم» - يا ويحه من جمل ما أشقاه .

(٢) ط : «ما قاربه» . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) «إن لم يكن له نظير» سقطت العبارة من أ .

(٤) في النسخ الثلاث : «نقرأ» بالنون والفاء . تحريف . صوابه من القاموس : «نفر» .

والنُفَر بزة : صُرْد بنون وغين : البلبل وفراخ المصافير ، وجمعه : نِفران بكسر النون و

ومثال ما لا نظير له : ضُرِبُ إِذَا ارْتَجَلَتْ عَلِمًا مِنَ الضَّرْبِ عَلَى وَزْنِ فَعْلَل .  
فإنه مفقود في كلامهم فتحجمه جمع بُرْتَن ، لأنه قاربه في الوزن .

وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل ، وقد استقر له جمع قبل النقل ، فإنه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر ، مثاله : لو سميت رجلاً بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد : جوامد ، كما تقول في حائط : حوائط ، وفي جمع ضرب : أضراب ، كما تقول في جمع حجر : أحجار ، وكذا إذا سميت امرأة بخالد : جمعها على خوالد ، كما تجمع طالق على طوائق ، ولو سميتها بـ « قال » لقلت في جمعها قول ، كما تقول في جمع ساق : سوق ، ولو سميت بـ « أقتل » منقولا من المضارع المبني للمفعول ، فإنه لا نظير له في أوزان الأسماء فيجتمع مثل جمع أفكل <sup>(١)</sup> المقارب لوزنه .

ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع ، فلو سميت رجلاً بفُراب قلت في جمعه : أغربة وغربان ، كما قيل فيه قبل النقل ، ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس .

فإن لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة كالمنقول من أكثر المصادر ، فإنها لم تجمع ، أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ، ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقبسة في جمع ذلك الاسم ، فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به .

مثال الأول أن يسمى « بضرب » ، فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على أفعل في القلة . فتقول : أضرب ككلب وأكلب ، وضروب من الكثرة : ككعب وكعوب .

ومثال الثاني <sup>(٢)</sup>

(١) الأفكل كأحمد : الرعدة والجماعة ، وقد جاءوا بكفلهم . القاموس .

(٢) بعد قوله : « ومثال الثاني » إلى قوله : (ص) :

ولا يجمع جمع كثرة يياض بالنسخ الثلاث .



(ص) : ولا يجمع جمع كثرة . واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقاً ، فإن اختلف فالجمهور : لا يقاس هو ولا اسم الجمع ، وأنه يقاس في القلة . أما جمع الجمع فلم يثبت غير الزجاجي وابن عزيز .

(ش) : لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها .

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه ، وعليه الجمهور . ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك . قال أبو حيان : الصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه .

وسواء في اسم الجنس ما ميّز واحده بالهاء وما ليس كذلك . ومن المسموع في الأول قولهم : رطبة وأرطاب .

واختلفوا في جموع القليلة ، وهي : أفعال ، وأفعلية ، وأفعل ، وفعلنة فمذهب الأكثرين أنه منقاس جمعها ، ولا خلاف أنه ما سمع من جمع القليلة ، أكثر مما سمع من جمع الكثرة ، ولكن أهر من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا ؟

واختار ابن عصفور : أنه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القليلة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع إلا ما جمعوا . ومن المسموع في ذلك : أئد وأباد ، وأوطب وأواطب<sup>(١)</sup> ، وأسماء وأسام وأسورة وأساور ، وأبيات وأبايت ، وأنعام وأناعم ، وأقوال وأقاول ، وأعراب وأعارب ، ومُعْن ومُعْتَان<sup>(٢)</sup> ومُضْرَان<sup>(٣)</sup> ومَصَارِين ، وحِشَان

(١) الوطب : سقاء اللبن .

(٢) في اللسان : «معن» : المعن : الماء الظاهر والجمع مُعْن . والمعان : المسائل والجوانب .

(٣) في الصبان ٤ : ١٥٢ : المصير كأمير : المي ، والجمع : أمصرة ومُضْرَان :

وحشاشين<sup>(١)</sup> وجمّل وجمائل<sup>(٢)</sup> وأعطبة وأعطيات ، وأسقية وأسقييات ،  
 وببوت وببوتات ومّوال ومّواليات بني هاشم ، ودّور<sup>(٣)</sup> ودّورات ، وعووذ<sup>(٤)</sup>  
 وعوذات ، وصواحب وصواحيب يوسف ، وحدائد وحدديدات<sup>(٥)</sup> ، وحمر  
 وحمرات ، وطرق وطرقات ، وجزر<sup>(٦)</sup> وجزرات ، وأنصاء وأنصاء<sup>(٧)</sup> ، وهو :  
 ما رعى من النبات .

قال أبو حيان : فهذا ما جمع من الجمع في الكلام .

والمفرد : يد ، ووطاب ، واسم ، وسوار ، وببت ، وتعم ، وقول  
 وعرب ، ومعن ، ومصير ، وحش<sup>(٨)</sup> [ ١٨٤/٢ ] وجمّل ، وعطاء ، وسقاء ،

(١) في النسخ الثلاث : « وخشان وحشاشين » بالخاء في الكلمتين . تحريف ، صوابه من شرح المفصل  
 ٧٧ : حيث يقول : فأما حشاشين فالواحد : « حش » وهو البستان ، والجمع حشان مثل :  
 ضيف وضيفان ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا : حشاشين .

(٢) في النسخ الثلاث : « جمامل » بيمين . ولعلّ الجمع محرف عن : « جمائل وأجامل » كما في  
 القاموس : « جمل » وفي شرح المفصل ٥ : ٧٦ : « فقد قالوا في جمعه : جمل وجمال ، وفي  
 جمع الجمع : جمائل ، جمعه على شمال وشمال ، لأنه مثله في الزنة .

(٣) أصلها جمع دار على حدّ أسداً وأسداً .

(٤) واحدتها : عائد للناقة القرية العهد بالتناج وفي النسخ الثلاث : « عود وعودات » بالدالّ .  
 تحريف .

(٥) في أ ، ب : « جدايد وجدديدات » بالجم . تحريف وفي ط : « حدايد » بالياء . تحريف . الصواب  
 من القاموس : « حدد » .

(٦) أ : « وجوز وجوزات » . تحريف .

(٧) أنصاء ، وأناص هما جمع : نصي ، والنصي جمع نصية ، والنصية من القوم : الخيار .  
 وأنصت الأرض : كثر نصيتها . انظر القاموس .

(٨) ط : « وخس » بالخاء . تحريف كما سبق بيانه .

وَبَيْتٌ ، وَمَوَلًى ، وَدَارٌ ، وَعَائِدٌ <sup>(١)</sup> ، وصاحبة وحديدة وحمار وطريق ، وجَزَورٌ ، ونَصْرٌ .

قال : وأما ما جاء في الضرورة : فأَعْيُنَاتٌ . والبُرُعَاتُ ، وأيا منون <sup>(٢)</sup> : وتواكسون <sup>(٣)</sup> ، وعُقَابِينَ ، وغَرَّابِينَ .

أما جَمَعَ جَمَعَ الجمع فأنثته الزجاجة ، ومثله بأصائل ، وهي المشايا ، فإنه جمع أصال ، وأصال جمع أصلٌ ، وأصل جمع أصيل كما تقول : رَغِيفٌ ورَغُفٌ ، ثم تَشَبَّهَ أَصْلًا الجمع بعق فتجمعه على أصال كما تجمع عُنُقًا على أعناق ، ثم تشبه أصالًا بأعصار ، لموافقة في الزيادة ، وعدد الحروف فتجمعه على أصائل ، وكان قياسه أصائيل لأجل الألف كأعاصير وبعضهم قال : إنَّ أَصْلًا قد استعمل في لسان العرب مفرداً بمعنى أصيل ، فأصائل من جمع الجمع .

قال أبو حيان : وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع .

قال : وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النحويين على أن أصالاً جمع أصيل كيمين وأيمان ، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن .

وقد حكى يعقوب <sup>(٤)</sup> : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع . قال : وهذا أولى من تكلّف لا يضطر إليه . انتهى .

وقال السهيلي : لا أعرف أحداً قال : جمع جمع الجمع غير الزجاجة وابن

عزير .

(١) ط : « وعائد » بالذال . تحريف كما بينت .

(٢) في : « أيا من » .

(٣) أ ، ط : « أناكثون » بالثاء ، وفي ب : « أناكسون » بالسين . والصواب من الأشموني ٤ : ١٥٢ .

(٤) سمى بهذا الاسم مجموعة من اللغويين والنحويين فلا أدري من هو ؟ . انظر البغية .

قال أبو حيان : وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع . ومن المسموع منه قوم وأقوام ورَهْط : وأراهمط .

### [ مَسْأَلَةٌ : ]

(ص) : مسألة : ما دلّ على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه إن كان وزنه خاصاً بالجمع أو غالباً فجمع واحد مقدر ، وإلا فاسم جمع .

وما له واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع ما لم يخالف أوزانه ، أو يساو الواحد في خبره ووصفه . ونسبه ، أو يميّز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بقاء فاسم جنس في الأصح .

أما ما يقع على المفرد ، والجمع ، فإن لم يثن كجنب على الأفصح فغير جمع ، وإلا فقليل اسم جمع ، وقيل : جمع مقدر تغييره وقيل : مفرد .

(ش) : كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه مثال الخاص : عبايد وشماطيط فهذا جمع . وإن لم ينطق له بمفرد ، لأنه جاء على وزن يختص بالجمع . إذ لم يجيء لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن .

ومثال الغالب : أعراب . فإنه جمع لمفرد لم ينطق به ، وجاء على وزن غالب في الجموع ، لأن أفعالا قلّ في المفردات جداً ، ومنه برمة أعشار ، وإلا فهو اسم جمع كليل ودَوْد<sup>(١)</sup> ، واحدهما : جمل أو ناقة .

وقوم<sup>٢</sup> : واحده : « رجل » ، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة ، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع ، مثاله : رجال ، له واحد يوافقه في الحروف الأصلية دون الهيئة ، ويقال فيه : قام رجل ، ورجل ، ورجل . فإن وافقه في اللفظ

(١) أ : « ودور » بالدال والراء . تحريف .

والهيئة : كفلّك للواحد والجمع فسيأتي حكمه . أو لم يوافق في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فإن واحدهم قرشي ، وإذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة إلى قريش ، وليس مدلول قريش ذلك ، فليس يجمع .

وكذا إن وجد الشرطان ، ولكن خالف أوزان الجموع السابقة ، أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو : الراكب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول : الراكب سائر ، وهذا راکب سائر .

أو ساواه في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه نحو : ركبّي كما تقول : راكبي بخلاف الجمع ، فإنه لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى المفرد - كما سيأتي -

أو ميّز من واحده بترع ياء النسب نحو : روم ، وترك ، فإن الواحد منهما رومي وتركي ، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعاً .

أو ميّز من واحدة بتاء التأنيث كبُسْر وبُسْرَة في المخلوقات ، وسُفْن ، وسَفِينَة في المصنوعات ، فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة يجمع ، بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع ، والأخير اسم جنس .

وخالف الأخفش فيما كان على فَعَل كَرَكَب ، وطَيَّر ، وصَحَب ، ونحوها ، فقال : إنها جموع تكسير لراكب ، وطائر ، وصاحب ، لا أسماء جموع .

قال أبو حيان : وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ، ولو كانت جموعاً ردت في التصغير إلى مفرداتها .

وخالف الفراء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام ، وسحاب ، ونحوها ، وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يميز وصفه بالمفرد ، وقد وصف به ، قال تعالى :

«إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ» <sup>(١)</sup> «أَعْنَجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ» <sup>(٢)</sup>.

ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد ، والجمع [١٨٥/٢] بغير تغيير ظاهر فإما أن يُشْتَى أَوْ لَا .

فإن لم يَنْ فإِنَّه ليس بجمع كالمصدر إذا أُخْبِرَ به ، أو وُصِفَ به ، أو وَقَعَ حالاً ، ونحو : جُنُبٌ أَيْضاً فَإِنَّ الْأَفْصَحَ فِيهِمَا أَلَّا يُشْتَى ، وَلَا يَجْمَعُ <sup>(٣)</sup> ، فَلَيْسَا بِجَمْعَيْنِ ، وَإِنْ تُشْتَى فَهُوَ جَمْعٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ : كَقَوْلِكَ ، وَهَيْجَانٌ ، وَدِلَاصٌ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، فَقَوْلُكَ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ نَظِيرُ قَوْلِكَ ، وَفِي حَالَةِ الْجَمْعِ نَظِيرُ رُسُلٍ . وَهَيْجَانٌ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ نَظِيرُ لِحْجَامٍ ، وَفِي حَالَةِ الْجَمْعِ نَظِيرُ كِرَامٍ ، فَقَدَرِ التَّغْيِيرِ فِي حَالَةِ الْجَمْعِ بِتَبْدِيلِ الْحَرَكَاتِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ بَابِ الْمَشْرَكِ لَوْجُودَ تَثْنِيَّتِهِ فِي كَلَامِهِمْ بِخِلَافِ نَحْوِ : جُنُبٌ ، فَإِنَّهُ هَكَذَا الْمَفْرَدُ ، وَالْمُثْنَى ، وَالْمَجْمُوعُ عَلَى الْفَصِيحِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ نَسَاهُ ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مِنْ بَابِ فَلَكَ ، فَلَمَّا ثَبِتَ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْإِشْرَافِ .

وذهب آخرون : إلى أن باب فَلَكَ ونحوه أسماء جموع ، وأنه لا تغيير فيها مقلداً فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، لأتاهما معنيان متغايران بكيفية الأفراد والجمع . وإن كنت إذا أطلقتها على الجمع دلّ على المفرد ، والجمع ضمّ مفردات نظمهن لفظ ، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو : إنسان ، فإنه موضوع لهذا الشخص ، وموضوع لإنسان العين وإن كنت إذا أطلقتها على الإنسان دلّ بطريق التضمنين على إنسان العين فكما لم يمتنع وضع مثل هذا ، فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع وهو في هذا أسهل ، لأنه ليس

(١) سورة فاطر ١٠ .

(٢) سورة القمر ٢٠ .

(٣) لأن : جنب من الحنابة يستوي فيه الواحد والجمع .

(٤) درج دلاص ككتاب : ملأه لينة وجمعها : دلاص أيضاً .

فيه أكثر من ضمّ أمثال : بخلاف إنسان<sup>(١)</sup> ، فإن المباينة فيه أكثر . لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع ، وهذا الرأي صحّحه ابن مالك في التسهيل .

وقال بعض النحويين : الفلك اسم مفرد يذكر ويؤنث ، وقوله تعالى : « والفلك تجري »<sup>(٢)</sup> على التأنيث المسموع فيه ، وهو مفرد واللام للجنس وقوله : « وجريّن بهم »<sup>(٣)</sup> أعيد فيه على المعنى . كما قالوا : الدينار الصفر ، والدرهم البيض .

وغیر هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع .

\* \* \*

(١) ط فقط : « الإنسان » بآل .

(٢) سورة الحج ٦٥ .

(٣) سورة يونس ٢٢ .

## التصغير

(ص) : المصغَّر هو المصوغ لتحقير أو تقليل ، أو تقريب ، أو تعطف . قال الكوفيَّة : أو تعظيم ، بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، قيل : أو ألف .

(ش) : فوائد التصغير خمس :

أحدها : تحقير شأن الشيء وقلره نحو : رُجِل ، وزُبَيْد ، تريد تحقير قلره ، والوضع منه...

الثاني : التقليل : إما لذاته نحو : كَلْبٌ ، أو لكميَّته نحو : دُرَّيْهَمَات .

الثالث : التقريب : إمَّا لمترلته نحو : صُدَيْقَةٌ <sup>(١)</sup> أو لزمانه ومسافته نحو : قُبَيْلٌ ، وبُعَيْدٌ ، وفُرَيْقٌ ، وتُحَيْتٌ ، ودُوَيْنٌ .

الرابع : التعطف نحو : يا أَخِي ، يا حُبَيْبِي .

الخامس : التعليل ، أثبتة الكوفيون ، واستدلُّوا بقوله :

١٧٧٩ - وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخُلُ بيْنَهُم

دُوَيْهِيَّةٌ تصغَّرُ منها الأتَامِلُ <sup>(٢)</sup> .

(١) أ ، ب : « صليقي » . وصليق يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ويقال - صديقة .

(٢) لليد بن ربيعة العامري . ديوانه ٢٥٦ .



والبصريّون تأوّلوا ذلك .

ويكون تصغير الاسم بضمّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، أعني بعد الثاني .

واعتلّ السّيرافيّ لضمّ أول المُصَغَّر بأنهم لما فتحوا من التّكسير لم يبق إلّا الكسر والضمّ ، فكان الضّمّ أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر ، وهي أشياء متجانسة ، وتجانس الأشياء مما يستقل .

وقال أبو بكر بن طاهر : جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل ، فطلبوا فيه الخِفّة ، والضّمّة والياء للمصغّر ، لأنه أخفّ .

وقال بعضهم : إنّما ضمّ أول المصغر ، لأنه ثان للمكبّر ، ونال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسمّ فاعله .

قالوا : وإنّما فتح ما قبل الياء ، لأنّ الياء في التّصغير والألف في شبه مفاعل متقابلان ، لأن التّصغير والتّكسير من باب واحد ، فكما أن ما قبل الألف مفتوح فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها .

وإنّما كانت علامة التّصغير ياء ، لأنّ الأوّل بالزيادة حروف المدّ ، واللين . والجمع : قد أخذ <sup>(١)</sup> الألف ، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصّل ، فجاءوا بالياء ، لأنّها أقرب إلى الألف .

وزعم بعض الكوفيّين ، وصاحب « الفرة » : أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم : هدهد ، وتصغيره : هدهاد ، ودابة ، وشابة ، والتصغير : دوابّة ، وشوابّة بالألف .

(١) ط : « قد أخذوا » بواو الجماعة . تحريف .

وأجيب بأن الأصل دُوَيْبِيَّة ، وشَوَيْبِيَّة - فأبدلت الألف من الياء ، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير ، لا أنه تصغير هدهد ، [١٨٦/٢] .

• • •

(ص) : ويحذف أول ياءين ولياها ، وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت ، أو كانت لاماً وجوباً ، أو تحركت في مفرد وجمع اختياراً ، وواو<sup>(١)</sup> ثانٍ فتح للتصغير ، منقلب عنها ، أو ألف زائدة ، أو مجهولة ، أو بدل همزة تليها لا ياء ، ومنقلب عنها في الأصح ، ويجري ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل .

(ش) : إذ الأولى ياء التصغير ياءان حذف أولاهما لتوالي الأمثال .

وإن وليها واو قلبت ياءً وجوباً إن سكنت كعَجَوز ، وعَجِيْز أو اعتلت كقام أصله : مَقُوم ، ومَقِيْمٌ .

أو كانت لاماً كغزو وغزَيّ ، وغزوة وغزَيّة ، وعشواً وعُشَيّا .

واختياراً إن تحرك لفظاً في أفراد وتكسير ، ولم يكن لاماً كأسود وأساود وأسيّد ، وجدّول ، وجدّاول وجدّيل .

ويجوز في هذا الإقرار ، وترك القلب ، فيقال : أَسَيِّد وجدّيل .

وجه الأول : الجري على قاعدة اجتماع ياء وواو ، سبقت إحداهما بالسكون من قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ،

ووجه الثاني : الإجراء على حدّها في التكسير ، لأنهما من باب واحد .

فإن تحركت فيهما وهي لام قلبت في التصغير وجوباً . ولم يلغض إلى الجمع نحو

(١) في النسخ الثلاث : « وواو ثان » . صوابها ما ذكرت لقوله الآتي في الشرح .

كَرَوَانُ وَكَرَاوِينُ وَكُرَيَّانُ .

وَيُقَلَّبُ ثَانِي الْمَصْغَرِ الْمَفْتُوحِ لِلتَّصْغِيرِ وَأَوَّاً وَجَوَّاً إِنْ كَانَ مُنْقَلَباً عَنْهَا كَدِيْمَةٍ وَدُوْمَةٍ ، وَقِيْمَةٍ وَقُوْمَةٍ ، وَرِيحٍ وَرُوْنِحَةٍ ، وَمِيْزَانٍ وَمُوْزِنٍ ، وَمَالٍ وَمُوَيْلٍ ، وَرِيَّانٍ وَرُوْيَّانٍ .

وَشَذَّ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُهُمْ : عَيْدٌ ، وَعُيَيْدٌ ، وَكَانَ قِيَاسُهُ عُودِيْدًأ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُودِ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ : أَعْيَادٌ ، وَقَصَلُوا بِذَلِكَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ بَيْنَ تَصْغِيرِ عُودٍ ، وَجَمْعِهِ .

أَوْ كَانَتْ أَلْفًا <sup>(١)</sup> زَائِدَةً كضارب وضوئرب . وكاهل وكويهل ، وقاصعاء وقويصعاء ، وخآتام وخؤيتيم ، وجاموس وجؤيميس .

أَوْ كَانَتْ أَلْفًا مَجْهُولَةً الْأَصْلُ كصَابٍ وَصُوبٍ ، وَعَاجٍ وَعُوجٍ ، وَآوَى <sup>(٢)</sup> وَأُوِيَّ .

أَوْ كَانَتْ أَلْفًا <sup>(٣)</sup> بِدَلِّ هَمْزَةٍ كَادِمٍ وَأُوَيْدِمٍ ، أَصْلُهُ : أَادَمَ ، لِأَنَّهُ أَفْعَلَ مِنَ الْأَدَمَةِ ، فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَةُ أَلْفًا .

وَلَا تَقْلَبُ إِنْ كَانَتْ يَاءَ كَبَيْتٍ وَشَيْخٍ ، وَمَيْتٍ ، وَسَيْدٍ .

(١) ط : « الفاء » مكان : « ألفاً » . تحريف .

(٢) ط : « الفاء » مكان : « ألفاً » . تحريف .

(٣) أ : « واوآوى » . تحريف .

ب : « واأ و آوى » . تحريف .

ط : « والواوي » . تحريف .

ولعل الصواب : وآوى وأوِيَّ . تحريف . وابن آوى : دوية ، وجمعه : بنات آوى .

انظر القاموس : « آوى » .

(٤) ط : « الفاء » بالهمزة ، تحريف .

أو كان متقبلاً عن ياء كتاب اللسنّ في الأصح الذي هو مذهب البصريين ، بل يجب لإقرار الياء في الحالين ، فيقال : بُيِّت ، وشُيِّخ ، وسُيِّد ، ونُيِّب .

وجوّز الكوفيون الإقرار والقلب واوآ كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك ، فيقال : بُوت ، وشُوِّخ ، ومُوت <sup>(١)</sup> وسويد ونُوب .

وسمع في بيضة بُوَيْضَة بالواو ، وفي ناب للمسنة من الإيل نُوب ، وذلك عند البصريّين شاذّ لا يعمل به ، وعلى مذهبهم الأحسن ضمّ ما قبل الياء ، ويجوز كسرهما ، فيقال شَيْخ <sup>(٢)</sup> وهكذا .

ويجري ما ذكر من القلب في الجمع على مثال: مفاعل <sup>(٣)</sup> أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة : عجائز ، وروائح ، وموازين ، وضواريب ، وكواهل ، وقواصع ، وخواتيم ، وجواميس ، وأوادم .

• • •

(ص) : ويكسر تالي ياء التصغير ، لا آخرآ ، أو متصلاً بهاء التأنيث ، أو أَلِفِيَّه <sup>(١)</sup> أو ألف أفعال ، أو ألف ونون مزيلتين .

(ش) : إذا كان تالي ياء التصغير مكسوراً بقي على كسره كَنَزِيرَج وزُبُورَج . قال أبو حيّان : ولا تقول : إن الكسرة الأصلية زالت ، وجاءت كسرة التصغير ، لأنه لا حاجة إلى دَعَوَى ذلك ، قال : ويشبه ذلك الكسرة في نحو شَرِبَ ، فإنه إذا بنى للمفعول ضمّ أوله ولا يقال : إنَّ كَسَرَتَهُ زالت ، وجاء غيرها ، قال : ولو قيل : إن الكسرة في زَبُرَج ، وشَرِبَ زالت ، وجاءت كسرة أخرى لكان وجهآ ،

(١) ط : « موب » بالباء . تحريف .

(٢) ط : « شيخ » ياء واحدة . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) في ط : « مفاعيل أو مفاعل » .

(٤) أي المقصورة أو المملودة .

كما قالوا في : من زِيد في الحكاية ، على أحد القولين وفي : يا منصُّ إذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضَمَّة بناء غير الضَمَّة الأصلية . أ هـ .

وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجَعِيفٍمِر وبرَيْثِن ، ودُرَيْهِم إلاَّ أن يكون آخراً كرجَيْل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب ، وهي متبدِّلة عليه فلم يمكن كسره ، أو متصلاً بهاء التانيث كطَلْبِيحة .

فإن كانت الهاء فيه ، ولم يتصل بها كسر كلحرج ، ودُحَيْرِجة ، أو متصلاً بما هو مُنْزَل مَنَزَلَة هاء التانيث كَبُعَيْلَبَكَّ ، فلا تكسر اللام أو بألف التانيث المقصورة أو الممدودة ككُسَيْرِي ، وحُمَيْراء <sup>(١)</sup> بخلاف ألف الإلحاق كعَلَقَى ، وعلباء ، فإنه يكسر ما هي فيه <sup>(٢)</sup> فيقال : عَلَيَقْ وَعُلَيْبَا <sup>(٣)</sup> ، أو متصلاً بألف أفعال جمعاً كأثراب وأنياب ، وأسقاط ، وأسياط ، أو مفرداً كأن يسمى بأجمال فيقال : أَجِيَمَال ، أو متصلاً بالألف والنون المزيديتين ك«سُكِرَان» <sup>(٤)</sup> بخلاف ما نونه أصلية ، فإنه يكسر فيه ما قبل الألف [١٨٧/٢] .

• • •

(ص) : والثانوي حذفاً بُرَدَ ما حذف وضماً يَزَاد آخره ياء . قيل : أو يضعف من جنسه ، ولا يعتد بالتاء ، ولا يرد محذوف تأتي بدونه فُعَيْل على الأصَح .

(ش) : يتوصل إلى مثال فُعِيل في الثنائي بُرَدَ ما حذف منه إن كان منقوصاً سواء كان

(١) ط : « وحميرا » بدون همزة .

(٢) الأحسن تغيير التصريح ٢ : ٣٢٠ ، حيث يقول : « إنها لو كانت للإلحاق كَارطَى ، وعلباء أنه

لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما : أُرِيط ، وَعَلَيْبَا » أ هـ .

(٣) ط : « وعلية » بهاء التانيث . تحريف .

(٤) ط : « كسكيران » . تحريف .

المحذوف منه القاء أو العين أو اللام .

مثال القاء : عِدَّة ، وَزِنَة ، وَشِيَّة ، وَسَعَة ، وَصِفَة ، وَصِلَة ، وَجِيَّة ، وَلِدَة ، وَخُذْ<sup>(١)</sup> ، وَكَل ، وَمَر ، وَعِدْ مَسْمًى بِهَا ، فَإِذَا صَغُرَتْ هَذَا النُّوع رَكَدَتْ المحذوف في موضعه ، فَتَقُول : وَعِيد ، وَأَخِيذْ<sup>(٢)</sup> وَأَعِيد ، وَكُنَّا بِأَقْبَاهَا .

ومثال العين : سَه<sup>(٣)</sup> ، وَمُدْ ، وَسَل ، وَقُم ، وَمُرْ ، وَبِيعْ مَسْمًى بِهَا فَتَقُول : سَتَيْه ، وَمُنَيْذ ، وَسُرِيل ، وَقُومِمْ ، وَبُيِّع .

ومثال اللام : يَد ، وَدَم ، وَشَفَة ، وَدَد ، وَحِرْ ، وَفُوك ، وَقَط ، وَقُلْ ، فَتَقُول : يُدِيه ، وَدُمِي ، وَشَقْبِيه ، وَدُدِين وَحُرْبِيح ، وَفُوبِيك ، وَقُطْبِيظ وَفُلْبِيظ .

وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائياً الوضع زيد فيه ياء ، فيقال في « من » و « عن » و « إن » مَسْمًى بِهَا : مُسْنِي ، وَعُسْنِي ، وَأُنْتِي .

وذكر ابن مالك فيه وجهين : أحدهما هذا ، والآخر : أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عَنْ : عُنَيْن .

ولا يعتد بقاء التأنيث ، فلا يقال في شفة مثلاً أنه ثلاثي بل هو ثنائي ، وكذا بنت وأخت ، وكيت وذيت<sup>(٤)</sup> ، وهنت ، وَمَنْتَ<sup>(٥)</sup> ، فكلها ثنائية ، فإذا صغرت

(١) ط : « ونخذه » بالحاء ، والذال ، والهاء . تحريف .

(٢) ط : « وأخيد » بالذال . تحريف .

(٣) سه : الدبر .

(٤) ط : « وزيت » بالزاي . تحريف .

(٥) « منت » من ألفاظ الحكاية ، انظر الصبان ٤ : ١٩٥ .

رددت المحذوف ، فقلت : شُعْبَهَة ، وَبُنْيَة ، وَأُخْيَة ، وَكُبَيْيَة ، وَذِيَّة <sup>(١)</sup> وهُنْيَة <sup>(٢)</sup> وَمُنْيَة <sup>(٣)</sup> ، لأن لامها مختلف فيه عند العرب ، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفاً في لغة ، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما .

فإن تأتي فُعَيْل بما بقي من متقوص لم يُردَّ إلى أصله ، كهَار ، وَمَيْت ، وشَاك ، وخَيْر ، وشَرَّ ، ونَاس ، فيقال : هُوَيْر ، ومُيَيْت ، وشُوَيْك ، وخُيَيْر وشُرَيْر ، وثُوَيْس . هذا مذهب سيويه . ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يُردُّ المحذوف ، فيقال : هُوَيْر ، ومُوَيْت وشُوَيْك <sup>(٤)</sup> ، وأُخَيْر ، وأَشِير ، وأُنْيَس ، وفي يرى <sup>(٥)</sup> علماً : يُرْيَى ، ونقل غيره هذا المذهب عن يونس .

• • •

(ص) : ويحذف الوصل خلافاً لثعلب ، وشرط المازني وزانه للأسماء .

(ش) : تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كافتقار ، وانطلاق ، واستضراب ، واشهباب ، واعديدان ، واقعنساس ،

(١) ط : « زيه » بالزاي ، تحريف .

وكيت وذيت لا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم ، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت : انظر « ابن يعيش ٤ : ١٣٧ » .

(٢) قيل : أصل هُنْيَة : تصغير : هنة ، وأصل هنة : هتوة أي شيء يسير . ويروى : هنية بإبدال الياء هاء .

وفي أ : « وهنيته » . تحريف . وفي ب : وهنية وهنية مكررة . تحريف .

(٣) منية تصغير « منت » السابقة وقد سقطت من أ ، ب .

(٤) في ط : « هوير ، وموييت ، وشوييك » ياءين تحريف ، والصواب تشديد الياء في هذه الكلمات .

(٥) في ط : « بري » بالياء . تحريف .

واعلواط ، واضطراب ، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المُصغّر ، فيقال : بُنِيَ ، وسُمِّيَ وفُتِّقِر ، ونُطِّلِق ، وشُهِيب ، وعدَّيْن ، وقُعْسِسْ وعُلَّيْط وضُتَّيرِب <sup>(١)</sup> ، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا ؟ هذا مذهب سيويه .

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ، فيقال في اضطراب : أَضِيرِب ، فحذف الطاء ، لأنها بدل من تاء افتعل ، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل ، لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازني من تصغير انفعال ، وافتعال ، فلم يجر في انطلاق : نُطِّلِق ولا في افتقار : فُتِّقِر ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقال : طُلِّق ، وفُقِّر .

قال أبو حيان : وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال فقط ، بل يشترط في المصغّر كله أن يكون على مثال الأسماء .

• • •

(ص) : ويُتَوَصَّل إلى فُعْيَعِل ، وفُعْيَعِيل في التصغير بما يتوصل به إلى مفاعل ، ومفاعيل حذفاً ، وإبقاء ، لكن لا تحذف هنا التاء ، والألف الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون الزائدتان بعد أربع ، ولا يُعْتَدَّ بهن ، ويحذف واو جلولاء ، وشبهها في الأصَحّ .

(ش) : يتوصل إلى مثال : فُعْيَعِل ، وفُعْيَعِيل في التصغير بما يتوصل به إلى مفاعل ، ومفاعيل في التكسير ، لأنهما من واد واحد ، فكما تقول في خِدَبَ :

(١) في ط : « ضِيرِب » . تحريف .



خدا ب وفي بهلول : بهاليل ، وفي عطر د : عطار د ، وعطارد ، فكذا تقول :  
خديب وبهليل ، وعطير د .

والحذف والتّرجيح ، والتّخير في الزيادتين هنا ، كما هناك ، فكما تقول :  
عطاميس ، ومطاليق ، وتخاريج ، ودحاريج ، تقول : عطيميس ، ومطيلق ،  
وتُخِيرِج ، ودُحِيرِج ، وكما تقول في سفرجل : سفاريج تقول : سُفِيرِج ،  
وكما تقول في حبّطى ، وعفّرتى ، وقنّداو <sup>(١)</sup> : حباطى وحباط ، وعفارى ،  
وعفان ، وقنادى ، وقداي ، تقول : حبيط ، وحبيطى ، وعفّيرن ، وعفّيرى ،  
وقنّيدى وقنّيدى <sup>(٢)</sup> .

لكن خالف التصغير التّكسير في أنه لا يحذف فيه هاء التّائيد ، وإن حذفت في  
الجمع [١٨٨/٢] فيقال في درجة : دُحِيرِجَة ، والجمع : دحارج .

ولا تحذف فيه ألّفه المملودة ويقال في قاصعاء : قُويَصِعاء ، والجمع : قواصع  
بمحذفها .

ولا تحذف فيه ياء النسب ، فيقال في لَوْدَعِيّ : لُوَيْدَعِيّ ، والجمع لسواذع  
بمحذفها .

ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، فيقال في زعفران :  
زُعْفِران والجمع زعافر بمحذفهما ، وفي عَرَنَقُصَانُ <sup>(٣)</sup> : عُرَنَقِصان ، والجمع :

(١) القنّداو : السياء الخلق ، والخليط القصير . وفي النسخ الثلاث : « قنّداوى » . تحريف .

(٢) في ط : « قنيد » وفي أ : قنيري وقريبي بالراء فيهما .. تحريف .

وفي النسخ الثلاث : « وقنديني » بالنون ولعلّ الصواب كما يقتضيه الأسلوب : « وقدي » بدون  
نون .

(٣) المر قنصان : نبت .

عَرَّاقِصَ بِحَذْفِهِمَا .

فإن كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يُحذفَا ، لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت التَّوْنُ أصليةً ثبتت في البابين كأسطوانة وأساطين وأسيطينة .

ولو كانت أَلَفُ التَّائِثِ المقصورة حذفت في البابين كقَرَقَرَى ، وقرَاقِرْ ، وقُرَيْقِرْ . ولا يُعْتَدُ بهذه الأمور الأربعة أعني هاء التَّائِثِ وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والتَّوْنُ المزيديتين ، بل يُصَغَّرُ الاسم على أحد المثالين ، وفيه اللواحق المذكورة .

ومذهب سيويه في واو : « جُلُولاء » ، وشبهها والمراد به أَلَفُ بَرَائِكَاء ، وياء قَرِيئَاءَ أنها تحذف عند التصغير فيقال : جُلِيلَاء ، وبُرَيْكَاء وقُرَيْئَاء ، لأنَّ أَلَفَ التَّائِثِ الممدودة شبهاً بهاء التَّائِثِ ، وشبهاً بألفه المقصورة ، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها ، واعتبرنا الشبه بالمقصورة في إسقاط الواو ، والألف ، والياء ، لأنها كالألف في حيارى .

وخالفه المبرِّد فأثبتها ، وأدغمها بعد القلب ، فقال : جُلِيلَاء ، وبُرَيْكَاء ، وقُرَيْئَاءَ كما لم تحذف واو فروقة ، وألف رسالة ، وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشبهين فقط (١) .

• • •

(ص) : ويرد إلى الأصل هنا ، وفي مفاعل ، ومفاعيل ، وأفعال وأفعلة ، وفعل ذو البديل آخرأ مطلقاً ، وغيره إن كان ليناً يدل غير همزة تلي همزة الاستفهام ، لا تاء «مُتَعَدٍ» ونحوه ، خلافاً للزجاج ، ولا ذو القلب وما خالف فشاذاً ، أو مادة أخرى .

(١) انظر هذا البحث بتوسّع في الأشموني ٤ : ١٦٣ .

(ش) : يَرُدُّ إلى أصله في التصغير ، وفي التكسير على مثال : مفاعل أو مفاعيل ، أو أفعال ، أو أفعلة ، أو فِعال ذو البدل الكائن آخرًا مطلقاً ، سواء كان حَرَفَ لين نحو : مَلَّهَى أم غير حرف لين نحو : ماء ، فإن الألف في ملهى بدل من الواو ، لأنه مُشْتَقٌّ من اللهو ، والهمزة في ماء بدل من الماء لقولهم : مياه ، فمثال التكسير على مفاعل ملاهى ، وعلى مفاعيل صَحَارِيّ ، وعلى أفعال أمواه ، وعلى أفعلة أسقيّة ، وعلى فعال مياه .

ويقال في تصغيرها : مَلَّيْهَى - ومُؤَيِّه وسُقَيّ . لأن التصغير والتكسير يَرُدُّان الأشياء إلى أصولها .

فإن لم يكن ذو البدل آخرًا فيشترط فيه شرطان :

أحدهما : أن يكون حرف لين . والثاني أن يكون بدلاً من حرف ، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى . مثاله : مال . وقيل : وريّان ، وميزان وموقن ، فيقال : مَوِيل ، وقَوِيل ، وروَيّان ، ومُؤَيِّز ، ومُيَيِّق ، وإنما رجع في هذه إلى الأصل لزوال موجب البدل ، لأن الواو إنما أبدلت في نحو : مال لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وفي قيل . وميزان لكسر ما قبلها ، وفي رِيّان لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، وفي موقن أبدلت الياء بضمّ ما قبلها ، وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين بدلاً من لين كما مثلنا أم من غيره كقميراط ، ودِيّاج فيقال فيه : قُرْبَرِيط ، ودَبْيَيْج ، وقَرَارِيط ، ودَبَايِج ، ويقال في ذئب : ذؤيب ، وفي آل : أهيل .

فلو انخرم الشرط الأول بأن كان حرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح ، أو من حرف لين لم يَرُدُّ إلى أصله ، بل يُصَغَّرُ على حاله : كتُخْمَةٍ وتُخَيْمَةٍ ، وتُرَاثٍ وتُرَيْثٍ وأَبَابٍ في عُبَاب ، وأَبْيَب ، وقَامٍ وقَوِيمٍ بالهمز .

وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال :

أُوَيْدِمَ من غير ردّ الألف إلى أصلها من الممز ، بل تقلب واواً كما تقدم لضمّة ما قبلها .

أمّا ما فيه تاء الافتعال كَتَعَدَ<sup>(١)</sup> ومتّسرّ فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير ، فيقول : مُتَّيْعِد ، ومُتَّبِيسِر ، كما يقول في مكسب مُكَيَّسِب ، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل .

وذهب قوم منهم الرّجّاج : إلى أنه يُردّ إلى أصله ، فيقال : مُوَيَّعِد ومُيَّبِيسِر ، لأنهما من الوعد واليسر .

قال صاحب « الإفصاح » : وإنما كان المحذوف تاء الافتعال ، لأنه لا بُدّ من حذف ، وهي زائدة والزائد أحقّ بالحذف من الأصليّ .

وأمّا ذو القلب ، فإنه لا يرد في البابين إلى أصله ، بل يُصَغَّر ، ويكسّر على لفظه كحاه أصله : وجه ، لأنه من الوجاهة ، قلب ، فيقال في تصغيره : جُوْيه لا وُجْيِه لعدم الاحتياج إلى الردّ إلى الأصل .

ويجمع أينقُ على أباتق ، ويصغر على أَيْيَنِق .

ويقال في شاكٍ ، وأصله شاتك<sup>(٢)</sup> : شَوَاكٍ وشَوَلِكٍ .

وما ورد بخلاف ما قرّرناه من ردّ ذي البدل إلى أصله ، فإما [١٨٩/٢] شاذّ كقولهم في عيد : عَيْيد وأعياد ، أو من مادّة أخرى كقولهم : فُسَيْيْط فهو تصغير فسطاط لغة في فسطاط ، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط ، فهما مادتان لا أنه ردّ أحدهما إلى الآخر .

• • •

(١) من قوله : « كتعد » إلى : « عند التصغير » سقط من أ .

(ص) : وتلحق التاء غالباً إذ لا لبس في مُؤَنَّثٍ عار ثلاثي أو رباعي بمدة قبل لام معتلة لا غيره ، وقد تعوّض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة ، قيل : أو مملودة ، ولا يعتبر في العلم ما قلل منه في الأصح ، وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكّر .

(ش) : تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث ، بلا علامة <sup>(١)</sup> بشرطين : الأول : ألا يلبس ، فإن حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث ، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكّر ، وكشجر وبقر ، إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة ، وبقرة .

الثاني : أن يكون ثلاثياً كدار ودويرة ، ونار ، ونويرة ، أو رباعياً بمدة قبل لام معتلة كسماء وسُمَيّة ، بخلاف رباعي ليس كذلك كزَيْنَب ، وسعاد ، وعناق ، وعقرب ، فيقال : زَيْنَب ، وسُعَيْدٌ وعُتَيْقٌ ، وعُقَيْرِبَ بلا تاء <sup>(٢)</sup> .

وبخلاف ما زاد على الرباعي إلا ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كجباري يجوز تصغيره بإقرار الألف ، فيقال : حُبَيْرِي ، ويحذفها فيجوز حينئذ لحاق التاء تعويضاً فيقال : حُبَيْرَة ، كما يجوز تركها فيقال : حُبَيْر ، وكلّغَيْرِي يجوز فيه الأمران دون إقرار الألف كـ « لُغَيْغَيْرَة » ، ولُغَيْغَيْر .

وشدّ ترك التاء في تصغير قَوْس ، وحَرْب ، ودِرْع الحديد ، ونَصَف المتوسطة السن وخَوْد <sup>(٣)</sup> ، وعَرَب <sup>(٤)</sup> ، وفَرَس ، وتَعَل <sup>(٥)</sup> ، وناب للمسن من الإبل ،

(١) ط : « إعلامة » . تحريف .

(٢) ط « بلا تاء » بالنون . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « خود » بالخاء ، وهي الجملة الحساء . وفي الأشموني ٤ : ١٧١ « ذود » بالذال مكان خود ، والذود من ثلاثة أبخرة إلى عشرة وقيل غير ذلك .

(٤) « عرب » بفتحيتين ويضم فسكون : خلاف العجم .

(٥) ط : « بفل » بالباء والتين . تحريف .

وعِرس وشَوَّل<sup>(١)</sup>، وتَحَلَّ، وضَحَّى . قال أبو حَيَّان : هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك .

وشَدَّ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط كقولهم : في وراء ، وأمام ، وقدام ، وريثة ، وأميعة ، « وَقَدِيدِيعة »<sup>(٢)</sup> وهذان المحترز عنهما بقولي : غالباً .

وجوَّز ابن الأَباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقلاء<sup>(٣)</sup> وبرنساء وتعوَّض منها التاء قياساً على المقصورة<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز عند غيره إلا الإقرار ، فيقال : بُوَيِّقِلَاء ، وبُرَيْنِسَاء .

وذهب أيضاً : إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه ، فإن كان علم المؤنث منقولاً من مذكر كَرُمَح علم امرأة لم تدخله التاء رعاية<sup>(٥)</sup> لأصله الذي نقل منه ، فيقال : رَمِيح ، وغيره منع ذلك . وقال : لما سُمِّيَ به مؤنث صار اسماً خاصاً بالمؤنث ، فيُصَغَّر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل ، وكذا لو كان علم المذكر منقولاً من مؤنث كأذن علم رجل ، فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير .

وذهب يونس : إلى أنها تدخله اعتباراً بأصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أذينة ، ومالك بن نُؤيرة ، وعُيَيْنَةُ بن حصن ، فلما أسما مذكرين أعلام قد دخلتها التاء ، وأصلها مؤنث .

(١) الشول : اسم جمع شائلة ، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر . وفي ط : « وسول » بالسّين . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « قديمية » . تحريف .

(٣) الباقلاء : غنفة اللام ممدودة : القول ، الواحدة بهاء ، أو الواحد والجمع سواء .

(٤) فيقال على رأي ابن الأَباري : بويقلة ، وبرينسة .

(٥) ط : « رعياً » .

وأجيب بأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن ، ولا بنار ، ولا بعين ، ثم حقر بعد التسمية ، وإنما هي أسماء أعلام سمى بها بعد أن صغرت <sup>(١)</sup> ، وهي نكرات .

فإن سُمِّيَ مُذَكَّرٌ ببنت وأخت ، ثم صغُرَ بعد التسمية حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تعويض بناء تأنيث ، فيقال : بُنَى ، وأُخِيَّ بخلاف ما إذا سمِّيَ بهما مؤنث فتحذف هذه التاء ، ويعوّض عنها تاء التأنيث ، فيقال : بُنَيَّة وأُخِيَّة لإجراءهما حال العلمية مجراهما حال التنكير .

• • •

(ص) : مسألة : يُصَغَّر اسم الجمع والعلّة بلفظه . وردّ الأخفش نحو : « ركب » لواحد ، لا الكثرة ، بل يرد إلى قِلة أو تصحيح المذكر إن كان لعاقل ، وإلا فالإناث . وجوّزه الكوفيّة فيما له نظير في الآحاد وما له واحد مهمّل قياسيّ ردّ إليه ، لا إن كان له مستعمل خلافاً لأبي زيد .

(ش) : تُصَغَّر أسماء الجموع ، وجمع القلة على لفظها ، فيقال في ركب رَكِيب ، وفي قوم <sup>(٢)</sup> : قويم ، وفي رهط : رهيط ، وفي أجمال : أجيمال وفي أكلب : أكيلبة ، وفي أرغفة : أريغفة ، وفي غلّمة : غلّيمة <sup>(٣)</sup> .

قال أبو حيّان : ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع ، فيقال في تَمَسَّر : تَمَسَّر .

وردّ الأخفش باب ركب لواحد ، فيقال : رويكبيون ، وصويبحيون وطويمرات <sup>(٤)</sup> بناء على قوله : إن فعلاً جمّع ، وقول الجمهور مبنيّ على أنه اسم جمع .

(١) ط فقط : « حقرت » مكان : « صغرت » .

(٢) ط فقط : « قام » مكان : « قوم » . تحريف .

(٣) ط : « أغلّيمة » . تحريف .

(٤) الطبر : الثوب الخلق . وفي ط : « طويمرات » ، تحريف .

وأما جمع الكثرة فلا يُصغر على لفظه عند البصريين ، فلا يقال في رغفان : رغيفان ، لأن الثنية تدلّ على الكثرة ، والتصغير يدلّ على القلة ، فيتناها ، بل يُردّ إلى جمع القلّة إن كان له جمع [١٩٠/٢] قلّة ، فيقال في تصغير فلوس : أفليس ، ردّ إلى أفلس ، وفي عُنُقُ أَعْيَنْتِ ردّ إلى أَعْنُق . وإلى جمع تصحيح المذكر ، إن كان لمذكر عاقل ، سواء كان مفردة مما يجمع بالواو والنون أم لا ؟ فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في الكبير ، فيقال في تصغير زيود حال الرد : زَيْلُون وفي تصغير رجال وغلّمان ، وفتيان : رَجِيلُون ، وَغُلَيْمُون ، وَفُتَيُون وإن كان رجل وغلّام ، وفقى لا يجمع بالواو والنون .

والأمران جائزان فيما له جمع قلّة .

وإن لم يكن له جمع قلّة ، ولا هو لمذكر عاقل ، بأن كان لمذكر لا يعقل أو لمؤنث مطلقاً وجب الردّ إلى جمع تصحيح الإناث سواء كان مفردة مما يجمع بالالف والتاء أم لا ؟ ، فيقال في تصغير دراهم دريهمات ، وفي سكارى جمع سكرى : سُكَيْرَات ، وفي حمر جمع حمراء : حُمَيْرَوَات ، وفي جوار : جُويرِيَات .

وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كـرغفان <sup>(١)</sup> صغروه على رغيفان كعُثِمَان ، وزعموا أن أصيلاً تصغير أصلان جمع أصيل .

فإن كان جمع الكثرة مكسراً على واحد مهمل ، وليس له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً ، لا قياسي ، ولا غير قياسي ، ردّ عند التصغير إلى مفردة القياسي المهمل ، فيقال في : تَفَرَّقْ إِنْخَوْتُكَ شَمَاطِيط . تفرقوا شُمَيْطِيطِينَ ، وفي « تفرقت جواريك شَمَاطِيط » : تفرقت شُمَيْطِيطَات .

وإن كان مكسراً على واحدٍ مُهْمَلٍ . وله واحد مستعمل ردّ إلى الواحد

(١) ط : « كـرغفان » . تحريف .



المستعمل ، لا إلى المهمل القياسيّ خلافاً لأبي زيد ، فيقال في ملاميح ومذاكير :  
لُمِيحَات ، وذ كَيَّرَات رَدّاً إلى لمحة ، وذكر ، لا إلى مَلْمُحة ومذكار ، لأنّا حينئذ  
صغّرنا لفظاً عربياً ، ولو رَدَدْنَاهُ إلى المهمل كُنَّا قَدَ<sup>(١)</sup> صغّرنا لفظاً لم تتكلم به  
العرب من غير داعية إلى ذلك ، وكأنّ أبا زيد لما لم ينطق له بواحدٍ قياسي جعل ذلك  
الواحد الذي ليس على قياس كالعلوم في لسانهم ، فسوّى بين ملاميح ، وشمايط .

• • •

(ص) : وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ ، وقد يَسْتَعْنِي مصغّر عن  
مُكَبَّر أو مهمل عن مستعمل أو أحد المترادفين عن الآخر . قال ابن مالك : ويطرّد إن  
جمعهما أصل واحد ، وتوقّف أبو حيّان .

(ش) : قد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ ، وشاذّ كصبيّة وغلّمة قالوا فيهما :  
صَبِيَّة ، وَغُلَيْمَة ، وهذا هو القياس ، لأنهما جمعا قلة ، وجموع القلة تُصَغَّر على  
لفظها ، وقالوا : أَصْبِيَّة ، وَأَغْصِيْمَة وهذا هو الشاذّ ، وكأنهم صغّروا أغلّمة .  
وأصبية ، وإن لم يستعمل في الكلام .

وقد جاءت أسماء على صورة المُصَغَّر ، ولم ينطق لها بمكَبَّر نحو : الكُمَيْت من  
الخيل الحُمُر<sup>(٢)</sup> . والكُعَيْت<sup>(٣)</sup> وهو البلب ، والثُرَيّا للنجم المعروف في ألفاظ كثيرة  
استوعبتها في كتاب « الزهر » في علم اللغة .

قال أبو حيّان : وكثر محيى المصغّر دون المكبّر في الأسماء الأعلام كضَرْبَة :

(١) ط : « كباقة » مكان : « كنا قد » . تحريف .

(٢) ط : « من الخيل والحمر » بالواو بينهما تحريف .

(٣) ط : « الكبت » بالباء . تحريف .

وجُهَيْبَةٌ وَبُثَيْنَةٌ <sup>(١)</sup>، وَطُهَيْبَةٌ <sup>(٢)</sup>، وَحُنَيْنٌ، وَعُرَيْنٌ <sup>(٣)</sup>، وَفُرَيْنٌ <sup>(٤)</sup>، وَأُمُّ حَبِيبٍ <sup>(٥)</sup>، وَهَذِيلٌ وَسَلِيمٌ.

وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس : مُغْبِرَبَان . وفي عَشِيَّةٍ : عَشِيْشَةٌ <sup>(٦)</sup>، وفي العشاء <sup>(٧)</sup> : عَشِيَّان ، وفي ليلة : لَيْلِيَّةٌ <sup>(٨)</sup> وفي رجل : رَجُلٌ ، وَرَجُلٌ ، وفي بنون : أَبْيَنُونَ . كأنه تصغير مَغْرِبَان ، وَعَشَاءٌ ، وَعُشْيَان ، وَلَيْلَةٌ ، وَرَجُلٌ ، وَابْنٌ .

وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو : لِيَالٍ ، وَبَابِهِ .

وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، قالوا : أَتَانَا قَصْرًا <sup>(٩)</sup> أَي عَشِيًّا ، وَلَمْ يُصَفِّرُوا قَصْرًا استغناء عنه بتصغير عَشِيًّا .

قال ابن مالك : وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِيهِمَا جَوَازًا إِنْ جُمِعَتْهُمَا أَصْلٌ وَاحِدٌ نَحْوُ : جُلِيسَ بِمَعْنَى : مُجَالِسَ ، فَلَمْ أَنْ تَسْتَغْنِي بِتَصْغِيرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ، لِأَنَّهُمَا جُمِعَتْهُمَا أَصْلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ اشْتِقَاقُهُمَا مِنَ الْجُلُوسِ ، لِأَنَّ مَادَّةَ كُلِّ مِنْهُمَا : « ج ل س » ، فَلَمْ أَنْ تَسْتَغْنِي بِتَصْغِيرِ مَجَالِسَ ، وَهُوَ مَجْلِسَ عَنِ تَصْغِيرِ جُلِيسَ ، وَلَمْ أَنْ تَسْتَغْنِي بِتَصْغِيرِ جُلِيسَ وَهُوَ جُلِيسَ عَنِ تَصْغِيرِ مَجَالِسَ .

وتوقف في ذلك أبو حيان ، قاله في الارتشاف .

• • •

(١) ط : « بُثَيْنَةٌ » بالتاء . تحريف .

(٢) طُهَيْبَةٌ كَسْمِيَّةٌ : قَبِيلَةٌ . (٣) عُرَيْنٌ : الْأَمْدُ .

(٤) « فُرَيْنٌ » كَرُبَيْرٍ : بَلَدَةٌ بِالشَّامِ . (٥) أُمُّ حَبِيبٍ كَرُبَيْرٍ : دَوِيَّةٌ .

(٦) ط : « عَشِيْشَةٌ » . تحريف . (٧) ط : « الْعَشْيُ » . تحريف .

(٨) ط : « لَيْلِيَّةٌ » . تحريف . (٩) الْقَصْرُ : اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ .

(ص) : مسألة : لا يُصَغَّرُ مَبْنِيّ إِلَّا أَوْه ، والمنادى ، والمزج وذا ، وتا ، والذي ، وفروعهما لا اللّاتّي ، واللّواتي ، واللّاء واللّاتّي في الأصحّ . فيبقى أولها مفتوحاً ، ويزاد آخرها ألف وقد يُضَمّ : اللّديّا ، واللّتيّا .

وفي التعجب ثالثها : الصحيح يصغر أفعل فقط ، ولا عامل عمل الفعل .

وفي المصدر ، ثالثها : ما يقبل القلة والكثرة ، ولا غير وسوى ، وغد والبارحة ، وحسبك ومختص بالنفي ، ومعظم شرعاً ومنافيه ، وكلّ ، وبعض ومع وأيّ ، وظرف غير متمكن ، ومحكيّ . ومصغّر ، وشبهه وأسماء [١٩١/٢] الشهور ، وفي الأيّام ، ثالثها : يجوز في الرفع دون النصب ، ورابعها : عكسه .

(ش) : أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغر الأسماء المبنية .

قال أبو حيّان : ويردّ عليه أن بعض المبنيات يُصَغَّرُ ، وذلك الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى : كَعَلْبِكَ ، وعَمْرُوهُ فيقال : بُعَيْلُكَ وعُمَيْرُوهُ . والأسماء المبنية بسبب النداء فقال : يَا زَيْدُ . وَيَا جُعَيْفَرُ ،

قال : وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين ، فقال : لا تُصَغَّرُ الأسماء المتوخلّة في البناء ، وهي التي لم تعرب قطّ ، فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها ، قال : ومع ذلك يردّ عليه المركب الذي آخره ويه ، فإنه لا يعرب قطّ على أصحّ القولين ، ومع ذلك يُصَغَّرُ .

قال : ولنا نوع ثالث لم يُعْرَبْ قطّ ، ويصغر ذكره صاحب البسيط ، قال : ويقال : أُوَيْهَ من كذا ، وهو تصغير أَوْه كما قالوا في المهمة كالتّي والذي ، والضمّ<sup>(١)</sup> الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في رَوَيْدُ زَيْدًا ، وهو اسم الفعل ، لأنه على حدّ أسماء القاعلين .

(١) ط : « والمضمر » : مكان : « والضمّ » تحريف .

ويستثنى من المبنيات <sup>(١)</sup> : اسم الإشارة ، والموصول فيصفران لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما ، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقي أولهما على الفتح ، وزيدَ في آخرهما ألف عوضاً عما قات من ضمّ الأول فقالوا في ذا : ذياً ، وفي تا : تياً ، وفي أولى : ألياً <sup>(٢)</sup> ، وفي ذان ، وتان : ذبان ، وتبان ، وفي الذي وفروعه : اللديا ، واللتيآ واللديان ، واللتيان ، واللذيون بضم الياء ، وقيل بفتحها ، وكذا اللذين بكسرهما ، وقيل بفتحها ، واللتيات ، واللتيآ <sup>(٣)</sup> في اللاتي .

واللويآءُ ، واللويثون في اللاتي ، واللاتين <sup>(٤)</sup> ، وضم لام اللديا واللتيآ <sup>(٥)</sup> ، لغة لبعض العرب .

قال أبو حيان : وذلك دليل على أن الألف ليست عوضاً من ضمّ الأول ، إذ لا يُجمع بين العوض والمعوّض منه .

قال : ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى « تا » ، وتركوا تصغيرتي ، وذي ، وذهي ، وذه استغناء بتصغير تاء أو خوفاً من الالتباس بالمذكر .

قال : وإجازة تصغير اللاتي ، واللواتي ، واللاء ، واللائي مذهب الأخفش ، قاله قياساً .

(١) ط : « ويستثنى من ذلك المبنيات » بزيادة « ذلك » .

(٢) « أولى » بالقصر تصغيرها : ألياً . وأولاء بالمدّ تصغيرها : أليآء .

انظر الصبان ٤ - ١٧٣ ، والتسهيل ٢٨٨ .

وفي النسخ الثلاث : « ألياً » من دون تفرقة .

(٣) ط : « اللتيآ » . تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : واللويون في اللاتي ، واللايين تحريف . صوابه من التسهيل ٢٨٨ .

(٥) ط : اللدياء واللتيآ بالمدّ . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .

ومذهب سيويه <sup>(١)</sup> : أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر <sup>(٢)</sup> ، وهو اللتيات جمع اللتيا . قال : ومذهب سيويه هو الصحيح ، لأنه لم يثبت عن العرب ، ولا يقتضيه قياس ، لأن قياس هذه الأسماء ألاّ تصغر ، فمضى صغرت العرب منها شيئاً ، وقفنا فيه مع مورد السماع ، ولا نتعداه .

وقد دخل في المبنيات الحروف والأفعال ، فلا تُصغر ، لأن التصغير وصف في المعنى ، والحرف والفعل لا يوصفان ، فلا يصغران ، وقد سمع تصغير فعل التعجب قال :

— ١٧٨٠ — • يا ما أميلع غزلاً نأشدن لنا <sup>(٣)</sup> •

وفي قياسه خلاف .

ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان لا تُصغَر الأسماء المصغرة ، ولا المشبهة <sup>(٤)</sup> بها ككميت ونحوه ، ولا غير ، وسوى ، وسوى بمعنى غير ، « ولا البارحة » ولا أمس وغد ، وقصر بمعنى عشية ، ولا حسبك ، ولا الأسماء المختصة بالنقي ، ولا الأسماء الواقعة على مُعْظَم شَرَحاً كأسماء الله تعالى ، ولا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير ، وجسيم ، ولا كل ، ولا بعض ، ولا أيّ ، ولا الظروف غير المتمكنة نحو : ذات مرة ، ولا الأسماء المحكية ، ولا أسماء شهور السنة : كالحرم ، وصفر ، وباقيها . ولا أسماء الأسبوع : كالسبت ، والأحد ، وباقيها على

(١) من قوله : « أنه لا يجوز » إلى قوله : « ومذهب سيويه هو الصحيح » سقط من أ .

(٢) يقصد بالمحقر : والمصغر أو لعلها . تحريف من كلمة : « المصغر » بالفتن .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠٦ .

(٤) ط : « ولا المشبهة لها » تحريف .

مذهب سيويه ، واختاره ابن كيسان .

ومذهب الكوفيين ، والمازني ، والجرمي ، جواز تصغير أيام الأسبوع . وزعم بعض النحويين أنك إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجر تصغيرهما .

وزعم بعضهم : أنه يجوز التصغير في النصب ، ويبطل في الرفع ، وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب . اهـ .

### [ مسألة ]

(ص) : مسألة : تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد ، وربما حذف أصل يُشبهه ، ولا يَسْتَفْنِي عن التاء مؤنثٌ ، والأصح أنه لا يختص بالعلم ، وأنه يقال في غير الترخيم في ابراهيم واسماعيل : بُرْهيم ، وَسُمَيْعِيل ، ومنه : بُرْه ، وَسُمَيْع ، وفاًقاً .

\*\*\*

(ش) : من التصغير نَوْعٌ يُسَمَّى تصغير الترخيم ، وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من فُعِيل أو فَعْيِيل كقولك في أزهر : زهَيْر ، وفي أسود : سَوَيْد ، وفي منطلق : طَلَيْق ، وفي مستخرج : خُرَيْج ، وفي مدحرج : دَحْرِج ، وفي زعفران : زَعْفَيْر .

ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين .

وزعم الفراء وثعلب : أنه يخص بالأعلام [١٩٢/٢] كحارث وأسود علمين ، فيقال فيهما : حَرِيث ، وسَوَيْد بخلافهما وصَقَيْن فلا يقال إلا حَوَيْث ، وأَسَيَوْد ، أو أَسَيْد .

فإن كان المَصَغَر اسماً لمؤنث عارياً من التاء وجب دخول التاء مطلقاً ، فيقال في

زينب ، وسعاد ، وحلي : زَيْبَة ، وسُعَيْدَة ، وحُبَيْلَة .

قال أبو حيان : نَعَم الصِّفَات الَّتِي لِلْمَوْثِ نَحْو : طَالِق ، وحَائِض لَا تَلْحَقُهَا التَّاء فِي تَصْغِيرِ التَّرْخِيم ، بَلْ يُقَال : طَلِّيق ، وَحُيِّض .

وَقَدْ يُحَذَفُ لِتَصْغِيرِ التَّرْخِيم أَصْلُ يَشْبَهُ الزَّائِد ، مِثَالُهُ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْه عَنْ الْخَلِيل فِي تَصْغِير : إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل تَصْغِيرُ تَرْخِيم : بُرْبَه ، وَسُمِّيَ بِحَذْفِ الْمِيمِ وَاللَّامِ مِنْ آخِرِهِمَا ، وَهُمَا أَصْلُ بَاتِّفَاقٍ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مِمَّا يُزَادَانِ مِنْ كَلَامِهِمْ ذَهَبُوا بِهِمَا مَذْهَبَ الزِّيَادَةِ فَحَذَفُوهُمَا ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ طُولُ الْأَسْمِ ، وَكَوْنُهُمَا آخِرًا ، وَتَحَذَفُ الْهَمْزَةُ مِنْهُمَا ، وَهِيَ أَصْلُ فِي قَوْلِ الْمُبَرَّد ، زَائِدَةٌ فِي قَوْلِ سِيبَوَيْه .

حِجَّةُ الْمُبَرَّد : أَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَكُونُ زَائِدَةً أَوْلاً إِلَّا وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةُ أَصُول .

وَحِجَّةُ سِيبَوَيْه : أَنَّ الْعَرَبَ حِينَ صَغَّرَتْ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ حَذَفَتْ الْهَمْزَةَ .

وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ تَصْغِيرُهُمَا تَصْغِيرَ غَيْرِ التَّرْخِيمِ .

فَذَهَبَ سِيبَوَيْه : إِلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ ، فَيَصِيرُ مَا بَقِيَ عَلَى : « فَعِيلِيل » خَمَاسِيًّا ، رَابِعُهُ حَرْفُ مَدٍّ وَلَيْنٍ ، فَلَا يَحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ . وَتَقُول : بُرْبِيم ، وَسُمِّيَ عِيل .

وَذَهَبَ الْمُبَرَّد : إِلَى إِبْقَاءِ الْهَمْزَةِ لِأَصَالَتِهَا عِنْدَهُ ، وَإِلَى حَذْفِ الْمِيمِ وَاللَّامِ ، كَمَا تَحْذَفُ آخِرُ الْخَمَاسِيِّ الْأَصُولِ ، فَيُقَال : أَبْيِيرِيهِ ، وَأَسْبِيْمِج ، كَمَا يُقَالُ فِي سَفَرِجَل : سَفْيِيرَج <sup>(١)</sup> .

قَالَ أَبُو حَيَّان : وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْه وَهَكَذَا صَغَّرَ <sup>(٢)</sup> الْعَرَبُ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو زَيْدٍ ، وَغَيْرُهُ .

• • •

(١) فِي ط : « سَفْرِيج » ، نَحْرِيْف .

(٢) ط فَقَط : « صَغَّرَتْ » بِدُونِ الضَّمِير .

## الْمَنْسُوبُ

(ص) : المنسوب هو المجهول حرف إعرابه ياء مشددة يكسر مَطْلُوعًا ويحذف تاء التانيث ، وعلامة التثنية والتصحيح ، فإن لحق المؤنث تغيير ، وهو غير علم ردّ إلى مفردة ، وإلا أبقى إلّا نحو : سدرات . وعجز المركب ، والمضاف إن لم يفد تعريفاً<sup>(١)</sup> تحقيقاً أو تقديرًا ، ولم يلبس وإلا قصّده .. وجوز الجرّميّ : حذف صدر المزج ، والجملة . ونسب أبو حاتم إلى الجزّين ، والأخفش إن ألبس .

(ش) : يجعل حرف الإعراب من المنسوب ياء مشددة تزداد في آخره ، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشيّ ، ومالكيّ ، وإتّما كسر تشبيهاً بياء الإضافة وهذا أحد التغيرات اللاّخقة للاسم المنسوب إليه ، إذ يلحقه ثلاث تغييرات :

لفظيّ : وهو كسر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

وحكّميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصفة المشبهة نحو : مررت برجل قرشيّ أبوه ، كأنك قلت : متسبب إلى قریش أبوه .

ويطرّد ذلك فيه ، وإن لم يكن مشتقاً ، وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه ، كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

ولما كان فيه هذه التّغيرات كثر فيه التّغير ، والخروج عن القياس ، إذ التّغير يأنس بالتّغير .

(١) ط : « إن لم يفد تعريفة » .



ويحذف لهذه الياء :

آخر الاسم إن كان تاء تأنيث كقولك في النسب إلى مَكَّةَ ، وفاطمة : مكِّيَ ،  
وفاطمي حَذَرَآ من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثه ، في نحو : مكِّيَّة ، وفاطميَّة ،  
إذ لوبقيت لقليل : مكبته ، وفاطميته .

قال أبو حيان : وقول الناس : « درهم خليفَتَي الحن » .

أو كان علامة تثنية ، أو جمع تصحيح بواو ونون ، أو بألف وتاء ، كقولك في  
النسب إلى عبدان ، وعَبْدَيْن ، وزَيْدان ، وزَيْدَيْن ، واثْنَيْن ، ومُسْلِمَيْن ،  
ومُسْلِمَات ، وعِشْرَيْن : عَبْدِي ، وزَيْدِي ، واثْنِي ، ومُسْلِمِي ، وعِشْرِي  
حذراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد ، لو لم تحذف فيما عدا « مسلمات » ومن  
اجتماع حرفي تأنيث في مسلمات .

فإن نسب إلى ما جمع بالألف والتاء ، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجففات :  
أو جائزة كسدرات وغرفات .

فإن لم يكن علماً رَدَدَتْهُ إلى مفردة ، فتقول : جَفَّتِي ، وسِدْرِي وعُرْفِي  
بسكون عين الكلمة .

وإن كان علماً أبقيت الحركة فتقول : جَفْنِيَّ ، وسِدْرِي ، وعُرْفِي .

فإن كان التغيير كسرة كسِدْرَات رَدَدَتْهَا فتحة ، ونسب إليه ، كما ينسب إلى  
الإبل ، فتقول : سِدْرِي ، كما تقول : إِبِلِي .

وتحذف لهذه الياء أيضاً عجز المركب تركيب جملة ، أو مزج ، أو عدد إجراء له  
مجرى تاء <sup>(١)</sup> التأنيث ، فيقال في النسب إلى تَابِطَ شَرَّآ وبعلبك ، وخمسة عشر :

(١) ط : « ياء التأنيث » بالياء . تحريف .

تَأْبِطِي . وَبَعَلِي ، وَخَمْسِي .

قال أبو حيان : وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها ، كما أنها لا تنفى ولا تجمع ولا تُعَرَّبُ<sup>(١)</sup> ، ولا تضاف ، ولا تصغر ، وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب [١٩٣/٢] مَرْج ، قال : ويدخل تحت قولنا : عجز المركب النسبة إلى : لَوَلَا ، وحِثْمَا ، وشبههما ، فيقال : لَوِيّ بتخفيف الواو ، وحِثْيِيّ بحذف عجزهما لجريانها مجرى الجملة التي تحكى .

وتقول في النسبة إلى كنت : كَوْنِيّ بحذف تاء الضمير ، وردّ الواو لزوال موجب الحذف ، وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة ، لأجل التاء .

وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا : كُنْتِي ، لكن في الشعر قال الأعشى :

١٧٨١ - فأصبحت كتيّاً وأصبحتُ عاجناً<sup>(٢)</sup> .

وقال آخر :

١٧٨٢ - إذا ما كُنْتَ مُلْتَمِئاً لِقُوتٍ

فلا تصرّخ بكُنْتِي يُجِيبُ<sup>(٣)</sup> .

(١) ط : « ولا تقرب » بالقاف . تحريف .

(٢) روى اللسان : « كون » هذا البيت على النحو الآتي :

قد كنت كتيّاً فأصبحت عاجناً      وشرّ رجال الناس كنت وعاجناً  
من شواهد الأسمونيّ ٤ : ٨٩ .

(٣) رواه اللسان : « كون » على النحو الآتي :

إذا ما كنت ملتمساً لقوتٍ      فلا تصرّخ بكُنْتِي كسير  
فليس بكسر شيناً بسعي      ولا سمع ولا نظير بصير

قال : ولو سُمِّيَ بِجَمَلَةٍ زائدة على كلمتين كأن تسمى رجلاً : « يخرج اليوم زيد » حذف ما زاد على الجزء الأول . وقيل : خَرَجَجي .

وجوزَ الجَرْمِي في الجملة ، والمزجُ النسب إلى الجزء الأول أو الثاني فتقول : تَابَطيّ أو شَرّي ، وبَعليّ أو بَكّي .

وجوز أبو حاتم السَّجِسْتاني النسب اليهما معاً مقترنين ، فيقال : تَابَطيّ شَرّي ، وبَعليّ بَكّي ، ورامي هُرْمُزي ، وفي العدد : لإحدَيَّ عَشريّ .

وقال الأَخْفَش في « الأوسط » : وإن خفت الإلباس قلت : رامي هُرْمُزيّ .

ويحذف أيضاً لهذه الباء عجز المركب تركيب إضافة ، إن لم يتعرّف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديراً ، ولم يُخَفْ لَبَسٌ كقولهم في النسب إلى امرئ القيس : امرئِي ، ومَرَكِيّ ، فامرؤ القيس لم يتعرّف الأول فيه بالثاني لا تحقيقاً ولا تقديراً ، لأنه لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً ، كما سبقت لأبي بكر مثلاً .

وإن تعرّف الأول بالثاني تحقيقاً ، أو تقديراً ، أولاً ، ولكن خيف لبس حذف الصلر ونسب إلى العجز . مثال الأول قولهم في ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن كراع وابن دَعْلَج<sup>(١)</sup> : عُمَريّ ، وزُبَيْرِيّ ، وكُرَاعِيّ ، ودَعْلَجِيّ .

ومثال الثاني قولهم في أبي بكر : بَكْرِيّ ، فأبو بكر لم يتعرّف فيه الأول بالثاني تحقيقاً لأنَّ الاسم لا يكون مُعرِّفاً من جهتين : العلمية والإضافة ، لكنه تعرّف به تقديراً ، لأنه قبل العلمية كان « أبو » معرفاً ببيكر تحقيقاً .

ومثال الثالث : قولهم في عبد مناف ، وعبد الأشهل : منافيّ وأشهلِيّ لأنهم لو قالوا : عَبْدِيّ لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا في النسبة إليه : عَبْدِيّ ، فرّقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرف المضاف الأول به ،

(١) الدَّعْلَج : الذئب .

وهو مع ذلك اسم غالب ، أو طرأت عليه العلمية نحو : ابن عمر ، وأبي بكر ، وعبد مناف وعبد الأشهل ، وعبد المطلب ، وعبد مناف ، وكذا كل ما كان فيه ابن ، أو أب ، أو أم ، وبين ما ليس كذلك نحو : امرئ القيس وعبد القيس ، فإن القيس ليس بشيء معروف بغير إضافة امرئ إليه ، أو عبد .

وقالوا <sup>(١)</sup> في الرجل من بني عبد الله بن دارم : دارمي ومن بني عبد الله بن الدثلي : دثلي ، نسبوا إلى الجَدِّ .

قال أبو حيان : والمراد بالمضاف في المسألة الذي <sup>(٢)</sup> يكون علماً أو غالباً بحيث يكون مجموعهما معنى مفرد ، لا المضاف على الإطلاق ، فإن مثل : غلام زيد إذا لم يكن كذلك ينسب فيه إلى زيد أو إلى غلام ، ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد ، لا إلى المضاف ، لأنَّ كلاً من جزأيه باق على معناه .

• • •

(ص) : وباء المنقوص إلاَّ الثلاثي فَرَدَّ ، وتقلب واواً والمشددة بعد أكثر من حرفين ، وقد تُقلب واواً في مَرْمُويٍّ ، فإن كان حرفان حذفت أولى الياءين ، وقلب الثانية ، أو حَرَفٌ فالقلب ، وشَدَّ غيره خلافاً لأبي عمرو وألف التانيث رابعة أو فوقها مطلقاً ، والواو تلو ضمِّ ثالث فصاعداً والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر .

(ش) : يُحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثي ، فيقال في قاض ومُعْتَل ومُسْتَدْعٍ : قاضيٍّ ، ومُعْتَلِيٍّ ، ومُسْتَدْعِيٍّ .

بخلاف الثلاثي كعم وشج ، فإنه تُرَدَّ لامه ، وتقلب واواً سواء كانت في

(١) من قوله : « وقالوا في الرجل » إلى قوله : « إلى الجد » سقط من أ .

(٢) في ط فقط : « الي » مكان : « الذي » .

الأصل واو أو أم ياء كراهة اجتماع الأمثال فيقال : عَمَوِيّ ، وَشَجَوِيّ .

وقد يقع ذلك في الرباعي أيضاً فيقال : قاضِيّ ، لكنه شاذ .

وتحذف أيضاً الياء المشددة بعد أكثر من حَرَفَيْنِ سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككُرْمِيّ ، وَيُحْنِيّ ، وَمَرْمِيّ ، وَشَاهِيّ<sup>(١)</sup> ، فتحذف ياءاتها ، ويثبت مكانها ياء النسب ، فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ، وقد يقال في مَرْمِيّ : مَرْمَوِيّ بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول ، وقلب الياء التي هي لام الكلمة واو أو كما يقال في عِلْيِيّ : عِلَوِيّ .

فإن كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقَصِيّ حذف أولى الباءين [١٩٤/٢] وقلبت الثانية واو أو فيقال : قَصَوِيّ . أو حرف واحد كحَيّ ، وطَيّ قلبت الثانية واو أو ، وصححت الأولى محرّكة بالفتح فيقال : حَيَوِيّ ، لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات ، وذلك مستثقل في كلامهم .

وشذ قولهم : حَيَبِيّ وكان أبو عمرو يختاره ، لأن ليس فيه زائد يحذف .

وتحذف أيضاً ألف التانيث رابعة أو فوقها ، فيقال في جَمَزِيّ وحُبْلِيّ : جَمَزِيّ ، وحُبْلِيّ .

بخلاف ألف الإلحاق كعَلَقِيّ ، أو لام الكلمة ككَلْبِيّ — كما سيأتي —

وتحذف أيضاً الواو تِلْو مضموم ثالث فصاعداً ، فيقال في عِرْقَوَة ، وَتِرْقَوَة ، وَقَمَحَلْوَة<sup>(٢)</sup> ، حِرْقِيّ وَتِرْقِيّ ، وقمَحَلْدِيّ بخلافها بعد مضموم ثان<sup>(٣)</sup> ،

(١) أ ، ب : « شَاهِيّ » ط : « شَاهِيّ » . تحريف .

(٢) الْقَمَحَلْدُوَة : قرة القفا . القاموس : « قمح » .

(٣) سقطت كلمة : « ثان » من أ ، ط .

كَرْمُوةٍ من الرَّمْيِ ، فلا تحذف .

وتحذف أيضاً الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فراراً من توالي ياءات بَيِّنْهَا كسر : فيقال في سَيِّد ، وميت : سَيِّدِي ، وميتي بالتخفيف حذفاً للياء الثانية المدغم فيها الياء الأولى .

وشدَّ قَوْلهم : طائي بقلب الياء ألفاً ، والقياس : طَيِّسِي .

فلو كانت الياء غير مكسورة كهَيْخ لم تحذف ، بل يقال : هَيْخِي وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كهُيِّم تصغير مهَيِّم مِفْعَال من هام ، فيقال : مُهَيِّمي بلا خلاف ، لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض .

• • •

(ص) : وتُقلَّب واو ألف ثالثة ، أو رابعة لإلحاق أو أصل وقد تحذف ، أو قلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه ، مثل : أو خامسة تلو مُشدَّد ، وقد تزداد ألف قبل بدل رابعة مطلقاً وهزمة تأنيث غالباً ، وفي غيرها وجهان .

(ش) : تقلب في النسب واو ألف ثالثة كفتَوِي ، وعَصَوِي في فتَى ، وعصا ، أو رابعة لغير تأنيث كالإلحاق في علكَى ولام الكلمة في ملهَى ، فيقال فيهما علكَوِي ، وملهَوِي .

وقد تحذف هذه أعني الرابعة لغير تأنيث تشبيهاً لها بألف التأنيث فيقال : علكَيّ ، وملهَيّ .

وقد قلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه ، فيقال في حُبلى : حُبَلَوِي حملاً على ملهَى ، وعلكى .

بخلاف ما تحرك ثانيه كجَمْزى فليس فيه إلا الحذف .

وقد تَزَادَ أَلِفٌ قَبْلَ بَدَلِ الْأَلْفِ الرَّابِعَةِ مَطْلَقاً سِوَاهُ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ سِيْبُوهُ أَوْ لِلإِلْحَاقِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ ، أَوْ مُنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلٍ كَمَا ذَكَرَهُ السِّيرَافِيُّ فَيَقَالُ : حَبْلًاوِيّ ، وَعَلَقَاوِيّ ، وَمَلْهَآوِيّ .

فَإِنْ وَقَعَتِ الْأَلْفُ خَامِسَةً ، وَهِيَ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ أَصْلٍ بَعْدَ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ نَحْوُ : مُصَلَّتِي ، وَمُشْتَتِيّ ، فَمَذْهَبُ سِيْبُوهِ وَالْجُمْهُورِ الْخَذْفُ كَحَالِهَا إِذَا وَقَعَتِ خَامِسَةً مُنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلٍ ، وَلَيْسَ قَبْلُهَا مُشَدَّدٌ كَمُشْتَرَى فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي حَذْفِهَا . وَمَذْهَبُ يُونُسَ جَعَلَهُ مِثْلَ مُعْطَى وَمَلْهَى ، فَيَجِيزُ فِيهِ الْقَلْبَ ، كَمَا يَجِيزُ الْخَذْفَ .

وَتَقْلَبُ أَيْضاً وَأَوَّاءُ هَمْزَةً أَبْدَلَتْ مِنْ أَلِفِ التَّائِيثِ ، فَيَقَالُ فِي حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ : حَمْرَاوِيّ وَصَفْرَاوِيّ .

وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقُولُ : حَمْرَائِيّ ، وَصَفْرَائِيّ ، فَتَقَرُّ الْهَمْزَةُ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ تَشْبِيهاً بِأَلِفِ كَسَاءَ . قَالَ فِي التَّوْشِيحِ : وَذَلِكَ قَلِيلٌ رَدِيءٌ نَقَلَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ : التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ .

وَفِي هَمْزَةٍ غَيْرِهَا <sup>(١)</sup> تَالِيَةً أَلِفٌ وَجْهَانِ : الْإِقْرَارُ وَالْقَلْبُ ، سِوَاهُ كَانَتْ أَصْلِيَّةً كَقَمْرَاءَ وَوَضَاءَ ، أَوْ مَلْحَقَةً بِأَصْلِ كَعِلْبَاءَ ، أَوْ مُنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلِ كَكِسَاءَ فَيَقَالُ : قُرَائِيّ ، وَقُرَاوِيّ ، وَوَضَائِيّ ، وَوَضَاوِيّ ، وَعِلْبَائِيّ ، وَعِلْبَاوِيّ وَكَسَائِيّ وَكِسَاوِيّ وَالتَّصْحِيحُ فِي الْأَصْلِيَّةِ أَجُودُ مِنَ الْقَلْبِ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : فَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْقَلْبَ فِي الْأَخِيرِينَ أَجُودُ . قَالَ : وَالَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُهُ : أَنَّ الْقَلْبَ فِي بَابِ عِلْبَاءَ أَحْسَنُ وَالْإِقْرَارُ فِي بَابِ كَسَاءَ أَحْسَنُ بِنَاءِ لِبَابِ النِّسْبِ عَلَى بَابِ الثَّنِيَةِ قَالَ : وَقَدْ قَالُوا فِي بَابِ الثَّنِيَةِ : كَسَايَانِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ النِّسْبُ فَيَقَالُ :

(١) ط : « هَمْزَةٌ غَيْرُ تَالِيَةٍ » بِدُونِ الضَّمِيرِ « هَاءٌ تَحْرِيفٌ . صَوَابُهُ مِنْ أ ، ب .

وَالْمُرَادُ بِهَا غَيْرُ أَلِفِ التَّائِيثِ السَّابِقَةِ .

كسائي<sup>(١)</sup> بالياء أ. هـ .

• • •

(ص) : ويقال في فُعَيْلَة : فُعَلِيّ ، وفِعْلِيَّة وفَعُولَة فَعَلِيّ ما لم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام . قال ابن مالك : أو تعدم الشهرة ، وشذ نحو : سَلِيمِي . وقاس أبو البركات بن الأنباري نحو : الحنفي<sup>(٢)</sup> في المذهب . وأثبت الأخفش واو فعولة ، وحذفها ابن الطراوة ، وأبقى الضمة . ويقاسان في فَعِيل ، وفَعِيل معتل اللام لا صحيحين في الأصح .

وثالثها : يقاسان في ياء ثالثة ، ورابعها في فَعِيل فقط .

(ش) : يقال في النسب إلى فُعَيْلَة<sup>(٣)</sup> بَضَمَ الفاء ، وفتح العين فُعَلِيّ كذلك بحذف الياء الزائدة ، وتاء التأنيث نحو : جُهِينَة وجُهِينِي ، وضُبَيْعَة وضُبَيْعِي ، وشذ رُدَيْنَة ورُدَيْنِي بإثبات الياء .

ويقال في فعيلة بفتح الفاء ، وكسر العين فَعَلِيّ بفتحهما ، وحذف الياء والتاء كَحَنَفِيَّة وحَنَفِيّ ، وربيعَة ، وربيعِيّ .

وشذ قولهم في سَلِيم : سَلِيمِي وفي عَمِيرَة عَمِيرِيّ ، وفي السليقة [١٩٥/٢] : سَلِيمِيّ بإثبات الياء من غير تغيير . وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري : الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه : حنفيّ ، كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور ، فقالوا في الأول : مَدَنِيّ ، وفي الثاني مَدِينِيّ .

(١) ط : « كسائي » بالهمزة . تحريف . صوابه من أ . ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « الحنفيّ » بالياء تحريف . صوابه من الشرح .

(٣) ط : « فعيلة » ياءين . تحريف .



ويقال في فعْولة : فعَلَيّْ بحذف الواو والتاء ، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحَمْولة وحَمَلَيّْ ، وركُوبة وركَبَيّْ أم معتلة كعدْوة وعدَوَيّْ<sup>(١)</sup> ، هذا مذهب سيبويه .

وذهب الأخفش والجزمي والمبرد : إلى أنه يُنسَب إليه على لفظه كقولهم في أزد شَنْوَة : شَنْوَيّْ<sup>(٢)</sup> .

وذهب ابن الطراوة : إلى أنه تحذف الواو ، ويترك ما قبلها على الضمّ ، فيقال : حَمَلَيّْ ، وركَبَيّْ .

فإن ضوعفت الثلاثة كعدْيدة ، وضُريرة تصغير العدّة والضرّة ، وشديْدة ، وقديْدة ؛ وضُرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفوا ، فإنه كان يصير عدَدَيّْ ، وضَرَرِيّ ، وشَدَدِيّ ، وقَدَدِيّ وضَرَرِيّ ، فهُرَبُوا إلى الفصل بين المثلين بالياء والواو ، والنسبة إليها على لفظها ، فقالوا : عدَيْديّ ، وشديديّ ، وضَروريّ .

وكذا إن اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كلؤيزة ولؤيزِيّ وطؤيلة وطؤيلي ، وقؤولة وقؤوليّ .

فإن اعتلت هي واللام أيضاً حذفت كطؤوبة وطؤوِيّ ، وحبيّة وحبيّو ، وطهية وطهويّ<sup>(٣)</sup> .

(١) في النسخ الثلاث : كعدوة وعدوى بالعين تحريف . صوابه بالعين . وانظر الأشموني ، ١٨٦ : ٤ .

(٢) عند سيبويه : شَنْثِيّ .

(٣) مثال لاعتلال اللام فقط ، لأن العين « الماء » . وهي غير معتلة بخلاف : طوبة ، وحبيّة فإن العين واللام متعلّان فيهما .

وفي ط : « طهوي » . تحريف . وطهية كـ « سُمية » : قبيلة ..

ويقال في فُعِيل وفَعِيل صحيحَي اللام أو معتلين : فُعَلِيّ وفَعَلِيّ بحذف الياء .

مثال الصحيحين : هُذَيْل وهُذَلِيّ ، وثَقِيف وثَقَفِيّ .

ومثال المعتلين : قُصَيّ وقُصَوِيّ ، وَعَلِيّ وعَلَوِيّ .

وفي قياس ذلك أقوال : أصحّها مذهب سيويه : يقاس في المعتلين دون الصحيحين فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككُلَيْب ، وكُلَيْبِي ، وتَمِيم وتَمِيمِيّ ، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ .

والثاني : يقاس الصحيحان أيضاً قياساً مطّرداً كالمعتلين ، وعليه المبرّد .

والثالث : إن كانت الياء ثلاثة حذفت نحو : قُرَيْش وقُرَيْشِيّ ، وهُذَيْل وهُذَلِيّ قاله المهاباذي .

قال أبو حيان : وهذا خلاف لمذهب سيويه ولمذهب المبرّد أيضاً .

والرابع : يقاس في فعل لكثرة ما جاء فيه .

سمع غير ما تقدم : ضَبْرِيّ من بني ضَبِير ، وفُقَيْمِيّ من بني فُقَيْم « كِنَانَة »<sup>(١)</sup> ومُلْحِيّ في مَلْحَحْ خَزَاعَة ، وقُرْمِيّ في قُرَيْم ، وسَلْمِيّ في سَلِيم .

بخلاف فَعِيل فإنه لم يحذف منه إلا ثَقِيف وثَقَفِيّ ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف .

أما فعول فليس فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقاً كَعَدَوّ ، وعَدَوِيّ .

• • •

(١) بخلاف : فُقَيْم دارم ، فإن النسبة إليه من غير حذف : « فُقَيْمِيّ » - القاموس : « فقم » .

(ص) : ويفتح غالباً كسر فعل مثلث الفاء وجوباً ، وقيل جوازاً وباب تغلب سماعاً ، وقيل : قياساً لا باب جندل وفاقاً .

(ش) : إذا نسبت إلى فَعِلِ بفتح الفاء وكسر العين ، أو فَعِيل بكسر الفاء والعين ، أو فُعِيل بضم الفاء ، وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كَسَمِرَ وَتَمَرِيَ ، وإِبل وإِبِلَيَّ ، ودُئِلَ ودُئِلَيَّ .

وكذا ما ختم بئاء التانيث من ذلك كَشَقَرَةٍ وَشَقَرِيَّ ، وَحَبَرَةٍ وَحَبَرِيَّ .

وشَدَّ قولهم في الصَّعِقِ <sup>(١)</sup> : صِعِقِي بكسر العين والصاد قبلها إتباعاً .

وقال أبو حيان : ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : تَمِرَ وإِيل ، ودُئِلَ إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدّمة له : أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان .

وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كَتَغَلِبَ وَتَغَلَبِيَّ وَيَثْرِبَ وَيَثْرَبِيَّ ، ومَشْرِقَ ومَغْرِبَ ، وَمَشْرِقِيَّ وَمَغْرَبِيَّ .

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه .

والثاني أنه مطرد يتقاس . وعُزِّيَ إلى المبرّد ، وابن السراج ، والرّماني ، والفارسي ، والصيمريّ وجماعة .

قال أبو حيان : هكذا نقل الخلاف في هذه المسألة بعض أصحابنا .

وذهب أبو موسى : إلى توسُّط بين القولين ، وهو أن المختار ألاّ يُفتح . قال : وهذا مخالف لقول سيبويه من أنه شاذ ، ولقول المبرّد أنه مطرد ، ولا يختار الكسر .

(١) فارس لبني كلاب . يقال له : الصعِقِ كإيل .

قال : ونقل أبو القاسم البطلوسي في شرحه لكتاب سيويه : أن الجمهور على جواز الوجهين فيه ، وأنه إنما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر ، قال : وهذا مخالف للنقل السابق

ولا يغير باب جُنْدِل ، وَعُلْبَط ، وَدِرْدِم <sup>(١)</sup> ، وَهْدَهْد ، وَعُجْلِط <sup>(٢)</sup> ، وَسَلَسَة <sup>(٣)</sup> مما تواترت حركاته ، ولم يُسَكَّن ثانيه ، وكسر ما قبل آخره ، بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسره فتحة بلا خلاف .

• • •

(ص) : ولا يُرَدّ من المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص ، وتردّ اللام إن كان أجوف ، أو جير في الثنية ، أو جمع [١٩٦/٢] المؤنث ، وإلاّ فوجهان ، فإن عَرَض الوصل جاز حذفه والردّ ، وعكسه ، وتفتح عين المجبور ، وقيل : يسكن ما أصله السكون ، ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر .

(ش) : لا يُرَدّ في النسب ما حذف من فاء أو عين إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة : عديّ ، وفي سه : سهيّ ، وفي مذ مسمى بها مُذَيّ .

ويُرَدّ إن كانت اللام معتلة ، فيقال في شَيْبَة : وشَوِيّ ، وفي « يرى » مسمى بها : يرأيّ برَدّ الفاء والعين .

وأما المحذوف اللام فيردّ إن كان معتلّ العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف

(١) دردم : بالراء : الناقة المسنة ، وفي ط : « دودم » بالواو . تحريف .

(٢) « عجلط » : لبن خائر ثخين .

(٣) أ ، ط : « سلسلة » بسينين .

وفي ب : « صلصلة » بالصاد .

ولعلّ الصواب : « سَلَسَة » كخَجَلَة : عشبة كالنصيّ ، وذلك لأن سلسلة أو صلصلة ساكن الثاني ، ونحن نريده متحرّكاً كأخواته .

علة كلذي بمعنى صاحب ، فيقال : ذَوَوِيَّ أم حرفاً صحيحاً كشاة أصلها شَوَهَة بسكون الواو كصَحَفَة ، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو ، فانقلبت الفاء لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فللمحذوف هاء ، وهو حرف صحيح ، فيقال في النسبة إليه على مذهب سيويه : شَاهِيَّ بردّ اللّام وإبقاء الألف المبذلة .

وعلى مذهب الأخفش : شَوَهِيَّ بردّ الواو أيضاً إلى أصلها .

فإن كان صحيح العين وجب ردّ اللام أيضاً إن جبر بردّها في الثنية كأب وإخوته فتقول : أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ ، كما تقول : أبوان ، وأخوان وتقول : فُصَوِيَّ على لغة من يقول . فُصْوان ، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهنة ، وسنة فتقول : عِصَوِيَّ ، وهِنَوِيَّ ، وسَنَوِيَّ على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عِصِيَّهِيَّ ، وهَنِيَّهِيَّ ، وسَنِيَّهِيَّ على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول : سَنَوَات ، وسَنَهَات .

وإن لم يجبر بردّ لامه في الثنية ولا في الجمع بالألف والياء <sup>(١)</sup> جاز فيه وجهان : الردّ وتركه نحو : حِرْ ، فيقال : حِرْحِرِيَّ أو حِرِيَّ ، وشَقَّة ، فيقال : شَقَقِيَّ أو شَقَقِيَّ .

فإن كان المحذوف اللام ، وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهزمة ، والردّ ، وإبقاء الهزمة وترك الردّ ، فيقال في ابن ، واسم : بَنَوِيَّ ، وَسَمَوِيَّ ، أو ابْنِيَّ واسمِيَّ . ولا يجمع بين الهزمة والردّ لثلاث يجمع بين العوض والمعوّض ويقال في ابن : ابْنِيَّهِيَّ أو ابْنِيَّ ، أو بَنَوِيَّ .

وتفتح عين المجبور مطلقاً سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة ، كلها تفتح عنها ، وهذا مذهب سيويه والجمهور ..

وقال الأخفش : إن كان أصلها السكون سكنت ،

(١) ط : « والياء » مكان : « والتاء » ، تحريف .

يقال في النسب إلى شاة : شَوْهِي بسكون الواو. قال أبو حيان : وهذا منه قياس مصادم للنصّ ، فهو من فساد الوضع ، قال وقد رجع في « الأوسط » إلى مذهب سيويه ، وذكره سماعاً عن العرب .

ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر ، فيقال في النسبة إلى « امرئ » : امرئِي ، وإن استغاثتْ استَغَاثِي ، والرّاء والنون من امرئ وابن تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب .

\* \* \*

(ص) : ويضعف ثاني الثنائي وضعاً جوازاً إن صحّ ، ووجوباً إن اعتلّ إلاّ بالألف فيهمز .

(ش) : إذا نسب إلى الثنائي وضعاً ، فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه ، وعدم تضعيفه ، فيقال في كَمْ : كَمْي بالتشديد ، أو كَمْي بالتخفيف .

وإن كان آخره ياءً ، أو واواً <sup>(١)</sup> وجب تضعيفه ، فيقال في كيّ ، ولو : كيّويّ ، ولوويّ كحيّويّ .

وإن كان آخره ألف ضعف بالهمز ، فيقال في لا : لائي ، ويجوز ، لاوي لما تقدّم من أن الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الإقرار والقلب واواً .

\* \* \*

(ص) : وتبدل ياء سِقاية ، وحولايها همزة ، أو واواً ، وتزيد غاية الإقرار ، لا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها ، لأمّه واو أو ياء ، فإن أنث بالتاء فثالثها يقرّ

(١) ط : « أو واو » بالرفع - تحريف .

ما قبل الواو . وتقلب الياء في باب بنت . ثالثها : حذف التاء ، وإقرار ما قبل .

(ش) : النسب إلى سقاية ، وحَوَلَايا بإبدال الياء همزة ، فيقال : سِقَائِيَّ وحَوَلَاتِيَّ ، لأنَّ التاء والألف يحذفان ، فتتطرف الياء ، وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الإبدال . وقد تجعل هذه الهمزة واواً فيقال : سقاييَّ وحَوَلَاوي .

أما نَحَوُ : سقاوة ، فتبقى الواو فيه على حالها ، ولا تقلب همزة فيقال : سقاييَّ ، لأنَّ العرب قد تقلب الهمزة واواً ، فإذا حذفت لم يميز فيها إلاَّ الإنبات .

وأما غاية ونحوها كطاية <sup>(١)</sup> وثاية <sup>(٢)</sup> مما ثالثه ياء بعد الألف ففيه ثلاثة أوجه :

النسبة إليه على لفظه ، فيقال : غَيَّيَّ ، وإبدال الياء همزة كما قبلت في سقاية ، فيقال : غاييَّ ، وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً فيقال : غَاويَّ .

والهمزة أجود ، لأن فيه سلامة من استثقال الياءات ، وإبدال أخفَّ من إبدالين .

ولا يُغَيَّر ثلاثي ساكن العين صحيحها [١٩٧/٢] لآله ياءٌ أو واوٌ ، أو خالٍ من تاء التأنيث كَطَبِّيَّ وغَزَوُ باتفاق فيقال : طَبِّيَّ وغَزَوِيَّ .

فإن أنث بالتاء كَطَبِّيَّة ودُمِيَّة وزُبِّيَّة ، وعُرْوَة ، وركوة <sup>(٣)</sup> ، ورشوة ففيه أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيويه والخليل : أنه لا يُغَيَّر أيضاً ، بل ينسب إليه على لفظه بعد حذف التاء ، سواء كان من ذوات الواو ، أو من ذوات الياء .

والثاني : أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثي ، فتقلب الياء واواً في الباقي ،

(١) طاية : السطح ومربد البحر .

(٢) ثاية : مأوى الإبل عازية ، ( القاموس : ثوى ) .

(٣) الركوة : زورق صغير .

ويفتح ما قبل الواو فيها ، وفي الواوي ، فيقال : ظَبَوِيّ ، وعُرَوِيّ ، وعليه يونس : واختاره الزجاج .

والثالث : التفرقة بين ذوات الباء ففتح ما قبلها ، وتقلبها واواً كالثلاثي المنقوص ، وبين ذوات الواو ، فتبقي ساكناً ، وتقول : عُرَوِيّ ، وعليه ابن عصفور .

وفي النسب إلى بنت وأخت ، وثنتان ، وكلتا ، وكيث ، وذبت مذاهب : أحدها : وعليه الخليل وسيبويه : أنه تحذف التاء ، وينسب إليها كذكراتها فيقال : بَنَوِيّ ، وأخَوِيّ ، وَثَنَوِيّ ، وَكَلَوِيّ ، وَكَيَوِيّ ، وَذَيَوِيّ كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء .

والثاني : وعليه يونس أنه يُنسب إليها على لفظها بإبقاء التاء ، فيقال : بِنَتِيّ ، وأخْنَتِيّ ، وَثِنَتِيّ ، وَكَلَتِيّ أو كِلَتَوِيّ وَكَيْنَتِيّ ، وَذَيْنَتِيّ فراراً من اللبس ، وهو اختياريّ .

والثالث : وعليه الأخفش : أنه تحذف التاء ، ويقرأ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، ويردّ المحنوف ، فيقال : بِنَوِيّ ، وأخَوِيّ وَثْنَتِيّ ، وَكِلَوِيّ ، وَكَيَوِيّ ، وَذَيَوِيّ .

• • •

(ص) : ويُنسب لاسم الجمع ، والجمع المسمى به ، والغالب ، وما لا واحد له إلا فالأصحّ ينسب لمفرده إن لم يلبس ، وثالثها : إن كان غير شاذ .

(ش) : إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به ، أو الجمع الغالب ، أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه ، كما ينسب إلى الواحد ، فيقال في قوم وتمر : قَوْمِيّ ، وَتَمَرِيّ .



وفي كلاب وضباب ، وأثمار أسماء قبائل : كِلَابِيّ ، وَضَبَائِيّ ، وَأَثْمَارِيّ ، لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلاً .

وفي الأنصار : أنصاريّ ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها ، لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم .

وفي شماطيّ ، وعباديد ، شماطيّ ، وعباديّ إذ ليس له واحد مُعين يرجع إليه .

وأما الجمع الباقي على جمعيته ، وله واحد مستعمل . فإنه ينسب إلى الواحد منه ، فيقال في الفرائض : قَرَضِيّ ، وفي الحُمْس <sup>(١)</sup> : أَحْمَسِيّ ، وفي القُرْع <sup>(٢)</sup> : أَقْرَعِيّ .

قال أبو حيان : بشرط ألا يكون ردّه إلى الواحد يُغيّر المعنى ، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابيّ ، إذ لو قيل فيه : عَرَبِيّ ردّ إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب .

وأجاز قوم : أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ، وخرّج عليه قول الناص : فرائضيّ وكُتَيْبِيّ ، وقَلَانِيّ <sup>(٣)</sup> .

وزهد هؤلاء : إلى أن القُصْمَرِيّ <sup>(٤)</sup> والدُبَيْسِيّ <sup>(٥)</sup> منسوب إلى الجمع من قولهم : طيور قُصْمَر ، ودُبَيْسٌ .

(١) في النسخ الثلاث : « وفي الخمس : أخمس » بالخاء في الكلمتين . تحريف . صوابه من القاموس والخمس : لقب قریش جمع : أحمس .

(٢) انظر القاموس : « قرع » .

(٣) نسبة إلى « قلتوسة » .

(٤) القُصْمَرِيّة : ضرب من الحمام جمعه : قماريّ وقُصْمَر .

(٥) دُبَيْس : جمع الأدبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمرة . ومنه الدُبَيْس لطائر أدكن يقرقر . انظر القاموس .

وعند الأولين هو مَنْسُوبٌ إلى القُمْرَةِ ، وهي البياض والدَّيْسُ <sup>(١)</sup> ، أو مثل كُرْسِيٍّ مما بُني على الباء التي تشبه باء النسب .

وأجاز أبو زيد في ما له واحد شاذ كذا كير ومحاسن <sup>(٢)</sup> ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل ، فيقال : مذاكيريّ ، ومحاسنيّ .

وسيويه ينسب إلى مفردة الشاذ فيقول : ذكيريّ ، وحسنّيّ ، لأنه قد نطق له بواحد في الجملة .

ومن الشاذّ على الأول قولهم : كِلَابِيّ الخُلُقِ والقياس كَلْبِيّ . وقولهم في الجمع المسمى به : فَرْهُودِيّ <sup>(٣)</sup> نسبة إلى الفراهيد والقياس : فراهيدي .

وإذا سمّي بنحو : تمرات ، وأرضين ، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات ، وأرضين . وكمر فاء سنين فرقاً بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية ، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء ، والياء والنون ، فلو أسكنت العين ، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العَلَمِ : تَمَرِيّ ، وأَرْضِيّ ، وسِنِيّ ، وفي الجمع : تَمَرِيّ ، وأَرْضِيّ ، وسِنَوِيّ ، أو سَنَهِيّ .

(١) الدَّيْسُ : وهو عسل التمر . وفي النسخ الثلاث : الدبسة بهاء . صوابه من القاموس .

(٢) من قوله : « أن ينسب إليه » إلى قوله : « فيقال مذاكيري » سقط من أ .

(٣) ينصُ الأشمونيّ على أنَّ الفراهيد علم على بطن من أسد ، قالوا فيه : الفراهيديّ بالنسبة إلى لفظه والفرهوديّ بالنسبة إلى واحده لأمن اللبس ، لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود .

ويلحق الصبان على هذا القول بقوله : « وتقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل ، واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة ، إذ لا دليل على أن الفرهود نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها . وتقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح أن الفُرهود بالضم : الغليظ ، وحي من نجد وهو بطن من الأزد قال اللبس حاصل .

انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٩٩ .

## [ شَوَادُ النَّسَبِ ]

(ص) : شَوَادُ النَّسَبِ المخالفة لما مرَّ لا تخصي ، ومنها :

بناء فَعْلَل من جزئي المركب ، ولحاق الياء لأبعض الجسد ، مبنية على فعال ، أو ملحقاً بها ألف ونون للمبالغة ، والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والإغناء عنها بفعال من الحرفة ، وفاعلٌ ، وفعل بمعنى صاحب الشيء ، وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما . وقاس المبرّد باب فعال ، وتخفّف الياء [١٩٨/٢] ، فبعوض قبل اللام ألف ، ولا يُجْمَعان إلا شلوداً .

(ش) : ما سمع من النسب مُغَيَّراً تَغْيِيراً لم يُذْكَر في هذا الباب أو متروكاً فيه التّغيير المقرّر فيه لم يُقَسَّ عليه ، وعدّ في شَوَادِ النَّسَبِ التي تحفظ ولا يقاس عليها ، وهي كثيرة لا تحصى ، فمن المُغَيَّر قولهم في النسب : إلى السّهل : سهلي بضم السين ، وهو خلاف ما نقرّر ، فلا يقاس عليه بحيث يقال في كَلْب : كَلْبِي بضم الكاف ، وقولهم في الشتاء : شِتَوِي ، وقياسه : شِتَانِي على لفظه ، وقولهم في البصرة : بِصْرِي بكسر الياء ، وقياسه فَتَحُهَا ، وللشيخ الهيم<sup>(١)</sup> دُهْرِي بضم الدال نسبةً إلى الدهر ، وقياسه فَتَحُهَا . وفي خراسان : خُرْسَمِي وخُرَامِي ، وفي الرّي : رَاذِي ، وفي مرو : مَرَوَزِي ، وفي دراب جيرد<sup>(٢)</sup> دراوردِي ، وفي دار البطيخ : دَرِيحِي ، وفي سوق الليل : سَقْلِي .

(١) الشيخ الهيم ، والهِمّة بالكسر فهما : الشيخ الثاني .

(٢) ب : «دائرة جرد» ، أ : «إحرد» ط : «دار يجرّد» . صوابه من القاموس «ودراب جيرد» : موضع .

ومن المتروك تغييره : والقياس أن يُغَيَّرَ قَوْلُهُمْ : كَلْبٌ عَمَيْرِيّ فِي النِّسْبِ إِلَى عَمِيرَةٍ <sup>(١)</sup> .

ومن شواذِ النَّسَبِ بِنَاؤُهُمْ فَعَلَّلَ مِنْ جُزْئِي الْمَرْكَبِ كَقَوْلِهِمْ فِي عَبْدِ شَمْسٍ : عَبْشَمِيّ ، وَفِي عَبْدِ الدَّارِ : عَبْدَرِيّ ، وَفِي امْرِئِ الْقَيْسِ : مَرْقَمِيّ ، وَفِي عَبْدِ الْقَيْسِ : عَبَقَمِيّ ، وَفِي حَضْرَمَوْتَ : حَضْرَمِيّ .

ومنها لحاقُ بَاءِ النَّسَبِ أَسْمَاءِ أِبْعَاضِ الْجَسَدِ مَبْنِيَّةً عَلَى فَعَالٍ أَوْ مُزِيداً فِي آخِرِهَا أَلِفٌ وَنُونٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَظَمِهَا كَقَوْلِهِمْ : أَنَا فِئِي الْعَظِيمِ الْأَنْفِ ، وَرَأْسِي <sup>(٢)</sup> لِلْعَظِيمِ الرَّأْسِ . وَعَضَادِيّ لِلْعَظِيمِ الْعَضْدِ ، وَفَخَازِيّ لِلْعَظِيمِ الْفَخْدِ ، وَفِي الَّذِي طَوَّلَهُ أَوْ عَرَضَهُ شَبْرٌ : أَحَادِيّ أَوْ شَبْرَانِ ثُنَائِيّ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ : ثُلَاثِيّ . وَهَكَذَا رُبَاعِيّ ، وَخُمَاسِيّ ، وَسُدَاسِيّ وَسُبَاعِيّ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِحَيْثُ يُقَالُ فِي الْعَظِيمِ الْكَبْدِ أَوْ الْوَجْهِ : كِبَادِيّ ، أَوْ وَجَاهِيّ ، بَلْ يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سَمِعَ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي الْعَظِيمِ الرِّقَةِ ، وَالْجُمَةِ ، وَاللَّحْيَةِ ، وَالشَّعْرِ : رَقَبَانِيّ ، وَجُمَانِيّ وَلِحْيَانِيّ ، وَشَعْرَانِيّ فَلَا قِيَاسَ عَلَيْهِ ، بِحَيْثُ يُقَالُ فِي الْعَظِيمِ الرَّأْسِ : رَأْسَانِيّ .

ومنها لِحَاقُ الْبَاءِ عِلَامَةً لِلْمُبَالَغَةِ كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ أَعْجَمِيّ وَأَشْعَرِيّ ، وَأَحْمَرِيّ أَوْ لِلْفَرَقِ بَيْنِ الْوَاحِدِ وَجَنَسِهِ كَرَنْجٍ وَزَنْجِيّ ، وَمَجْجُوسٍ ، وَمَجْجُوسِيّ ، وَيَهُودٍ وَيَهُودِيّ ، وَرُومٍ وَرُومِيّ . أَوْ زَائِلَةٌ إِمَّا لِأَزْمَةِ كَكُرْسِيّ ، وَحَوَارِيّ وَكَلْبٌ زَيْتِيّ <sup>(٣)</sup> ، فَهَذِهِ الْبَاءُ لَيْسَتْ لِلنِّسْبِ ، بَلْ هِيَ زَائِلَةٌ ، فَبُنِيَتْ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا ، أَوْ غَيْرَ لِأَزْمَةِ كَقَوْلِهِ :

• وَالِدَاهُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيّ <sup>(٤)</sup> •

— ١٧٨٣ —

(١) عميرة : قبيلة ، والقياس حذف الباء لأنه على زنة قبيلة .

(٢) ط ققط : « رؤاس » .

(٣) الزبينية كالهيبيرية : متمرد الجن والإنس . والشديد ، جمعها : زبانية ، وواحدها : زبتي .

انظر القاموس : زين .

(٤) سبق ذكره رقم ٧٤٨ .

ولا يقال : إنها زائدة للمبالغة ، لأنها قد استفيدت من بنائه على فَعَّال ، ولا يقاس على شيء مما ذكر .

ومنها : الإغناء عن ياء النسب ، بصوغ فَعَّال من الحرفة : كخبَّاز وقرَّاز ، وسقَّاء ، وبقَّاء ، وزجَّاج ، وبزَّاز ، وبقَّال ، وخبَّاط ونجَّار .

وبصَوْغِ فاعل وفَعِّل بمعنى صاحب الشيء كنامر ، ولابن ، ونابل ، أي صاحب تمر ، ولبن ، ونبل . وطَعِم ، ولَتِين ، وعَمِل ، أي صاحب طعام ، ولبن ، وعمل .

وقد يقام فَعَّال مقام فاعل كنبَّال بمعنى : نابل أي صاحب نبل ، وخرَّج عليه قوله تعالى : « وما ربك بظلام للعبيد » <sup>(١)</sup> أي بذى ظلم .

وقد يقام فاعِل مقام فَعَّال : كحائك في معنى حوَّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

وقد يقام غيرهما مقامهما نحو : امرأة معطار ، أي ذات عطر وناقة محضير <sup>(٢)</sup> . وكل هذا موقوف على السماع ، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم . قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البر : برَّار ، ولا لصاحب الشعر : شعَّار ، ولا لصاحب الدقيق : دقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة : فكَّاه .

والبرِّد يقيس باب فاعِل وفَعَّال ، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها ، فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في بمعنى : بمانى ، وفي شامي : شامي ، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً نقول : قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني ، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر .

(١) سورة فصلت ٤٦.

(٢) أي ذات « حُضْر » بضم الحاء . والحُضْر : ارتفاع القرس أو الناقة في علوها .

## إِتْقَاءُ السَّاكِنِينَ

(ص) : التقاء الساكنين : الغالب أنه لا يكون في الوصل <sup>(١)</sup> إلا في حرف لين مع مدغم متصل ، وقد يغيّر بإبدال الألف همزة ، وأنه فيما عداه يحذف الأول ، إن كان مدأً ، أو نون تأكيد ، أو لدن ، وألاً يحرك ما لم يكن الثاني آخر كلمة ، فهو ، وإنه يحرك بالكسر ، وقد يفتح أو يضم لموجب ، فإن الواو بعد فتح لجمع تضم ، ولغيره تكسر : وإن نون « عن » تكسر مطلقاً ، و « من » مع غير اللام ، وتفتح معها ، وتحذف إن لم تدغم بكثرة وفقاً لأبي حيان . وقال ابن مالك : بقلة <sup>(٢)</sup> وابن عصفور : ضرورة . وحذف التنوين ، وضمه ليلتو ضم لازم لُغَةً [١٩٩/٢] .

(ش) : لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه ، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً ، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجهٍ ما .

وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر ، لأن الثقل ينتهي عنده ، ولذلك لا يكون التغيّر في الأوّل إلا <sup>(٣)</sup> لوجه يرجّحه .

وقيل : الأصل تحريك الساكن الأول ، لأنّ به التوصل إلى النطق بالثاني ، فهو كهمزة الوصل .

وقال قوم : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما ، لأن

(١) ط فقط : « الأصل » مكان : « الوصل » .

(٢) ط : « ونقله ابن عصفور » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والشرح .

(٣) كلمة : « إلا » سقطت من ط .

الأواخر مواضع التغير ، ولذلك كان الإعراب آخرأ .

واللقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ، ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة ، وتارة لا .

ويلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف عِلَّة أم لا . نحو : يَعْلَمُونَ ، وصَرَف<sup>(١)</sup> .

ولا يلتقيان في الوصل إلاّ وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متصل نحو : دَابَّة ، ودوْبَّة ، والضَّالِّين ، بخلاف المنفصل ، فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة : « عنه تَلْهَى »<sup>(٢)</sup> . « ما لكم لا تَنَاصِرُونَ »<sup>(٣)</sup> .

وربما فرّ من التقائهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف : قرىء : « فيومئذٍ لا يُسأل عن ذَنبِهِ إنْسٌ ولا جَنّ »<sup>(٤)</sup> . « ولا الضَّالِّين »<sup>(٥)</sup> وقال الشاعر :

١٧٨٤ — وللأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَحَجَّلَتْ

بِيَاضاً ، وَأَمَّا بِيَضُهَا فَادْهَمَتْ<sup>(٦)</sup>

(١) أ ، و « حِرَّ » بالراء ، « ب » و « صرف » بالصاد و ط : « وصرن » بالتون .

(٢) سورة عبس ١٠ . وهي قراءة ابن أبي جرّة ، وابن فُلَيْح عن ابن كثير .

والقراءة هي : وصل الماء في كلمة : « عنه » بواو ويشيع اللدّ لالتقائه في أول كلمة : « تلهي » المشددة التاء بساكن .

انظر كتاب السبعة لابن مجاهد وانظر هامش التحقيق أيضاً ، ٦٧٢ .

(٣) سورة الصافات ٢٥ .

(٤) سورة الرحمن ٢٩ .

(٥) سورة الفاعه ٧ .

(٦) يذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٣٠ ، أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو كثير كما نسب إليه ابن

عصفور في المنع ١ : ٣٢٢ . وروايته : « فتَحَجَّلَتْ » مكان : « فتَحَجَّلَتْ » وهي رواية

النسبوتي في المعجم .

قال أبو حيان : ولا يتقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه .

فإن لم يكن الثاني مدغماً حذف الأول ، إن كان حرف مدّ ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون « لدن » كقوله تعالى : « وقيل ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدّٰخِلِينَ » <sup>(١)</sup> « يقولوا التي » <sup>(٢)</sup> . « أفي الله شك » <sup>(٣)</sup> ، وتقول : اضْرِبِ الرجل ، تريد : اضْرِبْنِي ورأيتك لذا الصَّبَاح ، أي لَدُنْ .

وشذ إثبات الألف في قولهم : التقت حلقتنا البطان <sup>(٤)</sup> وقولهم في القسم : ها الله ، وإي الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله :

١٧٨٥ - تَنْتَهِيضُ الرُّعْدَةِ فِي ظَهْرِي

مَنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصْبِرِي <sup>(٥)</sup>

وإن كان غير ذلك حرّك ، أعني الأول نحو : اضْرِبِ الرجل ، إلا أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني ، كأيّن ، وكَيْفَ وَأَمْسِر ، وَحَيْثُ ، وَمُنْذُ .

وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيد الطّريف ، فإن كان بعد الساكن مضمومٌ ضمّاً لازماً ، فمن العرب من يضمّ إتباعاً نحو : هذا زيدٌ أخرج إليه ، وفيهم من يكسر .

فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو : زيدٌ ابنك ، وزيدٌ اسمك .

(١) سورة التحريم ١٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٣ .

(٣) سورة إبراهيم ١٠ .

(٤) التقت حلقتنا البطان مثل يضرب للأمر إذا اشتد ، انظر اللسان : « بطن » .

(٥) سبق ذكره رقم ٨٤٨ .



وقال الجَرْمِيّ: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة، وعليها قرىء: «أحدُ الله الصمد»<sup>(١)</sup>، «ولا القليلُ سابقُ النهار»<sup>(٢)</sup>. وقال:

• ولا ذا كيرِ اللهَ إلّا قليلاً<sup>(٣)</sup> •

وأصل ما حرك من الساكنين الكسْرُ، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوينٌ، ولا ما يعاقبه من أل والإضافة.

بخلاف الضمّ والفتح، فإنهما يكونان إعراباً، ولا تنوين معهما.

قال صاحب «البيسط»: هذا قول النحويين، قال: ويحتمل أن يقال الفتح الأصل، لأن الفرار من الثقل، والفتح أخف الحركات، فكان أصلاً.

أو يقال: لا أصل<sup>(٤)</sup> في الالتقاء لحركة بل يقتضي التحريك خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخصّص.

ويعدل عن الكسر: إمّا للتخفيف، كأثين، وكثيف، لأن الكسر مجانس للياء فنقل اجتماعهما، وأشبه اجتماع مثليّين، ومنه: «المُ الله»<sup>(٥)</sup> بفتح الميم.

أو للجبر كقبْلُ وبعدُ، لأنهما لما حذف ما أضيفا إليه، وبُنِيَ صار لهما بذلك وَهْنٌ فعجرا بأن بنيا على الضمّ لتخالف حركة بناءهما حركة إعرابهما.

(١) سورة الإخلاص، ١: ٢.

(٢) سورة يس ٤٠. انظر العكبري ٢: ٢٠٣.

(٣) لأبي الأسود الدؤليّ. وصدّره:

• قالقتهُ غير مستعَب •

من شواهد سيويه ١: ٨٥، والخزاعة ٤: ٥٥٤.

(٤) ط: «ويقال الأصل» تحريف. صوابه من أ، ب.

(٥) سورة آل عمران ١.

أو للإتياع، ثُمَّ تارة<sup>(١)</sup> يكون إتياعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كَنُذُ، ضمة  
الذال قبلها إتياعاً لضمة الميم قبلها ونحو : « قُلْ ادْعُوا »<sup>(٢)</sup> ضُمَّتْ لام « قُلْ » إتياعاً  
لضمة العين بعدها ، أو ردّاً إلى الأصل نحو : مُذُ اليوم ، تحرك بالفصم ، لأن أصله منذ ،  
فيردّ إلى أصله

وتجنباً لِلْبَسِ كانت ، و « اضْرِبْنَ » لخطاب المذكر حرّكه<sup>(٣)</sup> بالفتح لئلا يلتبس  
بخطاب المؤنث ، أو حملاً على نظير « كنْ » نحنُ ، حرك بالفصم حملاً على « همُّ »  
والسواو .

أو لإثارة للتجانس نحو : « إسحار » مسمّى به إذا رخّص ، فإنه تحذف راؤه الأخيرة ،  
فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة ، فتحرك بالفتح لمجانسة الألف .

والغالب في نون « مين » أنها تفتح مع حرف التعريف ، وتكسر مع غيره نحو :  
« ومنَ النَّاسِ »<sup>(٤)</sup> . « مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ »<sup>(٥)</sup> . « مِنِ ابْنِكَ » .

وقلّ عكسه : أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره ، وكذا حذفها مع  
حرف التعريف كقوله :

— ١٧٨٧ — . كَانَتْهُمَا مِلَّانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا<sup>(٦)</sup> .

أي [٢٠٠/٢] من الآن .

(١) ط : « ثُمَّ وتارة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) سورة الإسراء ١١٠ .

(٣) في النسخ الثلاث : « حرّكا » .

(٤) سورة البقرة ٢٠٤ وغيرها .

(٥) سورة الروم ٣٢ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٠٣ .

وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً ، وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ، ونازعهما أبو حيّان ، فقال : إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة .

قال (١) : ولو تَتَبَعْنَا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير ، فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة ، بل هو كثير ، ويجوز في سعة الكلام . قال : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد ، أو بيتين ، فكيف لا يبنى جواز حذف نون «من» في هذه الحالة ، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال : نعم لجوازه شرط ، وهو أن تكون السلام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها ، فلا تقول في مِين الظالم : م الظالم ، ولا في : « من الليل » : م « الليل » .

قال : ونظير ذلك حذف نون « بني » ، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة ، فيقولون في بني الحارث : بلحارث ، ولا يقولون في بني النجار : بلنجار قال ووقع في شعر المؤرج التغلبيّ حذف نون «من» عند لام التعريف المدغم في النون إلا أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال :

١٧٨٩ — المطعمين لدى الشتاء سداًقاً ملينب غراً (٢)

انتهى .

(١) من قوله : « قال ولو تتبعنا » إلى قوله :

« بل هو كثير » سقط من أ .

(٢) قال صاحب الدرر : لم أعر على قائل هذا البيت ولا تمته .

ورواه الدرر شطر بيت على النحو التالي :

• المطعمين سداًقاً ملينب غراً •

وهذه الرواية محرقة .

وفي النسخ الثلاث كتب الشاهد على النحو الآتي :

• المطعمين لدى الشتاء سداًقاً ملينب غراً •

وكتابه على هذا النحو تحريف .

والغالب في نون «عن» أنها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره: نحو: رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك .

وقد تضم مع اللام : حكى الأخفش : « عنُ القوم » .

قال أبو حيان : وليس لها وجه من القياس .

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمّ إن كانت للجمع نحو : اخشَوْا الناس ، والكسر إن لم تكن للجمع نحو : لَوِ استطعنا .

وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع ، وتضم واو غيره . وقد تفتح واو الجمع ، قرئ : « اشْتَرَوْا الضَّلَّالَةَ » <sup>(١)</sup> بالفتح ..

• • •

---

= واليت من مجزوء الكامل وصورته كما يلي :

المطعمين لدى الشتاء • صادقاً ملنيب غرا

(١) سورة البقرة ١٦ .

## الإمالة

(ص) : الإمالة هي أن تنحى الصوت <sup>(١)</sup> جوازاً بالألف نحو : الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة إليها ، أو بدل عين ما يقال فيه « فِلْت » <sup>(٢)</sup> . أو تلوها ياء أو قبلها ، ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء ، أو تلوها كسرة ، أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن ، أو بينهما هاء .

(ش) : المقصود بالإمالة تناسب الصوت ، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم ، فقاربوا بينهما بأن نَحَوَا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب .

ونظير ذلك اجتماع الصاد والدال ، واجتماع السين والدال <sup>(٣)</sup> ، فإن كلاً من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدال ، وهو صوت الزاي ، لأن الصاد مُسْتَعْل مطبق مهموس ، رخو والدال بخلاف ذلك ؛ والسين مهموس فأشربا صوت الزاي لموافقته للدال في كونها مجهورة شديدة ، وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف .

ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب ، لأن العرب مختلفون في ذلك .

(١) كلمة : « الصوت » سقطت من أ .

(٢) في ط : « قلت » بالقاء وفي ب : « نلت » والكلمة غير واضحة في أ .

(٣) كلمة « الدال » سقطت من أ .

فمنهم من آمال وهم : تميم وأسد ، وقيس ، وعمامة أهل نجد ، ومنهم من لم يُحمل إلا في مواضع قليلة وهم : أهل الحجاز .

وباب الإمالة الاسم والفعل بخلاف الحرف ، فإنه وإن أُميل منه شيء فهو قليل جداً بحيث لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على مورد السَّماع .

وأسابغ الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السَّراج استخراجاً من كتاب سيبويه ستة : وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبينَ وشرح فيه . قال أبو حيان : وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب ، شاذة ، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال <sup>(١)</sup> . أ هـ .

فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية <sup>(٢)</sup> نحو : فنى ورمى ، وملهى ، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل ، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة ، عن واو نحو : ملهى وأعطى .

وكذا ، إن <sup>(٣)</sup> كان ماؤها إلى الياء فإنها تمال ، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب ، وقيدته في التسهيل بقوله دون ممازجة زائد <sup>(٤)</sup> احترازاً من نحو قفا ، وقطا <sup>(٥)</sup> لأن ألفه تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة . في لغة هذيل ، وتقرأ ألفاً في لغة غيرهم .

(١) انظر الموجز في النحو لابن السَّراج ١٣٩ .

(٢) ط : « وأصلية » بالواو . تحريف .

(٣) ط : « وكذا وإن كان ماؤها » .

(٤) كلمة : « زائد » سقطت من أ ، وفي ط : « زائدة » بالتاء . تحريف ، صوابه من ب والتسهيل

. ٣٢٥

(٥) ط : « ووطا » بواوين . تحريف .

قال أبو حيان : وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء إلا بمجازة زائدة فيها خلاف . فالظاهر من مذهب سيويه أنه يسوي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو [٢٠١/٢] بين الاسم وبين النقل ، ولا يفرق بينهما في جواز الإمالة .

قال سيويه : وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا ، قال أرادوا أن يتصلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل .

وفرق النحويون : الفارسي وغيره بين الأسماء والأفعال ، فيطردون الإمالة في الفعل ، ويعملونها شاذة في الاسم . قال : وإنما غرّ النحويين <sup>(١)</sup> في ذلك — والله أعلم — ما حكى من أن القراء السبعة اتفقت — فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم ، وألفه متقلبة عن واو — على الفتح ، والقراءات سنة متبعة ، وقد يتفقون على الجائز ، ولا يقدح اتفاقهم إذا سلم في نقل سيويه . انتهى .

وكذا تمال الألف إذا كانت مبدلة من حين ما يقال فيه : « فِلْت » <sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : وعبر بعضهم عن هذا السبب بالإمالة لكسرة تعرض من بعض الأحوال .

قال سيويه : وما يعملون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين إذا كان أول « فعلت » مكسوراً نحو الكسرة ، كما تحووا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لمة لبعض الحجاز . أم وذلك نحو : خاف ، وطاب ، وزاد ، وجاء فتقول : خِفت ، وطِيت ، وزِدت ، وجِئت ، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير ، ويصير إذ ذاك إلى فِلْت . واحترز من أن يصير إلى « فُلْت » بضم الفاء نحو : فُلْت فإنه لا يمال . قال ونحوه ، لأنه لا ياء فيه ، ولا كسرة تعرض .

(١) في ب : « غرّ النحويون » . تحريف .

(٢) في ب : « نلت » ، بالنون ، وفي ط : « فلت » ، بالفاء . والكلمة غير واضحة في أ .

وكذا تمال الألف إذا كانت متقدّمةً على ياء تليها نحو : بايع ، أو متأخرة عنها متّصلة بها كالسّيال « شجر » ، والصّباح <sup>(١)</sup> ليلين المزوج .

قال أبو حيان : والإمالة في بيّاع <sup>(٢)</sup> ، وكيّال أقوى ، لأن الياء مضعفة ، أو منفصلة بحرف نحو شيبان .

والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو : الحيوان ، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد .

أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو : « بيّتها » <sup>(٣)</sup> ، ورأيت جيّتها <sup>(٤)</sup> . قال أبو حيان : وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بالألف يُفصل بين الهاء والياء ضمة نحو : بيّتها <sup>(٥)</sup> فإنه لا يجوز الإمالة ، لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا . قال : وإنما شرطه أن يكون ثانيهما هاء لخفائها ، فكانه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد .

قال : واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة ، فإنما لم نجد لها سبباً موجباً للشيء ممّا أمالت القراء إلّا في نحو « الخيرات » <sup>(٦)</sup> و « حيران » <sup>(٧)</sup> في قراءة ورش ، وإلّا في مذهب قتيبة <sup>(٨)</sup> وحده فإن الإمالة موجودة في قراءته لذلك .

(١) سيال بفتحين ، وكذلك الصّباح بفتحين وفي أ : « الصّباح » بالصاد والحاء ، تحريف .

(٢) ط : « تباع » بالتاء قبل الياء . تحريف .

(٣) أ : أ ، ب : « بينهما » بالنون . ط : « تليها » . ولعل الصواب : « بيّتها » وقد فصل بين الياء والألف والتاء والهاء ، أو « بينها » بالنون .

(٤) في النسخ الثلاث : رأيت يديها ، وهذه عمرة أيضاً ، لأنه فصل بين الياء والألف ، بثلاثة حروف لا بحرفين ، ولعل الصواب : « جيّتها » كما مثل الأشموني ٤ : ٢٢٥ .

(٥) ط : « نحو تليها » تحريف .

(٦) سورة البقرة ١٤٨ . (٧) سورة الأنعام ٧١ .

(٨) قتيبة النحوي ، الجعفي الكوفي : ذكره الزّبيدي في نحاة الكوفة .



وكذا تمال الألف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو : مساجد ، أو متأخرة عنها بحرف نحو : عماد ، أو حرفين أولهما ساكن نحو شمال بلخلاف ما إذا كانا متحركين نحو : أكلت عنباً <sup>(١)</sup> ، وما إذا تقدم ثلاثة أحرف ، فإنه لا يجوز الإمالة إلا أن تكون أحدها الهاء نحو : «درهماك» ، ويريد أن «ينزعها» لخفض الهاء .

وشرطه ألا يكون إحدى الحركتين ضمة ، فلا يجوز إمالة : «هو يضربها» لحجز <sup>(٢)</sup> الضمة بين الكسرة والألف .

وحكم <sup>(٣)</sup> الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله ، «فالاسوداد» مثل «عماد» . وكل ما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى ، «فكتاب» أولى من «حلباب» .

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى . وقد انتهى أسباب الإمالة . وملخصها أنها ترجع إلى شيئين : الياء والكسرة .

وقد اختلف في أيهما أقوى ؟

فذهب ابن السراج : إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف ، والكسرة بعضها .

وذهب الأكثرون : إلى أن الكسرة أقوى ، لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ، ولا يميلونها للياء ، ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة ، وإن كانت مدة فالكسرة معها نحو : ديماس <sup>(٤)</sup> ،

(١) ط : «عينا» بالياء . تحريف .

(٢) ط : «لحجر» بالراء .

(٣) من قوله : «وحكم الكسرة» إلى قوله : «وكل ما كانت الكسرة» سقط من أ .

(٤) الديماس : الكين والسراب ، والحمام وجمعه : دياميس ، ودماميس .

انظر القاموس : «دمس» .

فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة مِرْبَال، وإنّما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة .

• • •

(ص) : يغلب الياء والكسرة غير المنوّتين تأخّر مُسْتَعْلٍ ، ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة ، وتقدّمه غير مكسور ، أو ساكن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة ، ويكفّ كسر الراء كل مانع إن لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى . وربما أثر المانع منفصلاً ، والكسر منوّياً في موقوف ، ومدغم ، فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح [٢٠٢/٢] .

(ش) : يغلب الياء والكسرة الموجودتين ، إلا المنوّيتين تأخّر حرف من حروف الاستعلاء السبعة <sup>(١)</sup> ، متصل بها نحو : باخل ، أو منفصل بحرف نحو : ناهض ، أو بحرفين نحو : مناشيط ، فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح .

ونقل سيبويه إمالة نحو : مناشيط عن قوم من العرب ، تراخي حرف الاستعلاء ، قال : وهي قليلة .

فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب . تراخيه نحو : يريد أن يضربها بسوط .

وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء — وإن بَعُدَ — وما صدرت به من التعبير <sup>(٢)</sup>

(١) هي : القاف — الصاد — الضاد — العين — الحاء — الطاء — الظاء .

وقد جمعها النحاة في أوائل كلمات هذه العبارة : قد صار ضرار غلام خالي طلحة ظليماً .

(٢) أ : « التعين » ب : « التغيير » ط : « الشيتين » .

ولعل الصواب : « التعبير » بالعين والياء أو « التغليب » لأن نص التسهيل هو ٣٢٥ : « فإن تأخر عن الألف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب — في غير شذوذ — الياء والكسرة الموجودتين لا المنوّتين » .

تَبَعْتُ فِيهِ التَّسْهِيلَ .

وقد تعقبه أبو حيان قائلاً : أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر <sup>(١)</sup> عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف ، فيقتضيه كلام المصنف . قال : وَغَلَبَتْهُ للكسرة واضح ، وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ، ولا في تقدمه عليها ، إنما يمنع مع الكسرة <sup>(٢)</sup> فقط .

قال : وكذلك <sup>(٣)</sup> قوله : الموجودتين ، لا المنويتين غلط ، لأنه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها ، لا متقدمة على الألف ولا متأخرة ، وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية ، قال : فذكر الياء هنا غلط ، وصوابه ، أن يقال : تغلب الكسرة الموجودة لا المنوية .

ومثال ما الكسرة فيه منوية ، وبعد الألف حرف الاستعلاء : « هذا ماضٍ » في الوقف ، ومررت بـماضٍ ، قبل أصله : ما ضص ، فأدغم . انتهى .

وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف ، فلا تجوز الإمالة نحو : قاعد ، وغانم ، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم إلا أن يكون مكسوراً نحو : غِلاب ، أو ساكناً بعد مكسور نحو : مِصْبَاح ، فإنه تجوز الإمالة .

ومتى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة . قال أبو حيان : سواء تقدمت نحو : راشد ، وفِراشٌ ، أو تأخرت نحو : هذا كافر ، وحمار ، ورأيت حماراً .

وبعض العرب يميل ، ولا يلتفت إلى الراء .

(١) من قوله : « بالمتأخر » إلى قوله : حرف الاستعلاء عن الألف سقط من أ .

(٢) ط : « الكثرة » مكان : « الكسرة » . تحريف .

(٣) من قوله : « وكذلك » إلى قوله : « فذكر الياء » سقط من أ .

فإن كسرت الراء كَفَّت المانع كقارب ، وغارم ، فإنَّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف يمنع من الإمالة <sup>(١)</sup> ، لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين ، فقويت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلي .

وإنما قويت هذه الألفات <sup>(٢)</sup> ، لأنك تستعلي بلسانك ، ثم تنحدر ، وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزموه ، ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان متأخراً عنها نحو : فارق ، لأنَّ ذلك لو أميل : إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب .  
فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو : « أَلَيْسَ ذَلِك بِقَادِر » <sup>(٣)</sup> لم تغلب القاف لبعدها إلاَّ في لغة شاذة .

قال أبو حيان : وفي قول التسهيل كَفَّت المانع اختصار حسن ، وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء ، فإذا اتصلت بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء نحو : غارم ، والراء المفتوحة نحو : قرارك ، لأن الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء . أ هـ .

(١) في ط : « فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد ألف لمنع من الإمالة » .

والعبارة فيها تحريف في كلمة : « لمنع » .

وفي أ ، ب سقطت كلمة : « له » و « يمنع » بالياء مكان : « المنع » .

والعبارة مستقيمة ولذلك اخترتها .

وتوضيح العبارة : أن حرف الاستعلاء له المنع من الإمالة إذا لم يكن بعد الألف راء مكسورة ، فإن هذه الراء المكسورة تمنع الحرف المستعلي من التأثير في الإمالة حيث توقف منعه ، ويسمون هذه الراء مانع المانع .

وفي حالة عدم وجود كلمة : « له » كما في أ ، ب فإن العبارة تصح كما صوّت . وجملة : « يمنع من الإمالة » خير إنَّ .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث . ولعل المراد بالألفات الإمالة لأن الإمالة تقع عليها .

(٣) سورة القيامة ٤٠ .

فلذلك زدت في التصريح بقولي : كلّ مانع . وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالفتوحة والمضمومة .

ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه ، فلو كان السبب من كلمة ، والألف من أخرى نحو : هذا قاضي سابور ، ورأيت يدي سابور لم يجز إمالة ألف سابور ، لأن الياء والكسرة الموجبتين للإمالة من كلمة ، والألف من كلمة أخرى ، وكذلك لو قلت :

١٧٩٠ - . ها إنّ ذي عذرة<sup>(١)</sup> .

لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إنّ ، لأن ألف ها من كلمة ، والكسرة من كلمة أخرى .

قال أبو حيان : ويستثنى من هذه مسألة : بينها ، وعندها ، ولن يضربها ، فإنّ الهاء ألفها التي تمال من كلمة ، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة . قال : وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لحفاها .

قال : وقد نصّوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف ، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة .

قال سيوييه : سمعناهم يقولون : لزيد مال ، فأمالوا للكسرة ، وشبهوا بالكلمة الواحدة . أ هـ .

(١) للتابعة . والشاهد قطعة من بيت روي هكذا في الدرر ٢ : ٢٣٢ .

ها إنّ ذي عذرة<sup>(١)</sup> إلا تكن قعت

فإن صاحبها شارك التكد

ورواية الديوان ٣٠ .

وما إنّ ذي مكان : ها إنّ ذي هـ .

وقد يؤثر مانع الإمالة ، وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو : يريد أن يضربها قبل ، فالألف من كلمة ، والمانع هو القاف من كلمة أخرى . وربما أثرت الكسرة منوئية في موقف عليه أو مدغم نحو : هذا حاج وهؤلاء حجاج<sup>(١)</sup> .

والأكثر في لسان العرب أن<sup>٢</sup> ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفه .

قال أبو حيان : وظاهر قول التسهيل في مدغم [٢٠٣/٢] يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو : حاد<sup>٣</sup> ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو : « الأبرار لقيي نعم »<sup>(٢)</sup> . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدخمة في مثلها أو في اللام نحو : « مع الأبرار ربنا »<sup>(٣)</sup> « والنهار آيات »<sup>(٤)</sup> . فقال بعضهم : يمنع الإمالة في ذلك للذهاب الجالب لها ، وهي الكسرة بالإدغام ، وهذا مذهب ناشئ من التحويين البصريين وقال الأكثرون : الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبتها مع غيره ، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمتلة تسكينه للوقف ، إذ هو يصدد الأبدنم ، ولا يوقف عليه ، والعارض لا يعتد به ، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى .

قال أبو حيان : وهو عندي الصحيح ، لأن الإمالة قد حكاهما سيبويه في نحو : حاد<sup>٥</sup> ، وإن كان الأفصح ألا تمال ، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حاد<sup>٦</sup> مع أن كسرتة لا تظهر إلا أن اضطر شاعر ففك<sup>٧</sup> ، فلأن يجوز مع هذا أولى ، لأن هذا الإدغام ليس بواجب ، وهو زائل إذا وقفت<sup>٨</sup> ، ولا سيما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته

(١) في النسخ الثلاث : « هذا حاد » بالبدال « وهؤلاء حراج » بالراء ، والثانية : محرقة . ولعل الصواب : هذا حاج وهؤلاء حجاج . وقد مثل لها ابن يعيش ٩ : ٦٤ .  
ب : « جاد وجواد » بالجيم .

(٢) سورة الانقطار ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٩٠ .

إشارة لطيفة ، فكان الحركة إذ ذاك موجودة ، لكنها ضعفت .

• • •

(ص) : وأمیل بلا سبب للمجاورة والفواصل ، قيل : وكثرة الاستعمال .

(ش) : من أسباب الإمالة فيما عرى من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال .

قال سيويه : قالوا : « رأينا عماداً » فأمالوا للإمالة <sup>(١)</sup> ، كما أمالوا الكسرة .  
وقالوا : مَفْزَنَا <sup>(٢)</sup> في قول من قال : عمادا ، فأمالوهما جميعاً ، وذا قياس .  
انتهى .

قال أبو حيان : وقد قرأ القراء بالإمالة للإمالة في عدة كلم ، من ذلك : صاد  
« النَّصَارَى » <sup>(٣)</sup> ، وتاء « اليتامى » <sup>(٤)</sup> ، وسين « أسارى » <sup>(٥)</sup> ، و « كَسَالَى » <sup>(٦)</sup>  
وكاف « سَكَارَى » <sup>(٧)</sup> ، أمالها بعض القراء لإمالة ما بعدها .

مال : وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل <sup>(٨)</sup> لتقدّم الإمالة عليه ، وما أميل لتأخر  
الإمالة عنه .

ومن أسبابها مراعاة الفواصل كإمالة : « والضُّحَى واللَّيْل إذا سَجَى » <sup>(٩)</sup> لمراعاة

(١) أي أمالوا الألف الثانية من : « عمادا » لمناسبة الألف الأولى المائلة لأجل الكسرة .

(٢) أي إمالة الألفين ، الأولى : رجوعها إلى الياء في الثانية ، والثانية : لمناسبة الأولى . انظر الصبان  
٤ : ٢٣١ .

وفي ب ، ط : « معزانا » بالعين والزاي . وفي أ : « معرانا » بالعين والراء . الصواب من  
الأشعوني والصبان ٤ : ٢٣١ .

(٣) سورة البقرة ٦٢ وغيرها .

(٤) سورة البقرة ٨٣ وغيرها .

(٥) سورة البقرة ٨٥ وغيرها .

(٦) سورة النساء ١٤٢ وغيرها .

(٧) سورة النساء ٤٣ وغيرها .

(٨) « ما أميل » سقط من أ .

(٩) سورة الضحى ١ ، ٢ .

قل ، وما بعده من رؤوس الآي .

وعده قوم منهم صاحب البديع ، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال  
كإمالة<sup>(١)</sup> الأعلام نحو : الحجاج ، والعجاج اسم الرّاجز مرفوعاً ومنصوباً . قال أبو  
حيّان : كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها .

• • •

(ص) : والفتحة قيل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكنت على الصحيح .

(ش) : أميل من الفتحات نوعان : أحدهما : ماثلته راء مكسورة .

قال أبو حيّان : وهذه الإمالة مطردة ، ولها شرطان : أحدهما أن<sup>(٢)</sup> تكون الرّاء  
المكسورة تلي فتحة في غير ياء ، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو : « من  
عمرو » ، وخبَطَ رِيّاح<sup>(٣)</sup> ، أو مكسور نحو : يَاسِر ، وسواء كانت الفتحة في حرف  
الاستعلاء نحو : مِنْ الْبَقَرِ أم في راء نحو « شَرَر » أم في غيرهما نحو : « من الكبر » ،  
أم كانت الرّاء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو : رأيت خبَطَ رِيّاحٍ إلّا  
أن المتصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة فهي في : من البقر أقوى منها في خبَطَ  
ريّاح .

فإن كانت الفتحة في ياء نحو : من الْغَيْرِ<sup>(٤)</sup> ، أو الساكن الفاصل بين الفتحة  
والراء ياء<sup>(٥)</sup> نحو : لَغَيْرِ<sup>(٦)</sup> امتنعت الإمالة فيه .

(١) من قوله : « كإمالة الأعلام » إلى قوله : « من الأسباب » سقط من أ .

(٢) ط فقط « أن لا تكون » بلا النافية . تحريف .

(٣) « خبط رِيّاح » بفتح الياء كما قال الصّبّان ٤ : ٢٣٣ . وهو الورق الذي نقضته الرياح .

(٤) غَيْرَ كغَنَبَ : أحداث الدهر .

(٥) كلمة : « يا » سقطت من ط .

(٦) ط : « تَغِير » بالتاء . تحريف .



الشَّرط الثاني : ألاّ يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ، فإنه لا تجوز الإمالة ، وذلك نحو : الشَّرِيق ، والضَّرِيط <sup>(١)</sup> .

النوع الثاني : ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها .

قال أبو حيّان : سبب الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو أنها شبهت بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

قال سيبويه : سمعت العرب يقولون : ضربت ضربة وأخذت أخذة ، شبهت الهاء بالألف فأمال ما قبلها ، كما يميل قبل الألف .

قال أبو حيّان : ولم يبيّن سيبويه : بأي ألف شبهت ؟ والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث . قال : وكل هاء تأنيث فإن الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها .

ولا تحال الألف قبلها <sup>(٢)</sup> نحو : الحياة ، والنجاة ، والزكاة إلاّ إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو : إمالة « مرضاة » ، و « تقاة » .

(١) في النسخ الثلاث : « والصرط » بالصاد ولعل الصواب : « الضرط » بالصاد المعجمة ، والضرط : حفة اللحية ورقة الحاجب . يقال : ضرط يضطر ضرطاً وضَرِطاً ككتف . القاموس : « ضرط » .

(٢) يقول الصبّان ٤ : ٢٣٤ : ميّناً السبب في عدم إمالة الألف ما نصّه : « ارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث ، لأنّ هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم » . ولا يرتضى الصبان تعليل هؤلاء النحاة السابق فيقول : إن ما ارتضاه — أعني البعض — لا يصح إلاّ لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو لا معنى له . فاللائق في التعليل ما ظهر لي والله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبهها بألف التأنيث ، وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف قلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تنقض إمالة ما قبلها .

وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو : «علاّمة» ونسابة أم لا ، لأنها كلها تاء تأنيث .

فإن كانت الهاء للسكت نحو : « ماهية »<sup>(١)</sup> . فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك ، وقد قرأ به أبو مزاحم الحاقاني في قراءة الكسائي : قال أبو الحسن بن الباذش ، ووجه إمالة ذلك الشبّه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث . هـ [٢٠٤/٢] .

• • •

(ص) : ولا يمال مبنيّ الأصل غير «ها» ، و«نا» ، و«ذا» ، و«متى» ، و«أنتى» ولا حرف غير مسمّى به إلا «بلى» ولا في : «إمّا لا» . قيل : والجواب . قال قوم : وحى ، والفرء ، ولكن ، وغير ما مرّ مسموع أو غير فصيح .

• • •

(ش) : لا يمال من الأسماء إلا المتمكن ، وأميل من غير المتمكن أي من المبنيّ الأصلي «ها» ، و«نا» نحو : مرّ بها ، ونظر إليها ، ومرّ بنا ، ونظر إلينا ، وذا اسم الإشارة ، سمع : «ذا قائم» بالإمالة ، وإمالته شاذة ووجه إمالته أن ألفه ياء ، وأنه قد تصرف فيه بالتصغير ، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره ، فتصرف فيه بالإمالة ، وأمالت العرب «متى» في كلتا<sup>(٢)</sup> حالتها . من الاستفهام والشرط ، وكذلك أنتى ، وإمالة ألفها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

واختلف في وزنها ، فقيل : فعلى ، وإليه ذهب الأهوازيّ ، واختاره ابن مجاهد ، وجوّز أن يكون : أفعل ، واختاره أبو الحسن بن الباذش ، لأن زيادة الهزمة أولاً عند سيويه أكثر من زيادة الألف آخرأ .

وخرج بمبنيّ الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو : يا فتى ، يا حُبلى فإنّ

(١) سورة القارعة ١ .

(٢) في ط : «كلا حالتها» تحريف .

إمالاته مطردة ، وإمالة الفعل الماضي مطردة ، وإن كان مبني الأصل .

وأما الحروف فلم يعل منها إلا « بلى » ، لأنها تنوب عن الجملة في الجواب ، فصار لها بذلك مزية على غيرها ، ولا في « إمّا لا » ، لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ، لأنّ المعنى : إن لم تفعل كذا فافعل كذا ، ولو أفردت من « إمّا » لما صحّت إمالة ألف « لا » . وحكى ابن جنيّ عن قطرب إمالة « لا » في الجواب ، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم .

قال الخضرأويّ : والأحسن أن يقال كالفعل ، لأنها استقلت لتباينها عن الفعل .

قال أبو حيّان : وحكى صاحب « الغنية » ، وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسترأباديّ في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف « حتى » ، لأن الإمالة غالبية على الستهم في أكثر الكلام .

وعامة العرب ، والقرآء على فتحها . قال أبو يعقوب : وقد روى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة .

وذهب سيبويه ، وأبو بكر بن الأنباريّ والمهاباديّ وغيرهم إلى منع إمالة حتى . قال أبو حيّان : وهم محجوجون بنقل ابن مقسم .

قال ابن الأنباري : وإنما كتبت بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر ، والمكتنى . فلزم الألف فيها مع المكتنى حين قالوا : حتّاي ، وحتّاك ، وحتّاه ، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتّى زيد . انتهى .

قال أبو حيّان : واختلف أيضاً في إمالة « لكن » ، فذهب إلى جواز ذلك القرآء تشبيهاً لألفها بألف فاعل ، والصحيح أنه لا تجوز الإمالة ، لأنها لم تسمع <sup>(١)</sup> فيها ،

(١) كلمة : « تسمع » سقطت من أ .

والأصل في الأدوات ألاّ تمال ، وما أميل منها ، فإن ذلك فيها على طريقة الشلنوذ ، فلا يتعدّى مورد السماع .

وما سُمّي به من الحروف دخلته الإمالة لخروجه عن حيز الحرفية إلى حيز الأسماء كقولهم في حروف المعجم : باء ، تاء ، ثاء ، ياء ، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء ، فإن لم يكن كصاد ، وقاف ، فلا خلاف في فتحها .

قال أبو حيان : وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ، وَوَجْهٌ ذلك أنها عاملة في المنادى في قول ، ونائبة عن العامل في قول ، فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضاً بما أميل من كلام المعجم نحو : إمالتهم ألف باء ، وتاء ، وراء .

وغير ما تقدّم تقريره في الباب شاذ مسموع ، أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم ، وقد تقدّم في الشرح الإشارة إلى بعض ذلك .

## الوقف

(ص) : الوقف : إذا وقف على ساكن لم يُغَيَّر إلا المهمل خطأً ، فيحذف إلا التنوين في غير الهاء ، فالأفصح إبداله في الفتح ألفاً ، وحذفه في غيره ، وفي المقصور المنون .

ثالثها : الأصح كالصحيح والمقوص غير المنصوب ، إن حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتماً ، وإلا فالأصح إن نون الحذف ، وإلا فالإثبات خلافاً ليونس في المنادى ، وباء المتكلم الساكنة وصلاتاً ، والمحذوفة والياء والواو المتحركتان <sup>(١)</sup> كالصحيح .

والسّاكنان لا يمحذوفان اختياراً خلافاً للفراء وكذا ألف المقصور ، وضمير الغائبة وفاقاً لأبي حيان .

ويجوز إبدال ألف المبني همزة ، وإقرارها ، ولحوق الهاء ، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء ، أو واو لغة .

والمختار وفاقاً للمبرد والمازني وابن عصفور وخلافاً للجمهور الوقف على «إذن» بالنون ، وفي «كأن» خلف ، وتُرَدّ نون «لم يك» ، ومنعه الفراء [٢٠٥/٢] .

(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدّرج ، وذلك نحو : لَمْ ، وَمَنْ ، والذي ، ولم يَقُمْ ، ولم يَقُوما وسواء كان مبنيّاً أم معرباً إلا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفاً أهمل في الخط ، أي لم يجعل له صورة في الخط ،

(١) ط : « المتحركان » .

فصار يلفظ به ولا يصور له شكل ، وهو التنوين ، ونون « إذن » على مذهب من يرى كتبها بالألف ، ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف ، فإنه يحذف إلا تنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء ، فإنه يبدل ألفاً في الإعراب في لسان العرب نحو : رأيت زَيْداً ، وَوَيْهاً ، وِلَيْهاً .

فإن كان مؤنثاً بالهاء نحو : رأيت قائمةً فإنك لا تبدل من التنوين فيه ألف ، هذا أيضاً على الأعرف من لسان العرب ، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء ، وأما من يقف بالتاء ، وهم بعض العرب ، فإنه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً فيقولون : رأيت قائمتا قال :

١٧٩١ - إِذَا اغْتَرَلْتُ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ      فَيَا حُسْنَ شَمَلْتِيهَا شَمَلْتَا<sup>(١)</sup>

وخرج بالمؤنث بالهاء : المؤنث بالتاء نحو : بنت ، وأخت ، فإنه يُبدل فيه التنوين ألفاً كغير المؤنث نحو : رأيت بنتاً وأختاً .

ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون : رأيت زَيْد حملاً له على المرفوع ، والمجرور ليجري الباب مجرى واحداً ، قال :

(١) هذا الشاهد قائله مجهول غير أن روايته في النسخ الثلاث وفي الدرر ٢ : ٢٣٢ محرفة فقد ورد الشاهد على هذا النحو :

إِذَا اغْتَرَلْتُ مِنْ مَقَامِ الْفَرِيرِ      فَيَا حَسَنَ شَمَلْتِيهَا شَمَلْتَا

والتحريف في : « اغترلت » بالعين ، وصوابها اغترلت من الغزل .

و « مقام » وصوابها : « بقام » بالباء والقاف وهو الصوف بغزل له .

و « العزيز » بالعين ، والزَّاي المكررة . وصوابها : « الفرير » بالفاء والراء وهو ولد النعجة .

والمراد أنه إذا اغترلت من هذا الصوف النقي الخالص فما أحسن شملتتها شملة .

انظر اللسان : « شمل » .

١٧٩٢ - أَلَا جَبَدًا غُنْمٌ وَحُسْنٌ حَدِيثُهَا

لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَانِئًا دَتِفٌ (١)

ووجه الحذف في الرَّفْعِ والجَرَ استثقال الإبدال فيها ، ولغة أزد السراة (٢) الإبدال في الأحوال الثلاثة ، حكى أبو الخطاب عنهم : أنهم يبدلون في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرَ حرفاً يناسب الحركة ، أي واواً وألفاً أو ياء وكأن البيان عندهم أولى ، وإن لزم الثقل .

ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أن المقصور المتون كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو : قام فتى ، ومررت بفتى ، ورأيت فتى ، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف ، ففي حالة الضمّ والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة ، وحذفت لالتقاء ساكنة مع التنوين ، لأنه لا حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف . وأما في المفتوح ، فلأنها بدل من التنوين ، وبهذا المذهب ، قال أبو علي في أحد (٣) قوله ، وإجمهروا وابن مالك في التسهيل .

وذهب المازني : إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً وجراً ، ونصباً ، قال : لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة ، فأشبه التنوين في : رأيت زيداً ، لأنهم إنما وقفوا على : رأيت زيداً بالإبدال ألفاً ، لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء ،

(١) قائله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٤٤٤ .

وفي ب ، ط : « أزد الشري » تحريف .

وفي أ : « أزد السري » . تحريف كذلك صوابه من القاموس .

(٢) ويقال : أزد شنوءة ، وعمان ، والسراة .

(٣) ط فقط : « في آخر » مكان : « في أحد » . تحريف .

وهذه العِلَّة موجودة في المقصور المنون ، وبهذا المذهب قال الأخفش والفرّاء ، وأبو علي أولاً .

وذهب أبو عمرو والكسائي إلى عدم الإبدال فيه مطلقاً ، وذلك أنه يحذف التنوين رفعاً - وجراً ، ونصباً ، فتعود الألف في الأحوال كلها ، وهذا المذهب قاله ابن كيسان ، والسيّري ، وابن برهان ، وابن مالك في الكافية وشرحها ، وعزاه مكّي بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع» إلى مذهب سيويه والتحليل وقال أبو حيان : إنه الأرجح .

وأما المنقوص فإن حذف فاؤه كـ (يفي)<sup>(١)</sup> علماً ، ومثله : « وفي » يقي<sup>(٢)</sup> ، أو عينه كـ (مُر) اسم فاعل من أَرأى يُرثي<sup>(٣)</sup> علماً ، فإنه يُوقَف عليه برَدّ الياء حتماً في الأحوال كلها ، إذ لو وقف عليه بدلونها لزم الإخلال بالكلمة ، إذ لم يبق فيها إلا حرف واحد .

وإن لم يحذف منه فاء ولا عين ، فإن كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف ، وأبدل من التنوين ألف نحو : رأيت القاضي<sup>(٤)</sup> ، ورأيت قاضياً وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فالأفصح - إن كان منوناً - حَذَفْ يائه نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، وإن كان غَيْرَ منونٍ إثباتُ يائه ، وتحت ذلك صور :

(١) ط : « كيف » تحريف

(٢) ط : « وفي يفي » بالفاء . والأنسب أن تكون بالقاف .

(٣) في النسخ الثلاث : « من أرى يرى » . تحريف .

صوابه من الأشموني . وأصله : مُرثي على وزن : « مُفْعِل » فاعلٌ إعلال قاضٍ ، وحذفت عينه ، وهي الممزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم ردّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد ، وهو الراء .

انظر شرح الأشموني ٤ : ٢٠٨ .

(٤) مثال المنصوب المقرون بـ «أل» ولا يجتمع معها التنوين .



أن يكون معرّفاً باللام نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو :  
جاء قاضي مكة ، وقاضي المدينة ، أو غير مُنصرف نحو : هؤلاء جوارى ، أو منادى  
نحو : يا قاضي ، واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل .

ومذهب يونس اختيار حذفها نحو : يا قاض . قال سيبويه : وهو أقوى ، لأنّ  
النداء محلّ حذف ، ألا تراهم رَحِمُوا فيه الأسماء .

ومقابل الأفصح في المنون لغة قوم [٢٠٦/٢] يثبتون الياء فيه نحو : هذا قاضي ،  
وغازي ، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف .

ومقابلته في المعرف باللام لغة قوم يحنفون الياء منه ؛ وعلى هذه اللغة قوله تعالى :  
« الكبير المتعال » <sup>(١)</sup> . و « يوم التَّنَاد » <sup>(٢)</sup> وهي جارية في المضاف المُلاقي الساكن نحو :  
قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة .

وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلّاً ، والمحدوفة ، وحكم الياء والواو المتحرّكتين  
حكم الصحيح ، فيوقف على الأولى بالسكون كما هي في الدّرج نحو : جاء غلامي  
ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وعلى الثانية بإبقاء حذفها كحالها في الوصل نحو :  
يا قوم ، وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو : لن يرمي ، ولن يغزو . وأما ياء المتكلم  
المتحرّكة ، فإنه يجوز الوقف عليه بالسكون ، ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام  
غلامي : قام غلامي ، وقام غلامية .

وأما الياء والواو الساكنتان ، فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل نحو :  
يرمي ، ويدعو ، ولا يحنفان إلّا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى : « واللّيل إذا بَسَر » <sup>(٣)</sup>  
وقول الشاعر :

(١) سورة الرّعد ٩ .

(٢) سورة غافر ٣٢ .

(٣) سورة الفجر ٤ .

١٧٩٣ - • وأراك تَقْرِي ما خَلَقْتَ وبعد

خض القوم يخلق ثم لا يفسري <sup>(١)</sup> •

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه : « ذَلِكَ ما كُنَّا نَبْغُ » <sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيّان : ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلاّ في ضرورة كقوله :

١٧٩٤ - • رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ <sup>(٣)</sup> •

يريد : ابن المعلّى .

وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولا فتحة اختياراً كقوله :  
« والكرامة ذات أكرمكم الله به » يريد : بها فحذف الألف ، وسكن الهاء ، ونقل  
حركتها إلى الياء ، ولذلك فتحها .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه قياس ذلك ، لأنه قال : اختياراً فعلى ما ذكر يجوز  
أن يقف على : منها ، وعنّها ، وفيها : مَنّه ، وحَنّه ، وفيّه قال : وإنما روى منه  
فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب ، وينبغي في إثبات ذلك إلى  
كثرة توجب القياس .

قال : وكلّ مبنّى آخره ألف نحو : « ها » ، و « أولى » و « هنا » يجوز فيه ثلاثة

(١) لزهير يمدح هرماء . ديوانه ١١٥ .

من شواهد : سيويه ٢ : ٢٨٩ ، وابن يعيش ٩ : ٧٩ . ورواية الجمع والندر : لا تَقْرِي بدون  
ياء في آخره تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٤٠ .

أوجه : ابقاؤها ألفاً كما في الوصل ، وإبدالها همزة ، وإلحاق هاء السكت بعدها سمع :  
« هو أخرى بهاء » بالهمزة . وأما قلب الألف هاء كقوله :

— ١٧٩٥ . من ها هنا ومن هُتَه<sup>(١)</sup> .

فشاذ إلا في الاسم المنسوب ، فإنه يتعين فيه الوجه الثالث ، وهو إلحاق الهاء نحو  
يا زيداه ، ولا يوقف عليه بالألف فقط ، ولا تبدل ألفه همزة ولحقوق هذه الهاء خاص  
بالمبني ، فلا يقال : موساه ، ولا عيساه حنراً من التباسه بالمضاد إليه ، وربما قلبت  
الألف الموقوف عليها همزة أو ياء ، أو واواً نحو : هذه أفعأ<sup>(٢)</sup> أو أفعى ، أو أفعو ، في :  
هذه أفعى ، وهذه عصأ ، أو عصى ، أو عصو في عصا .

الأولى ، والأخيرة لغة بعض طيء . والثانية لغة فزارة .

ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت  
أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل : أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً ، فيهمز ،  
لأنها ألف في آخر الاسم .

واختلف في الوقف على إذن ، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف ألفاً .  
وذهب طائفة : إلى أنه يوقف عليها بالنون .

قال أبو حيان : وأما عن ، ولن ، وأن ، ونحوها ، فإنها يوقف عليها بالنون إذا  
اضطر إلى ذلك ، لأنها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن ، فإنه يحسن الوقف  
عليها والفصل .

قال : وأما النون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفاً إذا انفتح  
ما قبلها .

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢٢ .

(٢) أ ، ط : « أفعأ » بدون همزة صوابه من ب .

قال : واختلف في « كائن » .

قال : وإذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة ذلك الاستعمال ، وذلك المضارع من كان نحو : لم يك ثم وقف عليه ، فنصّ بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف . على الكاف ولا يجري مجرى : « ما أدري » في الوقوف على الرّاء ، لأنّ نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين ، بل تحركّ فيه بخلاف ياء : « ما أدري » فإنها تحذف عند التقاء الساكنين ، فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ، ولأنّه لو وقف عليه بالسكون لكان إخلالاً بالكلمة ، فصار بمثلة : يامُري ، قال : وظاهره أنه تردّ النون المحذوفة كما تردّ الياء في مَري ، وأما القرّاء فلنهم يقفون على الكاف ، ولا يردّون المحذوف .

قال : وعلامة الجزم في « لم يك » حذف الحركة التي كانت على النّون المحذوفة لكثرة الاستعمال . وصرّح أبو علي في « العسكريات » بأنه حذفت الحركة للجزم ، ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النّون للجزم كما تحذف حروف العِلّة للجزم ، لأنها تشبهها في أمور معلومة [٢٠٧/٢] فهو جزم بعد جزم حذِف بتدريج ، ونظير لم يك : لم يكن . انتهى .

### [ مسألة ]

(ص) : مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون ، والرّوم مطلقاً ، وقيل : لا روم في الفتح والإشمام في الضّمّ ، والتضعيف إن لم يكن همزة أو ليناً ، أو تالي سكون ، أو منصوباً منوناً ، ونقل حركته لساكناً قبله ، إن قبلها ، ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح ، في الأصحّ ، ثم يحذف ويوقف على المنقول إليه ثابتاً له ما مرّ في الأفصح ، والمنقول حركة الآخر ، وقيل : مثلها لالتقاء الساكنين ، وقيل : للدلالة على الإعراب وقيل : لهما .

(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه متحركاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمسور :

أحدهما : السكون وهو الأصل في الوقف على المتحرك ، وذكروا أنه لما كان الأصل لشيتين <sup>(١)</sup> : أحدهما أن الحرف الموقوف عليه مُضَادٌّ للحرف المتبدأ به ، لأن الوقف هو الانتهاء ، والانتهاؤ مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً .

والآخر أن الوقف موضع استراحة ، لأنه موضع يضعف فيه الصوت ، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال ، وهو السكون ، وجعلوا علامته في الخط حاء فوق الحرف وصورتها هكذا «ح» <sup>(٢)</sup> .

الثاني : الرَّوْمُ <sup>(٣)</sup> : وهو إخفاء الصوت بالحركة . هكذا شرحه ابن مالك .

وقال بعضهم : هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منوناً أو غير منوّن ، وهو كجزء من الضمة ، وفي المنصوب غير المنوّن ، وفي المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة ، وبالفتح وفي المكسور ، وهو كجزء من الكسرة .

ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذلك لم يُجِزْهُ الفراء <sup>(٤)</sup> في الفتحة .

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة . قال الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عُرِفَ بابن الباذش : زعم أبو حاتم أن الرَّوْمَ لا يكون في

(١) ط : « كان الأصل شيتين » .

(٢) « ح » سقطت من ب وفي أ « ح » .

(٣) الروم : حركة غنطمة غنطاة وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع .

(٤) ط فقط : « الفراء » بالقاء .

المنصوب لحِفْتِه ، والناس على خلافه ، لأن الرّوم لا يرفع حُكْمَهُ حُكْمُ <sup>(١)</sup> السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف ، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره .  
أ .

وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والروم .

الثالث : الإشمام : وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت ، فهو لا يدرك إلا بالرؤية <sup>(٢)</sup> ، وليس للسمع فيه حظ ، ولذلك لا يدركه الأعمى ويدركه بالتعلم بأن يضمّ شفّتيه إذا وقف على الحرف . قال أبو الحسن الحصري <sup>(٣)</sup> في قصيدته :

١٧٩٦ - يرى رومنا ، والعُمى تسمع صوته

وإشمامنا مثل الإشارة بالشعر

وذكر النحويون أن الإشمام مخص بالضمّة ، سواء كانت إعراباً أم بناء قالوا : ولا يكون في المنصوب والمجرور ، لأن الفتحة من الحلق ، والكسرة من وسط الفم ، ولا تمكن الإشارة لموضعهما ، فالإشمام في النصب والجر ، لأنه لا آلة له <sup>(٤)</sup> ، بخلاف الرّوم ، لأنه عمل اللسان فقط <sup>(٥)</sup> فيلفظ بهما لفظاً خفيفاً ويسمع .

قال أبو حيّان : وقولهم في الروم : إنّه عمل اللسان لا يتمّ إلا في الحروف اللسانية ،

(١) ط : « لحكم » .

(٢) أ : « بالرؤية » : تحريف بدليل قوله بعد ذلك : « لا يدركه الأعمى » .

(٣) علي بن عبد الغني القروي الحصري الأندلسي أبو الحسن . دخل الأندلس بعد الخمسين وأربعمائة . وكان من أهل العلم بالقراءات والنحو .

(٤) « لأنه لا آلة له » مكانها ياض في أ .

(٥) كلمة : « فقط » سقطت من ط .

وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ، ألا ترى أنَّ الحروف الحلقية والشفوية لا عمل للسان فيها ، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوْمُ ، وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة ، لأن الإشارة إليهما فيها تشويه <sup>(١)</sup> لهيئة الشَّفة . انتهى .

الرابع : التَّضْعِيفُ : ويقال فيه التثْقِيلُ تارة <sup>(٢)</sup> بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكتان ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول .

وقال بعضهم : التَّضْعِيفُ : تشديد الحرفين في الوقف نحو : « هذا جعفرٌ »  
و « قام الرجلُ »

ولا يجوز ذلك في الهمز نحو « بناء » ، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عيناً نحو : سأل ، ولآل .

ولا في حرف لين نحو : يعي <sup>(٣)</sup> ، وسرو .

ولا في تالي ساكن نحو : عمرو ، وبكرٌ ، ويومٌ ، وبين .

ولا في منصوب منونٌ ، لأنَّه <sup>(٤)</sup> يُوقَفُ عليه في أشهر اللغات بإبدال ألف من تنوينه ، ولا تضعيف في الألف . قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى [٢٠٨/٢] « مستطراً » في سورة « القمر » <sup>(٥)</sup> بتشديد الراء ، وذلك بخلاف الإسكان والروم ، والإشمام فإن ذلك مروى عنهم .

الخامس : النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو :

(١) ط : « تسوية » بالسين مكان : « تشويه » بالشين . تحريف .

(٢) ط : « قفى » بالنون .

(٣) « ولا » سقطت من ط .

(٤) أ : « لم يوقف » بزيادة « لم » تحريف .

(٥) سورة القمر ٥٣ .

قام عمرو بضم الميم ، ومررت بـيكر بكسر الكاف :

قال :

١٧٩٧ - أنا ابنُ ماويةَ إذْ جدَّ النقرُ<sup>(١)</sup> .

وقال :

١٧٩٨ - أرثني حجلًا على ساقيهما فهش الفؤاد لذاك الحجل<sup>(٢)</sup> .

وقال :

١٧٩٩ - عَجِبْتُ والدَّهرُ كثيرُ عَجْبِهْ من عَنَزِي سَبَّيْ لم أَضْرِبُهْ<sup>(٣)</sup>

قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روي<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو أنه قرأ : « وتواصوا بالصَّبر »<sup>(٥)</sup> بكسر الباء. وقرأ سلام عن السدي<sup>(٦)</sup> :

(١) قيل لعذكي بن عبد الله المنقري ، وقيل : لعبد الله بن ماوية الطائي . وتماه :

• وجاءت الخيل أثنائي زمر •

من شواهد : بسيويه ٢ : ٢٨٤ وقد نسب لبعض السعديين .

والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ ولسان العرب : « نقر » .

وفي النسخ الثلاث والندر : « إذا » مكان : « إذ » و « مأوى » مكان : « ماوية » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الانصاف ٢ : ٧٣٣ ، وابن يعيش ٩ : ٧١ ، واللسان : « رجل » .

(٣) لزياد الأعجم .

من شواهد بسيويه ٢ : ٢٨٧ .

(٤) ط : « شيئاً روى » .

(٥) سورة العصر ٣ .

(٦) أ : « سلام من السدر » . ط : « سلام من السدي » ب : « سلام من السدر » وعلق مصحح ط

في الهامش بعبارة : « كذا بالأصل ، وفي أكثر النسخ مكانها يياض » . ولعلها : قرأ سلام عن =



« والعصر » بكسر الصاد : قال والظاهر من كلام ابن مالك أن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت إلى الساكن قبل الحرف ، وبه قال بعض النحويين قال : نقلوا لثلاث تذهب حركة الإعراب بالحملة .

وقال أبو علي : هذه الحركة لالتقاء الساكنين ، واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد ، وعون ، لأن الياء والواو احتملتا ذلك ، كما احتملتا أن يدغم ما بعدهما في نحو : ثوبُ بكر .

قال أبو حيان : وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة <sup>(١)</sup> .

قال : وقال أبو علي أيضاً : وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني ، فدل هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين ، وبين الدلالة على حركة الإعراب .

وقال المبرد والسبّاطي : هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأشموه للدلالة ، واحتجاً بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه .

ثم إن النقل لا يكون إلا إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحرّكاً فلا يجوز النقل ، فلا يقال : مررت بالرجل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام إليها ، لأنها مشغولة

= السدي .

أما سلام فهو : سلام بن سليمان أبو المنذر القاري روى له الترمذي والنسائي . ومات سنة ١٧١ . « البنية » ، ١٦١ . وقراءة : « والعصر » بكسر الصاد نسبها ابن مجاهد إلى سلام بن المنذر قال : « حدثنا عفان ، قال : سمعت سلاماً أبا المنذر يقرأ ، « والعصر » فكسر الصاد ، وهذا لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن « الراء » انظر « كتاب السبع لابن مجاهد ٦٩٦ » وأما السدي فهو مروان بن محمد الكوفي . انظر الجرح والتعديل ٤ : ٨٦ ، ٦١ .

(١) كلمة : « حرف » سقطت من ط .

بحركتها ، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين ، وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ، ولغة لحم النقل إلى المتحرك قال :

١٨٠٠ - مَنْ يَأْتِمِرْ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدَهُ

تُحَمَّدُ مَسَاعِيهِ ، وَيُعَلِّمُ رَشْدَهُ <sup>(١)</sup>

وشرط السّاكن أن يكون صحيحاً ، فإن كان حرف علة كـ « دار » و « عون » و « بين » لم يجز النقل إليه ، لاستئصال الحركة على حرف العلة .

والأ<sup>(٢)</sup> يكون مضاعفاً نحو : « العِلَّ » <sup>(٣)</sup> فلا يقال : انتفعت بالعلل ، لأن ذلك مفضى إلى فكك المدغم ، وقد اعترفوا <sup>(٤)</sup> على إدغامه ، فلا يُفكّ مثل هذا إلاّ في ضرورة الشعر .

وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل من غَزَوُ ، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع ، وذلك مرفوض ، وإلى القلب والتغير في المخفوض .

وشرط النقل ألا يؤدي إلى عدم النظير ، فلا يجوز في انتفعت يبسر <sup>(٥)</sup> لأنه يصير على وزن فَعِل ، وهو مفقود في الأسماء ، ولا في : هذا يبشر لأنه يصير على وزن فِعْل وهو

(١) قائله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٥٥٢ ، والأشموني ٤ : ٤١١ .

(٢) ط : « أن لا يكون » بسقوط الواو تحريف .

(٣) العلّ والعلل : الشربة الثانية ، وفي ط : « العقل » . تحريف .

(٤) في أ ، « اعترفوا بالفاء والراء » ، وفي ب : « اعترفوا » بالهم والزّاي وفي ط : « اعترفوا » بالراء والميم كلاهما تحريف .

ولعل الصواب ما جاء في أ أو حرفت الكلمة عن كلمة : « انفقوا » .

(٥) أ : « يبشر » . وفي الأشموني ٤ : ١٢ : انتفعت بهـ قفل . والمراد أنه لا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمّة .

مفقود في الكلام ، بل يتبع <sup>(١)</sup> ، فيقال : بُسِرَ وهذا بِشِرْ .

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيه وإن أدّى إلى عدم النظر ، ويغتر فيه ذلك ، لأن الضرورة فيه أخفّ من المزمز الساكن ما قبله ، فيقال : هذا الرُّدُّ ، ومررت بالبطِّ .

وشرط الحركة المنقولة : ألا تكون فتحة ، فلا يقال : قرأت العِلْمَ بالنقل ، بل العِلْمَ بالاتباع .

وذكروا في امتناع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها وجهين : أحدهما : أنهم لو نقلوا في الوقف <sup>(٢)</sup> ، وسكنوا في الوصل كانوا كأنهم سكنوا فِعْلٌ ، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور .

قال أبو حيان : وهذا ضعيف . لأن فيه مراعاة الحالة العارضة ، وهي النقل في الوقف ، فصار الوقف كأنه أصل إذ خافوا أن يكون في ذلك فِعْلٌ ، إذا وصلوا ، والوصل هو الأصل وهو السكون .

والثاني : أن المنصوب إن كان منوئاً فيبدل من تنوين ألف فلا يمكن النقل ، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة ، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور . وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكْمِ المنون ، لأنها بدل منه ، ولأن الألف واللام لا تلزم فكان التنوين موجوداً . قال [٢٠٩/٢] أبو حيان : وهذا ضعيف ، لأن هذه العلة ليست شاملة ، ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منوئاً ، ولا فيه ألف ولام ، وذلك نحو : جُمِّلَ ، ودَعِدَ ، وهِنْدَ إذا متعن من الصَّرف ، ونحو : حِضْنَحِر اسم امرأة ، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة .

(١) أي إتياع العين للقاء .

(٢) من قوله : « وسكنوا في الوصل » إلى قوله : « فصار الوقف » سقط من أ .

ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز ، فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : رأيت الرَّدَّ ، والخَبَّ ، واغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظير ، بل هذا أولى .

وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً ، فيقولون : رأيت البَكْرَ في : رأيت البَكْرَ ، ووافقهم الجرمي قياساً منه لا سماعاً . قال أبو حيان : ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء .

وفي « الإصحاح » : قد اتسعت القراءات ، وكثر فيها الشاذ ، ولم يسمع فيها هذا الوقف ، وإنما جاء في الشعر .

وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون ، واقفين على حامل<sup>(١)</sup> حركتها ، كما يوقف عليه مُسْتَبْدَأُهَا<sup>(٢)</sup> . فيقال : هذا الرَّدُّ ، ورأيت الرَّدَّ ، ومررت بالرَّدِّ فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة : الإسكان ، والرَّوم ، والإشمام ، والإبدال حيث يكون ، والتضعيف

وحذفوها في الآخر ، وألقوا حركتها على ما قبلها ، كما حذفوها إذا كانت حشواً نحو : أرؤس ، فقالوا : أرُسْ وكان الحذف فيها أولى ، لأن الأواخر هي محل التغير .

وأما غير الحجازيين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة ، فيقولون : هذا الرَّدُّ — ورأيت الرَّدَّ — ومررت بالرَّدِّ ، أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلاً نحو : هذا البُطُو — والخَبُّو — والرَّدو ، ورأيت البطا ، والخبا ، والرَّدا ، ومررت بالبطي ، والخبي ، والردي ، أو متبعاً نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو .

(١) أ : « كامل » بالكاف . تحريف .

(٢) أنظر الأشموني ٤ : ٢١٢ .

وهذا الحبا - ورأيت الحبا - ومرت بالحبا . وهذا الردى ، ورأيت الردى ، وممرت  
بالردى <sup>(١)</sup> .

### [ إبدال تاء التأنيث هاء ]

(ص) : والأفصح إبدال التاء في الاسم تلو حركة هاء ، وسلامتها في جمع التصحيح  
وشبهه . وفي هيهات ، ولات وجهان . والأحسن وفقاً لأبي حيان سلامة : ربت -  
وثمت - ولعلت .

(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح إبدالها في الوقف هاء  
إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطمة ، وقائمة ، وطلحة ، وغلمه ، أو تقدير كالحياه ،  
والقناه ، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه .

واحترز بهذا الشرط من نحو : بنت ، وأخت فإن تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرك ما  
قبلها لفظاً ولا تقديرأ فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء .

وخرج بقولنا في اسم : التاء التي تكون في الفعل نحو : قامت ، وقعدت ، ويقولنا  
تاء التأنيث : تاء التابوت ، والقرات . فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء ، وإن كان  
بعض العرب وقف عليهما بالهاء ، وبعض العرب لا يبدل ، وإن اجتمعت الشروط قال  
بعضهم : يا أهل سورة البقرت ، فقال مجيب : لا أحفظ فيها ولا آيت ، وقال  
الراجز :

(١) الإتياع : هو إتياع حركة العين للتاء فإذا كانت التاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة تبعها  
حركة العين في أحوال الإعراب كلها .

١٨٠١ - الله نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مُسْلِمَتَ

من بَعْدِمَا ، وَبَعْدِمَا ، وَبَعْدِمَتَ (١)

كانت نُفُوسُ القومِ عند الغَلَصِمتِ ،

وكادت الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ •

قال أبو حيان : وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى : « إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ » (٢) . « أَهْمُ يَقْسُمُونَ رَحْمَتَ بَكَ » (٣) .

وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل .

أما جمع التصحيح ، والمحمول عليه كالمهندات ، والبنات ، والأخوات وأولات ، فالأفصح الوقف عليه بالتاء ، ويجوز إبدالها هاء سمع : « دفن البناء من المكرماه » . وكيف الإخوه والأخواه •

قال أبو حيان : وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء ، لأنها التي للتأنيث ، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعادة ، وعلاقة ، لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضُمَّ إلى شيء ، والتاء في الجمع قريبة من تاء الإلحاق نحو : تاء : « عفريت » ، لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زبدين ، فصحت لذلك .

وفي « الإفصاح » ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه .

وفي كتاب : « اللوائح » لأبي الفضل الرازي : أن الوقف عليها بالهاء لغة طيء .

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢١ .

(٢) سورة الدخان ٤٣ .

(٣) سورة الزخرف ٣٢ .

وفي هيهات وجهان : إقرار التاء ، وإبدالها هاء ، وقد وقف [٢١٠/٢] عليها بالوجهين في السبعة ، وعلى لات ، وباء ، قال أبو حيان : وأما ثُمَّتَ ، ورُبَّتَ ، ولَعَلَّتَ ، فالقياس على لات سائغ ، فيوقف عليهن بالتاء والهاء . قال : وقد ذهب إلى ذلك في رُبَّتَ ابن مالك . قال : والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل .

### [ هاء السكت ]

(ص) : ويوقف بهاء السكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه ، وما الاستفهامية إن جُرَّتْ باسم ، وإلا فاختياراً ، ويجوز في حركة لا تشبه الإعرابية ، لا مبنيّ للتداء ، أو قطع عن الإضافة أو اسم لا ، وكذا الماضي في الأصح ، وثالثها تلحق اللازم .

(ش) : مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت ، فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم ، أو في الوقف ، فإن كان محذوف الفاء نحو : لاتقِ زيداً ، وقِ عمرأ ، أو محذوف العين نحو : لا تر زيداً أوِ بكراً ووقف عليه وجب إلحاق الهاء ، لأنه بقي على حرف واحد ، كما وجب ردّ الياء في نحو : مِرْ ، ونحوه ، وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة ، لأن الموجب لحذفها قائم موجود ، وهو الجزم ، أو الوقف بخلاف مِرْ ، فإن الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف ، فلذلك كان الحرف اللاحق في - ق - ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء ، والعين ، لا اللام .

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو : ارمه ، واغزه ، ولا ترمه ، ولا تغزه ، ويجوز تركها ، وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع ، لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها ، فكروها أن يجمعوا عليها حذف لامها ، وحذف الحركة .

وَوَجْهٌ اللُّغَةُ الأُخْرَى : أَنَّ الكَلِمَةَ قَوِيَتْ بِالاعْتِمَادِ عَلَى كَوْنِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ فَشَبَّهَتْ بِمَا لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَالمَدْغَمُ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ نَحْوُ : لَمْ يَضَلْ ، الأَكْثَرُ فِيهِ : لَمْ يَضِلُّهُ .

وَمَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ إِنْ جَرَتْ بِاسْمٍ نَحْوُ : مَحْيِيٍّ مَجْنُوبٍ وَجَبَ عِنْدَ الْوَقْفِ إِلْحَاقُهَا بِالْهَاءِ ، فَيَقَالُ : مَحْيِيٍّ مَهْ . وَإِنْ جَرَتْ بِحَرْفٍ نَحْوُ : لَيْمَ تَفْعَلْ ، وَعَمَّ تَسْأَلْ ، فَالْأَحْسَنُ إِلْحَاقُهَا بِالْهَاءِ فَيَقَالُ : لَيْمَهْ ، وَعَمَّهْ وَيَجُوزُ : لَيْمَ ، وَعَمَّهْ بِالإِسْكَانِ . وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ، لِأَنَّ الْخَارِجَ الْحَرْفِيَّ مُتَّصِلٌ كَالْخَرَجِ مِنْهَا ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَأَشْبَهَتْ أَرْمِيَهُ .

وَأَمَّا الْاسْمُ فَلَيْسَ مُتَّصِلًا بِالشَّيْءِ كَاتِّصَالِ الْحَرْفِ ، فَلَزِمَ كَوْنُ الْاسْمِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَأَشْبَهَ : قَهْ .

وَالْوَقْفُ بِغَيْرِ هَاءٍ فِيمَا حَرَفَ الْجَرْمَ مِنْهُ عَلَى أَزِيدٍ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : عَلَى مَ ، وَإِلَى مَ أَقْلُ مِنْهُ فِيمَا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : بِمَ ، وَلَيْمَ .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَقَدْ جَاءَ فِي السَّبْعَةِ الْوَقْفُ عَلَى مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِالْحَرْفِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ وَقُوفُهُمْ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الْهَاءِ ، وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ رِسْمِ الْمُصْحَفِ ، وَالَّذِينَ نَقَلُوا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ ذَكَرُوا أَنَّ الْأَكْثَرَ وَالْأَفْصَحَ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ . أ هـ .

وَيَجُوزُ اتِّصَالُ الْهَاءِ بِكُلِّ مُتَحَرِّكٍ حَرَكَةً غَيْرَ إِعْرَابِيَّةٍ ، سِوَاهُ كَانَتْ بِنَائِيَّةً نَحْوُ : هَوَ ، وَهَيَّيْ ، وَثُمَّهْ ، وَإِيَهْ <sup>(١)</sup> ، وَإِنِّهْ أَمْ لَا نَحْوُ : الزَّيْدَانِيَهْ ، وَالْمُسْلِمُونَهْ . وَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ تَرْكُ الْهَاءِ ، وَالْوَقْفُ بِالسَّكُونِ ، وَلَا تَتَّصِلُ بِمُنَادَى مَضْمُونٍ وَلَا بِمَبْنِيٍّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ : « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » <sup>(٢)</sup> . وَشَذَّ قَوْلُهُ :

• وَأَضْحَى مِنْ عَكْهْ <sup>(٣)</sup> •

— ١٨٠٢ —

(١) ط قَطَط : بِزِيَادَةِ : « إِيَهْ » بَعْدَ ثَمَّةٍ •

(٢) سَبَقَ ذَكَرَهُ رَقْمَ ٧٩١ •

(٣) سُورَةُ الرُّومِ ٤ •



ولا باسم لا نحو : لا رجل ، ولا بفعل ماض نحو : ضَرَبَ ، وعلة هذه أن حركاتها ، وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب ، لوجودها عند مقتضياتها ، وانتفاؤها عند عدمها ، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب .

وأما حركة الفعل الماضي ، وإن كان مبنياً بالأصل ، فإنه شبيه بالمضارع كما مرّ أول الكتاب ، وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل : تلحقه مطلقاً ، لأنه مبنيّ على حركة لازمة ، فلحقته قياساً على غيره من المبنيات ، وقيل : تلحقه إن لم يخف لبس ، ولا تلحقه إن خيف ، فيقال في قعد : قَعَدَةٌ ، ولا يقال في ضرب : ضَرَبَةٌ ، لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف : قَعَدَةٌ ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول ، فلا يلبس ، وهو معنى قولي : وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدي .

• • •

(ص) : وقد يوقف على حرف موصلًا بألف ، أو همزة<sup>(١)</sup> ، والأفصح الوقف على الروى بمدّة ، ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيرًا ، ودونها قليلًا .

(ش) : مثال المسألة الأولى قوله :

• قد وعدتني أم عمرو أن تأ<sup>(٢)</sup> • ١٨٠٣ -

فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ، وقوله :

(١) ط : « أو همزة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٥ وقد عثرت على قائله وهو حكيم بن معة التميمي .

انظر الموشح ٢٠ ، والرجز ورد في الخصائص ١ : ٢٩١ على النحو التالي .

قد وعدتني أم عمرو أن تأ تدهن رأسي وتغليني وا

• وتمسح القفا حتى ننتأ •

ولم ينسب في معجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .

١٨٠٤ - • بالخير خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافًا <sup>(١)</sup> .

أي فشر ، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف [٢١١/٢] .

ومثال الوقف على الرويّ بزيادة مدّة مطلقاً قَصَدَ التَّرْتُمَ أم لا ؟ وذلك لغنة الحجازيين قوله :

١٨٠٥ - • وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِي <sup>(٢)</sup> .

والتميمون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترتّموا ، فإن لم يرتّموا حذفوا المدّة ، ثم منهم من يقف بالسكّون ، كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول :

١٨٠٦ - • أَقْلَتِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ <sup>(٣)</sup> .

ومنهم من يعوّض من المدّة التنوين كما تقدّم .  
أمّا المقصور وما شاكله فلا يحذف أحدٌ <sup>(٤)</sup> مدّته .  
ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله :

(١) للقيم بن أوس وعند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٦ مجهول القائل . وتماه :

• وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَسَا •

من شواهد سيويه ٢ : ٦٢ .

واللسان : « تَا » ومعجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .

(٢) لامرئ القيس من معلقته . انظر الديوان ١٧ وصدّره :

• أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ جَبَكَ قَاتِلِي •

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٤) أ : « آخر » . مكان « أجد » .

١٨٠٧ - • يا أبا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي <sup>(١)</sup> •

سكن ميم لِمَ في الوصل وقوله :

١٨٠٨ - • أَتَوَا ناري فقلت منون أنتم <sup>(٢)</sup> •

ولئما تثبت الزيادة في الوقف . قال أبو حيان : وهذا كثير لا يكاد ينحصر ، ومثاله اختياراً قوله تعالى : « لم يتسنه وانظر » <sup>(٣)</sup> ، « فبهذا هم اقتنوه » <sup>(٤)</sup> . أثبت الهاء في الوصل لإجراء له مجرى الوقف .

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٢١١ ، وشواهد المغني للسيوطي ص ٧٠٩ رقم ٤٦٧ . والخزاعة ٢ : ٥٣٨ ، ٣ : ١٩٧ ، وابن يعيش ٩ : ٨٨ ، والشافية ٤ رقم ١١٠ : وتماه :  
• لموم طارقاتٍ وذكّر •

(٢) سبق ذكره رقم ١٧٤٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٤) سورة الأنعام ٩٠ .

## خاتمة

## لا ابتداء بساكن

(ص) : لا ابتداء بساكن . قال ابن جنيّ وأبو البقاء ، وهو محال في كل لغة .  
والسيدّ ، وشيخنا الكافيجي : ممكن في غير الألف ، فإن احتيج إليه جيء بهمز الوصل ،  
وذلك في الماضي الخماسي ، والسداسي وأمره ، ومصدره ، وأمر الثلاثي ، وآل ،  
وأم على قول ، وحفظت في : اسم ، واست ، وأيمن ، وابنم ، وابن ، واثنين ،  
وامريء ، وفروعها .

وتكسر إلا في أيمن ، وآل فتفتح ، وإلا متلو ساكنها ضمة أصلية فتضم على  
الأفصح ، وتشم لإشمامه في الأصح ، ولا تثبت وصلاً اختياراً .

واختلف هل وضعت أولاً وصلاً ، وهل وضعت ساكنة ؟

وإذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة ، فقال ابن الباذش تُسهّل ، وأبو علي ، وابن  
الحاجب : تبدل ألفاً ، وابن عزيمة تحذف .

(ش) : لا يبتدأ بساكن ، وهو محال في كل لغة . أما في الألف فبالإجماع ، وأما  
في غيرها فكذلك نصّ عليه ابن جنيّ ، وأبو البقاء العكبري . وذهب السيد الجرجاني .  
وشيخنا العلامة الكافيجي : إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل ، فإذا احتيج إلى الابتداء  
بلساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل ، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية  
والسداسية : كانطلق ، واستخرج ، وفي الأمر منها كانطلق ، واستخرج ، وفي  
مصادرهما : كالانطلاق والاستخراج ، وفي فعل الأمر من الثلاثي : كاضرب ، واعلم ،

واخْرُجَ ، وفي آل المعرفة على رأي من يقول : إن أداة التعريف اللام وحدها ، أو آل بجملتها ، وهمزتها وصل ، وقد تقدّم الخلاف في ذلك ، وفي أم المعرفة في لغة طيء <sup>(١)</sup> .

ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى آل ، وأم المذكورتين ولا في الأسماء إلا في عشرة أسماء محفوظة وهي : اسم ، واست ، وأيمن ، وابنم ، وابن ، وابنة ، واثنان ، واثنان ، وامرئ ، وامرأة ، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلا أيمن ، فإنها فيه مفتوحة ، وتفتح أيضاً في آل ، وأم ، ولا رابع لها ، وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا إن تلا الساكن الذي بعدها ضمة أصلية ، فإنها تضم تبعاً له في الألفصح ، وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخْرُجَ في الأمر ، واستخْرِجَ في الماضي المبني للمفعول أم مقدرة كاغْزِي يا هند ، وادْعِي ، لأن أصله : اغْزُوى ، وأدْعُوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذف الواو للساكنين .

واحتَرَزَ بالأصلية من العارضة نحو : امشُوا ، واقضُوا ، فإن همزة فيه مكسورة .

ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصلية أيضاً على الأصل ، ولا يتبع وهي لغة شاذة ، حكاهما ابن جني في المنصف <sup>(٢)</sup> .

وتشم همزة الضم قبل الضمة المشمة نحو : انقيد واختير على لغة الإسماعيل .

ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة كقوله :

(١) علق في هامش ط بقوله : « المشهور أنها لغة حمير » .

(٢) في المنصف ١ : ٥٤ : « وحكي بعضهم : « إقْتُلْ » بكسر همزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزاً ، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال ، وهذا من الشاذ » .

١٨٠٩ - • إذا جاوز الإثنين مِرُّ فَإِنَّهُ

بِنَتْ ، وتكثير الحديثِ قَمِينٌ <sup>(١)</sup> .

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقولس :

١٨١٠ - لا نسب اليوم ولا خلة إتسع الخرقُ على الراقع <sup>(٢)</sup>

وقد اختلف في همزة الوصل - هل وضعت همزة ؟

فقال ابن جني : نعم . وقيل : يحتمل أن يكون أصلها ألفاً ، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة .

واختلف البصريون في كيفية وضعها .

فقال الفارسي وغيره : اجتلبت ساكنة وكسرتُ [٢١٢/٢] لالتقاء الساكنين .

وعلمه الشلويين بأن أصل الحروف السكون .

وقيل : اجتلبت متحركة ، لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالسّاكن ،

فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها ، وأحق الحركات بها الكسرة ، لأنها راجعة على الضمة بقلّة الثقل ، وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاماً .

وقال الكوفيّون : حركتها للاتباع فكسرت في : اضربْ اتباعاً للكسرة وضمت في

أخرجُ <sup>(٣)</sup> اتباعاً للضمّة ، ولم تتبع في المفتوح لتلا يلتبس الأمر بالخبر .

(١) لقيس بن الخطيم الأوسي . وروايته في الديوان ٦٢ « ينشر » مكان : بنث . وفي ط : « يث » ،  
بالياء والباء الموحدة .

(٢) سبق ذكره رقم ١٦٧٢ .

(٣) ط : « إخراج » . تحريف .

وإذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى : « آلدَّكَرَيْنِ حَرَّمَ » <sup>(١)</sup> فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى : « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ » <sup>(٢)</sup> ، لكنه كان يعلم أهي همزة الاستفهام أم همزة أل ، لو حذفت ، وبدىء بها ؟ فعدل عن ذلك إلى إبدالها ألفاً أو تسهيلها .

وذهب أبو عمرو بن عزيمة <sup>(٣)</sup> : إلى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، وأن المدة ليست بدلاً منها وإنما هي مدَّةٌ زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويردّه وجه التسهيل .

وقال المهابازي : إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلا أن تكون مفتوحة كآتي مع لام التعريف ، وأيمن ، وأيم ، فإنها تثبت ألفاً في هذه الثلاثة .

(١) سورة الأنعام : ١٤٣ .

(٢) سورة الصافات ١٥٣ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيّل أبو الحسن العبدي الأشبيلي يعرف بابن عزيمة .

نظم أرجوزة في القراءات مات ٥٤٣ .

أنظر : غاية النهاية ٢ : ١٦٧ .





الكتاب السابع  
في  
التصريف

## الكتاب السابع في التصريف

( ص ) : أعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف ، والإعلال ، ويختص بالاسم المعرب ، والفعل المتصرف .

( ش ) : التصريف لغة : التقلب من حالة إلى حالة ، وهو مصدر صرّف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة ، وجهات مختلفة ، ومنه : « انظر كيف نُصرّف الآيات » <sup>(١)</sup> . « ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليدكرُوا » <sup>(٢)</sup> أي جعلناه على أنحاء ، وجهات متعددة ، أي ليس ضرباً واحداً .

أمّا في اصطلاح النحاة ، فقال في التسهيل : هو علم يتعلّق ببينة الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .

وقال أبو حيّان : علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الأفراد . فالأول قسمان : قسم إعرابي . وقسم غير إعرابي ، وسُمّي هذان القسمان : علم الإعراب تغليّباً لأحد القسمين . والثاني أيضاً قسمان : قسم : تتغير فيه الصبغ لاختلاف المعاني نحو : ضرب ، وضارب ، وتضارب ، واضطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك ، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، وإن كان منه .

(١) سورة الأنعام ٤٦ وفي ط : « نصرف لهم » بزيادة « لهم » تحريف .

(٢) سورة الإسراء ٤١ .

وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالتقص ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك .

ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب ، والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنية ، ولا الأفعال الجامدة نحو : ليس ، وعسى .

## الاشتقاق

( ص ) : الاشتقاق أصغر ، وهو ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى ، والحروف الأصلية .

وأكبر ، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يشته غير أبي عليّ ، وابن جنيّ . وأنكر قوم الأول أيضاً . وقال الزجاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها ، وعزاه لسيبويه ولا بدّ فيه من تغيير ولو تقديرأ .

( ش ) : الاشتقاق نوعان : أكبر وأصغر .

فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنيّ في مادة : ق و ل : أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو : القول ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو . وكما ذكر صاحب « المحرّر » في مادة « الكلمة » : أن خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة ، وهي : الكلم ، والكمل ، واللکم ، والمكل ، والملك . والسادس مهمل وهو : الملك . قال أبو حيان : ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جني . وحكى عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال : والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معول عليه ، لعدم اطراده .

والاشتقاق الأصغر : هو إنشاء مركّب من مادة يدلّ عليها وعلى معناه . وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف : ذهب الخليل وسيبويه ، وأبو عمرو ، وأبو الخطاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعيّ ، وأبو زيد ، وأبو عبيدة ، والجرمي ، وقطرب ،

والمالزيّ ، والمبرد ، والزجاج ، والكسائيّ ، والقرّاء ، والشّيباني ، وابن الأعرابي ،  
وثعلب : إلى أن الكلم [٢١٣/٢] بعضه مشتقّ ، وبعضه غير مشتقّ .

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة : أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب  
للزجاج .

وزعم بعضهم : أن سيبويه كان يرى ذلك .

وزعم قوم من أهل النظر : أن الكلم كله أصل ، وليس منه شيء اشتق من  
غيره ، وتفرّيع الناس إنما هو على القول الأول .

قال أبو حيّان : واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :  
الأولى : زيادة حركة : كضرب من ضرب .

الثاني : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب .

الرابع : نقص حركة كضرم من الضرم .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات ، وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كتنزاً من التزوان .

السابع : نقص حركة ، وزيادة حرف كفضي من الغضب .

الثامن : نقص حرف ، وزيادة حركة كحرم من الحرمان .

التاسع : زيادة حركة وحرف ، ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من الناقة ،

فالعين في الناقة ساكنة . وفي استنوق متحركة ، والفاء في الناقة متحركة ، وفي استنوق ساكنة  
والتاء في الناقة موجودة ، وفي استنوق مفقودة ، والسين في الناقة مفقودة ، وفي استنوق  
موجودة <sup>(١)</sup> .

(١) هذا النصّ يعبئه في كتاب «المزهر» ١ : ٣٤٨ ، ٢٤٩ ، غير أنه في المزهر جعل التغييرات بين  
الأصل المشتقّ منه والفرع المشتق خمسة عشر .

## الميزان الصرفي

( ص ) : مسألة : يوزن أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، وتكرر للفائق .

وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ، ثم اختلفوا في الوزن وصفته ، والزائد بلفظه إلا المكرر فيما تقدمه . وبدل تاء افتعل فبالتاء ، ويحذف من الزنة ، ويقلب <sup>(١)</sup> كهو . ويعرف الزائد بالاشتقاق ، وشبهه ، وسقوطه من نظير ، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته ، أو تكثر ، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النظير بتقدير إصاليته فيما هو منه أو نظيره .

( ش ) : اصطلاح التحويون على أن يزنوا بلفظ الفعل ، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل ، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر ، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل ، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة ، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد ، فإن لم تغن <sup>(٢)</sup> الأصول كررت اللام عند البصريين ، فيقال : وزن جعفر : فَعْلَلٌ <sup>(٣)</sup> ، ووزن سفرجل : فَعْلَلٌ ، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية ، ورباعية وخماسية ، وهي مجردة من الزوائد .

(١) أ : «ويل» مكان : «ويقلب» .

(٢) ط : «يعين» مكان : «تغنى» . تحريف .

(٣) ط : «فعلر» . تحريف والمناسب أن تكون : فَعْلَلٌ .

وأما الكوفيون : فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر ، وسفرجل ، فاختلفوا فيه .

فمنهم من قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال : لا أدري . ومنهم من وزن ، واختلف هؤلاء :

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث ، فيقول وزن جعفر : فعلم ، ووزن سفرجل : فعجل .

ومنهم من وزن ذلك كوزننا فيقول <sup>(١)</sup> : فَعَلَّ ، وفَعَّلَ مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة .

قال أبو حيان : فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل ، قلت : فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار ، فإن قولك : وزن : استخراج : استفعال أخصر من أن تقول : الألف ، والسين والتاء ، والألف في استخراج زوائد .

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله ، أو باعتبار ما صار إليه ، فوزن شيء ، ومسه <sup>(٢)</sup> ، وبدُ باعتبار الأصل : فِعَلْ ، وفِعَلْ <sup>(٣)</sup> وفَعَلْ ، وباعتبار الحذف علة ، وفيل وقع .

وإذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة ، فيقال : وزن أشياء لفعاء <sup>(٤)</sup> على رأي من يرى أن فيها قلباً .

(١) ط : « كوزن فيقون » . تحريف .

(٢) سه : أصلها : سية ، وهي القوس وجمعها : سيات .

(٣) ط : « وفعله » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٤) « افعا » مكان : « لفعاء » . تحريف .

ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه ، لا بلفظه ، فيقال : وزن قَرَدَدَ ، فَعَلَّلَ ، لا فعلد ، لأن الدال لمّا لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن . ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن .

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل ، فيقال في وزن اصطفى : افتعل ، لا افطعل .

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء .

أحدها : الاشتقاق ، فإنه دل على أن ألف ضارب ، وهمز اضرب ، وراء ضرب زوائد .

الثاني : شبه الاشتقاق ، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل ، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله : ألف قذال <sup>(١)</sup> ، وواو عجوز ، وياء كتيب ، فإنها تسقط في الجمع وهو : قَذُلْ ، وعُجُزْ ، وكُتُبْ ، والجمع فرع ، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه .

الثالث : سقوطه من نظير كإِطْلَ ، وإِيطِلَ <sup>(٢)</sup> ، وهما بمعنى ، فالباء من أِيطِلَ زائدة [٢١٤/٢] ، لسقوطها في إِطْلَ .

الرابع : كونه لمعنى ، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة ، وألف فاعل ، وتاء افتعل وياء التصغير .

الخامس : كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون «عَفَنْقَس» بالفاء وهو العَصِيرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة نونه ، لأنها وقعت ثالثة ساكنة ، وبعدها حرفان ، وليست مدغمة فيما بعدها ، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت

(١) ط : « قزال » بالزاي . تحريف .

(٢) الإِطْلُ : والإِيطِلُ : الخالصة .



النون فيه زائدة على جهة الزوم كَجَحَنْفَل<sup>(١)</sup> ، وَحَبَنْطَى .

السادس : كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة أفكل وهي الرعدة ، لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولاً قبل ثلاثة أحرف .

السابع : اختصاصه ببناء لا يقع موقعه . منها ما لا يصلح للزيادة كنون حِنْطَاو<sup>(٢)</sup> بوزن فَنِعَلُوا فإنها زائدة ، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي .

الثامن والتاسع : لزوم عدم التظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه . مثال الأول : مَكُوط وهي مفرقة الحديد قالواو زائدة ، والميم أصلية ، ووزنه فَعُول ، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلا ، ومفعل مفعود ، وفَعُول موجود نحو : عَتُود ، وَعَسُول<sup>(٣)</sup> ، وَعَلُود .

ومثال الثاني ، والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها ، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف ، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً ، وأن يكون زائداً ، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى ، وذلك ( تَتَفَل )<sup>(٤)</sup> فإن فيه لغات : أحدها : بفتح التاء الأولى ، وضم الفاء ، فهذا وزنه تَفَعَّل كَتَنَضُب ، فالتاء فيه زائدة ، لأننا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم التظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلًا ، وفعل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم . واللغة الأخرى تَتَفَل بضم التاء والفاء ، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه

(١) الجحَنْفَل : الغليظ الشقة .

(٢) الحِنْطَاو : العظيم البطن .

(٣) يقال : عسل الرمح يعسل فهو عسول : إذا اشتد اهترازه .

(٤) التفل : الثعلب أو جروه .

« فَعْلَلَا » كَبُرْتُنْ ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظر في اللفظ الذي هو <sup>(١)</sup> ذلك الحرف منه . ألا ترى أن التاء في تُتَفَّلُ المضموم أوله موجودة في تَفَل المفتوح أوله فلزوم عدم النظر في تُتَفَّلُ إذا قدّرناها أصلية دليل على الزيادة في تَفَل ، إذ هذه التاء هي تلك ، ولم تتغير إلا بالحركة .

---

(١) « هو » سقطت من ب ، ط .

## حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

(ص) : حروف الزيادة : « تسليم وهناء » ، فمضى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء ، أو واو ، أو غير مصدرة ، أو همزة مصدرة ، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة ككلازمة ميم معد اشتقاقاً ، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه <sup>(١)</sup> .

(ش) : حروف الزيادة عشرة ، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم : « سألتُمُونِهَا » . و « اليوم تنسأه » ، و « أمان وتسهيل » ، و « تسليم وهناء » ، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء ، أو واو غير مصدرة نحو : كتاب ، وكتيب ، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار ، وفيل ، وغول ، فليس بزائد ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف .

وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط ، لأن الألف لا تنصدر لسكونها والياء تنصدر ، وهي زائدة ، ومثال تنصدر الواو : « وَرَثَتِل » <sup>(٢)</sup> ، فهي أصل لا زائدة .

وكذا يحكم بزيادة الهمزة ، إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : أحمر ، وأصفر ، أو مؤخرة نحو : حمراء ، وصفراء ، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو : أبناء ، و « أجأ » <sup>(٣)</sup> ، أو بدلاً من أصل نحو : ماء ، وكساء .  
ورداً .

(١) ط فقط : « لشبهه » باللام .

(٢) الْوَرَثَتِل كسمندل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) جبل لطىء .

وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت <sup>(١)</sup> مؤخرة بعد ألف زائدة نحو : قطران ، وعثمان ، ومرحان .

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرية نحو : منسج ومرحب ، فإن كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالأصالة ، إذ لا أقل من ثلاثة أصول .

وعمل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات ، أعني الألف والياء ، والواو ، والهمزة والنون ، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كإلزامه ميم معد في الاشتقاق ، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدَّ فعلاً ، قالوا : تَمَعَّدَد ، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل ، أو اسم يشبهه نحو : يَسْتَعْوَر <sup>(٢)</sup> ، وورنتل ، واصطبل .

أما الفعل وشبهه ، فإن الزيادة تتقدم فيهما على أربعة أصول نحو : تدرج ، ومتدرج .

• • •

( ص ) : وزيدت النون في تفعل ، وانصرف ، واحرنجم ، والمثني ، والجمع ونحو : غضنفر [٢١٥/٢] .

( ش ) : النون تزداد باطراد في أول المضارع ، وفي باب الانفعال ، والافعال ، وفروعهما كالانصراف ، والاحرنجم . وفي آخر الثنية والجمع كالزبدان ، والزيدون ،

(١) من قوله : « وكانت مؤخرة » إلى قوله : منسج ومرحب سقط من أ .  
وفي أ : مقبح وموجب .

(٢) يستعور : موضع ، والباطل ، والكساء يجعل على عجز البعير .  
وفي أ : « مشور » . تحريف .

وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو : غَضَنْفَر ، وَجَحَنْفَل ، وَعَقَنْفَل <sup>(١)</sup> بخلاف المدخمة كعَجَنْس <sup>(٢)</sup> ، وَهَجَنْف <sup>(٣)</sup> فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنها فَعَلَّل .

• • •

(ص) : والتاء في تَفَعَّل ، وَتَفَعَّلَل ، وَتَفَعَّل ، وتفاعل ، وافتعل ، ومسلمة والسَّين معها في الاستفعال وفروعه ، والماء وفقاً ، أنكرها المبرد واللام في الإشارة .

(ش) : تزداد التاء باطراد في أول المضارع ، وفي باب التفعّل كالتلحرج والتفعل كالتكسر ، والتفاعل كالتغافل ، والافتعال كالاكتساب وفروعها ، وفي صفات المؤنثة كسلمة ، وتزداد مع السين في الاستفعال كالاستخراج ، وفروعه .  
وتزداد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابهما <sup>(٤)</sup> . وأنكر المبرد زيادة الهاء ، لأنها لم تأت في كلمة مبنية على الهاء ، وإنما تلحق ليبان الحركة .  
قال أبو حيان : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك : أُمّهة <sup>(٥)</sup> ، وهيلج <sup>(٦)</sup> ، وهجرع <sup>(٧)</sup> ، وهيركولة <sup>(٨)</sup> .

• • •

(ص) : وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد ، ولا تقبل إلا بدليل كهزة شمال ،

(١) العَقَنْفَل : الوادي العظيم المتسع .

(٢) العَجَنْس كعَمَلَس : الحمل الضخم .

(٣) الهَجَنْف : الطويل العريض .

(٤) ط : يابها . (٥) الأُمّهة كُفْبَرَة : الأم .

(٦) الهِيلَج كعَمَلَس : الأكل العظيم .

(٧) الهِجْرَع كديرهم وجعفر : الأحمق والطويل المشوق .

(٨) الهِيرْكُولَة كـ « يِرْذَوْتَة » : الحسنة الجسم .

وهاء أمهات ، وأهراق ، وسين قلموس واسطاع .

فإن لم تثبت زيادة الألف قبل ، لا أصل إلا في حرف أو شبهه ، أو تضمنت كلمة متماثلين ، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما ، فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة ، فالكل أصول . وثالثها : إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث ، وفي الأولى بالزيادة من المضاعف . ثالثها : الثاني في نحو : اقعنسس والأول في نحو : علم ، والهمزة والنون آخرأ بعد الألف بينها وبين الفاء مُشدّداً ، أو حرفان : أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين ، أو اللين إلا لمسانع .

(ش) : تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمال ، واجنبطاً في الشمول والحبط ، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها ، وهو التصدر ، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات ، وهاء أهراق في أراق ، وسين قُدْمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع .

فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدل لا أصل كالرحى ، والعصى إلا في حرف : كلاً ، وبلى ، وإلى أو شبهه كالأولى ، وما الاسمية .

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه .

وإن تَضَمَّنَتْ كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين<sup>(١)</sup> حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : جليب ، وقرود<sup>(٢)</sup> ، فإن ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو : مقرّ ، ومقرّ ، فإن

(١) ط : « أحد المتباينين » سقط من أ .

(٢) للقرود كـ « مَهْدَد » : جبل وما ارتفع من الأرض .

الميم فيهما قد ثبتت زيادتها .

وكذا إذا مائل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإنه لا يحكم حيثنذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : كوكب ، وقَوَقَلَ<sup>(١)</sup> ، فإِنهما تَصَمَّتا حرفين متماثلين ، وهما القافان والكافان ، وحرفين متباينين ، وهما : الواو والياء ، والواو ، واللام . ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمائلة الفاء ، بل هما أصلان .

ونحو : حَدَّرَد<sup>(٢)</sup> ، فإنه تَضَمَّنَ حرفين متباينين ، وهما الحاء والراء ، وحرفين متماثلين ، وهما الدالان ، ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة ، لأنه قد مائل أحد المتماثلين العين التي هي الدال ، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الراء التي هي لام الكلمة الأولى .

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كخَنَفَقَيْق<sup>(٣)</sup> اجتمع فيه مثلاً<sup>(٤)</sup> وهما : القافان ، ومتباينان ، وهما : الخاء والفاء . وقد مائل أحد المثلين عين الكلمة ، وقد فصل بينهما بزائد ، فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد ، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق ، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو : « مشمخر » ، فأحد المثلين زائد .

فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمس ، وقمقم ، وفلفل ، وزلزل ، فالكل أصول . هذا مذهب البصريين ، لأنه إن جُعِلَ كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة ، على أقل من ثلاثة ، أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود ، إذ يصير وزنها على تقدير [٢١٦/٢] زيادة أول الكلمة : « فعمل » ، وعلى زيادة الثاني « فعمل » ، وعلى

(١) القوقل : ذكر الحجل والقطا .

(٢) الحدرد : القصير .

(٣) الخنفق كخندفير : السريعة جداً من التوق والظلمان .

(٤) ط : « مثلاً » .

زيادة الثالث : « فعمل » ، وكلها مفقود .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا الباب ونحوه : ثلاثي ، أصله : فعل ، فاستقل  
التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل : فاء الفعل .

وقيل : محلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثة نحو : كبكب بخلاف غيره .

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مرمرس <sup>(١)</sup> ،  
فإنه ثلاثي مأخوذ من المرس ، فلا تعمّ الحروف الأصالة .

واختلف في المثليين في نحو : اقعنسس ، وعلم أيهما الزائد ؟ .

فذهب الخليل : إلى أن الزائد هو الأول .

وذهب يونس : إلى أن الثاني هو الزائد .

وأما سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ،  
ومذهب .

وصحّح الفارسيّ مذهب سيبويه ، وصحّح ابن عصفور مذهب الخليل وقد  
بسط أدلة ذلك في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » .

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب « اقعنسس » ، والأول أولى  
في باب « علم » .

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو : « قِثَاء » ،  
و « رمان » ، أو حرفان : أحدهما لين نحو : « زيزاء » <sup>(٢)</sup> و « قُوباء » <sup>(٣)</sup> ،

(١) المرمرس : الدّاهية .

(٢) الزيزاء بالكسر : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة .

(٣) القُوباء : الذي يظهر في الجسد ، ويخرج عليه .



و «عَقِيَان» <sup>(١)</sup> ، و «عنوان» ، و «علوان» فيحتمل أصالة <sup>(٢)</sup> الأخير من الهمزة أو النون .

وزيادة أحد المثلين في المشدّد ، أو اللين في قسميه والعكس ، أي زيادة الآخر ، وأصالة أحد المثلين أو اللين ، فوزن قِثَاء على الأول : فِعَال ، ورمُتَان فُعَال ، وعلى الثاني فِعْلَاء ، وفُعْلَان .

ما لم يكن مانع من أداء إلى إهمال تلك المادة ، أو قلة نظير ، فيتعيّن في «مُزَاء» زيادة الهمزة ، لأن مادة مُزَاء مهملة ، ومادة : «مزز» موضوعة بدليل قولهم : مسزّة .

وفي «لوذان» زيادة النون ، لأن مادة «لذن» مهملة ومادة : «لوذ» موضوعة لقولهم : «لُوَاذ» <sup>(٣)</sup> ، وفي سقَاء زيادة أحد المثلين لأن مادة : س ق ق مهملة ، ومادة <sup>(٤)</sup> س ق ي موضوعة ، وفي قينان <sup>(٥)</sup> زيادة الياء ، لأن مادة : ق . ي . ن مهملة ، ومادة ق . ن . ن موضوعة لقولهم : قنن وأقنان .

• • •

(١) العقيان : الذّهب .

(٢) ب ، ط : «فيحتمل لإصالة» .

(٣) اللّواذ مثناة اللام ، واللّباذ ، والملاوذة : الاستتار ، والاحتضان بالشيء .

(٤) ط . : «ومادة من» بزيادة : «من» .

(٥) أ ، ط : «قنيان» بتقديم النون على الياء ، تحريف ، صوابه من ب ، والقاموس .

## معاني الحرف الزائد

(ص) : مسألة : الزائد ، إما لمعنى ، أو مكان ، أو بيان حركة أو مدّ ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق ، وهو بما جعل به ثلاثي ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه ، مساوياً له في حكمه .

ولا تلحق الألف إلاّ آخره مبدلة من ياء ، ولا الهمزة أولاً إلاّ مع مساعد ، ولا إلحاق ، أو بناء نظير من غير تدرب وامتحان إلاّ بسماع على أصحّ الأقوال .

(ش) : الزائد يكون لأحد سبعة أشياء :

الأول لمعنى : وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة .

الثاني : الإمكان كهمزة الوصل .

الثالث : لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف .

الرابع للمد : ككتاب وعجوز ، وقضيب .

الخامس : للعوض كتاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من ياء زنديق ، ولذا لا يجتمعان .

السادس : لتكثير الكلمة كألف « قبعري » <sup>(١)</sup> ، ونون « كنهيل » <sup>(٢)</sup> .

السابع للإلحاق : كراو كوثر ، وياء « ضيغم » . وضابط الذي للإلحاق ما جعل به

(١) قبعري : الحمل العظيم .

(٢) الكنهيل : الشجر العظيم .

ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه «كُرْعَشَن» ، نونه زائدة للإلحاق . لأنه من الارتعاش ، فألحق بجعفر .

و «فردوس» ، واوه زائدة للإلحاق «بِجِرْدَحْل» <sup>(١)</sup> .

و «انفحل» همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من الفَحْل ، فألحق «بِجِرْدَحْل» .

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، لأنه يوزن كوزنه .

وبالمساواة في حكمه : ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحق <sup>(٢)</sup> من صحة واعتلال ، وتجرد من حروف الزيادة ، وتضمن لها ، وزنة المصدر الشائع فلو قيل : ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال : «ضَرَبَ» أو مثل : «بُرْثَن» يقال : «ضَرَبَ» ، أو مثل «زبرج» يقال : «ضَرَبَ» .

ولو قيل : ابن من البيع مثل : «صِعُون» <sup>(٣)</sup> يقال : «بَيْعَ» ، فيصح ولا يدغم . ولو قيل : ابن من القول مثل : «طبال» يقال : «قَالَ» ، فيعل ، ولو بني من سحك مثل : «احرنجم» قيل : «اسْحَنَكْ» ، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به ، وزيدت <sup>(٤)</sup> الهزمة ، وإحدى الكافين للإلحاق .

ولو بني من «دحرج» مثل : «قبعثرى» قيل : «دَحَرَحَجِي» يتضمن الألف التي هي مزيدة للملحق ، وزيادة حرف خامس للإلحاق .

وقيل في مصدر «بيطر» الملحق «بيطرة» ، كما جاء مصدر «دحرج» على

(١) الجِرْدَحْل : يكسر الجيم : الوادي الضخم .

(٢) ط : «للملحق به للملحق» بتقديم الحاء على اللام . تحريف .

(٣) صِعُون كإردب : الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس .

(٤) ط : «وزيدة» بناء مربوطة . تحريف .

« دحرجة » .

ولا تلحق الألف إلا آخره مبدلة من ياء « كعلقى » ، في لغة من نون ، فإنه ملحق  
 « يجعفر » و « ذفرى » في لغة من نون ، فإنه ملحق بدرهم ، و « حبتلى » ملحق  
 « بسفرجل » .

ولا تلحق حشواً ولا آخرأ مبدلة من واو .

ولا تلحق الهزمة أولأ إلا مع مساعد ، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق  
 أيضاً كنون « ألتند »<sup>(١)</sup> الملحق [٢١٧/٢] بسفرجل ، وواو « إدرون »<sup>(٢)</sup> الملحق  
 « بجرذل » .

فإن وقعت أولأ ، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق « كأفكل » .

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد  
 نحو : شامل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو : علباء ملحق بقرطاس .

ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدرب والامتحان ، كالأمثلة  
 التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصلون  
 بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره ، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت  
 أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى ، وإن لم يكن إلحاق ، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون  
 على وجه التدرب والامتحان . هذا أصح المذاهب في المسألتين ، لأنه لإحداث لفظ لم  
 تتكلم به العرب .

والثاني يجوز مطلقاً ، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً  
 سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكنكك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا

(١) ألتند : الخصم الصحيح الذي لا يزيغ إلى الحق .

(٢) الإدرون كخيرعون : المؤلف .

في كلامهم ، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجمية . وعليه الفارسيّ قال : لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً ، أو صفة بلحاز ذلك له ، وكان من كلام العرب ، وذلك قولك : حزحج أحسن من دخلل وضريب زيد ، ومررت برجل كريم وضريب .

قال ابن جنيّ : فقلت له : أترجلل اللغة ارنجالاً ؟ قال ليس هذا ارنجالاً ، لكنه مقيس على كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به ، فرفعك إتياء ، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم . انتهى .

وردّ بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عريباً ، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات .

والمذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً ، واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ، فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلنا : ضريب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو : مهّدد ، وقروّدد ، وبغير التضعيف نحو : شأمل ، ورعشن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب .

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتلّ والصحيح أنهما باب واحد ، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر ، أو هما بابان متباينان ، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، فذهب سيبويه وجماعة : إلى أنهما باب واحد . وذهب الجرمي والمبرد : إلى أنهما بابان ..

## الحذف القياسي والشاذ

(ص) : الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة ، وفاء نحو : وعد في مضارعه ، وأمره ، ومصدره محرّكة عينه بحركتها . وهمز أفعل في مضارعه ووصفيّة ما لم تقلّب هاءً أو عيناً ، وعين فيعلولة خلافاً للكوفيّة ، وواو فيعل ، وفيعلة ، وفي قياس يائهما خلف وفاء « مرّ » لا بعد واو أو فاء ، وخذ ، وكل ، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذّ ، ومنه خلافاً للشكويين حذف عين وقيل : لام أحسّ ، وظلّ ، وممسّ مبنياً على السكون مكسور أوّل الأخيرين ، ومفتوحاً . وقُلّ في أمر ومضارع وبا نحو : استحيى وفروعه ، وكثر في أبالي جزماً ، واللام واواً <sup>(١)</sup> ، ومنه اسم خلافاً للكوفية ، والياء والهاء قليل ، والهمزة والتّون ، وغير اللام أقل .

(ش) : الحذف قسمان : مقيس وشاذّ ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو : « عمّ تساءلون » <sup>(٢)</sup> ، « فيمّ أنت من ذكرها » <sup>(٣)</sup> . « ليمّ تؤذّونني » <sup>(٤)</sup> « محيى م جث » . وشذّ إيقاؤها في قوله :

١٨١١ - • على ما قام يشتيمي لثيم <sup>(٥)</sup> •

وقيل : إنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربّي » أي بأي شيء ؟

(١) في ط : « واللام واو » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة النازعات ٤٣ .

(٤) سورة الصّف ٥ .

(٥) لحسان بن ثابت ديوانه ٨٨ وتماه :

• كخترير تمرغ في رماد •

(٦) سورة يسّ : ٢٦ ، ٢٧ .

قال الخضر اويّ : وهذا قول مرغوب عنه .

وخرج بالاستفهامية الموصولة ، والشرطية فلا يحذف ألفها ، وإن دخل عليها الجار .

وذكر أبو زيد والمبرد : أن حذف ألف « ما » الموصولة ثبت لغة كثير من العرب ، يقولون : « سل عم شئت » ، لكثرة استعمالهم إياه .

وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة ، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة كقوله :

١٨١٢ - « ألامَ تقول الناعيات <sup>(١)</sup> ألامه » .

ولو ركبت « ما » الاستفهامية مع « ذا » لم تحذف أيضاً نحو : « على ماذا يلزمني » .  
 ووجه الحذف [٢١٨/٢] من الاستفهامية التخفيف ، وخصّ بها ، لأنها مستبدّة بنفسها بخلاف الشرطية ، لأنها متعلّقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة .

ومن المطرّد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استقلاًّ لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيّعد ، أو مقدرة كيّقع ، ويسّع .

= قال المكبري في هذا الموضع ٢ : ٢٠٢ : « في (ما) ثلاثة أوجه : أحدها مصدرية أي يفرانه ، والثاني بمعنى : الذي أي بالذنب الذي غفره ، والثالث : استفهام على التعظيم ذكره بعض الناس وهو بعيد لأن (ما) في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها .  
 (١) قائله مجهول . وتمامة :

« ألا فاندبوا أهل التدى والكرامه » .

من شواهد الصني ٤ : ٥٥٣ ، والأشعوني ٤ : ٢١٦ .

وحُمِّلَ على ذي الياء أخواته : كأَعِدَ ، وتَعَدِدُ ، ويَعِيدُ ، والأمر كَعِدْ ،  
والمصدر الكائن على « فعل » حرك العين بحركة الفاء معوضاً عنها تاء تأنيث كَعِدَة ،  
وسواء كان الماضي على فَعَلَ كوعد ، أو فعل كَوَمِتَ .

ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي : كأَوَعِد ، يُوعِد ، ويُوَعِيد ، مثال :  
يَقْطِيعُ مِنَ الْوَعْدِ .

ولا من الاسم <sup>(١)</sup> كَوُعِدَ لما فيه لو حذف من توالي الحذف ، إذ قد حذف منه همزة ،  
ولأنَّ ضمة الياء قَوَتْ الواو ، ولأنَّ الفعل أثقل منه .

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة ، وضمة أو فتحة نحو : وضوءٌ يَوْضُوءٌ <sup>(٢)</sup> ،  
وشذ وجدَ يَجِدُ <sup>(٣)</sup> بالضم ويُدَّر ، ويُدْعَ <sup>(٤)</sup> .

ولا مما فآؤه ياء كيَسَرَ الرجل يَسِير <sup>(٥)</sup> ، ويعرت الشاة تيعر .

وشذ يَتَّسِ يَتَّسِ <sup>(٦)</sup> . ومن المطرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسمَيَّ  
فاعله ومفعوله نحو : أَكْرِمُ استقلاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل : أَأَكْرِمُ ،  
وحمل عليه : نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم ، ومُكْرِم ومُكْرِم طرداً للباب .

(١) لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

(٢) وكذلك إذا كانت الياء مفتوحة ، وما بعد الواو مفتوح مثل : وجل يَوْجَل .

(٣) أي بضم الجيم . أما على اللغة المشهورة من كسرهما فلا شلوذ .

(٤) بينهما للمفعول . وشلوذهما من وجهين : ضمَّ يائهما ، وفتح عينهما ، فقد انتفى فيهما

للشرط الأول والثاني ، والقياس : يُودِع ، ويُوذِر .

انظر الصبان ٤ : ٣٥١ .

(٥) وروي شاذاً : يَسِر يَسِر كوعَد يَعِد . انظر الأشموني ٤ : ٣٤٣ .

(٦) في ط : « يش ويش » الثانية بالياء والواو تحريف ، والصواب : يش يَتَّسِ بحذف الياء الثانية  
وهي فاء الكلمة ، لأن الأصل : يِيَّاسُ ييامين .



وشذ إثباتها في قولهم : أرض مؤنّبة بكر النون ، أي كثيرة الأرناب ، وكساء مؤنّب إذا خلط صوفه بوبر الأرناب وقوله :

١٨١٣ - . فإنه أهلٌ لأن يؤكّرما <sup>(١)</sup> .

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو : هراق الماء يهريقُ ، فهو مهريقٌ ، ومهراق ، وعنهّل الإبل يُعنهّلُها فهو مُعنهّلٌ ، والإبل مُعنهّلة <sup>(٢)</sup> ، أي : مهملة .

ومن المطرّد حذف عين فيُعْلَوَة سواء كانت واو أو نحو : كيئونة أو ياء نحو طيئورة . الأصل : كيئونوة ، وطيرورة . اجتمع في الأول ياء ، وواو ، سبقت إحداهما بالسكون ، فقلب الواو ياءً ، وأدغمت الياء فيها . وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار : كيئونة ، وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة الزوم فصار : كيئونة وطيرورة . وصار الوزن فيعلولة <sup>(٣)</sup> .

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر : أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا حذف وأن الأصل : فُعْلولة بضمّ الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل عليها ذوات الواو .

ومن المطرّد : حذف عين فيعل ، وفيعلّة : قال أبو حيّان : أما ذوات الواو ، فلا نعلم خلافاً في قياسه <sup>(٤)</sup> كسيّد وسيّده ، يقال فيه : سيّد وسيّدة . وأما ذوات

(١) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : « ولم أعر على قائل هذا البيت ولا تتمته .

ونسبه المرحوم الشيخ محيي الدين في هامش الإنصاف ١ : ١١ إلى أبي حيان الفقهسي . وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١٤٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : وفي صيغ مادة : « عنهل » نسخت هذه الصيغ ياء بدل النون أي عيهل يعيهل الخ . كلها تحريف . صوابها من الأشموني ٤ : ٣٤٤ ، والقاموس .

(٣) أ : « فيعلولة » . تحريف . (٤) ط : « اقتيائه » .

الياء كليّين وليّنة ففيها خلاف :

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس ، قال : وهو مرجوح ، والأصح أنه مقيس لا محفوظ ، قال : وفي محفوطي : أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ، ولم تفصل بين ذوات الواو ، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا ، قال : إلا « حَبْدًا » فلم أسمع أحداً من العرب يخففه . ٥١ . وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي « المزهر » .

ومن المطرّد : حذف فاءات : خذ ، وكل ، ومر ، والأصل : أأخذ ، أأكل ، أمر ، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولى همزة الوصل ، فحذفت فاء الكلمة ، فانخذفت همزة الوصل ، لأنّ ما بعد الفاء المحذوفة محرك ، فلا حاجة إلى إقرارها . قال أبو حيّان : ولم يجعل سببويه لهذا الحذف علّة سوى السّماع المحض . وقد حكى أبو عليّ وابن جنيّ : أؤخذ ، وأؤكل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً .

فإن تقدّم : « مر » ، « وآو » ، أو فاء ، فالإثبات أجود نحو : « وأمر » ، « فأمر » ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله :

١٨١٤ — . ت لي آل زيد واندُهم لي جماعة<sup>(١)</sup> .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : لم أعر على قائله ولا تتمته . ولقد عثرت على تتمته وهي :

. وسَلّ آل زيد أي شيء يضيرها .

انظر ابن الشّجريّ ٢ : ١٧ وعلى رواية ابن الشّجري لا يعتبر هذا البيت شاهداً على ما يريد أن يقره السيوطي . فقد رواه ابن الشّجري .

. له آل زيد فاندهم لي جماعة .

وتنفق رواية اللسان : « أي » مع رواية السيوطي ومعنى : « وانداهم » : ائت نادهم .

يريد : ائت لي آل زيد .

وما خرج عن ما تقدّم فشاذ ، وقد تقدّم بعضه .

ومنه : حذف أحد المثلين من أحسنّ ، وظلّ ، ومسّ ، إذا اتصل بثناء الضمير أو نونه نحو : أحسست ، وأحسنّ ، وظلّك وظلّكنّ ، ومست ، ومسنّ .

قال سيبويه : هذا باب ما شذّ من المضاعف ، وذلك قولهم : أحست ، يريدون : أحسست ، وأحسنّ يريدون : أحسنّ ، ومثل ذلك : « ظلت » ، و « مست » ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا : خِفْتُ ، وليس هذا الحذف <sup>(١)</sup> إلا شاذّاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : أحسست ، وظللت ومست ، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذّ إلا هذه الأحرف . أ هـ . وقال أبو حيان : وقد نصّ سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف ، وقد اختلف أصحابنا في هذا .

فذهب أبو علي الشكّوين إلى أنّ ذلك مطّرد في مثال هذه الأفعال : كأحب ، وانتهم <sup>(٢)</sup> وانخطّ .

وذهب ابن عصفور وابن الضائع : إلى أنّ ذلك لا يطّرد .

ثم المحذوف من هذه الأفعال [٢١٩/٢] الثلاثة : العين ، وبه جزم ابن مالك وغيره .

ويجوز في الأخيرين ، أعني ، ظل ، ومس ، كسر أولهما بـ « إلقاء » حركة العين عليه ، وإبقاء فتحه .

وقلّ وقوع هذا الحذف في الأمر ، والمضارع ، ومنه : « وقرن في بيوتكن » <sup>(٣)</sup>

(١) ط : « النحو » مكان : « الحذف » . تحريف .

(٢) في القاموس : انته ، وأهمّ ، والمهمم : المطر الضعيف والبن حقن في السقاء .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .

والأصل : اقررن . وسمع الفراء ينحطن في ينحططن .

وبعض العرب يحذف لإحدى يأتي « يستحيي » <sup>(١)</sup> .

إما اللام أو العين ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ ابن مُحَيِّصٍ ورُوِّيت عن ابن كثير ، ويستحيي لغة الحجازيين ، وسائر العرب .

وفروعه سائر الصبغ من الماضي ، والأمر ، والمثني ، والجمع ، والمؤنث والوصف .

فيقول التميميون : استَحَى : استح ، يستحيان - يستحيون - يستح - مُسْتَحٍ - مُسْتَحِيٌّ منه .

ويقول غيرهم : استَحَيَا - استَحِي - يستحيان يستحيون - يَسْتَحِين - مستحي ، مُسْتَحِيٌّ منه .

وكثر الحذف في أبالي إذا جزم ، فقالوا : لم أبل ، والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهّموا أن اللام هي الأخيرة ، فسكنوها للجازم ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

وكثر حذف اللام في الأسماء إذا كانت واواً « كآب » و « أخ » ، و « حم » و « هن » ، و « ذي » على مذهب الخليل ، وابن واسم على مذهب البصريين ، والأصل عندهم : سمو ، لأنه من السمو حذفت لاه ، وعوض عنها همز الوصل .

والكوفيون يقولون : أصله وَسَمٌ من السّمة ، حذفت فاؤه ، وردّ بأن جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَيّ ، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً ووسميناً ، لأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها .

وقلّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام « يد » ، و « دم » ، أو هاء كلام « شفة » ،

وعضة ، وفم ، وشاة .

وأقلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم : قوم بُراء ، والأصل : بُراء على وزن ظُرَفاء . أو نوناً : كدد ، وقُل ، والأصل : دَدَن ، وفُلان .

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء : كحِر أصله : حِرْح . قال أبو حيان : ولا أحفظ من حذف الحاء غيره .

وأقلُّ من ذلك حذف غير اللام إما القاء : كناس ، والأصل : أناس ، أو العين كسه ، والأصل : سَتَه<sup>(١)</sup> .

• • •

(١) السّه ويحرك : الاست ، جمعه : أسّاة ، والسّه ويضم مخففة : العجز .

## الإبدال

(ص) : الإبدال أحرفه : « طويت دائماً » ، فتبدل الهمزة من كُلِّ ياء ، أو واو طَرَفًا ، ولو تقديراً بعد ألف زائدة ، أو بدلاً من عين فاعل معلّتها ، ومن أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فوعل ، أو مبدلة من همزة ، ومن واو خفيفة ضمت لازماً ، ومن تالي ألف شبه مفاعِل مدّاً مزيداً ، أو ثاني لِسْنين اكتنفاها .

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتا <sup>(١)</sup> اللام ، وسلّمت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غيرها أو همزة .

(ش) : الإبدال قسمان : شائع وغيره .

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف . وألف فيه أئمة اللغة كتباً منهم : يعقوب بن السكيت وأبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي . وفي كتابي « المزهر » نوع منه حافل .

والشائع الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك : طويت دائماً .

### [ إبدال الواو والياء همزة ]

فتبدل الهمزة من كل ياء ، أو واو مُتَطَرِّفة ، بعد ألف زائدة نحو : رداء ، وكساء . الأصل : رداي ، من الردية ، وكساو من الكسوة ، وسواء كان تطرّفها ظاهراً

(١) ط : « إن كانت هاء اللام » . تحريف ، صوابه من أ ، ب والشرح حيث يقول : « وتفتح هذه الهمزة مجعولة واواً في ما لأمه واو » .

أم تقديرأ ، وهي المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعظاءة <sup>(١)</sup> بخلاف اللازمة ، وهي التي بُنِيَت الكلمة عليها فلنْها لا تُبْدَل منها همزة ، كهداية ، وحماية ، وإداوة ، وهاوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو : آية <sup>(٢)</sup> .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعِل وفاعلة من اسم معتر <sup>(٣)</sup> إلى فعل معتلّ العين نحو : بائع وقائم ، أصلهما : بايع ، وقاوم ، وفعلهما : باع ، وقام معلّ .

بخلاف ما لم يعمل فعله كصبيد ، وعور ، فهو صايد ، وعاور ، فلا إبدال فيه .  
وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً ، وإن أعل فعله كنبيل ومطيل من : أطال ، وأنال .

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فتَوَعَل ، ولا مبدلة من همزة : كأواصل جمع واصله . أصله : وواصل ، استقل اجتماع الواوين ، فأبدل من أولاهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستتقال كالواو ، ولا ألفاً لسكونها ، فعدلوا إلى الهمزة ، إذ هي أقرب إلى الألف ، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واوآ وياه ، فقد شاركت حروف اللين .

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فوَعَل : كَوَوْرِي وَوَقَى من واري ، ووافي ؛ فلا إبدال فيه .

(١) في النسخ الثلاث : « صلاة وعطاء » . تحريف ، صوابه من الممتع في التصريف ١ : ٣٢٧ والصلاة : مدقّ الطيب ، والعطاء : دويّة .

(٢) « نحو آية » سقطت من أ .

(٣) في ط : « مغير » تحريف ، وقد سقطت الكلمة من أ ، والتصويب من ب ومعتر بالثناء والزّاي مستتب .

وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوؤلى<sup>(١)</sup> تأنيث الأوأل<sup>(٢)</sup> أصله : وؤلى<sup>(٣)</sup> ، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمّة ما قبلها ، فلا تبدل الواو الأولى همزة ، لأن الثانية بدل منها ، فكانها موجودة ، وصار مستقلاً كما لو قيل الألى بهمزيّن .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووقّعت ، [٢٢٠/٢] ، فيقال : أجُوه ، وأقّعت ، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكانه اجتمع واوان ، فاستقل .

واحترز بلزوم الضمّة من نحو : اخشوا الله . و « لَتُبْلَوْنَ »<sup>(٤)</sup> ، فلا إبدال لعروضها .

وبغير المشدّدة من<sup>(٥)</sup> نحو : تعوّد ، وتعوّد ، فلا إبدال أيضاً .

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو : سُور ، وسُور<sup>(٦)</sup> ، فلا إبدال أيضاً ، أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل ، وهو عندي داخل تحت قوله : ضمة لازمة .

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفاعيل ، إذا كان مدّاً مزيداً كالفلاّند ، والصحائف ، والعجائر ، بخلاف ما إذا كان أصلياً كعائش ، ومفاوز ، فإن المد فيهما عين الكلمة ..

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفيّ لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل ،

(١) الولى مخفّف الؤلى بواو مضمومة فهزمة كما في الأشموني ٤ : ٢٩٤ .

(٢) أفضل تفضيل من وأل : إذا بلغاً .

(٣) في النسخ الثلاث : أصله : وولى . تحريف ، صوابه من الأشموني ٤ : ٢٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٦ .

(٥) في النسخ الثلاث : « منها » ، تحريف .

(٦) سور وسوزور جمع سوار . انظر هذا البحث في « المتع في التصريف » ٢ : ٤٦١ ، ٤٦٢ .



وينائف جمع نيّف ، وسيائد جمع سيّد .

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة ، والتي قبلها مجهولة واوآ في ما لاهم واو سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة ، وهرأوى ، وأدأوة ، وأدأوى ، والأصل : هراعى وأدأعى ثم صار « هراعا » أو « أدأعا »<sup>(١)</sup> . ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة كأنها ألف ، فكانه اجتمع ثلاث ألفات . ومجعولة ياء إن كانت اللام غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو : هدية ، وهدايا<sup>(٢)</sup> ، أو واوآ اعتلت في المفرد ولم تسلم كطيّة ومطايا<sup>(٣)</sup> ، أو كانت همزة كخطيئة وخطايا<sup>(٤)</sup> .

### [ إبدال الهمزة ملة تجانس الحركة ]

(ص) : وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدّة تجانس ، والمتحركة ياء إن كسرت أو تلتته ، ولم تضم .

(١) هراوى وأدوى أصلهما : هرايؤ ، وأدايؤ بقلب ألف هراوه همزة ثم هرائي وأدائي بقلب الواو ياء لتطرقها بعد الكسرة . ثم خففتا بالفتح فصار : هراي ، أدأي ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراعا ، أدأعا فكهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واوآ فصار هراوي -- أدأوي .

انظر هذا التصريف في الأشموني ٤ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) أصلها : هدايي ياءين ، الأولى : ياء فعيلة ، والثانية لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة فصار : هدايي ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا .

(٣) أصلها : مطايو . أبدلت الواو ياء لتطرقها بعد كسرة ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في : صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ، فصار : مطايا .

(٤) أصله : خطائي ياء مكسورة هي ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هي لام الكلمة ، ثم أبدلت الياء همزة فصار : خطائي بهزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء لتطرقها بعد همزة ، ثم فتحت الهمزة الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها فصار : خطاها ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار : خطايا .

أو كانت لاماً مطلقاً وواوآ في غير ذلك ، وفي نحو أَوْم <sup>(١)</sup> وجهان :

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل . والأخفش مضمومة بعد كسر ، والواو من عكسها .

وتبدل تلو الساكنة ياء إن كانت موضع اللام ، وإلا تصح .

ولو توالى همزات أبدلت الثانية ، والرابعة ، وحقق <sup>(٢)</sup> الباقي .

(ش) : تبدل الهزمة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدةً تجانس الحركة ، فتبدل الفاء في آدم ، وياء في إيمان ، وواوآ في أومن ، وأصلها : أأدم وإئتمان ، وأؤمين .

فإن تحرّكت الهزتان المتصلتان ، والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو : أَيْمَة ، والأصل : أَيْمَة <sup>(٣)</sup> ، أو كسراً نحو : أَيْنُ مضارع أن ، والأصل : ألن ، أو ضمّاً نحو : أَيْمٌ مثال : أئْمِد <sup>(٤)</sup> من الأم والأصل : أأيم . نقلت حركة ما بعد الهزمة الساكنة إليها ، لأجل الإدغام فانكسرت ، فأبدلت ياء ، أو تلت كسراً ولم تضم نحو : لأيمٌ مثل : لأصْبِع من الأم ، الأصل لأيم ، نقلت حركة الميم إلى الهزمة الساكنة . لأجل الإدغام كما تقدم .

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضمّاً أو كسراً ، مثاله بعد الفتح : قرأى <sup>(٥)</sup> وقرأى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل : جَعَفَر ، ودِرْهم ،

(١) أ ، ب : « أدم » . تحريف .

(٢) أ ، ب : « خفف » بالفاء . تحريف ، وفي ط : « حقق بزيادة » قاف » . تحريف .

(٣) أصلها : أأيم مثل : أصبح يفتح الهزمة ، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها فصارت أيم ، وأدغمت الميم في الميم ، ثم قلبت الهزمة المكسورة ياء ، فصارت أيم .

(٤) ط فقط مثال : « أيمه » مكان : « أئمه » . تحريف .

(٥) قرأى على وزن سَكَمِي .

وَقَرَأَ إِذَا بَنِيَتْ فَعَلًا مِثْلُ : دَحْرَجَ ، الْأَصْلُ : قَرَأَ\* ، وَقَرَأَ\* ، وَقَرَأَ\* (١) .

ومثاله بعد الضم قَرَأَيَّ مِثْلُ : بُرْتُنٌ من القراءة ، الْأَصْلُ : قَرَوُ\* (٢) ، فَأَبْدَلُ من الهزمة ياء فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة ، فقلبت الضمة كسرة ، والواو ياء ، فصار من باب المنقوص .

ومثاله بعد الكسر : قِرَائِي مِثْلُ : زِيرَجَ ، الْأَصْلُ : قِرِلَأُ\* ، أَبْدَلْتُ الهزمة ياء ، ثُمَّ اسْتَقْلَلْتُ الضمة في الياء فصار مِثْلُ : قَاضٍ (٣) .

وتبدل الهزمة الثانية واوًا إِنْ فَتَحَتْ بَعْدَ مَفْتُوحَةٍ أَوْ مَضْمُومَةٍ نَحْوُ : أَوَادِمُ جَمْعُ : آدَمَ ، أَصْلُهُ : آَادِمَ .

وَأَوِيدِمَ ، تَصْغِيرُ : آَدَمَ ، أَصْلُهُ : أَاِيدِمَ .

أَوْ ضَمَّتْ مَطْلَقًا سِوَاهُ ثَلَاثِ فَتَحًا أَوْ ضَمًّا ، أَوْ كَسَرًا كَأَوُمُ مِثَالُ : أَصْبُعُ ، وَأَوَمٌ مِثْلُ : أَبْلُمُ\* (٤) ، وَلَوُمٌ مِثَالُ : لِصْبُعُ من الأَمِّ ، نَقَلْتُ فِيهَا حَرَكَةَ المِيمِ إِلَى الهزْمَةِ السَّاكِنَةِ لِأَجْلِ الإِدْغَامِ ، فَقُلِبَتْ الهزمة واوًا من جنس حركة نفسها .

وَفِي نَحْوِ : أَوُمُ وَجِهَانِ .

وَيُخَالَفُ الْمَازَنِي فِي مَسْأَلَةٍ ، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَتِ الهزمة الثانية فاء لأفعل ، فَلِإِنَّهُ يَبْدَأُ بِيَاءٍ كَأَن تَبَيَّنَ أَفْعَلُ من الأَمِّ\* (٥) فَتَقُولُ عَلَى رَأْيِهِ : « هَذَا آَيْسٌ من هَذَا » ، وَعَلَى رَأْيِ الْجَمَاعَةِ : هَذَا أَوَمٌ\* .

(١) « وَقَرَأَ » سَقَطَ مِنْ أ ، ط . وَالمثال الأول يوازن : جَفَرَ ، وَالثاني : دِرْهَمَ . وَالثالث : دَحْرَجَ .

(٢) أ ، ط : « قَرَأَ » . ب : « قَرَأَى » وَالصَّوَابُ رَسَمَهَا : « قَرَوُ » مِثَالُ : « بُرْتُنٌ » .

(٣) أَيْ : « قَرِءَ » مِثْلُ « هِنْدٌ » .

(٤) أ ، ط : « الأِيمِ » .

(٥) الأَبْلَمُ : التَّغْلِيطُ الشَّفَتَيْنِ .

وحجة المازنيّ الحمل على أئمة لأن الفتحة أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم  
الهزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال لا <sup>(١)</sup> كالمضمومة .

وخالف الأخفش في مسألتين :

إحدهما : مسألة أم <sup>(٢)</sup> مثل : أصبغ ، فمذهبنا أنه تبدل الهزة ياء لمناسبة حركتها ،  
ومذهبه : إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول : أوم .

والثانية : مسألة أم : مثل : إصبغ ، فمذهبنا لإبدالها واواً لمناسبة حركتها ، ومذهبه :  
إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها ، فيقول : إيم .

والحاصل : أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضمّ واواً ، والمضمومة بعد الكسر  
ياء .

فإن سكنت الهزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع [٢٢١/٢] اللام ،  
وإلاّ صحّت نحو : قيرأيّ مثل قِمَطَرٌ ، الأصل : قيرأأٌ بدلت الهزة الثانية ياء فراراً  
من الاستتقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية ، لأنه متى التقى مثلاً ، والأول ساكن في  
كلمة وجب الإدغام . وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ  
إذا كانتا عينين نحو : سأل ، ولآل وهذان مثال <sup>(٣)</sup> قولي : « وإلا صحّت » .

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين ، فلنهما يصحّان نحو : آلاء  
وهو شجر .

ولوتوالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة  
كأن تبني من الهزة مثال : أترجّه فتقول : أأأأأه ، فتبدل الثانية واواً لضمة ما

(١) « لا » سقطت من ط .

(٢) أ : « أكرم » . تحريف . ط : « أم » الصواب من ب .

(٣) أ فقط : « مسار » مكان : « مثال » .

قبلها ، وكذلك الرابعة ، وتحقق الأولى والثالثة والخامسة فتقول : أوأوأة<sup>٢</sup> .

ولو بنيت من الهزمة مثل : قِمَطَرٌ قلت : إِيَّاءٌ والأصل : إِيَّاءٌ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها .

### [ تخفيف الهزمة المفردة الساكنة ]

(ص) : مسألة : يجوز تخفيف الهزمة المفردة الساكنة بإبدالها مجانس حركة متلوها ، والمتحركة بعد ساكن بالحذف ، ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً ، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم ، أو نون انفعال فتقرّ ، وألفاً فتسهل بينها ، ومجانس حركتها ، وكلتا مثلثة بعد فتح ، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياءٍ وضمّ واوٍ .

(ش) : هذا فصل في تخفيف الهزمة المفردة إذا كانت الهزمة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه ، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهزمة ، وإن كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ألفاً في كأس ، وياء في ذئب ، وواوٍ في بؤس .

وإن تحركت الهزمة بعد ساكن خففت بحذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في أسأل : سل ما لم يكن الساكن قبلها حرف مدّ زائد كخطيئة ومقروءة ، فإن الهزمة تقلب حرفاً مثله ، وتدغم فيه ، فيقال : خطيئة ومقروءة ، أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة<sup>(١)</sup> ، أو نون انفعال نحو : إنأطّر<sup>(٢)</sup> ، فإن الهزمة تحقق فيه حذراً من الإلباس ،

(١) أ ، ب بعد قوله : كخطيئة : « أو ألفاً مبدلة من أصل » إلى قوله : « ولا حلف ولا نقل » ثم ذكر بعد ذلك : « أو نون انفعال » وما يتبعها من الكلام .

والخلاف بينها وبين ط في التقديم والتأخير .

(٢) أنأطّر الرمح : تنشئ .

أو ألفاً<sup>(١)</sup> مبدلة من أصل كالماء فإن الهززة تسهل يجعلها بين بين .

ولا حذف ، ولا نَقْل في الصور الأربع .

وإن تحركت الهززة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانت كسأل ، أو مكسورة كسليم ، أو مضمومة كلؤم .

أو كانت بعد كسر أو ضم ، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كثنين ، وسئيل ، ويستهيء ، ورءوس .

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كبير في مثير<sup>(٢)</sup> جمع ميثرة وبعد الضم واوا كجئون في جئون جمع جؤنة<sup>(٣)</sup> ، ورجل سؤلة في سؤلة<sup>(٤)</sup> .

وخالف الألف في صورتين ، وهي : المضمومة بعد كسرة ك « يستهيء » والمكسورة بعد ضمة كسئل ، فأبدل الأولى ياء ، والثانية واوا .

### [ إبدال الواو ياء ]

(ص) : وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدرٍ أعلت في فعله لا موازن فَعَلَل .

وعين فعال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلت وصحّت اللام .

وتقلب في فَعَل لا فِعلة ، ومن ألف واو ساكنة ، أو آخرأ ولو تقديرأ .

(١) « أو الفاء » . تحريف .

(٢) مِثْر على وزن : عَيْب : مفسد ، وفي ط : « مِثْر » بزيادة ياء . تحريف .

(٣) الجؤنة بالضم : سَفَطٌ مغشّى يجلد وهو ظرف لطيب العطار ، وجمعه كصُرد .

(٤) سؤلة كهَمْزة : الكثير السؤال .

ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعل وصفاً .

ومع ياء متصلة إن سبقت لإحدهما ساكنة ، وتأصل السبق ، وكذا السكون في الأصح .

وتدغم متطرفة ولو تقديرأ بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة <sup>(١)</sup> لام فعول جمعاً ، ويعطى مثلثهما ما ذكر من إبدال وإدغام. فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها ، أو لام فعول مصدرأ أو عين فعل جمعاً ، فالتصحيح أكثر ، أو مفعول من فعل فالإعلال .

( ش ) : تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلَّ العين موزون بفعال نحو : قَامَ قِيَاماً ، وعاد عِيَاداً .

بخلاف عين غير المصدر كصِيَان <sup>(٢)</sup> ، وسِيَاك ، والمصدر المفتوح أوله كَرَوَاح ، أو المضموم كعُور <sup>(٣)</sup> أو المكسور الذي لم تعل عين فعله = كَلَاوَذَ لِيَوَاذاً ، وعَاوَدَ عِيَاداً <sup>(٤)</sup> ، أو الموزون يَفْعَل كَالْحَوَل <sup>(٥)</sup> .

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلها ، صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب ، وحوض وحياض ودار ، وديار ، وريح [٢٢٢/٢] ورياح .

بخلاف عين المفرد كخِيَوَان ، وما مفرده مُعْتَلَّ اللام كجرو وجراء ، حَلَرَأ

(١) أ : « أو ثانيه » . تحريف . وانظر الشرح .

(٢) صوان الثوب : ما يصبان فيه .

(٣) ط فقط : كعُور . تحريف .

وانظر الصبان ٤ : ٣٠٣ .

(٤) ط : « عاود عوداً » . تحريف .

(٥) لأن فعله : حيول . وفي أ : « كالجواب مكان » : « كالحول » . تحريف .

من اجتماع الإعلالين في كلمة ، وهما : إبدال اللام همزة ، وإبدال العين ياء .  
فاقتصر على أحد الإعلالين وكان الآخر ، لأن الآخر هي محلّ التغييرات .

أما الموزون بغير فعال ، وهو فعِل ، وفعِلَة فإن فيه الوجهين كحاجة وحِوَج  
وحِيلة وحِيل ، وثارة وتِير ، وقيمة وقِيم ، وثور وثيرة ، وكوز وكِوزة  
وعُود ، وعِودة إلا أن الإعلال في فعِل أغلب ، والتصحيح في فعِلَة أغلب .

### [ إبدال الألف ياء ]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف ، وواو ساكنة أو منطرفة تحقيقاً أو تقديرًا  
وهي التي تليها علامة التانيث ، أو زيادتا فعلان نحو : محراب ، ومحاريب ، ومحيرب  
ونحو : إبعاد ، ومبعاد ، ونحو : الغازي ، وأكسية جمع كساء ، وشجيان<sup>(١)</sup> .

### [ إبدال الواو ياء ]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو : المعطيان<sup>(٢)</sup>  
يرضيان<sup>(٣)</sup> ، والمستعليان يسترضيان .

وتبدل الياء من واو هي لام فُعَلَى وصفاً كالعُلَيَا ، والدُّنَيَا .

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصلياً وتأصل السب  
أيضاً ، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسَيْد ، وهَيْن . الأصل : سَيْوِد ، وهَيْوَن  
قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط .

(١) في ب ، ط : « سيجان » تحريف صوابه من ب .

(٢) أصله : المعطوان ، قلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .

(٣) يرضيان ، أصله : يرضوان ، لأنه من الرضوان ، قلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على  
الفاعل .



واحترز بِكَلِمَةٍ عَمَّا فِي كَلِمَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : هُوَ يَرِيدُ .

وَبَسَبَقُ السَّاكِنِ عَنْ تَأْخِرِهِ كَالطَّوِيلِ ، وَالغَيَّورِ .

وَبَأْصَالَةُ السَّكُونِ عَنْ عَرُوضِهِ كَقَوِيٍّ مَخْفَفٍ قَوِيٍّ .

وَبَأْصَالَةُ السَّابِقِ عَنْ عَرُوضِهِ كَرُويَةٍ مَخْفَفٍ : رُويَةٌ ، فَإِنَّ الْوَاوَ يَبْدُلُ الْهَمْزَةَ لَا أَصْلَ .

وَيَبْدُلُ الْيَاءُ أَيْضاً مِنَ الْوَاوِ الْمُنْطَرَفَةِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرَافً بَعْدَ وَائِينِ سَكَنَتِ ثَانِيهِمَا كَأَنَّ تَبْنَى مَفْعُولاً وَمَفْعُولَةٌ مِنْ نَحْوِ قَوِيٍّ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : مَقْوُوءٌ ، وَمَقْوُوءَةٌ فَتَجْتَمِعُ ثَلَاثُ وَاوَاتٍ فِي الطَّرَفِ مَعَ الضَّمَّةِ ، فَاسْتَقْبَلَ ذَلِكَ ، فَقَلَبَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةَ يَاءً ، ثُمَّ الْمَتَوَسِّطَةُ لِاجْتِمَاعِ يَاءِ وَوَاوٍ وَسَبَقَ إِحْدَهُمَا بِالسَّكُونِ ، ثُمَّ قَلَبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِأَجْلِ صِحَّةِ الْيَاءِ وَأَدْخَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، فَقَالُوا : مَقْوِيٍّ ، وَمَقْوِيَّةٌ .

وَيَبْدُلُ الْيَاءُ أَيْضاً مِنَ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ لَامَ فَعُولٍ جَمْعاً كَعَصِيٍّ ، أَصْلُهُ : عَصَوُوءٌ فَأَبْدَلَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةَ ، وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءً ، وَأَعْطَى مَتَلَوَّهَا الَّذِي هُوَ وَاوُ الْمَدَّةِ <sup>(١)</sup> مِنْ إِبْدَالِهَا يَاءً ، وَإِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ ، وَقَلَبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ .

فَإِنْ كَانَتِ الْوَاوُ لَامَ مَفْعُولٍ لَيْسَتْ عَلَيْهِ وَاوُافً ، وَلَا هُوَ مِنْ فَعْلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ ، أَوْ لَامَ فَعُولٍ مُصْدَرِافً لَا جَمْعاً ، أَوْ عَيْنِ فَعْلٍ جَمْعاً فَوْجَهَانَ ، وَالتَّصْحِيحُ أَكْثَرُ ، مِثَالُ الْأَوَّلِ : مَغْرُوءٌ ، وَمَغْرِيٌّ . وَالثَّانِي : عَتَا عَتُوءاً ، وَعَتِيَّافً . وَالثَّلَاثُ : نَوْمٌ ، وَصَوْمٌ ، وَنَيْمٌ ، وَصَيْمٌ .

وَإِنْ كَانَتِ لَامَ مَفْعُولٍ مِنْ فَعِيلٍ <sup>(٢)</sup> فَوْجَهَانَ ، وَالْإِعْلَالُ أَرْجَحُ نَحْوُ : مَرَضِيٍّ ، وَمَرَضُوءٌ .

(١) فِي ط : « لَمَّا » بِزِيَادَةِ الْفَاءِ . تَحْرِيفٌ .

(٢) أَيُّ مَاضِيهِ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ .

( ص ) : وتبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف ، وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمّ ، ولام فِعْلٌ ، ومتلوة ، بزيادتي فعْلان ، أو تاء بنيت عليها الكلمة ، ولام فَعَلَى اسماً ، وفي عين فَعَلَى وصفاً وجهان .

( ش ) : تبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف كقولك في تصغير « ضارب » : « ضويرب » ، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو : « موقن » ، والأصل : « مُيقِن » لأنه من اليقين .

واحترز بالمفردة من المكررة « كبيّاع » ، وبغير الجمع منه ، فإنه تبدل فيه واواً . ولكن قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو : « بيض » والأصل : بُيْض ، لأن وزنه فُعْلٌ « كحُمُر » .

وتبدل الواو أيضاً بعد الضمّ من الياء الواقعة لام « فَعَلَّ » كـ « رَمَوْ » <sup>(١)</sup> : و « قَضَوْ » وقبل زيادتي فعْلان كَرَمَوْان <sup>(٢)</sup> مثل : سَبَعَان من الرمي ، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو : رَمَوْة مثل : تَمَرَة من الرمي .

وتبدل الواو من ياء <sup>(٣)</sup> هي لام فَعَلَى اسماً : كَتَقَوَى .

وفي عين فَعَلَى وصفاً وجهان : الإبدال كالطُّوبى ، والكومى ، مؤنث :

(١) ب : « رمو » و « قضا » بزيادة واو في الأولى وألف في الثانية .  
أ ، ط : « رموا ، وقضوا » بزيادة ألفين فيهما . كله تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ٣٠٩  
و « قَضَوْ » و رَمَوْ غنص بفعل التعجب .  
واللحنى : ما أرماء وما أقضاه .

(٢) والأصل : « رميان » قلبت الياء واواً وسلمت الضمة .

(٣) أ : « من واو » . تحريف .

الأطيب ، والأكيس ، والتصحيح : « كقسمة ضيزى »<sup>(١)</sup> ، وامرأة حيكى<sup>(٢)</sup> .

### [ إبدال الواو والياء ألفاً ]

( ص ) : وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح مُتَّصِل بشرط أن يتحرّكاً بأصل ، وألاًّ يليها ساكن ، أو غير ألف ، وياء مشدّدة ، وهي لام ، وألاًّ يكون وصفه أفعِل ، ولا وزنه افتعل ، وواي العين دالاًّ على تفاعل ، ولا اسماً آخره زيادة تخصّه خلافاً للمازني في الأخيرة ، فإن استحق ذلك حرفان صحَّ الأول غالباً .

( ش ) : تبدل الألف من ياء أو واو نحو : باع ، وقال : أصلهما : بَيَّع وقَوَّل ، ورَمَى ، وغَزَا ، أصلهما : رَمَى ، وغَزَوَ بشروط أن يكونا بعد فتح .

بخلاف نحو : غَزَوُ ، وظَيُّ<sup>(٣)</sup> ، ورَضِيَ ، وشَقِيَ ، وشَجِر وعَسِمَ ، وأدَلِ ، وأظْبِ .

وأن يتصلا به بخلاف « آي » ، و « واو » فإنهما لم يتصلا بالفتحة ، إذ حجز بينهما الألف .

وأن يتحرّكاً بخلاف ما إذا سكنا نحو : غِزَوُ ، ورِمَى من : قِمَطَر .

وأن تكون حركتهما [ ٢٢٣/٢ ] أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل ، وعرض تحريكه نحو : يَرَعَوِي ، ويرَمَي<sup>(٤)</sup> فإن حركة هذه الواو والياء عارضة ، إذ أصلهما السكون ، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرُّ مضارع احْمَرَّ .

وألاًّ يليها ساكن ، بخلاف نحو : طويل ، وغَيُور ، وهذا الشرط في العين خاصة .

(١) سورة النجم . وضيزى : أي جائرة ، يقال : ضازه حقه يضيّزه : إذا بذّسه وجار عليه .

(٢) أي يتحرّك فيها المنكبان . يقال : حاك في مشيه يحيك : إذا حرّك منكبيه .

(٣) ط : « وطى » مكان : « وظي » .

(٤) أ ، ط : « يرمى » ياء واحدة . للصواب من ب والأسلوب .

أما اللام فلا يَصْرُّ إلاؤها الساكن إلا أن يكون ألفاً : كرميَّاً ، وغزَواً ، ورجيَّان ، والغليَّان ، والتزَوَّان ، أو ياء مشددة نحو : عَضْبويَّ ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا .

والألف يكون وصفه أفعال ، بخلاف نحو : صَيِّد ، وحَوِّل ، وعَوِّر ، وسَيِّد فإنها صحت لفتحها من أصيد ، وأحوِّل ، وأعور ، وأُسَوِّد .

والألف يكون فعلاً وزنه : افتعل ، وهو واوي العين دال على تفاعل بخلاف نحو : اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا <sup>(١)</sup> ، فإنه صحت فيه الواو ، لأنه من معنى : تجاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاوروا .

فإن كان على افتعل ، وهو يأتي العين وجب الإعلال نحو : امتازوا وابتاعوا ، واستافوا ، أي تضاربوا بالسِّيوف .

وإنما لم تصح ذوات الياء ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فرجحت عليها في الإعلال .

والألف يكون إسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف : السَّيلان والجَوْلان . وخالف المازني في هذا الشرط ، فأجاز إعلاله ، وعليه جاء داران ، وحادان من دار يدور ، وحاد يحيد .

فإن استحق هذا الإعلان حرفان ، فالغالب تصحيح الأول ، وإعلال الثاني نحو : هَوَّى ، وطَوَّى .

• • •

( ص ) : وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء ، والتاء من فاء افتعال ليناً .

وشدّ في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق ، والدال منها تلو دال أو ذال ، أو زاي :

(١) اعتوروا الشيء : تداولوه .

وفي ط : « اعتوروا » . تحريف .

وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة ، ويعرف الإبدال بالتصاريّف .

### [ إبدال النون ميماً ]

( ش ) : تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو : عَنَبَرٍ وَشَنَبَاءٌ <sup>(١)</sup> . « وَأَنْ بورك » <sup>(٢)</sup> ، والنون أخت الميم ، وقد أذغمت فيها نحو : من مالك ، فأرادوا اعلالها مع الباء ، كما أعلوها مع الميم .

### [ إبدال الواو والياء تاءً ]

وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو : اتَّعَدَّ يَتَّعِدُ ، اتَّعِدْ ، ومُتَّعِدٌ ، ومُتَّعِدٌ ، ومصدرها : الاتَّعَادُ والأَصْلُ : أو تعد ، لأنه من الوعد . وكذا اتسر ، وفروعه أصله : ايتسر ، لأنه من اليسر .

ولنما أبدلوا الفاء تاءً ، لأنهم لو أقرروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واواً ، فأبدلوا منها حرفاً جليداً لا يتغير لما قبله ، وهي مع ذلك أقرب من النون إلى الواو .

وشذّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو : انزر من من الإزار ، والفصيح : انزر .

### [ إبدال التاء طاءً ]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق <sup>(٣)</sup> نحو : اصطفى واضطر ، واطمن ، واضطلم <sup>(٤)</sup> .

(١) ط : « شبر » بالراء . صوابه من أ، ب والقاموس .

والشبناء مؤنث : أشنب .

(٢) سورة النمل ٨ . (٣) أي المطبق عندها اللسان بأعلى الخنك .

(٤) ط : « اضطلم » بالفاء والطاء .

## [ إبدال التاء دالاً ]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال ، وذال ، أو زاي نحو اذان ، واذكرو  
وازدان .

وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس  
أو لغة قليلة لقوم من العرب ،

وعلمة صحة البدلية الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه .

## النقل

( ص ) : النقل : ينقل للسّاكن الصّحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرتف من « عَوِر » ، ونحوه ، ولا مضاعف اللّام ، ولا معلّها ، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة ، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه ، لا فيهما . أو مصدر على إفعال ، واستفعال وتبدل بـ « مجانسها » ، وتختف ألفهما معوضاً منها التاء غالباً ، أو مفعول بعده . وقيل : عين الثلاثة ، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوتاً عن الإبدال .

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون .

( ش ) : تنقل حركة العين للسّاكن الصّحيح قبلها إن كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو : يَبِيع ، وَيَقُول ، الأصل : يَبِيعُ وَيَقُولُ ، ونحو : مَقَام ، وَمَقَال ، الأصل : مَقَوِّم ، وَمَقَوَّل .

وشروط الفعل ألا يكون لتعجب بخلاف نحو : ما أَبَيَّنَ هذا وما أطْوَلَه .

ولا مصرفاً من نحو : عَوِر<sup>(١)</sup> : بخلاف نحو : يَصِيدُ ، وَيَعُودُ ، وَأَصِيدُ ، وَأَعُورُ ، وَأَعُورَه الله<sup>(٢)</sup> .

(١) من كل فعل موافقاً لـ « فعل » الذي بمعنى : أفل .

(٢) هاتان الصيغتان : أعور ، وأعوره لا تنقل الحركة فيهما ، لأنهما من باب فعل الذي بمعنى أفل ،

يقال : أعوره الله .

وقد سقطت كلمة لفظ الجلالة : « الله » من ط .

ولا مضاعف اللام بخلاف نحو : ابيضّ ، واسودّ حذراً من الإلباس <sup>(١)</sup> .  
 ولا مُعَلّ اللام بخلاف نحو : أهوى ، واستحيا حذراً من توالى إعلالين .  
 وشرط الاسم ألا يكون غير جار على فِعْلٍ مُصَحَّحٍ بخلاف نحو : مقاول <sup>(٢)</sup>  
 مَبَّاع ، فإن حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاوُلٍ وَتَبَّاعٍ .  
 وأن يكون أوله ميم غير مكسورة إمّا مفتوحة كما مرّ أو مضمومة « كقيم » ،  
 و « مبن » [٢٢٤/٢] .

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كميخيط ومِقْوَل .  
 أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو : تَقِيلُ وَتَبِيعُ مثل : تَحْلِيءُ <sup>(٣)</sup>  
 من القَوَل ، والبَيْع ، والأصل : تقول ، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت ،  
 وانقلبت واو « تقول » ياء لكسر ما قبلها . أو في وزنه دون زيادته .  
 [ كقام <sup>(٤)</sup> فإنه موافق للفعل في وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من  
 قبيل الأفعال وهي الميم فاعل ] .  
 فإن وافقه من الزيادة والوزن معاً لم يعمل نحو : أسود ، وأطول منك وأبين ، لأنه  
 لو أُعِلَّ التيس بلفظ الفعل .

ولا ينقل إلى ساكن معتل كطاوع ، وقوم ، وسير .

- 
- (١) وذلك أن ابيضّ لو أُعِلَّ الإعلال المذكور لقبل فيه : باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ،  
 وهي نعمة البشرة .  
 انظر الصبان ٤ : ٣٢١ .
- (٢) جمع : مِقْوَل . انظر المتع ٢ : ٥٠٧ .
- (٣) يطلق على شعر وجه الأديم ، ووسخه ، وقشره .
- (٤) يياض في النسخ الثلاث بعد كلمة : « زيادته » إلى قوله : « فإن وافقه . وقد أشارت ط في  
 الهامش إلى هذا الياض وما بين المعقوفين [ متقول من الأشموني ٤ : ٣٢١ ملء هذا الياض .



ولإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من : أقوم ، وأطيب : أقام وأطاب .

فإن جانست الحركة العين ، فليس فيه سوى النقل : كيقول ويبيع .

وتنقل الحركة أيضاً إلى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال ، وتبدل العين حيثئذ بمجانس الحركة المنقولة ، وتحذف ألفهما ، ويعوض منها التاء غالباً ، مثال ذلك : إقامة ، واستقامة الأصل : إقوام واستقوام ، نقل وأبدلت الواو ألفاً ، فالتقى ألفان ، فحذفت ألف المصدر ، وعوض منها التاء .

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى الساكن الصحيح قبلها . وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو : مصون ، والأصل : مَصُونُون .

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوتاً من إبدال الياء بعدها واواً نحو : مبيع .

وما ذكر من أن المحذوف ألف المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل <sup>(١)</sup> .

ومذهب الأخفش : أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة ، لأن حذفها أولى من حذف ما دلّ على معنى ، وهو المصدرية ، والمفعولية ، والكلام على ذلك مبسوط في « الأشباه والنظائر » .

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ، سمع : أغيمت السماء إغيماً ، وأغيمت المرأة إغيملاً ، وأطيب وأطول . قال :

• صَدَدْتُ فَأَطَوْتُ الصُّدُودَ <sup>(٢)</sup> .

— ١٨١٥ —

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد ، وربما صحّح مفعول ، سمع : فرس مَقْوُودٌ ، وثوب مَصُونُون ، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد .

(١) من قوله : « الأصل » إلى قوله : « ما دلّ على معنى » سقط من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٠٢ .

## الْقَلْبُ

( ص ) : القلب : إنما يقلب في المعتل ، والمهموز ، وذو الواو أمكن ، وبتقديم الآخر على مثلثه أكثر . ومن تقديم اللام على الفاء « أشياء » في الأصح ، فوزنها لفعاء ، لا أفعاء ، أو أفعال .

ويعرف بأصله ، واشتقاقه ، وصحته ، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا علة على الأصح ، فإن لم يثبت فأصلان .

( ش ) : قال أبو حيان : القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، وقد جاء منه شيء كثير حتى إن ابن السكيت ألف فيه كتاباً ، ومع ذلك فلا يطرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظاً ، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه . انتهى . وقد عقدت له نوعاً في « المزهر » أوردت فيه ألفاظاً جمّة .

قال ابن مالك ، رحمه الله تعالى : وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر وشاكي السلاح في شائك ، وراء في رأي<sup>(١)</sup> ، وآبار في آبّار ومنه في غيرهما : « رعملي » في « لعمرى » . وذو الواو أمكن فيه من ذي الياء .

قال أبو حيان : دليل ذلك الاستقراء ، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو : شاك ، وهار ، ولات<sup>(٢)</sup> ، وأينس ، كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر

(١) ط فقط : « وراني في رائي » تحريف . الصواب من أ ، ب ، والتسهيل ٣١٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « لات » بالياء . تحريف صوابه من المتع ٦١٦:٢ . ولات بالياء أصلها =

انقلابها عن الياء حتى أتأ لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء؟ حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ، ودليل ذلك الكثرة .

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين ، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام ، ونحت ذلك صورتان : الأولى : أن يكون الآخر لاماً ، والمتلوه عيناً كراء في رأى <sup>(١)</sup> ، وهار في هائر <sup>(٢)</sup> ، والأولى في الأوائل ، والأبامي جمع أيم ، وأصله : أيام بوزن : قبائل .

الثانية : أن يكون الآخر حرفاً زائداً ، والمتلوه غير عين كقولهم في جمع ترْقُوة <sup>(٣)</sup> : ترائق ، وهو مقلوب من التراقي ، فالواو زائدة في ترْقُوة ، والقاف لام الكلمة ، لا عين .

ومثال تقديم متلوه الآخر على العين : الحوباء وهي النفس . الأصل : حواء ، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء ، وهي عين الكلمة ، فوزنها : فلعاء ، والدليل على أنه مقلوب قولهم : حابيت الرجل : إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك .

ومثال تقديم العين على الفاء : أيس من يئس ، وأيسق في أنوق جمع ناقة .

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام [٢٢٥/٢] حادي ، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والداد ، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه : عالف .

ومن تقديم اللام على الفاء : أشياء في مذهب سيبويه أصلها : شيئا نحو : طرقاء ،

= لاث ، لأن لاثاً من لاث يلوث . وفي القاموس : نبات لاث ، ولاث ، وليث بعضه بيض .

(١) ط ققط : « رئي » تحريف أشرت إليه آنفاً .

(٢) ط ققط : « هائري » . تحريف .

(٣) مقدّم الحلق في أعلى الصدر حيثما يترقى فيه النفس .

وَحَلَفَاءُ<sup>(١)</sup> بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها : لفعاء .

ومذهب<sup>(٢)</sup> .

ويعرف القلب بأشياء :

أحدها : الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين ، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمرى ورَعَمَلِي .

الثاني : الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء ، وكما في شوايع ، وشواعي ، فإنه يقال : شاع شيع فهو شائع ، ولا يقال : شعى يشعى فهو شاع ، فعلم أن شوائع<sup>(٣)</sup> هو الأصل ، وشواعي مقلوب منه .

الثالث : الصحة ، وعدم الإعلال كما في أيس ، إذ لو لم يكن مقلوباً من يشس

(١) أ « خلفاء » بالخاء ، ب : « علفاء » بالعين واللام . كلاهما تحريف صوابه من ط . والطفاء : شجر ، والخلفاء : نبت .

(٢) بعد قوله : « ومذهب » إلى قوله : « ويعرف القلب » بياض بالنسخ الثلاث ، وقد أشار إلى هذا البياض مصحح ط ، فذكر في الهامش ما نصه :

« وهذا البياض الذي في الأصل متروك للذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها : « أفعلاء » كما تقول : هين وأهواناء إلا أنه كان في الأصل : أشياء كأشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف ، فحذفت همزة الأولى تخفيفاً كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها : « أفعاء » .

وقال الفراء : أصل شيء : شبيء على مثال : شيع فجمع على أفعلاء مثل : هين وأهيناء ولين وأليناء ، فقالوا : أشياء ، فحذفوا همزة الأولى ، وهذا راجع إلى قول الأخفش ، وقال الكسائي : وزن أشياء : أفعال كفرخ وأفراخ ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، لأنها شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء فصار كخضراء وخضراوات . وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء .

(٣) ط : « شواع » . تحريف .

لوجب لإعلاله ، وأن يقال : آس لتحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، فتصححه دليل على قلبه .

قال أبو حيان : وإنما ادعى فيه القلب دون الشذوذ ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ .

#### الرابع (١)

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً ؛ والآخر مقلوباً منه بدليل ، فكلا التأليفين أصل نحو : جذب ، وجذب ، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا : بجذب يجذب جذباً فهو جابذ ومجبود ، وقالوا : جذب يجذب جذباً فهو جاذب ، ومجذوب .

قال أبو حيان : فإن قلت ما فائدة القلب ، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد ، قلت : الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع .

(١) بعد قوله : «والرابع» يياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : فإن لم يثبت .

ولعل هذا الرابع المشار إليه ما ذكرته كتب الصرف وهو أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام كجاء وشاء ، فإن اسم الفاعل منه على وزن : فاعل والقاعدة أنه : متى أعلّ الفعل بقلب عينه ألفاً أعلّ اسم الفاعل بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء : جائئ بهمزين ، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين بدون أن قلب همزة فنقول : جائئ يوزن فاعل ، ثم يعلّ لإعلاص قاض ، فيقال جاء يوزن فال .

## الإدغام

( ص ) : الإدغام هو قسمان : الأول في المثلين ، ويجب إن سكن <sup>(١)</sup> الأول غير هاء سكت ، ولا همزة منفصلة عن الفاء <sup>(٢)</sup> ، ولا مدّة في آخر ، أو مبدلة دون لزوم ، أو تحركاً في كلمة إن لم يصدر ، أو لم يوصلا بمدغم ، أو ملحق ولا زيد أحدهما له ، ولا عرض تحريكهما ، ولا كانا واوين طرفين ، ولا في اسم . قيل : أو فعل وازن ، أو صدره فعلاً ، أو فعلاً ، أو فعلاً ، أو فعلاً .

( ش ) : قال أبو حيان : الإدغام : هو آخر ما يتكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة : الإدخال ، ويقال : الادغام ، وهو افتعال ، وهي عبارة سيويه ، وعبارة الكوفيين الإدغام : إفعال .

وفي الاصطلاح : رَقْعُكَ اللِّسَان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إِيَّاه بهما وضماً واحداً ، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين .

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل ، وإلاّ فلا إدغام إلاّ إدغامٍ مثل في مثله ، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغامٍ مثل في مثله <sup>(٣)</sup> .

(١) ط ققط : « إن يسكن » بالياء .

(٢) أ : « عن ألف » . تحريف .

(٣) ط : « مثل ما في مثل » بزيادة « ما » .

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها ، وذلك لثقلها :  
ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ، ألا ترى إدغامهم : ردّ ، وفكهم :  
شَرَر .

وبدأ بإدغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التعريف ، وهو واجب بشروط :  
أن يُسَكَّن الأول نحو : « اضْرِبْ بِكُرّاً » . ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو :  
« ماله هلك » <sup>(١)</sup> فإنها إذا وصلت ينوي الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، فيتعين  
الفكّ .

قال أبو حيان : ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ، ولم يدغموها إلا رواية عن  
ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس .

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو : اكلاً أحمد . أما همزة المتصلة بالفاء  
فيجب إدغامها نحو : سأل ، ولآل .

ولا مدة في آخر بخلاف نحو : « يعطى <sup>(٢)</sup> ياسر » « ويفزو واقد » ، فلا يدغم  
مثل هذا ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام . فلو كان حرف لين فقط  
وجب الإدغام نحو : « أخشى » <sup>(٣)</sup> « ياسراً » ، و « أخشواً واقداً » ، و « كى يقوم »  
« واو واقد » <sup>(٤)</sup> .

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو : مَغْزَوْ أصله : « مَغْزَوْو »  
على وزن مفعول [٢٢٦/٢] فالأولى مدة وليست في آخر ، وقد أدغمت . واحتمل فيه

(١) سورة الحاقة : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) أ : « حطى » مكان : « يعطى » . تحريف .

(٣) من قوله : « أخشى ياسراً » إلى قوله : « نحو مغزو » سقط من أ .

(٤) أ : « ولو وقد » ط : « ولوا واقد » كلاهما تحريف والصواب : « واو واقد » انظر المتع :

ذهاب المدّ لقوة الإدغام .

ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو : قُوُول مبنياً للمفعول من قاول ، فلا تدغم ، لأنه حرف مدّ لا يلزم ، كما أن « يغزو واقد » حرف مدّ لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل : « قاول » فيزول حرف المدّ كما يزول في : « لم يغز واقد » ، فان كانت مبدلة من غيرها <sup>(١)</sup> ، ويلزم فيها البدل أدغم نحو : أوب مثل « أبلم » <sup>(٢)</sup> من الأوب ، والأصل : أوب ، أبدلت الهزمة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واوآ ، وهو يدلّ على جهة اللزوم ، فأدغمت في الواو .

وإن تحرك المثلان وجب الإدغام بشروط :

أن يكونا في كلمة كردّ ، وظلّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين ، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي .

والأى يُصدّرا <sup>(٣)</sup> بخلاف نحو : دَدِن .

والأى يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردّ يرُدّ فهو مُردّد <sup>(٤)</sup> فلا يدغم لأن فيه إبطالا للإدغام الذي قبله .

والأى يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو : « أَلندد » ، و « أَلنَجج » <sup>(٥)</sup> ، فإن نونهما ، وجيم « أَلنَجج » زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام ، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل .

(١) ط فقط : « من غير هاء » . تحريف .

(٢) أ ، ط مثل : « أبكم » بالكاف . تحريف صوابه من ب . والأبلم : غليظ الشفتين وهمزته مثناة .

(٣) ط : « وآل يصلر » بدون ألف التثنية ، تحريف .

(٤) أ : « ردّ يرُدّ فهو مردود » .

(٥) أَلنَجج : عود البخور .



وَأَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُلْحَقًا بِخِلَافِ نَحْوِ : قَرَدَد ، فَإِنَّهُ لَوْ أَدْغَمَ بَطَلَ الْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ .

وَأَلَا يَكُونُ تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا عَارِضًا . بِخِلَافِ نَحْوِ : لَنْ يُحْبِبَنِي ، وَارْدُدِ الْقَوْمَ .  
وَأَلَا يَكُونَا وَابْنِ طَرَفَيْنِ <sup>(١)</sup> . . . . .

وَأَلَا يَكُونَا فِي اسْمِ مُوَازِنٍ بِحِمْلَتِهِ ، أَوْ صَدْرِهِ فَعَمَلًا بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ فُعَلًا بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَفَتْحِ الْعَيْنِ ، أَوْ فَعَلًا بِضَمِّهِمَا ، أَوْ فَعِلًا بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَفَتْحِ الْعَيْنِ .  
مِثَالُ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَوَازِنِ بِحِمْلَتِهِ : طَلَّلَ ، وَصَفَّ ، وَذُلَّلَ ، وَكَلَّلَ <sup>(٢)</sup> ،  
وَفِي الْمَوَازِنِ بِصَدْرِهِ فَقَطْ : شَجَجَنِي <sup>(٣)</sup> لِلْعَقَقَى ، وَخُشَّشَاءَ لِعَظْمٍ فِي أَصْلِ الْأُذُنِ ،  
وَحُمَمَةٍ لِقِطْعَةِ الْفَحْمِ <sup>(٤)</sup> وَقُرْرَةَ لِلْأَزْقِ بِأَسْفَلِ الْقَدْرِ .

• • •

(ص) : وَتَنْقَلُ حَرَكَتُهُ لِسَاكِنٍ يَقْبَلُهَا ، فَإِنَّ التَّقْيَا فِي كَلِمَتَيْنِ ، وَلَا مَانِعَ أَوْ كَانَا يَاءَيْنِ لَازِمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا ، أَوْ تَاءَيْنِ كَاسْتَر ، وَتَنْجَلِي فُجَائِزٍ فَإِنَّ أَدْغَمَ الْآخِرِ الْخَلْقَ الْوَصْلَ ، وَيَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ تَاءٍ وَهِيَ الثَّانِيَةُ فِي الْأَصَحِّ .

(١) بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَابْنِ طَرَفَيْنِ » يَبَاضُ بِالنَّسْخِ الثَّلَاثَ إِلَى قَوْلِهِ : « وَأَلَا يَكُونَا فِي اسْمِ مُوَازِنٍ » .

(٢) جَمْعٌ : كَيْلَةٌ بِكَسْرِ فَتَشْدِيدِ : سِتْرٌ رَقِيقٌ .

(٣) ب ، ط : سَحَحَ « بَيْنَ وَحَاءَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ ، وَقَدْ عُلِقَ الْمَصْحُوحُ فِي هَامِشِ ط فَقَالَ : « هَكَذَا رَسَمَ فِي الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ مَتَهُ » : وَفِي غَيْرِهِ هَكَذَا : « عَصَرٌ » .

وَفِي أ : « الْحَصْرُ » بِلَامٍ وَحَاءَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ . وَقَدْ وَقَفْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ إِلَى تَصْوِيبِهَا وَهِيَ : « شَجَجَنِي » .  
وَفِي الْقَامُوسِ : « شَجَجَ » قَالَ : شَجَجَنِي كَجَمَزَى : الْعَقَقَى ، وَالْعَقَقَى : طَائِرٌ أَيْضًا بِسَوَادٍ أَوْ يَبَاضٍ .

(٤) أ ، ط : كَقِطْعَةِ اللَّحْمِ . تَحْرِيفٌ .

صَوَابُهُ مِنْ ب وَكُتِبَ اللَّفَّةُ .

(ش) : إذا كان المدغم متحركاً ، فإمّا أن يكون ما قبله متحركاً ، أو ساكناً ،  
 إن كان متحركاً بقي على حركته ، وسكن ذلك الحرف المدغم ، وأدغم فيما بعده  
 وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم ، وأدغم نحو : يَرْدُ ، وَيَقِرُّ وَيَمْدُ ،  
 ومقرّ، الأصل : يَرْدُ ، وَيَقِرُّ ، وَيَمْدُ ، ومقرّر ، نقلت الضمة والكسرة  
 والفتحة إلى الحرف الساكن حذراً من اجتماع ساكنين : ذلك الحرف ، والحرف  
 المدغم ، فإنه سكن لأجل الإدغام .

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مدّ ألفاً ، أو واواً ، أو ياء تصغير لم ينقل إليه  
 نحو : راد ، وحاد ، وعود ، ودؤببة ؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة  
 خصوصاً الألف ، فإن تحريكها غير ممكن .

فإن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو :  
 « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ » <sup>(١)</sup> ما لم يكن مانع ، فإنه يمنع الإدغام ، بأن كانا همزتين نحو :  
 قرأ أبوك ، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً .

أو ولياً ساكناً غير لين فيما قاله البصريّون ، وجزم به ابن مالك في « التسهيل »  
 وتعقبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو : « الرعب بما » <sup>(٢)</sup>  
 « نخل العفو وأمر » <sup>(٣)</sup> « من اللّهُ ومن التّجارة » <sup>(٤)</sup> . « وهو واقع بهم » <sup>(٥)</sup> « الشمس  
 سراجاً » <sup>(٦)</sup> . « شهر رمضان » <sup>(٧)</sup> . « عن أمر ربهم » <sup>(٨)</sup> . « ذكر رحمة » <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الذاريات ٥٨ . (٢) سورة آل عمران ١٥١ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٩ . (٤) سورة الجمعة ١١ .

(٥) سورة الشورى ٢٢ ، وفي ط : « فهو واقع بهم » بالقاء . تحريف .

(٦) سورة نوح ١٦ . (٧) سورة البقرة ١٨٥ .

(٨) سورة الذاريات ٤٤ . (٩) سورة مريم ٢ .

« البحر رها » <sup>(١)</sup> « ومن خزي يومئذ » <sup>(٢)</sup> . « فهي يومئذ » <sup>(٣)</sup> .

قال روى جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين . والذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقة ، ومنهم علماء بالتحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله ، وإن لم يميزه البصريون غير أبي عمرو ، فأبو <sup>(٤)</sup> عمرو رأس في البصريين ؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قرئ <sup>(٥)</sup> ، لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأما عدم الجواز فلا نقول به . اهـ .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو : حَيَّيْ ، وَعَيَّيْ ، وقد قرئ به « وَيَحْيِي من حَيَّيْ عن بينة » <sup>(٦)</sup> . « ومن حيَّ » بالإدغام والإظهار . وفي « الإيضاح » <sup>(٧)</sup> : أن الإظهار أكثر في كلامهم .

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو : لن يَحْيِيْ ، لم يميز إلا الإظهار فقط :

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تامين في باب افتعل نحو : « اسْتَتَر » ، [٢٢٧/٢] و « اقْتَتَلَ » ، وحيث تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها ، وهو السين والقاف ، فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل ، فيقال : سَتَر ، وقتل ، وحركة التاء فتحة ، فيفتح أول الفعل ، ويجوز كسره ، فيقال : سِتَر ، وقتل .

(٢) سورة هود ٦٦ .

(١) سورة النخاع ٢٤ .

(٣) سورة الحاقة ١٦ .

(٤) من قوله : « فأبو عمرو رأس » إلى قوله : « وأما عدم الجواز » سقط من أ .

(٥) ب ، ط : « إلا بما قرأ » بناء الفعل للمعلوم .

(٦) سورة الأنفال ٤٧ .

(٧) في ب فقط : « الإيضاح » مكان : « الإيضاح » .

قال أبو حيّان : وهذه الكسرة ليست منقولة <sup>(١)</sup> ؛ إذ لا كسرة في التاء المدغمة ، وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكّنوا التاء لإدغامها في التاء ، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين ، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء .

ويقال في المضارع على لغة الفتح : « يَسْتَر » ، وفي الوصف <sup>(٢)</sup> : « مُسْتَر » و « مُسْتَرَّ » بفتح السين . وعلى لغة الكسر : يَسْتِر ، مُسْتَرَّ ، ومُسْتَرَّ بكسرهما .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تامين أول <sup>(٣)</sup> فعل مضارع ؛ نحو : تَتَجَلَّى ، وتَتَظَاهَر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام . فيقال : اتَجَلَّى ، واتَظَاهَرَ .

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التامين تخفيفاً ، فيقال : تَجَلَّى <sup>(٤)</sup> ، وتَظَاهَرَ . وهل المحذوف الأولى ، أو الثانية ؟ قولان : أحدهما الثاني ، وهو مذهب سيبويه والبصريين . وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعة .

• • •

( ص ) : فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك ، وكذا أفعِل تعجباً خلافاً للكسائي ، أو لجزم أو بناء جاز ، فإن لم يُفكَّ حرَّك الثاني بالفتح مطلقاً ، أو ما لم يله ساكن ، فبالكسر ، أو بالكسر مطلقاً أو بالإتياع لفائه <sup>(٥)</sup> ما لم يله ضمير فبحركته ، أو ساكن فبالكسر لغات .

(١) كلمة : « منقولة » سقطت من أ .

(٢) من قوله : « وفي الوصف » إلى قوله : « يكسرهما » سقط من أ .

(٣) أ : « أو ، مكان : « أول » . تحريف .

(٤) ط فقط : « تجل » . تحريف .

(٥) أ : « لعائد » مكان : « إلقائه » . تحريف .

(ش) : إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو : رددت ، وَرَدَدْتُنا ، وَرَدَدْتُ ، وَرَدَدْتُ ، وَرَدَدْتُما ، وَرَدَدْتُمْ وَرَدَدْتُنَّ<sup>(١)</sup> .

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أَفْعِلْ للتعجب عند الجمهور نحو : أشدد بحمرة زيد .

١٨١٦ - • وأُحِبُّ إلينا أن تكون المُقَدِّما<sup>(٢)</sup> •

وذهب الكسائي : إلى أن أفعل في التعجب يدغم ، فيقال : أُحِبُّ بزيد .

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك ، وهو لغة الحجاز<sup>(٣)</sup> والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض ، فيقال : لم يَرُدُّ ، ولم يَرُدَّ ، وَاِرْدُدْ ، وَرُدَّ ، فإن فك فواضع ، وإن أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين ، وفي كيفية تحريكه لغات .

أحدها : أنه يُحْرَكْ بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو : رُدَّةً ولم يَرُدَّةً ، ولم يَرُدَّها أم ساكن نحو : رُدَّ المال ، ولم يَرُدَّ المال أم لا نحو : رُدَّ ولم يَرُدَّ .

الثانية : أنه يحرَّك بالفتح في الحالة الأولى ، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن ، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup> ، فيقال : رُدَّ المال ، ولم يَرُدَّ ابنك .

الثالثة : أنه يحرَّك بالكسر مطلقاً<sup>(٥)</sup> في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين .

(١) قيل أصله : « ردد تُمَنَّ » فقلبت الميم نوناً ، وأدغمت النون في النون .  
انظر تصريف العزى ٩ في تصريف : « نصر » وإسنادها إلى الضمائر .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٣) وهو لغة الحجاز « سقط من أ .

(٤) فيقال : رد المال ، ولم يرد ابنك » سقط من أ .

(٥) في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين سقط من أ .

الرابعة : انه يُحرّك بأقرب الحركات إليه نحو : رُدُّ ، وفِرٌّ ، وعَضُّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين ، فيحرّك بحركة الضمائر ، نحو : عَضُّهُ ، وردّها ، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها ، فيكسر نحو :

١٨١٧ — • ففَضُّ الطرف (١) •

وردُّ ابنك .

• • •

( ص ) : الثاني في المتقاربين ، ويتوقف على مخارج الحروف ، فالأصح أنها تسعة وعشرون (٢) ، وأسقط المبرد همزة ، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً ، فأقصى الحلق للهمزة ، والألف ، والهاء . قال المهدوي : مرتبات ، وغيره : في رتبة .

وقيل : الهمز أول ، وقيل بعد الهاء ، وقيل : لا يخرج للألف .

ووسطه للحاء والعين . قيل هكذا ، وقيل : عكسه .

وأدناه للنين والحاء ، وفيه القولان ، وأقصى اللسان وما فوقه للقاف ، وما يليه للكاف ، ووسطه للشين ، والجيم ، والياء .

وقدم أبو حيان : الجيم . والخليل : لا يخرج للياء .

وأول حافته ، وما يليهما من الأضراس للضاد ، وهي من الأيسر أقبس . وقيل : تختص به ، وقيل : بالآيمن ، ولا ينطق بها .

وبالحاء (٣) غير العرب .

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

ففض الطرف إنك من نُمسير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وقالته جرير ديوانه ٧٥ .

(٢) أي عدد الحروف لا مخارجها . (٣) أقط : « بالحاء » .

وما دون طرفه لمتناه ، وما فوقه للام<sup>(١)</sup> ، وما دونه<sup>(٢)</sup> ، وفوق الثنايا للنون ، والراء ، وهي أدخل في ظهره<sup>(٣)</sup> . وقال قطرب ، والجرمي ، وابن دريد : مخرج الثلاثة واحد .

وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء ، والذال ، والتاء<sup>(٤)</sup> .

وما بينه وبين الثنايا للزاي ، والسين ، والصاد ، وهي الصغیر .

وما بينه وما بين أطرافها للظاء ، والذال ، والتاء .

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للقاء .

وما بين الشفتين للباء والميم والواو<sup>(٥)</sup> .

وقال الخليل : لا مخرج للواو ، والمهدوى<sup>(٦)</sup> لها مخرج على حدة .

ولها فروع حسنة<sup>(٧)</sup> : همزة مسهلة . وغنة مخرجها الخيشوم . وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد [٢٢٨/٢] كراي .

وغيرها قبيحة<sup>(٨)</sup> ، والمهموسة : « سكت فحّته شخص » . والشديدة : « أجيدك تُطيق » .

(١) تعبير التسهيل : ٣١٩ « وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذاً ذلك من الحنك الأعلى للام » .

(٢) في التسهيل ٣١٩ : « وما بين طرفه » مكان « وما دونه » .

(٣) أي في ظهر اللسان كما في التسهيل ٣١٩ .

(٤) من قوله : « وما بينه وبين الثنايا » إلى قوله : « وباطن الشفة السفلى » سقط من أ .

(٥) هذا النص منقول من التسهيل ٣١٩ ولم يشر إليه السيوطي .

(٦) أحمد بن عمار : أبو العباس المهدوي المقرئ النحوي المفسر مات ٤٤٠ .

(٧) أي لهذه الحروف فروع تستحسن .

(٨) أشار إلى هذه الحروف للقيحة التسهيل : ٣٢ .

والمتوسطة : « ولينا عمر » <sup>(١)</sup> .

والمطبقة : ص . ض . ط ، ظ .

والمستعملة : « فظ خص ضغط » . والمذكّنة : « مربفعل » .

وغيرها مجهورة رخوة مفتوحة منخفضة مصمتة على الترتيب .

والقلقلة <sup>(٢)</sup> : « قطب جد » . وقيل : التاء بدل الباء .

واللّينة : « واي » وهي والهمزة معتلة ، وقيل : هي صحيح ، وقيل : شبه المعتل .

والمُنحرف : اللام . قيل : والراء ، وهي المكرر . والمهتوت : الهمزة . والهاوي : ما لا يخرج له .

ولا تدغم حروف : ضوى شفر في مقارب .

وجوز قوم إدغام الراء في اللام ، وهو الأصح ، ولا صغير في يده ، ولا حلقي في « ادخل » إلا الخاء في العين ، ولا ما يؤدي إلى لبس .

وأما غير ذلك فيجوز بقلب الأوّل مثله ، فالهاء ، والعين في الخاء . والحاء في الغين . والياء في الميم <sup>(٣)</sup> . والقاف في الكاف . وعكسهما والجيم في الشين . والتاء والطاء ، والظاء ، وشركاؤهما في بعضها ، وفي الصغيرية ، وفي الجيم ، والشين ، والضاد ، والفاء ، واللام في : ت . ث . د . ذ . ر . ز . س . ش . ص . ض . ط . ظ . ن . فلن كانت تعريفية فوجوباً ، والنّون الساكنة بغنة في حروف « ينمو » ، وبدونها في الراء ، واللام ، وتظهر عند الحلقية ، وتخفى مع البواقي ، ومربعها مع الباء .

(١) في التسهيل ٣١٩ : « لم يرونا » . وفي أ : « لن عمرو » . تحريف .

(٢) ط : « القلقلة » . تحريف .

(٣) « والياء في الميم » سقطت من أ .



( ش ) : القسم الثاني من الإدغام : إدغام المتقارنين ، وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف .

ومخرج الحرف : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف . وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل إلى النطق به ، فيستقر اللسان بذلك في موضعه ، فيتبين مخرجه .

وهذه المخارج هي من آخر الصدر ، وما يليه من الحلق والقم إلى الشفتين وإلى الخيشوم .

والحروف تسعة وعشرون . قال أبو حيان : ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرد : أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة ، فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف .

وردَّ بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مثلاً : أحد ، وأهل <sup>(١)</sup> على حرفين ، وهو باطل ، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف . وأما كونها لا شكل لها ، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً .

### [ مخارج الحروف ]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين .

وذهب الجرمي ، وقطرب ، والفراء ، وابن دُرَيْد ، وابن كيسان على خلافه : إلى أنها أربعة عشر مخرجاً .

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء ، فهو عند هؤلاء مخرج واحد ،

(١) ط قطع : « وأجل » .

وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج . وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب . وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة . وعبرة المتن في بيان المخارج بيّنة ، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح ، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التنبيه عليه .

قولي : وقيل : الهمزة أول ، أي ، والألف ، والهاء بعدها ، كلاهما في رتبة ، وليست واحدة أسبق من الأخرى ، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش . والمراد بالأول رتبة : الأدخل في الصدر ، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة العين قبل الحاء .

قال : والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها ، ولا توجد في كلام غيرها . والعين مما انفردت بكثرة استعمالها ، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم ، ومفقودة في كلام كثير منهم .

قال : والضاد أصعب الحروف في النطق . ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم .

قال : والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم . وذهب الخليل : إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه . ومعنى شجرية : خارجة من شجر الخنك ، وهو ما يقابل طرف اللسان .

وقال الخليل : الشجرة : مفرج الغم أي منفّحه . وقال غيره : وهو مجتمع اللحين عند العنقفة .

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان : خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر ، والأيمن عند الأقل . ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه كان يخرجها من الجانبين معاً . وقال الصيمري : بعض الناس يخرجها من اليسرى ، وبعض الناس يسهل

عليه لإخراجها من الجهتين معاً . قال : وكلام سيويوه أيضاً يدل على أن الضاد تكون من الجانبين .

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة : إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحوص <sup>(١)</sup> : يتأني [٢٢٩/٢] لإخراج اللام من كلنا حافتي اللسان : اليمنى واليسرى إلا أنَّ إخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن .

وقال سيويوه : الرء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام . وقال محمد القبرواني صاحب « الرعاية » : اختلاف مخرج اللام ، والرء ، والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان ، وهو مخرج الشين والجيم والياء ، ولم يجعل ثلاثة مخارج ، بل جعل مخرجاً واحداً ، فكلنك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك .

وقال ابن أبي الأحوص : ما ذهب إليه سيويوه من أنها ثلاثة <sup>(٢)</sup> مخارج هو الصواب ، لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها . قال ابن أبي الأحوص : والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ، ومفقودة في لغة كثير منهم وسميت حروف الصّفير <sup>(٣)</sup> ...

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشيّ الفهريّ . له شرح الجمل ، مات ٦٧٩ .

(٢) كلمة : « ثلاثة » سقطت من أ .

(٣) « وسميت حروف الصّفير » سقطت من أ ، والكلام متصل . وفي ب ، ط بعدها بياض إلى قوله : وقال أبو حيان .

وعلة التسمية بحروف الصّفير كما قال ابن يعيش ١٠ : ١٣٠ ما نصه : « لأنّ صوتها كالصّفير ، لأنها تخرج من بين الثنايا ، وطرف اللسان ، فيحضر الصوت هناك ، ويصفر به » .

وقال أبو حيان : فصل المهدويّ الواو من الباء ، والميم ، وجعل لها مخرجاً على حدة ، فقال : الواو تهوى حتى تنقطع إلى مخرج الألف .

وأما الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء ، فالهمزة المسهلة فرع المحققة ، والغنة فرع النون . والخيشوم الذي تخرج منه <sup>(١)</sup> هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى ، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ، ولكل ميم ساكنة ، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة .

وقال أبو عمرو الصيرفي : الغنة : صوت مركب في جسم النون ، ومخرجه من الخيشوم ، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر ، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم .

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة . والصّاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة . والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد ، وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف : بينها وبين الألف ، وبينها وبين الواو ، وبينها وبين الباء .

قال أبو حيان : وكلا القولين صواب ، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد ، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف . ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بيّن بيّن ، ومعناه : أنها ضعيفة ليس لها تمكّن المحققة ، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها . قال عبيد بن الأبرص :

١٨١٨ — نحني حقيقتنا وبه ضُ القوم يسقط بيّن بيّنًا <sup>(٢)</sup>

قال أبو الفتح : أي يتساقط ضعيفاً غير معتد به .

وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو ، وقال سيبويه كقول أهل الحجاز :

(١) ط : الخيشوم الذي تخرج من هذه الغنة « تحريف .

(٢) ديوانه : ١٣٦ .

الصَّلَاة والزَّكَاة ، والحياة . وللتك كُتِبَ هذه بالواو .

وقال ابن خروف : الألفات أربع : ألف الطبيعة المعتادة ، وألف الإمالة وألف التفضيم ، والألف التي بين اللّفظين في مثل : الأبرار . قال : ومن ألف التفضيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ، ففتحت هي واللام قبلها .

والشّين كالجيم كقولهم في أشدق : أجدق بيّن الشّين والجيم .

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً ، فيحدث فيها بذلك جهراً ما كقولك في « مصدر » : « مزدر » ، قال سيبويه : فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين .

وأما الفروع التي تستقبح ، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كل : جمل ، قال ابن دريد : وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد . وجيم ككاف يقولون : رجل : ركل فيقربونها من الكاف .

وجيم كشين ، وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال ، وتاء نحو قولهم في الأجدر : الأشدر ، وفي اجتمعوا : اشتمعوا .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدَّت هذه مستقبحة ، وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشّين كالجيم ، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجريّ من وسط اللسان ، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قويّ بلهجه وشدّته . والشّين حرف ضعيف لهماه ورخاوته ، واستقاله ، وفيه بعض قوة لتفشيّه ، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنًا ، وكان تقريب الجيم منه مستقبحًا ، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزاي [٢٣١/٢] لهذا المعنى .

وصاد كسين « ك » ساير « في » صابر .

وظاء كطاء نحو : « قال » في طال ، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطاء في لسانهم .

وظاء كطاء نحو : ثالم في ظالم .

وياء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم ، وتارة يكون لفظ الباء <sup>(١)</sup> أغلب نحو : « بلخ » ، و « أصبهان » .

وضاد ضعيفة نحو : أصرّ في : أثر ، يقربون الثاء من الضاد ، كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة .

قال أبو حيّان : وفيه نظر . وقال أبو عليّ : الضاد الضعيفة إذا قلت : ضرب ولم تُشجّع مخرّجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن تخفف ، وتختلس ، فيضعف إطباقها .

قال أبو سعيد : وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المزدولة من العرب خالطوا العجم . وسين كزاي . وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً .

### [ ألقاب الحروف ]

وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لفائدتين :

إحداهما لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما ، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك .

والثانية : بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ ،

(١) أ ، ط : « القاء » مكان : « الباء » تحريف ، صوابه من ب .

فهو كبيان رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فكما أن نصب الفاعل ، ورفع المفعول لحن في اللغة العربية . كذلك النطق بحروفها مخالفة غارجها .

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، وجرى النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها .

والهمس لغة : هو الصوت الخفي . وضدّها المجهورة : وهي ما أشيع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ، ويجري الصوت . والشدة : امتناع الصوت أن يجري في الحرف .

والفرق بين المجهور والشديد : أن المجهور يقوي الاعتماد فيه ، والشديد يقوي لزومه في موضعه .

والرخاوة : جري الصوت في الحرف . والتوسط : بين الشدة والرخاوة <sup>(١)</sup> .

وسميت المطبقة لإطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها ، وضدّها : المنفتحة ، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها <sup>(٢)</sup> والافتتاح ضد الانطباق . وسميت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها ، فينطق الصوت مستعليًا بالريح .

وضدّها : المنخفضة ، ويقال : المتسفلة ، لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك ، بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق .

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللسان والفم ، وطرف كل شيء ذلقه .

وضدّها : المصمتة لأنها أصمت فلم تدخل في الأبنية كلها .

قال الأخفش : أصمت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت

(١) ط : « البرحاء » .

(٢) « عند النطق بها » سقطت من ط .

خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذالقة أو الألف . ولا تنفرد المصنعة بكلمة خماسية .

وسميت أحرف القلقلة ، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها . والقلقلة : شدة الصوت .

وسميت المعتلة ، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلا في أحدها .

ومن قال : الهزمة حرف صحيح ، قال : لأنه يقبل الحركات الثلاث . ومنهم من يقول : إنها حرف مشبه بحروف العلة . قال أبو حيان : وهذا حسن .

وسمى اللام منحرفاً . وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف ، قالوا : لانحرافهما عن مخرج النون .

وقال بعضهم : وصفت اللام بالانحراف ، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها ، وعن صفتها إلى صفة غيرها .

وقال المهلوي : سميت بذلك ، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخرجها . وقال القبرواني : هي من الحروف الرخوة ، لكنها انحرفت اللسان بها مع الصوت إلى الشدة .

وسمى الراء المكرر ، لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها ، كأن طرف اللسان يرتعد بها ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد .

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة ، أو وقف عليها .

وسمى الهمز المهتوت من الهت ، وهو عصر الصوت ، لأنها معتصرة كالتنوع أو من الهت وهو الحطم والكسر ، لأنها يعرض لها الإبدال كثيراً فتحنطم وتنكسر .

وسمى الهاوي ، لأنه يهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .



إذا تقرر ذلك ، فلا يدغم في المتقارب ضاد ، ولا واو ، ولا ياء ، ولا ميم ولا شين ، ولا فاء ، ولا همزة ، ولا راء ، هذا مذهب سيويه والتحليل وأكثر النحويين <sup>(١)</sup> . وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحَضْرَمِي ، واليزيدي من البصريين ، والكسائي والقرءاء ، وأبو جعفر الراوسي <sup>(٢)</sup> من الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام الرّاء في اللّام نحو : « يفقر لمن يشاء » <sup>(٣)</sup> « واستغفر لهم الرسول » <sup>(٤)</sup> .

ولا يدغم حرف صفيري ، وهو <sup>(٥)</sup> [٢٣١/٢] : الصّاد ، والسّين ، والزاي في مقاربة مما ليس صفيرياً .

ويدغم في مقارب صفيريّ ، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي <sup>(٦)</sup> ، والسين في الصّاد والزّاي ، والزاي في الصاد والسين نحو : فحص سالم . فحص زاهر ، حبس صابر ، حبس زاهر ، أوجز صابر ، أوجز سالم .

وعند إدغام الصاد في السّين ، وكذا كل مطبق أدغم في غيره .

قال أبو حيان : بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الفُتنة . في إدغام النون ، وبعضهم يذهب . وقال سيويه : كل عربي يرى <sup>(٧)</sup> إبقاء الإطباق وتركه .

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو : « فمن زُحْزِحَ عن

(١) ط : « وأكثر النحويون » . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أبو جعفر الراوي » ولعل الصواب « أبو جعفر الرّؤاسي » شيخ مدرسة الكوفة محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٣) سورة الفتح ١٤ .

(٤) سورة النساء ٦٤ .

(٥) وهو الصاد والسّين والزّاي « سقطت من أ » .

(٦) من قوله : « وفي الزّاي » إلى قوله : « وكذا كل مطبق » سقط من أ .

(٧) ب ، ط : « يعني » مكان : « يرى » .

النَّارِ» <sup>(١)</sup> فلا تدغم الحاء في الماء <sup>(٢)</sup> ، ولا الهاء في العين ولا العين ، في الماء ، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدتهما في الصفات ، لأن الماء مهموسة رخوة ، والعين مجهورة ، وفيها شدة .

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو : أَمَلَةٌ لا يجوز فيها الإدغام ، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه ، لأنه لا يدري هل الأصل : أَمَلَةٌ أو أَمَلَةٌ لأنَّ كليهما <sup>(٣)</sup> وزنه أَفْعِلُهُ .

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه ، ثم يدغم فيه .

مثال إدغام الهاء في الحاء : « أحبه حائماً » . والعين في الحاء : « اقطع حبلك » . والحاء في الغين : « اسلخ غنمك » ، والغين في الخاء : « ادمغ خلفاً » والقاف في الكاف : « الحق كئدة » ، والكاف في القاف : « أمسك قطفاً » ، والجيم في الشين « أخرج شطأه » <sup>(٤)</sup> ، والجيم في التاء : « المعارج تعرّج » والطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج وهي : الدال ، والتاء ، والذال والتاء في بعضها ، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية .

مثال الطاء : اربط ظالماً ، اربط دارماً ، اربط تميماً ، اربط ذنباً ، اربط ثابتاً .

ومثال الطَّاء : عظ طاهراً ، عظ دارماً إلى آخره .

ومثال الدال : أبعد طاهراً إلى آخره .

ومثال التاء : أمقت طاهراً إلى آخره .

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) أ : « الحاء في الحاء » . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « لأن كلاهما وزنه أَفْعِلُهُ » . تحريف .

(٤) سورة الفتح ٢٩ .

ومثال الذال : خذ طاهراً إلى آخره .

ومثال إدغام هذه الستة من الصغيرة : اضبط صابراً . اضبط سالماً ، اضبط زاهراً .

واجعل في الباقي بدل اضبط أيقظ ، أبعد ، أمقت ، خذ ، لبث .

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم : اضبط جعفرأ ، أيقظ جعفرأ ، أبعد جعفرأ ، أسكت جعفرأ ، خذ جعفرأ . لبث جعفرأ وفي السين اضبط سالماً ، أيقظ سالماً ، أبعد سالماً ، أسكت سالماً خذ سالماً ، لبث سالماً .

وفي الصاد : اضبط ضمرة وهكذا .

ومثال إدغام الباء في الميم : اصحب مطرا ، وفي الفاء اضرب فاجراً .

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربتها نصاً عليه سيويه .

وقد أدغم الكسائي الفاء في الباء في : « إِنْ نَشَأْ نَخْصِفْ بِهِمْ » <sup>(١)</sup> . قال أبو حيّان : وهو مما انفرد به .

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التقوى ، الثبوت ، الدار ، الذكر ، الرضوان ، الزبور ، المراج ، الشمس ، الصبر ، الضياء ، الظهر ، الطهر ، النور .

ومثال إدغام اللام غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً : « هل تنعمون » <sup>(٢)</sup> ، « هل ثوب » <sup>(٣)</sup> . « هل دنا » ، « هل ذهب » ، « هل رضى » ، « هل زار » ، « هل سار » ، « هل شكر » ، « هل صبر » ، « هل ضرب » ، « هل طبع » ، « هل ظفر » ، « هل نصر » .

(١) سورة سبأ ٩ .

(٢) سورة المائدة ٥٩ .

(٣) سورة المطففين ٣٦ .

والتون الساكنة . ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء ، والتون ، والميم والواو نحو :  
 « من يأت <sup>(١)</sup> » ، « إن نشأ <sup>(٢)</sup> » ، « مما رزقكم الله <sup>(٣)</sup> » . « من وال <sup>(٤)</sup> » . وقدغم بغير  
 غنة في اللام ، والراء نحو : « من ربكم <sup>(٥)</sup> » ، « من لدنا <sup>(٦)</sup> » . وتظهر عند أحرف  
 الحلق الستة نحو : « من آمن <sup>(٧)</sup> » . « من هاد <sup>(٨)</sup> » ، « من عاد <sup>(٩)</sup> » ، « من حكيم <sup>(١٠)</sup> » ،  
 « من غفور <sup>(١١)</sup> » ، « من خلاق <sup>(١٢)</sup> » .

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال ، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها  
 أربعة أحوال أو خمسة .

- 
- (١) طه : ٧٤ .  
 (٢) سبأ : ٩ .  
 (٣) المائدة : ٨٨ .  
 (٤) الرعد : ١١ .  
 (٥) البقرة : ٤٩ وغيرها .  
 (٦) الكهف : ٦٥ .  
 (٧) البقرة : ١٢٦ .  
 (٨) الرعد : ٣٣ .  
 (٩) البقرة : ٢٧٥ .  
 (١٠) فصلت : ٤٢ .  
 (١١) فصلت : ٣٢ .  
 (١٢) البقرة ١٠٢ وفي ط : « من خلا » تحريف .

خاتمة في الخط



## خاتمة الخط

( ص ) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثمّ كتب « ره » ، و « مجيء مه » ، و « رحمه » بالهاء ، وأنا زيد ، والمنون <sup>(١)</sup> المنصوب دون غيره ، « ولنسفعاً » بالالف ، و « إذن » بالنون على المختار .

وثالثها : إن عملت فبالالف ، وإلاّ فبالنون . وبنت ، وقامت بالياء والقاضي ياء ، وقاض بدونها ، وضربه ، ومر به بدون واو وياء . ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة <sup>(٢)</sup> ، وبأصله إن كان من كلمتين ، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد .

( ش ) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلاّ أسماء الحروف ، فإنه يجب الاختصار في كتابتها على أول الكلمة نحو : ق . ن . ص . ج . وكان القياس أن يكتب هكذا [ ٢٣٢/٢ ] قاف ، نون ، صاد ، جيم كحاله إذا نطق به ، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق .

(١) ط فقط : « والنون » . تحريف .

(٢) كلمة : « واحدة » سقطت من أ .

وكذلك كتبت الحروف المفتحة بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم ، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها ، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية ، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا « ق » ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به . ولو اقتصرنا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك ، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف ، وشكل كل حرف حرف غير موضوع ، فاستحال كَتَبُهَا على حسب النطق ، ولا بد من تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف ، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف ، كـ « ره » ، و « قه » ، و « عه » ، و « لم يره » ، و « لم يقه » ، و « لم يعه » ، و « محي » به جث .

وما يوقف عليه من التامات بالهاء كـ رَحِمَهُ ، ونِعِمَهُ .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو : « بنت » ، و « أنثى » ، و « قامت » ، و « قعدت » ، و « ذات » و « ذوات » . وما فيه وجهان عند الوقف « كهيها » ، و « لات » ، و « ثمت » ، و « ربت » ، و « دفن النبات من المكرمات » بالوجهين .

وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وإن سقطت في الدرج « كأننا » ضمير المتكلم ، والنون المنصوب أو المفتوح « كرايت زيدا » ، و « آها » ، و « وبها » ، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحلزف ، وكذا « إيه » ، و « صه » ، و « مه » . والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو : « لنسفعاً » <sup>(١)</sup> و « ليكوناً » <sup>(٢)</sup> ما لم يخف لبس ، فإن خيف نحو : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) سورة يوسف ٣٢ .



كتب بالنون ، ولم يعتبر بحالة الوقف ، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين ، أو نيهما في الخط .

واختلف في إذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .

قال أبو حيان في شرحه : وهذا مذهب المازني قال : وذهب المبرد والأكثرون : إلى أنها تكتب بالنون .

وفصل الفراء فقال : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أهملت كتبت بالنون لقوتها .

وقال ابن عصفور : الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية ، لئلا يقع الإلباس . قال أبو حيان : ولأن الوقف عليها عنده بالنون .

قال : ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : « وجدت بخط علي بن عثمان بن جني ، حكى أبو جعفر النحاس قال : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتبه أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف ، لأنها مثل : إن ، ولن ، ولا يدخل التنوين في الحرف » . أه . قلت : ومن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي .

وأما « كائِن » فكتبت بالنون قولاً واحداً . قال ابن مالك : وهو شاذ قال أبو حيان : وجه شذوذه : إن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنونة ، فكان القياس يقتضي ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطأ إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها ، فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس إخوتها .

قال : وذهب يونس : إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية ، وهي لام

الفعل ، فعلی هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها « كبائن » من « بان يبين » .  
 قال : ولو ذهب ذاهب : إلى « أن » اسم بسيط ، فالكاف والنون فيه أصلان ،  
 وهو بمعنى « كم » لذهب مذهبا حسناً ، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .  
 وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي <sup>(١)</sup> ، وقاضي  
 مكة .  
 وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ،  
 ومررت بقاض .

وصلة ضمير الغائب كضربه ، ومر به وضمير الجمع كضربهم ، وأكرمكم في  
 لغة من وصل ميم الجمع ، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة . نعم خرج عن هذا ما  
 اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو : اضْرِبْنِ يا قوم ، واضْرِبْنِ  
 يا هند ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها <sup>(٢)</sup>  
 على أختها النون الشديدة ، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها ، واستصحب حذف الواو  
 والياء لذلك خطأً ، وإن كانت تعود وفقاً .

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله <sup>(٣)</sup> سواء كان مثلاً نحو : ردّ ، ومفرّ  
 واقتصر ، أو مقارباً نحو : « ادّارآتم » <sup>(٤)</sup> ، واطجع الأصل : قدأ رأتم واضطجع ،  
 وكان قياسه أن [٢٣٣/٢] يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضغفه  
 بالإدغام <sup>(٥)</sup> .

(١) من قوله : « كالقاضي » إلى قوله : « كقام قاض » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « حملاً » .

(٣) ط : « لا بأصلها » . (٤) سورة البقرة ٧٢ .

(٥) في ط : « الأذغا » تحريف .

وأما المدغم من كلمتين ، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو :  
من مال ، وكذا النون الساكنة المخففة ، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة  
نحو : « عنك » ، و « عنبر » أم من كلمتين نحو : « من كافر » ومن بعد .

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو : اضربوا القوم واضربي  
الرجل ، ويغزو الرجل ، ويرمي القوم ، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل ، فيكتب  
بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو : لم يغز ، ولم يرم ، فلا يكتب .

ويستثنى مما يليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة ،  
فإن حرف المدّ لا يكتب حيثئذ نحو : لتركبنّ يا قوم ولتركينّ يا هند . الأصل :  
تركبون ، وتركبين ، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقت  
الواو والياء ، وهي ساكنة والنون المدغمة ، وهي ساكنة ، فحذف حرف العلة لالتقاء  
الساكنين وحذف خطأ ، كما حذف لفظاً ، ولم تراخ فيه المطابقة فالأصل كما راعوا في :  
اضربوا القوم ، ولم يضربوا الرجل ، ونحوه . والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها  
حرف المدّ ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة ، فإنه في حالة الوقف لا يردّ  
المحذوف ، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك ، وإن كانت الواو والياء تُردّ في  
الوقف على ما هي فيه نحو : اضربن يا قوم ، واضربين يا هند .

• • •

( ص ) : والهمزة في الأول بالالف ، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها  
ومتحركة تلو ساكن بحرف حركتها ، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف . واختار ابن  
مالك والزنجاني ، وأبو حيان : حذفها مطلقاً تلو غير ألف . وقوم : تكتب بألف  
مطلقاً ، وتلّو متحرك على نحو ما تسهل ، وتحذف إن تلاها مدّ كصورتها عند الأكثر .

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح ، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح ،  
فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلّا لثلا ، ولثن ، ويومئذ

ونحوه ، وهؤلاء .

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا ، أو بين همزة هي فاء ، وبعد همزة استفهام ، وقيل : ألا المفتوحة . أما المقطوعة بعده فكما <sup>(١)</sup> ... تسهل في الأصح ، ومن لام التعريف بعد لام جر ، وكذا ابتداء في الأصح ، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم ، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّة ، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر . وفي ابنة ربيان .

### [ أحكام الهمزة ]

( ش ) : خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع : أحدها : أحكام الهمزة ، ولها أحوال ، لأنها إما أن تكون أولاً أو حشواً أو طرفاً ، والتي في حشواً إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً . والمتطرّفة : إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً فهذه ستة أحوال .

فالتّي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو : أحمد ، وأحمد ، وأكرم وكذا حكمها إن تقدّمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شدّ ، وهو : « لثلا ، ولثن » و « يومئذ » ونحوه ، وهو كلّ زمان أضيف إلى الجملة كليئذ ، وزمانئذ ، وحيئذ ، وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء .

وإلا « هؤلاء » ، فإنها كتبت فيها واواً .

وكان القياس أن تكتب « لثلا » : « لأن لا » ، و « لثن » : « لأن » ، ويومئذ ونحوه : « يوم إذا » بفصل الظرف ، وألف بعد الذّال بدلاً من التنوين ، لكن جعل الظرف مع « إذا » كالشيء الواحد فوصل بـ « إذ » ، وجعلت صورة الألف ياء ، كما جعلوها في بش .

(١) علق عليها المصحح في هامش ط قال : « كنا في النسخ الثلاث فليحرر » .

وكان القياس في «هؤلاء» : «ها آلاء» .

قال أبو حيان : وإنما لم يخالف بها إلى حركتها ، لأن الهزمة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل . والكتّاب يَنَوُّوا الخطَّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين : أحدهما : أن التسهيل لغة أهل الحجاز ، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى . والثاني : أنه خط المصحف ، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه ، ألا نرى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة ، والزكاة ، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها ، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت ، والتي هي حشو ، وهي ساكنة ، ولا تكون إلا بعد متحرك [٢٣٤/٢] . تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، لأنها تبدل به ، فتكتب ألفاً في نحو : رأس ، ويأس ، وكأس ، وياء في نحو : ذئب ، وبئر وواواً في نحو : مؤمن ، وجؤنة ، ويؤس ، ويؤمن .

والتي هو حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو حرف علة ، لأنها تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : «مرأة» و «كأاة» ، و «سأل» ، و «هيات» . وسوأت<sup>(١)</sup> ، وياء في نحو : يسم ، وسائل وواواً في نحو : التساؤل ، وأبؤس ، ويلؤم ، هذا ما ذكره الأكثرون . وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو : سأل كراهة اجتماع ألفين في الخط .

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً ، وألاً ثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو : يسم ، وتسم ، ويلم ، أو ياء أو واواً نحو : هيئة ، وسوءة ، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلا التالفة للألف نحو : سائل ، والتساؤل . ومشى على ذلك الزنجاني في «شرح الهادي» ، وكذا أبو حيان ،

(١) وهيات ، وسوأت ، سقطتا من أ .

فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة : والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التحقيق ، ولا في الحذف والنقل . قال : ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، وهو أقل استعمالاً ، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو : مستول ، ومستوم فلا يجعل لها صورة . ومنهم من يجعل لها صورة ، وذلك للفرق بين المهموز وغيره ، مثل : مقول ، ومصوغ . قال أبو حيان : وإذا كان مثل « رموس » يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو ، فهذا أخرى . قال : وقد كتب المؤودة بواو واحدة في المصحف ، وهو قياس ، فإن الهمزة لا صورة لها ، فتبقى واوان ، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما ، فلذلك كتبت واحدة إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ، لأنه قد حذف من الكلمة ، في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره ، انتهى .

والتي هي حشو ، وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفاً على نحو ما تسهل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو : مأل ، فإن <sup>(١)</sup> كان بعدها ألف نحو : مأل ، ومآب ، فقليل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تكتب ألفاً ويجمع ألفان ، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو : « مر » <sup>(٢)</sup> ، وبعد ضم كتبت واواً نحو : جؤن ، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسّيم ، وميئين .

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلثيم ، ومئين قليل : تحذف ، ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجمع ياءان .

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو : دؤل ، وسؤل ، فصورتها الياء على مذهب ميبويه ، والواو على مذهب الأنطش .

(١) « فإن كان بعدها ألف نحو مأل » سقط من أ .

(٢) « مر ككتف ، وعنب : مفسد » .

وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلوّم ، ولوّم جمع لؤم كصُبّر جمع صَبّور .

فإن كان بعدها في الحالين واو كلووم ، ورعوس ، فقليل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع واوان .

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو : « مثون » جمع « مائة » كتبت بواو على مذهب سيويه ، وياء على مذهب الأخفش .

والمتطرفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهزمة ، وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطّ ، لا في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجرّ نحو : خبء ، ودفع ، وجزء .

وقيل : إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها ، وإن كان مضموماً فصورتها الواو ، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما . وقيل : في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهزمة ، فيكتب الجزء ، والدفع بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجرّ على حسب حركة الهزمة .

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوّناً ، فيكتب بألف واحدة ، وهي البدل من التنوين وقيل : يكتب بألفين أحدهما : صورة الهزمة ، والأخرى البدل من التنوين ، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولي : حذفت في الأصحّ .

وإن كان الساكن معتلاً ، فإن كان زائداً للمدّ ، فلا صورة لها نحو : بنيء ، ووضوء ، وسماء . فإن كان ما فيه الألف كسماً منوّناً منصوباً ، فكتبه جمهور البصريين بألفين : الواحدة حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين . وبعضهم <sup>(١)</sup> والكوفيون بواحدة ، وهي حرف العلة التي قبل الهزمة ، ولا يعملون للألف المبدلة من التنوين صورة .

(١) من قوله : « وبعضهم والكوفيون بواحدة » إلى قوله : « من التنوين صورة » سقط من أ .

قال أبو حيان : واتفق القريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعا نحو : هذه سماءك [٢٣٥/٢] ، وباء جرأ نحو : سمائك ، وبألف واحدة هي ألف المد نصبا نحو : رأيت سماءك .

وإن كان ما فيه الباء والواو منوئا منصوبا بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو : رأيت نبيا ووضوا ، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لما في الخط .

والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو : يَقْرَأُ ، وَيُقْرَى ، ويوضو . وهذا امرؤ ، ورأيت أمرا ، ومررت بامرئ .

فإن كان منوئا منصوبا ، فقبل : يكتب بألفين ، وقيل : بواحدة .

قال أبو حيان : وهو الأولى . وقيل : إن كان ما قبلها مفتوحا فبالألف نحو : لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو : يكلؤ ، أو مكسورة فبالياء نحو : من « المكلىء » . وإن كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو : هذه الأكْمُو ، ورأيت الأكْمُو ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو : من « الأكْيء » إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء ، وبالواو إن قلنا بإبدالها واوا .

وإن كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو : لن يُقْرَى ، ومن المُقْرَى إلا أن تكون مضمومة فبالواو ، إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو ، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء ، وعلى الأول إن اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير ، وقيل : إن انضم ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير يجعل صورتها على حسب الحركة قبلها .

وإن انفتح وانفتحت ، أو سكنت فبالألف نحو : لم يقرأه ، ولن يقرأه ، أو



انضمت فبالواو نحو : هو يقرّوؤه ، هذا ما قرّره أبو حيان أولاً ، ثم حكى قول التسهيل : أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة . بعد فتحة أو ألف ضمير متصل ، فإنها تعطى ما للمتوسطة ، وقال : لأنها حيثئذ كأنها لم تقع أخيراً ، إذ لا يوقف عليها . ولا يبتدأ بذلك الضمير ، قال : وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة . وقد ذكر في المتوسطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، قال : فعلى هذا يكتب : يقرأ بالألف ، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً ، وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ، يكتب : « ما أنا » و « ماؤك » ، و « بمائك » بالألف والواو ، والياء ، لأنها قد تخفف يجعلها بين بين لا بالإبدال .

وقيل : إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتصل بها الضمير . فكما لم يتصل يعني أنها تكتب بألف نحو : هذا نباك ، ورأيت نباك ، وعجبت من نباك كحالة لو لم يتصل به ضمير .

قال أحمد بن يحيى : إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يصف ، فإن أضفته كتبت في الخفض بياء نحو : من نبته ، وفي الرفع بواو ، وفي النصب بألف . قال : وربما أقرّوا الألف ، وجاءوا في الرفع بواو بعدها ، وبياء في الخفض ، ولا يجمعون في النصب بين ألفين ، فيقولون : كرهت خطأه ، وأعجبتني خطاؤه ، وعجبت من خطائه . والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف ، وهو القياس . فأما الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما ، ولذلك كتبت : أخطأ ، وقرأ ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثنى ليفرق بين الواحد والثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام ، أو بعده عليه . اهـ .

## [ حذف همزة الوصل ]

وتحذف همزة الوصل خطأ في مواضع :

أحدها : إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء ، نحو : « فأتِ » .  
و « أتِ » ، وعليه كتبوا : « وأمر أهلك » <sup>(١)</sup> . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت  
لكان جمعاً بين ألفين : صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع  
كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما ، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم  
يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرفة ، لأن الأطراف محل  
التغييرات والزيادة ، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء : « ائذن لي » .  
« أوذن فلان » . وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو : « ثم اتوا » <sup>(٢)</sup> . « الذي  
أوذن » <sup>(٣)</sup> . « من يقول ائذن لي » <sup>(٤)</sup> .

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو : « واضرب » ، « فاضرب » .  
الثاني : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة  
أو مضمومة نحو : « اسمك زيد أم عمرو ؟ » ، و « اصطفى زيد أم عمرو ؟ » ، فإن  
كانت مفتوحة نحو : « اصطفى البنات » <sup>(٥)</sup> . « أذكرين حرّماً » <sup>(٦)</sup> فكلام ابن مالك  
يقتضي الحذف أيضاً .

قال أبو حيّان : وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى ، قال : والذي عليه أصحابنا  
أنه يكتب بألفين ، لإحدهما ألف الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام . قال أحمد بن  
يحيى : العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ .

(٢) سورة طه ٦٤ .

(١) سورة طه ١٣٢ .

(٤) سورة التوبة ٤٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٦) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٥) سورة الصافات ١٥٣ .

وأما اللفظ فعلى التطويل . وإثباتها مثل : الذَّكَرُ ين<sup>(١)</sup> ، « آله » . وكأنهم [٢٣٦/٢] اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها ، ولم يحذفوا في اللفظ لثلاث يشبه الخبر بالاستفهام . انتهى .

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فلها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها ، لأنها حينئذ تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « أسجد » ، وياء في « اثنك » ، وواو في أوْزَل . وجوز الكسائي ، وثلث الحذف في المفتوحة ، فتكتب : أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال : المحذوف ألف الاستفهام ، وثلث قال : المحذوفة الثانية .

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو إِنْكَ ، أنزل .

الثالث : من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء ، أو لام الجر نحو : « وللدَّار الآخرة »<sup>(٢)</sup> . « للذين أحسنوا »<sup>(٣)</sup> وكان قياسها الإثبات كما كتبوها في لَابْنُكَ قائم ، ولابْنُكَ مال . وسبب حذفها خوْفُ التباسها بلا النَّافِيَة .

وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لأن اللام مثل الألف ، واجتماع الأمثال يستغل لفظاً فكذا ذلك خطأ . وزعم بعضهم : أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها ، فكأنهما كلمة واحدة ، وهمزة الوصل لا تكون حشواً .

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر .

ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة ، كتبت الألف على الأصل نحو : جئت لالتقاء زيد ، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت

(١) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ٣٢ .

(٣) سورة يونس ٢٦ .

همزة الوصل ، فكُتِبَ للاتقاء ..

الرابع : من أول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان القياس أن يكتب « باسم بالألف » ، كما يكتب بـين ، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسمة

من أنواع التسمية نحو : باسم الله بدون الرحمن الرحيم ، و « باسم ربك »<sup>(١)</sup> وزعم بعضهم : أنها لم تحذف في البسمة أيضاً ، وإنما كتبت على لغة من يقول سم الله ، والأصل : بسم الله ، ثم خفف على حدّ قولهم في إبل : بل . والتزم التخفيف

قال أبو حيان : والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة ، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك . وزعم الأخفش : أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شي واحد .

وجوز الفراء حذفها من « باسم الله مجراها ومرساها »<sup>(٢)</sup> وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها ، فحذفها للاستعمال .

وجوز بعضهم : حذفها من « بسم الله » ، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط ألا تكون الإضافة إلى الله ، وألا يكون للباء تعلق به في اللفظ . وألا يكون قبله كلام . فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو : « باسم ربك » تبركت باسم الله ، أبداً « باسم الله .

وجوز الكسائي حذفها ، ولو أضيف الاسم إلى الرحمن أو القاهر .

وقال الفراء : هذا باطل ؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه ، فإذا عدّوت ذلك أثبتت الألف ، وهو الصواب .

الخامس : من « ابن » الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيّتين أم لقيين ، أم مختلفين ، نحو : هذا زيد بن عمرو ، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله . وهذا بطة بن قُفَّة . ويتصور في المختلفين ستة أمثلة . وحكى أبو الفتح عن متأخري

الكتاب : أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت . قال : وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبه ، لأن حذف التنوين مع المكتنى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الألف ، لأنه توسط الكلمة . اهـ .

وقال أبو حيان : الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين ، وهو يحذف مع المكتنى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال :

١٨١٩ - فلم أجِبْن ولم أنكل ولكن يَمَمْتُ بها أبا صَخْر بن عمرو <sup>(١)</sup>

قال : وشرط ابن عصفور أن يكون « اين » مذكراً ، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة ، بفلان بن فلان .

ولو لم يكن « اين » صفة ، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه .

### [ أحكام الوصل والفصل ]

(ص) : ويوصل مركّب المزج ، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل ، وعلامات الفروع ، وما ملغاة أو كافة ، ولو في قلما في الأصح ، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها ، واستهامية بعن ، ومن وفي لا بموصولة في الأصح ، وفي نعما ، وبشما وجهان ، و « من » « بمن » لا « بعن » مطلقاً في الأصح ، واستهامية « بعن » لا مع « مع » ، و « إن » « بلا » . وفي « أن » ، و « كي » خلف . وتحذف [ ٢٣٧/٢ ] نون ذي التنوين ، ولا توصل لن ، ولم ، وأم ، وشذ وصل « ويكأنه » و « يلمه » ، ونحو : « يومئذ » ، و « ثلاثمائة » .

(ش) : النوع الثاني : أحكام الوصل والفصل ، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة ،

(١) قائله مجهول .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٨ .

لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، فكما أن المعنيين متميزان ، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون ، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره . وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد ، فلا تفصل الكلمة من الكلمة ، وذلك أربعة أشياء :

الأول : المركب تركيب مَزَجٍ كـ «بعلبك» بخلاف غيره من المركبات كـ «غلام زيد» وخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ، وحصى يصى .

الثاني : أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها ، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخط ، وذلك نحو الضمائر البارزة ، والمتصلة ، ونون التوكيد ، وعلامات التأنيث والتثنية ، والجمع ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به .

الثالث : أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها ، وذلك نحو باء الجرّ ، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، والجزاء ، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها ، فلها لا توصل لعدم قبولها للوصل .

الرابع : ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو : «مما خطاياهم» <sup>(١)</sup> . «أينما تكونوا» <sup>(٢)</sup> . «فأما ترين» <sup>(٣)</sup> ، و «إنما» و «حيثما» ، و «كيفما» . «وأما أنت منطلقاً انطلقت» ، وإذا كانت كافة نحو : «كما» ، و «ربما» ، و «إنما» ، و «كأنما» ، و «ليتما» ، و «لعلما» .

واستثنى ابن درستويه والزنجاني ما في «قلما» ، فقالا : إنها تفصل وتوصل بـ «كل» . إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو : «كلما جئت أكرمك» . «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا» <sup>(٤)</sup> بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها ، فلها تكون حيثئذ

(١) سورة نوح ٢٥ وهي قراءة .

(٢) سورة النساء ٧٨ .

(٣) سورة مريم ٢٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٥ .

اسماً مضافاً إليه كُلّ نحو : « وآتاكم من كُلِّ ما سألتموه » <sup>(١)</sup> .

وتوصل « ما » الاستفهامية بعن ، ومن ، وفي ، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو : « عَمَّ يتساءلون » <sup>(٢)</sup> . مِمَّ هذا الثوب . « فيم أتت من ذكرها » <sup>(٣)</sup> .

ولا توصل « ما » الشرطية بواحد من الثلاثة . قال أبو حيان : القياس يقتضي أن تكتب معها مفصلة .

وقال في ما الموصولة مع الثلاثة : ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو : رغبت عما رغبت عنه ، وعجبت عما عجبت منه ، وفكرت فيما فكرت فيه .

والثاني : أنها تكتب مفصلة على قياس ما هو من كلمتين ، وهو قول أصحابنا ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو أرجح ، لأنه الأصل ولأن عِلَّةَ الوصل الآتية في « من » ، وهو التباس اللفظين خطأً مفقودة في « مما » .

والثالث : أن الغالب تكتب موصولة ، ويموز كتبها مفصلة ، وهو اختيار ابن مالك .

وفي « ما » مع « نعم » و « بش » وجهان ، حكاهما ابن قتيبة : الفصل على الأصل ، والوصل لأجل الإدغام في نعيمًا ، وحملت بشما عليها ، وقد رسماً في المصحف بالوصل .

وتوصل « من » « بمن » مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم

(١) سورة إبراهيم ٣٤ .

(٢) سورة التازعات ٤٣ .

(٣) سورة النبأ ١ .

شرطية نحو : «أخذت مِمَّا أخذت منه، ومِمَّن أنت . ومِن تأخذ أخذ منه» وإنما وصلت بها ، لأجل اشتباهها خطأ لو كتبنا « من من » فوصلا ، وأدغمت نون من ، وميم من ونزلت متزلة المدغم في الكلمة الواحدة ، فلم يجعل لها صورة ، هذا ما قاله ابن مالك .

وقال ابن عصفور : توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها « ما » ، ويفصل غيرها على الأصل . قال أبو حيان : وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى عِلَّة الاشتباه في الخط .

وفي « من » سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع « عن » رأيان : قال ابن قتيبة : تكتب « عنن » متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب « عم » ، و « عما » نحو : « عنن تسأل » ، و « رويت عنن رويت عنه » و « عنن ترضى أرضى عنه » .

قال أبو حيان : وزعم غيره . أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام ، لأنهما كلمتان ، وعليه ابن عصفور ، وأما ابن مالك فقال : إن الغالب الوصل ، ويجوز الفصل .

وتوصل « من » الاستفهامية بـ « في » قولاً واحداً نحو : « فيمن تفكر » . وتوصل إن الشرطية بلا نحو : « إلا تفعلوه » <sup>(١)</sup> . « إلا تنصروه » <sup>(٢)</sup> .

وفي أن الناصبة مع لا قولان : أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً . قال أبو حيان : وهو الصحيح ، لأنه الأصل . والثاني أن الناصبة يوصل بها ، والمخففة من الثبيلة يفصل منها ، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السكيت .

وعله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الانصال [٢٣٨/٢] بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه ، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به ، فحسن الوصل في تلك ، والفصل في هذه خطأ .

(١) سورة الأنفال ٧٣ .

(٢) سورة التوبة ٤٠ .



وفي « كي » مع « لا » قولان : قال ابن قتيبة : تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب « حتى لا تفعل » منفصلة .. وقال غيره : تكتب متصلة .

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو : من ، وعن ، وأن ، وإن حذف نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة .

ولا يوصل « لن » ، و « لم » ، و « أم » بشيء .

وما وقع في رسم المصحف من وصل . « ألن نجمع عظامه » <sup>(١)</sup> ، « فإلّم يستجيبوا لكم » <sup>(٢)</sup> .. « وأمن هو قانت » <sup>(٣)</sup> ، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم ، ولما يأتي .

وأما « مع » إذا اتصلت بمن ، فإنها تكتب مفصلة ، قاله ابن قتيبة .

قال أبو حيان : قال بعض شيوخنا : أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال ، وإلا فما الفرق بين « مع » وبين « في » .

قال : وقد يمكن أن يفرق بالاسمية ، فإن « في » لا تكون إلا حرفاً و « مع » اسم ، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها ، فتقول « معاً » ، فلذلك فصلت بخلاف « في » .

وما وصل شدوذاً ، وكان قياسه الفصل : « ويكأنه » لأنه مركّب من « وي » بمعنى أعجب ، و « كأنه » ، وويلمه ، والأصل : « ويل أمه » ، و « يومئذ » . ونحوه من الظّروف المضافة لإذ « وثلاثمائة » ، ونحوه ، وفي حفظي أنّ الوصل خاصر بثلاثمائة ، وستمائة فقط . وأظن ذلك في شرح الهادي للزّنجاني ، وليس بمحاضر عندي الآن .

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة هود ١٤ .

(٣) سورة الزمر ٩ .

## [ أحكام الزيادة ]

(ص) : وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرقة في ماض ، وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافاً للكوفيّين ، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ ، ولا رفعاً خلافاً للفراء ، وفي مائة ، ومائتين في الأشهر . وواو في أولئك ، وأولوا ، وأولات ، وفي يا أوحى عند بعضهم ، وعمرو علماً فرقاً من عمر ، ومن ثمّ لم تزد منصوباً . قال ابن قتيبة : ولا مضافاً لمضمر ، والزنجاني ، ولا مصغراً ، ومعرفاً بأل وقافية .

(ش) : النوع الثالث : أحكام الزيادة ، فتراد ألف بعد واو الجمع المتطرقة المتصلة بفعل ماض ، وأمر نحو : ضَرَبُوا ، واضْرِبُوا ، ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو : يغزو ، ويدعو خلافاً للفراء ، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة ، وللكسائي حالة النصب نحو : لن يغزوا زيد بالألف ، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال ، ولا بعد واو الجمع غير المتطرقة نحو : ضَرَبْتُكَ ، واضْرِبُوهُ ، ولا بعد واو الجمع المتطرقة المتصلة باسم نحو : « ضاربو زيد » لعدم لزوم هذه الواو . وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون نحو : ضاربوا زيد ، وهموا بالألف كما نرى .

وكذا بنوا زيد<sup>(١)</sup> بخلاف أبو زيد ، وأخو زيد .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرقة نحو : لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي ، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها ، فقال الخليل : لما كان وضعها على المدّ ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ، لأنّ فصل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

(١) ط فقط : « بنو زيد » من دون ألف .

وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل نحو : ضربوهم  
إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف ، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين  
الضميرين .

ويترك الألف في خط المصحف في : « وإذا كآلُهم أو وزَنوهم »<sup>(١)</sup> استدلوا  
على أن الضمير مفعول ، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً تأكيداً لـ «واو الجمع» ، ثم اطردت  
زيادة هذه الألف في كل واو جمع ، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأخفش وابن قتيبة : إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو :  
« كَفَرُوا » ، و « وردُّوا » ، و « جاءُوا » ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف  
قبلها ، هذا هو الأصل ، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو :  
« ضربوا » ليكون الباب واحداً ، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو : « يدعو » لأنها لاتصالها  
لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ، ولذلك سموها هذه الألف ألف  
الفصل .

وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائي : بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل .

وقال بعضهم : فرقوا بها بين الواو الأصلية ، والواو الزائدة .

وزيدت ألفاً أيضاً في « مائة » . قال أبو حيَّان : وذلك للفرق بينها وبين « مئة » ،  
وكانت الزيادة من حروف العلة ، لأنها تكثر زيادتها ، وكانت ألفاً ، لأنها تشبه الهمزة ،  
ولأن الفتحة من جنس الألف ، ولم تكن ياء ، لأنه كان يجتمع حرفان مثلاًن ولا واواً  
لاستئصال الجمع بين الياء والواو [٢٣٩/٢] .

وجعل الفرق في « مائة » دون « مئة » ، إمّا لأن « مائة » اسم ، و « منه » حرف ،

والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإما لأن « المائة » محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : « أمّيت الدراهم » ، فجعل الفرق في « مائة » بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة ، و « فية » لعدم كثرة الاستعمال .

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه ، لأن أصل : مائة : مئبة على وزن فعلة من مئيت ، وهمزة تقع مفتوحة في لفظ ألف ، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلتين جميعاً : الياء للكسرة ، والألف للفتحة ، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره ١٠٥ .

قال أبو حيّان : والدليل على أن الأصل في « مائة » : « مئبة » قول الشاعر :

١٨٢٠ - فقلت والمرءُ تُخطيه مَئِبَتُهُ

أَدْنَى عَظِيَّتِهِ لِإِيَّاي مِائَاتٍ <sup>(١)</sup>

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن « مائة » اسم . و « منه » حرف ، فهما جنسان مختلفان ، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس ، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين « فئة » ، و « فية » ، لاختلافه ، قالوا : وإنما زيدت فرقاً بينها وبين « فئة » ، و « رئة » في انقطاع لفظها في العدد ، وعدم انقطاع « فئة ورئة » ، لأنك تقول تسع مائة ، ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف ، وتقول تسع <sup>(٢)</sup> فئات ، وتسع رئات ، وعشر فئات وعشر رئات ، فلا ينقطع ذكرها به في التعبير ، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ .

قال أبو حيّان : وقد رأيت بخط بعض النحاة : « مائة » هكذا بألف عليها همزة ، الهمزة دون ياء .

(١) لتحمين مقل وقد سبق ذكره عرضاً في الدرر ٢ : ١٣٠ عند الشاهد رقم ٥٧١ .

(٢) في ط : « وتقول في تسع » بزيادة : « في » ، تحريف .

وقد حكى كتب الهزمة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذّاق النحويين منهم الفراء ، روي عنه أنه كان يقول : يجوز أن تكتب الهزمة ألفاً في كل موضع .

وقال ابن كيسان : ومنهم من يكتب الهزمة ألفاً على حركتها في نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

قال أبو حيان : وكثيراً ما أكتب أنا « مئة » بغير ألف ، كما تكتب « فئة » ، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهزمة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحكى صاحب البديع : أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط .

قال : وأما زيادة الألف في مائتين ، ففيها خلاف : منهم من يزيدها ، وهو اختيار ابن مالك ، لأن التشبة لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزيدها في الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال . واتفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو : مئات ومثون .

وزيدت واو في أولئك ، وأولو ، وأولات . قال أبو حيان : أما أولئك فتظافرت التصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك ، وكانت الواو أولى من الياء ، لمناسبة ضمة الهزمة ومن الألف لاجتماع مثلين ، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ، ولأن « أولئك » قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون : أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن « إلى » قد تستعمل

اسماً : حكوا من كلام العرب : « انصرفت من إليك » ، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس .

قال : وأما أولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص . ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين « أولى » في حالة النصب والجر وبين « إلى » الجارة ، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر . وحمل التأنيث في أولات على التذكير في « أولى » . قال : وأما في « أُوخِي » حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر . وكانت الزيادة في التصغير ، لأنه فرع ، والفروع أحمل للزيادة ، ولأنه قد يغير لأجل التصغير ، والتغير يأنس بالتغير ، وكانت واو المناسبة ضمة المهزلة . وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ، لأن التصغير فرع من التكبير ، وليس ببناء أصلي . أ هـ .

وزيدت الواو أيضاً في « عمرو » ، وذلك للفرق بينه وبين « عمر » ، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر ، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر ، فيظهر الفرق .

وكانت الزيادة واواً ، لأنه لا يقع فيها لبس ، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب ، وجعلت في عمرو ، ولأنه أخف من « عمر » من جهة بنائه على فُعَل . ومن جهة انصرافه .

وذكر ابن قتيبة <sup>(١)</sup> .. [ ٢٤٠/٢ ] .

### [ أحكام الحذف ]

(ص) : وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللذان ، وفي الليل ، والليلة . قيل : واللطيف وجهان . ومما اجتمع فيه ثلاث لامات ، والألف من الله ، وإله ، والرحمن ، والحارث علماً ما لم يجرّداً ، والسلام عليكم ، وعبد السلام ، وسبحان

(١) بعد قوله : « وذكر ابن قتيبة » إلى قوله : « حذفت لام التعريف » يياض بالنسخ الثلاث .

الله ، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس ، أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعيل ، ومفاعيل إن أمن ، قيل : ولم يؤدّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير ملبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ لام .

ومن : ذلك وأولئك ، وثلاث ، وثلاثة ، وثلاثين ، وثمانية وثمانين ، وفي ثمانين وجهان ، ولكن ، ولكنّ ، وهاء مع الله ، والإشارة خالية من الكاف إلا نا ، وتي ، ومضمر أوله همزة ، وقيل : هي المحذوفة ، وياء مع همزة لا كآدم ، وقيل : هي المحذوفة ، قيل : ومع غيرها وأحد لئنين متمثلين ما لم يلبس ، وجوز ابن الضائع كتابة واو يس .

(ش) : النوع الرابع : أحكام الحذف ، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه ، وهو الذين ، ومن التي وفروعه ، وهو للثنائية والجمع نحو : اللتان ، واللتين واللاتي ، واللاتي كراهة اجتماع مثلين في الخط . وتثبت في مثني الذي خاصة ، وهو : اللذان ، والذين فرقاً بينه وبين الجمع ، ولم يثبت في مثني التي ، لأنه لا يلتبس بجمعه .

وقال أحمد بن يحيى : كتبوا « اللاتي » ، و« اللاتي » : « التي »<sup>(١)</sup> ، و« التي » ، وأسقطوا لاماً من أولها ، وألفاً من آخرها ، وهذا للاستعمال ، لأنه يقل<sup>(٢)</sup> في الكلام مثله ، ويدل عليه ما قبله وما بعده ، ولو كتب على لفظه كان أوثق . أ هـ .

قال أبو حيان : وكلامه يدلّ على حذف اللام من أوله ، والألف من آخره معاً : والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لثلاثا يلتبس بالمفرد .

قال : فإن قلت اللام ألزم في الله ، فهلا حذفت ؟ قيل : لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ « إله » ، لأن ألفه تحذف .

(١) في ط : « والي » بواو ، والوجه حذفها .

(٢) في ط : « قل » مكان : « يقل » . تحريف .

وفي اللَّيْل والليْلة وجهان : الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين ، والحذف أجود ، لأن فيه اتباع خط المصحف .

قال أبو حيَّان : وزاد أحمد بن يحيى : « اللطيف » فعده مع الليل والليْلة فيما كتب بلام واحدة ، قال : لأنه عرف فاستخف .

قال : وكتبوا : اللهو ، واللعب واللحم بلامين ، ولو كتب بلام لحاز .

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو : « لله » ، « لِلسَّان » ، « للدَّار » .

وتحذف اللام من اسم « الله » ، وكان القياس إثباتها كما في اللّام ، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس ، إذ لا مشارك في هذا الاسم ، ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف .

وأما قولهم : « لاه أبوك » ، يريدون : لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف ، لأجل ما حذف منه من حرف الجر ، والألف ، واللام ، ولا يرد ذلك على عبارة المتن ، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله .

ويحذف أيضاً من « إله » ، ومن « الرحمن » لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس .

وشرطه ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتب بالألف <sup>(١)</sup> نحو : « رحمان الدنيا والآخرة » .

وحذفت أيضاً من « الحارث » علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً : ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتبت بالألف نحو : حارث لئلا يلتبس يتحرث علماً <sup>(٢)</sup> . واللبس مع اللام مفقود ، لأنها لا تدخل على كل علم .

(١) ط : « كتب بالألف واللام » بزيادة « اللام » . تحريف .

وما بعد « الألف » سقط من أ إلى قوله : « نحو حارث » .

(٢) أ ، ب : « بحرب » بالباء في آخره تحريف .



وحذفت أيضاً من « السلام عليكم » ، و « عبد السلام » ، ومن « سبحان الله » بخلاف سبحانه منكرأ . والعلة في الثلاثة ، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال .

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك ، وصالح ، وخالد أم عجمية كإبراهيم واسماعيل وإسحاق ، وهرون ، وسليمان .

قال أبو حيان : وذكر بعض شيوختنا : أن إثباتها في نحو : صالح ، وخالد ، ومالك جيد . وكذا قال أحمد بن يحيى : أنه يجوز فيه الحذف والإثبات ، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم ، وجابر ، وحامد ، وسالم ، وطالوت ، وجالوت وهاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ، ويأجوج <sup>(١)</sup> ، ومأجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ولا من الصفات « كرجل صالح » ، « ورجل مالك » ، ولا مما لم يزد على ثلاثة « كأوس بن لأم » ، و « ابن دأب » ، و « سامة » ، و « هالة » ، ولا ميماً <sup>(٢)</sup> حذفت منه شيء آخر « كاسرائيل » حذفت لإحدى يائه ، و « داود » حذفت لإحدى واويه ، ولا إذا خيف اللبس كعامر ، وعباس ، لو حذفت لالتبس بعمر ، وعيس .

وحذفت أيضاً « من ملائكة » ، لأنه لا يلبسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من [٢٤١/٢] مفاعل ، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب ، وتمثيل ، وشيطان ، لأن مفردا محراب ، وتمثال ، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لتلا يلتبس بلرهم .

قال أبو حيان : ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً ، وهو أجود قال : وشرط

(١) من قوله : « ويأجوج » إلى قوله : « ولا من الصفات » سقط من أ .

(٢) ط : « وما » من دون « لا » . تحريف .

بعض شيوخننا لجواز الحذف شرطاً آخر ، وهو ألا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو : سكاكين ، ودكاكين ، ودنانير ، فلا تحذف الألف لثلاث يجتمع مثلاً في الخط ، وهو مكروه ككراهته في اللفظ .

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو : صالحات ، وعابدات ، وذاكرات ، ومنه سموات ، وإن لم يكن على وزن فاعلات ، فلذا صرحت به في المتن ، وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث . وإن لم يكن فيه ألفان <sup>(١)</sup> نحو : « الصالحين » ، و « القانتين » و « الظالمين » ، و « الكافرين » ، و « الخاسرين » .

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ، ولا مضاعف ، ولا معتل اللام ، فلا يحذف من نحو : الطالحات لإلباسه بطلحات ، ولا من نحو : حاذرين لإلباسه بحذرين ، وهما مختلفان في الدلالة ، ولا من نحو : شبابت والعاديين ، لأنه بالإدغام نقص في الخط ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ، ولذلك كتبوا في المصحف : « الضَّالِّين » <sup>(٢)</sup> ، و « العَادِيْنَ » <sup>(٣)</sup> بالألف ، ولا من نحو : راميات ، والرامين لأنه حذف من الرامين لام الفعل ، وحملت عليه : الراميات ، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصالحات ، وإن لم يكن فيه ألفان ، وهذا من تعاكس النظائر <sup>(٤)</sup> والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكر ، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث .

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كُسفَيْن ومرون ، وعشمن . وما أشبهه في كثرة الاستعمال ، نبه عليه أبو حيان ، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة .

(١) كلمة : « ألفان » سقطت من أ .

(٢) سورة الفاتحة ٧ .

(٣) سورة المؤمنون ١١٣ .

(٤) كلمة « النظائر » سقطت من أ .

وحذفت أيضاً « من ذلك » « وأولئك » بخلاف « ذا » وأولا بجردين من حرف الخطاب ، و « هذاك » ، وهو لائك مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه .

ومن « ثلث » و « ثلثه » بخلاف « ثلاث » المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث .

ومن ثلثين ، وثمانية وثمانين بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته .

وفي ثمانين وجهان : الإثبات ، لأنه حذف منه ياء المفرد ، والياء الموجودة فيه ياء إعراب ، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان ، فكان الياء موجودة لإجراء للمعاقب مجرى المعاقب ، والإثبات اختيار ابن عصفور ، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين .

وحذفت أيضاً من « لكن » ، و « لكن » ، ومن ها التنبيه مع الله نحو : ها الله لأنه لم يستعمل إلا معه ، فكانه حرف واحد . ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله .

وتحذف أيضاً ألف « ها » مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو : « هذا » ، و « هذه » ، و « هؤلاء » ، لكثرة استعماله معه ، حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف ، فإنه يجب فيه الإثبات نحو : « ها ذاك » ، وكذا ها المتصلة « بتا » ، و « تي » تكتب بالألف نحو : هاتا ، وهاتي ، وهاتان .

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمّر ، أوله همزة نحو : هأنتم ، هأنا ، هأنت ، بخلاف « نحن » .

قال أحمد بن يحيى ، قال الكسائي في : هأنتم وهأنا حذفوا ألف ها ، وليس بشيء ، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن ، فدل على أن المحذوفة في : هأنتم

(١) من قوله : « هأنتم » إلى قوله : « ها نحن » سقط من أ .

وهأنا<sup>(١)</sup> همز الثانية لا الأولى ،

وحذفت أيضاً من ياء التي للتداء المتصلة بهزمة ليست كهزمة « آدم » سواء كانت قطعاً نحو : يا إبراهيم ياسحق . أو وصلان نحو : يا ابن آدم كراهة اجتماع ألفين .

قال أبو حيان : ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهزمة ، لا ألف ، يا ، وهو خلاف قول ابن مالك .

وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه ، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل ، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : ومفهوم كلام ابن مالك ، أنه لا يجوز الحذف في « يا جعفر » ، و « يا زيد » ، لأنه لم يتصل بهزمة .

ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف ، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً ، أقاموا يا مقام الألف واللام بدليل أنهم لا يتادون بـ « يا » ، هي فيه<sup>(٣)</sup> فلذلك حذفت الألف .

وتحذف إحدى لبنتين متماثلين « كآدم » ، و « آمن » ، و « آل » ، و « اسراييل » ، و « نبي » ، و « داود » ، و « طاوس » . و « يَسْتَوْنَ » و « يلون » ، و « ياؤا » إلى الكهف . و « جاؤا » ، و « ياؤا » ، و « شاؤا »<sup>(٤)</sup> ، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألا يلبس « كقرء » [٢٤٢/٢] حذراً من التباس المثني بالمفرد ، و « قارين » حذراً من

(١) وهأنا ، سقطت من أ .

(٢) أ فقط « العين » مكان : « ألفين » .

(٣) ط : « ما هما فيه » . تحريف .

(٤) في ط رسمت الكلمات : جاؤا — ياؤا — شاؤا — بهزمة فوق الواو وفي أ ، ب : « جاوا — باوا — شاوا » بحذف الهزمة .

التباس المثني بالجمع و « قؤول » ، و « صؤول » حذراً من التباسه « بقول ، وصول » .

قال أبو حيان : ولم يبين أيهما المحذوفة . فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة .

قال : وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل ، واختاره ابن الضائع ، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثليين .

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو : يا آدم ، ومسآت ، وبرآت ، والنبئين ، ونجيين . « ليسؤا » ، و « مسوؤن » .

• • •

### [ أحكام البدل ]

(ص) : وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعداً مطلقاً ما لم تل<sup>(١)</sup> ياء في غير « يحیی » علماً ، قيل : أو غيره ، فإن وليها ضمير متصل أو تاء فقولان . والأصحّ في كلا وكلتا الألف إلا لدى ، وعلى الأول إن نون فثالثها .

قال سيويه : المنصوب بألف وغيره يياء ، وتعرف الياء بالثنية والجمع والكسرة ، والإسناد إلى الضمير ، والمضارع ، وكون الفاء أو العين واواً ، ولا يكتب بالياء مبنياً غير متي ، ولا حرف غير بلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى إلا موصولة بـ « ما » استضهائية .

(ش) : النوع الخامس : أحكام البدل ، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الألف ، سواء كان أصلها الياء أم الواو ، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك « كحيلي » ، و « ملهى » ، و « مغزى » ،

(١) ط : « ما لم تلي » بإثبات الياء . تحريف .

و « أعطى » ، و « بنحشى » ، و « الخوزلى » ، و « اقتضى » ، و « اعتزى » ،  
و « بنحشى » ، و « مستقى » ، و « استقى » ، و « يستقى » ، و « قبعثرى » ،  
إلا أن تكون تالية لياء « كدنيا » ، و « يحيا » ، و « أحياء » ، و « خطايا » ، و « استحيا »  
إلا « يحى » علماً ، فإنه يكتب بالياء فرقاً بين « يحى » الاسم وبين « يحيا » الفعل .  
وألحق المبرد « يحى » كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ « أحياء »<sup>(١)</sup> ، فكتب  
بالياء .

وألحق أيضاً أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم « كروايا » علماً فكتبه  
بالياء فرقاً بينه وبين « روايا » الجمع ، كما فرقوا بين « يحى » العلم ، والفعل .  
والجمهور كتب الجميع بالألف .

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلافاً . منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه  
بالألف نحو : ملهاك ، ومستدعاه . كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئاً .

قال أبو حيان : واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض  
سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا « إحدى » خاصة ، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير  
الخفض نحو : « أحدهما » كحالتها دون الاتصال .

واختلفوا إذا اتصل ببناء تانيث تقلب في الوقف .

فذهب البصريون : إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها ، وأجاز الكوفيون كتبها ياء ،  
ولم يعتدوا ببناء التانيث ، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثي ، والأزيد .

هذا كله تفريع على القول المصدر به ، وهو الأشهر .

وحكى ابن عصفور . أن الناس زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بألف

(١) من قوله : « بأغيا » إلى قوله : « كروايا » سقط من أ . وفي النسختين ب ، ط « بأغيا » بالغين ،  
ولعل الصواب : « أغياء » بالغين وانظر القاموس : « عبي » .

أبدأ ، وكذا الثلاثي الآتي . كما أن الهزمة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : رداء ، وكساء ، لا تكتب أبداً إلا على صورتها ، لا على أصلها .

ورده ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال « كرحيان » ، و « رميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهزمة لا تعود إلى أصلها في مواضع من المواضع .

وقال ابن الصانع : هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس . قال : وللفارسي أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع ، فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع ، وإن كانت العلة التفرق لزم الاعتراض بالهزمة ، بل الأولى أن يقال للفارسي : فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهزتين .

وقال أبو حيّان : في المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور ، ومذهب الفارسي ، والثالث : أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء ، وهو الاختيار . ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل . قال : وقد رأيت بخط بعض النحويين ، وهو عيسى الملقبي « عيسا » بالألف في كتاب قرء عليه .

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو : « رحي » ، و « رمي » .

وإن كانت مجهولة الأصل « كخسا » ، أو كانت مبدلة من واو كمصا وغزا<sup>(١)</sup> ، كتبت بالألف .

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم [٢٤٣/٢] أنه لا يكتب شيء بالياء . وقول

(١) ط : « كخساء » وكذلك عصاء ، وغزاء كله بالهزمة .

صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .

الكسائي : أن ما كان من الفعل عينه همزة نحو : « شاء » ، فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين . وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل ، فإنه يكتب بالياء أبداً . وإن كان من ذوات الواو نحو « الكبّي » . والبصريون لا يجوزون شيئاً من ذلك .

ومذهب البصريين في « كلا » أن يكتب بالألف ، لأن ألفها متقلبة عن واو ، ومن زعم أنها متقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى ، فإنه يكتب بالياء .

وكتبت على الأول « كلتا » بالألف حملاً على « كلا » . وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة .

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في الثنية نحو : رعى ورجان ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو : « حصى ، وحصيات » ، أو في المرة نحو : « رمى : رمية » . أو في الإسناد إلى الضمير نحو : « رميت » ، أو في المضارع نحو : يرمى .

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو : هوى ، وروى ، ووفى ، ووعى . ولا يكتب اسم مبني بالياء إلا « متى » لإمالتها .

ولا شيء من الحروف بالياء إلا « بلى » لإمالتها أيضاً ، و « على » ، و « حتى » ، و « إلى » لعودها ياء في : « إليه » ، و « عليه » .

قال ابن الأنباري : وإنما كتبت « حتى » بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزم فيها الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي » ، و « حثاك » و « حثاه » . وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتى زيد . انتهى .



فإن وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو : « إلام » ،  
و « علام » ، و « حتام » .

وقال الزجاجي : إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه  
الأصل .

وكما ذهب بعضهم — وهو الصحيح — : إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن  
يكتب بالألف .

## رسم المصحف

(ص) : ورسم المصحف متبع ، ومن ثم قيل : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . أما القافية : فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه ، فإن كان الرّوي ألفاً فيها أبداً ، والمطلقة نصباً بالألف ، والمختار حذف صلة غيره ، والممدودة بألفين ، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

(ش) : رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم ، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل ، والفصل ، والزيادة والحذف ، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل : « ألن نجتمع عظامه » <sup>(١)</sup> . « أمن هو قانت » <sup>(٢)</sup> ، وفصل ، وزيادة ياء في « بأيد » <sup>(٣)</sup> ، و « من نبأ المرسلين » <sup>(٤)</sup> ، و « ملأته » <sup>(٥)</sup> ، و « ملأهم » <sup>(٦)</sup> ، وألف في « الربو » <sup>(٧)</sup> . « وإن امرؤا » <sup>(٨)</sup> . وحذف ألف « نشئوا » ، وكتابة واو صورة الهزة وزيادة ألف بعدها ، وكتابة : « ما زكى » <sup>(٩)</sup> بالياء ، وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، وكتابة : « الصلّة » ، و « الزكاة » ، و « الحياة » ، و « مشكاة » ، و « مناة » ، و « الربا » بواو بدل الألف . وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف ، ولا يقاس عليه خارجه ، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين

- |                               |                       |
|-------------------------------|-----------------------|
| (١) سورة القيامة ٣ .          | (٢) سورة الزمر ٩ .    |
| (٣) سورة الذاريات ٤٧ .        | (٤) سورة الأنعام ٣٤ . |
| (٥) سورة الأعراف ١٠٣ وغيرها . | (٦) سورة يونس : ٨٣ .  |
| (٧) سورة البقرة ٢٧٥ .         | (٨) سورة النساء ١٧٦ . |
| (٩) سورة التور ٢١ .           |                       |

السابقة ، ولهذا قال ابن درستويه : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . قال أبو حيّان : وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به ، لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً ، فيكتبون التنوين نوناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف ، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الأجزاء كقوله :

• يا دارمية يتبل علياء في سندي أقوت وطالعي ها سالف الأمدي •

لأن تقطيعه : مستفعلن ، فعن أربع مرات ، وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض .

١٨٢١ - يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت ، وطال عليها سالف الأمد <sup>(١)</sup>

قال ، فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء : اصطلاح العروض ، واصطلاح كتابة المصحف ، واصطلاح الكتاب في غير هذين .

قال : وعلم الخط يقال له : الهجاء ، ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه ، وفي كتبه ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهجزة على نحو ما يسهل به ، وهو باب من النحو كبير [٢٤٤/٢] ٥١ .

## التنقيط

(ص) : ووضع النقط لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف ، والنون ، والياء وصلًا لا فصلًا ، وبعضهم نقط الشين واحدة ، والزنجاني نقط هاء التأنيث ، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الهاء أسفل ، وربما كتبوا تحته مثله ، أو همزة ، أو فوقه علامة أو نبرة . اصطلاحات .

(ش) : قال أبو حيان : الحروف منها ما ينفرد بصورة ، ومنها ما هو مشترك ، وقصدوا بتعليل الصور الاختصار ، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين ، فكذلك فعلوا في الصور ، جعلوا فيها المشترك . قال : هكذا قالوا ، وقال بعض شيوخنا : ليس كذلك ، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بوحدة أو أكثر ، والإهمال ، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف .

قال : ومن الحروف ما يلتبس بالخط إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل ، إذ لا يحصل اشتراك ، لأن لها صورة خاصة بها ، فيكون إذ ذاك كالكاف . انتهى .

واختار بعضهم نقط الشين بوحدة ، لأن المقصود ، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها . والاكثر على نقطها بثلاث .

واختار الزنجاني في آخرين نقط هاء التأنيث في نحو : رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير ، وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات

والرسائل التي التزموا عروها من حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء ، إذ لو نقطت لالتبست بالميم .

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله ، أو همزة أو فوّه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث .

وهذا آخر ما تضمنته جمع الجوامع ، والكلام عليه .

## خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد نتم جمع الجوامع نظاماً، المودع من فنون العريّة جمعاً جمعاً، الكائن من بلاغة الإيجاز ، وعلوية الألفاظ بالمحلّ الأسمى . الفائق على نظرائه إيجازاً وجمعاً ، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً ، المشيد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً .

فعلبك بحفظ عبارته ، وتأمل فحواها . وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها ، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها ، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير ، أو تقديم ، فظنته من لا فطنة له عدولاً عن المنهج القديم ، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه التّظنّ السليم ، وربما أفصحته بذكر أرباب الأقوال ، ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب إليه الانفراد ، أو لتفرد ، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد ، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسب به بعض المشاهير إليه ، فحسبه غلطاً من لا اطلاع له ، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه ، فلونك مختصراً انطوى على زبدة مائة مصنف ، واحتوى على ما به العيون تقرّ ، والأسماع تشنف ، وأتى من العجب العجائب بما لم يجمعه قبله مؤلف ، فحق أن يكون على كتب الأنام سرّياً <sup>(١)</sup> ، وبأنواع المحامد والمحاسن حرّياً . جعلنا الله به مع الذين

(١) السّريّ: الرّئيس ، والجمع : سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير .

أَنعمَ اللهُ عليهم ورفعهم مكاناً علياً<sup>(١)</sup> .

• • •

تَمَّ الجزء السادس - وَلِحَمْدِ اللهِ -

وَلِيْلِهِ الجزء السابع - إِنْ شَاءَ اللهُ -

وهو الجزء الأخير لخاص بالفهارس العامة

(١) في هامش ط تعليق يوضح فيه الناسخ تاريخ نسخ هذا المؤلف ، وتاريخ الفراغ منه .  
وكل ذلك في نسختي أ ، ب .

وقد أشرت إلى هذه التعليقات في مقدمة المجمع الجزء الأول من ١٢ - ١٤ .  
- وجرياً على عادة أسلافنا رحمهم الله أقول :

قد فرغت من نسخ الكتاب بيدي في ١٩٧١/٨/٣٠ وانتهيت من تحقيقه بحمد الله في يوم الخميس  
٢١ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ م بمدينة الكويت .

وأرجو الله أن يجعله في ميزاني « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم » .

الفقير إلى الله تعالى

عبد العال سالم مكرم





## فهرس الجزء السّادس

من

مع الهوامع

الكتاب السّادس في الأبنية

٩ - ٢٢٩

الصفحة	الموضوع
٩-٢٢٥	الكتاب السّادس في الأبنية . . . . .
٩-١٥	- أبنية الاسم :
٩-١١	- المجرّد الثلاثي . . . . .
١١-١٤	- المجرّد الرباعي . . . . .
١٤-١٥	- المجرّد الخماسي . . . . .
١٥-٣٥	- أبنية الفعل :
١٩	- الماضي المجرّد الرباعي . . . . .
١٩	- الماضي الرباعي المزيد . . . . .
٢٠	- الماضي الثلاثي المجرّد . . . . .
٢٢	- الثلاثي المزيد . . . . .
٣٠	- المضارع . . . . .
٣٥	- الأمر . . . . .
٣٦-٤١	- المبني للمفعول . . . . .
٤١-٤٧	- صيغتا التعجب وأفعال التفضيل . . . . .
٤٨-٥٢	- بناء المصدر . . . . .

الموضوع	الصفحة
— اسم المرأة والهيئة	٥٣ — ٥٤
— اسم المصدر والزمان والمكان	٥٤ — ٥٥
— بناء الآلة	٥٦
— بناء الصفات	٥٧ — ٦٠
— اسم الفاعل والمفعول	٥٧ — ٥٨
— الصفة المشبهة	٥٨ — ٦٠
— أمثلة المبالغة	٦٠
— التأنيث :	٦١ — ٦٨
— أوزان ألف التأنيث المقصورة	٦٨ — ٧٢
— أوزان ألف التأنيث المملودة	٧٣ — ٧٦
— الأوزان المشتركة	٧٧ — ٨٢
— المقصور والمملود	٨٣ — ٨٦
— جمع التكسير	٨٧ — ١٢٩
— جموع القلة	٨٧ — ٩١
— جموع الكثرة	٩١ — ١٢١
— جمع العلم المرتجل	١٢١ — ١٢٣
— جمع الجمع	١٢٣ — ١٢٩
• • •	
— التصغير	١٣٠ — ١٥٣
— المنسوب	١٥٤ — ١٧٥
— التقاء الساكنين	١٧٦ — ١٨٢
— الإمالة	١٨٣ — ١٩٨
— الوقف	١٩٩ — ٢٢١
— خاتمة : لا ابتداء بساكن	٢٢٢ — ٢٢٥
الكتاب السابع في التصريف :	٢٢٨ — ٣٠٢
— معنى التصريف	٢٢٨ — ٢٢٩
— الاشتقاق	٢٣٠ — ٢٣٢

الموضوع	الصفحة
— الميزان الصرفي	٢٣٦—٢٣٢
— حروف الزيادة	٢٤٣—٢٣٧
— معاني الحرف الزائد	٢٤٧—٢٤٤
— الحذف القياسي والشاذ	٢٥٥—٢٤٨
— الإبدال	٢٧٢—٢٥٦
— النقل	٢٧٥—٢٧٣
— القلب	٢٧٩—٢٧٦
— الإدغام	٢٩١—٢٨٠
— مخارج الحروف	٢٩٦—٢٩١
— ألقاب الحروف	٣٠٢—٢٩٦
خاتمة في الخط	٣٤٠—٣٠٦
— تعريف الخط	٣٠٦
— أحكام همزة	٣١٧—٣١١
— حذف همزة الوصل	٣٢٠—٣١٧
— أحكام الوصل والفصل	٣٢٥—٣٢٠
— أحكام الزيادة	٣٢٩—٣٢٥
— أحكام الحذف	٣٣٦—٣٢٩
— أحكام البدل	٣٤٠—٣٣٦
• • •	• • •
— رسم المصحف	٣٤٢—٣٤١
• • •	• • •
— التنقيط	٣٤٤—٣٤٣
• • •	• • •
— خاتمة جمع الجوامع	٣٤٦—٣٤٥







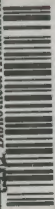








Bibliotheca Alexandrina



0445249